

منشأح العلموم^{والتأليه}

للإمام سراج الملة والدين أبي يعقوب يوسف
ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي المتوفى
سنة ٦٢٦ رحمه الله وأثابه فوق متمناه

ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه
نعيم زرزور
دبلوم الدراسات العليا في اللغة العربية وآدابها

دار الكتب العلميه

بيروت - لبنان

الطبعة الاولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة
لدار الكتب العلمية - بيروت

يطلب من: **دار الكتب العلمية** بيروت - لبنان
هاتف: ٨٠١٣٣٢ - ٨٠٥٦٠٤ - ٨٠٠٨٤٢
ص: ١١/٩٤٢٤ : تلکس : Nasher 41245 Le

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

« الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله » .
والصلاة والسلام على إمام البلاء كافة . نبينا محمد عبد الله ورسوله الذي
آتاه الحكمة وفصل الخطاب . وعصمه من الخطأ وأهمه الصواب .

تأخر تدوين علوم البلاغة ، شأن معظم العلوم العربية والإسلامية
ولكنها كانت محفوظة في صدور الرواة والمحدثين .

وليس معنى هذا أن العلوم كانت معروفة ومتكاملة . بل كانت هناك
ارهاصات وإشارات نستطيع أن نعتبرها بواكير في كل علم . وككل علم ،
مرت البحوث البلاغية في أطوار متباينة ، وتنقلت في مواطن مختلفة قبل
أن يتاح لها استقلالها المميز . فأول ما كان من هذه البواكير تلك الملاحظات
النقدية والاستهجان والاستحسان التي كان يبديها السامعون في محافل
الإنشاد . لهذا السبب لا نستطيع معرفة الإشارة الأولى في هذا الصدد ،
ولكننا نستطيع القول إنها كانت قديمة ، بل موهلة في القدم .

سارت علوم البلاغة والنقد وسواها مسارها الطبيعي من العصر
الجاهلي ، وكذلك بعد ظهور الدعوة الإسلامية وما رافق نزول الوحي
من جدل ، وبوادٍ معارضة القرآن الكريم من قبل بعض المهووسين

الموتورين أمثال مسيلمة ، وسجاح التميمية ، وذلك المتكبر الجاحد الوليد ابن المغيرة الذي أثر عنه قوله : « والله إن لكلامه لحلاوة ، وإن عليه لطلاوة ، وإن أسفله لمغدق ، وإن أعلاه لمورق ، وإنه ليعلو ولا يعلى عليه ، وما هو بقول البشر » ^(١) مع هذا لم يسرع التغيير في عملية تدوين العلوم كافة في العصر الإسلامي ، إلى أن كان العصر العباسي ، ودخول الكثير من أبناء الامم في الاسلام ، وبروز الحاجة إلى تركيز القواعد والأسس التي لم يكن العربي في حاجة إليها ، لأنه ربيب تلك البيئة السليمة اللسان ، الصحيحة النطق ، فلا حاجة لمعرفة حركات أواخر الكلمات لمعرفة العامل ، أو ما نعرفه اليوم محلها من الإعراب ، ولكن ، اتساع رقعة الدولة ، وتشعب العلوم ، وانتشار الآراء النقدية ، واختلاف المواقف منها . . إلى غير ذلك من الأسباب ، كل ذلك دفع الموهوبين من أبناء الأمة إلى التفكير بجمع شتات الملاحظات النقدية ، والآراء المختلفة ، واستخراج ما يمكن استخراجه من نظريات شاملة جامعة قدر المستطاع ، وصولاً إلى تقعيد هذه النظريات وتقنينها ، فكانت بواد علوم البلاغة مع بزوغ شمس القرن الثالث ، وقد كان لكل طائفة من العلماء إسهام في ارساء قواعد العلوم التي تخدم علوم القرآن ، من هذه الطوائف المفسرون ، أمثال أبي عبيدة (٢١٠ هـ) وابن قتيبة (٢٧٠ هـ) ، والمتكلمون ، أمثال الجاحظ (٢٥٠ هـ) واستاذ النظام ، وقد كان لكل منهم موقف وقد شايعه عليه آخرون لا مجال لذكرهم ، ثم تأتي طائفة النحاة وكان إمامهم ابن جني ، وأخيراً وليس آخراً الفقهاء والاصوليين الذين كانت لهم جهود بلاغية ، ومن أمثلة أعمالهم ما ذكره الامام الشافعي (٢٠٤ هـ) في « الأم » ، وكل ذلك واضح من أنواع التفاسير التي وضعوها خدمة للكتاب الكريم .

حينما جاء القرن الثالث كان النقد قد تقدم خطوات إلى الأمام ،

(١) مقدمة علوم البلاغة (المراغي) ص ٦ .

ولم يقتصر على لمحة خاطفة أو إشارة عابرة . ودليل قولنا كثرة المؤلفات التي ظهرت ، واستمرت بالظهور ابتداء بطبقات ابن سلام (٢٣٢) وانتهاء بكتاب الوساطة للجرجاني (٣٩٢ هـ) . وذلك على مدى القرنين الثالث والرابع الهجريين ، مروراً بمؤلفات : ابن قتيبة ، وابن المعتز ، وابن طباطبا . وقدامة بن جعفر والآمدي وسواهم .

كل هذه الأعمال كانت تتناول المسائل البلاغية والجمالية ، وكانت إلى ذلك ، إرهاصات تبشر بظهور قواعد علم طال انتظاره . وكانت بدايته مع ابن قدامة والجاحظ ، ثم تتبلور مع أبي هلال العسكري (٣٩٥ هـ) في كتاب « الصناعتين » لأنه كان أول كتاب يحمل في تبويبه وطريقة بحثه ملامح تباعده عن كتب النقاد . وتقربه من كتب البلاغيين اللاحقين .

وأول محاولة ناجحة أتى بها عبد القاهر الجرجاني (٣٧٤ هـ) ، في كتابه : « دلائل الإعجاز » ، و « أسرار البلاغة » وبهما أصبح بحق إمام البلاغيين ، ولا سبيل إلى تفريط كتابيه في هذه العجالة ، ويكفي القول إنهما الأساس الذي عليه أرسى السكاكي (٦٢٦ هـ) قواعد القسم الثالث من كتابه « مفتاح العلوم » في البلاغة ، بعد الاستفادة من التلخيص الذي وضعه الرازي (٦٠٦ هـ) على كتابي الجرجاني والمسمى « نهاية الإيجاز ودراية الإعجاز من أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز » .

لم يقتصر عمل السكاكي على ما في كتب الجرجاني . بل استدرك ما فات عبد القاهر ، وتمم ما بدأه من تمييز الأنواع الملتبسة . وتقدير القواعد التي جعلت من البلاغة علماً ثابت الأصول ، بعد أن رتب المسائل وبوبها تبويباً جعلها أقرب إلى الدقة والإحكام ، والملاحظ أنه ساطع نبوغها بالجدل والفروض الخيالية . واستند إلى العقل في استنباط القواعد في التي كان يجب استمدادها من الشواهد العربية المختارة .

إذن كان عمل السكاكي اشمـل ، فقد أحاط بكثير من قواعد البلاغة المبعثرة في الأمهات ، وبعد الترتيب والتبويب ، فصل فنون البيان ، وذلك لسعة اطلاعه وتمكنه من علوم المنطق والفلسفة ، واهتمامه بهما إلى حد جعل أسلوبه جافاً ، فاستغلق فهمه في أكثر الأحيان على غير المتعمقين .

لم نقصر حديثنا على المشتغلين في هذه العلوم في الشرق ، بل كان هناك أئمة أعلام في المغرب العربي توازي أعمالهم أعمال المشارقة ، ونذكر منهم ابن رشيـق القيرواني (٤٥٦ هـ) صاحب « العمدة » وابن سنان الخفاجي (٤٦٦ هـ) صاحب « سر الفصاحة » المعاصرين للجرجاني ، والوزير ضياء الدين بن الأثير الجـزري (٦٣٧ هـ) المعاصر للسكاكي ، وصاحب كتابي : « المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر » ، و « الجامع الكبير » .

عند السكاكي توقفت البحوث البلاغية ، واقتصرت من بعده على عمل التلخيصات والاختصارات ، حيث بدأها الخطيب القزويني (٧٣٩ هـ) عمل بكتابه : « التلخيص في علوم البلاغة » ، ثم شرحه في « الإيضاح في علوم البلاغة » .

ثم انتقلت إلى عمل الشروحات ، كما هي الحال مع سعد الدين التفتازاني (٧٩١ هـ) في كتابه « المطول » الذي وضعه شرحاً لتلخيص المفتاح ، ثم تتابع مع السيد الجرجاني (٨١٦ هـ) .

وبعد هذه الكوكبة من العلماء اقتصرت الأعمال على إعادة الاختصار ومن ثم الشرح من جديد ، وكلها تدور حول كتب الخطيب ، ولم تظهر دراسات تضارع كتب السابقين ، مع محاولة الاستفادة من بعض المناهج الغربية . والمطلوب ، بعد كل هذا العودة إلى الأصول ، والتبحر في علوم اللغة والأدب والبلاغة ، تمهيداً لدراسة أساليب الكتاب في عصرنا . على هدى من مفاهيم النقد القديمة والحديثة ، وإضافة ما استجد منها ،

إذا كان هناك من آثار متجددة ، أصيلة ، وبالتالي استنباط القواعد والقوانين المتجددة . أما الدعوات إلى الابتعاد عن اللغة وفهم دقائقها ، والعمل في خدمة نصوصها فهو من الأمور المستهجنة التي لا تبعد عن أصحابها الهوى والغرض في التهديم خدمة لأعداء الأمة والدين .

« اللهم ... إن الصادق عن معرفة اللغة ، وأسرار العربية صادق عن تعرف كتابك . وأسرار شريعتك : فسواء من أعدم الناس الدواء الذي يشفي من الداء ، وتستبقى به حشاشة الأنفس ، ومن أعدمهم العلم بأن فيه شفاء . وأن لهم فيه استبقاء » .

من هذا المنطلق ، كان هدفنا ، مع صاحب الدار ، في إخراج هذا الكتاب ووضعها في متناول العاملين في خدمة العربية وأسرارها ، في حلة جديدة ، بعد أن كان إخراجها في الطبقات السابقة يجهد القارئ ويدفعه للملل ، وبالتالي يصرفه عن التمتع بما حواه وقدمه من جليل الفائدة ، وحرى بنا ، قبل تقديم لهم التعريف بصاحبها ، وبما اشتملت عليه دفتاه من علوم .

والله الموفق وهو من وراء القصد

شحيم في ٨٣/٦/٣

نعيم زرزور

السكاكي وكتابه « مفتاح العلوم »

٥٥٤ - ٦٢٦ هـ .

يوسف بن أبي بكر محمد ، أبو يعقوب السكاكي ، من أهل خوارزم علامة ، إمام في العربية والمعاني ، والبيان والأدب ، والعروض والشعر ، متكلم فقيه في علوم شتى ، وهو أحد أفاضل علماء العصر الذين سارت بذكرهم الركبان .

إمام ، فت في عضده حب الفلسفة ، فعمد إلى علوم العربية ، ووضع كتاب « مفتاح العلوم » بعد اطلاعه على أعمال أسلافه ، وتميز عنهم بحسن التبويب ، ودقة الترتيب ، فأتى كتابه شاملاً لعلوم : الصرف ، والاشتقاق بفروعه الثلاثة ، والنحو ، وعلوم البلاغة بأقسامها : علم المعاني ، وعلم البيان ، ثم تحدث فيه عن علم الحد وعلم الاستدلال ، وعلم العروض واختتم بعلم القافية . وهي بمجملها علوم يحتاجها كل دارس لعلوم العربية ، سواء في مجالي الابداع أو النقد .

فقد عمد إلى أمهات الكتب لمن سبقه ، فجمع زبدة ما كتبه الأئمة ، في هذه الفنون ، وأحاط بكثير من قواعدها المبعثرة ، ورتبها أحسن ترتيب ، وبوبها خير تبويب .

ولولا أنه أولع بتطبيق أساليب العرب على علوم اليونان واصطلاحاتهم ، مع ما بينهما من بعد الدار وشط المزار ، واختلاف البيئات ، وثباين

المواقف ، لكان خير كتاب أخرج للناس في هذه الفنون ، لجمعه شتاتها ،
وضمه ما تفرق من قواعدها ..

وبلليل فائدته عمدت الدار إلى إخراجها من جديد ، بحلة تقربه من
قارئ العصر ، فعمدت إلى مادته واستخرت الله بالعمل فيه ، فحاولت
التعريف ببعض الأعلام ممن ورد ذكرهم في تضاعيف الكتاب ، وكان
الاهتمام بآيات الذكر الحكيم فبينت مواقعها من كتاب الله العزيز ،
وكذلك ، وفي محاولة لإظهار أفكار المؤلف ، وضعت للمقاطع المختلفة
عناوين جديدة تلفت النظر إليها ، خدمة للقارئ الذي قد يلفته موضوع
منها ويشغله عما سواه .

وإن كان من كلمة أخيرة في هذا المجال ، فهي دعوة النقاد ،
والدارسين ، بل والمبدعين في أساليب العريية ، إلى محاولة دراسة هذا
الكتاب ثم التوجه إلى ما تنتجه قرائح أبناء هذه الأمة المعطاء ومحاولة
الخروج بنظريات نقدية ، أو معايير جديدة ترسم خطى الأوائل ، ولا
تبخس حق المتأخرين ، وذلك لربط الماضي بالحاضر ، لعلنا نعود إلى
تبوأ مكاننا بين بناة الحضارة في عصرنا والعصور التالية .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الأستاذ الإمام البارع العلامة سراج الملة والدين أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي تغمده الله برحمته ورضوانه .

أحق كلام أن تلهج به الألسنة ، وأن لا يطوى منشوره على توالي الأزمنة ، كلام لا يفرغ إلا في قالب الصدق ، ولا ينسج خبره إلا على منوال الحق ، فبالحري تلقيه بالقبول إذا ورد يقرع الأسماع ، وتأبى أن يعلق بذيل مؤاده ريبة إذا حسر عن وجهه القناع ، وهو مدح الله تعالى وحمده بما هو له من الممادح أزلا وأبدأ ، وبما انخرط في سلكها من المحامد متجدداً ، ثم الصلاة والسلام على حبيبته محمد البشير ، النذير بالكتاب العربي المنير . الشاهد لصدق دعواه بكمال بلاغته ، المعجز لدهماء المصاقع عن إيراد معارضته ، اعجازاً أخرس شقشقة كل منطق ، وأظلم طرق المعارضة فما وضح إليها وجه طريق ، حتى أعرضوا عن المعارضة بالحروف ، إلى المقارعة بالسيوف ، وعن المقابلة باللسان ، إلى المقاتلة باللسان . بغياً منهم وحسداً ، وعناداً ولددا ، ثم على آله وأصحابه الأئمة الأعلام ، وأزمة الاسلام .

وبعد ، فإن نوع الأدب نوع يتفاوت كثرة شعب وقلة ، وصعوبة فنون وسهولة ، وتباعد طرفين وتدانيا . بحسب حفظ متوليه من سائر العلوم كمالاته ونقصاناته ، وكفاء منزلته هنالك ارتفاعاً وانحطاطاً ، وقدر مجاله فيها سعة وضيقاً . ولذلك ترى المعثنين بشأنه على مراتب مختلفة ، فمن صاحب أدب تراه يرجع منه إلى نوع أو نوعين لا يستطيع أن يتخطى

ذلك ، ومن آخر تراه يرجع إلى ما شئت من أنواع مربوطة في مضممار
اختلاف ، فمن نوع لين الشكيمة سلس المقاد ، يكفي في اقتياده بعض
قوة وأدنى تمييز . ومن آخر بعيد المأخذ ، نائي المطلب ، رهين
الارتياح بمزيد ذكاء وفضل قوة طبع . ومن آخر هو كالمزوز في
قرن . ومن رابع لا يملك إلا بعدد متكاثرة ، وأوهاق متظافرة مع فضل
إلهي في ضمن ممارسات كثيرة ، ومراجعات طويلة ، لاشتماله على فنون
متنافية الأصول ، متباينة الفروع ، متغايرة الجنى ، ترى مبنى البعض على
لطائف المناسبات المستخرجة بقوة القرائح والأذهان . وترى مبنى البعض
على التحقيق البحت ، وتحكيم العقل والصرف ، والتحرز عن شوائب
الاحتمال . ومن آخر ريش لا يرتاض إلا بمشيئة خالق الخلق .

وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب ، دون نوع اللغة ،
ما رأيته لا بد منه ، وهي عدة أنواع متآخدة . فأودعته علم الصرف بتمامه ،
وأنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع إلى أنواعه الثلاثة ، وقد كشفت عنها
القناع . وأوردت علم النحو بتمامه وتامه ، بعلمي المعاني والبيان . ولقد
قضيت بتوفيق الله منهما الوطر ، ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد
والاستدلال ، لم أر بداً من التسمح بهما . وحين كان التدرب في علمي
المعاني والبيان موقوفاً على ممارسة باب النظم وباب النثر ، ورأيت صاحب
النظم يفتقر إلى علمي العروض والقوافي ، ثنيت عنان القلم إلى إيرادهما .

وما ضمنت جميع ذلك كتابي هذا إلا بعدما ميزت البعض عن البعض ،
التمييز المناسب ، ونلخصت الكلام على حسب مقتضى المقام هنالك .
ومهدت لكل من ذلك أصولاً لائقة ، وأوردت حججاً مناسبة ، وقررت
ما صادفت من آراء السلف ، قدس الله أرواحهم ، بقدر ما احتملت
من التقرير ، مع الإرشاد إلى ضروب مباحث قلت عناية السلف بها ،
ولإيراد لطائف مفتنة ما فتق أحد بها رتق إذن .

وها أنا ممل حواشي جارية مجرى الشرح للمواضع المشككة ، مستكشفة

عن لطائف المباحث المهمة . مطلعة على مزيد تفاصيل في أماكن تمس الحاجة إليها ، فاعلا ذلك كله عسى إذا قيص في اللحد المضجع ، أن يدعى لي بدعوة تسمع .

هذا واعلم أن علم الأدب متى كان الحامل على الخوض فيه مجرد الوقوف على بعض الأوضاع ، وشيء من الاصطلاحات ، فهو لديك على طرف التمام . أما إذا خضت فيه لهمة تبعثك على الاحتراز عن الخطأ في العربية ، وسلوك جادة الصواب فيها ، اعترض دونك منه أنواع تلقي لأدناها عرق القرية ، لا سيما إذا انضم إلى همتك الشغف بالتلقي لمراد الله تعالى من كلامه ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، فهناك يستقبلك منها ما لا يبعد أن يرجعك القهقري ، وكأني بك وليس معك من هذا العلم إلا ذكر النحو واللغة ، قد ذهب بك الوهم إلى أن ما قرع سمعك هو شيء قد افتر عنه عصبية الصناعة ، لا تحقيق له . وإلا فمن لصاحب علم الأدب بأنواع تعظم تلك العظمة ، لكذلك إذا اطلعت على ما نحن مستودعوه كتابنا هذا ، مشيرين فيه إلى ما تجب الإشارة إليه ، ولن يتم لك ذلك إلا بعد أن تركب له من التأمل كل صعب وذلول . علمت إذ ذاك أن صوغ الحديث ليس إلا من عين التحقيق ، وجوهر السداد .

ولما كان حال نوعنا هذا ما سمعت ، ورأيت أذكاء أهل زماننا الفاضلين ، الكاملين الفضل ، قد طال إلحاحهم عليّ في أن أصنف لهم مختصراً يحفظهم بأوفر حظ منه ، وأن يكون أسلوبه أقرب أسلوب من فهم كل ذكي ، صنفت هذا ، وضمنت لمن أتقنه أن يفتح عليه جميع المطالب العلمية ، وسميته : (مفتاح العلوم) ، وجعلت هذا الكتاب ثلاثة أقسام :

القسم الأول : في علم الصرف .

القسم الثاني : في علم النحو .

القسم الثالث : في علمي المعاني والبيان .

والذي اقتضى عندي هذا ، هو أن الغرض الاقدم من علم الأدب ، لما كان هو الاحتراز عن الخطأ في كلام العرب ، وأردت أن أحصل هذا الغرض ، وأنت تعلم أن تحصيل الممكن لك لا يتأتى بدون معرفة جهات التحصيل واستعمالها ، لا جرم أنا حاولنا أن نتلو عليك في أربعة الأنواع مذيلة بأنواع أخرى مما لا بد من معرفته في غرضك ، لتقف عليه . ثم الاستعمال بيدك ، وإنما أغنت هذه لأن مشارات الخطأ إذا تصفحتها ثلاثة : المفرد ، والتأليف ، وكون المركب مطابقاً لما يجب أن يتكلم له .

وهذه الأنواع بعد علم اللغة هي المرجوع إليها في كفاية ذلك ما لم يتخط إلى النظم ، فعلمنا الصرف والنحو يرجع إليهما في المفرد والتأليف ، ويرجع إلى علمي المعاني والبيان في الأخير ، ولما كان علم الصرف هو المرجوع إليه في المفرد أو فيما هو في حكم المفرد ، والنحو بالعكس من ذلك ، كما ستقف عليه وأنت تعلم أن المفرد متقدم على أن يؤلف ، وطباق المؤلف للمعنى متأخر عن نفس التأليف ، لا جرم أنا قدمنا البعض على هذا الوجه وضعاً لتؤثر ترتباً استحقاقه طبعاً ، وهذا حين أن نشرع في الكتاب فنقول وبالله التوفيق :

أما القسم الأول من الكتاب فمشتمل على ثلاثة فصول .

الأول : في بيان حقيقة علم الصرف والتنبيه على ما يحتاج إليه في تحقيقها .

الثاني : في كيفية الوصول إليه .

الثالث : في بيان كونه كافياً لما علق به من الغرض .

وقبل أن نندفع إلى سوق هذه الفصول ، فلندكر شيئاً لا بد منه في ضبط الحديث فيما نحن بصددده ، وهو الكشف عن معنى الكلمة وأنواعها .

الأقرب أن يقال : الكلمة هي اللفظة الموضوعة للمعنى مفردة ،
والمراد بالإفراد أنها بمجموعها وضعت لذلك المعنى دفعة واحدة . ثم إذا
كان معناها مستقلاً بنفسه ، وغير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة مثل :
عِلْمٌ "وجَهْلٌ" سميت اسماً ، وإذا اقترنت مثل : عِلْمٌ وَجَهْلٌ سميت
فعلاً ، وإذا كان معناها لا يستقل بنفسه مثل : مِمنْ وَعَنْ سميت حرفاً.
ويُفسر المستقل بنفسه على سبيل التقريب والتأنيس بأنه الذي يتم الجواب
به ، كقول القائل : زيدٌ في جوابك إذا قلت من جاء وقرأ . إذا قلت
ماذا فعل بخلافه ، إذا قال في أو على ، إذا قلت أين قرأ . وإذا قد ذكرنا
هذا فلنشرع في الفصل الأول ولنشرحه .

الفصل الأول

علم الصرف

اعلم أن علم الصرف هو تتبع اعتبارات الواضع في وضعه من جهة المناسبات والأقيسة . ونعني بالاعتبارات ، وأفرضها إلى أن تتحقق ، أنه أولاً جنس المعاني ، ثم قصد بلجنس جنس منها ، معيناً بازاء كل من ذلك طائفة طائفة من الحروف . ثم قصد لتنويع الأجناس شيئاً فشيئاً متصرفاً في تلك الطوائف بالتقديم والتأخير والزيادة فيها بعد ، أو النقصان منها مما هو ، كاللازم للتنويع وتكثير الأمثلة ، ومن التبديل لبعض تلك الحروف لغيره لعارض ، وهكذا عند تركيب تلك الحروف من قصد هيئة ابتداء ، ثم من غيرها شيئاً فشيئاً . ولعلك تستبعد هذه الاعتبارات ، إذ ليس طريق معرفتها عندك . لكن لا يخفى عليك أن وضع اللغة ليس إلا تحصيل أشياء منتشرة تحت الضبط ، فإذا أمنت فيه النظر وجدت شأن الواقع أقرب شيء من شأن المستوفي الحاذق ، وأنتك لتعلم ما يصنع في باب الضبط ، فيزل عنك الاستعباد ، ثم إنك ستقف على جليلة الأمر فيه مما يتلى عليك عن قريب .

الفصل الثاني

في كيفية الوصول الى النوعين

وهما : معرفة الاعتبارات الراجعة إلى الحروف، ومعرفة الاعتبارات الراجعة إلى الهيئات ، وفيه بابان :

الأول في معرفة الطريق إلى النوع الأول وكيفية سلوكه .

الثاني في معرفة الطريق إلى النوع الثاني وكيفية سلوكه أيضاً .

ومساق الحديث فيهما لا يتم إلا بعد التنبيه على أنواع التسعة والعشرين ومخارجها .

اعلم أنها عند المتقدمين تنوع إلى : مجهورة ومهموسة ، وهي عندي كذلك ، لكن على ما أذكره ، وهو أن الجهر انحصار النفس في مخرج الحرف ، والهمس جري ذلك فيه .

والمجهورة عندي : الهمزة ، والألف ، والقاف ، والكاف ، والجيم ، والياء ، والراء ، والنون ، والطاء ، والذال ، والتاء ، والباء ، والميم ، والواو يجمعها قولك « قدك أترجم ونطايب » .

والمهموسة : ما عداها ، ثم إذا لم يتم الانحصار ولا الجري كما في حروف قولك : « لم يروعنا » سميت معتدلة ، وما بين الشديدة والرخوة . وإذا تم الانحصار كما في حروف قولك : « أجلك قطبت » سميت شديدة . وإذا تم الجري كما في الباقية من ذلك سميت رخوة إذا تبع

الاعتدال ضعف تحمل الحركة أو الامتناع عنه ، كما في الواو والياء والألف سميت معتلة . وإذا تبع تمام الانحصار حفز وضغط كما في حروف قولك : « قد طبخ ميت » ، حروف القلقة . إلى وتتنوع أيضاً مستعلية وهي : الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والحاء والقاف . وإلى منخفضة : وهي ما عداها .

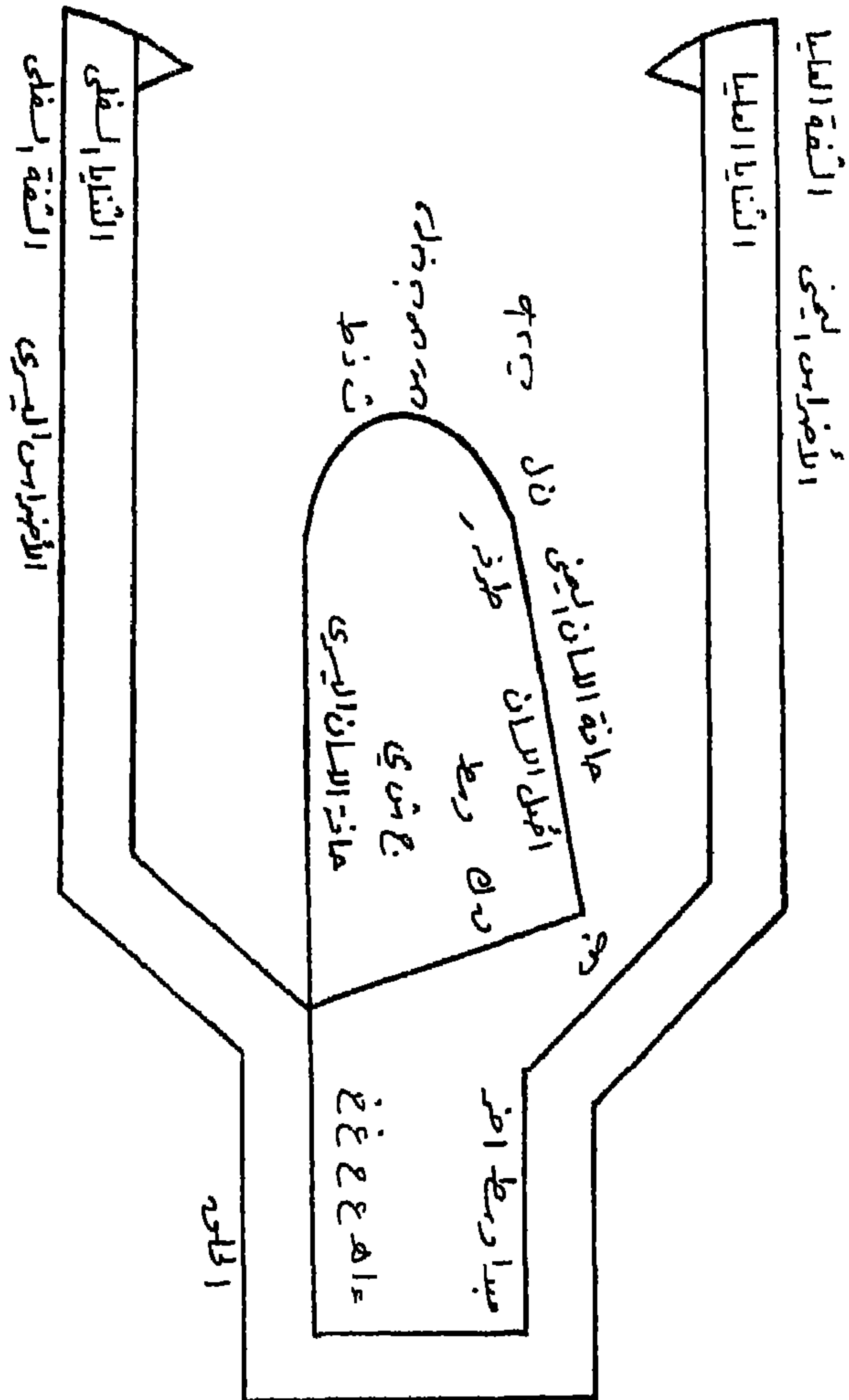
والاستعلاء أن تتصعد لسانك في الحنك الأعلى ، والانخفاض بخلاف ذلك . فإن جعلت لسانك مطبقاً للحنك الأعلى كما في : الصاد والضاد والطاء والظاء ، سميت مطبقة . وإلا كما في سواها سميت منفتحة . ومخرجها عند الأكثر ستة عشر على هذا النهج .

أقصى الحلق للهمزة والألف والهاء . ووسطه للعين والحاء . وأدناه إلى اللسان للغين والحاء .

وأقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف ، ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف ، ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء . ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد ، ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والنايب والرابعة والثنية مخرج اللام ، ومن طرف اللسان ، بينه وبين ما فوق الثنايا العليا مخرج النون ، ومن مخرج النون ، غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام ، مخرج الراء . ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مخرج الطاء والذال والتاء ، ومما بين الثنايا وطرف اللسان مخرج الصاد والزاي والسين ، ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا مخرج الظاء والذال والتاء ، ومن باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء .

ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو . ومن الحياشيم مخرج النون الخفيفة (ويتصور ما ذكرناه من الشكل المصور)

مخارج الحروف



وعندي أن الحكم في أنواعها ومخارجها على ما يجده كل أحد مستقيم
الطبع ، سليم الذوق ، إذا راجع نفسه واعتبرها كما ينبغي وإن كان
بمخلاف الغير لا مكان التفاوت في الآلات . وإذا قد تنبهت لما ذكرنا
فلنرجع إلى الباب الأول

الباب الاول

في معرفة الطريق إلى النوع الأول وكيفية ساوكة

والكلام فيه يستدعي تمهيد أصل ، وهو أن اعتبار الأوضاع في الجملة مضبوطة أدخل في المناسبة من اعتبارها منتشرة ، وأعني بالانتشار ورودها مستأنفة في جميع ما يحتاج إليه في جانب اللفظ من الحروف والنظم والهيئة ، وكذا في جانب المعنى من عدة اعتبارات تلزمه . وبالصبيط خلاف ذلك ، وتقريره أن ايقاع القريب الحصول أسهل من البعيد ، وفي اعتبارها مضبوطة تكون أقرب حصولا لاحتياجها إذ ذاك إلى أقل مما تحتاج إليه على خلاف ذلك ، ويظهر من هذا أن اعتبار الأوضاع الجزئية ، أعني بها المناولة للمعاني الجزئية ، يلزم عند إمكان ضبطها أن تكون مسبقة بأوضاع كلية لها ، وقد خرج بقولي عند إمكان ضبطها ما كان في الظاهر جنسه نوعه ، كالحروف والأسماء المشاكلة لها من نحو : إذا وأنى ومتى ، عن أن يكون لوضعه الجزئي وضع كلي . هذا على المذهب الظاهر من جمهور أصحابنا ، وإلا فخرج ذلك عندي ليس بنحتم .

الإشتقاق :

وإذا تمهد هذا فنقول : الطريق إلى ذلك هو أن تبتدىء فيما يحتمل التنويع من حيث انتهى الواضع في تنويعه ، وهي الأوضاع الجزئية ، فترجع منها القهقري في التجنيس وهو التعميم إلى حيث ابتداء منه ، وهو وضعه الكلي لتلك الجزئية ، كنحو أن تبتدىء من مثل لفظ المتباين ، وهو موضع التباين ، فترده إلى معنى أعم في لفظ التباين وهو المبينة من

الجانبين ، ثم ترد التباين إلى أعم وهو المباينة من جانب في لفظ باين ، ثم ترده إلى أعم وهو حصول البينونة في لفظ بان ، ثم ترده إلى أعم وهو مجرد البين ، وهذا هو الذي يعنيه أصحابنا في هذا النوع بالاشتقاق . ثم إذا اقتضت في التجنيس على ما تحتمله حروف كل طائفة بنظم مخصوص ، كمطلق معنى البينونة فيما ضربنا من المثال للباء ثم الياء ثم النون . وهو المتعارف ، سمي الاشتقاق الصغير . وإن تجاوزت إلى ما احتملته من معنى أعم من ذلك كيفما انتظمت ، مثل ، الصور الست للحروف الثلاثة المختلفة من حيث النظم ، والاربع والعشرين للاربعة ، والمائة والعشرين للخمسة ، سمي الاشتقاق الكبير .

وهنا نوع ثالث من الاشتقاق كان يسميه شيخنا الحاتمي رحمه الله الاشتقاق الأكبر : وهو أن يتجاوز إلى ما احتملته اخوات تلك الطائفة من الحروف نوعاً أو مخرجاً ، وقد عرفت الأنواع والمخارج على ما نبهناك ، وأنه نوع لم أر أحداً من سحرة هذا الفن ، وقليل ما هم ، حام حوله على وجهه إلا هو ، وما كان ذلك منه ، تغمده الله برضوانه وكساه حلل غفرانه ، إلا لكونه الأول والآخر في علماء الفنون الأدبية ، إلى علوم آخر ، ولا ينبئك مثل خبير ، وسلوك هذا الطريق على وجهين أصل فيما يطلب منه وملحق به .

أما الأصل فهو إذا ظفرت بأمثلة ترجع معانيها الجزئية إلى معنى كلي ، لها أن تطلب فيها من الحروف قدراً تشترك هي فيه ، وهو يصلح للوضع الكلي . على أن لا تمتنع عن تقدير زيادة أو حذف أو تبديل ، أن توقف مطلوبك على ذلك . وعن تقدير القلب أيضاً في الاشتقاق الصغير معيناً . كلا من ذلك بوجه يشهد له سوى وجه الضبط ، فهو بمجرد ترده لا يصلح لذلك ، وتلك الحروف تسمى أصولاً . والمثال الذي لا يتضمن إلا إياها مجرداً ، وما سوى تلك الحروف زوائد ، والمتضمن لشيء منها مزيداً ، وإذا أريد أن يعبر عن الأصول عبر عن أولها في ابتداء الوضع بالفاء ، وعن ثانيها

بالعين ، وعن ثالثها باللام . ثم إذا كان هناك رابع وخامس كرر لهما اللام فقليل : اللام الثاني ، واللام الثالث . وإذا أريد أن يعبر عن الزوائد عبر عنها بأنفسها ، إلا في المكرر والمبدل من تاء الافتعال ، وستعرفه هذا عند الجمهور ، وهو المتعارف . وإذا أريد تأدية هيئة الكلمة ، أدت بهذه الحروف ، ويسمى المنتظم منها إذ ذاك : وزن الكلمة ، والكلام في تقرير هذا الأصل يستدعي تحرير خمسة قوانين :

أحدها في أن القدر الصالح للوضع الكلي ماذا ، والباقية في أن الشاهد لتعين كل من الأربعة : الزيادة والحذف والمبدل والقلب ماذا .

قوانين الاشتقاق :

أما القانون الأول : فالذي عليه أصحابنا هو الثلاثة فصاعداً إلى خمسة ، خلافاً للكوفيين . أما الثلاثة ، فلكون البناء عليها أعدل الابنية ، لا خفيفاً خفيفاً ، ولا ثقيلاً ثقيلاً ، ولانقسامه على المراتب الثلاث . وهي : المبدأ ، والمنتهى ، والوسط بالسوية ، لكل واحد واحد ، لاتفافوت مع كونه صالحاً لتكثير الصور المحتاج اليه في باب التنويع صلاحاً فوق الاثنين دع الواحد ، ويظهر من هذا أن مطلوبة العدد فيما جنسه نوعه دون مطلوبيته فيما سوى ذلك . وأما التجاوز عنها إلى الأكثر ، فلكونه أصلح منها لتكثير الصور المحتاج اليه . وأما الاقتصار على الخمسة فليكون على قدر احتمال نقصانها زيادتها ، وقد ظهر من كلامنا هذا أن الكلمات الداخلة تحت الاشتقاق عند أصحابنا البصريين إما أن تكون ثلاثية ، أو رباعية ، أو خماسية في أصل الوضع .

وأما القانون الثاني : وهو أن الحرف إذا دار بين أن يكون مزيداً على مثال هو فيه ، وبين أن يكون محذوفاً عن مثال ليس فيه ، فالشاهد للزيادة ماذا فوجوه ، وقبل أن نذكرها لا بد من شيء يجب التنبيه عليه ، وهو أن لا يكون توجه الحكم بالزيادة على الحرف بعد استجماع ما لا بد

منه في ذلك نادراً مثله في الخارج عن مجموع قولك : « اليوم تنساه » إذا لم يكن مكرراً على ما افترعه الاستقراء الصحيح . وهذه الحروف يسميها أصحابنا في هذا النوع حروف الزيادة ، بمعنى أن حكم الزيادة يتفق لها كثيراً ، ولذلك جعل شرطاً في زيادة الحرف كونه مكرراً ، أو من هذه الاحرف ، وأن لا يتغير حكم الحرف في نظيره . كنحو رجيل ، ومسيلم . وإذا قد تنبهت لهذا فنقول :

الوجه الأول : هو أن يفضل عن القدر الصالح للوضع الكلي ، كنحو ألف قبعثري .

الثاني : أن يكون ثبوته في اللفظ بقدر الضرورة ، كهزمة الوصل في اسم واعرف وأمثالهما ، وستعرف مواقعها .

الثالث : أن يمتنع عليه الحذف كحروف المضارعة لادائها إذا قدرت محذوفة عن الماضي إلى خلاف قياس ، وهو أن لا يكون في الأفعال الوزن الذي هو في باب الاعتبار الاصل المقدم وهو الثلاثي البتة ، مع محذور آخر وهو التجاوز عن القدر الصالح للوضع الكلي .

الرابع : وهو أم الوجوه أن يكون ثبوته في أقل صور من لا ثبوته ، ولا مقتضى للحذف من مقتضياته التي تقف عليها في قانونه ، كالحروف التي تقع فيما يصغر ويشئ ويجمع من نحو : مسيلم . ومسلمان أو مسلمين ومسلمون . أو مسلمين أو مسلمات ، وفي الأسماء المتصلة بالأفعال كالمصادر ، وأسماء الفاعلين والمفعولين ، والصفات المشبهة من نحو : مرحمة وراحم ومرحوم ورحيم ، وفي أبنية التفضيل ، واسماء الازمنة والامكنة ، وأسماء الآلات ، من نحو : أطلع ومطلع ومصداق . وفي غير ذلك مما يطلع عليه المتأمل . وهذه أشياء لها تفاصيل يتضمنها مواضعها من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى .

أما ما يقرع سمعك، إنَّ من جملة الشواهد لزيادة الحرف أن يكون له معنى على حدة ، ممثلاً بالتنوين ، وتاء التأنيث ، وسين الكسكسة ، وهاء الوقف ، ولام ذلك وهنالك وأولالك ، وأشباهها . فلولا أنه يلزم من سوق هذا الحديث ادخال الشين المعجمة الكشكشية ، وكاف نحو ذلك وهنالك وكزيد، وباء نحو: بزيد في جملة حروف الزيادة ، وانه يلزم ادخال الاسماء الجارية مجرى الحروف في الاشتقاق ، لكان خليفاً بالقبول .

وأما القانون الثالث : وهو أن الحرف إذا اتفق له أن يدور بين الحذف والزيادة ، فالشاهد لكونه محذوفاً فتقول هو أن يلزم من الاحلال بالحذف ترك أصل تراعيه ، مثل أن يلزم كون المثال على أقل من ثلاثة أحرف إما يدون تأمل كنحو : غد ، ومن ، بل بتخفيف الهمزة : وقل وقه ولم يك ، أو بأدنى تأمل كنحو : رمتا ، ورموا ، وقمن ، وقمت ، وقمتما ، وقمت ، وقمت ، وقمتن ، وقمت ، وقمتا ، ونحو رمت ، وعدة ، وجرى ، فإن ضمائر الفاعلين ، وتاء التأنيث ، وياء النسب كلمات على حدة . أو باستعمال قانون الزيادة في نحو : يعد ، ويسل ، والليل إذا يسر ، ولم ينخش ، ويقلن ، وتدعين واغز ، وأقم ، وغاز ، وغازون ، وأعلون ، واقامة ، واستقامة ، وجوار ، وجوير ، وعلى ذا فقس . أو مثل أن يلزم أن لا يكون في الاسماء التي هي لمدار التنويع القطب الاعظم خماسي أصلاً نظراً إلى التحقير والتكسير مع كونهما مستكرهين في نحو : فريزد ، وفرازد ، وسفيرج ، وسفارج ، وجميع ما شاكل ذلك . واعلم أن الحذف ليس ينحصر حرفاً دون حروف ، إلا أنه في حرف اللين إذا تأملت مفرط .

وأما القانون الرابع : وهو أن الشاهد لكون الحرف بدلاً عن غيره في محل التردد ماذا ، فالقول فيه هو أن تجده أقل وجوداً منه في أمثلة اشتقاقه ، كهزمة أجوة ، وتاء تراث ، ونظائرهما ، لا مساوياً له مساواة

مثل الدال في : نهـ ينهد نهوداً ، للضاض في : نهض ينهض نهوضاً .
بعد أن يكون في مضان الاستشهاد للكثرة بمعزل عن تلك الأمثلة . أما
استعمال هذا القانون في نظيره ، لكن من جنس قليلها في غير موضع ،
يلحقه بذلك الكثير وجوباً ، فيبرزه في معرض التهمة عزل أصحابنا
أمثلة : الآتي ، وأتى وأتيت عند اثبات مساواة ، مثل الواو في نحو :
أتوته أتوه أتوا للياء في أتيته آتیه أتياً ، مراعيّاً في هذا القانون عين ما راعيته
في قانون الزيادة ، وهو أن لا يكون توجه حكم البديل على ذلك الحرف
عزيزاً مثله في الخارج عن مجموع قولك : « أنجدته يوم صال زط » على
ما شهد له اعتبار أصحابنا ، وأن لا تغير الحكم في النظر . هذا إذا لم
تتخط موضوع الباب وهو معرفة البديل في الحروف الاصول . أما إذا
تخطيته إلى معرفته في الزوائد ، فالشاهد هناك لكون الحرف بدلاً عن غيره
بعد كونه من حروف البديل . أما ما ذكروا فرعية متضمنة على متضمن
من ذلك الغير فنحو الواو في : ضويرب وضوارب بدلاً عن الألف في
ضارب ، أو لزوم اثبات بناء مجهول لكونه غير بدل لزومه من نحو :
هراق واصطبر وادارك إذا لم تجعل الهاء بدلاً عن الهمزة ، ولا الطاء أو
الدال عن التاء وأخواتها ، وقد ظهر من فحوى كلامنا هذا أن العامل
هذا القانون مفتقر إلى الاستكثار من استعماله في مواضع شتى مختلفة المواد ،
متأملاً حق التأمل لنتائجه هنالك . مضطر إلى التفطن لتفاوتها وجوباً وجوازاً
مستمراً وغير مستمر . ضابطاً كل ذلك واحداً فواحداً ، ليجذب بضبعه
في مداحض الاعتبار إذا دفع إليها ، لا سيما اعتبارات كيفية وقوع
البديل في النوعين ، فليست غير الأخذ بالاقيس فالاقيس .

وأنا أورد عليك حاصل تأمل أصحابنا في هذا القانون إلا ما استصوب
ظاهر الصناعة الغائه من نحو ابدال الميم من لام التعريف ، أو الهاء من
تاء التانيث في الوقف ، أو الألف من نون إذن ، والتنوين ونون التأكيد
المفتوح ما قبلها فيه ، وغير ذلك مما هو منخرط في هذا السلك ، لإيراد
مرتباً في ثلاثة فصول : أحدها فيما يجب من ذلك ، وثانيها فيما يجوز

مستمراً ، وثالثها فيما لا يستمر ، لأكفيك مؤنة تحصيلها من عند نفسك .

الفصل الأول

النتائج الواجبة

وأعني بالواجب ما لا يوجد نقيضه ، أو يقل جداً .

الواو في غير صيغة أفعل خارج الاعلام ؛ إذا سكنت قبلها ياء غير بدل عن آخر ، ولا للتصغير أوله إلا أن الواو طرف تبدل ياء : كسيد وأيام ودلية وضيون ، عندي كاسامة وهي غير بدل عن آخر ، إذا سكنت قبل ياء في كلمة أو فيما هو في حكم كلمة تدغم في ياء كطي ومرمي ومسلمي في اضافة مسلمون إلى ياء المتكلم ، وربما أبدلت الياء واواً في الندرة : كنهو ومرضو ، وهي لاماً في الفعل مؤنث الأفعل ، تبدل ياء كالدنيا إلا في القليل النزر كالقصوى ، وطرفاً من اسم في موضع يضم ما قبل آخره تبدل ياء مكسوراً ما قبله : كالادلي والقلنسي والتداني . إلا كلمة هو ، ولاماً في فعول جمع تبدل ياء مع المدّة مشددة مكسوراً ما قبلها : كعصي ، إلا فيما لا اعتداد به : كالنحو والنحو ، وصدرأ للكلمة إذا كانت معها أخرى ، فتحرك . تبدل همزة ، كأويصل وأواصل . وهي أيضاً طرفاً مفتوحاً ما قبلها تبدل الفأ ، وكذا الياء ، كالعصا والرحا ومكسوراً ما قبلها تبدل ياء : كالداعي ودعي ، وغير طرف عيناً بين كسرة قبلها وألف زائدة بعدها في مصدر فعل عينه ألف ، أو في جمع مفرد ساكن العين ، صورة صحيح اللام تبدل ياء أيضاً : كاياس وحياض وديار ، وهي أو الياء أيتهما كانت . تبدل همزة إذا وقعت طرفاً بعد الف زائدة ، كالدعاء والبناء ، وهي بعد الكسر ، والياء بعد الضم ، ساكنتين غير مشددتين تبدلان ياء وواواً : كميعاد وموقن وقيل واو قط .

الياء لآماً في فعلى ، اسماً مفتوحة الفاء ساكنة العين تبدل واواً : كالشروى ، وطرفاً في فعل مضموماً ما قبلها كذلك مثل قولك : رموت اليد ، وهي مدة ثانية إذا كانت زائدة تبدل أيضاً واواً في التحقير ، والجمع الذي ليس على زنته واحد ، كضوירب وضواريب في ضيراب ، إن سمي به ، وكذلك الالف ثانية إذا كانت زائدة كضويرب وضوارب ، فإن لم تكن ردها التحقير إلى الاصل : كبويرب ونبيبة .

والالف تتبع ما قبلها ، ضمماً كان أو كسراً ، إذا لم تطلب لها حركة : كضوورب وضيراب ومفشييح ومفاتيح ، وهي بعد ياء التحقير تبدل ياء ككشيب ، وإذا كانت عيناً في فعل أبدلت همزة إذا وقعت في وزن فاعل ، كقائل وبائع ، وهي زائدة واقعة بعد الف جمع تتوسط بين أربعة ، وكذا الواو الزائدة المدة أو الياء بهذا الوصف بعدها ، وكذا آخر المعتلين بالاطلاق أو الواوين ، خصوصاً ، على خلاف فيه ، مما يكتنفانها كل منهما يبدل همزة ، وفي غير ذلك تبدل ياء مع ابدال الآخر الفاء : كرسائل وعجائز وصحائف وبيائع وسيائق وأوائل ، وكذا قوائل عندي وخطايا وشوايا . وهي أينما وقعت عيناً أو لآماً تكون بدلاً : كباب وناب والعصا والرحا وقال وباع ودعا ورمى . وفي الطرف فوق الثلاثة ، زائدة كانت أو غير زائدة ، تقلب في مضان القلب ياء : كحبلان وملهيان ومرميان وكيدعيان أيضاً وكيرضين فليتأمل .

وأما الثالثة فترد فيها إلى الأصل : كعصوان ورحيان ، واعني بمضان القلب : التثنية ، وجمعي السلامة ، واتصال الضمائر المرفوعة البارزة ونوني التأكيد .

الهمزة طرفاً بعد أخرى مكسورة تبدل ياء كالجائي ، وغير طرف ساكنة بعد متحركة تبدل مدة مناسبة لحركة المتحركة : كآدم وقولك يسر أو سر . وحكم الطرف في جميع ما قرع سمعك لا يتغير بتاء التأنيث إلا إذا لزم ، وذلك قليل كما في نحو : نهاية وعلاوة وخذوة وقمحدوة .

وقد نظم حرف التثنية في سلك هذه التآآت من قال ثنایان ومذروان .

النون ساكنة قبل الباء تقلب ميماً : كعنبر ، تاء الافتعال تبدل طاء
إذا كانت ألفاء مطبقاً : كاصطبر واطبخ واضطجع واصطلم ، وإذا
كانت بدل المطبق زايأ أو دالاً أو ذالاً أبدلت دالاً ، كازدجر واذان
وازدكر ، وإذا كانت تاء قلبت كل واحدة منهما إلى صاحبتهما : كاتار
بالتاء ، والتاء التثنية والجمع بالالف ، والتاء والنسبة يقلبن همزة الف
التأنيث الممدودة واواً : كصحراوان وصحراوات وصحراوي ، والنسبة
تقلب كل ألف في الطرف ، أو ياء مكسور ما قبلها فيه ، إذا لم تحذف
واواً ألبتة : كرحوي ومرموي وحبلوي وعصوي وملهوي وعموي
وقاضوي ، وكذا نونا التأكيد تقلبان الالف في الطرف ياء .

الفصل الثاني

النتائج الجائزة

في النتائج الجائزة على استمرار الواو غير طرف بعد ياء التحقير
تبدل ياء : كجديل وأسيد ، وكذا طرفاً في نحو مدعي ، وهي غير مشددة
إذا انضمت ضمماً لازماً تبدل همزة : كأجوه وقت ، وعند المازني رحمه الله
أنها مكسورة أولاً في ابدالها همزة . كذلك مثل : اشاح واعاء أخيه .

الواو والياء غير البدل عن الهمزة فاء في باب الافتعال ثابتة تاؤه تبدل
تاء : كاتعد واتسر ويتعد ويتسر ومتعد ومتسر ، وانه كالواجب عند
الحجازيين .

الياء بعد ألف غير زائدة قبل ياء النسبة تبدل همزة كثنائي في النسبة
إلى ثاية ، ونحو الياء في رضي وبادية تبدل ألفاً في لغة طيء فيقال رضاوبادة .

الالف آخرأ لغير التثنية قبل ياء الاضافة تبدل ياء في لغة هذيل قريباً
من الواجب كعصي ورحي .

الهمزة ساكنة لا بعد أخرى تبدل مدّة مناسبة لحركة ما قبلها :
 كراس وذيب وسول ، ومفتوحة بعد ساكن تبدل ألفاً عند الكوفيين :
 كالمراة ، وبعد مضموم تبدل واواً : كجول ، وبعد مكسور ياء : كميرة ،
 ومكسورة بعد ياء التحقير ياء أيضاً : كافيس ، وكذا مضمومة بعد
 مكسور تبدل ياء أيضاً عند الاخفش رحمه الله ، كيستهزيون ، وكيف
 كانت بعد مدة زائدة غير ألف تبدل مناسبة لها : كخطية ومقروة .

وهنا ابدالات تختص بباب الادغام كاسمع ، واطير ، وازين ،
 واثقل ، واذاروا في استمع وتطير وتزين وتثاقل وتداروا ، فتأملها أنت
 واعلم أن ابدال حروف اللين والهمزة بعضها من بعض نسميه اعلالا .

الفصل الثالث

النتائج غير المستمرة

في النتائج غير المستمرة ووجه ضبطها على أن الاختصار أن نطلعك
 على ما وقع بدلا منه كل حرف من حروف البدل دون غيره اللهم إلا
 عند التعمق .

الالف وقعت بدلا في غير تلك المواضع عن الياء والواو والهمزة
 في نحو : طائي ، وياجل ، ولاهناك المرتع ، والمرأة عندنا ، وأما آل
 فالحق المعول فيه ما ذكره ابن جني أن الالف فيه بدل عن همزة بدل عن الهاء .

والياء عن أختيها والهمزة والعين والنون والسين والثاء والباء في نحو :
 حبلي وصيم والواجي والصفادي وأناسي والسادى والثالي والثعالي ، وعن
 أحد حرفي التضعيف في نحو : دهديت وتلغيت ومكاكي ودياجي وتقضي
 البازي وأمليت ، ونحو تسريت ولم يتسن ، والتصدية باعتبار ، وقصيت
 الاظفار ، وديياج ، وديماس ، وديوان . ونحو قوله : ايتصلت وما شاكل
 ذلك .

والواو عن أختيها في نحو : حبلوا ، وممضو عليه ، والهمزة عن حروف اللين والهاء والعين في نحو : بأز وشثمة ومثوقد وماء وأباب ، والهاء عن الالف والهمزة في نحو : ياهناه باعتبار وهرقت ، والجيم عن الياء في نحو قوله : أمسجت وأمسجا ، واللام عن الضاد والنون في نحو : الطجع وأصيلال ، والنون عن الواو في صنعاني ، والدال عن التاء في اجدمعوا ، والصاد عن السين في نحو : أصبغ وصلح وصبقت وصاطع : والزاي عنها أيضاً في نحو : يزدل ثوبه ، والتاء من الواو والصاد والثين والباء في نحو : أتلع ولصت وطست والذعالت ، والميم عن الواو والنون والباء في نحو : قم وبنام وكثم . ولولا أن الكلام في هذا الفصل ، وفيما قبله ، متطفل على الكلام في الفصل الأول إذا تأملت ، لما خففت فيهما كما ترى .

وأما القانون الخامس : وهو أن شاهد القلب الدائر بين أن يكون مقلوباً عن غيره ، وأن لا يكون ماذا ، والذي حام حوله أصحابنا ، هو أن يكون أقل تصرفاً ، كنحو قولهم : ناء بناء فحسب ونأى ينأى نائياً ونحو : الجاه ، والحادي ، والآدر بمعنى الادور ، والآرام بمعنى الأرام ، والهاعي ، واللاعي والقسي والشواعي ، ونحو : الجائي إذا لم نحمله على تخفيف الهمزة ، أو أن يكون الاخلال بالقلب يهدم عندك أصلاً يلزمك رعايته : كاشياء في غير باب المنصرف ، إذا لم تأخذها مقلوبة عن شياء ، وقد كنت أبيت أن يكون أصلها أشياء هذا تمام الاصل .

وأما الملحق به : فهو إذا لم يكن معك من الامثلة ما يصلح لتمام ما ذكرنا أن تستخرج لاصالة الحروف وللزيادة أصولاً ، وكذا لوقوع البدل عن معين ، فتستعملها . وأما الحذف والقلب فيما نحن بصدد فغير الواقع ندرة ، فلا تستخرج لهما أصولاً وان أبحاث إلى شيء من ذلك يوماً من الدهر ، أمكنك أن تقصى منه بأدنى نظر إذا أنت أتقنت ما سيقرع سمعك مما نحن له ، على أن تكون في استعمالك لتلك الاصول مجتهداً في أن لا تطرق لشيء لك منها إلى المعربة من نحو : مرزنجوش ،

وباذنجانة . واسيفيدباج . واستبرق ، طريقاً . والا وقعت في تحبظ .
ووجه الاستخراج هو أن تسلك الطريق على ما عرفت سلوكاً في غير موضع ،
صادق التأمل لحروف الزيادة . وقد عرفت أن تمتنع زيادتها أو تقل ،
فتتخذ ذلك الموضع أصلاً لاصالة الحروف ، وأين تجب لها أو تكثر ،
فتتخذ أصلاً للزيادة . وهكذا الحروف البديل ، وقد أحاطت بها معرفتك ،
أيما موضع يختص بحرف معين أو يكثر ذلك فيه ، فتتخذ أصلاً ليكون
ما سوى ذلك الحرف هناك بدلاً منه ، وأنا أذكر لك ما أورده أصحابنا
من ذلك في ثلاثة فصول :

أحدها : في بيان مواضع الاصالة .

وثانيها : في بيان مواضع الزيادة .

وثالثها : في بيان مواضع البديل عن معين .

لاخلصك عن ورطة الاستخراج .

الفصل الأول

مواضع الاصالة

في بيان مواضع الاصالة وهي : الأول من كل كلمة لا تصلح
لزيادة الواو ، فواو ورنتل أصل ، وهو والحشو منها للام . فلام نحو
لهدم وقلع أصل ، والآخر أيضاً له إلا في : عبدل ، وزيدل ، وفحجل ،
وفي هيقل ، وطيسل ، وفيشلة احتمال . وأما نحو : ذلك ، وهنالك
وأولالك ، فليس عندي بمنظور فيه .

والأول من كل اسم غير متصل بالفعل وقد نهت عليه فيما تقدم ،
إذا كان من بعده أربعة أصول لا يصلح للزيادة ، فنحو : الهمزة والميم
في اصطخر ومردقوش أصل ، وهو والثاني من كل اسم غير متصل

بالفعل أيضاً ، إذا عرف في أحدهما زيادة ، فصاحبه لا يصلح للزيادة إلا نادراً كاتقحر ، وانقحل ، وانزهتو . فميم منجنيق أصل ، إذ عرف ثانيه زائداً بقولهم مجانيق ، وغير أول الكلمة لا يصلح لزيادة الهمزة والميم في الاغلب فهما في نحو : ضبيل ، وزئبر ، وجؤذر ، وبرأل ، وتكرفاً ، وحرمل ، وعظلم ، أصل إلا إذا كانت الهمزة طرفاً بعد ألف قبلها ثلاثة أحرف فصاعداً ، خارجة عن احتمال الزيادة ، فهي زائدة : كطرفاء ، وعاشوراء ، وبراكاء وبروكاء ، وجخادباء ، إلا فيما احتمل أن يكون النصف الثاني منه ، إذا ألقيت الفاء عين النصف الأول ، كالضوضاء ، ويسمى هذا مضاعف الرباعي ، والآخر من الفعل لا يصلح لزيادة النون ، فنون تدهقن وتشيطن أصل عند أصحابنا ، والاقرب عندي إلى تجاوب الأصول ، إن هذا الأصل أكثر ، والنون فيما ذكرنا زائدة ، وكل واحد من المواضع الأربعة من مضاعف الرباعي لا يصلح للزيادة ، فليس في نحو : وعوع وصيصية زيادة ، وكذا في نحو : قوقيت ، والسين لا تكون زائدة في الاسماء غير المتصلة بالافعال ، كالميم في الافعال ونحو : تمندل ، وتمدرع ، وتمسكن ، لا اعتداد به ، فميم تعدد وتمغفر ، واسمهر ، واحرنجم ، وأمثالها أصل البتة ، وأما الهاء فقد كان أبو العباس المبرد (١) رحمه الله ، يخرجها عن الحروف الزوائد ، ولولا أنني في قيد الاختصار لنصرت قوله بالجواب عما أورد عليه الامام ابن جني (٢) ، رحمه الله ، في ذلك . ولكن كيفما دارت القصة ، فالاصل فيها الاصاله . فهاء نحو :

(١) أبو العباس المبرد : هو محمد بن يزيد بن عبد الله الأكبر ... الشمالي الأزدي البصري ، نحوي لغوي أديب . ولد بالبصرة ٢١٠ هـ كان إمام العربية في بغداد ، بعد الجرمي ، والمازني .

انظر : معجم الأدباء : ١١١/١٩ - ١٢٢ .

(٢) ابن جني : أبو الفتح عثمان بن جني ، أول شراح ديوان المتنبي وهو من أبناء الموالي ومع هذا فقد كان من حملة العلم ، ونوابغ الشعراء والأدباء . ولد في الموصل سنة ٣٣٠ هـ وتوفاه الله سنة ٣٩٢ هـ . ببغداد . عن ترجمته أنظر : معجم الأدباء ، وفيات الأعيان ، تاريخ بغداد ، مقدمة ديوان المتنبي بشرح البرقوقي .

هجرع ، ودرهم . أصل . وأما هاء الوقف في نحو ثمة ؛ وكتابه ، فبمعزل
عندي عن الاعتبار أصلاً .

الفصل الثاني

مواضع الزيـادة

في بيان مواضع الزيادة أول كل كلمة فيها ثلاثة أصول ، لا يصلح
لاصالة الهمزة والياء وكذا الميم . لكن في الأغلب ، فأوائل : أصبع ،
ويعفر ، ومذحج ، زوائد . وأعني بقولي : أصول ، أن خروجها عن
حروف الزيادة يشهد لذلك . أو مواضعها ، وكل موضع من كلمة تشتمل
على ثلاثة أصول ، وليست مضاعف الرباعي ، لا يصلح لاصالة حروف
اللين إلا الأول للواو . فحروف اللين في نحو : كاهل ، وغزال ، والعلقي ،
وضيغم ، وعثير ، وعوسج ، وخروع . زوائد . وكذا إذا كانت أكثر
من ثلاثة ، لكن سوى الأول لا يصلح لاصالتها أيضاً . فهي في نحو :
عذافر . وسرداح ، والحبركي ، وسميدخ ، وغرنيق ، وفدوكس ،
وفردوس ، والقبعثري ، وخزعبيل ، وعضرفوط ؛ زوائد . وآخر كل
اسم قبله ألف قبلها ثلاثة أحرف فصاعداً أصول ، لا يصلح لاصالة النون
في الأغلب ، فنون سعدان ، وسرحان وعثمان وغمدان وملعكان وزعفران
وجندمان وعقربان زائدة . وكل موضع من الكلمة للنون أو التاء يخرجها
باصالتها عن أبنية الاصول المجردة . وسندكرها في الباب الثاني من هذا
الكتاب ، لا يصلح لاصالتها ، فيحكم بزيادة النون والتاء في نحو :
نرجس ، وكنهبل وترتب وتتفل مفتوحى الأول وما لا يخرجها ، فالأمر
بالعكس في الأغلب فهما في نحو : نهشل وحنزقر وصعتر وكذا في عنتر
أصلان إلا النون إذا كانت ثلاثة ساكنة . مثلها في عقنقل وحننفل
وشرنبت فهي في نظائرها زائدة . وكذا كل موضع أو موضعين للتكرير
من الكلمة : كقردد ورمدد وعندد وشربب وخدبب وفلزوجين وقطع

واقشعر ومرمريس وعصبصب إذا كانت توجد فيها ثلاثة أصول لا تصلح
للاصالة .

واعلم أن أصول هذين الفصلين كثيراً ما يجمع بعضها البعض وهي
في ذلك أما أن لا تورث تردداً في امضاء الحكم مثلها في نحو : اصطبيل ،
حيث تقضي للام بالاصالة ، ثم للهمزة ، ونحو : يستعور ، حيث تقضي
للسين والتاء بالاصالة ثم للياء ، ونحو : إعصار واخريط وأدرون حيث
تقضي لحروف اللين بالزيادة ثم للهمزة ، ونحو : عقنقل حيث تقضي
للنون بالزيادة ثم للمكرر ، ونحو : خفيدد حيث تقضي للياء والمكرر
بالزيادة ، ونحو : ضميران حيث تقضي للياء والالف والنون بالزيادة ،
فتمضي في الحكم كما ترى .

وأما أن تورث من حيث هي تردداً ، إما لاجتماعها على سبيل
التعاند مثل أصلي التاء في ترتب وتتفل بالفتح والضم ، أو على سبيل الدور
مثل الاصلين في نحو : محبب وموظب ومكوزة ومريم وأيدع واوتكي
وحومان ، وما جرى مجراها ، فيقع عنان الحكم في يد الترجيح ، اللهم
إلا عند الاعواز ، فيحام حول الخيرة إذ ذاك . والقانون عندي في باب
الترجيح هنا هو اعتبار شبهة الاشتقاق ابتداء ، ثم من بعد اعتبار الكلي من
هذه الأصول ، ثم ، ان وجد تعارض في النوعين ، اعتبار اللواحق ،
وأعني بقولي هنا إن المنظور فيه ليس يرجع إلى اشتقاقين رجوع أرطي
حيث يقال : بعير آرت وراط ، وأديم مأروط ومرطي ، وشيطان حيث
يعتري إلى أصلين يلتقيان به وهما ش ، ط ، ن . وش ، ي ، ط . فإن
الترجيح في مثل هذا عند أصحابنا ، رحمهم الله ، بالتفاوت في وضوح
الاشتقاق وخفائه ليس إلا ، ونحن نستودع هذا الفصل من الامثلة على
اختصار ما يورثك ، بإذن الله تعالى ، كيفية التعاطي لهذا الفن ، جاذباً
بضبعك فيما أنت من تمام تصوره بمنزلة ، ثم نحيل باقتناص غايات المرام
إذا رأيناها قد أعرضت لك ، مما فعلنا بك على صدق همتك في السعي
لما يعقب ذلك .

أما الترجيح بشبهة الاشتقاق ، فكالقضاء في نحو : موظب ومكوزة
ومحبب للواو ، والمكرر بالاصالة دون الميم على ارتكاب الشذوذ عما عليه
قياس أخواتها من الكسر والاعلال والادغام لما يوجد من وظ ب ،
وك و ز ، وح ب ب في الجملة دون م ظ ب ، وم ك ز ، وم ح ب ،
وأنا إذا قضيت لمريم ويأجج بمفعل ويفعل ، ولترتب وتتفل في اللغتين
بزيادة التاء ، ولإمرة بفعلة ولعزويت بفعليت ، دون فعيل أو فعويل
قضيت لهذا . وأما الترجيح بالكلي فكالقضاء بزيادة تاء ترتب وتتفل بدون
اعتبار شبهة الاشتقاق . وأما الترجيح باللواحق فكالقضاء لمدين بزيادة
الميم دون الياء ، لعوز فعيل بفتح الفاء في الاوزان ؛ وزيادة ميم مريم
تؤكد بهذا ؛ وكالقضاء لمورق منه ومهدد وماجج بزيادة الواو ، والمكرر
دون الميم للزوم الشذوذ زيادتها وهو فتح الراء إذ ذاك ، وفك الادغام
مع عدم ما أوجب ارتكابه في مريم ، وكالقضاء لحومان بزيادة النون دون
الواو لما تجد فعلا في الاوزان أكثر من فوعال ، ولحسان مضموم الحاء
بفعلا لما تجده أكثر من فعال بالاطلاق ، ولرمتان بعكس هذا لما تجد
فعلا في باب النيات أكثر من فعلا . ولحسان وحما رُقبان بفعال ، إذا
نقلا اليك مصروفين ، وبفعلا إذا نقلا اليك غير مصروفين . ولأيدع
وأولق وأوتكي بزيادة الهمزة دون الياء والواو ، لما تجد أفعل أكثر من
فيعل وفوعل . ولأمة بزيادة المكرر لما تجد فعلة أكثر من أفعة : فاؤها
وعينها من جنس واحد . وهذا يؤكد ما قدمنا في أمرة ولكلنا بزيادة الألف
ولبدال التاء من الواو ، لعوز فعتل والحولاي بفعوالا دون فعلايا لعوزها ،
ولما تجد فعليتا دون فعويل تتأكد فعليتية عزويت دون فعويلية . ولنقتصر
على هذا القدر في التنبيه به على ما حاولنا فانه ، بل الاقل ، كاف في
حق من أوتي حظاً من الجلادة ، فأما البليد ، فوحقك لا يجدينّ عليه
التطويل ، وإن تليت عليه التوراة والانجيل .

الفصل الثالث

مواضع البدل

في بيان مواضع يقع البدل فيها عن حرف معين : الالف طرفاً زائدة على الثلاثة أو ثلاثة لكن قبلها ياء لا تكون إلا مبدلة عن ياء وكذا إذا لم تكن قبلها ياء لكنها تمال أو صدر كلمتها واو ، اللهم ، إلا نادراً .

الباب الثاني

في معرفة الطريق إلى النوع الثاني وكيفية سلوكه أيضاً

في الطريق إلى معرفة الاعتبارات الراجعة إلى الهيئات : والكلام فيه مبني على الاصل الممهّد في الباب الاول من مراعاة الضبط ، وتجنب الانتشار .

اعلم أن الطريق إلى هذه الاعتبارات ، على نحو الطريق إلى الاعتبارات الاول ، من انتزاع كلي عن جزئيات ، وسلوكه هو أن تعتمد لاستقراء الهيئات فيما يتناوله الاشتقاق متطلباً بين متناسبتها ، رد البعض إلى البعض عن تأمل تتفتح له أكمّام المناسبات المستوجبة للرعاية هناك ، مصروف الاجتهاد في شأن الرد إلى اعتبار أبلغ ما يمكن من التدرّج فيه ، فاعلا ذلك عن كمال التنبيه لمجاريه وشواهد . وما يضاد ذلك ، ضابطاً إياها كل الضبط ، في أصول تستنبطها وقوانين ؛ وكأني بك وقد ألفت فيما سبق ، أن أكون النائب عنك في مظان الاستقراء ، ومداحض التأمل ، تترع ههنا إلى مألوفك ، فاستمع لما يتلى عليك وبالله التوفيق .

اصطلاحات :

ولنقدم أمام الخوض فيما نحن له عدة اصطلاحات لأصحابنا رحمهم الله عسى أن يستعان بها على شيء من الاختصار في أثناء مساق الحديث ، وهي : أن الاسم والفعل ، إذا لم يكن في حروفه الاصول معتل ، سمي صحيحاً وسالماً ، وإذا كان بخلافه سمي معتلاً ، ثم إذا كان معتل الفاء

سمي مثالا ، وإذا كان معتل العين سمي أجوفاً ، وإذا الثلاثة ، وإذا كان معتل اللام سمي منقوصاً ، وإذا الأربعة . وإذا كان معتل الفاء والعين ، أو العين واللام ، سمي لفيفاً مقروناً ، وإذا كان معتل الفاء واللام سمي لفيفاً مفروقاً .

ثم إن صحيح الثلاثي أو معتله ، إذا تجانس العين منه واللام ، سمي مضاعفاً ، وكذا الرباعي ، إذا تجانس الفاء واللام الأولى منه ، والعين واللام الثانية منه ، سمي مضاعفاً . وقد تقدم هذا . والأول حقه الإدغام ؛ وهذا لا مجال فيه لذلك .

وإذا قد وقفت على ذلك ، فلنعد إلى الموعد منبهين على أن الكلمة المستقرأة نوعان : نوع يشهد التأمل لتقدمه في باب الاعتبار ، ونوع بخلافه ، والثاني هي الأفعال . ومن الأسماء ما يتصل بها وقد تنبهت لها في صدر الكتاب . والأول هي ما عدا ذلك وتسمى الأسماء الجوامد . ووجه التقدم والتأخر بين النوعين على ما يليق بهذا الموضع ، هو أن الفعل : لتركب ، معناه ظاهر التأخر عن الجوامد . وما يتصل به من الأسماء لا شك في فرعيتها عليه ، إلا المصدر فقط عند أصحابنا البصريين ، رحمهم الله ، ودليل إعلال المصدر وتصحيحه باعتبار ذلك في الفعل ؛ وستقف عليه في أثناء النوع الثاني . يرجع عندي مذهب الكوفيين ، فليتأمل المنصف ، وفرع المتأخر عن الشيء لا بد من أن يكون متأخراً عن ذلك الشيء ، ونحن على أن نراعي في إيراد النوعين حق الترتيب ، والله المستعان وعليه التكلان .

النوع الأول : وهو مشتمل على فصلين : أحدهما في هيئات المجرد من ذلك ، والثاني في هيئات المزيد .

الفصل الأول

الثلاثي المجرد من الأسماء

اعلم أن الثلاثي المجرد من الأسماء بعد التزام تحريك الفاء ، إما لامتناع سكونه عند بعض أصحابنا . أو لأدائه إلى الكلفة عند آخرين ، وهو المختار ، وأما امتناع الابتداء بالالف والواو والياء المدتين ، فلذواتها عندي ، لا لما بني عليه مذهبه الامام ابن جني رحمه الله . ودعوى امتناع الابتداء بالساكن ، فيما سواها حتماً غير مدغم ومدغماً ممنوعه ، اللهم إلا إذا حكيت عن لسانك . لكن ذلك غير مجد عليك . وبعد ترك اللام للاعراب كان يحتمل اثنتي عشرة هيئة من جهة ضرب أحوال عينه الأربع وهي : السكون والحركات الثلاث في أحوال فائه الثلاث ، وهي الحركات دون السكون ؛ لكن الجمع بين الكسر والضم لازماً حيث كان ينبو الطبع عنه فاهمل وحمل في الدئل والوعل والرثم . مضمومات فاء ، مكسورات عيناً ، على كونه فرعاً فيها . مثله في ضرب ، لو سمي به مأخوذة هي من جملة زيد وأسماء ، وفي الحبيك ، بالعكس من الاول الثلاث على ما رواه الامام ابن جني رحمه الله ، على تداخل لغتي . حبيك بكسرتين ، وحبيك بضميتين ، فيه عادت الهيئات عشرأ وهي : كشح وكفل وكتف وعضد ورجل وضلع وأطل وبرد وصرد وطنب . وكل واحدة منها فيما ذكرنا ، أصلية . وفحوى الكلام بذلك بإذن الله تعالى عن قريب ، لكنها في غير ذلك ، قد يرد بعضها إلى البعض إما في موضع تجتمع فيه كنعو : رد فتحذ وفيخذ وفيخذ مثلاً ، بفتح الفاء وكسرهما مع سكون العين ، وبكسرهما معاً إلى فتحذ بفتح الفاء وكسر العين دون أن يكنّ أصولاً لمكان الضبط ، مع عدم ما يمنع عنه . وهو عدم مساواة بعضها البعض فيما تثبت له الاصالاة والفرعية ، أو يحكم بالعكس من ذلك لمكان المناسبة ، وهي كون الأكثر وقوعاً في الاستعمال . أولى بالاصالة لا محالة وتقرير هذا ظاهر .

ووجه آخر ، وإن كان دونه في القوة ، وهو كون العذر في ترك ما يترك بعد تقدير تحققه إلى ما سواه ، أيسر منه إذا قلبت القضية مثله في ترك فتحيد بفتح الفاء وكسر العين . وكذا كل فعل ثانيه حرف حلق إلى فَعَلْ بإبطال حركة العين للتخفيف ، أو فَعِلْ بنقلها إلى الفاء ، لذلك أيضاً أو فَعِلْ باتباع الفاء العين ، لتحصيل المشاكلة . وكنحو : رد كُتِبَ جمع كتاب ، بضم الفاء وسكون العين ، إلى كُتِبَ بضميتين للضبط أيضاً والمناسبة من الوجهين . والعلة في ترك الأصل الاستخفاف . وكنحو : رد قُطِبَ بضميتين ، إلى قُطِبَ بسكون العين للضبط ، ولأول وجهي المناسبة . وإن ذهب بك الوهم إلى شيء من إيراد الوجه الآخر معارضاً ، فتذكر ضعفه .

والعلة في ترك الأصل طلب المشاكلة ، وإما في غير موضع ، كنحو رد فعل في المجموع بكسر الفاء وسكون العين في الأجوف اليائي : كَبِيضٌ إلى فعل فيها بضم الفاء في غير ذلك ، كسُود وزُرُق مثلاً ؛ دون أن يؤخذ أصليين للضبط أو يعكس الحكم فيهما للمناسبة من وجهيهما ؛ أحدهما : كون فعل بالضم في المجموع . أكثر ، لوقوعها في الصحيح والأجوف الواوي ؛ والثاني : أن ترك الضم إلى الكسر مع الياء ، أقرب من ترك الكسر إلى الضم مع الراء ، مثلاً : ورد فعل فيها ، بضم الفاء وسكون العين في المضاعف ، ككَذَبَ : جمع ذباب ؛ والأجوف الواوي ، كعون إلى فعل فيها بضميتين فيما سوى ذلك ككَتُبَ وقُدُل للضبط والمناسبة ، فاعتبرها .

وأما الرباعي المجرد منها ، فهيئاته المتفق عليها خمس ، لعدم احتمال ما يحتمل سواهن من القدح في انخراطها في سلكهن ، أو بعدهن عن ذلك الاحتمال بعداً مكشوفاً ، وهي : جعفر وزبرج وجرشع وقلقع وحبجر . وأبو الحسن الأخفش ^(١) ، أثبت سادسة وهي جُخْدَبَ بضم

(١) أبو الحسن الأخفش : هو سعيد بن مسعدة ، يكنى أبا الحسن . من علماء اللغة . ويعرف -

الجيم وسكون الخاء وفتح الدال . وهي عندي من القبول بمحل ، لمساواته
جمخدا بضم الدال في الاعتبار ، فليتأمل . وناهيك بوجوب قبولها إن لم
ينكرها عليه من خلف في هذا المضمار الاولين والآخرين ، وهو شيخنا
الحاتمي ^(١) تغمده الله برضوانه . وأما نحو : جنذل وعلبط فبعدهما البعيد
عن الاعتدال ، وهو توالي أربع حركات ، هو أول ما اقتضى الهرب عن
أصالة هيئتهما ، وحملهما على جنادل وعلابط . وأما الحماسي المجرد
فهياته المتفق عليها أربع وهي : فرزدق وجحمرش وقرطعب وقذعمل .

الفصل الثاني

في هيئات المزيد

وأما هيئات المزيد من الابواب الثلاثة ، ففيها كثرة يورث حصرها
سامة ، فلنخص بالذكر منها عدة أمثلة لها مدخل في التفريع . والقانون
في ذلك هو أن لا يكون المثال إلحاقياً ؛ وتفسير الإلحاق ، هو : أن يزداد
في الكلمة زيادة ، لتصير على هيئة أصلية لكلمة فوقها في عدد الحروف
الاصول ، وتتصرف تصرفها . والاستقراء المنضم إلى اعتبار المناسبات
افترعن امتناع كون الالف للالحاق حشواً . والسر في ذلك هو : إن
الزيادة الإلحاقية جارية مجرى الحرف الاصيلي . والالف متى وقعت موقع
الحرف الاصيلي ، كباب وناب ، وقال ومال ، كانت في تقدير الحركة

— بالأخفش الأوسط ، أحد أئمة النحاة بالبصرة أخذ عن سيبويه . له كتب كثيرة في
العروض والنحو والقوافي ، توفي سنة ٢١٥ هـ أو سنة ٢١٠ هـ والله أعلم . معجم
الأدباء : ٢٢٤/١١ - ٢٣٠ ، انباء الرواة ، وغيرها ...

(١) الحاتمي : محمد بن الحسن بن المظفر الحاتمي ، أبو علي ، أدرك ابن دريد وأخذ عنه ،
هو من حذاق أهل اللغة والأدب ، مات سنة ٣٨٨ هـ .

انظر ترجمته في : معجم الأدباء ، تاريخ بغداد ، انباء الرواة ، بغية الوعاة ، يتيمة
الدهر ... وغيرها .

البتة ، بدليل امتناع وقوعها حيث لا حركة : كدعون ورمين ويدعون
ويدعين ويرمين ونظائرها . فلو جوز كونها للإلحاق حشواً ، لاقتضى
الرجوع إلى المهروب عنه في جندل وعلبط .

وأمر آخر ، وهو أن القيد الذي اعتبرنا ، وهو قولنا تتصرف تصرفها .
يمنع عن ذلك ، إذ يستحيل أن تصرف نحو ، كاهل وعلام ، تصرف
الرباعي في التحقير والتكسير والألف ألف ، والوجه هو الاول ، وجميع
القيود المذكورة في تفسير الإلحاق متضمنة لفوائد جملة . فلا تحرمها
فكرك ، وإذا قد عرفت هذا فتقول من الامثلة التي لها مدخل في التفريع :
أفعل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين جمعاً نحو : الأعصر يفرع
عليه أفعل فيها بنقل ضم العين إلى الفاء في المضاعف ، كالاشد ، وأفعل
فيها أيضاً بابدال ضم العين كسرة في المنقوص كالاظبي والادلي للضبط
والمناسبة .

أما المضاعف فلأن الداعي معه إلى تسكين أحد المتجانسين ، وهو
العين إذا قدرت متحركة في الأصل ، ليتوصل به إلى الإدغام المزيل عن
اللفظ كلفة التكرار المستبشع ، أقرب حصولاً منه مع غير المضاعف ،
إلى تحريك العين إذا قدرت ساكنة في الأصل .

وأما المنقوص فلأن الداعي معه إلى كسر العين إذا قدرت مضمومة
ليتوصل به إلى قلب الواو في الادلي ياء ، ويتخلص عن قلب الياء ، لو لم
تكسر واواً في الاظبو ، مثلاً . ولن يخفى عليك فضل الياء على الواو
في الخفة وهي في المجموع أولى بالطلب ، أقرب حصولاً منه مع غير
المنقوص إلى ضم العين إذا قدرت مكسورة في الأصل . وفُعُول بضم الفاء
والعين كالعقود والقعود جمعاً وغير جمع يفرع عليه فعيل وفعيل ،
بكسر العين مع ضم الفاء أو كسرهما في المنقوص : كحلي وعصي وعتي
وعتي للضبط والمناسبة . بقريب مما تقدم . فانظروا الجمع الذي بعد ألفه
حرفان ، بكسر ما بعد الألف وفتح الصدر : كدَ رَاهِم ، يفرع عليه

الذي ما بعد الفه ساكن في المضاعف : كدواب ؛ والذي ما بعد الفه مفتوح مضموماً صدره أو مفتوحاً فيما آخره الف : كغيارى وحيارى . لذلك ألفاً فتدبر وحم عند الضم ^(١) حول الندرة في أمثلة الجمع مع عدم لزومها مكانها ، لاستعمال الفتح بدلها هناك . ولنقتصر ، وإلا فإن الشأو بطين ، وليس الري عن التشاف . وستسمع من هذه الابنية ما تقضي عنها الوطر .

النوع الثاني : وهو مشتمل على صنفين : أحدهما في الأفعال ، والثاني في الأسماء المتصلة بها . أما الصنف الأول ، ففيه فصلان : أحدهما في هيئات المجرد من ذلك ، والثاني في هيئات المزيد .

الفصل الأول

في هيئات المجرد من الأفعال

اعلم أن للثلاثي المجرد من الأفعال الماضية ، وهو ما يكون مقترناً بزمان قبل زمانك ، هيئات منها : هذه الثلاث : فتح الفاء واللام ، مع فتح العين ، نحو : طَلَبَ ، أو كسرهما ، نحو : عَلِمَ ؛ أو ضمهما ، نحو : شَرَفَ ، وتقبلها قوانين هذا الفن أصولاً ، ولا مانع . وهي لبناء الفعل للفاعل . فإذا أريد بناؤها للمفعول ، كانت الهيئة حينئذ بضم الفاء وكسر العين ، نحو : سَعِدَ . فهذه الهيئة وما سواها مما تسكن العين فيه مع فتح الفاء ، كـنحو : شَدَّ وقال ، أو ضمهما الخالص ، كـنحو : حَبَّ وقول وعصر في قوله :

« لو عصر منها البان والمسك انعصر »

أو المشم كسرة ، كـنحو : قِيلَ . أو كسرهما ، كـنحو : نِعِم وقِيلَ . أو تكسر العين فيه ، مع كسر الفاء ، كـنحو : شَهِدَ . أو تسكن لامه مع

(١) لذلك ألفاً فتدبر وحم عند الضم .

هكذا وردت في الطبعة ، وأظن أنه يسبقها كلام ليستقيم المعنى .

فتح الفاء ، كـنحو : دعا . أو ضمها كـنحو : بني في قوله : « بنيت على الكرم » . لما فرعها الضبط والمناسبة على الاول الثلاث تارة بمرتبة واحدة ، فيما كان من ذلك مبنياً للفاعل ، وأخرى بمرتبتين ، فيما كان مبنياً للمفعول لا جرم ، عددنا الاصول تلك الاول ، لا غير المناسبة ، هي : أن المبني للمفعول ، معلول المبني للفاعل معنى . والمعلول متأخر عن علته ، فناسب رعاية هذا القدر في اللفظ . وأي تعديل لترك الحركة حيث تترك ، أقرب من تعليل ترك السكون حيث يترك ألا تراك كيف ترى مواضع الترك في المثليين في شدد ، والمعتل في قول وبيع ودعو وبني ، واجتماع الضم والكسر في عَصِير ، الحركة فيها كلها من الثقل على ما يحس به طبعك المستقيم ، فتجد التعليل لتركها إلى سبب الادغام والاعلال والتخفيف ، وهو السكون تفادياً عن تضاعف الثقل اللازم لمراعاة الاصل فيها ، وهو التحريك على نحو ما سواها أقرب ، والعمل بالاقرب ، كما لا يخفى عليك ، أقرب ، ونحن في باب الإعلال على ما عليه الامام ابن جني ، من تسكين المعتل المستثقل حركته ، غير عارضة المتضاعف ثقله بتحريك ما قبله في هيئة كثيرة الدور حركة ، لا في حكم الساكن حالياً عن المانع ؛ ثم من اعلاله بعد القوة الداعي إلى الاول ولين عريكة الثاني ، لارتياضه بالاول ولا بد لك من أن تعلم أن الاعلال نوعان :

أحدهما أصل : وهو ما استجمع فيه القدر المذكور ، كـنحو : قول في أصل قال ، ودعو في أصل دعا ، دون قولك قول في المصدر بسكون المعتل . وأما نحو : طائي ، وستعرف في الفصل الثالث من الكتاب أن الاصل طيىء ونحو ياجل فلا اعتداد به ؛ أو قولك دعوا القوم لعروض حركته ، أو قولك عَوَض بكسر الفاء وفتح العين ؛ أو نَوَم بضم الفاء وفتح العين لقلة دور الهيئة ؛ أو قولك عَوِر بمعنى أعور ، واجتَوَرُوا بمعنى تجاوزوا لكون حركة ما قبل الواو في حكم السكون . وسيوضح لك هذا خواص الابنية ، أو قولك : دعوا ورحياك وجواد وطويل وغيور لمانع فيه ، وهو أداء الاعلال إلى الاشتباه في مواضع لاتضبط كثرة ألا تراك

لو أعلنت لزوم الحذف في دعوا ورحياك لامتناع قلب ألف الاثنين همزة ،
ولرجعا إلى دعا ورحاك ولزم تحريك المد في الباقية ، همزة مكسورة ،
على نحو : رسائل وصحائف وعجائز ، لبعد حذف الاول مع ادائه إلى
الالتباس بغير هيئاتها أيضاً ، ولرجعت إلى جائد وطائل وغائر ، وكذا
دون نحو : لتخشين . وستعرف السر في آخر الفصل الثالث من الكتاب .
وكذا دون قوي وطوي لمانع هنا أيضاً ، وهو عندي أداؤه في المضارع
إلى العمل بما ترك ألبة ، وهو رفع المعتل كيقاي ويطاي مثلاً لامتناع
السكون ، وهي العلة بعينها في الاحتراز عن أن يقال قويا لادغام ههنا
وارعو في باب افعل ، وكذا في استضعاف حي مع الاستغناء بيجبي عن
يجبي . وعند أصحابنا رحمهم الله ما يذكر في نحو النوي والهوي من الجمع
بين اعلالين ، ولا تنافي بين هذا وبين الأول ، وكذا دون العور والحول
لمانع هنا أيضاً ، وهو الاخلال بما يجب من ترك الاعلال اتباعاً للمصدر :
(الفعل) والقول فيه على مذهب الكوفيين واضح ، وكذا دون الحيوان
والحولان المانع ، وهو نقض الغرض فيما أريد بتوالي حركاته من التنبيه
على الحركة ، والاضطراب في مسماه ، والاستقراء بحققه ، والموتان
من حمل النقيض على النقيض . وانه باب واسع ، وله مناسبة وهي :
أن النقيضين غالباً يتلازمان في الخطور بالبال ، والشاهد له تلازم الوجدان ،
وسيقفك على سبب تلازمهما في ذلك علم المعاني ، فيشتركان فيه والخطور
المعيتن ، ان لم يسلم كونه علة في الوضع المعيتن ، فلا بد من أن يسلم
توقف تأثير علة ذلك الوضع عليه ، بدليل امتناع وقوع الوضع بدون
خطور البال ، فيكون الخطور المعين علة لعلية تلك العلة ، بدليل دورانها
معه وجوداً وعدماً ، فيلزم من وجود ذلك الخطور وجود معلوله لامتناع
انفكاك العلة التامة عن معلولها ، ومعلوله علية تلك العلة ، وعلية الشيء
وصف له ، وتحقق وصف الشيء المعيتن يستحيل بدون تحقق ذلك الشيء ،
فيلزم من وجود ذلك الخطور المعيتن ، وجود تلك العلة المعيتنة ، فيلزم
من مشاركة النقيض النقيض في الخطور ، مشاركته إياه : أما في علة الوضع ،

أو علة الوضع . وعلى الاحتمالين يلزم مشاركته إياه في الوضع . هذا ما يليق بهذا الاصل من التقرير .

ولنرجع إلى المقصود ، ونظير الحيوان والجولان الصوري وأخواتها وكذا دن نحو القود والحركة لمانع أيضاً ، وهو آخر الوجوه ، وإنه قريب مما تقدم وهو نقض الغرض فيما أريد به من التنبيه على الاصل ، وفي مساق الحديث في هذا الفصل ما يدل على قول أصحابنا من أن الفعل أصل في الاعلال ، فتنبه .

والنوع الثاني : من الاعلال ، فرع على ما تقدم ، وهو أن يعمل وإن فات شيء من المذكور كفوات تحرك ما قبل المعتل ، وهو الغالب على هذا النوع ، أو فوات ما بعد المعتل غير مدة . لتفرعه على ما هو أصل في الاعلال ، وهو الثلاثي من الافعال المجرد صورة ومعنى . نحو : قال وباع دون أقال ؛ ونحو عور ، وذلك نحو : يخاف وأقام واستقام ومقام بالفتح ومُقام بالضم . أعلنت مع فوات حركة ما قبل المعتل ؛ إذ الاصل فيها يخوف وأقوم واستقوم ومَقُوم ومَقُوم بسكون ما قبل المعتل ؛ كما يظهر لك بإذن الله دون أعين وأدور وأخونة وأعينة . وكذا دون نحو أبيض وأسود وما انخرط في سلكها ، لتفرع الاول على الاسماء ، والثانية على باب افعال .

وتمام الحديث ينبهك على شأنه . وهذا . أعني التفرع على الفعل الثابت القدم في الاعلال ، هو الاصل عندي في دفع ماله مدخل في المنع عنه ، كسكون ما قبل المعتل من يخاف وأخواته ؛ اللهم إلا إذا كان المانع اكتناف الساكنين المعتل ؛ كما في نحو اعوار واعور أيضاً ، وفي : تقوال وتسيار وتبيان وتقويم وتعيين ومعاون ومشياط ومخبط أيضاً ، فبابه منقوص عن مفعال . وهو مذهب الخليل ^(١) ونحن عليه . وقوال أيضاً وبياع .

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي ، البصري . المتوفى سنة ١٦٠ هـ . على ما ذكره الأنباري . -

فإنه يحتاج في دفعه إلى زيادة قوة في الدفع ، ككون الاعلال في أصول المكتشف ، نظير الإقامة والاستقامة ؛ فستعرف أن الاصل اقوامه واستقوامه ؛ والمقول والمبيع من قيل وبيع متوارثاً ؛ أو كون التصحيح مستثقالاً بين الاستثقال ، كما لو قيل مقوول ومبيوع .

أو كان المانع امتناع ما قبل المعتل عن التحريك ، كالالف في قول وبائع وتقاولوا وتبايعوا ، فإنه يحتاج في دفعه أيضاً إلى تقوية الدافع . كنعحو ما وجدت في باب : قول وبائع اسمي فاعلين من قال وباع حتى أعلا ، فلزم اجتماع ألفين ، فعدل إلى الهمزة ، وهي تحصيل الفرق بينهما وبين عاَوَرَ وصاَيَدَ مثلاً اسمي فاعلين من عور وصيد ؛ وهذا المعنى قد يلتبس بمعنى التفرع ، فيعدان شيئاً واحداً . فليتأمل .

أو كان المانع تحصن ما قبل المعتل بالادغام عن التحريك ، كنعحو ما في جوز وأيد ، وتجاوز وتأيد ، وقول وبياع أيضاً ، فلا مدفع له .

وكذا إذا كان المانع المحافظة على الصورة الإلحاقية كجدول وخروج وعليب أيضاً ، على قول أبي الحسن في جُخْدَبَ بفتح الدال ، أو التنبيه على الاصل ، كما في بابي ما أقوله . وهو أقول منه ، ونحو : أغليت المرأة المرأة واستحوذ ، وهذا فصل الكلام أصحابنا فيه مبسوط ، وسيحمد الماهر في هذا الفن ما أوردت ، وبالله الحول وللمتقدم الفضل .

ولمضارعه ، ويدعى غابراً ومستقبلاً ، وهو ما يعتقب في أوله الزوائد الأربع وهي : الهمزة والنون والتاء والياء مقترناً بزمان الحال أو الاستقبال .

— أو سنة ١٧٠ هـ أو سنة ١٧٥ هـ . على ما ذكره ابن خلكان من علماء العربية ، واضع علمي : العروض والقافية في الشعر ، وكذلك كتاب العين أول معجم للغة العربية ... انظر في ترجمته : معجم الأدباء : ١١ / ٧٢ وما بعد بغية الوعاة ، وفيات الأعيان ، نزهة الألباء في طبقات الأدبا ... وغيرها .

عدة هيئات ؛ والاصول منها بشهادة ما يستشهد في هذا الفن ، وقد نبهت عليه غير مرة ، ثلاث : يفعل ويفعل ويفعل بفتح الزوائد وسكون الفاء ؛ والعين إما مكسورة نحو يعرف ، أو مضمومة نحو يشرف ، أو مفتوحة نحو يفخر ، وأما اللام منه فهو متروك للاعراب نظير لام الاسم ، وهي للبناء للفاعل . وأما ما يضم زائده مسكن الفاء مفتوح العين بناء للمفعول كيطلب ، وغير ذلك مما يقع في المضاعف والمعتل كنعو : يشد ويقول ويفر ويبيع ويعض وينام ويمد ويراد ؛ فلا يخفى عليك فرعيتهما .

وأما الرباعي المجرد فلماضيه في البناء للفاعل هيئة واحدة ليس إلا ، وهي فتعلّل نحو دحرج . العين ساكنة وما عداها مفتوح ومضارعه يفتعلّل بضم الزائد وفتح الفاء وسكون العين وكسر اللام الاولى . وأما في البناء للمفعول فيضم الفاء ويكسر اللام الاولى في الماضي ، ويفتح المكسور في المضارع ، ولا خماسي للافعال .

الفصل الثاني

في هيئات المزيد من الأفعال

أما المزيد في البابين ، فنحن نذكر من هيئاته الاصلية ليستعان بها في ذكر بعض الاسماء المتصلة بها دون الفرعية ، إذ قلت الفائدة في ذكرها ، حيث عرفت ما كان المقصود من ذلك ما خلا المبني للمفعول . فهو مفتقر اليه ، وهي ، وأعني الهيئات الاصلية المستوجبة للتعداد بجملة، إذا تعرضت للزيادة ومواقعها ، فهن على ما استقر عليه آراء الجمهور من مهارة هذا الفن ، إحدى وعشرون ؛ ست إلحاقات ، وهي : فعلل ، مثل : جلبب ، وفعل مثل : بيطر . وفعل مثل : شريف ، وفعل مثل : جورب ، وفعل مثل : دهور ، وفعل مثل : سلقى ؛ وأما نحو تجلبب واخواته واسحكنكك واسلنقى ، فإن اعتبرته ازداد العدد .

ومصداق اللاحق في الافعال ، اتحاد مصدرى الملحق والملحق به ، بعد الاتحاد في سائر التصرفات ، وهو السر في أن لم يذكر المضارع والمبني للمفعول ههنا ، لذكرنا مع الملحق به ، والباقية عن اللاحق بمعزل احداها : أَفْعَلْ يُفْعِلْ بسكون الفاء وفتح البواقي في الماضي ، وضم الزائد وسكون الفاء وكسر العين في المضارع ، في البناء للفاعل . وفي البناء للمفعول ، أَفْعَلْ يَفْعِلْ بكسر العين في الماضي ، وفتحها في المضارع ، مضموماً الصذر منهما ، ساكناً الفاء ، ولتبعية الاستقراء حروف الماضي في المضارع غير همزة الوصل ، ونعني بها : أن تكون الهمزة ساكنة الثاني ، تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج حتماً ، إلا فيما لا اعتداد به . وكل همزة تراها في أول الابنية الواردة عليك ، غير مفتوحة كذلك ، وغير الواو ، التي هي أخت الضمة إذا توسطت بين ياء أخت الكسرة ، وبين كسرة نحو : يعد ، لوجرب حذف الأولى ، وهي همزة الوصل ، لما عرفت .

وللزوم تضاعف الثقل ثبوت الثانية وهي الواو بين ياء وكسرة ، وهو اجتماع الضم والكسر يميناً وشمالاً ضربة لازب . ويضع واخواته قدر فيها الكسر لثبوت حذف الواو بالنقل . واستدعاء حذفها الكسر بالمناسبة . قلنا قياس مضارع أَفْعَلْ يُوَفِّعُ بآثبات الهمزة ، وقد ورد به الاستعمال في بعض المواضع صريحاً . قال فإنه أهل لأن يؤكروا ، وقريباً من الصريح في قولهم يوعده ، بآثبات الواو . وعللنا الحذف ، بلزوم الثقل ثبوتها في الحكاية . الثانية فَعَلْ : بفتح الفاء والعين مشددة ، وَيُفْعِلْ : بضم حرف المضارعة وفتح الفاء وكسر العين المشددة في البناء للفاعل . وأما للمفعول ، ففُعِّلْ : بضم الفاء وكسر العين المشددة ، وَيُفْعَلْ : بفتح ما كان مكسوراً . الثالثة فَاعِلْ : بفتح العين وَيُفَاعِلْ ، بضم حرف المضارعة وكسر العين في البناء للفاعل . وللمفعول فُوعِلْ : بضم الفاء وانقلاب الالف واواً مدة ، وكسر العين . وَيُفَاعِلْ : بضم حرف

المضارعة وفتح العين . الرابعة تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ : بفتح الحروف والعين مشددة في البناء للفاعل ، وللمفعول تَفْعُلُ : بضم التاء والفاء وكسر العين ، يَتَفَعَّلُ : بضم حرف المضارعة وفتح البواقي . الخامسة : تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ : بفتح الحروف في البناء للفاعل ، وللمفعول تَفُوعِلُ : بضم التاء والفاء وانقلاب الالف واواً مدة ، وكسر العين . يَتَفَاعَلُ : بضم حرف المضارعة ، وفتح البواقي . السادسة إِنْفَعَلَ : بسكون النون بعد همزة مكسورة وفتح البواقي . يَنْفَعِلُ : بسكون النون وفتح ما يكتنفاه وكسر العين في البناء للفاعل ، وللمفعول أَنْفَعِلُ : بضم الهمزة والفاء وسكون النون وكسر العين يَنْفَعَلُ : بضم حرف المضارعة وسكون النون وفتح ما بقي . السابعة افعل يفتعل ، وافتعل يفتعل : على نحو الهيئة السابقة حركة وسكوناً وفي البناءين . الثامنة اسْتَفْعَلَ : بسكون الفاء والسين بعد همزة مكسورة ، وفتح ما عدا ذلك ، يَسْتَفْعِلُ : بسكون السين والفاء وكسر العين وفتح ما سوى ذلك في البناء للفاعل ، وللمفعول اسْتَفْعِلُ : بضم ما يكتنفان السين وكسر العين . يُسْتَفْعَلُ : بضم حرف المضارعة وفتح ما كان مكسوراً . التاسعة افعوعل يفعوعل ، وافعوعل يفعوعل : على نحو الهيئة الثامنة سواء بسواء في البناءين . العاشرة افعول يفعول ، وأفعول يفعول كذلك . الحادية عشرة إِفْعَالَ : بسكون الفاء بعد همزة مكسورة ، وتثقيل اللام بعد الف يَفْعَال ، يوضع حرف المضارعة مفتوحاً موضع الهمزة وتبقىة الباقي بحاله في البناء للفاعل وللمفعول . أفعول : بضم الهمزة وقلب الالف واواً مدة ، يفعال : بضم ما كان مفتوحاً منه . الثانية عشرة ، أفعل يفعل وأفعل يفعل : بحذف المدة فحسب .

هذه هيئات مزيد الثلاثي وما بقي فهيئات مزيد الرباعي وهي ثلاث :

الأولى تَفَعَّلَلْ يَتَفَعَّلَلُ ، نحو تدحرج يتدحرج . بسكون العين وفتح الباقي في البناء للفاعل ، وللمفعول ، تفعلال : بضم التاء والفاء وسكون

العين وكسر اللام الأولى . يتفعل : بضم ما كان مفتوحاً منه ، وهو حرف المضارعة ، ويجوز حذف التاء من هذا الباب ، ومن بابي تفاعل وتفاعل في المبني للفاعل ، عند دخول تاء المضارعة .

الثانية افعئل ، نحو : احرنجم ، يفعئل و افعئل يفعئل ، على نحو هيئة استفعل يستفعل ، واستفعل يستفعل في البناءين .

الثالثة افعئل ، نحو : اقشعر : بسكون الفاء بعد همزة مكسورة ، وفتح البواقي مع تثقيب الآخر ، يفعئل ، نحو يقشعر : بوضع حرف المضارعة مفتوحاً موضع الهمزة ، وجعل ما قبل الآخر مكسوراً في البناء للفاعل . وللمفعول ، افعئل : بضم ما يكتنفان الفاء وكسر ما قبل الآخر . يفعئل : بجعل حرف المضارعة مضموماً وفتح ما كان مكسوراً ويسمى المبني للمفعول مجهولاً .

واعلم أن القياس في أفعال نحو : إحمارّ وفي افعئل نحو اقشعر ، قاضٍ بأن الأصل أفعّال : بفك الإدغام نحو احماررّ و افعلال نحو : اقشعر ، لوجوه أقربها ههنا وجود النظائر ؛ وهي افعول وأفعول و افعئل ؛ وفي افعل أيضاً ، بأن أصله افعئل وفي كونه منقوص أفعال . وقولهم :

ارعوى رائحة من ذاك فلتشم

ولحكم هذا القياس فائدة تظهر في آخر الكتاب بإذن الله تعالى .

وههنا أشياء استقرائية . يستدعيها هذا الموضع ، فلتضمنها إياه ، وهي أن الماضي المضموم العين نحو : شَرُفَ ، بابّه لا يكون إلا لازماً ما لم يأت فيه متعد ؛ إلا قولهم : رَحُبَّتْكَ الدار . وإنه في التقدير رحبت بك . وهو أحد أبنية التعجب . واللازم هو ما اقتصر على الفاعل ، والمتعدي ما يتجاوزه . وهذا الباب يسميه أصحابنا بأفعال الطبائع ، ولا يكون مضارعه إلا مضموم العين والماضي المكسور العين يكثر فيه الاعراض من

العلل والاحزان وأضدادها ، ولا يضم العين من مضارعه البتة . لكن في الاغلب تفتح في الصحيح وتكسر في المثال . والماضي المفتوح العين إذا لم يكن عينه أو لامه حرفاً حلقياً ، ولا يعتبر الالف ههنا لكونها منقلبة لا محالة من إحدى أختيها ، لا يكون مضارعه مفتوح العين . ولتوقف انفتاح ما نحن فيه على ما نبهت عليه من الشرط . حمل أصحابنا فعل يفعل بالفتح فيهما على الفرعية . وجعلوا الاصل الكسر لمناسبات تأخذت . كحذف الواو في نحو : يضع ، وأمثال ذلك فتأملها . وما قد يأتيك بخلاف ما قرع سمعك كنحو : فَضِّلَ : بكسر العين ويفضِّل بضمها ، وكنحو : ركن يركن بالفتح فيهما وغير ذلك ، فإلى التداخل . ولا يبعد عندي حمل أبى يأبى بالفتح فيهما لعدم نظائره على التداخل بواسطة طريق الاستغناء ، وهو ترك شيء لوجود آخر مكانه مثل ما مضى يذر لمكان ترك . وإن أفعال الغالب عليه التعدية ، وهي أعني التعدية ، بالهمزة ، قياس في باب التعجب ، يؤخذ الفعل فينقل إلى باب أفعال الطبائع تحصيلاً للمبالغة . وينبه على هذا النقل إيجابهم فيما يشتق منه أن يكون على ثلاثة أحرف وإن لا يكون فيه لون ولا عيب لانجذاب ذلك إلى المزيد ، وهو باب افعال . وأنه لا يكون مبنياً للمفعول لامتناع فعل الغير طبيعة لك . ثم بعد ذلك يعدى بالهمزة ويقال ما أكرم زيداً على معنى شيء جعله كريماً ، وأكرم بزيد على معنى أجعله كريماً ، أي اعتقد كرمه ، والباء زائدة جارية هذه الصورة مجرى المثل ، ممتنعة لذلك عن أن يقال أكرما أكرموا وأكرمي أكرمن . وسيطلعك علم البيان على وجه امتناع الامثال عن التغير ، ويكون للتعريض للامر نحو : اباع الجارية . أي عرضها للبيع . وقريب من ذلك أقبره ، وللسلب نحو أشكاه أي أزال شكايته . ولوجود الشيء على صفة نحو : أجبنه أي وجدته جباناً ، ولصيورة الشيء ذا كذا نحو : أجرب أي صار ذا جرب . وقريب منه أحصد الزرع ، وللزيادة في المعنى نحو : بكر وأبكر ، وشغلته وأشغلته ، وسقيته وأسقيته ، وإن فعل الغالب عليه التكثير نحو : قطع الثياب ، وغلق الابواب ، وجول ، وطوف ، ونحو :

ميز وزيل أيضاً . ويكون للتعدية نحو : فرحه ومن ذلك فسقه ، والسلب نحو : جلد البعير . وان فاعل يكون من الجانبيين ضمناً نحو : شارك زيد عمراً وهو الغالب عليه . ثم يكون بمعنى فعل نحو : سافرت وطارقت النعل ، وان تفعل يكون لمطاوعة فعل نحو : كسره فتكسر ، وللتكليف نحو : تشجع ، وللعمل بعد العمل في مهملة نحو : تفهم ، وللاتخاذ نحو : توسد ، وللاحتراز نحو : تأثم ، وللطلب نحو : تكبر أي استكبر . وان تفاعل يكون من الجانبيين صريحاً نحو : تشارك ، ولاظهارك من نفسك مالميس لك نحو : تجاهلت ، وبمعنى فعل نحو : تباعد ، أي بَعُدَ ، وان انفعل بابه لازم ولا يقع إلا حيث يكون علاج وتأثير ، وهو الذي حملهم على أن قالوا انعدم خطأ ، وان افتعل للمطاوعة نحو : غمه فاغم ، وللاتخاذ نحو : استوى ، وبمعنى التفاعل نحو : اجتوروا ، وبمعنى فعل نحو : اكتسب ، وان استفعل يكون للسؤال اما صريحاً نحو : استكتب زيدا ، أو تقديرأ نحو استقر زيد ، كأنه سأل ذلك نفسه ، وكذلك استسمنت الشاة كأنى سالت ذلك بصري . إلا أنه التزم حذف المفعول مثله فى نحو : عدل فى القضية ، والاصل عدل الحكم فيها . أى سواه ، وامثال له .

هذا ما عندي فيه ، ويظهر من هذا أن النقل إلى الاستفعال نظير النقل إلى الافعال ، والتفعيل فى الكون من أسباب التعدية ، وان افعوعل للمبالغة ولا يكون إلا لازماً ، وان افعول الغالب عليه اللزوم ، وان افعال وافعل للالوان والعيوب ولا يكونان إلا لازمين ، ويدلان على المبالغة ، وكذا كل فعل مزيد عليه إن جاءك بمعنى فعل وإن تفعلل يكون مطاوع فعل نحو : تدحرج ، وقد يكون لغير ذلك ، وافعنلل وافعلل لا يكونا إلا لازمين .

الصنف الثاني

هيئات الأسماء المتصلة بالأفعال

وهو مشتمل على ثمانية فصول

الفصل الأول

هيئات في المصادر

اعلم أن هيئات المصادر في المجرد من الثلاثية كثيرة غير مضبوطة، ولكن الغالب على مصدر المفتوح العين إذا كان لازماً : فعول ، نحو : الركوع والسجود ، وعلى المكسور العين إذا كان كذلك فَعَلَّ بفتح الفاء والعين ، وعلى مصدرهما إذا كانا متعديين فَعَّل بفتح الفاء وسكون العين . والغالب على مصدر المضموم العين فَعَمَّالة نحو : الاصابة ، ومصدر مجرد الرباعي يجيء على فَعَمَّلَّة نحو : الدحرجة وفِعْلال بكسر الفاء نحو : الدِحْرَاج . في غير المضاعف . وفي المضاعف به وبالفتح نحو القِلْقَال والقَلْقَال ، ومصدر أفعَل إفعال : بسكون الفاء بعد همزة مكسورة وثبوت العين من بعدها أَلَف . هذا إذا لم يكن أجزافاً فإذا كان فعلى إفالة تعل العين لما عرفت ، فتلاقي الألف ، فيجتمع ساكنان فتحذف. ومصدر فعل تفعيل وتفعلة ، وقد جاء على فِعال بكسر الفاء وتثقيب العين. ومصدر فاعل مفاعلة وفِعال وقد جاء فِعال بأشباع كسرة الفاء ، ومصدر تفعَل تِفْعَل وقد جاء تِفْعَال بكسر التاء والفاء وتثقيب العين ، ومصدر تفاعل تفاعَل ، ومصدر انفعَل وانفعَل انفعال وانفعَال ، ومصدر استفعَل

استفعال في غير الاجوف . وفيه استفعالة فتنبه . ومصدر افعوعل وافعوول :
افعيعل وافعووال ، ومصدر افعال وافعل : افعيلال وافعللال ، ومصدر
تفعلل : تفعلل . ومصدر افعللل وافعلل : افعللال وافعللال .

وكل همزة تراها في أوائل هذه المصادر ، إلا مصدر افعل ، للوصل
ولا مدخل لها من الاسماء إلا في هذه ، وفي عشرة سواها وهي : اسم
واست وابن وابنم واثنان واثنان وامرؤ وامرأة وأيم الله وأيمن الله .
وإذا أريدت المرة بالمصدر ، صيغ على فعلة ، بفتح الفاء وسكون العين ،
كما يصاغ على فعلة بكسر الفاء إذا أريدت الحالة قياساً مثلثاً^(١) في
مجرد الثلاثي ، وفيما سوى المجرد يؤنث المصدر بالتاء إن لم يكن مؤنثاً
نحو : إكرامة ودحراجة ، وإلا وصف نحو : إقامة واحدة ، ودحرجة
واحدة ، وما يوجد في المصادر على زنة التفعال : كالتجوال ، والفعليل :
كالقتبي ، فللمبالغة . وتكثير الفعل واستعمال اسم المفعول في غير الثلاثي
المجرد استعمال المصدر كثير مستفيض .

الفصل الثاني

في اسم الفاعل

اسم الفاعل في الثلاثي المجرد يأتي على فاعل : كضارب . وكثير
ما ينقل إلى فعال : كضارب ، وفعل : كضروب ، ومفعال : كمضارب ،
للدلالة على المبالغة وتكثير الفعل . وفيما سواه يوضع الميم مضموماً موضع
حرف المضارعة من الغابر المبني للفاعل ، ولا يغير من البناء شيء إلا في
ثلاثة أبواب : يتفعل ويتفاعل ويتفعّل ، فإن ما قبل الآخر يكسر فيها .

(١) مثلثاً : ممتداً ، اتلاب : استقام ، امتد واستوى .

الفصل الثالث

في اسم المفعول

واسم المفعول في الثلاثي المجرد يأتي على مفعول : كمضروب ،
إلا في الأجوف ، فإنه يعل لما عرفت ، فيلتقي ساكنان فيحذف الزائد
منهما سيبويه^(١) ، رحمه الله . ولا يصنع غير ذلك في الواوي ، فمقول عنده
مفعل بالضم ، وفي اليائي يبدل من الضمة كسرة ليسلم الياء ، فمبيع
عنده مفعل بالكسر . وأبو الحسن^(٢) يحذف الاصل ، ويبدل من الضمة
كسرة ، ليقرب واو مفعول ياء تنبيهاً على أنه يائي . ولكل واحد مناسبات
لا تخفى على من يتقن كتابنا هذا ، والرجحان للسببية ، وفي غير الثلاثي
المجرد ، يجعل صدر الغابر المجهول ميماً فقط ، وهما أعني : اسمي
الفاعل والمفعول الجارين على الغابر ، يدلان على الحدوث .

الفصل الرابع

في الصفة المشبهة

والصفة المشبهة تخص الثلاثيات المجردة ، وهي : كل صفة اشتقت
منها غير اسمي الفاعل والمفعول على أية هيئة كانت ، بعد أن تجرى عليها
التثنية والجمع والتأنيث : ككريم وحسن وسمح ونظائرها ، وهي تدل
على الثبوت .

(١) سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر ، واسمه يعني : (رائحة التفاح) ولد ببلاد فارس ،
ونشأ بالبصرة . طلب ، في بادئ الأمر الحديث والفقه ، ثم طلب النحو ولازم الخليل بن
أحمد ، قدم على الرشيد وعمره ثلاثون سنة ، وتوفي بفارس وعمره ينيف عن أربعين
سنة ، وفي تاريخ وفاته اختلاف وضع كتاباً في النحو . استدرك فيه على الخليل وعلى سواه .
انظر في ترجمته : معجم الأدباء : ١١٤/٦ وما بعد ، الفهرست ، وفيات الأعيان ،
نزهة الألباد في طبقات الأطباء ، وتاريخ بغداد وغيرها ...

(٢) أبو الحسن : أي الأخفش .

الفصل الخامس

أفعل التفضيل

وأفعل التفضيل يخص الثلاثيات المجردة الخالية عن الالوان والعيوب ،
المبنية للفاعل نظير . فعلي التعجب ، وله معنيان : أحدهما اثبات زيادة
الفضل للموصوف على غيره والثاني : اثبات كل الفضل له .

الفصل السادس

اسم الزمان

واسم الزمان الثلاثي المجرد على مَفْعَل بسكون الفاء وفتح الباقي في
المنقوص ألبة ، وبكسر العين منه في المثال ، وفي غيره أيضاً ، إن كان
من باب يضرب ، وإلا فتحت ، وفي غير الثلاثي المجرد على لفظ اسم
المفعول منه لا فرق .

الفصل السابع

اسم المكان

واسم المكان كاسم الزمان وقد جاء على مفعلة قالوا : مَسْبَعَةٌ ومَأْسَدَةٌ
ومَذَابَةٌ ومَحْيَاةٌ ومَفْعَاةٌ للأرض المستكثرة هذا الاجناس .

الفصل الثامن

اسم الآلة

واسم الآلة يخص الثلاثي كالصفة المشبهة ويأتي على مِفْعَال ومِفْعَلَة
ومِفْعَل بكسر الميم وسكون الفاء كالفتاح ، والمكسحة ، والمسعر .
وعندي أن مفعالا هو الاصل ، وما سواه منقوص منه بعوض وبغير
عوض ، كما أشير اليه فيما مضى .

ولنختم الكلام في استقراء الهيئات على هذا القدر ، مقتصرين على ما كشف التأمل عنه الغطاء من أن مجاري التغيير الظاهرة هي هذه الستة : أحدها : حيث تكثر الحركات متوالية ، الثاني : حيث يجتمع الكسر والضم ، الثالث : حيث يتوالى الضمات والكسرات ، الرابع : حيث يجتمع حرفان مثلاً ، الخامس : حيث يوجد اعتلال ، السادس : حيث يتفق كثرة استعمال فوق المعتاد ، هذه إذا انضم منها بعض إلى بعض ، أو اكتسى لزوماً ، كان المرجع في أصالة الهيئة هو ماعرا عن ذلك من بابه . ولنبدأ بالفصل الثالث من الكتاب حامدين الله تعالى ، ومصلين على النبي محمد وآله .

الفصل الثالث

أنواع الاحتراز عن الخطأ

وهو في بيان كون هذا العلم كافياً لما علق به من الغرض وهو الاحتراز عن الخطأ في التصرفات التي لها مدخل في القياس ، جارية على الكلم ، أما مفردة كامالتها وتفخيمها وتخفيف همزاتها ، واعتبار ترخيمها وبعض تكسيراتها ، وتحقيرها ، وكثنتها أيضاً ، وجمعي تصحيحها ونسبتها ، أو في حكم المفردة كاضافتها إلى النفس في نحو علمي ، واشتقاق ما يشتق من الأفعال ، وتصريف الأفعال مع الضمائر ونوني التأكيد أيضاً ، وإجراء الوقف على ما يراد به ذلك . ونحن على أن نتكلم في هذا الفصل في ثلاثة عشر نوعاً :

النوع الأول : الإمالة

وهي أن تكسى الفتحة كسرة ، فتخرج بين بين ، قولك صِغَر بامالة الغين ، فإذا كانت بعدها الف مالت إلى الياء ، كقولك عماد بألف مماله ، ولها أسباب وهي أربعة :

أن يكون حرف الفتحة ياء نحو : سيال ، أو جاراً للياء على نحو :
شيبان ، أو للكسر على نحو : عماد وشملال وعالم . وأما على نحو شملاال
مثلا أو شمتلال بفتح الميم أو تشديدها ، فلا ولا ينقض ما ذكرنا بقولهم ،
نريد أن ينزعها وله درهمان مما لين لشذوذهما مع عدم الاعتداد بالهاء الخفائها .

أو لألف هي منقلبة اما عن ياء نحو : ناب ورمى ، واما عن مكسور
نحو : خاف . أو هي تقلب ياء نحو : دعا وملهى لقولك دعي ومليهان في
المجهول ، والثنية .

أو هي ممالاة كنعحو أن تقول : عماداً بامالة فتحة الدال .

وقد تكون الامالة للمشاكلة نحو : ضحها من أجل مشاكلة تلاها
وأخواتها ، والالف المنفصلة كنعحو : التي في مثل عمادا في هذا الباب
نظيرة المتصلة ، والكسرة العارضة ، كنعحو التي في من سماحك ،
والمقدرة كنعحو التي في مثل ، جاد وجواد ، ومثل : ماش في الواقف
على الماشي ، نظيرة الاصلية والصريحة والفتحة تمنع عن الامالة متى كان
حرفها مستعلياً نحو قالع ، أو جاراً للمستعلي على نحو : عاقل أو معاليق .
وأما على نحو ضعاف اضعاف بأن يكون المستعلي مكسوراً قبل الفتحة ،
أو ساكناً ، فلا عند الاكثر والراء غير المكسورة في باب المنع عن الامالة
كالمستعلي ، وأما المكسورة فلا منع عندها . وللامالة شرط وهو : أن
لا تكون الكلمة اسماً غير مستقل كاذاً أو حرفاً الاثلاثة يا في النداء وبلا
ولا في أما لا .

النوع الثاني : التفخيم

وهو أن تكسو الفتحة ضمة فتخرج بين بين إذا كانت بعدها ألف
منقلبة عن الواو ، لتميل تلك الألف إلى الأصل كقولك الصلاة الزكاة .

النوع الثالث : تخفيف الهمزة

وله ثلاثة أوجه : الإبدال : وقد تقدم ، والحذف : وهو أن تكون متحركة ، ومسا قبلها بعسد سكونه حرفاً صحيحاً ، أو يساء ، أو واواً أصليتين أو مزيدتين لمعنى ، فتلقى حركتها عليه ، وتحذف ، كـنحو : يسى والخطب ، وكذا من : بوك ، ومن : بلك ، ونحو : حيل وحبوة ونحو : أبويوب وذورث ، واطيعي مره ، وقاضويك ، وغد التزم ذلك في باب يرى وأرى يرى ، وأن تجعل بين بين ، وذلك إذا حركت متحركاً ما قبلها في غير مواقع الإبدال المستمر كنحو : سال ومشم ولؤم وأئمة وأنت . وكثيراً ما توسط الف بين الهمزتين في نحو هذه الصورة ثم تخفف الهمزة بين بين أو تحقق .

النوع الرابع : الترخيم

وهو النظر في كمية المحذوف في هذا الباب ، وكيفية اجراء المحذوف عنه بعد الحذف . والاصل فيه هو أنه احداث حذف في آخر الاسم على الوجه المناسب من غير ارتكاب فيه لخلاف أصل ، فيقتضي هذا أن لا تزيد في الحذف على الواحد في نحو : عامر وطلحة ، لثلا يقع في الوسط . وأن لا تقتصر على الواحد في نحو : صحراء وسكران وطائفي ومسلمان ومسلمون مما يوجد في آخره زيادتان ترادان معاً ، فتجريان مجرى الآخر له ، إذا أفضت النوبة إلى الحذف فتحذف احدهما ، وتترك الاخرى ، فيقول لك صنيعلك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، ولا في نحو : عمار ومسكين ومنصور ، فتغلب الاقوى وهو الصحيح الاصل المتحرك ، وتعجز عن الاضعف فيقول لك الحال صُلت على الاسد وبلت عن النقد ، فيقع الحذف لا على الوجه المناسب ، وان لا تجترىء على نحو : قرار ومكين فيما قبل المدة فيه حرفان فقط ، فتفعل به ما فعلت بعمار ومسكين فتخرج به إلى خلاف أصل ، وهو

صوغه على أقل من ثلاثة . وأن لا تجبن عن حذف التاء من نحو : ثبت على مذهب سيبويه ، رحمه الله ، في هذا الباب ، لأن من قرنه بتاء التأنيث هو الذي خرج به عن الاصل ، لأن تاء التأنيث مع الكلمة بمنزلة كلمة مع كلمة ، فلست تصنع بحذف التاء شيئاً مما تخطر ببالك ، وأن تقول في نحو : ثمود وهراوة وحياة ومطواء وقاض وأعلون إذا لم تقدر المحذوف ثابتاً . ثمي وهراوة وحي ومطا وقاض وأعلى ، وأن لا تتوقف في حذف آخر جزء المركب بكماله وأنت تحذف نظيره ، وهو تاء التأنيث .

النوع الخامس : التكسير

هو نقل الاسم عن دلالة على واحد بتغيير ، ظاهراً أو تقديرأ غير تغيير مسلمون ومسلمين ومسلمات إلى الدلالة على أكثر من اثنين ، فمتى قلنا في اسم أنه مكسر فقد ادعينا هناك ثلاثة أشياء : الجمعية لفظاً ومعنى ، والنقل والتغيير ، واثبات الاول بامتناع وصفه بالمفرد المذكور ، وبهذا يفارق اسم الجمع . واثبات النقل في نحو : الاهالي وأراهم وأعاريض ، من جموع لا تستعمل مفرداتها ، وتقدير التغيير في نحو : فَلَئِكَ وفُلُوكَ ، وهجان وهجان ، فيما يلتبس فيه الجمع بالمفرد ، إلى تلفيق مناسبات نبهت على أمثالها غير مرة .

واعلم أن التكسير صنفان : صنف لا يختلف قبيله فيه وهو المقصود ههنا ، وصنف يختلف وذكره استطراداً .

والصنف الأول : ينقسم إلى مستكره وغير مستكره ، ولهما مثال واحد وهو مثال فعالل ، ومتى قلت مثال كذا فلا أعني بالفاء والعين واللام هناك غير العدد ، وتفسير المستكره فيما نحن فيه ، وذكر مواقعه ، وكيفية اقتضائه فيها ، عين تفسيره ومواقعه وكيفية اقتضائه في التحقير ، فنذكرها هناك بإذن الله تعالى ، وغير المستكره تكسير الرباعي اسماً كان أو صفة ، مجرداً من تاء التأنيث أو غير مجرد ، والثلاثي الذي فيه زيادة

للاحاق بالرباعي ، أو لغير الاحاق ، وليست بمدّه اسماً غير صفة
تقول : ثعالب وسلاهب ودساكر وشهابر وجداول واجادل ، وكذا
تكسير المنسوب والاعجمي من ذلك على ما يكسران عليه . وهو مثال
فعالة : كالاشاعة والحواربة هذا هو القياس . وأما بدون التاء فيشد ،
وكذا تكسير فاعلة أو فاعلاء اسمين على ما تكسران عليه ، وهو فواعل :
ككواشب وقواصب .

والصنف الثاني : ينقسم إلى سبعة أقسام ، إما أن يختلف إلى مثالين
أو إلى ثلاثة أو أربعة أو ستة أو تسعة أو عشرة في الغالب أو أحد عشر .

القسم الأول : فسته أضرب . أولها فعل فَعَمَّال بكسر الفاء وفتح
العين غير مشبع ومشبعاً لما لحقه التاء من الثلاثي المجرد ، وهو وصف :
كعلاج وكماش في علجة وكمشة . وثانيها : فعل فعائل لما كان اسماً
ثلاثياً مؤنثاً بالتاء فيه زيادة ثلاثة مدة نحو : صحف ورسائل في صحيفة
ورسالة . وثالثها : فعل فواعل لمؤنث فاعل ، وهو صفة نحو : نوم
وحيض وضوارب وحوائض ، في نائمة وضاربة وحائض . ورابعها
فعال فعال في اللاسم مما في آخره ألف تأنيث رابعة مقصورة أو ممدودة ،
نحو : اناث وصحاري في أنثى وصحراء ، ولفعلان صفة نحو غضاب
وسكاري ، وقد حولت فعال بفتح الفاء إلى فعالي بضمها في خمسة :
كسالي وعجالي وسكاري وغيارى وأسارى . أيضاً عندي ، على أنه
متروك المفرد ، كاباطيل واخواته . وخامسها : فعال ومثال فعاليل للثلاثي
فيه زيادة للاحاق بالرباعي ، أو لغير الاحاق وليست بمدّة إذا لحق ذلك
حرف لين رابع ، وكذا للرباعي إذا لحقه هذا ، وكذا للمجرد من الثلاثي
فيه ياء النسب : كسراح وقراويح وسراحين وسراديح وكراسي ، في :
سرحان وقراوح وسرداح وكرسي . وسادسها : فعلى فعلاء ، ولكن
فعلاء قليلة لفعيل بمعنى مفعول كقتلى واسراء .

والقسم الثاني أربعة أضرب : أولها : فعل أفاعل فعلان لأفعل صفة

نحو : حمز وحرمان ، والاكابر في : أحمر والاكبر . وثانيها : فعال
افعال افعلاء لفعيل نحو : جياذ وأموات وايناء في : جيد وميت وبين .
وثالثها : فعال فعائل فعلاء لمؤنث صفة ثلاثية فيها زيادة ثلاثة مدة نحو :
صباح وعجائز وخلفاء في : صبيحة وعجوز وخليفة . ورابعها : فواعل
فعالن لفاعل اسماً نحو : كواهل وجنان وخجران في : كاهل وجان
وحاجر لمستنقع الماء .

والقسم الثالث ضرب واحد : فُعَل فِعِل فِعال فَعَالى للصفة مما في
آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة نحو : حمر والصغر وبطاح وحرامى
في : حمراء والصغرى وبطحاء وحرمى .

والقسم الرابع ضرب واحد : فُعَل فِعِل فَعَل أَفَعَل فِعال فُعُول
لما لحقه التاء من الثلاثي المجرد وهو اسم نحو : بدن وبدر وبرم وأنعم
وقصاع وحجوز في : بدنة وبدرة وبرمة ونعمة وقصعة وحجزة .

والقسم الخامس : ضربان : أحدهما : فُعُل فُعُل فُعُول فَعَلَة
فُعَاة فُعَال فُعَلان فُعَلَاء لفاعل صفة مذكر نحو : بزل وشهد وتجار
وقعود وفسقة وقضاة وتختص بالمنقوص ، وكفّار وصحبان وشعراء في :
بازل وشاهد وتاجر وقاعد وفاسق وقاض وكافر وصاحب وشاعر . وقد
جاء عاشر، فواعل ، لكن شاذاً متأولاً وهو : فوارس ؛ والآخر : فُعُل
فِعال فُعُول أَفَعَال أَفَعَلَة فُعَلان فِعالن فُعَلَاء أَفَعَلَاء ، للثلاثي
فيه زيادة ثلاثة مدة ، وهو وصف نحو : نذر وكرام وظروف واشراف
واشحة وشجعان وجبناء وأنبياء في : نذير وكريم وظريف وشريف
وشحيح وشجاع وجبان ونبي .

والقسم السادس ضرب واحد : فَعُل فَعِل أَفَعَل فِعال فُعُول
فَعَلَة فِعال أَفَعَال فِعالن فَعَلان للثلاثي المجرد اسماً أو صفة نحو :
سقف وورد ، ونمر ونصف ، وافلس واجلف ، وقداح وحسان ،

واسود وكهول ، وجيزة وشيخة ، وقردة ورطلة ، وافراح واشياخ ،
ورثلان وضيفان ، وحملان وذكران . وقد وجد له اسماً حادي عشر ،
فَعَلَى قالوا حَتَجَلَى في حجل ، وله صفة حادي عشر ، وثاني عشر ،
فعالي وفعلاء قالوا : أوجاعي في وجع ، وسمحاء في سمح .

والقسم السابع ضرب واحد أيضاً : فَعُلْ أَفْعُلْ فِعْعَالْ فُعُولْ
فُعْلَةٌ إفعال أفعلة فعائل فِعْلَانْ فَعْلَانْ أفعلاء ، للثلاثي فيه زيادة ثلاثة
مدة وهو اسم نحو : كُتِبَ واذرع وتختص بالمؤنث ، وامكن شاذ ،
وفصال وعنوق وغلمة وأيمان وأرغفة وافائل وغزلان وقضبان وانصباء
في : كُتِبَ وذراع وفصيل وعناق وغلّام ويمين ورغيف وافيل وغزال
وقضيب ونصيب . هذا ما سمعت ، فإذا نقل اليك تكسير على خلاف
ضبطنا هذا ، فإلى أنه متروك المفرد ، أو أنه محمول على غيره بجهة :
كمرضى وهلكى وموتى وجربى وحمقى وكيامى ويتامى . واعلم أن
أفعل وافعالا وافعلة وفعلة من أوزان التكسير للقلة كالعشرة فما دونها .

النوع السادس : التحقير

وهو فيما سوى الجمع لوصفه بالحقارة ، وفي الجمع لوصفه بالقلة ،
هذا هو الأصل له في جميع المواضع إلا فيما نطلمعك عليه بإذن الله ثلاثة
أمثلة ، وقد عرفت مرادي بقولي مثال كذا في نوع التكسير . أحدها :
مثال فُعَيْلٌ بضم الصدر وفتح الثاني ، ولتحرك الثاني في التحقير لاثبات
همزة الوصل فيه ، وياء ثلاثة ساكنة تسمى ياء التحقير فيما هو على
ثلاثة أحرف كيف كانت أصولاً نحو : بيت أو غير أصول أعني أن فيها
زائداً نحو : ميت . ولا مدخل في حروف ما يحقر لتاء التانيث ، وكذا
الزيادات للتثنية ، وجمعي التصحيح ، والنسبة . كما لا مدخل لحروف
الآخر من التركيبين في ذلك ، مثل : بعيلبك وحضير موت وخميسة عشر .
تقول بيت ومييت ، أو على أقل فيكمل ثلاثة برد ما يقدر محذوفاً فيقال :

حريج ودمي ، وكذا منيد وسؤيل ، وأخيد ، وكذا بني ووعيدة في :
حر ودم ، وفي مذوسل ونخذ اسماء ، وفي ابن وعدة .

وثانيها مثال فعييل بكسر ما بعد ياء التحقير فيما هو على أربعة أحرف
كيف كانت ، نحو : جعفر ومصحف وسلم ونحذب تقول : جعيفر
ومصيحف وسليلم ونحديب ، بالجمع بين الساكنين ياء التحقير والمدغم ،
ولا يجمع بينهما في الوصل إلا في نحو ما ذكرنا ، وكذا إذا كان بدل ياء
التحقير مدة : كدابة . ويسمى هذا حد اجتماع الساكنين أو على أكثر
بحرف أو حرفين فصاعداً ، فيرد إلى الأربعة بالحذف لما نيف عليها ،
وتحقير مثل هذا مستكره ، أي لا يقع في الاستعمال إلا نادراً ، ولا يحذف
أصل مع وجود زائد ، ولا زائد مفيد مع وجود غير مفيد ، ولا غير
مفيد له نظير مع وجود عديم النظير ، ولا غير آخر من الأصول مع وجود
آخر ، اللهم إلا بجهة مناسبة بين ذلك وبين ما يليق به الحذف . تقول : دحيرج
في مدحرج أو متدحرج بحذف الزائد دون أصل ، ومطيلق ونحيرج في
منطلق ومستخرج بحذف ما سوى الميم لكون الميم علامة في اسم الفاعل ،
وتقيرض في استقراض بحذف السين لوجود تفعيل كتحجيف دون
سفيعل ، وفريزد بحذف الآخر . ولك أن تحذف الدال لمناسبتها التاء .

وثالثها : مثال فعييل باشباع كسرة ما بعد ياء التحقير فيما كان على
خمسة أحرف رابعها مدة ، كقريطيس وقنيديل وعصيفير ، وفيما
يستكره تحقيره أيضاً عوضاً مما يحذف ، فكثيراً ما يقال فريزيد ومطيلق
فقس . والالف في المحقر ثانية لضرورة التحريك ترد إلى أصل أن وجد لها ،
وذلك إذا كانت غير زائدة ، وإلا قلبت واواً الضمة الصدر ، وثالثه
طرفاً وغير طرف لا متناع بقائها ألفاً لوقوع ياء التحقير الساكنة
قبلها لا تظهر إلا ياء ، وههنا اعتبارات لطيفة فتأملها ، فقد
عرفناك الأصول ، ورابعة طرفاً لغير التأنيث قلب ياء ، والمقتضى
لزوم كسر ما بعد ياء التحقير ، وللتأنيث مقصورة كانت أو

ممدودة تعامل معاملة تاء التأنيث ، فيزول المقتضى فتبقى ألفاً فيقال :
جبيلي وحميراء ، وغير طرف تقلب ياء للمقتضى إلا في بابي سكران
واجمال تفريعاً للاول على حمراء ، والوجه ظاهر ، والثاني عليها ، وعلى
سكران معاً . وخامسة تحذف ليس إلا إذا كانت مقصورة ، أما الممدودة
للتأنيث فلا تقول في نحو : حبركي وحجبي : حبرك وحجيب ،
وفي نحو : خنفساء خنفسا ، ويعامل الالف والنون في نحو : زعفران
وعقربان معاملة ألف التأنيث الممدودة ، فيقال : زعفران وعقربان .
وأما ما سوى الالف ، كيف كان ، غير بدل : كسوط ونخيط ورأس
وغير ذلك ، وبدلاً لكن بشرط اللزوم كنحو : عيد وتراث وتخمّة
وقاتل وادد ، فلا تتغير إلا الواو بعد ياء التحقير ، طرفاً أو غير طرف ،
فحكمها ما سبق ، وأكثر هذه الاحكام مذكورة فتذكر ، تقول : سويط
ونخيط ورؤيس وعييد وتريث وتخمّة وقوئيل واديد . وأما البدل غير
اللازم فيرد ، يقال : موزين وميقن ومويعد في : ميزان وموقن ومتعد . ومتى
اجتمع عندك مع ياء التحقير ياء آن فاحذف الاخيرة فقل : عطي وهريّة
في عطاء وهراوة ، وأحي في أحوى ، على قول من يقول اسيد . ويشترط
في تحقير الجمع أن يطلب له اسم جمع : كقويم ، أو جمع قلة : كاجيما ،
أو يجمع بعد التحقير بالواو والنون في العقلاء الذكور : كرجيلون
وشويعرون ، وبالالف والتاء فيما سواهم : كدريهمات وضويربات .
ويحترز عن جمع الكسرة لئلا يكون تحقيره كالجمع بين المتنافيين ، ويلزم
التحقير ظهور تاء التأنيث في المؤنث السماعي إذا كان على ثلاثة أحرف :
كاربضة ونعيلة إلا ما شذ من نحو : عريس وعريب ، دون ما تجاوز
الثلاثة كعنيق وعقرب ، إلا ما شذ من نحو : قدييمة ووريثة . واعلم أن
التحقير لا يتناول الحروف ولا الافعال إلا في باب ما أفعله على قول
أصحابنا ، يقال : ما أميلح زيداً ، ولا ما يشبه الحروف من الاسماء :
كالضمائر واين ومتى ومن وما وحيث وأمس وكحسب وغير وعند ومع
وأل من أمس والبارحة وأيام الاسبوع ولا المصدر واسمي الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة حال العمل ، وقد يحقر ذا وتا وأو ، لا بالقصر والمد ،
والذي والتي والذين واللاتي هكذا : ذيا وتيا وأوليا وأولياء واللذيا واللتيا
واللذيون واللتيات . وههنا نوع يسميه أصحابنا تحقير الترخيم ، وهو أن
تجرد المزيد في التحقير عن الزوائد لا للضرورة ، كتحقيرك أزرق
ومحدودباً وقرطاساً مثلاً على : زريق وحديب وقريطس .

النوع السابع : التثنية

وطريقها الحاق آخر الاسم على ما هو عليه : ألفاً أو ياء مفتوحاً ما قبلها ،
ونوناً مكسورة ، اللهم إلا إذا كان آخره ألفاً مقصورة : فانها ترد ثالثة إلى
الاصل . واوآ كان : كعصوان ، أو ياء : كرحيان ، وتقلب فوق
الثالثة ياء لا غير ، وأما الممدودة ، فإذا كانت للتأنيث قلبت همزتها واوآ
وإلا لم تقلب ، سواء كانت أصلية : كقراء ، أو منقلبة عن حرف أصلي :
ككساء ، أو عن جارٍ مجرى الأصلي ، وهو أن يكون للالحاق : كعلباء ،
وقد رخص في القلب ، وأما سائر ما قد يقع من نحو : حذف تاء التأنيث
في خصيان واليان على قول من لا يأخذهما متروكي المفرد ، ورد المحذوف :
كيديان ودميان ، فيسمع ولا يقاس . وكما تجري التثنية في المفردات
تجري في أسماء الجموع ، وفي المكسرات أيضاً ، وأما نحو تأبط شرآ^(١)
مما يحكى فلا يثنى .

النوع الثامن : جمعا التصحيح

والمراد بهما نحو : مسلمون ومسلمين ، مما يلحق آخره واو مضموم
ما قبلها ، أو ياء مكسور ما قبلها ، ونون مفتوحة علامة للجمع ، ونحو :

(١) تأبط شرآ : لقب لشاعر اسمه : ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي ، أتاه اللقب من أمه
التي أجابت من سألها عن خروجه : « لا أدري ، تأبط شرآ وخرج » . اشتهر بكونه
من أشجع فرسان الصعاليك ...

انظر في ترجمته : موسوعة الشعر العربي العصر الجاهلي : ٩٥/١ وما بعد ...
وقد أوردت الموسوعة مراجع دراسته في الصفحة ٦٦٨ من نفس الجزء .

مسلمات ، مما يلحق آخره ألف وتاء للجمع أيضاً . والأول قياس في صفات العقلاء الذكور كنعو : مسلمون وضاربون ، وفي أسمائهم الاعلام مما لا تاء فيه كنعو : زيدون ومحمدون ، وفيما سوى ذلك كنبون وأوزون سماع . والثاني للمؤنث . كتمررات وهندات ومسلمات وطلحات ، وللمذكر الذي لا تكسير له كنعو : سجلات ، وقلما يجامع فيه المكسر كنعو : بوانات وبون . وحق كل واحد منهما أن يصح معه نظم المفرد فلا يتغير عن هيئته إلا في عدة مواضع ، ذلك التغير قياس فيها منها نحو : اعلون وأعلين ، فإن الألف تحذف لملاقاتها الساكن في غير الحد خارج الوقف ، ونحو : قاضون وقاضين ، فإن الياء تحذف لمثل ذلك ، لأن الأصل قاضيون وقاضيين ، فلتضعف الثقل ، وهو تحرك المعتل مع اجتماع الكسر والضم في الأول ، وهو مع توالي الكسرات حكماً في الثاني ، وهي كسرة الضاد وكسرة الياء ، ونفس الياء ، لأنها أخت الكسرة ، يسكن المعتل بالنقل ، فيلحق الساكن على الوجه المذكور ، فتحذف . ومنها نحو : مسلمات في مسلمة ، فإن التاء تحذف احترازاً عن الجمع بين علامتي التانيث ، ومنها الهمزة من الف التانيث الممدودة ثانياً تبدل واواً لذلك . ومنها الالف المقصورة ، كيف كانت ، فإنها تبدل ياء للصورة ، ومنها العين من فعلة وفعلة وفعلة ، فإنها تفتح أو تحرك بحركة الفاء إذا كانت اسماً والعين صحيحة ؛ كتمررات . وسدرات وسدرات ، وغرفات وغرفات ، ويجوز التسكين في غير المفتوحة الفاء وأما نحو :

أنحو بيضات رائح متاوب

فلانما يقع في لغة هذيل .

النوع التاسع : النسبة

وهي بيان ملابسة الشيء ببطريق مخصوص ، أما بصوغ بناء كفعال لذي صنعة يزاولها ويديمها : كعواج وثواب وبتات ، وكفاعل

وهو لمن يلبس الشيء في الحملة : كلابن وتامر ودارع ، وأما بالحاق
 آخر الاسم ياء مشددة مكسوراً ما قبلها : كيمني وشامي ، وقد يزداد
 عوضاً عن التشديد قبل الياء الف : كيمان وشآم ، وهذه الياء تغييرات
 بعضها مضبوط ، وبعضها عن الضبط بمعزل ، فمن الاول حذف التاء :
 كبصري ، وعلامتي التثنية والجمع إذا اتفقتا في المنسوب ، وهما على
 حالهما : كزيدي ، في زيدان وزيدون اسمين ، اما إذا خرجتا عن حالهما
 بأن يجعل النون معتقب الاعراب فلا ، والقياس إذ ذاك ، زيداني وزيديني ،
 والياء في زيديني من لوازم الاعتقاب لا النسبة ، ومن ذلك فتح ما قبل
 الآخر من ذي ثلاثة أحرف إذا كان مكسوراً على الوجوب : كنمري
 ودؤلي ، ومن ذي أكثر على الجواز . كيثربي وتغابي ، ومن ذلك أن
 يقال : فعلى ألبته في كل فعيلة وفعولة كحنفى وشنثي ، وأن يقال فعلي في
 كل فعيلة كجهني إلا في المضاعف ، والاجوف من ذلك ، فإنه يقتصر
 على حذف التاء ، وأن يقال فعلي في فعيل وفعيلة من المنقوص ، وفعلي في
 فعيل وفعيلة منه : كغنوي وضروري وقصوي وأموي ، وقيل : أميي
 وقالوا في تحية : تحوي ، وأن يقال فعولي في فعول وفعولة منه كعدوي
 عند أبي العباس المبرد رحمه الله . وأما سيبويه فيقول في فعولة فعلي ،
 فيفرق ، ومن ذلك أن تحذف الياء المتحركة من كل مثال قبل آخره ياء
 مشددة : كسيدي في سيد وما شاكل ذلك ، ولهذا قلنا : الالف في طائي
 يدل عن ياء ساكنة ، وكمهيمي في مهيم اسم فاعل من هيمة ، وأما في
 مهيم تصغير مهوم ، فيقال مهيمي على التعويض . ومن ذلك أن يقلب
 الالف في الآخر ثالثة أو رابعة أصلية واواً لا غير ، وأما رابعة غير
 أصلية يتقدمها سكون ، فلك أن تقلب وتحذف : كدنيوي وديني ونحو :
 دنياوي وحبلاوي وجه ثالث ، وأما رابعة لا يتقدمها سكون كجمزي ،
 وخامسة فصاعداً فليس إلا الحذف ، هذا إذا كانت مقصورة ، والممدودة
 تقلب همزتها واواً إذا كانت للتأنيث ، وإلا فالقياس ترك القلب فيه ،
 ولما التزم فتح ما قبل الياء في نحو : العمى والقاضى والمشتري ولزم من

ذلك انقلاب الياء ألفاً كان حكمها حكم الالف المقصورة في جميع ما تقدم ، إلا في تفاصيل كونها رابعة ، فلا يقع ههنا من تلك إلا الخيرة بين القلب والحذف ، وإن كان الحذف هو الاحسن . وقالوا في نحو المحبي محوي تارة ومحبي أخرى ، وكذا لما التزم أيضاً فتح العين في نحو طي ولية وحية قيل : طوي ولوي وحيوي ، وفي نحو : ظبية وقنية ودمية ، وكذا في بنات الواو لما التزمه يونس ، رحمه الله ، قال : ظبوي وقتوي ودموي ، وكان الواو في غزوي عنده بدلا من الالف ، ولما لم يلتزم الخليل وسيبويه ، رحمهما الله ، فيها قالوا : ظبيي وغزوي في ظبية وغزوة ، كما في ظبي وغزو ، ويقول في نحو : دو وكوة ، دوي وكوي ، ومن ذلك أن تحذف ياء النسب إن كانت في الاسم ، فتقول في النسبة إلى نحو شافعي شافعي وكذا في كراسي أيضاً اسم رجل كراسي وكان من قال مرمي في مرمي شبه الياء بياء النسبة ، ومن قال مرموي ترك التشبيه ، ومن ذلك أن تهمز في نحو : حماية دون علاوة ، فتقول : حمائي وعلاوي ، وتخير في نحو : راية وثاية وآية بين الهمز والياء والواو ، وما هو عن الضبط بمعزل حال الثنائي ، فقد رد في البعض : كأخوي وأبوي وضعوي وستهي ، ولم يرد في بعض نحو : عدي وزني ، وكذا الباب إلا ما اعتل لأمه ، نحو : شية ، فأنك تقول فيه وشوي ، وجاء الامر أن في البعض نحو : غدي وغدوي . ودمي ودموي ، ويدي ويدوي ، وحري وحرحي ، وابني وبنوي ، وقالوا اسمي وسموي ، وكعدي وعدوي ، فقلبوا . وأبو الحسن الانخفش . رحمه الله ، يعتبر الاصل فيما يرد فيقول : وشي وحرحي بالسكون ، وعلى هذا في اخواتهما ، والخليل وسيبويه ، رحمهما الله ، يقولان : بنوي وأخوي في بنت وأخت ، ويونس ، رحمه الله ، يقول : بنتي وأختي ، فلا ينظم تاءهما في سالك تاء التأنيث ، وما هو أبعد من الضبط قولهم : بدوي وبشري وعلاوي وطائي وسهلي ودهري وأموي وثقفي وقرشي وهذلي وخراسي وخرسي وخرفي وكذا : عبدري وعبقيسي وعبشمي ، فهذه وأمثالها إلى اللغة .

ويشترط في المنسوب أن يكون مفرداً غير جمع ولا مركب ولا مضاف ، فيقال في النسبة إلى صحائف وكتب : صحفي وكتابي ، وأما الانصاري والانباري والاعرابي ، فإنما ساغ ذلك لجرها مجرى القبائل ، كأنماري وضبابي وكلابي وكمعافري ومدائني ، وفي النسبة إلى نحو : معدي كرب وخمسة عشر ونحو اثني عشر أيضاً ، فتنبه معدي وخمسي واثني أو ثنوي ، وفي النسبة إلى نحو : ابن الزبير وامرئ القيس : زبيري وأمرئي ينظر إذا كان المضاف إليه اسماً يتناول مسمى على حياله كالزبير نسب إليه ، وإلا كانت النسبة إلى المضاف .

النوع العاشر : إضافة الشيء إلى نفسه

طريقها بعد استجماع شرائط الإضافة ، وستعرفها في النحر ، الحاق آخر الكلمة بـاء مخففة مفتوحة في الأصل ، وتسكينها للتخفيف مكسوراً ما قبلها ، إلا فيما كان آخره ألفاً : كعصاي ، أو مستحق الإدغام فيها كمسلمي ، واعلى ، بفتح ما قبل الياء مشددة في : مسلمين واعلين وفي أعلن أيضاً ، وكمسلمي بكسرة ما قبل الياء المشددة في مسلمين ومسلمون أيضاً ، ويقال لديّ وإليّ وعليّ فاعلم .

النوع الحادي عشر : في اشتقاق ما يشتق من الأفعال

جميع ما يشتق من الأفعال قد سبق الكلام فيها على ما يليق بها ، وهو قريب العهد ، فلا نعيده إلاّ مثال الامر ، فإنه بعد غير مذكور ، فتكلم فيه .

اعلم أن طريق اشتقاقه هو أن تحذف من الغابر ، الزائد في أوله ، وتبتدىء على الثاني إن كان متحركاً ، وإلا فلا متناع الابتداء بالساكن إن كنت في باب أفعل ، رددت الهمزة الساقطة ، وإلا جلبت همزة وصل مضمومة في باب يفعل المضموم العين مكسورة في جميع ما عداه ، ثم

تُحذف الآخر إن كان معتلاً ، أو تسكنه إن لم يكنه ولا مشدداً ، وتحركه في المشدد بأي حركة شئت إذا كان ما قبله مضموماً ، وإلا فغير الضم ، ولكون الآخر تُحذف المدة قبله متى اتفقت نحو : قل وبع وخف ، وستحقق هذا .

وهنا فائدة لا بد من ذكرها . وهي أن الغابر المشدد الآخر ، حال اشتقاق الأمر منه ، لا يلزم تشديده ، بل لك أن تفك تشديده ، على هيئة ما يقتضيه الباب ، ثم تشتق . ولا يؤثر بهذا المثال إلا الفاعل المخاطب .

النوع الثاني عشر : تصريف الافعال مع الضمائر ونوني التأكيد

الكلام في هذا النوع يستدعي اشارة إلى الضمائر فلنفعل .

اعلم أن الضمير عبارة عن الاسم المتضمن للاشارة إلى المتكلم أو إلى المخاطب أو إلى غيرهما بعد سبق ذكره ، هذا أصله ، وهو ، أعني الضمير ، ينقسم إلى قسمين من حيث الوضع ، قسم لا يسوغ الابتداء به ويسمى : متصلاً ، وقسم يسوغ فيه ذلك ويسمى : منفصلاً . وكل واحد منهما ، بحسب اعتبار المراتب العرفية ، وراء تعرض الرفع والنصب والبحر ، كأن يحتمل ثمانية عشر صورة ، ستاً في غير المواجهة ، لاعتباره مذكراً ومؤنثاً ، واعتبار الوحدة والثنائية والجمع في كلي الجانبين ، وستاً آخر في المواجهة بمثل ذلك ، وستاً آخر في الحكاية . لكن لما ألغى اعتبار التذكير والتأنيث في الحكاية ، لقلة الفائدة فيه ، ولم تصح الثنية والجمع فيها حقيقة ، فاقصر لهما على صورة تشملهما معنى ، ولم يفرق بين اثنين واثنين فيما سوى ذلك حكاية ، عادت اثني عشرة لا مزيد كما ترى ، ثم لما تجاوز اعتبار البحر في المنفصل لمنافاته الانفصال ، ولم يغاير بين النصب والبحر في المتصل لتأخيهما إلا في الحكاية عن نفسك ، تكررت الاثنتا عشرة أربع . ان ، لم يفت إلا صورتا الغائب والغائبة بقيتا مستكنتين . ولندكرها بأسرها في أربع جمل لتحقيق صورها .

الجملة الأولى : في المتصلة المرفوعة وهي : أنا نحن وأنت أنتما
أنتم أنتِ أنتن وهو هما هم هي هن .

الجملة الثانية : في المتصلة المنصوبة وهي : إياي إيانا وإياك إياكما
إياكم إياكِ إياكن وإياه إياهما إياهم إياها إياهن .

الجملة الثالثة : في المتصلة المرفوعة وهي : عرفتُ عرفنا ، وعرفتَ
عرفتما عرفتم ، عرفتِ عرفتن ، وعرف عرفا عرفوا ، عرفتُ عرفتا
عرفن .

الجملة الرابعة : في المتصلة المنصوبة وهي : عرفني عرفنا ، وعرفك
عرفكما عرفكم ، عرفكِ عرفكن ، وعرفه عرفهما عرفهم ، عرفها
عرفهن .

وهذه الجمل الأربع لا تتفاوت بفوات المواضع سوى المتصلة
المرفوعة ، فإنها في الغابر تتفاوت فاسمها ، وهي : أعرف نعرف ،
وتعرف تعرفان تعرفون ، تعرفين تعرفان تعرفن ، ويعرف يعرفان
يعرفون ، تعرف يعرفان تعرفن ، واعلم أن الأفعال كلها في اتصالها
بالمنصوبة لا تتفاوت هيئة ، وإما في اتصالها بالمرفوعة فالعارية منها عن
الادغام وحروف العلة لا يزيد تفاوتها على ما ترى ، وأما ما لا يعرى
عن ذلك فما ادغامه في غير آخره : كجرب ويجرب ، أو معتلة يبعد عن
آخره كوضوء وأبيض ويوضوء ويبيض حكمه في ذلك حكم العاري ،
وما ادغامه في آخره : كشد ويشد ، أو معتلة في آخره أو فيما قبله :
كدعا وقال ويدعو ويقول ، زائد التفاوت تارة بفك الادغام ، وأخرى
بإبدال المعتل أو حذفه ، والضابط هناك أصلا :
أحدهما في فك الادغام وإبدال الالف ، ولا إبدال لغير الالف في
اللفظ ، وهو أن الادغام من شرطه كون المدغم فيه متحركاً ، وإن
الاعلال بالالف المعتد به ، فنذكر من شروطه : تحرك المعتل ، وهذا

الشرط يفوت في الماضي مع ثمانية من الضمائر وهي الضميران في الحكاية ،
والخمسة في المواجهة ، وضمير جماعة النساء في غير المواجهة ؛ ولنسمها
مسكنات الماضي ، فيزول الادغام ، فيعود المدغم إلى حركته ، كقولك
في باب فَعَلَ المفتوح العين : كَرَرْتُ كَرَرْنَا ، كَرَرْتُ كَرَرْتُمَا كَرَرْتُمْ ،
كَرَرْتُ كَرَرْتَنِي كَرَرْنَا ، وفي باب فَعِلَ المكسور العين ظَلَلْتُ ظَلَلْنَا .
وكذا في باب أَفْعَلَ : أَعْدَدْتُ ، وفي فاعل : حَاجَجْتُ ، وعلى هذا حتى
أَنْتَ تقول : أَحْمَارُوتَ وَأَحْمَرُوتَ وَأَقْشَعَرُوتَ . وقد يحذف عند فك
الادغام أحد المتكررين كقولهم : ظَلَلْتُ أو ظَلَلْتُ بِفَتْحِ الظاء أو
كسرها وكقوله :

أَحْسَنَ بِهِ فَهِنَّ الْيَاءِ شَمُوسُ

ويزول الاعلال بالالف ، فيعود الاصل في الثلاثي المجرد : كدعوت
دَعَوْنَا ، دَعَوْتَ دَعَوْتُمَا دَعَوْتُمْ ، دَعَوْتَ دَعَوْتَنِي دَعَوْنَا ؛ ورميتُ رمينا ،
رميتُ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُمْ ، رَمَيْتُ رَمَيْتَنِي رَمَيْنَا ، وفي غير الثلاثي المجرد يلزم
الياء كَارَضَيْتُ وَرَجَيْتُ ، وَأَمَّا فِي الْغَابِرِ ، فيفوت مع ضمير جماعة
النساء في المواجهة ، وغير المواجهة فحسب ، ولنسمه مسكن الغابر ،
فيزول الادغام أيضاً ، فيعود المدغم إلى حركته كقولك : تَعْضَضُنِ
ويعضضن ، وتقررن ويقررن ، وتشددن ويشددن ، وكذا في سائر
الأبواب . ويزول الاعلال بالالف ويلزم الياء ، هذا هو القياس : كترضين
ويرضين ، وتدعين ويدعين .

وثانيهما في الحذف ، وهو أن من شرط ثبوت المدة ، ألفاً كانت
أو ياء أو واواً ، أن لا يقع بعدها ساكن غير مدغم ، وهذا الشرط يفوت
مع مسكنات الماضي في ماضٍ قبل آخره مدة ، فتسقط المدة كقولك في
قال : قَلْتُ ، قَلْنَا ، قَلْتَ قَلْتُمَا قَلْتُمْ ، قَلْتَ قَلْتَنِي قَلْنَا . وفي اختار : اخْتَرْتُ
اخْتَرْنَا ، وعلى هذا ؛ وههنا أصل لا بد من المحافظة عليه وهو أن ما قبل
الالف عند سقوطها يفتح في غير الثلاثي المجرد البتة ، كاخترت وأنقذت ،

وفي الثلاثي المجرد يكسر في باب فعل المكسور العين : كخِفْتُ ، ويضم في باب المضموم العين : كطُلْتُ ؛ واما في باب فعل المفتوح العين ، فيكسر إذا كانت الالف من الياء كَمِلْتُ ، ويضم إذا كانت من الواو كقُلْتُ . وما قبل غير الالف عند السقوط لا يتغير كقولك في قيل . بالكسر الخالص ، أو بالإشمام : قلت يا قول وقلت بهما ، وفي قول قلت بالضم ، ويفوت أيضاً مع مسكن الغابر فيما قبل آخره مدة ، فتسقط ويبقى ما قبلها على حاله : كتخفن ويخفن ، وتبعن ، ويبعن ، وتقلن ويقلن ، وكما كان يفوت مع تلك الثمانية شرط ثبوت الالف فيما قبل آخر الماضي ، فكانت تسقط كذلك ، يفوت شرط ثبوتها في آخره مع ثلاثة ، فتسقط ، وهي : تاء التأنيث الساكنة ظاهراً كما في قولك : دعت ورمت ، وتقديرأ كما في قولك : دعنا ورمنا . ومن العرب من لا يعتبر التقدير فيقول : دعاتا ورماتا ؛ والشائع الكثير هو الأول . وواو الضمير : كدعوا ورموا ؛ وأما ألف الاثنين ، فلما لم يجزمعها بقاء الالف ألفاً لامتناع الاعلال معها لما نبيهت عليه في باب الاعلال ، لا جرم تغير الحكم ، وكما كان يفوت شرط ثبوت المدة فيما قبل آخر الغابر مع ما عرفت ، فكانت تسقط كذلك ، يفوت شرط ثبوتها فيه إذا كانت في الآخر مع اثنين ، فتسقط ، أحدهما . ضمير الجمع في المواجهة وغير المواجهة كتخشون وترمون وتدعون ، ويخشون ويرمون ويدعون ، والثاني : ضمير المخاطبة : كتخشين وترمين وتدعين . وبيان فوات الشرط إنما يظهر ببيان كون أواخر الافعال في هذين الموضعين مدات ، وبيان كونها مدات باستعمال طريقين : أحدهما : طريق الاعلال ، والثاني : طريق التسكين بالنقل .

أما طريق الاعلال ، فحيث يكون ما قبل آخر الفعل مفتوحاً ، كقولك : تخشين وتدعين ، تعل الياء فيصير : تخشين وتدعين ، ثم تحذفها لفوات الشرط . وأما طريق التسكين بالنقل ، فحيث يكون ما قبل آخره مكسوراً أو مضموماً ، كقولك : ترميون وتدعون ، وكذا ترمين وتدعين ،

تهرب عن تضاعف الثقل ، وذلك تحرك المعتل مع اجتماع الكسر والضم في نحو قولك : ترميون وتدعون ، فتسكن ذلك المعتل بنقل حركته إلى ما قبله ، فيصير مدة ، ثم تحذفها لفوات الشرط ، أو تحركه مع توالي الضمات في نحو : تدعوون ، وهي ضمة ما قبل الواو ، وضمة الواو ، ونفس الواو ، فهي أخت الضمة ، أو مع توالي الكسرات في نحو : ترمين ، وهي كسرة ما قبل الياء ، وكسرة الياء ، ونفس الياء ، فهي أخت الكسرة ، فتسكنه أيضاً بنقل حركته إلى ما قبله ، وإن كان لا يظهر أثر النقل في اللفظ ، فيصير مدة ثم تحذفها لفوات الشرط ، وحال اتصال الضمائر بمثال الأمر على نحو حال اتصالها بالغابر لا فرق ، إلا في شيء واحد وهو أنك بعد الف الضمير وواوه ويائه تترك النون كقولك : اضربا اضربوا اضربي .

وفونا التأكيد مدخلهما الغابر ومثال الأمر ، والثقيلة منها تفتح ما قبل نفسها إذا اتصلت بما لا ضمير في آخره : كأضرب ونضرب في الحكاية ، وتضرب للمخاطب . ويضرب وتضرب للغائب والغائبة ، وتستصحب مع نفسها ألفاً في اتصالها بما في آخره نون جماعة النساء ، وتحذف النون بعد الف الضمير وواوه ويائه ؛ نعم والواو أيضاً ، والياء إذا لم يكن ما قبلهما مفتوحاً ، وإذا كان كذلك حركت الواو بالضم ، والياء بالكسر ، تحريكاً عارضاً مثل رمنا كقولك : اخشون واخشين ، وتكون مكسورة بعد الف الضمير والالف المستصحبة كقولك : اضربان واضربنان . ومفتوحة في سائر المواضع . ومن شأنها أن ترد المدة المحذوفة من الآخر ، وإذا كانت ألفاً أن تقلبها ياء لا محالة كقولك : أرمين وأدعون وأخشين ، وليرضين . والخفيفة لا تخالف الثقيلة في جميع ذلك إلا في وقوعها بعد الالفين ، فلا ثبات لها هنالك عندنا خلافاً للكوفيين ، فهم جوزوا اثباتها ساكنة عند بعضهم ، مكسورة عند آخرين في الوصل .

النوع الثالث عشر : في إجراء الوقف على الكلم

في الوقف ثلاث لغات أو أربع . التضعيف ، كقولك : عمر ، وهو

مختص بالذي آخره صحيح غير همزة وما قبله متحرك ؛ والرفع وهو أن تروم في اسكانك الآخر قدراً من التحريك ، والاسكان الصريح وهو على نوعين : اسكان باشمام ، وهو ضم الشفتين بعد الاسكان ، وأنه مختص بالمرفوع ؛ وبغير اشمام ، والاصل في سكون الوقف أن لا يعتد به لكونه عارضاً ، فلا يحتفل باجتماع الساكنين في نحو بكر وعمر و غلام وكتاب ، ثم أن العرب من يحتفل به فيحول حركة الآخر ضمة كانت أو كسرة دون الفتحة التي هي لحقتها كلا حركة ، ولعدم استمرار المحتفل به معها كقولهم : بكراً وعمراً ، هذا إذا لم يكن الآخرة همزة إلى ما قبله إذا كان صحيحاً ساكناً كنحو : مررت ببكر ، وجاءني بكر وكذا ضربته ولم أضربه ، وأما إذا كان همزة حولها ، أية كانت ، بعلة التخفيف أو تمهيد له كنحو : الخبو والردو والبطو ، والخبى والردي والبطي ، والخبأ والردا والبطا ، على هذا الوجه ، إلا قوماً من تميم ، فهم يتفادون من أن يقولوا هذا الردو ومن البطي فيفرون إلى الاتباع قائلين : هذا الرديء ومن البطو . ومن العرب من يعامل ما يتحرك ما قبل همزته كالكلا بمجرد علة التخفيف معاملة ما يسكن ما قبل همزته ، فيقول : الكلوا والكلي والكلا . والحجازيون في قولهم الكلا بالالف في الاحوال الثلاث واكهموا بالواو فيها ، وكذا في قولهم أهني بالياء ، عاملون بسكون الوقف معاملة سكون همزة رأس ولثوم وبشر ، فاعلم ؛ وللوقف وراء هذا ما يتلى عليك فاستمع ؛ وذلك قلب تاء التأنيث هاء كنحو : ضاربه ، إلا عند بعض يقولون ضاربت وهم قليل ؛ واستدعاء هاء فيما هو على حرف واحد كنحو : قه وره ونحو مجيء : مه ومثل مه في مجيء : م جئت ، ومثل : م أنت على الوجوب . وأما في نحو : علام وفيم ، قوي الاتصال بما قبله وفيما حذف آخره المعتل من الغابر ، ومثال الامر فعلى الجواز لك أن تسكن وان تلحق الهاء ، وحذف التنوين إذا لم يكن ما قبله مفتوحاً نحو : جاءني زيد ومررت بزيد ، وكذا قاض عند سيبويه وهو الأكثر ، أو قاضي عند الانخفش وقلبه ألفاً إذا كان مفتوحاً نحو : رأيت زيداً وقاضياً.

وحكم النون الخفيفة ونون إذن حكم التنوين ، فقل في الوقف على هل تضربن وإذا تضربون ، وإذا وجواز حذف الياء في نحو القاضي ، وباقاضي عند بعض مع امتناع حذفها في نحو يامري ويابعي اسماً مما لا يبقى بعد الحذف إلا على حرف واحد أصلي عند الجميع وابدال الألف على خلاف الاعرف ياء أو واو أو همزة كحيلي بالياء في لغة قوم من بني فزارة وقيس ، وحبلو بالواو في لغة قوم من طيء ، وحبلأ بالهمزة في لغة قوم ، وكذا رأيت رجلاً يضربها وقالوا : أنامرة ، وأنه أخرى في الوقف على ان ، وهو بالاسكان تارة ، وهو أخرى وهنا ، وهاهنا ، وهؤلاء ، وهؤلاء ، عند القصر ؛ وأكرمتك وأكرمتكه ، وغلام وضربن فيمن يسكن الياء وصل ، وغلامي وضربني ، وغلამيه وضربنيه ، فيمن يحرك ؛ وضربكم وضربهم ، وعليهم ، وبهم ، ومنه ، وضربه بالاسكان فيمن ألحق وصل ، أو حرك ؛ وهذه فيمن قال هذمي ، والوقف على من الاستفهامي أن يشبع في نونه حركة المستفهم عنه كنحو : منو ، مني ، منا فقط ، أو أن تثني وتجمع وتؤنث أيضاً على نحو المستفهم عنه كنحو : منان ، منين ، منون ، منين ، منة ، منتان ، منتين ، منات ، وكل واو أو ياء لا تحذف في الوقف ، تحذف فيه بشفاعة الفاصلة كنحو : ﴿الكبير المتعالم﴾^(١) ، ﴿والليل إذا يسر﴾^(٢) أو القافية كقوله :
وبعض القوم يخلق ثم لا يفر

هذا ، ثم أن الوصل قد يجري مجرى الوقف مثل قوله :

ببازل وجناء أو عيهل

وقوله تعالى : ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(٣) .

كمل القسم الأول من الكتاب . والله المشكور على كماله والمسؤول أن يمنح التوفيق في الباقي . بحق محمد ﷺ وآله .

(٣) سورة الكهف ، الآية : ٣٨ .

(١) سورة الرعد : الآية ٩ .

(٢) سورة الفجر ، الآية : ٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثاني

علم النحو

تمهيد :

الفصل الأول : (علم النحو : ما هو) ؟

الفصل الثاني : (ضبط ما يفتقر إليه علم النحو)

الباب الأول : القابل .

الباب الثاني : الفاعل .

الباب الثالث : الأثر وهو الاعراب .

الخاتمة :

القسم الثاني

(من الكتاب في علم النحو . وفيه فصلان)

أحدهما في أن علم النحو ما هو ؟

والثاني في ضبط ما يفتقر اليه في ذلك .

الفصل الأول

علم النحو : ما هو ؟

اعلم أن علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب ، وقوانين مبنية عليها ، ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية ، وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ، ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك ، وبالكلم نوعيها المفردة وما هي في حكمها ، وقد نبهت عليها في القسم الأول من الكتاب ، وسيزداد ما ذكرنا وضوحاً في القسم الثالث إذا شرعنا في علم المعاني بإذن الله تعالى .

الفصل الثاني

ضبط ما يفتقر اليه علم النحو

في ضبط ما يفتقر اليه في ذلك ، والكلام فيه يستدعي تقديم مقدمة .

مقدمة :

وهي أن تلك الهيئات التي يلزم رعايتها ، على تفاوتها بحسب المواضع وجهة التقديم والتأخير ، منحصرة بشهادة الاستقراء في أنها اختلاف كلم دون كلم ، اختلاف لا على نهج واحد ، لاختلاف أشياء معهودة ، فيظهر من هذا أن الغرض في هذا الفصل إنما يحصل بضبط ثلاثة : القابل والفاعل والاثر . فلنضمه ثلاثة أبواب : أحدها في القابل ، وهو المسمى عند أصحابنا معرباً . وثانيها في الفاعل وهو المسمى عاملاً ، وثالثها في الاثر وهو المسمى اعراباً . ولا يذهب عليك أن المراد بالقابل ههنا هو ما كان له جهة اقتضاء للآثر فيه من حيث المناسبة ، وبالفاعل هو ما دعا الواضع إلى ذلك الاثر أو كان معه داعية له إلى ذلك ، وإلا فالفاعل حقيقة هنا هو المتكلم .

الباب الاول

القابل أو المـعـرب

في القابل وهو المعرب :

اعلم أن ليس كل كلمة معربة ، بل في الكلم ما يعرب ، وفيها ما لا يعرب ، ويسمى مبنياً . فلا بد من تمييز البعض عن البعض ، ويتعين أحدهما بتعين الآخر ، والمبني أقرب إلى الضبط فلنعينه بتعين المعرب .

اعلم أن المبني قسمان : قسم لا يحتاج إلى عده واحداً فواحداً ، وقسم يحتاج إلى ذلك .

القسم الاول : جعلناه أربعة عشر نوعاً : أولها : الحروف ، وثانيها : الاصوات المحكية على قول من لا يجعلها حروفاً كنعو : حس وبس ووي ووا وأخ وبخ ومض وغيط ونخ وتغ وهيخ واينخ ، ونحو : ظيخ وشيب وماء وغاق ونخاز باز وطاق وطق وقب ، ونحو : هلا وعدس وهيد وهاد وحه وده وحبوب وحاي وعاي وحب وحل وهدع وهس وهيخ وفاع وحج وعه وعيز وهج وهجا وجاه ، ونحو : جوت وجي ودوه وبس وثيء وساء وسوء وقوس ونظائرهن . وثالثها : أمثلة الماضي ، والأمر أيضاً عندنا . ورابعها : أسماء الافعال كنعو : رويد زيداً ويقال : رويدك وهلم وهات ، والاصح فيه عندي أنه ليس باسم فعل وستعرفه ، وهاء فيه لغات وله استعمالات ، ودونك زيداً ، وعندك عمراً ، وحذرك بكراً ، وحذارك وحيهل وفيه لغات ، وبله ، وعليك الامر ، وبه

وبحوصه ومه وهيت وهلم وهل وهيك وهيل وهيا وقدك وقطلك واليك
وامين وآمين ، ونحو : هيهات . وفيه لغات ، وشتان وسرعان ووشكان
واف وأوه وفيه لغات ، وأمثال ذلك دون حسبك فيه وكفيك على الظاهر .

وخامسها : المضمرات . وسادسها : المبهمات : وهي كل ما كان
متضمناً للإشارة إلى غير المتكلم والمخاطب من دون شرط أن يكون سابقاً
في الذكر لا محالة ، ثم إذا كان مدركاً بالبصر أو منزلاً منزلة بحيث يستغنى
عن قصة كنعو : ذا وتاوتي وته وذه وأولا بالقصر والمد ، وغير ذلك
سميت أسماء الإشارة ؛ وإن لم يكن مدركاً بالبصر ولا منزلاً منزلة بحيث
لا يستغنى عن قصة كنعو : الذي والتي وما ومن وذو الطائفة وذا في ماذا
والالف واللام في نحو الضارب زيداً أمس والألى ، وما انخرط في هذا
السلك ، سميت موصولات ، وتلك القصة صلة إلا المثنى منها في أكثر
اللغات ، واللائين والذين أيضاً في لغة بني عقيل وبني كنانة ، قال قائلهم :

نحن الذون صبححوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

وإلا أيهم كاملة الصلة عند سيبويه ومن تابعه ، أو على أية حال كانت
عند الخليل ، ووجه ترك القصة في نحو : اللتيا والتي يأتيك في علم المعاني
إن شاء الله تعالى . وسابعها : صدور المركبات من نحو : بعليك وحضر موت
 وخمسة عشر والحادي عشر والحادية عشرة ، ونحو : ضاربة وهاشمي
عندي إذا تأملت وأمثالها إلا اثني عشر على الأقرب ، ونحو : زيد بن
عمرو ، وهند ابنة عاصم ، مما يكون العلم موصوفاً بابن مضاف إلى العلم ،
أو ابنة هي كذلك ، إلا أن هذا الصدر من بين صدور المركبات التزم فيه
اتباعه حركة العجز ، وهو المضاف . هذا ما يذكر ولي فيه نظر . وثامنها :
الغايات وهي كل ما كان أصل الكلام فيه أن ينطق به مضافاً ، ثم يختزل
عنه ما يضاف إليه لفظاً لانية ، كنعو : أتيتك من قبل مثلاً . وتاسعها :
ما يتضمن معنى حرف الاستفهام أو الجزاء ما عدا أيا ، أو معنى غير
ذلك ، لكن من اعجاز المركبات كنعو : أحد عشر وانخواته وكذا

حيص بيص ، وكفة كفة ، وصحرة بحرة ، فيمن لا يضم اليهما نخرة ،
 وبين بين ، ويوم يوم ، وصباح مساء ، وشجر بجر ، وشذر مذر ،
 وخذع مدع ، وحيث بيث ، وحات باث ، لتضمن الاعجاز فيها كلها
 معنى حرف العطف ، وكذا جاري بيت بيت ، لتضمن العجز اما معنى
 اللام أو معنى إلى عند أصحابنا ، والأولى عندي أن يضم معنى حرف
 غير عامل فيه ، كفاء العطف لسر تطلع عليه في خاتمة الكتاب بإذن الله
 تعالى . وعاشرها ما كان على فعال ، أما أمراً كنحو : حذار وتراك ،
 وانه قياس عند سيبويه في جميع الثلاثيات المجردة ، وإما بمعنى المصدر
 المعرفة كنحو : فجار للفجرة ، ويسار للميسرة ، وجماد للجمود ،
 وحماد للمحمدة ، ولا مساس ، ودعني كفاف ، ولا عباب ، ولا اباب
 وبوار ، وبلاء ، وغير ذلك . واما معدولة عن الصفة مختصة بالنداء
 كنحو : يارطاب ، وياخبث ، ويادفار ، ويافجار ، ويالكاع ، وقوله :

أطوف ما أطوف ثم آوي إلى بيت قعيدته لكاع^(١)

شاذ ، ويافساق . وياخضاف ، وياخزاق ، وياحباق ؛ أو غير
 مختصة به كنحو : براح وكلاح وجداع واذا م وطمار وطبار ولزام ؛
 وإما معدولة عن فاعلة في الاعلام كنحو : حذام وقطام وبهان وسجاح
 وكساب وسكاب وظفار وعرار ، في لغة أهل الحجاز دون لغة بني تميم
 في غير ما كان آخره من ذلك راء ، إذ في الرائي لا خلاف في البناء .
 وحادي عشرها : ما أضيف إلى ياء المتكلم أو إلى الجمل من أسماء الزمان
 كيوم فعل أو إلى إذ منها : كيومئذ وما شاكل ذلك فيمن يبني فيهما .

(١) الشعر للحطيفة يهجو فيه امرأته . والحطيفة هو أبو مليكة ، جرول بن أوس العبسي ،
 ولد دعياً لا يعرف نسبه ، فشب محروماً ، مظلوماً ، مذموماً ... اضطر إلى الشعر
 لكسب القوت ، وقد اصطلحت عوامل الشر في نفسه ، فأصبح صورة للذيلة ، فكان :
 «سيء الخلق ، دنيء النفس ، فاسد الدين ، سؤولا ...» . إلى آخر الصفات الكريهة
 التي أسبغها عليه الأصمعي ... كان شاعراً متين الشعر ، فزير البحر ، رائق الأسلوب ...
 مات سنة ٥٩ هـ ...

وثاني عشرها : ما نوذي مفرداً معرفة كنعو : يازيد . وثالث عشرها :
ما تقي نقي جنس ، كنعو : لا رجل . ورابع عشرها : نحو يضربن من
الافعال المضارعة ، وليضربن أو ليضربن مما هو يقترن بنون جماعة النساء ،
أو نون التوكيد ، وههنا نوع خامس عشر وهي الحمل .

والقسم الثاني من المبني : إذا وإذا والآن وامس عند غير الخليل ،
وقط ، وفيه لغات ، وعوض بالفتح والضم ، وحيث بالحركات الثلاث ،
وحوث بمعناه بالضم والفتح ، ولدن واخواته جمع إلا في لغة قيس ، ومن
وما الموصوفتان ، وما غير موصولة ولا موصوفة ، وكم الخبرية ، وكأين
وكأي على مذهب يونس بن حبيب ومحمد بن زيد ، وكيت وزيت ولهى
أبوك واخواته ووله لا أفعل ولات أوان في قوله :

طلبوا صلحنا ولات أوان فاجبنا إن ليس حين بقاء
فيمن ليس مجروراً عنده ، ولما ومذ ومنذ وعلى وعن والكاف
أسماء .

أنواع المعرب :

هذا هو الحاصل من مبنيات الكلم وما خرج منه فهو معرب. وانه
نوعان : نوع من الاسماء وهو يختص بالرفع والنصب والجر ، ونوع
من الأفعال وهو ما يختص بالرفع والنصب والجزم .

ثم إن النوع الاسمي صنفان : صنف يقبل الحركات مع التنوين ويسمى
منصرفاً ، وصنف لا يقبلها مع التنوين ويسمى غير منصرف . فلا بد
من تمييز أحدهما عن الآخر ، والوجه في ذلك هو أن ههنا أموراً تسعة
وتسمى أسباب منع الصرف .

أحدها : التانيث معنى أو لفظاً بالتاء أو بما يقوم مقامه ، كالآخر من
المؤنث الزائد على ثلاثة أحرف مثل : عناق وعقرب ، ومثل مساجد

ومصاييح عندي من بين المكسرات للزوم الجمع التكميري الذي هو كذلك ، التأنيث بخلاف ماسوى ذلك إذا اقترن بالعلمية نحو : سعاد وطلحة وعناق وعقرب ومساجد ومصاييح أسماء أعلاماً ، أو بالالف مقصورة كانت : كحبل ، أو ممدودة : كصحراء ؛ وسيرد في ألف التأنيث كلام في باب العامل .

وثانيها : العجمة وهي كون الكلمة من غير أوضاع العربية كنحو :
ابراهيم واسماعيل ونوح ولوط ، إذا اقترنت بالعلمية .

وثالثها : العدل وهو تغيير الصيغة بدون تغيير معناها كتغيير نحو :
عامر وحاذمة في الاعلام ، وواحد وأحد إلى عشرة عشرة في غيرها ، إلى عمر وحذام ، وإلى موحداً واحداً إلى معشر أو عشار .

ورابعها : الجمع اللازم كنحو : مساجد ومصاييح ، وفيه تفصيل ، وهو أن نحو : مساجد مما بعد ألف جمعه حرفان ، إذا كان ثانيهما ياء حذف في الرفع والجر ، ونون إلا فيما لا يعتد به .

وخامسها : وزن الفعل المختص بالافعال كنحو : ضرب ، أو المنزل بمنزلته وهو الغالب ، كنحو : أفعل .

وسادسها : الالف والنون الزائدتان في باب فعلان فعلى ، كنحو سكران ، أو في الاعلام كنحو : مروان وعثمان .

وسابعها وثامنها : الوصف والتركيب الظاهر كنحو : ضارب وبعلبك ، وقولي التركيب الظاهر احتراز عن نحو ضاربة وهاشمي على ما قدمت .

وتاسعها : العلمية وهي كون الاسم موضوعاً لشيء بعينه لا يتعداه .

وقد عد بعض النحويين عاشراً : وهو ألف اللاحق المقصورة إذا اقترنت بالعلمية ، وعند من لم يعد إلحقها بألف حبل .

هذه التسعة متى كان في الاسم المعرب منها الجمعية اللازمة ، أو ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة ، أو مما سوى ذلك اثنان فصاعداً كان غير منصرف ، وإلا كان منصرفاً البتة عندنا خلافاً للكوفيين ، فهم جوزوا منعه عن الصرف العلمية وحدها .

وهنا تفصيل لا بد منه وهو أن الاسم إذا كان ثلاثياً ساكن الحشو فمع الاثنين صرفه أولى ، وإن نحو أحمر مما يمتنع من الصرف اسم جنس عند تنكيره عن العلمية ، إذا كنت نقلته إليها لا يصرفه سيبويه ويصرفه الانخفش ، وإن مصغر نحو : أعشى يعامل معاملة باب جوار .

وجها الاعراب :

ثم إن المعرب في قبوله الاعراب على وجهين : أحدهما : أن يكون بحيث لا يقبله إلا بعد أن يكون غيره قد قبله ، والثاني : أن لا يكون كذلك .

والوجه الأول من النوع الاسمي خمسة أضرب تسمى التوابع وهي : صفة وعطف بيان ومعطوف بحرف وتأکید وبدل .

فالصفة : هي ما يذكر بعد الشيء من الدال على بعض أحواله تخصيصاً له في المنكرات ، وتوضيحاً في المعارف ، وربما جاءت لمجرد الشناء والتعظيم كالصفات الجارية على القديم سبحانه وتعالى ، أو لما يضاد ذلك من الذم والتحقير ، أو للتأكيد كنحو : أمس الدابر ، ومن شأنها إذا كانت فعلية وهي ما يكون مفهومها ثابتاً للمتبع أن تتبعه في الافراد والتثنية والجمع ، والتعريف والتنكير ، والتأنيث والتذكير ، كما تتبعه في الاعراب . وإذا كانت سببية وهي ما يكون مفهومها ثابتاً لما بعدها ، وذلك متعلق لمتبوعها ، أن لا تتبع إلا في الاعراب ، والتعريف والتنكير . أو كانت يستوي فيها المذكر والمؤنث ، والواحد والاثنان والجمع ، نحو : فعيل بمعنى مفعول جارياً على الموصوف ، ونحو : فعول ونحو : علامة

وهلباجة وربعة ويفعة مما يجري مؤثناً على المذكور ومن شأن متبوعها أن يكون ملفوظاً به ، اللهم إلا عند وضوحه ، فيقتصر إذ ذاك على التقدير غير واجب مرة ، وواجباً أخرى ، كما في قولهم : الفارس والراكب والصاحب والاورق والاطلس والابطح والاجرع ونظائرها .

وعطف البيان : هو ما يذكر بعد الشيء من الدال عليه ، لا على بعض أحواله ، لكونه أعرف .

والمعطوف بالحرف : هو ما يذكر بعد غيره بوساطة أحد هذه الحروف : الواو والفاء وثم وحتى وأو وأم وإما ، على خلاف فيه ، ولا وبل ولكن على خلاف فيه أيضاً ، وأي عندي . ومن شأن المعطوف إذا كان ضميراً متصلاً مرفوعاً أن يؤكد بالمتفصل وإلا لم يجز إلا لضرورة الشعر مع قبح ، إلا عند الفصل كنحو : ضربت اليوم وزيد ، وإذا كان ضميراً مجروراً أن يعادل الجار في المعطوف ألبتة .

والتأكيد : وهو في عرف أصحابنا ينصرف إلى المؤكد فهو ما يعاد في الذكر بدون وساطة حرف عطف لثلا يذهب بالكلام عن ظاهره إعادة ، اما بلفظه كنحو : رأيت زيداً زيدا ، واما بأحد هذه الألفاظ وهي : النفس والعين وتشبيتهما وجمعهما ، وكلا ومؤنثه ، وكل واجمعون وما كان من لفظه كأجمع وجمعاء وجمع ، ومن شأن المؤكد إذا كان ضميراً متصلاً مرفوعاً ، والتأكيد أحد لفظي النفس والعين أن يوسط بينهما ضمير منفصل مرفوع ، وهذا الحكم في تشبيتهما وجمعهما لا يتغير ، وإذا كان متصلاً منصوباً أو مجروراً أن لا يؤكد من الضمائر إلا بالمتفصل المرفوع ، كقولك : رأيتني أنا ، ومررت بك أنت . وإذا كان منكراً أن لا يؤكد بكل وأجمعين إلا المحدود منه عند الكونيين كنحو قوله : قد صرت البكرة يوماً أجمعا .

والبدل : هو ما يذكر بعد الشيء من غير وساطة حرف عطف ، على نية استئناف التعليق به ، لما علق بالاول مدلولاً على ذلك تارة باعادة

العامل ، وأخرى بقرائن الاحوال ، وهو على أربعة أقسام : بدل الكل من الكل كقوله تعالى : ﴿ هٰدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) بدل البعض من الكل كقولك : رأيت القوم أكثرهم ، وبدل الاشتمال : كقولك : سلب زيد ثوبه ، وبدل الغلط كقولك : مررت برجل حمار في كلام لا يصدر عن روية وفطانة .

ووجه الحصر عندي هو أنا نقول البديل إما أن يكون عين المبدل منه أو لا يكون ، فإن كان فهو بدل الكل من الكل ، وإن لم يكن فإما أن يكون أجنبياً عنه أو لا يكون ، فإن كان فهو بدل الغلط ، وإن لم يكن فإما أن يكون بعضه ، فهو بدل البعض من الكل ، أو غير بعضه فهو المراد ببديل الاشتمال . وقد سقط بهذا زعم من زعم أن هاهنا قسمين خامساً أهمله النحويون ، وهو بدل الكل من البعض كنعحو : نظرت إلى القمر فلكه ، ومن شأن البديل أن يراعى فيه رتبة الحكاية ، والخطاب ، والغيبة ، ومن ثم امتنع بي الشريف الاجتهاد ، وعليك الظريف الاعتماد ، ولم يمتنع مررت به زيد أو يزيد به ، ورأيتك إياك . وإن لا يلزم رعاية رتبة التعريف والتشكير ، خلا أنه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة .

ومن النوع الفعلي ثلاثة أضرب : المعطوف بالحرف ، والتأكيد باعادة اللفظ أو بغيره مما هو بمعناه بدل لفظي النفس والعين والبديل فتأمل .

الوجه الثاني من وجهي المعرب من النوع الاسمي تسعة عشر ضرباً ؛

سنة في الرفع ، واحد منها أصل في ذلك ، وهو أن يكون فاعلاً ، والباقية ملحقة به وهي أن يكون : مبتدأ أو خبراً له ، أو خبراً لأن وأخواتها ، أو خبر لا التي لنفي الجنس ، أو اسم ما ولا المشبهتين بليس .

وأحد عشر في النصب : واحد منها أصل في ذلك وهو أن يكون

(١) سورة الفاتحة ، الآيات : ٥ - ٦ .

مفعولاً ، وأنه عندي أربعة أنواع : مفعول مطلق ، ومفعول له ، ومفعول فيه ، ومفعول به ، والباقية ملحقة به وهي : أن يكون متعدي اليه بوساطة حرف جر ، أو أن يكون منصوباً بحرف النداء ، أو بالواو بمعنى مع ، أو بالاستثناء ، أو حالاً ، أو تمييزاً ، أو خبراً في باب كان ، أو اسماً في باب إن ، أو منصوباً بلا لنفي الجنس ، أو خبراً لما ولا المشبهتين بليس .

واثنان في الجحز أحدهما أصل فيه وهو أن يكون مضافاً اليه ، وثانيهما كالفرع وهو أن يكون مجروراً بحرف جر .

ومن النوع الفعلي ثلاثة أضرب : ما ارتفع وانتصب وانجزم ، لغير العطف والتأكيد والبدل . وتفصيل القول في هذه الضروب يستلزم تفصيل القول في الفاعل فلنضمه بابه .

الباب الثاني

في الفاعل

اعلم أن العامل إما أن يكون لفظاً أو معنى . واللفظ إما أن يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، فينحصر العامل في أربعة أنواع كما ترى ، ومن حكم كثير من أصحابنا أن الفعل في الالفاظ أصل في العمل دون الاسم والحرف ، بناء منهم ذلك على أن المؤثر يلزم أن يكون أقوى من المتأثر ، والفعل أقوى الانواع من حيث المناسبة لكونه أكثر فائدة ، لدلالته على المصدر وعلى الزمان . وعندهم في تقريرهم هذا أن الاسم والحرف لا يعملان إلا بتقويهما به ، فيقدمون الفعل في باب العمل . ولنا في تقرير حكمهم هذا طريق غير ما حكينا عنهم فليطلب من كتابنا « شرح الجمل » وعسى أن نشير إليه في خاتمة الكتاب . وإذ قد ساعدناهم في تقرير حكمهم هذا ، فلنساعدهم في البداءة به ، فليكن النوع الأول .

اعلم أن الفعل عمله الرفع والنصب فقط ، أما الرفع فلفاعله . وهو ما يسند إليه مقدماً عليه ، والاسناد هو تركيب الكلمتين أو ما جرى مجراهما على وجه يفيد السامع كنعو : عرف زيد ، ويسمى هذا جملة فعلية ، أو زيد عارف أو زيد أبوه عارف ، ويسمى هذا جملة إسمية ، وإن تكرمني أكرمك ، وإن كان متي زرتك فهو السبب لرؤيتك ، فمتي لم أزرك لم أرك ، ويسمى هذا جملة شرطية ، أو في الدار أو أمامك بمعنى حصل فيها ، ويسمى هذا جملة ظرفية دون : نحو عارف زيد ، إذا أضفت ، أو زيد العارف ، إذا وصفت ، فإنك لا تفيد . والعلم بجميع

ذلك بديهي وهو الذي منع أن نحدد الفائدة فيما نحن بصددده ، والأصل فيه أن يلي الفعل . فإذا قدم عليه غيره كان في نية المؤخر ومن ثمة جاز : ضرب غلامه زيد ، وامتنع عند الجمهور سوى الامام ابن جني : ضرب غلامه زيد ، أو أن لا يخلو الفعل عنه ، ولهذا يقدر في نحو : زيد ضرب ضمير ، وإذا احتيج إلى ابرازه إما بحري الفعل على غير ما هو له في موضع يلتبس ، ابرز منفصلاً على نحو : زيد عمرو يضربه هو ، والزيدان العمران يضربهما هما ، وإما لكونه ضمير غير واحد أو واحدة ابرز متصلاً على نحو : الزيدان قاما ، والهندان قامتا ، والزيدون قاموا ، والهندات قمن ، إلا في باب : نعم وبئس كما ستعرف . ولهذا أيضاً ، أعني لامتناع خلوه عن الفاعل إذا بني للمفعول ، أقيم المفعول به المنصوب مقام الفاعل إذا ظفر به في الكلام ، وإلا فالمجرور أو المفعول فيه أو المطلق على الخيرة ، لكن يلزم وصف المطلق والمفعول فيه إذا كان مبهماً استحساناً ، هذا بعد الاحتراز عن المفعول الثاني في باب علمت ابدأً وستحققه ، والثالث في باب أعلمت ، فإنه ليس غير ذلك . وكما يرفع الفاعل الفعل ظاهراً كما رأيت ، يرفعه مقدراً كما في قولك زيد لمن يقول لك من جاء ، وتقدره قائلاً ذلك وعليه قراءة من قرأ : ﴿ وكذلك يوحي إليك ربك ﴾ و ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ رِجَالٌ ^(١) بفتح الحاء والباء وكما في قوله : إن ذو لوثة لانا .

فصل

والفاعل متى كان ضميره مؤنث حقيقياً أو غير حقيقي ، لزم التاء في فعله كـنحو : هند ضربت ، والشمس طلعت . ومتى كان مظهراً مؤنثاً لم تلزم إلا عند الحقيقي المتصل بالفعل كـنحو : عرفت المرأة . والمؤنث غير الحقيقي هو ما يرجع إلى الاصطلاح ، فمنه ما في لفظه شيء

(١) سورة النور ، الآيات : ٣٦ - ٣٧ .

يدل على تأنيثه ، وهو أن يكون جمعاً مكسراً ، أو أن يكون في آخره تاء تنقلب هاء في الوقف ، أو ألف زائدة اما مقصورة والوزن فعلى بضم الفاء وسكون العين ، أو فعلى بضم الفاء وفتح العين ، أو فعلى بفتح الفاء والعين ، واما ممدودة والوزن غير فعلاء وفُعلاء بسكون العين والفاء غير مفتوح . ومنه ما ليس كذلك ، ويرجع فيه إلى أن يسمع في تصغيره التاء ، أو في صفته كنعحو : اريضة ، وأرض مبقلة ، وأبقلت الأرض .

فصل

واعلم أنه لا يلتزم في الفاعل شيء لكونه مضمراً مفسراً أو غير مفسر ، أو مظهراً معرفاً باللام أو بالاضافة ، أو غير معرف بذلك في نوع من الافعال ، إلا في أفعال المدح والذم وهي : نعم وبئس وساء وحبذا .

فالتزم في نعم وهو للمدح العام أن يكون الفاعل إما مضمراً ، مفسراً بنكرة منصوبة ، موضحاً باسم معرفة مرفوعة ، يسمى مخصوصاً بالمدح ، وإما مظهراً ، معرفاً بالام الجنس ، أو مضافاً إلى معرف بذلك ، موضحاً بالمخصوص ، وقد كان شيخنا الامام الحاتمي ، رحمه الله ، يجوز في هذه اللام كونها للعهد ، وتحقيق القول فيه وظيفة بيانية نذكره في علم المعاني ، وذلك نحو : نعم رجلا زيد ، ونعم الصاحب أو صاحب القوم زيد ، في المفرد المذكور ، وفي المؤنث : نعمت امرأة هند ، ونعمت أو نعم الصاحبة أو صاحبة القوم هند ، وفي التثنية والجمع : نعم رجلين أو الرجلان أخواك ، ونعم رجالا أو الرجال أخوتك ، وكذا في المؤنث ، ويجوز الجمع بين المفسر والمظهر كنعحو : نعم الرجل رجلا أو رجلا الرجل زيد ، وتقديم المخصوص كقولك : زيد نعم الرجل ، وحذفه إذا كان معلوماً كقوله تعالى : ﴿ نِعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ ^(١) . وحبذا لا يخالف نعم في جميع ذلك إلا في جواز أن يقال : حبذا زيد .

(١) سورة ص ، الآية : ٤٤ .

وبئس وساء في الدم جاريان في الاستعمال مجرى نعم .

وأما النصب فلما يتصل به بعد الفاعل من غير التوابع له ، أعني للفاعل ، وهو ثمانية أنواع :

أحدها : المفعول المطلق ، وهو ما يدل على مفهوم الفعل مجرداً عن الزمان ، كنعو : ضربت ضرباً ، ويسمى هذا مبهماً ، وضربة وضربتين ، ويسمى هذا مؤقتاً ، وضرب زيد ، والضرب الذي تعرف والذي ينوب منابه معنى ينتصب انتصاباً كنعو : انبته نباتاً ، وقعدت جلوساً ، وضربت ثلاث ضربات ، وأنواعاً من الضرب ، وسوطاً . ونحو : عبد الله أظنه منطلق بمعنى أظن الظن ، وكما ينصبه الفعل وهو مظهر ، ينصبه وهو مضمر ، حري فيه الاظهار : كخير مقدم ، ومواعيد عرقوب ، وغضب الخيل على اللجم ، وأخواتها . أو لم يجر : كسقيا ورعيا وخيبة وجدعا وعقراً وبؤساً وبعداً وسحقاً وحمداً وشكراً لا كفرة ، وغفرانك لا كفرانك ، وحنانك ولبيك وسعديك ودوايك وحناريك وهذاذك وسبحان الله ، ومعاذ الله ، وعمرك الله ، وقعدك الله ، ودفراً وبهراً وافة وتفة وويحك وويسك وويلك وويبك وأمثالها .

وثانيها : هو المفعول له ، وهو صلة الاقدام على الشيء مما يجتمع فيه أن يكون مصدراً وفعلًا للمقدم ، ومقارناً للمقدم عليه ، كنعو : أتيتك إكراماً لك ، وتركت الشر مخافة كذا ، والاصل فيه اللام . فإذا لم يجتمع فيه ما ذكر التزم الاصل إلا في نحو : زرتك أن تكرمني ، وأنتك تحسن إلي .

وثالثها : المفعول فيه ، وهو الزمان الذي يوجد فيه الفعل مبهماً ، أو مؤقتاً نكرة ، أو معرفة ، كيف كان كنعو : سرت يوماً أو حيناً أو الحين الطيب أو اليوم الذي تعرف أو المكان لكن مبهماً فقط ، كنعو : جلست مكاناً أو خلفك أو يمينك ، وأصل الباب في ، فمتى وقع الضمير

موقعه التزم الاصل لرد الضمير الشيء إلى أصله ، اللهم إذا جرى مجرى
المفعول به كقوله :

ويوم شهدنساء سليماً وعامراً

وكذا متى لم يكن المكان مبهماً التزم الأصل ، وكما ينتصب غير لازم
ينتصب لازماً ، كنحو : سرنا ذات مرة وبكراً وسحراً وسحيراً وضحى
وعشاء وعشية وعتمة ومساء ، إذا أردت : سحراً بعينه ، وضحى يومك
وعشاءه وعشيته ، وعتمة ليلتك ، ومساءها ونحو : عند وسوى وسواء
ووسط الدار . ولا كلام في جواز اضممار العامل في هذا الباب وفيما تقدمه
عند دلالة الحال .

ورابعها : المفعول به ، وهو ما يتعدى الفعل فاعله اليه ويكون واحداً ،
كنحو : عرفت زيداً ، واثنين اما متغايرين كنحو : أعطيت زيداً درهماً ،
واما غير متغايرين ، وذلك في سبعة أفعال تسمى أفعال القلوب ، وهي :
حسبت ، ونخلت ، وظننت ، بمعناها ، وعلمت ، ورأيت ، ووجدت ،
وزعمت إذا كن بمعنى علمت ، ورفع المفعولين هاهنا إذا توسطتهما
الفعل أو تأخر عنهما جائز ، ويسمى الفاء ، وواجب إذا دخل عليهما لام
الابتداء أو الاستفهام أو حرف النفي ، ويسمى تعليقاً . وذلك نحو : زيد
علمت منطلق ، أو زيد منطلق علمت ، وعلمت لزيد منطلق ، أو أزيد
أخوك أو مازيد بقائماً ، ويلزم ههنا ، بخلاف باب أعطيت ، ذكر
المفعولين معاً إلا في نحو : علمت أن زيداً منطلق ، وستقف عليه ، أو
تركهما معاً ، وجواز الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد من رتبة
واحدة ، كنحو : علمتني قاعداً ، ووجدتك قائماً ، وزيداً رآه ماشياً ،
وقد ورد هذا في : عدمت وفقدت ، قالوا عدمتني وفقدتني . قال
جران العود ^(١) :

(١) جران العود النمري ، هو عامر بن الحارث النمري ، ولقب بجران العود لأنه قد اتخذ -

لقد كان لي عن ضربتين علمتي وعمما ألاقي منهما مترخرح

وأريت مجهولاً وكذا أرى وترى وما ينخرط في هذا السلك يدخلن
في باب ظننت ، فيقال أريت زيداً منطلقاً ، وأين ترى بشراً مقيماً ،
وبنو سليم يجعلون باب قلت في الاستفهام مثل ظننت ، وثلاثة . وذلك في
نحو أعلمت وأريت كنعو : أعلم الله زيداً عمراً فاضلاً ، وأريته إياه
خير الناس معدتين بالهمزة . والأخفش يسلك بأخواتهما هذا المسلك ،
وفي خمسة أفعال أجريت مجراها ، وهي : أنبأت ، ونبأت ، وأخبرت ،
وخبرت ، وحدثت . وكما ينتصب المفعول به عن العامل مظهراً ، ينتصب
عنه مضمراً سواء لم يلزم اضمماره كقولهم لرأيي الرؤيا : خيراً لنا وشرراً
لعدونا ، أو خيراً وما سر ، ولمن قطع حديثه حديثك باضممار رأيت وهات ،
وقولهم : كاليوم رجلاً ، باضممار لم أر ، وأخوات لها . أو لزم كنعو
قولهم : أهلاً وسهلاً ، وكليهما وتمراً وكل شيء ولا شتيمة حر ، وهذا
ولا زعماتك ، وأمر أو نفسه ، وأهلك والليل ، وشأنك والجمع ،
ورأسك والحائط ، وعديرك أو عاذرك . وفي باب التحذير : إياك وعمر
والاسد الاسد ، وما شاكل ذلك ، وفي باب الاختصاص : إنا معشر العرب
نفعل كذا ، ونحو : آل فلان كرماء وبك الله نرجوا الفضل ، قال :

ويأوي إلى نسوة عطل وشعثاً مراضيع مثل السعالي

وكنحو قولهم فيما يضممر ، شريطة أن يفسر إما بلفظه ومعناه نحو :
زيداً ضربته ، أي ضربت زيداً ، أو بمعناه . نحو : زيداً مررت به ،
أي جزته ، أو بلازم معناه ، نحو : زيداً لقيت أخاه ، أي لابسته أو

— عنق جمل مسن جلدأ جعله كسوط يضرب به امرأته ، ويقول :

خدا حذرأ يا حنشي فإنسني رأيت جران العود قد كان يصلح

كان تبعاً لعروة بن عتبة « عروة الرجال » ، ويرجح أنه توفي نحو سنة ٨ هـ أي ٦٣٠ م .

له ديوان نشره المستشرق كرنكو لأول مرة ...

انظر في ترجمته : موسوعة الشعر العربي ٣/٣٦٥ وما بعد ، وعن مصادر دراسته ٦١٥/٣ .

ضربت غلامه أي أهنته أو أكرمت أخاه أي سررته . وعلى ذا فقس فيمن يترك المختار في هذه الأمثلة وهو الرفع بالابتداء لعدم الحاجة معه إلى الاضممار المحوج إلى التفسير ، أو نحو : جزت القوم حتى زيدا جزته ، أو مررت به أو جزت غلامه ، أو نحو : زيدا ضربته أو ما عمر ألقيته ، أو رجلا كلمته ، أو إذا زيدا تلقاه فأكرمه ، أو حيث زيدا تجده فعظمه ، أو نحو : زيدا اضربه أو لا تضربه ، وإن شئت اما زيدا فاضربه أو فلا تضربه ، أو زيدا أمر الله عليه العيش ، واما زيدا فجدها له واما عمرا فسقيا له ، أو نحو : اللهم زيدا فارحمه ، فيمن يعمل بالمختار في هذه الأنواع . أما في الاول فلرعاية أن تناسب الجملة المعطوفة المعطوف عليها لعدم انقطاعها عنها ، بخلاف ما لو قيل لقيت زيدا ، واما عمرو فقد مررت به ، وإذا عمرو يكرمه فلان ، فاما وإذا المفاجأة يقتطعان الكلام وعلى الوجه كلام من حيث علم المعاني لتفاوت الحملتين الفعلية والاسمية تجدداً ، أو عدم تجدد ، فليتنبه . واما في الثاني فلرعاية حق الاستفهام ، والنفي ، وكلمتي إذا وحيث ، لكون دخولها في الفعل أوقع . واما في الثالث فللاحتراز عما لا تصح الجملة بعده ، وهو الرفع بالابتداء ، غير محتملة للصدق والكذب ، اللهم إلا بتأويل . واما في الرابع فكمثل ذلك ، مع رعاية حق العاطف أو نحو ان زيدا تره تضربه ، أو هلا أو ألا أو لولا أو لو ما زيدا ضربته ، فيمن يعمل بالواجب لامتناع هذه الحروف عن غير الافعال .

وخامسها : الحال ، وهي : بيان كيفية وقوع الفعل ، كنحو : جاء زيد راكباً ، وضربت اللص مكتوفاً ، وجاء زيد والجيش قادم ، إذ معناه مقارناً لقدم الجيش ، وزيد أبوك عطوفاً ، وهو الحق بيناً ، إذ أحق التقديرات يجيء عطوفاً ، ويبدو بيناً ، ويظهر من هذا أن الأولى في نحو ضربت شديداً ، حمل المنصوب على الحال دون الوصف للمصدر ، والحال لا تكون إلا نكرة ، فأما ذو الحال ، فلا يجوز تنكيره متقدماً على الحال إلا إذا كان موصوفاً ، ويجوز متأخراً ، ومن شأن الحال إذا كانت

جملة اسمية أن تكون مع الواو عند الأكثر ، وإذا كانت فعلية والفعل مثبت ماضياً أو مضارعاً أن يكون بدون الواو ، وأما في المنفي فقد جاء الأمران ويلزم الماضي قد ظاهرة أو مقدرة ، وفي هذا الباب كلام يأتيك في علم المعاني ، وأمرها في جواز اضممار عاملها لازم وغير لازم على نحو أمر المفعول به .

وسادسها : التمييز وهو رفع الابهام في الاسناد ، أو في أحد طرفيه ، بالنص على ما يراد هناك من بين ما يحتمل ، كنحو : طاب زيد نفساً ، وامتلأ الاناء ماء ، وفجرنا الارض عيوناً . والغالب عليه الافراد ، لكن جمعه غير مستهجن ، ومن شأنه عندنا لزوم التنكير ، ومن علاماته صحة اقتران من به .

واعلم أن ليس لهذه المنصوبات عند اجتماعها ترتيب على حد ملزم إلا المفعولين في بابي : أعطيت وعلمت ، فهما متى كانا ضميرين ، فلكونهما ضميرين في اتصالهما إذا تفاوتتا ، حكاية وخطاباً وغيبة ، وهو الكثير ، يجب تقديم المتكلم على غيره ، كما يجب تأخير الغائب عن غيره ، وفي انفصال أحدهما ، وهو المختار في باب علمت ، يجب تأخير المتفصل كيف كان ، وضمير الشأن في باب علمت وما فيه استفهام كنحو : علمته زيد منطلق ، وعلمت أيهم أخوك ، لا يجوز تأخيره ؛ وتقديم هذه الأنواع الستة على الفاعل جائز إذا كان مظهراً ، أو مضمراً منفصلاً ، ولا ينفصل إلا في نحو : ما ضرب إلا هو ، ونحو : زيد عمرو يضربه هو وإلا فلا ، وكذا على الفعل إلا التمييز عند سبويه لكونه عنده فاعلاً في المعنى ، وإلا المفعول به في باب التعجب عند الجمهور .

وسابعها : المنصوب في باب كان كنحو : كان زيد منطلقاً ، وانه نوع غير نوع الحال عندنا ، بخلافاً للكوفيين من أن الحال شيء يأتي لزيادة فائدة في الكلام ، والمنصوب ههنا لنفس الفائدة ، وأما الفرق بينهما

في أن تلك يلزمها التنكير ، وهذا يأتي معرفة ونكرة فلا يصلح لالزام الكوفي لانكاره لزوم تنكير الحال ، وبابه : كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات ومازال ومابرح وماقئ وما انفك ومادام وليس ، وكذا : آض وعاد وغدا وراح ، وكذا : جاء وقعد . وتسمى هذه الأفعال ناقصة بمعنى أنها لا تفيد مع المرفوع بدون المنصوب ومن هذا يظهر أن مرفوعها ، وما كان من جنسه ، يجب أن يعد من الملحقات بالفاعل ، فتأمل . ويسمى مرفوعها اسماً لها ، ومنصوبها خبراً لها . وهذه الأفعال تتفاوت معانيها ، فكان للدلالة على الماضي فإذا قلت كان زيد منطلقاً كنت بمنزلة أن تقول فيما مضى زيد منطلق ، وأما ما تكون بمعنى حدث أو تكون زائدة كما في قوله :

جيساد بني أبي بكر تسامى على كان المسومة العراب

وفي قولك : ما كان أحسن زيداً ، فعن نصب الخبر بمعزل ، وأما التي فيها ضمير الشأن كنحو : كان زيد منطلق ، فهي عندي عين الناقصة ، اسمها الضمير ، وخبرها الجملة . وصار للدلالة على الانتقال إلى حالة ، واستعمالها على وجهين : أحدهما : صار زيد غنياً ، والثاني : صار زيد إلى الغنى . وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات : للدلالة على اقتران فائدة الاسم والخبر بالأوقات الخاصة التي هي : الصباح والمساء والضحى واليوم والليلة ، أو على معنى صار . وأما أصبح وأمسى وأضحى في افادتها معنى الدخول في أوقاتها فبمعزل عن الباب ، وما زال وما برح وما قئ وما انفك : لاستمرار الفعل بفاعله في زمانه ، وما دام توقيت للفعل ، وإنما كان توقيتاً لكون ما فيها مصدرية ، وحاصل معناها في قولك اجلس مادام زيد جالساً ، اجلس دوام جلوس زيد ، هي مدة دوام جلوسه دون اخواتها ، فهي هناك نافية ، وما لورودها على معنى النفي ، ثم ردها إلى الثبوت فلذلك امتنع : ما زال زيد إلا منطلقاً امتناع دام أو استمر زيد إلا منطلقاً . وليس لنفي فائدة الاسم والخبر في الحال

وفي الاستقبال أيضاً برواية الامام أبي الحسن محمد بن عبدالله بن الوراق ، رحمه الله ، ومعنى : ما بقي معنى صار ، وتقديم الخبر في هذا الباب على الاسم مطلقاً جائزاً إلا في نحو : كنته أو كنت إياه وهو المختار ، وعلى الافعال التي ليست في أوائلها مادون ليس ، ففيه خلاف جائز أيضاً وواجب أيضاً إذا كان فيه معنى استفهام كنحو : متى كان القتال ، وههنا أفعال تتصل بهذه النواقص وتسمى : أفعال المقاربة وهي : عسى وكاد وكرب وأوشك وجعل وأخذ وطفق ، واتصالها بها ، لأنها مع المرفوع بدون الخبر لا تفيد ، وبينهما تفاوت ، فخير عسى يأتي فعلاً مضارعاً مع أن ، وخبر كاد بدونها ، وتصريف عسى تارة يكون على نحو رمى فيقال عسيت عسينا إلى عسين . وأخرى على نحو : لعل فيقال عساني عسانا إلى عساهن . وكثيراً ما يجعل أن مع الفعل المضارع فاعلها فتستغني إذ ذاك عن التصريف ، وتم به كلاماً وهما ، أعني عسى وكاد ، قد تتقارضان ثبوت أن ولا ثبوتها . وأوشك تجري مجرى عسى في استعمالها تارة ، ومجرى كاد أخرى . والباقية تجري مجرى كاد . ولما كان عسى لمقاربة الامر على سبيل الرجاء ، وكاد لمقاربته على سبيل الحصول ، لا جرم جعلنا ثبوت أن أصلاً مع عسى ولا ثبوتها مع كاد .

وثامنها : المجرور بحرف الجر ، نحو : مررت بزيد ، وانتصابه لا يظهر إلا في تابعه كما قال :

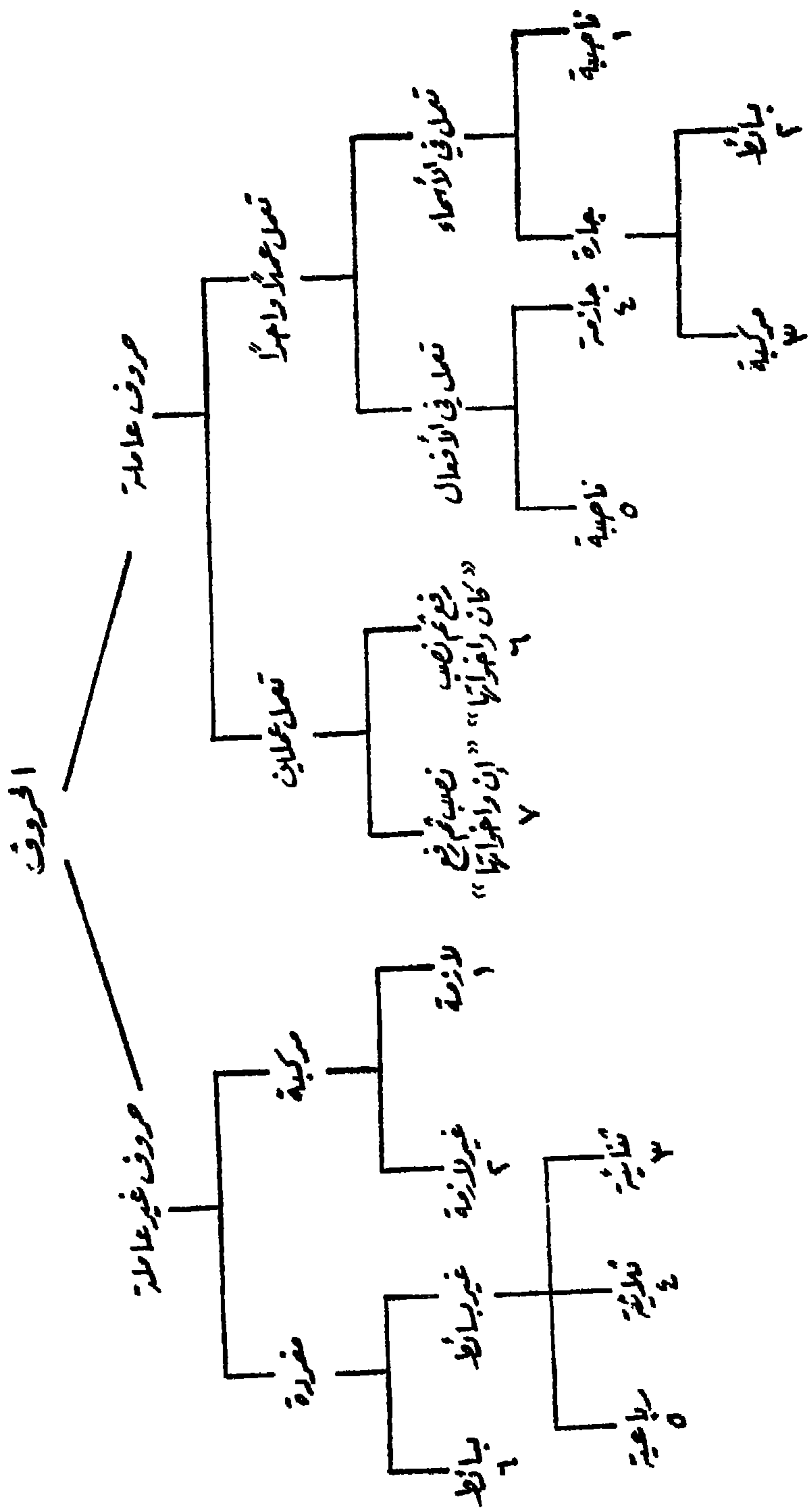
يذهبن في نجد وغوراً غائراً

وجواز تقديم هذا على الفاعل وعلى الفعل مطلق إلا في باب التعجب ، هذا آخر الكلام في النوع الفعلي .

أنواع الحروف :

وأما النوع الحرفي فيعمل الرفع والنصب والجر والجزم ، ولا يترتب الكلام ههنا إلا بتقسيمات وهي ^(١) : إن الحروف ضربان : عاملة وغير عاملة .

١- شجرة بأنواع الحروف وأعمالها.



الحروف العاملة :

والعاملة ضربان أيضاً : عاملة عملاً واحداً ، وعاملة عملين . والعاملة عملاً واحداً ضربان : عاملة في الاسماء ، وعاملة في الافعال . والعاملة في الاسماء ضربان : جارة وناصبة . والعاملة في الافعال ضربان : جازمة وناصبة ، والعاملة عملين ضربان عاملة نصباً ثم رفعاً ، وعاملة رفعاً ثم نصباً ، فالحاصل من أقسام العاملة ستة أحدها : الجارة ، وثانيها : الناصبة للاسماء ، وثالثها : الجازمة ، ورابعها : الناصبة للافعال ، وخامسها : الناصبة ثم الرافعة ، وسادسها : الرافعة ثم الناصبة .

حروف الجر :

فالقسم الأول ، وهي الجارة ، تسعة عشر . وإنها لازمة للاسماء وهي نوعان : بسائط ؛ ومركبة .

فالبسائط ستة : ك ، ل ، ب ، ت ، م . في أحد الاستعمالين عند بعضهم . فالكاف للتشبيه كقولك الذي : كزيد أخوك ، وتكون غير زائدة وزائدة ، أما مع الرفع كما في قولك : لي عليه كذا درهماً ، أو النصب كما في قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ^(١) ، أو الجر كما في قوله : فصيروا مثل : ﴿كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾ ^(٢) . وقد تكون اسماً كما في قوله :

يضحكن عن كالبرد المنهم

ولا تدخل على الضمائر عند النحويين سوى المبرد ، فإنه يجيز ذلك مستشهداً بقوله :

(١) سورة الشورى ، الآية : ١١ .

(٢) سورة الفيل ، الآية : ٥ .

وأم أو عال كها أو أقربا

ويتصل بها ما الكافة . واللام للسلك أو للاختصاص كقولك : المال لزيد والجل للفرس ، وقد جاءت للقسم مع التعجب في مواضع كثيرة داخلية على اسم الله تعالى ، وتكون غير زائدة وزائدة مع النصب كما في قوله تعالى : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ ^(١) . وقولك : يا يزيد فيمن لا يحمله على تخفيف : يا آل زيد ، ومع الجر كما في قوله : يا بؤس للحرب ، وقولهم : لا أبا لك . وقد أضمرت في قولهم : لاه أبوك واضمار الجار قليل . والتاء للقسم مع التعجب في الاعراف : ولا تدخل إلا على اسم الله تعالى ، وقد روى الاخفش : ترب الكعبة . والباء : للالصاق كقولك : به عيب ، ثم يستعمل للقسم والاستعطاف والاستعانة وبمعنى عن كقولك : سألت به أي عنه ، وبمعنى في أو مع كنعو : فلان بالبلد ، ودخلت عليه بثياب السفر لرجوعها كلها إلى معنى الإلصاق . وتكون غير زائدة وزائدة مع الرفع كنعو : بحسبك زيد ، ومع النصب كنعو : ليس زيد بقائم ، ومع الجر عند بعضهم كنعو قوله :

فأصبحن لا يسألننه عن بما به وقد أضمرت في قولهم الله لافعلن

والميم للقسم كقولك : م الله لافعلن بالكسر ، ولا يستعمل إلا مع اسم الله تعالى وقد حملت على أنها منقوصة يمين ، كما حملت البتة مضمومة في قولهم : م الله ، على أنها منقوصة من أيمن لعدم وقوع الضم في الحروف البسائط . والواو للقسم ولا يدخل على الضمائر .

والمركبة ثلاثة أنواع : ثنائية : وثلاثية ، ورباعية . فالثنائية خمسة : عن ، كي ، عند بعضهم ، في . من ، مذ . فعن : للتعدية والمجاورة كقولك : رميت السهم عن القوس ، ثم يستعمل بمعنى اللام كقولك : لقيته كفة من كفة ، أي الكفة ، وبمعنى على وبعد كما في قوله :

(١) سورة النمل ، الآية : ٧٢ .

ورج الفتي للخير ما ان رأيتـه عن السن خيراً لا يزال يزيـد

أي على السن وقوله : ومنهل وردته عن منهل ، أي : بعد منهل .
هذا على المذهب الظاهر ، وقد تكون اسماً كما في قوله :

من عن يمين الحبيبا نظرة قبل

وكي للغرض في قولهم : كيـمه ، ولا تدخل إلا على ما . وفي للظرفية
كنحو : المال في الكيس ، ثم تستعمل بمعنى على ، كنحو قوله تعالى :
﴿ وَأَصْلَبَنَّاكُمُ فِي جُدُوعٍ النَّخْل ﴾ ^(١) ، لرجوعها إلى معنى الظرف .
ومن لا ابتداء الغاية ، ثم تستعمل للتبعيض والتبيين . كنحو : أخذت من
الدراهم ، وعندى عشرون منهما ، لرجوعها إلى معنى الابتداء ، وقد
جاءت للقسم تارة بكسر الميم وأخرى بضمها قالوا : من ربي لا فعلن ،
ومن ، وعند بعضهم أنهما منقوصتا يمين وأيمن ، وتكون غير زائدة
وزائدة مع المنفي المرفوع والمنصوب ، كنحو : ما جاءني من أحد ،
وما رأيت من أحد ، ومع المستفهم المرفوع ، كنحو : هل من خالق غير
الله ؟ ومع المثبت عن الانخفش كما في قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ
ذُنُوبِكُمْ ﴾ ^(٢) . وهذا لا ابتداء الغاية في الزمان ، ولا تدخل على الضمائر .
وقد تكسر ميمها .

والثلاثية ستة : إلى ، على ، عدا ، خلا ، ربّ عند الأكثر ، منذ .
فإلى لانتهاى الغاية ، ثم يستعمل بمعنى مع كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا
تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ ^(٣) . وعلى للاستعلاء ويكون
اسماً كما في قوله :

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها

(١) سورة طه ، الآية : ٧١ .

(٢) سورة نوح ، الآية : ٤ .

(٣) سورة النساء ، الآية : ٢ .

وفعلا ، وألفها حرفاً واسماً ، وكذلك ألف إلى تقلبان مع الضمير ياء
إلا في لغة قليلة . يقول أهلها : الاء وعلاه . وعدا وخلا للاستثناء ، ولا
تدخلان على الضمائر ويكونان فعلين ناصبين ، فإذا دخلت صدرهما ما
لزمنا نصب إلا في رواية ابن البناء عن الأخفش ، احترازاً عن زيادة
ما مع أمر كان أخذه مصدرية لأصل سيمهد إن شاء الله تعالى، إن الغرض
من وضع الحروف الاختصار والزيادة تنافيه ، ولهذا متى حكمنا على حرف
بزيادة لم نرد سوى أن أصل المعنى بدونها لا يختل ، وإلا فلا بد من أن
تثبت له فائدة . ورب للتقليل والظاهر فيه عندي ما ذهب إليه الأخفش
من كونه اسماً ، لعدم لازم حرف الجر عنده ، وهو التعدية ، ولكونه
في مقابلة كم ، فليتأمل ، ويختص بالانكرات ، ولهذا قالوا في نحو : ربه
رجلا ، إن الضمير مجهول ، ونبهوا على ذلك باستلزامه التمييز ، ولا
يتأخر عن فعله ويستلزم فيه المضي عند وقوله تعالى : ﴿ رَبِّمَآ يَوَدُّ ﴾ (١) .
مؤول يطلعك على ذلك علم المعاني ، ويتصل بآخره ما كافة . ملغاة
مفتوحة وفيه تسع لغات آخر : رَبٌّ : الراء مضمومة والباء مخففة مفتوحة
أو مضمومة أو مسكنة ، وَرَبٌّ : الراء مفتوحة والباء كذلك مشددة أو
مخففة ، وَرَبَّتْ بالياء ، مفتوحة والباء كذلك مشددة أو مخففة ، ويضم
بعد الواو كثيراً ، وقد جاء اضمماره بعد الفاء في قوله :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

وبعد بل في قوله :

بل بلد ذي صعد وأصصاب

ومنذ كمنذ إلا أن المبرّد يدخلها على الضمير وقد يكونان اسمين مبتدئين ،
مرفوعاً ما بعدهما على الخبرية ، معرفاً في معنهما ابتداء للغاية لتقدير
وقوعه في جواب متى منكرأ دالا على العدد في معنهما مجموع المدة
لتقدير وقوعه في جواب كم .

(١) سورة الحجر ، الآية : ٢ .

والرباعية الثان : حاشا ، حتى . فحاشا للاستثناء بمعنى التنزيه ويكون فعلاً ناصباً . وحتى بمعنى إلى إلا أنه يجب أن يكون ما بعدها آخر جزء من الشيء أو ما يلاقيه ، وأن يكون داخلاً في حكم ما قبلها ، وأن يكون فعلها مما ينقضي شيئاً فشيئاً ، فلا يجوز دخولها على الضمائر إلا المبرد .

فصل

وحذف هذه الحروف ونصب الفعل إذ ذاك لمعمولها كثير ، وهو من بين المواضع مع ان وان قياس ، وأما تقديم معمولها عليها فممتنع ، ومن شأنها أن لا تنفك عن الأفعال ظاهرة أو مقدره وان يحذف معها الألف عن ما الاستفهامية على الاعرف ، نحو : له فيمه كيحه .

حروف النصب :

والقسم الثاني وهي الناصبة للأسماء ثمانية أحرف ، وهي ضربان : ضرب ينصب أينما وقع وهو ستة أحرف ، وهي : يا وأيا ، وهيا لنداء البعيد حقيقة كنحو : يا عبد الله إذا كان بعيداً عنك ، أو تقدير لتبعيدك نفسك عنه هضماً كنحو : يا إله الخلق ، أو لما هو بمنزلة البعيد من نائم أو ساه تحقيقاً ، أو بالنسبة إلى جد الأمر الذي ينادى له كنداء الله سبحانه لنبيه ﷺ : يا أي ، والهمزة ، لنداء القريب . وقد ينظم في جملته : ياووا ، للندبة خاصة ولا يندب غير المعروف ، وكثيراً ما يلحق آخر المندوب ألف وهاء بعدها للوقف كنحو : وازيداه ، واغلام عمراه ، وامن حفر بشر زمزماء ، أو آخر صفته ، عند يونس دون الخليل ، كنحو : وازيد الظريفاه ، هذه الستة تنصب المنادى لفظاً إذا كان نكرة نحو : يارجلأ ، أو مضافاً لفظاً نحو : يا غلام زيد ، أو تقديرأ فيمن يقول : ياغلام غلام زيد إذا كرر المنادى في حال الإضافة ولم ينو الأفراد ، أو مضارعاً للمضاف وهو كل اسم غير مضاف تعلق به شيء هو من تمام معناه ، كنحو : يا ضارباً زيداً ، أو يا مضروباً غلامه ، ويا خيراً من زيد ، أو يا ثلاثة وثلاثين ،

أو تقديرًا ، نحو : يا لزيد في الاستغاثة على قول من يقول في اللام أنها حرف جر لكن فتحت مع المنادى الواقع موقع الضمير ، فتحها مع نفس الضمير وكذا في يا للماء ! إذا تعجبت ، ونحو : يا زيدا في الندبة ، ونحو : يا غلام ، مما هو مفرد مقصود ، أو يا غلام غلام زيد ، فيمن ينوي الافراد فإنه يضم ، وكذا إذا كان من الاعلام المفردة نحو : يا زيد ويا هند إذا لم يكن موصوفاً بابن مضاف إلى علم ، أو ابنة هي كذلك ، فإنه عند الوصف بذلك يفتح وأما نحو : يا الغلام ، مما يجمع فيه بين الضم وحرف التعريف ، فلا يجوز إلا عند الكوفيين ؛ والالف واللام في قولهم يا الله ليستا حرف تعريف استدلالاً بانتفاء اللازم ، وهو قطع الهمزة على انتفاء الملزوم ، وقد كان من حق الهمزة في اللهم ، على قولنا ، القطع لكن لقصور العوض عن بلوغ درجة المعوض عنه لم يقطع ، والضممة في هذا النوع لما استمرت بحيث لم نترك حال الاضطراب إلى التنوين كقوله : سلام الله يا مطر عليها ، بخلاف فتحة غير المنصرف أشبهت الحركة الاعرابية التي من شأنها الاستمرار في أنواعها ، فحملت التوابع مفردة سوى البدل ونحو : زيد وعمرو من المعطوفات تارة على اللفظ ، وأخرى على المحل في غير المبهم وفي المبهم أيضاً . وهو أي واسم الإشارة : لكن ما عدا الصفة فإنها عند غير المازني لا تكون إلا بالضم ، أو مضافة فعلى المحل ألبتة ، ووصف أي لا يجوز إلا بما فيه الالف واللام ، أو باسم الإشارة نحو : يا أيها الرجل ، ويا أي هذا ، ووصف اسم الإشارة لا يكون إلا بما فيه الالف واللام نحو : يا هذا الرجل ، ويا هؤلاء الرجال . ومن شأن المنادى إذا أضيف إلى المتكلم أن يقال في الاغاب : يا غلامي وفي غيره يا غلامي يا غلاماً ، وقالوا : يا أبت ويا أمت معوضين تاء التأنيث بدليل انقلابها هاء في الوقف عن ضمير المتكلم ، وعاملوا ابن أمي وابن عمي في النداء تارة معاملة غلامي وأخرى معاملة ابن غلامي .

فصل : ترخيم المنادى

واعلم أن الترخيم عندنا من خصائص المنادى . لا يجوز في غيره إلا لضرورة الشعر ، وإن حذف حرف النداء إنما يجوز في غير أسماء الإشارة ، وغير ما لا يمتنع عن لام التعريف إذا لم يكن مستغاثاً ولا مندوباً ، ونحو : أطرق كرى وجارى لا تستنكري عذيري ، من الشواذ . وإن حذف المنادى كنحو : يابؤس لزيد ، والا يا اسلمى جائز .

وضرب لا ينصب أينما وقع ، بل ينصب في موضع ولا ينصب في آخر ، ويجوز فيه الأمران في ثالث وهو حرفان : الواو بمعنى مع ، وإلا في الاستثناء . فإن الواو إذا تقدمها فعل أو معناه ولم يحسن حملها على العطف نصبت ، كنحو : ما صنعت وأباك ، وما شأنك وعمراً ، وإذا لم يتقدم ذلك لم تنصب ، نحو : كيف أنت وزيد ، فيمن لا يؤوله على كيف تكون أنت ، وهم الأكثرون ، وعلى مذهب القليل جاء ما أنا والسير في متلف ، وإذا تقدم مع حسن العطف جاز الأمران ، وإن افتر العطف عن الرجحان هذا كله عند من لا يقصر النصب بالواو على السماع ، ويسمى هذا المنصوب مفعولاً معه . وإلا إذا تقدمها كلام عار عن النفي والنهي والاستفهام ، ويسمى موجباً ، وفيه المستثنى منه : ويسمى تاماً والموجب في الاستثناء لا يكون إلا كذلك ، نصبت كنحو : جاءني القوم إلا زيداً ، وغير الموجب في هذا الباب إذا تنزل منزلة الموجب أخذ حكمه ، ولذلك تراهم في تشية المستثنى قائلين ما أتاني إلا عمرو ، إلا زيداً ، أو إلا زيداً إلا عمرو بالنصب لغير المسند إليه ألبتة ، لتزيل ما أتاني مع مرفوعه منزلة ، تركني القوم لا غير ، ولا يثنون الاستثناء إلا على ما ترى من التقدير ، فإذا لم يتم لم تنصب بل كان حكم ما بعدها في الأعراب كحكمه قبل دخول إلا ، كنحو : ما جاءني إلا زيد ، وما رأيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد . وكذا ما جاء زيد إلا ركباً ، فإذا تم في غير الموجب ، ولم يكن ما بعدها جملة مثلها في : ما مررت بأحد إلا

زيد خير منه ، ونشدتك بالله ، أو أقسمت عليك ، أو عزمت عليك ألا فعلت كذا ، إذ مرادهم بما قبل إلا ههنا النفي ، وهو ما أطلب منك ، جاز أن تنصب وان تشرك المستثنى في اعراب المستثنى منه ، ويسمى هذا بدلا ، ويكون هو المختار كنعو : ما جاءني أحد إلا زيدا وإلا زيد ، اللهم إلا عند الانقطاع في اللغة الحجازية ، أو تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه عند بعض ، أو تقديمه على نفس المستثنى منه عند الجمهور .
 فالبدل يمتنع كنعو : ما جاءني أحد إلا حماراً ، وما جاءني أحد إلا زيدا ظريف ، واختيار سيبويه هنا هو البدل ، وما جاءني إلا زيدا أحد ، ويراعى في البدل أن لا يكون الفاعل في المبدل منه يمتنع عمله في المبدل ، ولهذا كان البدل في نحو ما جاءني من أحد إلا زيد ، ولا أحد عندك إلا عمرو ، بالرفع . وفيما رأيت من أحد إلا زيد ، وليس زيد بشيء إلا شيئا حقيراً ، بالنصب وفي ما زيد بشيء إلا شيء حقير بالرفع .

فصل

واعلم أن إلا قد تستعمل بمعنى غير ، فتستحق إذ ذاك إعراب المتبوع مع امتناعها عنه ، فيعطى ما بعدها وعليه قول النبي ﷺ : « الناس كلهم موتى إلا العالمون » . كما يستعمل غير بمعنى إلا ، فيستحق ما بعده إعراب مع بعد إلا مع امتناعه عنه ، لانجراره بكونه مضافاً إليه ، فيعطى غيراً فيكون حكمه في الاعراب حكم ما بعد إلا سواء بسواء ، ولا يكون إلا بمعنى غير إلا والمتبوع مذكور خطأ لدرجتها .

فصل

وهنا كلمات استثنائية وهي : ليس ، ولا يكون ، وبله أيضاً عند الأخفش ، وتنصب ما بعدها ألبته وسوى وسواء ويجر ما بعدهما ألبته ، ولا سيما ويرفع ما بعده تارة بوساطة أخذ ما موصولة، ويجر أخرى بأخذ ما مزيدة ، وقد ينصب بوجه بعيد .

الحروف الجازمة :

والقسم الثالث : وهي الجازمة خمسة أحرف . وهي ضربان :
ضرب يلزم المضارع وهي أربعة : لم وهي لنفي فعل ، تدخل على المضارع
فتنفيه ، وتقلب معناه إلى المضي ؛ وأصله عند الفراء ، رحمه الله ، لا ،
جعلت الالف ميماً ؛ ويجوز زيد ألم أضرب ، ولما وهي لنفي قد فعل ،
تدخل على المضارع فتصنع صنيع لم مع إفادة الامتداد ، وأصله عند
النحويين : لم ما . ويسكت عليه عند الدلالة دون لم فيقال خرجت ولما ،
ولا : للنهي ، ولأم الأمر .

وضرب يجري مجرى اللازم للمضارع وهو إن للشرط والجزاء .
تقول : ان تضرب أضرب ، وإن ضربت ضربت ، وإن ضربت أضربُ
بالجزم تارة واضربُ بالرفع أخرى توصلًا إليه ببعده عن الجازم مع فوات
عمل ذلك في القريب منه ظاهراً ، وإن كان للضرورة ، وإن في الاستعمال
تظهر مرة كما ذكرت ، وتضمّر أخرى ، وذلك في خمسة مواضع
لدلالاتها عليه وهي ؛ ما بعد الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ،
والعرض ؛ فيجزم الفعل فيها إذا لم يلزم شرط الاضمار ؛ وهو أن يكون
المضمّر من جنس المظهر تناف في الكلام ، أما إذا لزم كنحو : لا تدن
من الأسد يأكلك ، فلا وليس لأحد أن يظن بالنفي دلالة على الشرط في
موضع الانعقاد للتنافي بينهما بالجزم دائماً ، من حيث لزوم عدم الشك
النفي وثبوته الشرط ، ولذلك استقبحوا : إن احمرّ البسر كان كذا ،
وإن طلعت الشمس آتاك إلاّ في يوم المغيم ؛ وبنوا صحة قولهم : إن
مات فلان كان كذا ، على استلزامه الشك في أي وقت عين له هذا ،
إذا ذكر الفعل فيها لمعنى الجزاء ، إما إذا ذكر على سبيل التعديد من حيث
الظاهر ، ويسمى قطعاً واستثنافاً ، أو لإثبات معناه لمنكر فيها ، ويسمى
صفة ، أو لمعرف ، ويسمى حالاً ، فليس إلاّ الرفع . والمعطوف على
المجزوم أو على ما هو في موضعه بالفاء أو بالواو أو بثم من نحو : إن

تكرمني أكرمك فاخلع عليك ، وإن تشمتني فلاترك لك وأضربك ،
أو ثم أضربك ، إن حمل على الابتداء على معنى فأنا أخلع عليك وأنا
أضربك ثم أنا أضربك ، رفع .

فصل

ومن شأنه استلزام الفاء في الجزاء إذا كان أمراً أو نهياً أو ماضياً ،
لا في معنى الاستقبال ، أو جملة اسمية أو محمولة على الابتداء كما سبق
آتفاً ، أو بدل الفاء إذا اللهم إلا في ضرورة الشعر مع ندرة ، كنعحو :
من يفعل الحسنات الله يشكرها

ومن شأنه أن يليه الفعل لا محالة ظاهراً أو تقديرأ ، وإن لا يتقدم عليه
شيء مما في حيزه ، ولهذا قالوا في : آتيك أن تأتيني ، إن الجزاء محذوف ،
وآتيك قبله كلام وارد على سبيل الاخبار ، وامتناعهم انجزامه منبه على
ذلك قوي .

نواصب الفعل :

والقسم الرابع : وهي الناصبة للفعل : أربعة عند سيبويه ومن تابعه ،
أحدها : إن وهو يفيد معنى المصدر ويخصص المضارع بالاستقبال ،
وانه في الاستعمال يظهر تارة ويضمّر أخرى .

أما واجباً ، وذلك بعد خمسة أشياء : لام تأكيد النفي كما في قوله
تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ ^(١) وفاء جواب الامر والنهي
والنفي والاستفهام والتمني والعرض ، كنعحو : اثني فأكرمك ، ولا
تشمتني فأشتمك ، وما تأتينا فتحدثنا ، بمعنى ما تأتينا فكيف تحدثنا ،
أي لا اتيان ولا حديث ، كنعحو :

ولا ترى الضب بها ينجحر

(١) سورة الأنفال ، الآية : ٣٣ .

أي لا ضب ولا انبحار ، أو ما تأتينا للحديث ، أي منك اتيان ولكن لا حديث ، وأبن بيتك فأزورك ، ولت لي مالا فأنفق ، ألا تنول فتصيب خيراً .
وواو الجمع كنحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وتسمى واو الصرف .
أي تصرف اعراب الثاني عن الأول ، وأو بمعنى الا أو إلى كنحو لازمك أو تعطيني حقي ، وحتى كنحو : سرت حتى أدخلها .

وأما جائزاً قياسياً وذلك بعد لام الغرض كنحو : أتيتك لتكرمني ، مما إذا لم يكن هناك لا ، فإن كان وجب الاظهار ، كنحو : لثلا تكرمني ، أو غير قياسي ، وذلك فيما عداه . وأما حذفه كنحو قولهم : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ، فغير ممتنع وقد جاء ترك أفعالها في قوله :

ان تقرأن على أسماء ويحكمنا

وفي قراءة مجاهد ^(١) : ﴿ أَنْ يُسَمِّمَ الرِّضَاعَةَ ﴾ ^(٢) .

فصل

ولاقتضاء أن مع المضارع الاستقبال إذا أريد الحال في موضع مما ذكر امتنع تقديره هناك ، ثم إذا ساغ الاستثناف والاشتراك ، أعني العطف على مرفوع ، كان الرفع والعطف أينما ساغ استلزم حكمه ، وهو الاشتراك في الاعراب كيف كان . فتأمل جميع ذلك .

والثاني والثالث ، من الاربعة : كي : للغرض ويقال لكي ، وكيما ، ولكيما ، ويأتي في الشعر إظهار أن بعد ذلك . قال حميد ^(٣) :

(١) مجاهد بن جبر ، وقيل جبير ، القاري ، مولى عبد الله بن السائب ، من كبار التابعين ، يكنى أبا الحجاج ، مات سنة ١٠٤ هـ . عرض القرآن ثلاثين عرضة على ابن عباس . انظر في ترجمته : معجم الأدباء ٧٧/١٧ - ٨٠ طبقات القراء ، وغيرهما ...

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٣٣ .

(٣) حميد بن ثور الهلالي ، شاعر مخضرم أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ، كان من فصحاء شعراء الاسلام ، كما ذكر الأصمعي .

انظر : معجم الأدباء ٨/١١ - ١٣ . الوافي بالوفيات ... وغيرهما .

فقلت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا
وقال الآخر :

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتركها شنا بيضاء بلقع
ولا ينصب عند الخليل كي إلا باضمار أن .

ولن وهو لنفي سيفعل ، وأنه لتأكيد النفي في الاستقبال ، وقد أشير
إلى أنه لنفي الابد . وأصله عند الخليل : لا ان فخفف ، وعند الفراء
لا فجعل الالف نونا ، ويجوز فيه زيذاً لن أضرب .

والرابع : إذن وهو جواب وجزاء ، وله ثلاثة أوجه : وجه ينصب
فيه البتة ، وهو إذا كان جواباً مستأنفاً داخلاً على مستقبل غير معتمد على
مبتدأ قبله ولا شرط ولا قسم ، كنحو : إذن أكرمك في جواب أنا آتيك .
ووجه لا ينصب فيه البتة ، وهو أن يكون الفعل للحال ، أو معتمداً على
شيء مما ذكر ، كنحو : أنا إذن أراعيك ، وان تكرمني إذن أرض عنك ،
والله إذن لا أرمي . ووجه يجوز فيه الامران وهو أن يقع بعد واو العطف
وفائه وبين الفعل ، وعند بعضهم أن أصله إذن أن ، وفي الكوفيين من يقول
إنه اسم منون .

ما ينصب ثم يرفع من الحروف :

والقسم الخامس : وهو ما ينصب ثم يرفع ، سبعة أحرف : ستة تسمى
مشبهة بالافعال لانعقاد الشبهة بينها وبين الماضية منها ، خصوصاً
بلزوم الاسماء وانفتاح الأواخر ، وكونها على أكثر من حرفين يمد ذلك
وهي : إن بالكسر لتحقيق مضمون الجملة : وأن بالفتح ، وقيس وتميم
يقولون عن التحقيق مع قلب مضمون الجملة إلى معنى ما هو في حكم المفرد ،
وهو الحاصل من اضافة مصدر منترع من معنى خبر تلك الجملة إلى
اسمها ، كنحو قولك في : بلغني أن زيذاً منطلق ، بلغني انطلاق زيد ،

ولتفاوت المكسور والمفتوح جملة ومفرداً تفاوت مواقعها ، فاختص المكسور بالابتداء وبما بعد قال وما كان منه ، والمفتوح بمكان الفاعل والمفعول خارج باب قال ، والمجرور وبما بعد لو ولولا وفتح في باب علمت بدون اللام ، وكسر فيه معها ، كنعحو : علمت ان زيداً فاضل ، وأن زيداً لفاضل . وفيما سوى ذلك فتح وكسر بحسب اعتبار الجملة والمفرد ، ومن شأن المفتوح أن لا يصدر به البتة فلا يقال أن زيداً منطلق حق ، بل يقدم الخبر خيفة أن يدخل على المفتوح المكسور فيتوالى حرفان لمعنى واحد مختلفان بظاهريهما ، محتملان اختلاف المعنى بخلاف إن إن زيداً منطلق مكسورتين ، فيورث وهم اختلافهما في المعنى ظاهراً من حيث اعتقادك بالحروف . إن الغرض من وضعها الاختصار نظراً إلى كل واحد منها حيث ينوب عما لا يؤدي معناه إلا بطول ، وجمعهما على اختلافهما لمعنى واحد في الكلام بخلاف ذلك الغرض ، ولا ضرورة في ارتكابه وهذا ملخص كلام محصلي أصحابنا ههنا ، رحمهم الله تعالى .

وقد يأتي المفتوح بمعنى لعل ، وأما المكسور بمعنى نعم ، فليس من الباب .

والثالث : من الستة لكن وهو للاستدراك ، يتوسط بين كلامين يتغايران نفيّاً وإيجاباً ، أما لفظاً ، نحو : جاءني زيد لكن عمراً لم يجيء ، أو بالعكس . وأما معنى ، كنعحو : حضر زيد لكن عمراً غائب . وعند القراء أنه مركب .

والرابع : كأن وهو للتشبيه ، وعندهم أن الأصل في كأن زيداً الاسد ، ان زيداً كالاسد فقدم حرف التشبيه وفتح له المكسور .

فصل

وتخفف هذه الاربعة فيبطل عملها في الاستعمال الشائع ، لازماً المكسور اللام إذ ذاك على وجه ، سيتضح لك ولا تمتنع عن الدخول على

الفعل ، لكن يراعى في المكسور عندنا أن يكون الفعل من باب : كان أو علمت . وفي المفتوح أن يكون مع فعله قد أو سوف أو أختها السين أو حرف نفي .

والخامس : ليت وهو للتمني .

والسادس : لعل وهو لتوقع مرجو أو مخوف ، وقد يشم معنى التمني . وهما يدخلان على ان . يقال : ليت أن زيدا حاضر ، وكذا عند الأخفش : لعل ان زيدا قائم ، فاشبه لعل ليت وفيه لغات أخر : علّ وعن ولعن ولغن . وعند المبرد أن أصله عل واللام لام الابتداء .

فصل

وتلحق أواخر هذه الستة ما كافة وملغاة ، إلا أن الالفاء مع كأن وليت ولعل أكثر ، لقوة قربها من معنى الفعل ، وهو السبب في أنها تعمل في الحال ، وفي اتصالها بضمير الحكاية تارة ، يقال إني أنا إلى الآخر ، وتارة يقال إني إلى الآخر ، ولكن يقل ليتي وأنا إلى الآخر ، دون ليت ولعل ، فإنه لا يقال ليتا ، ولعلا .

فصل

ويمتنع تقديم الخبر في هذا الباب على العامل البتة ، وعلى الاسم إذا لم يكن ظرفاً ، أعني اسماً معه حرف جر ظاهراً أو تقديرأ ، فالظرف ، خبراً كان أو متعلقاً بالخبر ، لا يمتنع كنعو : ان في يوم الجمعة القتال ، أو يوم الجمعة ؛ ونحو : إن في يوم الجمعة القتال حاصل ، أو يوم الجمعة ؛ هذا على المذهب الظاهر ، وأما حذفه فأوجب في قولهم : ليت شعري ، وجوز عند الدلالة فيما عداه .

فصل

واعلم أن في المعطوف على اسم ان ولكن بعد مضي الجملة جواز الرفع ، وفي الصفة أيضاً عند الزجاج .

وأما السابع فهو : لا لنفي الجنس ، وهو ملحق بأن الحاق النقيض بالنقيض مع اشتراكهما في الاختصاص بالاسم ، وحق منصوبه ، إلا فيما ستعرف ، التنكير البتة ، والبناء أيضاً ، إذا لم يكن مضافاً ولا مضارعاً له ، ولذلك اختلف في نحو قوله :

ألا رجلا جزاه الله خيراً

فحمل التنوين على ضرورة الشعر يونس ، وأخرجه الخليل عن الباب ، بحمله إياه على : ألا تروني رجلاً ، وأما قولهم : لا أباً لك ، فمضاف من وجه نظراً إلى المعنى ، وغير مضاف من وجه نظراً إلى اللفظ : فلأول أثبت الالف والثاني جعل اسم لا ونظيره : لا غلامي لك ، ولا ناصري لك ، فإذا بَطُلَ الوجه الأول بتبديل اللام بحرف لا يلائم الاضافة ، أو بزيادة فصل كيف كان عند سيبويه ، وعند يونس غير ظرف ، لم يبق إلا الاستعمال الآخر : وهو لا أب ، ولا غلامين ، ولا ناصرين .

فصل

وإذا وصف المبني على نحو : لا رجل ظريف ، جاز فتح الوصف كما ترى ونصبه ورفع . أما إذا فصلت على نحو : لا رجل عندي ظريفاً أو ظريف ، بطل البناء وحكم الوصف الزائد والمعطوف حكم المقصود ، وكذا حكم المكرر كنحو : لا ماء ماء بارد ، وقد جوز فيه ترك التنوين ، ومن شأن المنفي في هذا الباب ، إذ فصل بينه وبين لا ، أو عرف ، وجوب الرفع ، والتكرار مع حرف النفي عند سيبويه ، وإذا كرر مع حرف النفي لا لذلك جواز الرفع .

فصل

وقد حذف منفيه في قولهم : لا عليك ، أي : لا بأس عليك ، وأما مرفوع الباب ، أعني الخبر ، فتميم على تركه البتة ، وأهل الحجاز على تركه إن شئت .

ما يرفع ثم ينصب من الحروف :

والقسم السادس : وهو ما يرفع ثم ينصب حرفان : ما ولا للنفي في لغة أهل الحجاز ، شبهوهما : بليس في النفي والدخول على الاسم والخبر ، فرفعوا بهما الاسم ونصبوا الخبر حيث لم يقدموا الخبر على الاسم ، ولا نقضوا النفي بالـ أو ولكن ، ولزيادة شبه ما بليس لكونه لنفي الحال اعملوه في المنكر . والمعرف ، ولم يعملوا إلا في المنكر . وأدخلوا الباء في الخبر إذ نصبوا تأكيداً للنفي ، فقالوا : ما زيد بقائم دون ما بقائم زيد ، وكذا دون ما زيد إلا بقائم ، هو الاعرف . وإلا فليس ادخال الباء على المرفوع بممتنع برواية الامام عبد القاهر عن سيبويه .

فصل

وكثيراً ما يتبع لا هذا بالتاء الموقوف عليها عند طائفة ، بالتاء اجراء لها مجرى ليست ، وعند أخرى بالهاء اجراء لها مجرى : ثمة وربة . ويقصر دخوله على حين فيقال : لات حين كذا ، بالنصب على حذف الاسم ، وعند الاختفش أنه لا النافي للجنس وفيه من يقول أنه فعل ، وهو تعسف كقول من زعم التاء من حين كالحاء منه لغة فيه .

الحروف غير العاملة :

وغير العاملة ، وذكرها استطراد وإلا فهو وظيفة لغوية ، ضربان : مفردة ومركبة . والمفردة ضربان : بسائط وغير بسائط ، وغير البسائط ؛ اما ثنائية أو ثلاثية أو رباعية ، والمركبة ضربان : ضرب يلزمه التركيب في معناه ، وضرب لا يلزمه ذلك ، فالخاصل منها إذن ستة أضرب :

أربعة من المفردة وهي : بسائط ثنائية ثلاثية رباعية ، واثنان من المركبة .
لازم التركيب ، غير لازم التركيب .

فالضرب الاول ثلاثة عشر حرفاً : ء ، ا ، ه ، ك ، ي ، ش ، ل ،
ن ، ت ، س ، ف ، م ، و .

فالهمزة للاستفهام ، ويتفرع منه معان بحسب المواقع ، وقرائن
الاحوال ، كالامر في نحو : ﴿ أَسْلَمْتُمْ ﴾ ^(١) ، والاستبطاء في نحو :
﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٢) ، والتنبيه في نحو : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا ﴾ ^(٣) ،
والتخصيص في نحو : ﴿ أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا ﴾ ^(٤) ، والتوبيخ في نحو :
﴿ أَكْذَبْتُمْ بآيَاتِي ﴾ ^(٥) ، والوعيد في : ﴿ أَلَمْ نَهْلِكِ الْأُولِينَ ثُمَّ نَتَّبِعُهُمُ
الْآخِرِينَ ﴾ ^(٦) ، والتقرير في نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ﴾ ^(٧) ،
والتسوية في نحو : ﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ^(٨) ، والتعجب في نحو :
﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَ الظِّلَّ ﴾ ^(٩) ، وما شاكل ذلك ، وسيطلعك
على أمثال هذه المعاني علم المعاني ، بإذن الله تعالى ، وتستعمل ظاهرة
مرة كما ترى ومقدرة أخرى كنحو قوله :

بسبع رمين الجمر أم بثمان

وتدخل على الواو والفاء وثم نحو : ﴿ أَوْكَلِمَا عَاهَدُوا ﴾ ^(١٠) ،

(١) سورة آل عمران ، الآية : ٢٠ .

(٢) سورة الحديد ، الآية : ١٦ .

(٣) سورة الضحى ، الآية : ٦ .

(٤) سورة التوبة ، الآية : ١٣ .

(٥) سورة النمل ، الآية : ٨٤ .

(٦) سورة المرسلات ، الآية : ١٦ .

(٧) سورة المنكبات ، الآية : ٦٧ .

(٨) سورة البقرة ، الآية : ٦ ؛ وسورة يس ، الآية : ١٠ .

(٩) سورة الفرقان ، الآية : ٤٥ .

(١٠) سورة البقرة ، الآية : ١٠٠ .

﴿ أفمن كان على بينة ﴾ ^(١) ، أثم إذا ما وقع . وتدخل على الاسم والفعل ، إلا أنها بالفعل أولى من حيث أن الاستفهام لما كان طلب فهم الشيء استدعى في المطلوب ، وهو فهم الشيء لا حصوله ، وهو الجهل به لامتناع طلب الحاصل ، فما كان سبب الجهل به وهو كعدم الاستمرار ، أمكن فيه ، كان باستفهام أولاً والفعل لتضمنه للزمان الذي هو أبداً في التجدد . كذلك ومن شأن الاستفهام لكونه أهم أن يصدر به الكلام ، وأن لا يتقدم عليه شيء مما في حيز ، وللخطاب في ها بمعنى خذ إذا قيل : هأهأوما هأوم .

والالف للعوض عن التنوين ونون التأكيد ونون إذن في الوقف ، وعندى أن قولهم : بينا زيد قائم إذا كان كذا أو إذا أصله بين أوقات زيد قائم ، ثم بينا زيد قائم بالتنوين عوضاً عن المضاف إليه ، ثم بينا بالالف باجراء الوصل مجرى الوقف لازماً ، وفيه دليل على صحة مذهب الأصمعي ^(٢) في أن الصواب هو بينا زيد قائم كان كذا يطرح إذ وإذا ، ولبيان التفجع في الندبة كما سبق ذلك كله وهي وكذا الياء والواو للاطلاق ، كنحو :

أقلي اللوم عاذل والعتابا

وإذا دارت رحى الحرب الزبون وسقيت الغيث أيتها الحيامو

وللانكار كنحو قولك : زيد قدماء أو يقدموه . ومررت بحذاميه أو بحذاميه لمن قال : زيد قدم أو يقدم ، ومررت بحذام منكراً لذلك عليه ،

(١) سورة هود ، الآية : ١٧ .

(٢) الأصمعي : سنة ١٢٣ - ٢١٦ هـ .

أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي ، نشأ بالبصرة ، وأخذ العربية والحديث عن أئمتها ، أكثر الخروج إلى البادية لمشاهدة الأعراب ، فاجتمع له بذلك من النوادر والغريب ما لم يجتمع لسواه . كان معاصراً لأبي عبيدة ومنافساً له في اللغة والرواية ، وفي ذلك أخبار ، واشتهر إلى جانب اللغة والرواية بنقد الشعر ... ترك ما يزيد عن أربعين كتاباً في مواضع شتى وإن كان أكثرها في اللغة .

أو لخلاف أن يكون كذلك للتذكير نحو : زيد قالوا أو يقولوا إذا تذكرت
المقول ، ومن العامي إلا أن الالف والواو لا يحرك لهما ساكن بخلاف
الياء كـنحو : وكان قدي ، وآلت حلفة لم تحلي ، في الاطلاق وكذا نحو
قدي والي إذا تذكرت قد قام والغلام مثلاً ، ونحو : أزيدنيه في زيد
بالتنوين ، أو أزيدانيه بزيادة إن إذا تذكرت أو أنكرت وجميع ذلك أشياء
وقفية فاعلم .

والهاء للدلالة على الغيبة في إياه عند الانخفش ، كالكاف والياء فيه
للخطاب والحكاية عنده ، وللوقوف كالشين المعجمة بعد كاف المؤنث في
تميم ، وغير المعجمة بعده في بكر ، ومدار الكلام في حرفيتها أعني الهاء .
والكاف والياء على بيان تعدد كونها مجرورة أو منصوبة .

واللام يأتي في جواب لو ولولا لزيادة الربط غير واجب ، وفي جواب
القسم نحو : والله لزيد قائم ، أو ليقومن ، أو لقد قام واجباً . إلى
الاعرف ، وفي الشرط يتقدمه توطئة له نحو : والله لأن أكرمتني لا كرمك ،
غير واجب وتسمى الموطئة للقسم ، وتأتي لتأكيد مضمون الجملة الاسمية
نحو : لزيد منطلق ، وتسمى لام الابتداء . وهي تجامع ان على أربعة
أوجه : أن تدخل على اسم ان مفصلاً بينه وبينها كـنحو : إن في الدار
لزيداً ، أو على ما يجري مجراه من الضمير المتوسط بينه وبين الخبر فصلاً
كان كـنحو : إن زيداً هو المنطلق ، أو أفضل منك أو خير منك أو ينطلق ،
أو غير فصل كـنحو : إن زيداً هو منطلق ، أو على الخبر ، كـنحو :
إن زيد الآكل أو لياكل . وتخصص المضارع بالحال ، أو على متعلق الخبر
إذا كان متقدماً ، كـنحو : إن زيداً لطعامك آكل ، ومن شأنها إذا خففت
إن ولم تعمل ان تلزم فرقاً بينها وبين أن النافية . وتسمى إذ ذاك الفارقة .
نحو : إن زيد لمنطلق ، وكذا إن كان زيداً لمنطلقاً . وإن ظننت لزيد منطلق ،
وكذا عند الكوفيين . نحو : إن تزينك لنفسك وإن تشينك ليه . وعندنا
أن هذا الكلام مما لا يقاس عليه وقد جامعها على وجه خامس حيث قالوا :

لهنك كذا ولكذا على قول من لا يجعل الاصل ، والله انك ، وعلى مذهب سيبويه تأتي للتعريف نحو : الغلام ، والهمزة عنده للوصل ، ولذلك لا تثبت فيه بخلاف الخليل ، فإن سقوطها عنده لمجرد التخفيف لكثرة دورها والتعريف بها ، أما أن يكون للجنس : وهو أن تقصد بها نفس الحقيقة معيناً لها ، كنحو : الدينار خير من الدرهم ، أو للعهد : وهو أن تقصد بها الحقيقة مع قيد الوحدة أو ما ينافيها معيناً لذلك ، كنحو : جاءني الرجل أو الرجلان أو الرجال ، وقد ظهر من هذا أن لا وجه لاعتبار الاستغراق في تعريف الجنس إلا ما سيأتيك في علم المعاني .

والنون تأتي للصرف ، كنحو : زيد ، وللتنكير ، كنحو : صه ، وعوضاً عن المضاف إليه نحو : حيثئذ ومررت بكل ، وجئتك من قبل عندي ، وكذا كل غاية إذا نونت فليتأمل . ونائباً متاب حرف الاطلاق في انشاد بني تميم كنحو :

أقلي اللوم عاذل والعتابن

وقولي وغالباً ، كنحو :

وقاتم الاعماق خاوي المخترقن

مشتبه الاعلام ويسمى في جميع ذلك تنوياً ، ويلزمه السكون إلا عند ملاقة ساكن ، فإنه يكسر أو يضم حيثئذ على تفصيل فيه ، كنحو : واعذاب اركض ، وربما حذف كنحو قراءة من قرأ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ (١) ، وتأتي للتأكيد كما سبق . ولا يؤكد به إلا : الامر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض ، والقسم ، والشرط المؤكد حرفه بما ، كنحو : ﴿ فَامَّا تَرَيَيْنَّ ﴾ (٢) ، ونحو أن تفعلن ، بدون ما لا يقع إلا في ضرورة الشعر وقالوا : يجهد ما تبلغن ، ويعين

(١) سورة الإخلاص ، الآيات : ١ - ٢ .

(٢) سورة مريم ، الآية : ٢٦ .

ما أرينك ، وربما تقولن ذاك ، وقلما تقولن ذاك ، وكثر ما تقولن ،
وطرح هذا النون سائح إلا في القسم ، كنحو : والله ليقوم ، فإنه ضعيف ،
ومن شأنه أن يحذف إذا لقي ساكناً بعده .

والثناء للخطاب في أنت وأنتِ على مذهب الانخفش ، وللايذان بأن
الفاعل مؤنث في نحو : جاءت هند ، والفرق بين المذكر والمؤنث في
الاسم : كانسان ورجل وعلامة وحمارة وبرذونة وأسدة ، وهو قليل ،
والفرق بينهما في صفة المؤنث : كضاربة ومضروبة وحائضة وطامثة وطالقة
ونظائرها حال ارادة الحدوث ، وأما قولهم حائض وطامث وطالق حال
ارادة الثبوت فعند الكوفيين إنها غير مشترك فيها بين المذكر والمؤنث ،
وعند الخليل أنها ليست صفات بل هي أسماء فيها معنى النسب : كتأمر ،
ولابن ، ودارع . وعند سيبويه أن موصوفها غير مؤنث وهو إنسان أو
شخص ، وللدلالة على الوحدة : كتمرة وجوزة وضربة ومنعة ، وعلى
الكثرة كقولهم : البصرية والكوفية والمروانية بتأويل الامة أو الجماعة ،
وقولهم : علامة ونسابة ورواية وفروقة وما شاكل ذلك وارد عندي على
ذا ، وهو السبب عندي في إفادة المبالغة إذا قيل فلان علامة ، والجهة في
امتناع أن يقال في نحو : علام الغيوب علامتها . ولتأكيد التأنيث في
المفرد : كنعجة وناقعة ، في الجماعة : كحجارة وصقورة وصياقلة ،
وللدلالة على النسب في الجماعة : كالمهابة والأشاعة ، وعلى التعريف
فيها : كالجواربة والموازجة ، وللنفي نص فيها كالفرازة والجماحجة .

والسين للاستقبال في نحو سيفضرب ، والوقف كما سبق .

والفاء للتعقيب في العطف ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ
أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ ^(١) ، وقوله :

يمشي فيقعس أو يكب فيعثر

(١) سورة الأعراف ، الآية : ٤ .

محمول على حذف المعطوف بتقدير ، فحكم بمجيء البأس وبالعثور
فيحكم أو على كونه في باب عرضت الناقة على الخوض . والتعقيب في
الجزء لازماً على ما تقدم ، وفي خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ متضمناً لمعنى
الشرط بكونه موصولاً أو موصوفاً ، والصلة أو الصفة جملة فعلية أو
ظرفية غير لازم ، والأخفش ، رحمه الله ، دون سيبويه ، رحمه الله ،
لا يغير هذا الحكم بدخول أن عليه لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا
رَبَّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) ، وأمثال له .

والميم للتعريف في لغة أهل اليمن وعليه قوله عليه السلام : « ليس من امر
امصيام في امسفر » ^(٢) .

والواو للجمع المطلق في العطف ، وللحال ، ولصرف الثاني عن اعراب
الاول كما مضى .

والضرب الثاني : سبعة عشر حرفاً : أي ، إن ، أن ، أم ، أو ،
أها ، هل ، قد ، الياء المشددة ، لا ، لو ، النون الثقيلة ، سف ، سو ،
بل ، ما .

فأي للتفسير في العطف عندي كنحو : جاءني أخوك أي زيد ،
رأيت أخاك أي زيدا ، ومررت بأخيك أي زيد .

وأي للإيجاب يقول المستخبر هل كان كذا فيقال : أي والله ، وأي
لعمري ، ولا تستعمل إلا مع القسم كما ترى ، وقد تضرع واو القسم
ويقال إذ ذاك : أي الله بفتح الياء تارة ، وأخرى : أي الله بتسكينها ،
وثالثة : الله بحذفها . وقد يقال : أي هاالله ذا ، بتعويض ها عن الواو .

وأن تأتي مفسرة بعد فعل في معنى القول كنحو : ناديته أن قم ،

(١) سورة الأحقاف ، الآية : ١٣ .

(٢) الحديث : « ليس من البر الصيام في السفر » لأن أهل اليمن يعرفون بالميم بدل اللام .

وأمرته أن أسع ، وكتبت إليه أن أحضر ؛ وصلة كنعو : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾^(٥) ، و : أما والله أن لو جئتني لآكرمنك ، ومخففة من الثقيلة كما مضى .

وإن تأتي نافية بمنزلة ما لا ، كنعو : إن يقوم زيد ، وإن زيد قائم ، وقد جوز المبرد ، رحمه الله ، أعمالها عمل ليس ، وصلة كنعو : ما إن رأيت عندنا ، ونحو : انتظرنى ما إن جلس القاضي ، ومخففة من الثقيلة على ما عرفت .

وأم للاستفهام وطلب الجواب عن أحد ما يذكر على التعيين في العطف ، كنعو : أزيد عندك أم عمر ، ولذا لا يصح في جوابها إلا زيدا وعمرو أيهما كان ، وتأتي ولها مدخل في معنى : أي تارة وتسمى متصلة ، وعلامتها أفراد ما بعدها ، وأخرى في معنى : بل وتسمى منقطعة ، وعلامتها كون ما بعدها جملة أو ورودها في الخبر كنعو : إنها لا بل أم شاء .

وأو في الخبر للشك ، وفي الأمر للتخيير ، وهو الامتناع عن الجمع أو الإباحة . وهي تجويز الجمع . وفي الاستفهام لأحد ما يذكر لا على التعيين ، وجوابها نعم أو لا ، وجميع ذلك في العطف .

وها للتنبيه ، وأكثر ما يدخل على أسماء الإشارة للضمائر .

وهل للاستفهام كالهزمة إلا فيما يتفرع من الاستفهام ، ثم وفي الدخول على الواو والفاء وثم ، وعند سيبويه ، رحمه الله ، إنها بمعنى : قد وإفادتها معنى الاستفهام لتقدير الهزمة على نحو ما قال :

أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكف

ويؤنس لقول سيبويه قلة تصرفها في الكلام .

(١) سورة يوسف ، الآية : ٩٦ .

وقد مع الماضي لتقريبه من الحال ، ومع المضارع لتقاليه ، وفي كونها
للتكثير حيناً لا تكون إلا نظيرة ربما في قوله :

فإن تمس مهجور الفناء فرجما أقام به بعد الوفود وفود
ويجوز حذف فعله قال :

لما نزل برحالننا وكان قد

والفصل بينهما بالقسم نحو : قد والله أحسنت .

والياء المشددة ، كنحو : هاشميّ في النسبة ومن شأنها تصوير غير
الصفة صفة ، والمعرفة نكرة إذا لم تكن لفظية مثلها في كرسي وبردي .

ولا تأتي نافية في العطف لما وجب للأول ، كنحو : جاءني زيد لاعمرو ،
وتدخل على المضارع فتنتفيه استقبالياً ، وتحذف منه على السعة في جواب
القسم ، كنحو : تالله تفتأ . ونحو :

فقلت يمين الله أبرح قاعداً

وفي غير جواب القسم إذا كان من أخوات كان ، كنحو :

تزال جبال مبرمات أعدها

ونحو :

تنفك تسمع ماحييت بهالك حتى تكونه

وقد نفي بها الماضي مكرراً ، كنحو : ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾^(١)
أو في معنى المكرر ، كنحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا أَقْتَحِمَ الْعَقَبَةَ ﴾^(٢)
لتفسير الاقتحام بفك الرقبة والاطعام ، والتكرار مع الماضي ملتزم عند
قوم ، غير ملتزم عند آخرين ، وأما قول الجميع : لا رعاك الله في الدعاء ،

(١) سورة القيامة ، الآية : ٣١ .

(٢) سورة البلد ، الآية : ١١ .

ووالله لافعلت في جواب القسم ، فلتنزل الماضي فيهما منزلة للمستقبل .
وتأتي نقيضة لنعم ، وذلك إذا قلتها في جواب من قال : أو هل جاء مثل :
لا والله ، وليلي وذلك إذا قلتها في جواب من أدخل النفي في الكلامين ،
وبمعنى غير كنعو : أخذته بلا ذنب ، وغضبت من لا شيء ، وذهبت بلا
عناد ، وجئت بلا شيء ، وصلة نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ، ﴿ وَلَا
تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ﴾ ^(١) ، ونحو : ﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ
النُّجُومِ ﴾ ^(٢) و ﴿ لَثَلَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ ^(٣) . على الأقرب .

ولو لنحو الشرط في الماضي على امتناع الثاني لامتناع الأول ،
كقولك : لو جاء زيد أو يجيء لأكرمته ، وحذف جوابها عند الدلالة
سائح ، وقد يجيء في معنى التمني ، كنعو : لو تأتيني فتحدثني ، وزعم
القراء ، رحمه الله ، أنها تستعمل في الاستقبال كان ، ولمعنى الشرط
فيها حكمها في استدعاء الفعل ، وامتناع تقديم جوابها عليها حكم إن .

والنون الثقيلة في التأكيد كالحقيقة فيه إلا في الحذف للساكن .

وسف وسو لغتان في سوف غير مشهورتين .

وبل للاضراب في العطف عن الأول موجباً أو منفيّاً ، كنعو :
جاءني زيد بل عمرو ، بإفادة مجيء عمرو ، وما جاءني بكر بل خالد ،
إفادة مجيء خالد ، تارة ولا مجيئه أخرى .

وما لمعنى المصدر كنعو : أعجبني ما صنعت أو ما تصنع ، أي
صنعتك ، ولنفي الحال مع المضارع ومع الماضي لنفيه مقرباً من الحال ،
ولا يقدم عليها شيء مما في حيزها ونحو قوله :

إذا هي قامت حاسراً مشمعة تجب الفؤاد رأسها ما تقنع

(١) سورة فصلت ، الآية : ٣٤ .

(٢) سورة الواقعة ، الآية : ٧٥ .

(٣) سورة الحديد ، الآية : ٢٩ .

مع شدوذه يحتمل عندي أن يكون من باب النصب على شريطة التفسير ،
وتأتي صلة اما كافة ، كنعو : ربما قام ، و : إنما الله إله واحد ، وما
شاكل ذلك ، أو مؤكدة كنعو : أما تفعل افعل ، أو زائدة في الابهام
كنعو : متى ما تررني أزرك ، أو مسلطة ، كنعو : إذا ما تخرج أخرج ،
وحيثما تكن أكن ، وفيها شمة من العمل ، وعوضاً عن المضاف إليه في
بينما على نحو ، بينا كما سبق ، وعن غير المضاف اليه كما سيأتيك في
الضرب الخامس .

والضرب الثالث : سبعة أحرف : أجل ، ان ، جبر ، نعم ، سوف ،
ثم ، بلى . فأجل للتصديق في الخبر خاصة ، يقال : أتاك فلان فتقول أجل .
وإن كذلك قال :

ويقلسن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنه

ولا يمتنع عندي أن تكون ان في البيت هي المشبهة والهاء اسمها ،
لا للوقف بمعنى إنه كذلك . وجبر ، بكسر الراء وقد تفتح نظير أجل ويقال :
جبر لافعلن بمعنى حقاً . ونعم ، للتصديق في الخبر ولتحقيق في الاستفهام
مشتبين كانا أو منفيين ، وكنانة تكسر العين منها . وسوف ، للاستقبال
كالسين ، وعند أصحابنا ان فيها زيادة تنفيس بناء على أن زيادة الحرف
لزيادة المعنى ، والمراد زيادة الحرف في إحدى كلمتين ترجعان إلى معنى
واحد ، وأصل كذلك ، ويدخل عليهما عندنا لام الابتداء . وثم ، في
العطف للترتيب مع التراخي زماناً أو مرتبة ، وقد يقال : ثم . وبلى :
للايجاب لما بعد النفي مستفهماً أو غير مستفهم .

والضرب الرابع : ستة أحرف : أمّا ، أمّا ، حتى ، كلا ، لما ،
لكن . فأمّا ، فيها معنى الشرط فقولك : أمّا زيد فمنطلق ، بمنزلة :
مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، ولها عند سييويه ، رحمه الله ، خاصية
في تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه ، فيجوز ، أمّا هند فان عمراً ضارب ،

تجويز التحليل ومن تابعه ، أما يوم الجمعة فإنك منطلق بالكسر ، والتحليل ومن تابعه ، رحمهم الله ، لا يرون ذلك فلا يصح عندهم من هذا الجنس إلا ما يصح نصبه بمعنى الفعل كالظرف فاعلم . وأما ، عند سيبويه رحمه الله من العواطف ، ومعناها معنى أو لا فرق ، إلا أن أول كلامك مع أو على اليقين ومع اما على الشك . والأظهر أنها ليست من العواطف كما ذهب إليه أبو علي الفارسي . وحتى ، تأتي عاطفة ومبتدأ ما بعدها كقوله :

وحتى الجيساد ما يقدن بارسان

ومعناها وحكمها ههنا عين ما سبق فيها جاره . وكلا ، للردع والتنبيه ؛ ولما ، بمعنى إلا في نحو أقسمت عليك لما فعلت ، و : هو إن كل نفسٍ لَمَّا عَلَيَّهَا حَافِظٌ ^(١) . ولكن ، للاستدراك بعد النفي في عطف المفرد ، كنحو : ما جاءني زيد لكن عمرو ، وفي عطف الجملة بعد النفي وبعد الاثبات ، كنحو : ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء ، وجاءني زيد لكن عمرو لم يجيء ، وقد أخرجها عن العواطف بعضهم لصحة دخول العاطف عليها .

والضرب الخامس : عدة أحرف ألا للتنبيه ، كها وأما كذلك ، وفيها استعمالات : أم ، وهما ، وهم ، وعما ، وعم ، وهلا ، وإلا بقلب الهاء همزة ، ولولا ، ولوما ، للتخصيص وهي تختص بالفعل ، وسيأتيك تحقيق الكلام فيها في علم المعاني ، فإذا رفع اسم بعدها أو نصب كان بإضمار فعل ، ولولا ولوما يكونان لامتناع الثاني لوجود الأول فيما مضى ، ويلتزم بعدهما الاسم مرفوعاً ، اما على الابتداء عند أكثر أصحابنا ، والخبر محذوف ، واما على الفاعلية والفعل مضمر عند الكوفيين ، وابن الأنباري منا ، وهو المختار عندي ، والضمير بعد لولا إما أن يكون

(١) سورة الطارق ، الآية : ٤ .

منفصلاً مرفوعاً ، كنعحو : لولا أنا ولولا أنت ، وهو القياس ، وأما أن يكون متصلاً غير مرفوع ، كنعحو : لولاي ولولاك وأما ، أما في قولهم : أما أنت منطلقاً انطلقت ، فقريب من هذا النوع إذا أصله عند بعضهم : لأن كنت منطلقاً انطلقت ، فحذف كان وعوض عنها ما ، وانفصل الضمير المتصل ، وعند آخرين إن كنت بالكسر ففعل بكنت ما تقدم ، ثم فتحت الهزة لأجل الاسم وهو الضمير محافظة على الصورة ، وقد جاء على الأصل في قولهم : إفعل هذا أما لا .

وأما الضرب السادس ، فمضمونه قد تقدم في أثناء ما تلي عليك من الحروف وليكن هذا آخر الكلام في باب الحرف .

الاسماء الفاعلة :

وأما النوع الاسمي ، فهو أيضاً يعمل : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم . أما الرفع والنصب فلما يرتفع عن الفعل وينتصب عنه ليس إلا ، وإنهما لا يكونان إلا للمصدر ، واسمي الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل ، واسم الفعل ، سوى نصب التمييز ، فهو غير مقصور على ما ذكر ، وهذه جملة لا بد من تفصيلها فنقول :

المصدر يعمل عمل فعله ، تقول : أعجبنى ضرب زيد عمرأ ، وعمرأ زيدا ، ولك أن تضيف في الصورتين لغير ضرورة ، وإن تعرف باللام للضرورة ، ولا يصح تقديم شيء مما في حيزه عليه ، كما لا يصح تقديم منصوبه على المرفوع تقديراً في الضمائر من نحو : ضربتك أو إياك ، وهو المختار .

واسم الفاعل : كيف كان ، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً جمع تكسير أو تصحيح ، نكرة في جميع ذلك ، أو معرفة ظاهراً أو مقدراً أو مؤخراً ، يعمل عمل فعله المبني للفاعل إذا كان على أحد زمانى ما يجري هو عليه ، وهو المضارع دون الماضي أو الاستمرار عندنا ، وكان مع ذلك على الاعرف

معتمداً على موصوف ، أو مبتدأ ، أو ذي حال ، أو حرف نفي ، أو حرف استفهام ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَكَلَبُوهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ (١) .
وارد على سبيل حكاية الحال ، وقولهم : الضارب عمراً أمس ، حكمه حكم الذي ضرب وينبه على هذا امتناعهم من نحو : عمر الضارب ، من تقديم المنصوب امتناعهم عن ذاك في الذي ضرب .

واسم المفعول في جميع ذلك ، كاسم الفاعل ، إلا أنه يعمل عمل فعله المبني للمفعول .

والصفة المشبهة معتمدة تعمل عمل فعلها كنعو : زيد كريم أبواه .

وأما أفعال التفضيل فلا ينصب مفعولاً به البتة ، والسبب في ذلك عندي ، ما نبهت عليه في القسم الأول ، من أن بناءه من باب أفعال الطبائع ، وقد عرفت أنه لا يتعدى ، وفي رفعه للمظهر دون المضمّر للأكثر منع ، وقد روي على الممنوع قوله ﷺ : « ما من أيام أحب إلى الله الصوم فيها من عشر ذي الحجة » بفتح أحب ، وقولهم : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، بنصب أحسن .

وشأن اسم الفعل في باب الرفع والنصب شأن مسماه ، وتقديم المرفوع على الرافع في جميع ذلك ممتنع ، وكذا حذفه ، اللهم إلا عند المصدر كقوله تعالى : ﴿ أَوْ اطْعَمُوا فِي يَوْمٍ ذِي مَسْبَغَةٍ * يَتِيمًا ﴾ (٢) . ولا يقال لعله مضمّر ، إذ لو كان يضمّر للزم أن يصح ، نحو : أعجبني من هذا الأمر ظهور كله ، على نحو : ان ظهر كله ، وليس يصح ؛ ومن شأنه إذا كان ضميراً مستكناً ، ولا يستكن في المصدر ، ان يبرز البتة إذا جرى متضمنه على غيرها ما هو له ، سواء كان الموضع موضع التباس ،

(١) سورة الكهف ، الآية : ١٨ .

(٢) سورة البلد ، الآيات : ١٤ - ١٥ .

كنحو : زيد عمرو ضاربه هو ، أو لم يكن ، كنحو : زيد هند ضاربها هو ، أو زيد الفرس راكبه هو .

التمييز :

أما ما ينصب التمييز من غير ذلك ، فهو كل اسم يكون محلاً للابهام ، وهو ضمير ، كنحو : ويحه رجلاً ، والله دره فارساً ، وحسبك به ناصراً ، وربّه كريماً ، وغير ذلك . وصحة اقتران من بما ذكرنا تنفي وهم كونها أحوالاً أو مضافاً ، كنحو : ما في السماء موضع كف سحاباً ، ولي ملء الاناء ماء ، ومثل : التمرة زبداء ، أو فيه نون جمع أو ثنية : كعشرون درهماً ، ومنوان سمناً ، أو تنون ظاهراً كنحو : عندي راقود خلا ، ورطل زيتاً ، وكأي رجلاً ، أو تقديرأ : كأحد عشر درهماً ، وكم رجلاً ؟ في الاستفهام . وكم في الدار رجلاً ، في الخبر ، إذا فصلت : وكذا كذا ديناراً ، وتقديم المنصوب هنا على الناصب ممتنع .

واعلم أن الاسماء الناصبة للمميز تتفاوت في اقتضاء زيادة حكم له على النصب ، وعدم الاقتضاء ، فالاعداد مفردة : كعشرون ، وثلاثون إلى تسعون ، تقتضي في المنصوب الأفراد حتماً ، ومركبة تقتضي فيه ذلك ، مع التذكير إذا كانت على نحو : أحد عشر ، إلى : تسعة عشر ، ومع التأنيث إذا كانت على نحو : إحدى عشرة بسكون الشين ، أو كسرهما ، اثنتا عشرة أو ثنتا ، ثلاث عشرة إلى تسع عشرة ، ونحو قوله تعالى : ﴿ اِثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ (١) . محمول على البدل ، ولا يجوز اضافتها إلى المميز ، وكذا حكم : كم الاستفهامية ، وكأي بدون من ، فإنها تصحبه في الاغلب ، وكذا حكم : عشرون ، والضمير ، والمضاف ، وكم الخبرية عند الفصل بغير الظرف ، فظائر : عشرون إلا في لزوم الافراد للمميز . والظاهر من حكم : جميع ما عدا ذلك ، الخبرية بين الافراد

(١) سورة الاعراف ، الآية : ١٦٠ .

وتركه ، وجواز الاضافة أيضاً ، إذا لم يكن الناصب اسم فعل ، ولا من باب التفضيل ، من نحو : هو أصلب من فلان نبأً ، وخير منه طبعاً .

الجر بالإضافة :

وأما الجر فلما يضاف هو اليه ، كنحو : غلام زيدٍ ، وخاتم فضة ، وضارب عمرو ، وحسن الوجه .

والإضافة على ضربين : لفظية وهي : إضافة الصفة إلى فاعلها أو مفعولها ، والمراد بالصفة : أسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ، ويندرج فيها المنسوب كهاشمي ، وافعل التفضيل في معنى الزيادة ، وهي لا تفيد زيادة فائدة على فصلها معنى ، لكن المطلوب ههنا التخفيف في اللفظ وهو حذف ما يحذف لها من التنوين ، ونوني التثنية والجمع ، ولذلك لم يجوز عندنا نحو الضارب زيد ، وأما نحو : الضاربك ، والضارباتك ، فجوز لكونه بمنزلة غير المضاف ، لقيام الضمير في هذا الباب مقام التنوين في نحو : ضاربك ، والنون في : ضاربك وضاربوك والضارباك والضاربوك ، لامتناعهم عن الجمع بينه وبين ذلك وكون قوله :

وهم الآمرون الخير والفاعلون

شاذ لا يعمل عليه البتة عند غير أبي العباس ، وأما نحو الضارب الرجل ، فلما جوز تشبيهاً بالحسن الوجه ، الذي هو بمنزلة غير المضاف أيضاً ، وهو الحسن وجهه ، وفي استعمال الحسن مع الوجه وما انخرط في سلك ذلك خمسة عشر وجهاً : ثمانية مع تعرية الحسن عن اللام وهي : وجهه بالرفع على الفاعلية ، وبالجر على الإضافة ، وبالنصب على التشبيه بالمفعول ، والوجه بالرفع على البدل عن الضمير وهو قول علي ابن عيسى ، وبالجر والنصب ووجه بالجر وبالنصب على التمييز . وسبعة مع تعريفه باللام هي بأسرها سوى وجهه بالجر . وأما الحسن وجهه بالجر فهو ، وإن كان لا يجوز عندنا من أجل وروده على خلاف مبني الإضافة ، فقد جوزة

الفراء ، ذاهباً فيه إلى أنه في معنى المعرفة ، إذ لا يلتبس أن المراد به وجه الموصوف .

ومعنوية وهي ما عداها . ومن حكم أصحابنا أنها في الأمر العام تارة تكون بمعنى من ، كنحو : خاتم فضة ، وعلامتها صحة اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف الذي لا يجانسه في اللفظ بالموضع الواحد ، وقولي : لا يجانسه ، احتراز عن نحو : غلام غلام زيد ، وقولي بالموضع الواحد احتراز عن نحو : غلام زيد ، إذا اتفق أن يكون اسم الغلام زيداً ، وأخرى بمعنى اللام ، كنحو : ثوب رجل ، ويده ورجله ، وعلامتها بعد أن لا تكون بمعنى في كنحو : قتلي الطف ، وثابت الغدر ، انتفاء تلك الصحة ، وعندي أنها لا تخرج عن النوعين ، ونحو : قتلي الطف من باب اللامية بطريق ، قوله :

إذا كوكب الحرقاء لاح بسحرة

وقوله :

لتغني عني ذا انائك اجمعاً

مما تجري فيه الاضافة بأدنى الملابس ، ونحو : ثابت الغدر ، من باب اللفظية . وهذه ، أعني المعنوية ، إذا كان المضاف اليه نكرة أفادت تخصيصاً ، وإلا فتعريفاً لا محالة ، ولذلك قلنا في نحو : ثلاث الأثواب ، تعريف الثلاثة باللام مستغنى عنه إلا في نحو : غير وشبه ، اللهم إلا إذا شهر المضاف بمغايرة المضاف اليه ، كقوله عز وجل : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾^(١) . أو مماثلته ، لاستلزام الاضافة بالاطلاق إفادة التخصيص أو التعريف البتة ، اللهم إلا في الاعلام ، فإنها في نحو : عبد الله اسماً علماً بمعزل عن ذلك ، وامتناع أن يتعرف الشيء بنفسه ، أو يتخصص ، لم يصح نحو : ليث أسد ، وحبس منع . وصح نحو

(١) سورة الفاتحة ، الآية : ٧ .

قيس قفة ، وزيد بطة ، على الظاهر . ووجه امتناع اضافة الموصوف إلى صفته ، أو الصفة إلى موصوفها ، راجع إلى ذلك فليتأمل . وقولي : إلى صفته ، وإلى موصوفها ، احتراز عن نحو : دار الآخرة ، وصلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، وجانب الغربي ، وبقرة الحمقاء ، ونحو : سحق عمامة ، وجرد قطيفة ، واخلاق ثياب ، وجائبة خبر ، ومغربة خبر .

فصل

وكما تكون الاضافة إلى الاسم تكون إلى الجملة الفعلية ، وذلك في أسماء الزمان ، كنحو : جئتك يوم جاء زيد ، وآتيتك إذا احمر البسر ، وما رأيتك مذ دخل الشتاء ، ومنذ قدم فلان ، وفي آية قال : بآية يقدمون الخيل شعثاً ، وذئ ، يقال إذهب بذئ تسلم . واذهبوا بذئ تسلمان ، واذهبوا بذئ تسلمون ، وفي حيث ، كنحو : اجلس حيث جلس زيد . وإلى الاسمية ، كنحو : رأيتك زمن فلان أمير ، وإذا الخليفة فلان . واجلس حيث زيد جالس .

فصل

ولا يجوز اضافة المضاف ثانية ، ولا تقديم المضاف إليه على المضاف ، ولا الفصل بينهما بغير الظرف ، ونحو قوله : بين ذراعي ، وجبهة الأسد ، محمول على حذف المضاف إليه من الأول . ونحو قراءة من قرأ : قتل أولادهم شركائهم ، ومخلف وعده رسله ، لاستنادها إلى الثقة ، وكثرة نظائرها من الاشعار . ومن أرادها فعليه بخصائص الامام ابن جني ، محمولة عندي على حذف المضاف إليه من الأول على نحو ما سبق ، واضمار المضاف مع الثاني على نحو قراءة من قرأ : ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ (١) . بالجر باضمار المضاف على تقدير عرض الآخرة ، ونحو قول أبي داود :

(١) سورة الأنفال ، الآية : ٦٧ .

أكل امرئ تحسبين أمراً ونارٍ توقد بالليل نارا

باضماره أيضاً على تقدير وتل نار ، وقول العرب ما كل سوداء
تمر ولا بيضاء شحمة عند سيبويه دون الاخفش في أحد الروايتين تفادياً
بذلك عن العطف بالحرف الواحد على عاملين ، وما ذكرت وإن كان
فيه نوع من البعد فتخطئة الثقة والفصحاء أبعد .

فصل

ويجوز حذف المضاف ، وهو تركه ، واجراء حقه في الاعراب
على المضاف كقوله تعالى : ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ ^(١) . وقد جاء اجراء
حقه في غير الاعراب عليه أيضاً . قال :

يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل

فذكر الضمير في يصفق حيث أراد ماء بردى . وقال الله تعالى :
﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ
قَنَائِلُونَ﴾ ^(٢) . وحذف المضاف اليه كما سبق وحذفهما معاً كنحو :

وقد جعلتني من حزيمة أصبعا

واسأل البحار فانتحي للعقيق على ما قدر أبو علي الفارسي من ذا مسافة
أصبع وسقيا سحابة .

فصل : الاعداد

واعلم أن الاسماء في الاضافة ، بعد استوائها في اقتضاء الجر للمضاف
اليه ، تتفاوت في اقتضاء زيادة حالة له : كالأفراد والثنية ، والتعريف

(١) سورة يونس ، الآية : ٨٢ .

(٢) سورة الأعراف ، الآية : ٤ .

والتنكير ، والتأنيث والتذكير ، وغير ذلك . وعدم اقتضائها فلنذكر شيئاً من ذلك .

اعلم أن الاعداد من المائة والالف وما يتضاعف منهما تقتضي الافراد في المضاف اليه ، ومن الثلاثة إلى العشرة ، ثمانيتها ، الجمع ، ونحو : ثلاثمائة إلى تسعمائة ليس بقياس إنما القياس قول من قال :

ثلاث مئتين للمملوك وفي بها

لكنه متروك في الاستعمال ، ثم هي مع التاء تقتضي التذكير في المضاف اليه ، وبدونها التأنيث ، والمراد تذكير الافراد وتأنيثها ، وقد ينصب مجرور هذه الاعداد كنحو : ثلاثة أثواباً ، ومائتان عاماً . قال :

إذا عاش الفتي مائتين عاماً فقد ذهب اللسناذة والفتاء

وقوله تعالى : ﴿ ثَلَاثُمِائَةِ سِنِينَ ﴾ ^(١) . غير مضاف ، ومضافاً على القراءتين مفتقر إلى التخريج . وأي : يأبى الافراد في المضاف اليه معرفة ويقبله فيه نكرة ، وقولهم : أيي وأيك كان شراً فأخزاه الله . بمنزلة : أخزى الله الكاذب مني ومنك ، وهو بيني وبينك ، والمعنى : أينا ومنا وبيننا ، وإنه لا ينفك عن الاضافة . وإذا سمعتهم يقول : أياً ، رأيت عنوا أيهم ، ولذا يفتقر إلى الذكر البتة افتقار أيهم ، وقالوا في حرف التنبيه معه في : يا أيها ، أنه عوض عن المضاف إليه صورة . وكم الخبرية : تأبى فيه التثنية ، اباء ما هي كناية عنه من باب الثلاثة ، تارة وباب المائة أخرى ، والغالب عليها استعمالها من قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ ^(٢) وكل : يقتضي فيه الكثرة ظاهراً أو تقديرأ إذا كان معرفة ، كنحو : كل الاجزاء ، وكل المجموع ، والاصح فيه الافراد والتثنية والجمع ،

(١) سورة الكهف ، الآية : ٢٥ .

(٢) سورة الأعراف ، الآية : ٤ .

واجمع : نظير كل ، ولا يضاف إلى غير المعرفة . وكلا وكلتا : تقتضيان فيه التثنية والتعريف بعد التذكير والتأنيث ، وقوله :

إن للخير والشر مسدى وكلا ذلك وجه وقبل

نظير قوله تعالى عز قائلًا : ﴿ عَوَّانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ ^(١) . وافعل التفضيل ؛ في معنى الزيادة ، إذا شرط التقابل اقتضى فيه التنكير ، وحكم موصوفه فيه من الافراد والتثنية والجمع ، كقولك : هو أفضل رجل وهما أفضل رجلين ، وهم أفضل رجال . والا أبى التنكير فيه والافراد ، ومن شأن أفعل التفضيل ، إذا كان مضافاً بمعنى الزيادة لا بشرط التقابل ، أن يكون موصوفه في جملة المضاف اليه ، ولذلك نهى في اضافته هذه من نحو أن يقال : يوسف أحسن أخوته ، باضافة الاخوة إلى ضمير يوسف لمنافاتها حكم أفعل ، لاقتضائها أن لا يكون يوسف في الاخوة . وذو وما يتصل به من المؤنث وغيره يقتضي فيه الجنسية ، كنحو : ذو مال ، وذات جمال ، ونحو قوله :

صبحنا الخزرجية مرهفات أباد ذوي أرومتها ذووها

معدود في الشواذ .

فصل

وكما اتفق في قبيل عوامل الافعال ما قد تفرد بأحكام راجعة اليه ، كذلك اتفق ههنا من ذلك أفعل التفضيل ، فإنه متفرد بأن يكون استعماله : اما معرفة باللام ، واما مضافاً ، وأما مصحوباً بمن . ويلزمه في الاول التثنية والجمع والتأنيث ، وفي الثالث ترك ذلك ، ولا يكون إلا منكرأ فيه ، وفي الثاني الخيرة لم يخرج من هذا الحكم إلا آخر ، فإنه التزم فيه حذف من لم يستوفه ما استوى في اخواته حيث قالوا : مررت بآخرين ،

(١) سورة البقرة ، الآية : ٦٨ .

وآخرين وأخرى وأخريين وأخَر وأخَرِيَّات، والا دنيا في مؤنثه، فإنها استعملت بغير حرف التعريف ، قال العجاج : في سعي دنيا طالما قدمت رجلي أيضاً . ومن ذلك هلم في لغة بني تميم ، فإنهم يقولون : هالما هلموا هلمي هلممن ، والظاهر من حكم أسماء الافعال امتناع ذلك ، وعليه أهل الحجاز فيه . ولذلك حيث قالوا هاتيا ، هاتوا ، هاتي ، هاتين ، اخترنا منع اسمية هات على ارتكاب نوع من الخفاء في اشتقاقه ؛ ومن ذلك ها : فإنه تلحق آخره همزة للخطاب ، ويصرف مع المخاطب في أحواله تصريح كاف الخطاب ، والظاهر من هذا الاستعمال فيما عداه العدم .

وأما الجزم فللفعل إذا أفاد فيه معنى الشرط والجزاء ، والأسماء التي تفيد ذلك هي : من ، نحو : من يكرمني أكرمه ؛ وأي ، نحو : أيهم يأتي أكرمه ؛ وأنى نحو :

فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها

وإذا نحو : إذا تخرج أخرج ، وحيثما ، نحو : حيثما تجلس أجلس ، وأين ، نحو : أين تكن أكن ، ومتى ، نحو : متى تتركب أركب ؛ وتدخل عليهما ما لزيادة الابهام ، فيقال : أينما ومتى ما ، وما ، نحو : ما تصنع أصنع ، وتدخل عليها عند قوم ما الابهامية ، فتصير : ما ما فتستبشع ، فيجعل مهما . وعند آخرين تدخل على مذ وإذا في الشعر ؛ وإذا . وبسط الكلام في معاني هذه الأسماء موضعه علم المعاني . ولمعنى الشرط في إذا دون اذ حمل الرفع في نحو : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ^(١) ، على نحو ما حمل في : ان ذو لوثة لانا ، ونظائره .

ولنقتصر من النوع الاسمي على هذا القدر ، وإلا فإن خبط الكلام فيه مما لا يكاد ينقطع .

(١) سورة الأنشاق ، الآية : ١ .

الفاعل المعنوي

الظروف :

وأما النوع المعنوي ، وهو الرابع ، فإنه صنفان :

أحدهما التزامي ، وذلك أن تأخذ معنى فعل من غير الفعل لدلالة له عليه ، وأنه يرفع إذا كان المأخوذ منه جملة ظرفية ومعتمدة على أحد الأشياء الخمسة ، كنحو : هل في الدار أحد ، وما عندنا شيء ، و : ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ ﴾ (١) ، ولقيته عليه جبة وشي ، وزيد له فرس . هو الاعرف ؛ وإن لم تكن معتمدة ، أو لم يكن المأخوذ منه جملة ظرفية ، لم يصلح إلا لنصب المفعول المطلق ، أو ما يقوم مقامه ، كنحو : عليّ لفلان ألف درهم عرفاً ، والله أكبر دعوة الحق .

وإني لامنحك الصدود وانسي قسماً اليك مع الصدود لاميل

ونحو هذا : عبد الله حقاً ، والحق لا الباطل ، وهذا زيد غير ما تقول . أو المفعول فيه ، كنحو : في الديار زيد أبداً ، ولك غلامي يوم الجمعة ، أو الحال ، كنحو : مآلِكَ قائماً ، وما شأنك واقفاً ، وهذا بعلي شيخاً ، لا ينصب إلا وهو متقدم على المفعول في الاقوى .

وثانيهما ليس بالتزامي ، وأنه عند سيبويه يرفع لا غير ، وعند الاخفش من أصحابنا في مذهبه في الصفة يتخطى الرفع ، وكذا عند خلف الاحمر من الكوفيين في مذهبه في الفاعل والمفعول ، ووضع كتابنا هذا حيث أفاد الغرض الاصلي من الكلام في الصفة والفاعل والمفعول ، وهو معرفة اعرابها ، أغنى عن التعرض لغير مذهب سيبويه ، فنسوق الكلام بإذن الله تعالى على مذهبه .

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٩ .

المبتدأ والخبر :

اعلم أن المعنى العامل فيما عرفته عند سيبويه ومن تابعه من الأئمة شيان : أحدهما : الابتداء ، وانه يرفع المبتدأ ، والخبر . ويعنون بالابتداء تجريد الاسم عن العوامل اللفظية لأجل الاسناد ، كنعو : زيد منطلق ، وحسبك عمرو ، وهل أحد قائم ، ويسمى المسند اليه مبتدأ والمسند خبراً. والمراد عندهم بالعوامل اللفظية ما عملت كان وأن وأخواتهن. ومن شأن المبتدأ ، إذا كان ضمير الشأن ، أن يجب تقديمه ، كنعو : هو زيد منطلق ، وجوب تقديم الخبر إذا كان فيه معنى استفهام ، كنعو : أين زيد ، أو كان ظرفاً والمبتدأ نكرة غير مقدر : في الدار رجل ، وأن يرتفع الوجود في الجائين فيما سوى ذلك . ولا كلام في جواز الحذف لأيهما شئت عند الدلالة ، ولذا يحمل قوله تعالى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ ^(١) ، على حذف المبتدأ تارة وحذف الخبر أخرى ، وقد جاء حذف الخبر ملتزماً في مواضع منها قولهم : ضربني زيداً قائماً ، وأكثر شربي السوق ملتوتاً ، وأخطب ما يكون الأمير قائماً ، وكل رجل وضيعته ، وقولهم : أقائم الزيدان ، باعتبار ، وقولهم : لولا زيد ، على أحد المذهبين .

وقوع الفعل المضارع موقع الاسم :

وثانيهما صحة وقوع الفعل المضارع موقع الاسم ، فإنها ترفعه كنعو : زيد يضرب ، وكذا : يضرب الزيدان ؛ ولا بد من تفسير الصحة بعدم الاستحالة ، أو القول عند خلوص الداعي بعدم الوجود ، حتى يتمشى كلامهم إذا تأملته .

واعلم أنه لا يجتمع عاملان لفظي ومعنوي إلا ويظهر عمل اللفظي ،

(١) سورة يوسف ، الآية : ١٨ و ٨٣ .

ويقدر عمل المعنوي ، كنعو : بحسبك عمر ، وهل من أحد قائم ؟
ولا لفظيان إلا ويظهر عمل الاقرب لا محالة عندنا ، كنعو : ليس
زيد بقائم ، وما جاعني من رجل ، وأكرمني وأكرمت زيدا . وأما
الكوفيون فإنهم يظهرون ، في نحو : أكرمني وأكرمت عمل الاول ،
ويقولون : أكرمني وأكرمت أو أكرمته زيدا ، وكذا إذا قدمت و أخرت ،
يقولون : أكرمت وأكرمني زيدا ، وعلى هذا فقس . ولنكتف من هذا
النوع بما ذكر منتقلين إلى الباب الثالث فقد حان أن نفعل .

الباب الثالث

في الاثر وهو الاعراب

اعلم أنه يتفاوت بحسب تفاوت القابل . فإذا كان آخر المعرب ألفاً لم يقبل الرفع والنصب والجحر إلا مقدرة . وإذا كان ياء مكسوراً ما قبله لم يقبل الرفع والجحر إلا مقدرين ؛ هذا هو القياس . وقد جاء في الشعر ظاهرين على سبيل الشذوذ ، كما جاء النصب فيه مقدراً كذلك . إلا أنه دون الاول كغير القبيح ، وإذا كان ، أعني المعرب ، أحد هذه الاسماء ، وهي : فم أب أخ حم ذو هن أيضاً سادساً عند أكثر الأئمة ، كان الرفع والنصب والجحر حال الاضافة بالواو والالف والياء على الاعرف ، كنعحو : فوه ، فاه ، فيه . ذو مال ، ذا مال ، ذي مال ، وإذا كان مثني كان رفعه بالالف ، كنعحو : مسلمان ، ونصبه وجره بالياء ، كنعحو : مسلمين . وإذا كان أحد لفظي : كلا وكلتا ، كان في حال الاضافة إلى الضمير كالمثني . وفي العرب من يلزم الالف فيهما وفي المثني في جميع الاحوال ، وإذا كان جمعاً على حد الثنية ، كان رفعه بالواو ، كنعحو : مسلمون ، وأخواه ^(١) ، بالياء : كنعحو مسلمين وإذا كان جمعاً بالالف والتاء كنعحو : مسلمات ، لم يقبل النصب إلا على صورة الجحر ، وإذا كان غير منصرف ، ولم يكن مضافاً ولا معرفاً باللام ، لم يقبل الجحر إلا على صورة النصب ، إلا في ضرورة الشعر ، وليس كذلك يقبح . وإذا كان المعرب مضارعاً لم يقبل الرفع حال اعتلال الآخر إلا

(١) أخواه : يقصد بها هنا : النصب والجحر .

مقدراً ، وكان جزمه بسقوط المعتل ، ونصبه ، فيما دون الالف ،
بالتحريك إلا ما شذ في الشعر من الثبوت هناك ، ومن التسكين ههنا .
هذا إذا لم يكن ، أعني المضارع ، متصلاً بألف الاثنين أو الاثنتين ، أو
واو الذكور ، أو ياء المؤنث المخاطبة ، فإذا كان متصلاً كان رفعه بالنون
بعد الضمير ، وجزمه ونصبه بعمدته ؛ وإذا كان المعرب غير جميع
ذلك ، كان رفعه ونصبه وجره وجزمه على ما هو المعتاد .

فصل : خاتمة الكتاب

ولإذ قد وفينا الكلام في باب الضبط لما افتقر إليه حقّه ، مجتهدين في التجنب عن غايي : اختصار يخل ، وتلخيص يمل ، فلا علينا أن نختمه لمن أراد ، بما يأنس به أولو الفطن ، من املاء بعض مناسبات لما هو إلى التعرض له أسبق كنحو التعرض لعلّة وقوع الاعراب في الكلم ، وعلّة كونه في الآخر لا محالة عندنا ، وعلّة كونه بالحركات أصلاً ، وعلّة عدم استكناّه أصلاً ، وعلّة كونه في الاسماء دون الافعال أصلاً ، وعلّة كون الصرف في الاسماء أصلاً ، وعلّة كون البناء لغير الاسماء أصلاً ، وعلّة كون الكون للبناء أصلاً ، وعلّة كون الفعل في باب العمل أصلاً ، ونحو التعرض لكون الفاعل والمفعول والمضاف إليه مقدمة في الاعتبار ، وعلّة توزيع الرفع والنصب والجر عليها على ما وزعت ، ونحو التعرض لعلّة ما ورد على غير هذا الاضمار على ما ورد ، والكلام في ذلك كله مبني على تقرير مقدمتين وتحرير عشر فصول .

أما المقدمة الأولى : فهي أن اعتبار أواخر الكلم ساكنة ، ما لم يعرف عن السكون مانع أقرب ، لخفة السكون بشهادة الحس ، وكون الخفة مطلوبة بشهادة العرف ، ولكون السكون أيضاً أقرب حصولاً لتوقفه على اعتبار واحد ؛ وهو جنسه ، دون الحركة لتوقفها على اعتبارين : جنسها ونوعها ، فتأمل . فهو في اللفظ اختصار ، فإذا منع عنه مانع ترك إلى الحركة ، وأنه نوعان : حسي وهو مجامعته لسكون آخر ، ألا تراك كيف تحس في نحو : اضرب اضرب ، إذا رمت الجمع بين الباء والضاد ساكنين

بشيء من الكلفة ، وربما تعذر أصلاً على بعض ؛ وأما السكون الوقفي نحو : بكر غلام ، فقد هون الخطب فيه كونه طارئاً لا يلزم . وعقلي وهو ردوده ، وأنه شيء لا نوع له كما تعلم . وحيث تردد شيء ذي أنواع مطلوب ، مثل أن تكون الكلمة دالة على مسمى من حيث ذلك المسمى فقط ، ثم تقع في التركيب ، وتفيد مسماها بقيد مطلوب المعلوماتية ، فيحتاج إلى دلالة عليه . وأنت تعلم أن التركيب الساذج ، وهو ورود كلمة بعد أخرى لكونه مشترك الدلالة لمجيئه تارة لمعنى ، وأخرى لمجرد التعديد ، لا يصلح دليلاً على ذلك ، فيلزم حينئذ ، بعد الهرب عن وضع شيء مفارق للكلمة يدل على قيد غير مفارق لمعناها ، لخروجه عن حد التناسب مع أمر كان رعايته التصرف فيها ، أما بزيادة أو نقصان ، أو تبديل لامتناع اعتبار رابع هنا بشهادة التأمل بعد الهرب عن الجمع بين اثنين منها أو أكثر ، قليلاً للتصرف ، لكن لزوم الثقل للاول ، وعدم المناسبة للثاني ، وهو نقصان الكلمة لازدياد المعنى ، مانع عن ذاك ، وعلامة امتناعه فيما إذا كان على حرف واحد مع الظفر بما هو عارض جميع ذلك هو تبديل حالة بحالة من الاحوال الاربع : الحركات والسكون لما في غير هذا التبديل ، وهو إذ ذاك بعد رعاية أن يقع التصرف في الكلمة لما ذكرنا ، فما يقع فيها إذا لم تبطل بالكلية ليس إلا ، بتبديل حرف منه بحرف ، أو مكان لذلك بمكان ، أعني القلب لا غير ، بشهادة الاستقراء الصحيح بعد الهرب عن الجمع بين اثنين من الخروج عن المناسبة ، وهو ترك الاقرب إلى الأبعد ، لا لموجب معلوم ، إذ الحركات ابعاض حروف المد ، بدليل أن حروف المد قابلة للزيادة والنقصان في باب الامتداد ، بشهادة الحس ؛ وكل ما كان كذلك فله طرفان بشهادة العقل ، ولا طرف في النقصان إلا هذه الحركات بشهادة الوجدان ، وكم بين الشيء كلا وبعضاً في باب القرب مع امتناعه حيث كان يمتنع النقصان ، ومختار الآخر لهذا التبديل لكونه أقبل للتغيير لاحتماله الاحوال الاربع من غير كلفة دون الصدر ، ولا مدخل للوسط في الاعتبار إذ هو شيء لا يوجد كثيراً كما في نحو : غدا ويد ، ولا يتعيز

كما في نحو : مكرم ومستخرج ، ولكون التناسب بين الدليل على هذا الوجه ، وبين مدلوله ، وهو قيد مسمى الكلمة ، المتأخر في الاعتبار مرعياً في كونهما متأخرين .

المقدمة الثانية :

أما الثانية : فهي أن الغرض الأصلي من وضع الكلم هو التركيب لامتناع وضعها إلا الفائدة ، وامتناع الفائدة فيها غير مركبة ، لامتناع استعمالها من أجل افادتها المسميات لاستلزام الدور ، لتوقف افادتها لها على العلم بكونها مختصة بها ، غير مستوية النسبة اليها وإلى غيرها ، لاستحالة ترجيح أحد المتساويين على الآخر . وتوقف العلم باختصاصها بها على العلم بها أنفسها ابتداء ، مع امتناع عد ما سبق إلى الفهم عند التلطف بها مجرد القصد إلى مسمياتها فائدة بشهادة الوجدان ؛ والأصل في التركيب هو نوع الخبر لكثرته وقلة ما سواه بالنسبة إليه بشهادة الاستقراء ، وتنزيل الأكثر منزلة الكل بحكم العرف ، لعدم انفكاك حقيقته عن الخبر ، يجعل أصلاً في باب الخبر ، فيظهر من هذا تمام انصباب الغرض من الوضع إلى اعتبار الفعل .

وإذا تقرر هذا ، أن المقدمتان على هذا الوجه بنينا على الأولى منهما الكلام في علة وقوع الاعراب في الكلم ، وعلة كونه في الآخر ، وعلة كونه بالحركات ، وعلة عدم استكناؤه لخروجه إذ ذاك عن الدلالة ، وعلة كونه في الاسماء دون الافعال ، لظهور كون الاسماء مقتضية لذلك من جهة المناسبة لحصول كونها ، ومتقيدة بما يحتاج عنده في الدلالة عليه ، وهو : معنى الفاعلية والمفعولية ، وكونها مضافاً إليها ، وعلة كون الصرف في الاسماء أصلاً ، لتقيدها بما يقتضي الجذر ، كفاه تقيدها بما يقتضي أخويه ، واستدعاء دخول الجذر فيها عدم منع التنوين منها كما ستقف عليه ، وعلة كون البناء لغير الأسماء ، وكونه على السكون أصلاً ، لانتفاء موجب التحريك جرياً على الظاهر ، وعلة كون الفعل في باب العمل أصلاً ، لظهور كونه داعياً ، أو كون الداعي معه إلى الاعراب

لتقيد الاسم معه في نحو : عرف زيد عمرأ ، بالفاعلية والمفعولية . والاسم ، وإن كان يتقيد معه في نحو : غلام زيد ، بالسكون مضافاً إليه لا يلزم مع الفعل في قرن لقلة التقيد معه بالنسبة إلى الفعل ، وعلى الثانية الكلام في : تقدم الفاعل والمفعول والمضاف إليه في الاعتبار ، وتوزيع الرفع والنصب والجر عليها على ما وزعت ، لما أن الفعل المتقدم في الاعتبار حيث لم يتم وحده في باب الخبر بالفائدة ، واستتبع فاعله ومفعوله ، إذ هما أقرب شيئين إليه ، تقدم الفاعل والمفعول والمضاف إليه في الاعتبار ، وحيث كان الفاعل في الاعتبار أقوى لامتناع الفائدة بدونه ، والمفعول أضعف لكونه بخلافه ، والمتضاف إليه بين بين لشموله لإيهما ، وشهد الحسن للضم بكونه أقوى الحركات ، وللفتح بكونه أضعفها ، وللكسر بكونه بين بين ، جعل الرفع للفاعل والنصب للمفعول ، والجر للمضاف إليه اعتباراً للتناسب.

وأما الفصول : فأحدها في علة بناء ما بني من الاسماء ، وما يتصل بالبناء من اختلافه ، سكوناً وحركة فتحة وضمة وكسرة . وثانيها في علة امتناع ما يمتنع من الصرف وما يتصل بذلك ، وثالثها في علة اعراب الاسماء الستة بالحروف مضافة . ورابعها في علة اعراب المثني والمجموع على ما هو عليه . وخامسها : في علة اعراب كلا وكلتا مضافين إلى الضمير على ما هو عليه . وسادسها : في علة اعراب نحو : مسلمات على ما هو عليه . وسابعها : في علة اعراب ما أعرب من الافعال ووقوع الجزم في اعرابه موقع الجر في الاسماء وكيفية تفاوته ظهوراً واستكناً وزيادة ونقصاناً . وثامنها في علة عمل الحروف العاملة وكيفية اختلافها في ذلك . وتاسعها : في علة عمل الاسماء غير الجر وكيفية اختلافها في ذلك . وعاشرها : في علة عمل المعنى الرفع للمبتدأ والخبر والفعل المضارع وبه نختم الكلام في هذا القسم بإذن الله تعالى .

وقبل أن نشرع في هذه الفصول يجب أن يكون مقررأ عندك أن كلام الفرقتين في هذه المناسبات وارد على مساق قياس الشبه في الغالب .

الفصل الأول

في علة بناء ما بني من الأسماء

وما يتصل بالبناء من اختلافه سكوناً وحركة ، فتحة وضمة وكسرة .
اعلم أن البناء في الأسماء : تارة يكون لفوات موجب الاعراب الذي
قررنا ، وأخرى لوجود مانع ، وثالثة لكلا الاعتبارين .

فمن القسم الأول : أسماء الأفعال : ويندرج فيها فعال بمعنى الامر .
والمنفصلة من الضمائر ، والمتصلة المرفوعة ، وأما ماسوى المرفوعة بعد
الترام أن يكون المجرور والمنصوب على صورة واحدة لتأخيهما في
كونهما فضلتين في الكلام مع جهات أخر تجارية .

فمن القسم الثاني : وكذا صدور المركبات ولك أن تدخلها في القسم
الأول لعدم تقيدها بعد التركيب بما أوجب الاعراب فيها ويندرج فيها
المضاف إلى ياء المتكلم لقوة الاتصال بينهما من الجانبين ، وكذا نوعاً :
يضربن بنون جماعة النساء ، وليضربن بالنون الثقيلة أو الخفيفة ، ومن
الثاني الاصوات لوضعها على سبيل الحكاية المراد بها تأدية الهيئة من غير
تصرف فيها ، والمتضمنة لمعاني الحروف غير العاملة فيها ، التوخي التنبيه
بينائها على المتضمن الذي لا عمل له فينبه بذلك عليه ، وقد اندرج فيها :
أمس ، لتضمنه معنى لام التعريف ، وييان ذلك بشيئين : أحدهما أنه
معرفة ويدل على ذلك تعريفهم وصفه في قولهم : أمس الدابر ، وأمس
الأحدث . وثانيهما بأن تعرفه باللام ويدل عليه تقسيم المعارف إلى خمسة
أنواع للاجماع وهي : المضمرات والمبهمات ، والمضافات ، والاعلام ،
والداخلة فيها اللام وسبرها بأن ليس من المضمرات والمبهمات والمضافات
كما لا يخفى ، ولا من الاعلام أيضاً لدخول معنى الجنس فيه ، وهو كل
يوم سبق يومك بليلة ، وامتناع ذلك في الاعلام ، وفعال أيضاً بمعنى
المصدر المعرفة والمنفي نفى الجنس لتضمنه معنى ما الإبهامية عندي ،

والغايات أيضاً إذا تمت فإنها متضمنة معنى الإضافة وإنها من معاني الحروف .
ولا يقال : يشكل بنفس لفظ الإضافة ، فإن المراد بمعنى الإضافة ههنا
لازم معناها : كلاميتها أو ميميتها . ولا تنس قولي غير العاملة فيها وهنا ،
وتم لتضمنها لمعنى الإشارة ، وأسماء الإشارة لشبهها بالحروف في أنها
لا تقوم بأنفسها في الدلالة على المعاني في الظاهر ، وأما ما يذكر من أنها
لا تلزمه المسميات ، والاصل في الاسماء لزومها إياها ، فحيث خالفتها في
الاصل خالفتها في الحكم ، فلو كانت عند تلخيص مسمياتها غير لازمة
لها ، كما يقال . لكان شيئاً ، ويندرج فيها الآن في قول أبي العباس
المبرد ، رحمه الله تعالى ، لوضعها من أول أحوالها مع لام التعريف ،
بخلاف ما عليه الاسماء والموصولات لشبهها بالحروف أيضاً بافتقارها
في تفهم المعنى المراد منها إلى الصلات ، ولك أن تدخلها في حكم صدور
المركبات لذلك ، والمنادى المضموم لتزوله الضمير لاتحادهما خطاباً
وتعريفاً وافراداً ، وفعال في الباقي مما ذكر من أنواعه لمعنى الاتحاد ،
ولما ، ومذ ، ومنذ ، وعلى ، وعن ، والكاف ، أسماء لاتحادها بصور
غلبت عليها الحرفية ، ومن ، وما . الموصوفتان ، وما غير الموصولة
والموصوفة ، وكم الخبرية لاتحادها بصور غلب عليها البناء ، ويقرب
من الاندراج في باب الاتحاد المضاف إلى المبني إذا لزمته إضافته إليه ،
كإذ ، وإذا ، وحيث في إضافتها إلى الجمل ضربة لازب وأما نحو قوله :

أما ترى حيث سهيل طالعا

وقوله : حيث لي العمائم فشاذ لا يقاس عليه ، أو نزلت منزلة اللازم
لكثرتها كأسماء الزمان في إضافتها إلى الجمل ، أو إلى إذ المبني المحرك
بالكسر لملاقاته الساكن ، وهو التنوين الذي هو عوض عن المضاف إليه .
وحم حول البقية على نحو ما ترى ، وليكن من قانونك في شيء يبقى على
الاصل خارجاً مما مهدته ، إذا قل أنه بقي تنبيهاً على الاصل . وأما اختلاف
البناء سكوناً وحركة ، فلأن السكون هو الاصل ، وقد عرف ، ثم يمنع

عنه مانع فيترك إلى الحركة ، والمانع إما لزوم الجمع بين ساكنين كنعحو : حيث وأمس وأين ، ونحو : اضربن واضربن لو أجريت على السكون أو الابتداء بالساكين إما لفظاً أو حكماً . كزيدك وغلارك لو أسكن الكافان ، أو عروض البناء لما هو أصل في الاعراب كنعحو : ياعمر ، وقولي لما هو أصل في الاعراب احتراز عن نحو : يضربن في جماعة النساء ، أو مشابهة المعرب كالافعال الماضية ، فإنها عند أصحابنا حركة لمشايتها المضارع في الدخول في الشرط والجزاء ، ودخول قد عليها ، والوقوع صفة للمنكر بعد اتحادهما في الفعلية والمصير إلى أصل واحد ، وأما اختلاف الحركة . فتحة وضمة وكسرة فالاعتبارات مختلفة ههنا ، والكلية منها دون الجزئية ، هي أن الفتحة خفيفة قريبة بنحقتها من السكون ، فيقع في الاختيار للمواضع الكثيرة الدوران المرددة ثقلاً بغيرها ، وأن الضمة قوية فتقع في الاختيار للمواضع المعنى بشأنها ، أو الممتنعة عن أختيها : كالمنادى . وأن الكسرة أصل تحريك الساكن فتقع في الاختيار لمواضع تعري عما ذكر ، وإن كانت أصل تحريك الساكن لكونها أكثر فائدة من أختيها في أصل الاعتبار ، وذلك أن اجتماع الساكنين حيث كان محوياً إلى التحريك ، وقد شهد لوقوعه الاستقراء بالكثرة ، وأن للافعال منها المعلى ، وناهيك نوعاً الاوامر من الافعال المشددة الاواخر ، وما ينبجزم منها بأنواع الجوازم ، وطالما تلي عليك للاكثر حكم الكل فتقدمت في الاعتبار ، وإفادة الكسرة ، والحال هذه ، بعد اتقانك أن لا مدخل للجبر في الافعال الخلاص من اجتماع الساكنين وكونها طارئة كما قرعت سمعك.

الفصل الثاني

في علة امتناع ما يمتنع من الصرف وما يتصل بذلك

ونحن نسوق الكلام فيه على أن المقصود من منع الصرف إنما هو منع التنوين ، لا لمعارضة حرف التعريف والاضافة ، وإن منع الجر إنما هو

لمنع التنوين على الوجه المذكور لارتضاعهما ضرعاً واحداً وهو الاختصاص بالاسم ، والتناوب في نحو : راقودٌ خلا بالتنوين لامع جر الخل ، وراقود خل لا بالتنوين مع جر الخل ، وأن تحريكه حال منع الجر للهروب عما هو أصل البناء ، وبالفتح لخفته المطلوبة على الخصوص هنا لا لاعتبار التأخي بينه وبين الجر .

وإذ قد وقفت على هذا فنقول : العلة في منع الاسم عن الصرف هو تحقيق الشبه بينه وبين الفعل على وجه يستلزم الخفة ، وذلك أن كل فعل مما لا يتمحل في فعليته من نحو : ضرب ومنع لتضمن مفهومه ، لا محالة ، شيئين : الزمان ، والمصدر ، متقيداً أحدهما بالآخر كما لا يخفى ، فهو متصف بكونه ثانياً للغير ، وهو الاسم باعتبارين وكل واحد من أسباب منع الصرف ثان لغيره . فالتأنيث ثان للتذكير يدل على ذلك إنك متى ظفرت بمؤنث في كلامهم وجدته في الأمر العام مع زيادة ؛ واستقراؤك الأسماء لا سيما قبيل الصفات منها ينبئك عليه بخلافه في المذكر هذا في اللغة الشائعة فأما على لغة من يقول إنسانة ورجلة وغلامة وحمارة واسدة فيفضل الاستقراء ، ومعلوم عندك أن الزيادة إذا وجدت في شيء يطرأ عليه أمران ، دلالة على أحدهما ، كان وجودها عند المتصف بتأخر ، ادخل في القياس منه عند غير المتصف بذلك ، من حيث أن الزيادة معلوم علماً قطعياً اتصافها بالتأخر عن المزيد عليه ، فمتى كانت مجلوبة لما له حظ في الاتصاف بالتأخر كان أقيس ، فوجودك الزيادة مع التأنيث دون التذكير في لغتهم المبنية على رعاية هذه المناسبات ، كما لا يخفى ، شاهد على تأخره عنه ، وهذا معنى قول أصحابنا : رحمهم الله تعالى . لا يجوز أن ينقل الاسم بالزيادة من التأنيث إلى التذكير ، وفي كلامنا هذا ما يدل على حكمهم أن سكران وسكرى صيغتان ليست إحداهما من الأخرى ، ونحو : ثلاثة رجال وثلاث نسوة عن النقص ، إذا تأملت بمعزل : وذلك أن رجلاً قدمت في الاعتبار على النسوة نظراً إلى الأفراد

وقد كان أنثها التفسير فأنث العدد ، ثم لما انتهى الامر إلى اعتبار النسوة ، واستهجن الغاء الفرق ، ومنع عن زيادة التاء الاخرى امتناع اجتماع علامتي التأنيث لزم حذف التاء . وأمر آخر وهو لفظ الشيء يقع على كل مذكر ومؤنث ثم إنه لا يستعمل إلا مذكراً ، فلولا أن التذكير أصل لوقع التغليب للفرع ونخرج عن القياس . والعجمة ثانية للفتهم العربية لطروئها عليها ، والطارىء على الشيء بعد المطروء عليه في بابهِ ، والعدب ثان للمعدول عنه وأمره ظاهر ، والجمع ثان للجنس من حيث أن الجمعية قيد للجنس ، ووجود الشيء من حيث هو مطلقاً ، قبل وجوده من حيث هو مقيداً في باب الاعتبار . والفعل الذي هو ثان للاسم لا بد من أن يكون وزنه المختص به ثانياً لوزن الاسم ، وأما الالف والنون الزائدتان ، وألف اللاحق ، فالامر فيهما أبين ، والوصف والتركيب والعلمية أمرها على نحو أمر الجمع ، فمتى اجتمع في الاسم منها ما لا يقتصر به عن أن يصير ثانياً باعتبارين ، وذلك بحصول اثنين منها ، أو الجمع ، أو ألف التأنيث ، وستعرف السر أشبه الفعل فيمنع منه التنوين لما ذكرنا ، وهذا ينتظر في منعه الخفيف من الاسماء خاصة كالثلاثي الساكن الحشو تقوي الشبه بازدياده مما يكسوه ذلك في اللغة الفصحى ، وإذا علمت ان العلة في منع الصرف هي ما ذكرنا ، تنبّهت للمعنى في جواز صرفه للشاعر المضطر ، وتنبّهت أيضاً للمعنى الذي لاجله شرطت منها اللائي عددنا بما شرطت ، وهو اكتسابها به قوة حال ، أو زيادة ظهور ، أو تحققاً ألا يرى ان المؤنث بالتاء ، اذا لم يكن علماً ، كان للتاء من احتمال الانفصال ما لا يكون لها بعد العلمية ، وكم بين الشيء ، لازماً وغير لازم ، ومن هذا تتبين أن ألف التأنيث أقوى حالاً من التاء ، لأنها لا تنفصل عن الكلمة بحال ، وهو السبب عند أصحابنا ، رحمهم الله في أن أقيمت مقام اثنين . وأما نحو آخر : عناق وعقرب ، فلنما سلك به مسلك التاء تفادياً مما في غير ذلك من ارتكاب خلاف قياس ، وهو جعل الفرع أقوى من الأصل لانه فرع على التاء ، وإذا كانوا لا يسوغون التسوية بينه وبين الغاء

في نحو : بصري وعناق ، كانوا ان لا يسوغوا تفضيله عليها في الجملة أجدر. وأما المؤنث بالمعنى نحو سعاد فلأنه إذا تعرى عن العملية جرى مجرى مسماه ، وقد عرفت الحال . ثم وان الاسم الاعجمي إذا اقترنت به العلمية منقولا ومنقولا عنه ، كانت عجمته أدخل في التحصن منها إذا لم تكن كذلك ، فتكون أقوى وأظهر : ألا تراهم كيف يتصرفون في نحو : ابريسم وديباج وفرند وسخت تصرفهم في كلمهم ، تارة بادخال اللام عليها أو التنوين ادخالهم إياهما في نحو : رجل وفرس ، وأخرى باشتقاقهم منها على نحو اشتقاقهم من كلمهم قال رؤبة ^(١) :

هل ينفعني حلف سختيت أو فضة أو ذهب كبريت

فاشتق سختيتا من السخت اشتقاق نحري من النحر ، وكم له من نظير . وان الجمع إذا كان على الوصف المذكور كان أقوى حالا لأنه إذ ذاك يتعين للجمعية فلا يرد على زقة واحد في أسماء الاجناس ، ولا يعامل معاملة المفرد فيصغر ويجمع ويكون لجمع جمع : كأكالب وأناعم ، ولا تستبعد لمجموع ذلك قيامه مقام اثنين ، وأما نحو قولهم : حضاجر ، فعلم لها وهو جمع حَضَجَر في الاجناس قال :

حَضَجَر كام التوأمين توكات على مرفقيها مستهلة عاشر

وأما سراويل فعند سيبويه ، وكثير من النحويين ، أنه أعجمي وقع في كلام العرب فوافق بناؤه ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فأجرى مجرى ذلك : وعند ناس منهم أنه على سرولة قال :

عليه من اللؤم سراولة

(١) رؤبة بن العجاج : الراجز المشهور ، من مخضرمي الدولتين ، ومن أعراب البصرة ، سمع من أبي هريرة - رضي الله عنه - ، وروى عنه أبو عبيدة معمر بن المثنى وغيره . مات سنة ١٤٥ هـ . في زمن المنصور .

انظر في ترجمته : معجم الأدباء : ١٤٩/١١ وما بعد ، وفيات الأعيان ، تاريخ بغداد ، وغيرها ...

وأما نحو : جوار فالاقرب عندي أن يقال بعد حمل نحو : ثمان ورباع
وشنّاح على غير الافراد وشذوذ قول من قال :

يحدو ثماني مولعاً بلقاحها

على جميع الاقاويل مع ورودها على زنة جوار وروداً خاصاً ، ولمثل
هذا من التأثير ما لا يخفى اقتضى صرفه ، لكن قربه من باب مساجد منع
أن يحرم امتناع الصرف البتة ، فوفق بين الاعتبارين ، وجعلت الصورة الواحدة
لغير الصرف أن لا يلزم من عكسه تغليب الفرع على الاصل في الجملة ،
وجعلت النصب دون أحد أخويه أن لا يفقد حصول الخفة في صورة من
الصورتين ، بحذف الياء على طريق معبد ، وحمل باب أعيش عليه في
القول الاعراف لاتحادهما في عدة أمور : أحدها : عدد الحروف والحركات
والسكنات ؛ وثانيها : كون الثالث حرفاً معتلاً مزيد المعنى ، مفتوحاً
ما قبله ، مجامعاً الساكن : كدواب واصم . وثالثها : كون الآخر ياء
مكسوراً ما قبله كسراً لا لأجل الياء . ورابعها : خروجهما إلى معنى
التأخر بذلك خروجاً ظاهراً ، وأن الوزن لا يظهر حاله في معناه حتى
يختص بالفعل أو يجري مجرى المختص به . وأن الالف والنون الزائدتين
على ما ذكر تكونان ممتنعين عن دخول تاء التانيث عليهما ، فتكتسبان
شبهاً بالفي التانيث في نحو : حمراء ، فيزداد حالهما في معناه قوة ، وكذا
ألف اللاحق عند اقتران العلمية بها . والله الموفق للصواب .

الفصل الثالث

في علة اعراب الاسماء الستة بالحروف مضافة

وهي إظهار الاجتناب بالطف وجه وأقربه عن أن يقوى خلاف قياس
فيها بيان ذلك إن : فوه ، وذو مال ، لو أعربا بترك اشباع الحركات
لكانا قد بقيا على حرف واحد ، وكان حذف العين واللام منهما واقعاً

في غاية خلاف القياس ، وأبوه وأخوه وحموها لو تركت على حرفين
بأعرابها بالحركات ، لكان خلاف القياس في حذف الثالث منها أقوى
منه في نحو : غد ويد ، لكون التكميل في أسماء العقلاء ادخل في الطلب
منه في غيرها . وقد مهد هذه القاعدة الامام عبد القاهر في مقتصدته
فليطلب هناك . وأما هن فلكونه كناية عن أسماء الاجناس ، اندرج بحكم
التغليب بعد تنزيل الكناية منزلة المكنى عنه بحكم العرف في أسماء العقلاء ،
والسبب في ترك ذلك في الافراد هو امتناع اظهاره في الاغلب بشهادة
اعتبار نحو : أبون أبان أبين ، في المنون ونحو : الابو الكريم ، الابا الكريم
الابى الكريم في غير المنون .

الفصل الرابع

في علة اعراب المثني والمجموع

على ما هو عليه الكلام في ذلك على الوجه المستقصى ، مذكور في
كتابنا « شرح الحمل » للامام عبد القاهر ، رحمة الله عليه ، ولكننا نورد
من ذلك ههنا ما هو شرط الموضع .

اعلم أن التثنية والجمع إذا أريد وضع طريقة لهما ، لزم اعتبار
تغيير ، وأن يكون ذلك في الاسم ، وأن يكون في آخره ، وأن يكون
بالزيادة ولأخذ الاعراب التبديل ، وأن تكون واحدة بناء لجميع ذلك على
المقدمة الاولى ، وأن تكون من حروف المد لكونها خفيفة لدوائها قريبة
الوقوع لكثرة دورها اما بانفسها أو بإبعاضها ، وقد مرنت لذلك بها
الالسن ، واستأنست المسامع ، وألفتها الطباع ، ومالت اليها النفوس ،
وأن يكون فيها دليل الاعراب محافظة عليه ، وحسن نظر له ، لامتناع
المدات عن التحريك ، وجمعاً بين الغرضين ، لكن استلزام المحافظة عليه
في أحواله الثلاث : حالتي التثنية والجمع بالمدات الثلاث ، الاشتراك في
كل واحدة منهن المخالف للقياس أوجب الغاءها في بعض الاحوال تقليلاً

للاشتراك في الحروف ، وحين آل الأمر إلى جعل بعض الحروف مشتركاً دون بعض تعيينت الياء التي من شأنها استواء النسبة إلى الخفة والثقل وإلى مخرجي أختيها ، للاشتراك الذي من شأنه استواء النسبة إلى المعنيين ، وانقسمت أختاها على التثنية والجمع لجهتي التقدم والتأخر ، ثم لما قدم الرفع في الاعتبار كونه حصة الفاعل المتقدم فيه كما سبق ، تعيينت له ، ثم تعيينت الياء لأخويه فيهما ، وأصلاً للجذر منهما ، لما بينها وبينه من النسب ما ليس بينها وبين النصب ، فحصل اعراب المثني والمجموع على ما ترى ، وأما النون فالأقرب فيه أنه لما اعتبر الاعراب الذي هو للاسم بحكم الاصلة في التثنية والجمع على حدها للجهة المذكورة ، واستهجن الغاؤه فيهما لمناسبتاً تأخذت في ذلك ، امتنع بحكم رعاية ذلك بناء المثني والمجموع جمع السلامة ، ولذلك اختلف في نحو : دان ، واللذان ، واللذان ، والذين ، بين أن يحكم فيها بالتثنية والجمع ، وبين أن لا يحكم ، فتنظم في سلك أبانان ، وعمايتان ، وعشرون ، وثلاثون ، وما شاكل ذلك ، ولم يكن الاسم يدخل بالتثنية والجمع على حدهما في باب ما لا ينصرف ، لم يصادفوا في ترك التنوين عذراً يعتبر ، فأتى به وحرك محافظة على الساكن قبله ، إذا كان دأبهم تحريكه لنوع من العذر ، كنعو : غلام اكتهل ، وكسر بعد الألف على أصل تحريك الساكن ، وفتح بعد أختيها تفادياً من الجمع بينهما وبين الكسر لأصول مقررة ، وحيث استمرت الحركة عليه ، صار بمنزلة غير التنوين ، فلم يحذف في الوقف ، ولا مع نفي الجنس ، ولا مع الألف واللام ، ولا مع النداء على الضم ، وإنما بنيت الكلام على الحذف لامتناع تأخير التثنية والجمع في ذلك كله لاستلزامه تحصيل الممتنع . أما في الوقف فلاستلزامه الوصل في الوقف ، وأما في نفي الجنس فلاستلزامه طلب الزيادة حيث لا مزيد ، وأما في المعرف وهو الداخل عليه اللام ، أو المضموم في النداء ، فلاستلزامه تحصيل التثنية والجمع لامع الصحة . ألا ترى أن التثنية والجمع طريقان ليتناول الاسم بهما أكثر مما هو متناوله ، فيستلزم تحصيلهما بحكم الضرورة صحة تناول المزيد المنافية للاختصاص

بما سوى المزيد الممتنع انتفاؤه مع اللام والضم ، فمتى أريدت التثنية والجمع
والحال هذه لزم ما ذكرنا ، ومدار حكم أصحابنا ، رحمهم الله ، في
تنكير العلم إذا ثني أو جمع ما ذكرت ، فاستوضح .

الفصل الخامس

في علة اعراب كلا وكلتا مضافين إلى الضمير على ما هو عليه

اختلفت الفرقتان في ذلك وتشعبت آراء أصحابنا ، رحمهم الله ، وأنا
أذكر ، بإذن الله تعالى ، ما هو بالقبول أجدر ، بعد التنبيه على ما لا بد
في ذلك منه ، وهو أن كل واحد من كلا وكلتا عندنا مثنى معنى ، مفرد
لفظاً ، فالالف فيهما غير ألف التثنية ، خلافاً للكوفيين ، رحمهم الله ،
بدليل عود الضمير إليها تارة مثنى حملاً على المعنى كقوله :

كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا

وكما حكى عن بعض العرب من قوله : كلاهما قائمان ، وكلتاها
لقيتهما ، وأخرى كثيراً مفرداً حملاً على اللفظ كقوله :

كلا أخويننا ذو رجال كأنهم

وقول الآخر :

أকাশره واعلم أن كلانا على ما ساء صاحبه حريص

وقول الآخر :

كلا ثقلينا واثق بغنيمته

وقول الآخر :

كلانا يزيد بحب ليلي

وكقوله عز من قائل : ﴿ كَلِمَاتًا الْجَنَّتَيْنِ أَكَلَتْهَا ﴾^(١) . وأمثال لها .
وإذا ثبت لنا هذا قلنا العلة في انقلاب الالف فيهما إلى الياء في الجر
والنصب عند الاضافة إلى الضمير ، حصول أمرين يدعوان إلى ذلك :
أحدهما : شبهها معنى ألف التثنية المنقلبة ياء في الجر والنصب .
وثانيهما شبهها بلزوم الاتصال بالاسم . وانجرار ذلك بعدها لالف
على وإلى المنقلبة ياء عند الضمير ولعل من يقول مررت بكلاهما ورأيت
كلاهما ممن يقول قائلهم :

طار واعلاهن فطر علاها

أو ممن على لغتهم على الاصح قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا نَ لَسَاحِرَانِ ﴾^(٢)

الفصل السادس

في علة اعراب نحو مسلمات على ما هو عليه

وهي أن جمع المذكر لما سوى فيه بين الجر والنصب لما تقدم اتبعه
في ذلك جمع المؤنث طلباً للتناسب من حيث أنهما جمعا تصحيح ، وأن
المؤنث فرع على المذكر كما سبق ، ومعلوم عندك أن اتباع الفرع الاصل
في حكم مما له عرف في التناسب ، وأن المؤنث نقيض المذكر ، وقد عرفت
الوجه في حمل النقيض على النقيض في القسم الاول من الكتاب .

الفصل السابع

في علة اعراب ما أعرب من الافعال ، ووقوع الجزم في اعرابه موقع
الجر في الاسماء ، وكيفية تفاوته ظهوراً واستكناً ، وزيادة ونقصاناً

اعلم أن علة اعراب المضارع عند أصحابنا ، رحمهم الله ، خلافاً
للكوفيين ، رحمهم الله ، هي مضارعة الاسم بعدد الحروف والحركات

(١) سورة الكهف ، الآية : ٣٣ .

(٢) سورة طه ، الآية : ٦٣ .

والسكنات ، كنعو : يضرب وضارب ، ويدخول لام الابتداء عليه .
وبتبادر الفهم منه إلى الحال في نحو : مررت برجل يكتب ، تبادره إليها
من الاسم إذا قلت مررت برجل كاتب ، وباحتمال أمرين ، وقبول
أن يختص ، والأمران هنا : الحال والاستقبال ، وهناك التعريف والتكثير .

وأما وقوع الجزم موقع البحر فلأن اعرابه ، لما كان فرعاً على اعراب
الاسم ، واقتضى العرف حطه ، ولم يكن للجزم من التعلق بالفعل ما كان لأخويه
حيث انتظما في عمله دونه ، تعين للحط سادا الجزم مسده ، وأما ظهور
اعرابه ، فلأنه الأصل في الاعراب كما سبق ، وأما استكنانه فالعلة فيه
أما الضرورة ، وذلك في رفعه ونصبه عند الالف كنعو : ينخشاك ، لامتناع
الالف عن التحريك ، وأما الاجتناب عن تضاعف الثقل ، وذلك في رفعه
عند الواو والياء ، كنعو : يغزو ويرمي على ما عرف في علم الصرف .
وقد اندرج في هذا استكنان الرفع والبحر في الاسماء في نحو القاضي .
وأما الزيادة وذلك في رفعه بعد ألف الضمير وواوه وياه ، فلما قدمنا
أن الفعل المضارع ، لمضارعه استحق الاعراب ، ومعلوم أن مضارعه
بلحق هذه الضمائر إياه لا تزول ، وحيث كانت ، أعني هذه الضمائر ،
حروفاً ميتة لا تتحرك ، ومدات ماساً جارية لذلك مجرى النفس الساذج ،
غير عارض لها ذلك ، فقصرت عن بلوغ حد النون في : يضربن ، ولم
تنته إلى درجة ياء الاضافة في الاسماء لا أقل ، فلم يثبت لها حكم جانب ،
لم تدخل في باب المنع ، فبقيت له اليد الطولى في اكتساء الاعراب ، لكن
اعرابه بغير الحرف حيث كان ، يفصب في الرفع والنصب حق المدات
في القرار على هيأتها ، لوجوب اتباع المدة حركة ما قبلها . وفي الجزم
حقها في الثبوت لامتناع سكون ما قبل المدة جعل بالحرف ، تحاشياً عن
ذلك ، ثم لما امتنع الحرف أن يكون مدة على أصل القياس في باب الزيادة ،
لامتناع اجتماع المدتين ، جعل النون لقربه منها باحتمال المسدة واللين ،
والخفاء ، واعتباره غنة يشهد لذلك ، ولاتحاد المدات بالفعل اقتضى
القياس تأخيرها ، ولحصول الصورة إذ ذاك على شكل المثني والمجموع ،

اختير الكسر للنون بعد الالف ، مع العمل بأصل تحريك الساكن والفتح له بعد أختيها مع الاجتناب عن الجمع بين الكسر وبينهما ، وحيث كان يجب اعتبار الرفع ابتداء على ما سبق . عين له . وأما الجزم فلما لم يكن في اعراب أصله الذي هو متطفل عليه بحكم المضارعة ، جعل كان ليس باعراب ، فلم يتكلف له عند فواته حرف يقوم مقامه هذا، على أن حقه هو الترك فوفيه بذلك ، ثم لما كان الجزم في الافعال نظير البحر في الاسماء . وكانت لهذه الامثلة صورة التثنية والجمع ، اتبعه النصب هنا اتباعه البحر هناك، طلباً للتشاكل بين الاصل والفرع . وأما النقصان، وذلك في جزمه عند اعتلال الآخر ، فمن حيث أن الجزم ، لما تقدم النصب في الاعتبار كما سبق آنفاً ، لم يكن وروده إلا على المرفوع ، وقد عرفت أن الفعل حال اعتلال الآخر في الرفع لا يكون متحركاً ، وإذا ورده ، ومن شأنه حذف الحركة ، ثم لا يجد حركة يحذفها حذف المعتل لما بينه وبينها من الاتحاد .

الفصل الثامن

في علة عمل الحروف العاملة وكيفية اختلافها في ذلك

ونحن على أن نختصر الكلام فنقول : أما الجارة فانما عملت في الاسماء للزومها إياها، فكل ما لزم شيئاً وهو خارج عن حقيقته أثر فيه وغيره غالباً بشهادة الاستقراء، وكان عملها الجر اللازم للاسماء ليدخل وصف العمل في وصف العامل بحكم المناسبة، وهو بعينه الكلام في التي تجزم المضارع . وأما العذر عن حرف التعريف وحرفي الاستقبال، فالأقرب هو أن الاسم لشدة احتياجه إلى التعريف، لامتناع خروجه في الاستعمال عن التعريف والتوكيد ، جرى حرف التعريف منه مجرى بعض أجزائه ، وعلى هذا حرفا الاستقبال . ومدار كلام أبي سعيد السيرافي ، رحمه الله ، في هذا على ما ذكرت ؛ وأما الناصبة للأسماء فعملت لمعنى اللزوم والنصب

لتقويها على افادة معنى المفعولية قريبة من : اناذي وأصاحب واستثني ،
ولذلك ترى الواو لا يعمل حيث يبطل لزومه بكونه عاطفاً ، لأنه في
العطف لا يلزم الاسم ، وكذا الا حيث يبطل لزومه بكونه في الكلام
الناقص لصحة : ما طلع البدر إلا وقد ذكرت هنداً ، وما جرى مجراه ،
أو بكونه في التام غير الموجب على وجه البذل لتزليل البذل والمبدل منه
متزلة المنحى غير المذكور ، ورجوع الكلام إلى النقصان إذ ذاك حكماً ،
ومما ينبهك على أن حكم البذل ما ذكرنا ، امتناعهم عنه في الموجب
امتناعهم عن النقصان فيه ، وانها لمظان تأمل منك فلا تفرط . وأما الناصبة
للافعال فالاصل فيها أن عند التحليل ، قدس الله روحه ، وقول التحليل
يغني عن الدليل :

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

ولانما نصبت أنْ لمشابتها أنْ معنى لاشتراكهما في رد الكلام إلى
معنى المصدر ، وصوره أيضاً ، إذا خففت وأعملت . وأما الحروف
المشبهة فعملها لمشابتها الافعال وعندنا أنها لما كانت في العمل فرعاً على
الفعل ، وكانت في الشبه بالافعال دون شبه ما ولا بليس ، اختيار لها خطأ
لدرجتها أدنى مرتبة الفعل ، وهي ضرب عمرأ زيد ، ومن هذا يظهر
سبب امتناع تقديم الخبر على الاسم البتة ، وهو الترقى إلى أعلى مرتبة
الفعل في أدنى درجتها ، وأما قولهم إنْ في الدار زيداً ، فالوجه ما اختار
جار الله العلامة ، وارتضاه شيخنا الحاتمي ، تغمدهما الله برضوانه ، أنه
ليس من تقديم الخبر ، إذ الخبر مدلول في الدار لا نفس في الدار ، وتقدم
ذاك غير مسلم هذا ، ولكنه يشكل بقولهم حيث لا يصح وقوع العامل
لا يصح وقوع المعمول فيه ، فليتأمل . وأما علة انتظام لا النافية للجنس
في سلكها ، وعلة عمل ما ولا المشبهتين بليس فمذكورتان .

الفصل التاسع

في علة عمل الاسماء غير الجر وكيفية اختلافها

أما علة رفعها ونصبها نازلة منزلة الفعل ككون الاسم : مصدراً ، أو اسم فاعل ؛ وهو للحال أو الاستقبال ومعتمد ، فإنه في الاعتماد يزداد قرباً من الفعل بتنحيه عن موضع الاسم المخبر عنه ، وهو افتتاح الكلام ، وعن الاخبار عنه أيضاً ، أو اسم مفعول على نحو اسم الفاعل ، أو صفة مشبهة معتمدة ولذلك حيث ضعف اسم التفضيل عن ذلك رأيت حاله في العمل كيف فرت ، أو اسم فعل .

وكذا علة جزمها نازلة منزلة حرف الشرط بافادتها معناه ، فالكلام فيها جلي .

وأما علة نصبها في غير ذلك فالوجه فيها أنها اشبهت الفعل في حال كونه ناصباً باستدعائها التمييز فضلة في الكلام لا محالة ، مع امتناع أن تجره ، وقول أصحابنا ، رحمهم الله ، التمييز أما أن يكون عن الجملة ، أو عن المفرد ، معناه أن محل ابهامه اما أن يكون الاسناد أو أحد طرفيه لا أنه يكون فضلة في الكلام .

الفصل العاشر

في علة عمل المعني الرفع للمبتدأ والخبر والفعل المضارع

وهي أنه أشبه الفعل في حاله كونه رافعاً ، أما في حق الخبر والمبتدأ فباستدعائه هذا مسنداً إليه ، وهذا جزءاً ثانياً في الجملة ، وأما في حق الفعل المضارع فبخروج المضارع معه عن المناسبة بأن لا يعتبر تقديم تحريكه بالرفع ، بيان ذلك أنه متى وقع موقع الاسم في الكلام ناسب أن يجري عليه ما للاسم من الرفع أو النصب أو الجر ، لكن امتناع اجراء الجر

عليه يستتبع امتناع اجراء النصب بحكم التأخي ، فيبقى الرفع مع وجوب تقديمه في الاعتبار على ما عرفت .

واعلم أنك إذا تلقيت ما أملت عليك بحسن التفهم ، واستوضحت لطائفه بعين التأمل ، وجذبت بضبعك في مداحضه الاختصارية استقامة طبع ، وأطلعك على رموزه للتقصي عن المضايق لطافة تمييز . ثم استعرضت معاجم الاوائل في هذا الفن بعد التبع لما أخذها ، والعثور على مجاريها ، مستطعاً طلع المقاصد في المبادي والغايات ، عسى أن تتسمح للعلي بدعاء يستجاب ، وللملي بثناء يستطاب ؛ وإذ قد أتممنا ما أردنا فلنف بما كنا وعدنا من ختم الكلام في القسم النحوي ، حامدين الله تعالى ومصلين على النبي عليه السلام .

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثالث

علم المعاني والبيان

علم المعاني :

المقدمة . ١ — علم المعاني : تعريف .

٢ — علم البيان : تعريف .

الفصل الاول : علم المعاني .

١ — تمهيد .

٢ — قانون الخبر .

الفن الاول : الإسناد الإخباري .

الفن الثاني : المسند إليه .

الفن الثالث : الفصل والوصل ، والإيجاز والإطناب .

٣ — قانون الطلب .

الباب الأول : في التمني .

الباب الثاني : في الاستفهام .

الباب الثالث : في الأمر .

الباب الرابع : في النهي .

الباب الخامس : في النداء .

القسم الثالث

في علمي المعاني والبيان

وفيه مقدمة لبيان حدي العلمين والغرض فيهما . وفصلان لضبط معاقدهما والكلام فيهما .

المقدمة

علم المعاني :

اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره؛ وأعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عن له فضل تمييز ومعرفة، وهي تراكيب البلغاء، لا الصادرة عن سواهم، لتزولها في صناعة البلاغة منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق، وأعني بخاصية التركيب: ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب، جاريماً مجرى اللازم له، لكونه صادراً عن البليغ، لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو هو، أو لازماً له هو هو حيناً، وأعني بالفهم؛ فهم ذي الفطرة السليمة، مثل ما يسبق إلى فهمك من تركيب: إن زيد منطلق، إذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام، من أن يكون مقصوداً به نفي الشك، أو رد

الانكار ، أو من تركيب : زيد منطلق من أنه يلزم مجرد القصد إلى الاخبار ، أو من نحو : منطلق . ترك المسند اليه ، من أنه يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار مع افادة لطيفة مما يلوح بها مقامها . وكذا إذا لفظ بالمسند اليه ، وهكذا إذا عرف أو نكر ، أو قيد أو أطلق ، أو قدم أو أخر ، على ما يطلعك على جميع ذلك شيئاً فشيئاً مساق الكلام في العلمين بإذن الله تعالى .

علم البيان :

وأما علم البيان : فهو معرفة لإيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة ، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه ، وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه ، وفيما ذكرنا ما ينبه على أن الواقف على تمام مراد الحكيم تعالى ، وتقديس من كلامه ، مفتقر إلى هذين العلمين كل الافتقار ، فالويل كل الويل لمن تعاطى التفسير وهو فيهما راجل ، ولما كان علم البيان شعبة من علم المعاني لا تنفصل عنه إلا بزيادة اعتبار ، جرى منه مجرى المركب من المفرد ، لا جرم آثرنا تأخير .

الفصل الأول

في ضبط معاهد علم المعاني والكلام عليه

تمهيد :

اعلم أن مساق الحديث يستدعي تمهيداً، وهو : أن مقتضى الحال عند المتكلم يتفاوت كما ستقف عليه إذا أفضت النوبة إلى التعرض له من هذا الكتاب ، بإذن الله تعالى . فتارة تقتضي ما لا يفتقر في تأديته إلى أزيد من دلالات وضعية ، وألفاظ كيف كانت ، ونظم لها المجرد التأليف بينها يخرجها عن حكم النعيق ، وهو الذي سميناه في علم النحو . أصل المعنى ونزلناه ههنا منزلة أصوات الحيوانات . وأخرى ما تفتقر في تأديته إلى أزيد ، وظاهر أن الخطأ الذي نحن بصدده لا يجامع في الأول أدنى التمييز ، فضلاً أن يقع فيه من العاقل المتفطن ، وإنما مثار الخطأ هو الثاني ، وإن اختلج في وهمك أن الاحتراز عن الخطأ في الثاني، إن لم يتوقف على علم المعاني ، استغنى عنه ، وإن توقف عليه ، ولا شبهة في أن الكلام فيه كلام من القبيل الثاني . فيتوقف تعريفه على تعريف له سابق ، ويتسلسل أو يدور ، فاستوضح ما أجبننا به عن تعلم علم الاستدلال ، وعلم العروض ، إذ قيل : إن كان العقل أو الطبع يكفي في البابين ، فليستغن عن تعليمهما ، وإلا كان تعليمهما موقوفاً على تعليم سابق ، والمآل إما الدور أو التسلسل . وسننظم لك هذين العلمين في سلك التعرض لهما إذا حان وقته بإذن الله تعالى .

وإذ قد عرفت هذا فنقول : إن التعرض لخواص تراكيب الكلام

موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة، لكن لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة، فيجب المصير إلى إيرادها تحت الضبط بتعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار، ثم حمل ما عدا ذلك عليه شيئاً فشيئاً على موجب المساق. والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيان : الخبر والطلب المنحصر بحكم الاستقراء في الابواب الخمسة التي يأتيك ذكرها . وما سوى ذلك نتائج امتناع اجراء الكلام على الاصل ، وعساك فيما ترى أن تقتحمه عينك ، لكنك إذا اجتليته ، أو أن كشف القناع عنه ، وجدت من نفسك الشأن بخلافه ، فلنعيتهما ، أعني : الخبر والطلب ، لافتتاح الكلام لما نحن له ، والله المستعان .

آراء العلماء في الخبر والطلب

اعلم أن المعتنين بشأهما فرقتان : فرقة تحوجهما إلى التعريف ، وفرقة تغنيهما عن ذلك . واختيارنا قول هؤلاء .

أما في الخبر فلأن كل أحد من العقلاء ممن لم يمارس الحدود والرسوم، بل الصغار الذين لهم أدنى تمييز ، يعرفون الصادق والكاذب ، بدليل أنهم يصدقون أبدأ في مقام التصديق ، ويكذبون أبدأ في مقام التكذيب . فلو لا أنهم عارفون للصادق والكاذب ، لما تأتى منهم ذلك . لكن العلم بالصادق والكاذب ، كما يشهد له عقلك ، موقوف على العلم بالخبر الصدق ، والخبر الكذب . هذا والحدود التي تذكر كقولهم : الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب ، أو التصديق والتكذيب ، وكقولهم : هو الكلام المفيد بنفسه اضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفياً أو اثباتاً ، بعد تعريفهم الكلام بأنه : المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة ، وكقول من قال : هو القول المقتضى بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو بالاثبات ، ليتها صلحت للتعويل .

أما ترى الحد الأول حين عرّف صاحبه الصدق بأنه الخبر عن الشيء على ما هو به ، والكذب بأنه الخبر عن الشيء لا على ما هو به ، كيف

دار ، فخرج عن كونه معرفاً . ومن ترك الصدق والكذب إلى التصديق والتكذيب ما زاد على أن وسع الدائرة .

والحد الثاني : أوجب أن يكون قولنا في باب الوصف : الغلام الذي لزيد أو ليس لزيد ، خبراً لكونه كلاماً على قول صاحبه ، ومفيداً بصريحه إضافة أمر ، وهو الغلام ، إلى أمر ، وهو زيد ، بالاثبات في أحدهما ، والنفي في الآخر مع انتفاء كونه خبراً ، بدليل انتفاء لازم الخبر ، وهو صحة احتمال الصدق والكذب ، فلا نزاع في كون ذلك لازم الخبر ، إنما النزاع في أن يكون حداً ، والحال ما تقدم ، وكذا قولنا : إن زيداً غلام ، أو ليس غلاماً ، بفتح أن كيف خرج عن أن يكون مطرداً .

والحد الثالث : حين أوجب أن لا يكون قولنا ما لا يعلم بوجه من الوجوه لا يثبت ولا ينفي خبر الامتناع ، أن يقال ما لا يعلم بوجه من الوجوه ، معلوم ، مع أن الكلام خبر ، كيف خرج عن أن يكون منعكساً مع انتقاضه بالنقضين المذكورين وهما : الغلام الذي لزيد ، أو ليس لزيد ، وأن زيداً غلام ، أو ليس غلاماً ، بفتح أن فتدبر .

ولسؤال المعلومات وجه دفع يذكر في الحواشي .

وأما في الطلب فلأن كل أحد يتمنى ، ويستفهم ، ويأمر ، وينهي ، وينادي ، يوجد كلا من ذلك في موضع نفسه عن علم ، وكل واحد من ذلك طلب مخصوص ، والعلم بالطلب المخصوص مسبوق بالعلم بنفس الطلب ، ثم أن الخبر والطلب بعد افتراقهما بحقيقتيهما يفرقان باللازم المشهور ، وهو احتمال الصدق والكذب . والكلام في الطلب ، وما نسبنا إليه ، لا يقصر على ما قرعنا به سمعك هنا ، لكننا سنفرغ في صماخيك بإذن الله تعالى ، أو أن التصدي لتحقيقه ، ما ينقش صورته في ذهنك النقش الجلي ، ولنكتف بهذا القدر من التنبيه على استغناء الخبر والطلب عن التعريف الحدي ، ولنعين لمساق الحديث في كل واحد منهما قانوناً .

القانون الأول

فيما يتعلق بالخبر

اعلم أن مرجع الخبرية ، واحتمال الصدق والكذب إلى حكم المخبر الذي يحكمه في خبره بمفهوم لمفهوم ، كما تجده فاعلاً ذلك إذا قال : هو زيد ، هو ليس زيد ، لا إلى حكم مفعول يشير إليه اشارته إذا قال : الذي هو زيد ، أو ليس زيد ، فأوقعه صلة للموصول الذي من حقه أن يكون صلته قبل اقترانها به معلومة للمخاطب ، أو إذا قال : أنه زيد ، بفتح ان فنقل الحكم بثبوت الزيدية للضمير إلى جعله تصوراً مشاراً إليه يحكم له أو به ، إذا قال : حق أنه زيد، أو قال : الذي أدعيه أنه زيد .

فأما السبب في كون الخبر محتملاً للصدق والكذب ، فهو امكان تحقق ذلك الحكم ، مع كل واحد منهما ، من حيث أنه حكم مخبر ، ومرجع كون الخبر مفيداً للمخاطب إلى استفادة المخاطب منه ذلك الحكم ، ويسمى هذا : فائدة الخبر ، كقولك : زيد عالم لمن ليس واقفاً على ذلك ، أو استفادته منه أنك تعلم ذلك كقولك لمن حفظ التوراة : قد حفظت التوراة . ويسمى هذا لازم فائدة الخبر ، والاولى بدون هذه تمتنع ، وهذه بدون الاولى لا تمتنع ، كما هو حكم اللازم المجهول المساواة ، ومرجع كونه صدقاً أو كذباً عند الجمهور إلى مطابقة ذلك الحكم للواقع ، أو غير مطابقته له ، وهو المتعارف بين الجمهور ، وعليه التعويل ، وعند بعض إلى طباق الحكم لاعتقاد المخبر أو ظنه ، وإلى لا طباقه لذلك ، سواء كان ذلك الاعتقاد أو الظن خطأ أو صواباً ، بناء على دعوى تبرئ المخبر عن الكذب ، متى ظهر خبره بخلاف الواقع ، واحتجاجة لها بأن لم يتكلم بخلاف الاعتقاد أو الظن ، لكن تكذيبنا لليهودي مثلاً إذا قال : الاسلام باطل ، وتصديقنا له إذا قال : الاسلام حق ، ينحيان بالقلع على هذا ، ويستوجبان طلب تأويل لقوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُتَنَافِقُونَ

قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴿١﴾ ، وهو حمل قول المنافقين على كونه مقروناً بأنه قول عن صميم القلب . كما يترجم عنه ان واللام ، وكون الجملة اسمية ، في قولهم لارباب البلاغة ، وسيأتيك تعرض لهذه الآية .

وإذ قد عرفت أن الخبر يرجع إلى الحكم بمفهوم لفهوم ، وهو الذي نسميه الاسناد الخبري كقولنا : شيء ثابت ، شيء ليس ثابتاً ، فأنت في الأول تحكم بالثبوت للشيء ، وفي الثاني باللاتبوت للشيء ، عرفت أن فنون الاعتبارات الراجعة إلى الخبر لا تزيد على ثلاثة : فن يرجع إلى حكم وفن يرجع إلى المحكوم له ، وهو المسند إليه ، وفن يرجع إلى المحكوم به ، وهو المسند .

أما الاعتبار الراجع إلى الحكم في التركيب من حيث هو حكم ، من غير التعرض لكونه لغوياً أو عقائياً ، فإن ذلك وظيفة بيانية ، فككون التركيب : تارة غير مكررة ، ومجرداً عن لام الابتداء ، وان المشبهة والقسم ، ولامه ، ونوني التأكيد ، كنعو : زيد عارف . وأخرى مكرراً ، أو غير مجرد ، كنعو : عرفت عرفت ، ولزيد عارف ، وان زيدا عارف ، وان زيدا لعارف ، ووالله لقد عرفت ، أو لاعرفن ، في الاثبات ، وفي النفي كون التركيب غير مكرر ، ومقصود على كلمة النفي مرة كنعو : ليس زيد منطلقاً ، وما زيد منطلقاً ، ولا رجل عندي ، ومرة كنعو : ليس زيد منطلقاً ، ليس زيد منطلقاً ، وغير مقصور على كلمة النفي كنعو : ليس زيد بمنطلق ، وما أن يقوم زيد ، ووالله ما زيد قائماً ، فهذه ترجع إلى نفس الاسناد الخبري .

وأما الاعتبار الراجع إلى المسند إليه في التركيب من حيث هو مسند إليه ، من غير التعرض لكونه حقيقة أو مجازاً ، فككونه : محذوفاً كقولك :

(١) سورة المنافقون ، الآية : ١ .

عارف ، وأنت تريد : زيد عارف ، أو ثابتاً معرفاً من أحد المعارف .
وستعرفها ، مصحوباً بشيء من التوابع ، أو غير مصحوب ، مقروناً
بفصل أو غير مقرون ، أو منكراً مخصوصاً أو غير مخصوص ، مقدماً
على المسند أو مؤخراً عنه .

وأما الاعتبار الراجع إلى المسند من حيث هو مسند أيضاً ، فكونه :
متروكاً أو غير متروك ، وكونه مسرداً أو جملة ، وفي أفراد من كونه :
فعلاً أو اسماً ، منكراً أو معرفاً ، مقيداً كل من ذلك بنوع قيد أو غير
مقيد ، وفي كونه جملة من كونها : اسمية ، أو فعلية ، أو شرطية ،
أو ظرفية ، وكونه : مقدماً أو مؤخراً . هذا إذا كانت الجملة الخبرية
مفردة .

أما إذا انتظمت مع أخرى فيقع إذ ذاك اعتبارات سوى ما ذكر فن
رابع ولا يتضح الكلام في جميع ذلك اتصاحه إلا بالتعرض لمقتضى الحال ،
فبالحري أن لا نتخذه ظهيرياً . فنقول ، والله الموفق للصواب .

لكل مقام مقال :

لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة ، فمقام التشكر يباين مقام
الشكاية ، ومقام التهنية يباين مقام التعزية ، ومقام المدح يباين مقام الذم ،
ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ، ومقام الجحد في جميع ذلك يباين
مقام الهزل ، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار
أو الانكار ، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الانكار ؛ جميع
ذلك معلوم لكل لبيب ، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام
مع الغبي ، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر .

ثم إذا شرعت في الكلام ، فلكل كلمة مع صاحبها مقام ، ولكل
حد ينتهي إليه الكلام مقام ، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول
وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به ، وهو الذي نسميه

مقتضى الحال ، فإن كان مقتضى الحال اطلاق الحكم ، فحسن الكلام تجريده عن مؤكيدات الحكم ، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك ، فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفاً وقوة ، وإن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند اليه ، فحسن الكلام تركه ، وإن كان مقتضى اثباته على وجه من الوجوه المذكورة ، فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب ، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند، فحسن الكلام وروده عارياً عن ذكره ، وإن كان المقتضى اثباته مخصصاً بشيء من التخصيصات ، فحسن الكلام نظمته على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها ، وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها ، والايجاز معها أو الاطناب ، أعني طي جمل عن البين ولا طيتها ، فحسن الكلام تأليفه مطابقاً لذلك . وما ذكرناه حديث اجمالي لا بد من تفصيله فاستمع لما يتلى عليك بإذن الله .

فنون الخبر :

وقد ترتب الكلام ههنا ، كما ترى ، على فنون أربعة : الفن الأول : في تفصيل اعتبارات الاسناد الخبري . الفن الثاني : في تفصيل اعتبارات المسند اليه . الفن الثالث : في تفصيل اعتبارات المسند . الفن الرابع : في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب .

وقبل أن نمنح هذه الفنون حقها في الذكر ننبهك على أصل لتكون على ذكر منه ، وهو أن ليس من الواجب في صناعة ، وإن كان المرجع في أصولها وتفاريعها إلى مجرد العقل ، أن يكون الدخيل فيها كالناشيء عليها ، في استفادة الذوق منها ، فكيف إذا كانت الصناعة مستندة إلى تحكمات وضعية ، واعتبارات الفية ، فلا على الدخيل في صناعة علم المعاني أن يقلد صاحبها في بعض فتاواه ، إن فاته الذوق هناك إلى أن يتكامل له ، على مهل ، موجبات ذلك الذوق ، وكان شيخنا الحاتمي ، ذلك الامام الذي لن تسمح بمثله الأدوار ، ما دار الفلك الدوار ، تغمده الله برضوانه ،

يجب أن يحسن كثير من مستحسنات الكلام ، إذا راجعناه فيها ، على الذوق .
ونحن حينئذ ممن نبغ في عدة شعب من علم الادب ، وصبغ بها يده ،
وعانى فيها وكثده وكثده ، وهاهو الامام عبد القاهر ، قدس الله
روحه في « دلائل الاعجاز » كم يعيد هذا .

الفن الأول

في تفصيل اعتبارات الاسناد الخبري

الخبر الابتدائي :

من المعلوم أن حكم العقل حال اطلاق اللسان ، هو أن يفرغ المتكلم
في قالب الافادة ما ينطق به تحاشياً عن وصمة اللاغية ، فإذا اندفع في
الكلام مخبراً ، لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند اليه في خبره
ذاك ، افادته للمخاطب ، متعاطياً مناطها بقدر الافتقار . فإذا ألقى الجملة
الخبرية إلى من هو خالي الذهن عما يلقي اليه ، ليحضر طرفاها عنده ،
وينتقش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتاً أو انتفاء ، كفى في
ذلك الانتقاش حكمه ، ويتمكن لمصادفته إياه خالياً :

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى فصادف قلبي خالياً فتمكنا

الخبر الطلبي :

فتستغني الجملة عن مؤكدات الحكم ، وسمي هذا النوع من الخبر :
ابتدائياً .

وإذا ألقاها إلى طالب لها ، متحير طرفاها عنده دون الاستناد ، فهو
منه بين بين ، لينقذه عن ورطة الحيرة ، استحسن تقوية المنقذ بادخال اللام
في الجملة ، أو إن ، كنعو : لزيد عارف ، أو إن زيدا عارف .
وسمي هذا النوع من الخبر : طلياً .

الخبر الانكاري :

وإذا ألقاها إلى حاكم فيها بخلافه ، ليرده إلى حكم نفسه ، استوجب حكمه ليترجح تأكيداً بحسب ما أشرب المخالف الانكار في اعتقاده ، كنعو : صادق اني ، لمن ينكر صدقك انكاراً ، واني لصادق ، لمن يبالغ في انكار صدقك ، ووالله اني لصادق . على هذا ، وان شئت فتأمل كلام رب العزة عات كلمته : ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴾ . قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون . قالوا ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون ﴿ (١) . حيث قال أولا : ﴿ إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴾ . وقال ثانياً : ﴿ إِنَّا إِلَيْكُم لمرسلون ﴾ . كيف يقرر ما ألقى اليك ، ويسمى هذا النوع من الخبر : انكارياً .

واخراج الكلام في هذه الاحوال على الوجوه المذكورة يسمى اخراج مقتضى الظاهر ، وانه في عام البيان يسمى بالتصريح ، كما ستقف عايه . والذي أريناك ، إذا عملت فيه البصيرة ، استوثقت من جواب أبي العباس للكندي حين سأله قائلاً : إني أجد في كلام العرب حشواً يقولون : عبد الله قائم ، ثم يقولون : إن عبد الله قائم ، ثم يقولون : إن عبد الله لقائم ، والمعنى واحد ، وذلك ان قال : بل المعاني مختلفة ، فقولهم : عبد الله قائم ، اخبار عن قيامه ، وقولهم : إن عبد الله قائم ، جواب عن سؤال سائل ، وقولهم : إن عبد الله لقائم ، جواب عن انكار منكر قيامه . هذا ثم إنك ترى المفلقين السحرة في هذا الفن ينفثون الكلام لا على مقتضى الظاهر كثيراً ، وذلك إذا أحلوا المحيط بفائدة الحملة الخبرية ، ويلازم فائدتها عاماً محل الخالي الذهن عن ذلك لاعتبارات خطابية ، مرجعها تجهيلة بوجوه مختلفة ، وإن شئت فعليك بكلام رب العزة :

(١) سورة يس ، الآيات : ١٤ - ١٦ .

﴿ وَلَقَدْ عَلَّمُوا لِمَنِ اسْتَرَاه مَالَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ وَلَبِثَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾^(١) ، كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي ، وآخره بنفيه عنهم حيث لم يعلموا بعلمهم ، ونظيره في النفي والاثبات : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ وَإِنْ نَكَشُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ ﴾^(٣) . فيسوقون الكلام إلى هذا مساقه إلى ذلك ، وهكذا قد يقيمون من لا يكون سائلا ، مقام من يسأل ، فلا يميزون في صياغة التركيب للكلام بينهما ، وإنما يصبون لهما في قالب واحد ، إذا كانوا قدموا إليه ما يلوح مثله للنفس اليقظي بحكم ذلك الخبر ، فيتركها مستشرفة له استشراف الطالب المتحير ، يتميل بين أقدام للتلويع ، وأحجام لعدم التصريح ، فيخرجون الجملة إليه مصدرة بأن ، ويرون سلوك هذا الأسلوب ، في أمثال هذه المقامات ، من كمال البلاغة ، واصابة المحز ، أو ما ترى بشاراً^(٤) كيف سلكه في رائيته :

بكرا صاحبي قبل الهجير إن ذاك النجاح في التكبير

حين استهواه التشبه بائمة صناعة البلاغة المهتدين بفطرتهم إلى تطبيق مفاصلها ، وهم الاعراب الخالص من كل خارش يربوع وضب ، تلقاه

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٠٢ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية : ١٧ .

(٣) سورة التوبة ، الآية : ١٢ .

(٤) بشار بن برد بن يرجوخ ، العقيلي بالولاء ، ولد بالبصرة ، ونشأ في بني عقيل ، اختلف إلى البوادي لاكتساب اللغة ، أنه كان مع أعمى ، اشتهر بالتشبيب فوشى به بعضهم إلى الخليفة ، ولما لم يمتنع عن نظم الشعر في هذا الموضوع ، وزاد أن هجا الخليفة فأمر صاحب شرطته ، فضربه بالسوط حتى مات سنة ١٦٧ هـ . وقد أوفى على السبعين من العمر . في ترجمته انظر : الأغاني : ١٢٩/٣ - ٢٤٥ ، وفيات الأعيان : ١٢٥/١ ، تجريد الأغاني : ٣٧٢ ، نوابغ الفكر العربي : رقم ٨ ، الشعر والشعراء ٧٦١ .

في بلاغته يضع الهناء مواضع النقب ، دون المولدين الذين قصارى أمرهم في مضمار البلاغة أو أن الاستباق ، إذا استفرغوا مجهودهم ، الاقتداء بأولئك . ومن الشواهد لما نحن فيه ، شهادة غير مردودة ، رواية الاصمعي^(٢) تقبيل خلف الأحمر بين عيني بشار بمحضر أبي عمر بن العلاء^(٣) حين استنشده قصيدته هذه على ما روي من أن خلفاً قال لبشار بعدما أنشد القصيدة : لو قلت يا أبا معاذ مكان أن ذاك النجاح بكرة ، فالنجاح في التبكير كان أحسن ، فقال بشار إنما قلتها ، يعني قصيدته اعرابية وحشية ، فقلت إن ذاك النجاح في التبكير ، كما يقول الاعراب البدويون ، ولو قلت بكرة فالنجاح في التبكير ، كان هذا من كلام المولدين ، ولا يشبه ذلك الكلام ، ولا يدخل في معنى القصيدة التي قلتها . فقام خلف وقبل . فهل فحوى ما جرى بين بشار وصاحبيه ، وهم من فحولة هذا النوع ، ومن المهرة المتقنين ، والسحرة المؤخذين ، إلا راشحة بتحقيق ما أنت منه على ريبة ، وقل لي مثل بشار ، وقد تعمد أن يهدر بشقشقة سكان مهافي الريح ، من كل ماضغ قيصوم وشيخ ، إذا خاطب ، ببيكرا : محرضاً صاحبيه على التشمير عن ساق الجحد في شأن السفار ، افتراء لا يتصورهما حائمين حول : هل التبكير يثمر النجاح ، فيتجائف عن التوكيد ، ولا يتلقاهما بأن هيهات ، ونظيره :

فغنهما وهي لك الفداء إن غناء الأبل الحداء

وفي التنزيل : ﴿ وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ ﴾^(١) وكذا : ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾^(٢) ، وكذا : ﴿ وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾^(٣) وكذا : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةً

(١) سورة المؤمنون ، الآية : ٢٧ .

(٢) سورة يوسف ، الآية : ٥٣ .

(٣) سورة التوبة ، الآية : ١٠٣ .

السَّاعَةَ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴿١﴾ . وأمثال ذلك كثيرة . وإذا صادف ما أريناك بصيرة منك ، ووقفت على ما سيأتيك في الفن الرابع ، اعثر ك في باب النقد لتركيبات الحمل الخبرية في نحو : أعبد ربك إن العبادة حق له ، واعبد ربك العبادة حق له ، على تفاوتها هناك ، واجداً من نفسك فضل الأولى على الثانية بحسب المقام ، ورداءة الاخيرة تارة ، والحكم بالعكس أخرى ، وكنت الحاكم الفيصل بإذن الله تعالى . وكذلك قد ينزلون منزلة المنكر من لا يكون إياه إذا رأوا عليه شيئاً من ملابس الانكار ، فيحوكون حبير الكلام لهما على منوال واحد ، كقولك لمن تصدى لمقاومة مكايح امامه . غير متدبر . مغترأ بما كذبتة النفس من سهولة تأنيها له ، إن أمامك مكايحاً لك ومن هذا الاسلوب قوله :

جاء شقيق عارضاً رحمه إن بني عمك فيهم رماح

ويقلبون هذه القضية مع المنكر إذا كان معه ما إذا تأمله ارتدع عن الانكار ، فيقولون لمنكر الاسلام : الاسلام حق ، وقوله جل وعلا في حق القرآن : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (٢) . وكم من شقي مرتاب فيه ، وارد على ذا . وهذا النوع . أعني نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر ، متى وقع عند النظر موقعه استهش الانفس ، وألق الاسماع . وهو القرائح ، ونشط الاذهان ، ولأمر ما تجد أرباب البلاغة . وفرسان الطراد في ميدانها الرامية في حديق البيان ، يستكثرون من هذا الفن في محاوراتهم ، وأنه في علم البيان يسمى : بالكناية ، وله أنواع تقف عليها وعلى وجه حسنهما بالتفصيل هناك بإذن الله تعالى .

وإن هذا الفن ، فن لا تلين عريكته ، ولا تنقاد قرونته بمجرد استقراء صور منه . وتتبع مظان أنخوات لها ، واتعاب النفس بتكرارها ، واستيداع الخاطر حفظها وتحصيلها ، بل لا بد من ممارسات لها كثيرة ، ومراجعات

(١) سورة الحج ، الآية : ١ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢ .

فيها طويلة ، مع فضل إلهي من سلامة فطرة ، واستقامة طبيعة ، وشدة ذكاء ، وصفاء قريحة ، وعقل وافر ؛ ومن أتقن الكلام في اعتبارات الاعتبارات ، وقف على اعتبارات النفي . واعلم أنك إذا حذقت في هذا الفن ، لصدق همتك ، واستفراغ جهدك فيه ، وبالحرى ، أمكنك التسلق به إلى العثور على السبب في انزال رب العزة قرآنه المجيد على هذه المناهج إن شاء الله تعالى .

الفن الثاني

في تفصيل اعتبارات المسند اليه

لما تقرر أن مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه على مقتضى الحال ، وعلى لا انطباقه ، وجب عليك أيها الحريص على ازدياد فضلك ، المنتصب لاقتداح زناد عقلك ، المتفحص عن تفاصيل الزايات التي بها يقع التفاضل ، وينعقد بين البلغاء في شأنها التسابق والتناضل ، أن ترجع إلى فكرك الصائب ، وذهنك الثاقب ، وخاطرك اليقظان ، وانتباهك العجيب الشأن ، ناظراً بنور عقلك ، وعين بصيرتك ، في التصفح لمقتضيات الاحوال في إيراد المسند اليه على كيفيات مختلفة ، وصور متنافية ، حتى يتأتى بروزه عندك لكل منزلة في معرضها ، فهو الرهان الذي يجرب به الجياد ، والنضال الذي يعرف به الأيدي الشداد ، فتعرف أيما حال يقتضي طي ذكره . وأيما حال يقتضي خلاف ذلك ، وأيما حال يقتضي تعرفه : مضمراً ، أو علماً ، أو موصولاً ، أو اسم إشارة ، أو معرفاً باللام ، أو بالاضافة ؛ وأيما حال يقتضي تعقيب به شيء من التوابع الخمسة ، والفصل ، وأيما حال يقتضي تنكره ، وأيما حال يقتضي تقديمه على المسند ، وأيما حال يقتضي تأخير عنه ، وأيما حال يقتضي تخصيصه أو اطلاقه حال التنكير ، وأيما حال يقتضي قصره على الخبر .

طي ذكر المسند اليه :

أما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند اليه فهي : إذا كان السامع مستحضراً له ، عارفاً منك القصد اليه عند ذكر المسند ، والترك راجع إما لضيق المقام ، وإما للاحتراز عن العبث ببناء على الظاهر ، وأما التخيل أن في تركه تعويلاً على شهادة العقل ، وفي ذكره تعويلاً على شهادة اللفظ من حيث الظاهر ، وكم بين الشهادتين ، وأما لايهام أن في تركه تطهيراً للسان عنه أو تطهيراً له عن لسانك ، وأما للقصد إلى عدم التصريح ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مست اليه حاجة ، وأما لأن الخبر لا يصلح إلاّ له حقيقة كقولك : خالق لما يشاء فاعل لما يريد أو ادعاء ، وأما لأن الاستعمال وارد على تركه أو ترك نظائره ، كقولهم : نعم الرجل زيد ، على قول من يرى أصل الكلام : نعم الرجل هو زيد ، وأما لأغراض سوى ما ذكر ، مناسبة في باب الاعتبار بحسب المقامات لايتهدي إلى أمثالها إلا العقل السليم ، والطبع المستقيم ، وقلما ملك الحكم هناك شيء غيرهما ، فراجعهما في مثل :

قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل

كيف تجد الحكم إذ لم يقل : أنا عليل ، وفي مثل قوله ، حين شكّا ابن عمه فطمه فأنشأ يقول :

سريع إلى ابن العم يلطم وجهه وليس إلى داعي النداء بسريع
حريص على الدنيا مضيع لدينه وليس لما في بيته بمضيع

حيث لم يقل : هو سريع ، وفي مثل قوله :

سأشكر عمراً إن تراخت منيتي أيادي لم تمن وإن هي جلت
ففي غير محبوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت

إذا لم يقل : هو في ، وفي مثل قوله :

أضاعت لهم أحسابهم ووجوههم دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه

نجوم سماء كلما انقض كوكب بدا كوكب تأوي اليه كواكبُهُ

حين لم يقل : هم نجوم سماء ، وقوله عز قائلًا : ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا
وَفَرَضْنَاهَا﴾ ^(١) . إذ لم يقل : هذه سورة أنزلناها ، وقوله : ﴿وَمَا
أَذْرَاكَ مَاهِيَةً ۖ نَارٌ حَامِيَةً﴾ ^(٢) . إذ لم يقل : هي نار حامية ،
وقوله : ﴿فَصَبِّرْ جَمِيلٌ﴾ ^(٣) . وقوله : ﴿طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾ ^(٤) .
على أحد الاعتبارين فيهما . وهو : فأمرني صبر جميل وأمركم ، أو الذي
يطلب منكم أو طاعتكم طاعة معروفة ، بحسب تفسير المعروفة .

إثبات المسند اليه :

وأما الحالة التي تقتضي إثباته فهي : أن يكون الخبر عام النسبة إلى
كل مسند اليه ، والمراد تخصيصه بمعين كقولك : زيد جاء ، وعمرو
ذهب ، وخالد في الدار ، وقوله :

الله أنجح ما طلبت به والبر خير حقيبة الرحل

وقوله :

النفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد إلى قليل تقنع

أو يذكر احتياطاً في احضاره في ذهن السامع لقلّة الاعتماد بالقرائن ،
أو للتنبيه على غباوة السامع ، أو لزيادة الايضاح والتقرير ، أو لأن في
ذكره تعظيماً للمذكور ، أو إهانة له ، كما يكون في بعض الاسامي ،
والمقام مقام ذلك ، أو يذكر تبركاً به واستلذاً له كما يقول الموحّد :
الله خالق كل شيء ، ورازق كلّ حي ، أو لأن اصغاء السامع مطلوب

(١) سورة النور ، الآية : ١ .

(٢) سورة القارعة ، الآيات : ١٠ - ١١ .

(٣) سورة يوسف ، الآيات : ١٨ و ٨٣ .

(٤) سورة النور ، الآية : ٥٣ .

فبسط الكلام افتراضاً بسط موسى إذ قيل له : ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾^(١) وكان يتم الجواب بمجرد أن يقول : عصا ثم ذكر المسند إليه وزاد : ﴿فَقَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾^(٢) . ونظيره في البسط : ﴿نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَنْظِلُ لَهَا عَاكِفِينَ﴾^(٣) . قد بسطوا الكلام ابتهاجاً منهم بعبادة الاصنام ، وافتخاراً بمواظبتها ، منحرفين عن الجواب المطابق المختصر ، وهو أصناماً . أو لأن الاصل في المسند إليه هو كونه مذكوراً أو ما جرى هذا المجرى .

المسند إليه معرفة :

وأما الحالة التي تقتضي تعرفه : فهي إذا كان المقصود من الكلام إفادة السامع فائدة يعتد بمثلها ، والسبب في ذلك هو أن فائدة الخبر لما كانت هي الحكم ، أو لازمه كما عرفت في أول قانون الخبر ، ولازم الحكم ، وهو أنك تعلم حكم أيضاً ، ولا شبهة ، أن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد ، كانت الفائدة في تعريفه أقوى ، ومتى كان أقرب كانت أضعف ، وبعد تحقق الحكم بحسب تخصيص المسند إليه ، والمسند كلما ازداد تخصصاً ازداد الحكم بعداً ، وكلما ازداد عمومياً ازداد الحكم قرباً ، وإن شئت فاعتبر حال الحكم في قولك : شيء ما موجود ، وفي قولك : فلان ابن فلان حافظ للتوراة والانجيل . يتضح لك ما ذكرت ، ثم أن تخصص المسند إليه ، إما أن يكون لكونه أحد أقسام المعارف فحسب ، وهي : المضممرات ، الاعلام ، المبهمات ، أعني : الموصولات ، وأسماء الإشارة المعارفات باللام . المضافات إلى المعارف اضافة حقيقية مع القيد المذكور في علم النحو ، أو لما زاد على ذلك من كونه مصحوباً بشيء من التوابع الخمسة والضمير المسمى فصلاً ، وأما أن يكون لا لما ذكرنا ، كما ستقف عليه ، ولكل من ذلك حالة تقتضيه .

(٣) سورة الشعراء ، الآية : ٧١ .

(١) سورة طه ، الآية : ١٧ .

(٢) سورة طه ، الآية : ١٨ .

المسند إليه ضميراً :

وأما الحالة التي تقتضي كونه مضمراً فهي إذا كان المقام مقام حكاية
كقوله :

أنا الذي يجدوني في صدورهم لا ارتقي صدرأ منها ولا أرد
وقوله :

أنا المرعث لا أخفى على أحد ذرت بي الشمس للقاصي وللداني
وقوله :

ونحن التاركون لما سخطنا ونحن الآخذون لما رضينا
وقوله :

ونحن بنو علم على ذاك بيننا يدعه وفيه عيبه متناحس
زرابي فيها : بغضة وتنافس
أو مقام خطاب كقوله :

يا ابن الأكارم من عدنان قد علموا وتنازل الأرض من خسف وزلزال
أنت الذي تنزل الأيام منزلها
وقوله :

قد كان قبلك أقوام فجعت بهم أنت الذي لم تدع سمعاً ولا بصراً
خلى لنا هلكهم سمعاً وأبصاراً إلا شفا ، فامر العيش أمراراً
وقوله :

وأنت الذي كلفتني ذلج السرى وجون القطا بالجهلتين جثوم
وقولها :

وأنت الذي أخلفتني ما وعدتني وأشمت بي من كان فيك يالوم

وحق الخطاب أن يكون مع مخاطب معين ، ثم يترك إلى غير معين ،
 كما تقول : فلان لثيم إن أكرمته أهانك وإن أحسنت إليه أساء إليك .
 فلا تريد مخاطباً بعينه ، كأنك قلت : إن أكرم أو أحسن إليه ، قصد إلى
 أن سوء معاملته لا يختص واحداً دون واحد ، وأنه في القرآن كثير يحمل
 قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذُ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ ﴾ ^(١) .
 على العموم قصداً إلى تفضيع حال المجرمين . وإن قد بلغت من الظهور
 إلى حيث يمتنع خفاءها ألبتة فلا تختص رؤية راء دون راء ، بل كل من
 يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب ، وكذا أمثال له . أو كان
 المسند إليه في ذهن السامع لكونه مذكوراً . أو في حكم المذكور ، لقرائن
 الاحوال ويراد الإشارة إليه كنعو قوله :

من البيض الوجوه بني سنان لو أنك تستضيء بهم أضأوا
 هم حلوا من الشرف المعلى ومن حسب العشيرة حيث شأوا
 وقوله :

بيمن أبي اسحاق طالت يد العلى وقامت قناة الدين ، واشتد كاهله
 هو البحر من أي النواحي أتيته فلجته المعروف ، والبر ساحله
 وقوله :

أرى الصبر محموداً وعنه مذاهب فكيف إذا لم يكن عنه مذهب
 هو المهرب المنجي لمن أهدقت به مكاره دهرٍ ليس عنهن مهرب
 المسند إليه علماً :

وأما الحالة التي تقتضي كونه علماً فهي إذا كان المقام مقام احضار له
 بعينه في ذهن السامع ابتداءً بطريق يخصه . كنعو : زيد صديق لك
 وعمرو عدو لك ، وفي قوله :

(١) سورة السجدة ، الآية : ١٢ .

أبو مالك قاصر فقره على نفسه ومشيع غناه
وقوله :

الله يعلم ما تركت قائلهم حتى علوا فرسي بأشقر مزبدٍ

قال تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ ^(١) . أو مقام تعظيم والاسم
صالح لذلك كما في الكنى واللقاب المحموده ؛ أو اهانة والاسم صالح
كالأسامي المذمومة ، أو كناية مثل قوله : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ ،
أي يدا جهنمي . أو مقام إيهام أنك تستلذ اسمه العلم ، أو تبرك به أو
ما شاكل كل ذلك مما له مدخل في الاعتبار ،

المسند إليه اسماً موصولاً :

وأما الحالة التي تقتضي كونه موصولاً : فهي متى صح احضاره
في ذهن السامع بوساطة ذكر جملة معلومة الانتساب إلى مشار إليه ،
واتصل باحضاره بهذا الوجه غرض مثل أن لا يكون لك منه أمر معلوم ،
سواء أو لمخاطبك ، فتقول : الذي كان معك أمس لا أعرفه ، والذي
كان معنا أمس رجل عالم فاعرفه ، أو الذين في بلاد الشرق لا أعرفهم ،
أو لا تعرفهم ، أو لا نعرفهم . أو أن تستهجن التصريح بالاسم ، أو أن
يقصد زيادة التقرير كما في قوله عز وعلا : ﴿ وَرَأَوْدَتُهُ الْيَاسُوتُ هُوَ فِي
بَيْتَيْهَا عَنْ نَفْسِهِ ﴾ ^(٢) . والعدول عن التصريح باب من البلاغة يصار
إليه كثيراً .

وإن أردت تطويلاً يحكى عن شريح : أن رجلاً أقر عنده بشيء ،
ثم رجع ينكر ، فقال له شريح : شهد عليك ابن أخت خالتك ^(٣) ،
آثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة إلى المنكر ، لكون

(١) سورة المسد ، الآية : ١ .

(٢) سورة يوسف ، الآية : ٢٣ .

(٣) المقصود : المتحدث إلى شريح نفسه .

الانكار بعد الاقرار ادخلا للعنق في ربة الكذب لا محالة ، أو للتهمة .
وكذا ما يحكى عنه : أن عدي بن أرطاة أتاه ومعه امرأة له من أهل الكوفة
يخاصمها ، فلما جلس بين يدي شريح قال عدي : أين أنت ؟ قال :
بينك وبين الحائط . قال : إني امرؤ من أهل الشام ، قال : بعيد سحيق ،
قال وإني قدمت العراق ، قال : خير مقدم ، قال : وتزوجت هذه ،
قال : بالرفاء والبنين ، قال : ولانها ولدت غلاماً ، قال : ليهنك الفارس ،
قال : وأردت أن أنقلها إلى داري ، قال : المرء أحق بأهله ، قال :
قد كنت شرطت لها وكرها ، قال : الشرط أملك ، قال : اقض بيننا .
قائلاً : فعلت . قال : فعلى من قضيت ؟ قال : على ابن أملك . عدل شريح عن
لفظ عليك لئلا يواجهه بالتصريح على ما يشق على المخاصم من القضاء عليه .

أو أن تومىء بذلك إلى وجه بناء الخبر الذي تبنيه عليه ، فتقول :
الذين آمنوا لهم درجات النعيم ، والذين كفروا لهم دركات الجحيم ،
ثم ينزع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم ،
كقولك : الذي يرافقتك يستحق الاجلال والرفع ، والذي يفارقتك يستحق
الاذلال والصفع ، ومنه قولهم : جاء بعد اللثيا والي ؛ وسيأتيك في فصل
الايجاز معناه . أو بالاهانة . كما إذا قلبت الخبر في الصورتين ، وربما
جعل ذريعة إلى تعظيم شأن الخبر ، كقوله :

إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعز وأطول
وربما جعل ذريعة إلى تحقيق الخبر ، كقوله :

إن التي ضربت بيتاً مهاجرة بكوفة الجند غالت ودّها غول
وربما جعل ذريعة إلى التنبيه للمخاطب على خطأ ، كقوله :

إن الذين ترونها هم أخوانكم يشفي غليل صدورهم أن تُصرعوا
أو على معنى آخر ، كقوله :

إن الذي الوحشة في داره يؤنسة الرحمة في لحده
وربما قصد بذلك أن يتوجه ذهن السامع إلى ما سيخير به عنه منتظراً

لوروده عليه حتى يأخذ منه مكانه إذا ورد ، كقوله :
والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد
وفي هذه الاعتبار كثرة ، فحم لها حول ذكائك .

المسند إليه اسم إشارة :

وأما الحالة التي تقتضي كونه اسم إشارة : فهي متى صح احضاره
في ذهن السامع بوساطة الإشارة إليه حساً ، واتصل بذلك داع ، مثل أن
لا يكون لك أو لسامعك طريق إليه سواها ، أو أن تقصد بذلك أكمل تمييز
له وتعيين ، كقوله :

هذا أبو الصقر فرداً في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم
وقوله :

وإذا تأمل شخصاً ضيف مقبل
أومى إلى الكوماء : هذا طارق
وقوله :

ولا يقيم على ضيم يراد به
هذا على الخسف مربوط برمته
وقوله :

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنائ
وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا
أو أن يقصد بيان حاله في القرب والبعد والتوسط ، كقولك : هذا
وذلك وذاك ، ثم تتفرع على ما ذكر وجوه من الاعتبار مثل أن تقصد
بذلك كمال العناية بتمييزه وتعيينه ، كقوله عز من قائل : ﴿ أولئك
على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون ﴾ ^(١) . أو أن تقصد
بذلك أن السامع غبي لا يتميز الشيء عنده إلا بالחס ، كقول الفرزدق
في خطابه جريراً :

(١) سورة البقرة ، الآية : ٥ .

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامع

أو أن تقصد بقربه تحقيره واسترذاله ، كما قالت عائشة : يا عجباً لابن عمرو : وهذا محقرة له وهو عبد الله بن عمرو بن العاص ، وكما يحكيه عز وعلا عن الكفار : ﴿ مَا ذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ۙ ﴾ ^(١) . وفي موضع آخر : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ۙ ﴾ ^(٢) . وفي موضع آخر : ﴿ أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ ۙ ﴾ ^(٣) . ومنه : ﴿ وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوٌّ وَلَعِبٌ ۙ ﴾ ^(٤) . وكما يحكيه القائل عن امرأته :

تقول ودقت نحرها يمينها أبعلي هذا بالرحا المتقاعس ؟

ويبعده تعظيمه كما تقول في مقام التعظيم ؛ ذلك الفاضل ، وأولئك الفحول . وكقوله عز وعلا : ﴿ أَلَمْ ذَلِكََ الْكِتَابُ ۙ ﴾ ^(٥) . ذهاباً إلى بعده درجة ، وقولها فيما يحكيه جل وعلا : ﴿ قَالَتْ فَذَلِكُنَّ ۙ ﴾ ^(٦) . ولم تقل : فهذا يوسف حاضر رفعاً لمنزلته في الحسن ، واستحقاق أن يُحَسَّبَ ويفتن به ، واستبعاداً لمحلّه . ومن التبعيد لقصد التعظيم قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ الْحَسَنَةُ الَّتِي أَوْثِقْتُمُوهَا ۙ ﴾ ^(٧) ، أو خلاف تعظيمه كما تقول : ذلك اللعين ، أو ما سوى ذلك مما له انخراط في هذا المسلك ، ولطائف هذا الفصل لا تكاد تنضب .

تعريف المسند إليه باللام :

وأما الحالة التي تقتضي التعريف باللام : فهي متى أريد بالمسند إليه

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٦ . وسورة المدثر ، الآية : ٣١ .

(٢) سورة الفرقان ، الآية : ٤١ .

(٣) سورة الأنبياء ، الآية : ٣٦ .

(٤) سورة النكبات ، الآية : ٦٤ .

(٥) سورة البقرة ، الآيات : ١ - ٢ .

(٦) سورة يوسف ، الآية : ٣٢ .

(٧) سورة الزخرف ، الآية : ٧٢ .

نفس الحقيقة كقولك : الماء مبدأ كل حي . قال عز من قائل : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ ^(١) . أي جعلنا مبدأ كل شيء حي ، هذا الجنس الذي هو جنس الماء يأتي في الروايات أنه جل وعلا خلق الملائكة من ريح خالقها من الماء ، والجن من نار خلقها منه ، وآدم من تراب خلقه منه ، وكقولك : الرجل أفضل من المرأة ، والدينار خير من الدرهم ، والكل أعظم من الجزء ، ونعم الرجل ، وبش الرجل ، ومن تعريف الجنس . قوله :

والحل كالماء يبدي لي ضمائره مع الصفاء وينحفيها مع الكدر وقوله :

الناس أرضٌ بكل أرضٍ وأنت من فوقهم سماء

وقوله عز قائلًا : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ ﴾ ^(٢) . ولقرب المسافة إذا تأملت بين أن يعرف الاسم هذا التعريف وبين أن يترك غير معرف به يعامل معرفة كثيراً، معاملة غير المعروف قال :

ولقد أمر على اللثيم يسبني فمضيت ثم قلت : لا يعني

فعرف اللثيم ، والمعنى : ولقد أمر على لثيم من اللثام ، ولذلك تقدر يسبني وصفاً لا حالاً ، وله في القرآن غير نظير ، أو العموم والاستغراق كقوله عز علا : ﴿ إِنْ الْإِنْسَانُ لَفِي خُسْرٍ ﴾ . إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ^(٣) . وقوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ وَلَا يَفْلَحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى ﴾ ^(٥) .

(١) سورة الأنبياء ، الآية : ٣٠ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية : ٨٩ .

(٣) سورة العصر ، الآيات : ٢ - ٣ .

(٤) سورة المائدة ، الآية : ٣٨ .

(٥) سورة طه ، الآية : ٦٩ .

أو كان المسند إليه حصّة معهودة من الحقيقة ، كما إذا قال لك قائل :
 جاءني رجل من قبيلة كذا ، أو رجلاً أو رجال ، فتقول له : الرجل الذي
 جاءك أعرف ، أو الرجلان اللذان جاآك ، أو الرجال الذين جاؤوك .
 وفي التنزيل : ﴿ وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ * يَأْتُواكَ بِكُلِّ سَحَابٍ
 عليم * فَتَجْمَعُ السَّحَابَ ﴾ ^(١) . وفي موضع آخر : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا
 إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَغَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ ^(٢) . وتقرير ما ذكرنا
 من افادة اللام الاستغراق أو العهد ، يذكر في الفن الثالث إن شاء الله تعالى.

تعريف المسند إليه بالإضافة :

وأما الحالة التي تقتضي التعريف بالإضافة فهي متى لم يكن للمتكلم
 إلى احضاره في ذهن السامع طريق سواها أصلاً ، كقولك غلام زيد .
 إن لم يكن عندك منه شيء سواه ، أو عند سامعك ، أو طريق سواها
 أنحصر ، والمقام مقام اختصار ، كقوله :

هواي مع الركب اليمانيين مصعد جنيب وجثماني بمكة موثق

أو لأنّ في اضافته حصول مطلوب آخر ، مثل أن تعني عن التفضيل
 المتعذر ، أو الاولى تركه بجهة من الجهات ، كقوله :

بنو مطر يوم اللقاء كأنهم أسود لها في غيل خفان أشبل
 وقوله :

أولاد جفنة حول قبر أبيهم قبر ابن مارية الكريم المفضل
 وقوله :

قومي هم قتلوا أميم أخي فإذا رميت بصيبي سهمي

(١) سورة الشعراء ، الآيات : ٣٦ - ٣٨ .

(٢) سورة المزمل ، الآيات : ١٥ - ١٦ .

وقوله :

قبائلنا سبع ، وأنتم ثلاثة ولستبّع خير من ثلاثٍ وأكثرٍ
أو مثل أن تتضمن اعتباراً لطيفاً مجازياً ، كقوله :

إذا كوكب الحرقاء لاح بسحرةٍ سهيل أذاعت غزلها في القرائب
وقوله :

إذا قال : قدني ، قال بالله حلقة : لتغني عني ذا انائك أجمعاً

أو مثل أن تتضمن نوع تعظيم باعتبار ، كما تقول : عبدي حضر ،
فتعظم شأنك أن لك عبداً ، أو كما تقول : عبد الخليفة حضر ، فتعظم
شأن العبد ، أو كما تقول عبد الخليفة عند فلان ، فتعظم شأن فلان ،
أو نوع تحقير كما تقول : ولد الحجام عنده ، أو غرضاً من الاغراض
يمكن التعلق بالاضافة .

المسند إليه معرفة موصوفة :

وأما الحالة التي تقتضي وصف الم عرف : فهي إذا كان الوصف
مبيناً له كاشفاً عنه ، كما إذا قلت : الجسم الطويل العريض العميق محتاج
إلى فراغ يشغله ، أو قلت المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي على هدى من
ربه ، فبينت بالوصف على اللطف وجه أن المتقي هو الذي يفعل الواجبات
بأسرها ، ويجتنب الفواحش والمنكرات عن آخرها ، وكشفته كشفاً
كأنك حددته . ووجه اللطافة هو أنك ذكرت أساس الحسنات ومنصبتها ،
وهو : الايمان ، وعقبته بأممي العبادات البدنية والمالية المستتبعين لسائر
العبادات وهما : الصلاة والزكاة ؛ فأفدت بذلك فعل الواجبات بأسرها ،
وذكرت الناهي عن الفحشاء والمنكر ، وهو : الصلاة ، فأفدت بذلك
اجتناب الفواحش عن آخرها ، ونظيره في تنزيل الوصف منزلة الكاشف
للمجرى عليه قول أوس :

الألمعي الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمع

حكى عن الأصمعي أنه سئل عن الألمعي فأنشده ولم يزد ، ومما
تواخى هذا قوله جل وعلا : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً * إِذَا
مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً ﴾ ^(١) . عن أحمد بن
يحيى قال لي محمد بن عبد الله بن طاهر : ما الهلع ؟ فقلت قد فسرهُ الله
تعالى . أو مدحاً له كقولك : الله الخالق الباري المصور ، أو كما قلت :
المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي على هدى ، ولم ترد إلا مدحه ، أو ذمماً
له كقولك : إبليس اللعين ضال مضل ، أو مخصصاً له زيادة تخصيص ،
مفيداً غير فائدة الكشف أو المدح كقولك : زيد التاجر عندنا ، أو كما
إذا قلت المتقي الذي يؤمن ويصلي على هدى ، وأنت تريد بالمتقي المجتنب
عن المعاصي ، أو تأكيداً له مجرداً كقولك : أمس الدابر لا يعود ، وكان
ما تعلق بالوصف مطلوباً ، ولما ترى من طلب التمييز بالوصف وامتناع
أن تميز شيئاً عن شيء بما لا تعرفه له يمكنك أن تتوصل به إلى أن حق
الوصف كونه عند السامع معلوم التحقق للموصوف ، ولعلمك بأن تحقق
الشيء للشيء فرع على تحققه في نفسه ، لا يشتهه عليك أن حق كل وصف
هو أن يكون في نفسه ثابتاً متحققاً ، وأن حق كل ما تقصد ثبوته للغير إن
يكون في نفسه ثابتاً ، وعندك فما لا يكون ثابتاً كذلك أو متحققاً يمتنع
منك لجعله وصفاً ، وكذا خبراً أيضاً ، بحكم عكس النقيض ، وعسى إذا
استوضححت ما أريناكه أن تجذب بضبعك ^(٢) . في تزييف رأي من لا يرى
الصفة معلومة ، وأن تتحقق أن محاولة اثبات الثابت في نفسه لشيء آخر
يستدعي ثبوت ذلك الشيء الآخر في نفسه لا محالة ، ثم لعلمك أن الطلب
سعي في التحصيل ، وإن تحصيل الحاصل ممتنع كما سيأتيك كل ذلك
في قانون الطلب تعلم أن مطلوبك مثله في نحو : هل رأيت كذا ؟ وفي

(١) سورة الماعج ، الآيات : ١٩ - ٢١ .

(٢) تجذب بضبعك : أن تنوء . (أساس البلاغة) .

نحو : اضرب ، يمتنع أن يكون ثابتاً عندك ، ومتحققاً فيمتنع أن تجعل مثله
وصفاً له أو خبراً ، ولذلك تسمعنا في مثل قوله :

جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط

نقول تقديره جاؤا بمدق مقول عنده هذا القول ، أي يحمل المدق .
رائيه أن يقول لمشاهده : هل رأيت الذئب قط ، لايراده في خيال الراي
لون الذئب بورقته لكونه سماراً ، وفي مثل زيد " اضربه أو لا تضربه ،
إنه محمول على يقال ، أي يقال في حقه اضربه أو لا تضربه ، ونفسر
قراءة ابن عباس رضي الله عنه : ﴿ وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ
الْعَذَابِ الْمُهِينِ * مِنْ فِرْعَوْنَ ﴾ ^(١) . على لفظ مَنْ الاستفهامي ورفع
فرعون بأنه لما وصف الله تعالى العذاب بكونه مهيناً ، بياناً لشدة وفظاعة
أمره ، وأراد أن يصور كنهه ، قال : من فرعون ؟ هل تعرفونه من هو
في فرط عتوه وشدة شكيمته في تفرعنه ؟ ما ظنكم بعذاب يكون المعبذب
به مثله ؟ ثم عرف حاله في ذلك قائلاً : ﴿ إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ ﴾ ^(٢)
وسيطلع من كتابنا هذا من خدمه حق خدمته على ثمرات محتجبة في أكمام .

تأكيد المسند إليه :

وأما الحالة التي تقتضي تأكيدها : فهي إذا كان المراد أن لا يظن بك
السامع في حملك ذلك تجوزاً أو سهواً أو نسياناً ، كقولك : عرفت أنا ،
وعرفت أنت ، وعرف زيد زيد ، أو نفسه ، أو عينه ، وربما كان القصد
مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل ،
أو خلاف الشمول والاحاطة ، كقولك : عرفني الرجلان كلاهما ،
والرجال كلهم ، ومنه كل رجل عارف ، وكل انسان حيوان .

(١) سورة الدخان ، الآيات : ٣٠ - ٣١ .

(٢) سورة الدخان ، الآية : ٣١ .

بيان وتفسير المسند إليه :

وأما الحالة التي تقتضي بيانه وتفسيره ، فهي إذا كان المراد زيادة إيضاحه بما يخصه من الاسم ، كقولك : صديقك خالد قدم ، وقوله : علت كلمته : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهِينَ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ (١) من هذا القبيل شفع إلهين باثنين وإله بواحد ، لأن لفظ إلهين يحتمل معنى الجنسية ومعنى التثنية ، وكذا لفظ : إله يحتمل الجنسية والوحدة ، والذي له الكلام مسوق هو العدد في الأول والوحدة في الثاني ، ففسر إلهين باثنين ، وإله بواحد ، بياناً لما هو الأصل في الغرض . ومن هذا الباب من وجه قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ (٢) . ذكر في الأرض مع دابة ، ويطير بجناحيه مع طائر ، لبيان أن القصد من لفظ دابة ولفظ طائر إنما هو إلى الجنسين وإلى تقريرهما .

البدل عن المسند إليه :

وأما الحالة التي تقتضي البدل عنه فهي : إذا كان المراد نية تكرير الحكم ، وذكر المسند إليه بعد توطئة ذكره لزيادة التقرير والإيضاح ، كقولك : سلب زيد ثوبه ، وجاء القوم أكثرهم ، وحق عليك الصراط المستقيم الذين أنعم الله عليهم ، في الأنواع الثلاثة من البدل دون الرابع ، فليتأمل .

عطف المسند إليه :

وأما الحالة التي تقتضي العطف فهي : إذا كان المراد تفصيل المسند إليه مع اختصار ، كقولك : جاء زيد وعمرو وخالد ، أو تفصيل المسند مع اختصار ، كقولك : جاء زيد وعمرو فخالد ، أو ثم عمرو

(١) سورة النحل ، الآية : ٥١ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية : ٣٨ .

وتم خالد ، أو جاء القوم حتى خالد ، ولا بد في حتى من التدريج كما
ينبىء عنه قول من قال :

وكننت فتى من جند إبليس فارتقى بي الحال حتى صار إبليس من جندي

أو كان المراد رد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب ، كقولك :
جاءني زيد لا عمرو ، ولمن في اعتقاده أن عمراً جاءك دون زيد، أو أنهما
جاءك معاً ، وكقولك : ما جاءني زيد لكن عمرو لمن في اعتقاده أن زيداً
جاءك دون عمرو ، أو كان المراد صرف حكمك عن محكوم له إلى
آخر ، كقولك : جاءني زيد بل عمرو ، وما جاءني زيد بل عمرو ،
أو كان المراد الشك فيه أو التشكيك ، كقوله : جاءني زيد أو عمرو ،
أو اما زيد وإما عمرو ، أو كان المراد التفسير ، كقولك : جاءني أخوك
أي زيد ، على قولي ، وفي العطف لا سيما العطف بالواو كلام يأتيك في
الفن الرابع إن شاء الله تعالى .

فصل المسند إليه :

وأما الحالة التي تقتضي الفصل فهي : إذا كان المراد تخصيصه للمسند
بالمسند إليه ، كقولك : زيد هو المنطلق ، زيد هو أفضل من عمرو أو
خير منه ، زيد هو يذهب .

تنكير المسند إليه :

وأما الحالة التي تقتضي تنكيره فهي : إذا كان المقام للأفراد شخصاً
أو نوعاً ، كقولك : جاءني رجل أي فرد من أشخاص الرجال ، وقوله
تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾ ^(١) ، أي من نوع من
الماء مختص بتلك الدابة ، أو من ماء مخصوص ، وهي : النطفة ، أو كان
المقام غير صالح للتعريف ، إما لأنك لا تعرف منه حقيقة إلا ذلك القدر ،

(١) سورة النور ، الآية : ٤٥ .

وهو أنه رجل ، أو تتجاهل وترى أنك لا تعرف منه إلا جنسه ، كما إذا سمعت شيئاً في اعتقادك فاسداً عمن هو مفتر كذاب ، وأردت أن تظهر لأصحابك سوء اعتقادك به ، قلت : هل لكم في حيوان على صورة انسان يقول كيت وكيت ؟ متفادياً أن تقول في فلان فتسميه ، كأنك لست تعرف منه ، ولا أصحابك ، إلا تلك الصورة ، ولعله عندكم أشهر من الشمس ، وعليه ما يحكيه ، جلّ وعلا ، عن الكفار في حق النبي عليه السلام : ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلٌّ مِّنْكُمْ لَمَّا مُزِقَ لَكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ (١) . كان لم يكونوا يعرفون منه إلا أنه رجل ما ، وباب التجاهل في البلاغة ، ولما سحرها ، وإن شئت فانظر لفظ كان في قول الخارجية :

أيا شجر الخابور مالك موقراً كأنك لم تجزع على ابن طريف

ماذا ترى ؟ أو الاستخبار في قول علام الغيوب : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾ (٢) . متضمناً للتوبيخ لهم على تمريضهم ، ورخاوة عقدهم في الايمان ، ناعياً عليهم أن يتوقع من أمثالهم ، إن تولوا أمور الناس وتأمرؤا عليهم ، أن يفسدوا في الارض ويقطعوا أرحامهم تناحراً في الملك ، ونهالكاً على الدنيا ، ليهجم بهم التأمل في المتوقع على ما يثمر من : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ ﴾ (٣) لئلا يلبسوا لمن إذا عرض لهم بذلك ، على سبيل النصيحة ، جلد النمر ، وأن لا تنقلب له حماليقهم (٤) وإما لأنه لا طريق لك إلى تعريف الزائد على هذا القدر لسامعك ، وإما لأن في تعيينه مانعاً يمنعك ، وإما لأنه في شأنه ارتفاعاً أو انحطاطاً واصل إلى

(١) سورة سبأ ، الآية : ٧ .

(٢) سورة محمد ، الآية : ٢٢ .

(٣) سورة محمد ، الآية : ٢٣ .

(٤) حماليقهم : جمع : حملاق : ما غطت الجفون من بياض المقلة ، وبياض العين .

حد يومهم أنه لا يمكن أن يعرف ، فتقول في جميع ذلك : عندي رجل ،
أو حضر رجل . وقولهم : شرٌّ أهرَّ ذا نَبَابٍ ^(١) . من الاعتبار الأخير ،
وستسمع في مثل هذا التركيب ، أعني نحو : رجل جاء ، وامرأة حضرت ،
فوائد . وكذا قولك في حق من يحقر مقداره في نوع من الأنواع : عنده
شمة قال تعالى : ﴿ وَلَشَيْنٌ مِّسْتَهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ ﴾ ^(٢)
ومنه : ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ ^(٣) وقول ابن أبي السمط .

له حاجب في كل أمر يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب

منه أيضاً ، أنظر إليه ، كيف تجد الفهم والدوق يقتضيانك كمال
ارتفاع شأن حاجب الاول ، وكمال انحطاط حاجب الثاني ، وقال
تعالى : ﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ ^(٤) فنكر لتحويل أمرها ،
وقال : ﴿ لَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ ^(٥) على معنى ، ولكم في هذا
الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة ، لمنعه عما كانوا عليه
من قتل الجماعة بواحد متى اقتدروا ، أو نوع من الحياة وهي الحياة
الحاصلة بالارتداع عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص ، أو ما ترى اذاهم
بالقتل فتذكر الاقتصاص فأورثه أن يرتدع كيف يسلم صاحبه من القتل
وهو من القود ، فيتسبب لحياة نفسين ، ولمعنى طلب التعظيم والتحويل
بالتكثير قال تعالى : ﴿ فَأَذْنُوتُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(٦) دون
أن يقول : بحرب الله ورسوله ، ونحلاف ذلك قال : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ
الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا

(١) أهر : أكره . وانظر تفصيل هذا المثل وأحكامه في : اللسان ، مادة : هرر .

(٢) سورة الأنبياء ، الآية : ٤٦ .

(٣) سورة الجاثية ، الآية : ٣٢ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ٧ .

(٥) سورة البقرة ، الآية : ١٧٩ .

(٦) سورة البقرة ، الآية : ٢٧٩ .

وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴿١﴾
دون أن يقول : ورضوان الله ، قصداً إلى افادة ، وقدر يسير من رضوانه
خير من ذلك كله ، لأن رضاه سبب كل سعادة وفلاح ، وأما قوله :
﴿ أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ ﴾^(٢) بالتنكير ، دون
عذاب الرحمن بالاضافة ، فإما للتهويل ، وإما بخلافه ، بمعنى : أخاف
أن يصيبك نفيان من عذاب الرحمن . وقال : ﴿ وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ
كُذِّبَتْ رُسُلٌ ﴾^(٣) المعنى رسل أي : رسل ذوو عدد كثير ، وأولو
آيات ونذر ، وأهل أعمار طوال ، وأصحاب صبر وعزم ، وما أشبه ذلك.

تقديم المسند إليه على المسند :

وأما الحالة التي تقتضي تقديمه على المسند فهي : متى كان ذكره
أهم ، ثم إن كونه أهم ، يقع باعتبارات مختلفة : إما لأن أصله التقديم
ولامعة مفضي للعدول عنه ، وستسمع كلاماً في هذا المعنى في آخر الفن الثالث
إن شاء الله تعالى ، وأما لأنه متضمن للاستفهام ، كقولك : أيهم منطلق ،
وسيقدر في القانون الثاني ، وإما لأنه ضمير الشأن والقصة ، كقولك :
هو زيد منطلق ، وعن قريب تعرف السر في التزام تقدمه ، وإما لأن
في تقديمه تشويقاً للسامع إلى الخبر ليتمكن في ذهنه إذا أورده ، كما إذا
قلت : صديقك فلان الفاعل الصانع رجل صدوق : وهو إحدى خواص
تراكيب الاخبار في باب الذي ، كما إذا قلت . بدل قولك زيد منطلق .
الذي زيد هو منطلق ، أو بدل قولك : خبر مقدمك سرني ، الذي هو
سرني خبر مقدمك . أو الذي خبره سرني مقدمك . وهو السبب في التزام
تأخير الخبر في هذا الباب ، وامتناع الاخبار عن ضمير الشأن ، والمراد
بالاخبار في عرف النحويين في هذا الباب ، هو أن تعمد إلى أي اسم

(١) سورة التوبة : الآية : ٧٢ .

(٢) سورة مريم ، الآية : ٤٥ .

(٣) سورة فاطر ، الآية : ٤ .

شئت فتزحلقه إلى العجز . وتصيّر ما عداه صلة للذي ، إن كانت الجملة اسمية : وأما إن كانت فعلية فله أو للالف واللام بمعناه ، واضعاً مكان المزحلق ضميراً عائداً إلى الموصول ، مراعيّاً في ذلك ما أفادك علم النحو مثل : إن ضمير الشأن ملتزم التقديم ، وإن الضمير لا ينصب مفعولاً ، وإن الحال لا يكون معرفاً ، وإن ربط المعنى بالمعنى إذا كان بسبب عود الضمير فلا بد منه ، وأنا أضرب لك أمثلة لتتحقق جميع ذلك ، قل في الاخبار عن ضميرك في : أظن الذباب يطير في الجو فيغضب أبا زيد ، الذي يظن الذباب يطير في الجو فيغضب أبا زيد ، أنا ، أو الظان الذباب ، وعن الذباب الذي أظنه يطير في الجو فيغضب أبا زيد الذباب ، وعن الجو الذي أظن الذباب يطير فيه فيغضب أبا زيد الجو ، وعن أبي زيد الذي أظن الذباب يطير في الجو فيغضبه أبو زيد ، وعن زيد الذي أظن الذباب يطير في الجو فيغضب أباه زيد ، ولا تخبر في قولك هو إكرامي زيداً قادماً واجب عن ضمير الشأن ، لئلا يلزم تأخير الممتنع ، ولا عن الاكرام لئلا يلزم إعمال الضمير الذي يقع موقعه في زيداً ، ولا عن : قادماً ، لئلا يلزم وقوع الضمير الذي هو معرفة ، موقع الممتنع عن التعريف ، وهو الحال ، ولا عن الضمير في : واجب ، لئلا يلزم من عود الضمير القائم مقامه إذا عاد إلى الموصول ، كما يجب ترك ربط الخبر بالمبتدأ ، وأما لأن يتقوى استناداً لخبر اليه على الظاهر ، كما ستعرفه في الفن الثالث ، وأما لأن اسم المسند اليه يصلح للتفاوت فتقدمه إلى السامع لتسره أو تسوءه ، مثل أن تقول : سعيد بن سعيد في دار فلان ، وسفاك بن الجراح في دار صديقك ، وإما لأن كونه متصفاً بالخبر يكون هو المطلوب ، كما إذا قيل لك : كيف الزاهد ؟ فتقول : الزاهد يشرب ويطرب ، وأما لتوهم أنه لا يزول عن الخاطر ، أو أنه يستلذ ، فهو إلى الذكر أقرب ، وإما لأن تقديمه ينبىء عن التعظيم ، والمقام يقتضي ذلك ، وإما لأنه يفيد زيادة تخصيص ، كقوله .

متى تهز بني قطن تجدهم سيوفاً في عواتقهم سيوف

جلوس في مجالسهم رزان وإن ضيف ألم فيهم خفوف

والمراد هم خفوف ، وقوله :

بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غني مضر
مسيخ مليخ كلحم الحوا ولا أنت حلو ولا أنت مر

تأخير المسند إليه عن المسند :

وأشبه ذلك .

وأما الحالة التي تقتضي تأخيره عن المسند فهي : إذا اشتمل المسند على وجه من وجوه التقديم ، كما سترد عليك في الفن الثالث إن شاء الله تعالى .

لإطلاق المسند إليه ، أو تخصيصه ، حال التنكير :

وأما الحالتان المقتضيتان ان لإطلاق المسند إليه أو تخصيصه حال التنكير فأنت إذا مهرت فيما تقدم استغنيت عن التعريف فيهما .

قصر المسند إليه على المسند :

وأما الحالة المقتضية لقصر المسند إليه على المسند فهي : أن يكون عند السامع حكم مشوب بصواب وخطأ ، وأنت تريد تقرير صوابه ونفي خطئه ، مثل أن يكون عند السامع : أن زيدا متمول وجواد ، فتقول له : زيد متمول لا جواد ، ليعرف أن زيدا مقصور على التمول لا يتعداه إلى الجواد ، أو تقول له : ما زيد إلا متمول ، أو إنما زيد متمول ، وعليه ما يحكي عز وجل في حق يوسف عن النسوة : ﴿ مَا هَذَا بِشَرٍّ إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾^(١) أي أنه مقصور على الملكية لا يتخطاها إلى البشرية ، وما يحكي عن اليهود في قوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي

(١) سورة يوسف ، الآية : ٣١ .

الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ . أي يقولون نحن مقصرون على الصلاح لا يتأتى منا أمر سواه .

واعلم أن القصر كما يكون للمسند اليه على المسند يكون أيضاً للمسند على المسند اليه ، ثم هو ليس مختصاً بهذا البين ، بل له شيوع وله تعريفات ، فالأولى أن نفرد للكلام في ذلك فصلاً ، ونؤخره إلى تمام التعرض لما سواه في قانوننا هذا ليكون إلى الوقوف عليه أقرب .

واعلم أن جميع ذلك هو مقتضى الظاهر ، ثم قد يخرج المسند اليه ، لا على مقتضى الظاهر ، فيوضع اسم الإشارة موضع الضمير ، وذلك إذا كملت العناية بتمييزه ، إما لأنه اختص بحكم بديع عجيب الشأن ، كقوله :

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم التحرير زنديقا

وإما لأنه قصد التهكم بالسامع والسخرية منه ، كما إذا كان فاقداً البصر أو لم يكن ، ثم مشار إليه أصلاً ، أو النداء على كمال بلاذته بأنه لا يميز بين المحسوس بالبصر وغيره ، أو على كمال فطانته ، وبعد غور إدراكه بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره ، أو قصد ادعاء أنه ظهر ظهور المحسوس بالبصر كقوله .

تعاليت كي أشجى ، وما بك علة^١ تريدن قتلي ، قد ظفرت بذلك

وما شاكل ذلك ، ويوضع المضمرة موضع المظهر كقولهم ابتداء من غير جري ، ذكر لفظاً أو قرينة حال : رب رجلاً ، ونعم رجلاً زيد ، وبش رجلاً عمرو ، مكان رب رجل ، ونعم الرجل ، وبش الرجل ، على قول من لا يرى الاصل : زيد ، نعم رجلاً ، وعمرو بش رجلاً ،

(١) سورة البقرة ، الآية : ١١ .

وقولهم هو زيد عالم ، وهي هند مليحة ، مكان الشأن : زيد عالم ،
والقصة هند مليحة ، ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه ، وذلك أن السامع
متى لم يفهم من الضمير معنى ، بقي منتظراً العقبي الكلام كيف تكون ،
فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه ، وهو السر في التزام تقديمه ،
قال الله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(١) وقال : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى
الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ ﴾ ^(٢) كما يوضع المظهر موضع
المضمّر إذا أريد تمكين نفسه زيادة تمكين ، كقوله :

إن تسألوا الحق نعط الحق سائله

وقوله عز قائلًا : ﴿ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ بعد قوله : ﴿ قُلْ هُوَ
اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٣) ونظيره ، خارج باب المسند اليه : ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ
وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾ ^(٤) وكذا : ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ
الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَاهُ عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ ^(٥) . وترك الحكاية
إلى المظهر ، إذا تعلق به غرض فعل الخلفاء حيث يقولون : أمير المؤمنين
يرسم لك ، مكان : أنا أرسم ، وهو ادخال الروعة في ضمير السامع ،
وتربية المهابة أو تقوية داعي المأمور ، وعليه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ
فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ ^(٦) ، وفعل المستعطف حيث يقول : أسيرك يتضرع
إليك ، مكان : أنا أتضرع إليك ، ليكون أدخل في الاستعطاف ، وعليه
قوله :

إلهي عبدك العاصي أتاك

-
- (١) سورة الإخلاص ، الآية : ١ .
(٢) سورة الحج ، الآية : ٤٦ .
(٣) سورة الإخلاص ، الآية : ٢ .
(٤) سورة الإسراء ، الآية : ١٠٥ .
(٥) سورة البقرة ، الآية : ٥٩ .
(٦) سورة آل عمران ، الآية : ١٥٩ .

وما جرى مجرى هذا الاعتبار .

واعلم أن هذا النوع ، أعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة ، لا يختص المسند اليه ، ولا هذا القدر بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثها ينقل كل واحد منها إلى الآخر ، ويسمى هذا النقل تفتاً عند علماء علم المعاني ، والعرب يستكثرون منه ، ويرون الكلام ، إذا انتقل من أسلوب إلى أسلوب ، أدخل في القبول عند السامع ، وأحسن نظرية لنشاطه ، وأملاً باستدرار اصغائه ، وهم أحرىاء بذلك . أليس قرى الاضياف سجيتهم ، ونحر العشار للضيف دأبهم وهجيراهم ، لا مزقت أيدي الادوار لهم أديماً ، ولا أباحت لهم حرماً ، افتراهم يحسنون قرى الاشباح فيخالفون فيه بين لون ولون ، وطعم وطعم ، ولا يحسنون قرى الأرواح فلا يخالفون فيه بين أسلوب وأسلوب ، وإيراد وإيراد ، فإن الكلام المفيد عند الانسان ، لكن بالمعنى لا بالضرورة ، أشهى غذاء لروحه وأطيب قرى لها ، قال ربيعة بن مقروم (١) :

بانت سعاد فأمسى القلب معموداً وأخلفتك ابنة الحر المواعيدا

فالتفت كما ترى حيث لم يقل : وأخلفتني ، ثم قال :

ما لم ألاق امرأة جزلاً مواهبه سهل الفناء رحيب الباع محموداً
وقد سمعت يقوم يحمدون فلم أسمع بمثلك لا حلماً ولا جوداً

فالتفت كما ترى حيث لم يقل : بمثله ، وقال :

تذكرت ، والذكرى تهيجك زينبا واصبح باقي وصلها قد تقضبا
وحل بفلج والأباتسر أهلنا وشطت فحلت غمرة فمثقبا

فالتفت في البيتين . وقال عوف ابن الاحوص :

(١) ربيعة بن مقروم الضبي : هو من ضبة ، جاهلي اسلامي ، شهد القادسية وجلولاء ، وهو من شعراء مضر المعدودين ، كانت عبد القيس أسرته ثم منت عليه بعد دهر . الشعر والشعراء : ٣٢٦ - ٣٢٧ ، الاشتقاق : ١٩٩ .

لهدمت الحياض فكم يغادر بحوض من نصائبه ازاء
لحولة إذ هم مغني وأهلي وأهلك ساكنون وهم رباء

فالتفت في الثاني ، وقال عبد الله بن عنمة :

ما إن ترى السيد زيدا في نفوسهم كما تراه بنو كوز ومرهوب
إن تسألوا الحق نعطي الحق سائله والدرع محقبة والسيف مقروب

فالتفت في تسألوا . وقال الحرث بن حلزة : (١)

طرق الخيال ، ولا كليلة مدلج سدا بأرحلنا ولم يتعرج
لني اهتديت لنا ، وكنت رجيلة والقوم قد قطعوا متان السجيج

فالتفت في الثاني . وقال علقمة بن عبدة (٢) :

طحا بك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب
تكلفني ليلي وقد شط وليها وعادت عواد بيتنا ونخطوب

فالتفت في البيتين ، وقال امرؤ القيس (٣) :

تطاول ليلك بالأثمد ونام الحلي ولم ترقد
وبات وبات له ليلة كليلة ذي العاثر الأرمد
وذلك عن نبأ جاعفي ونخبرته عن أبي الأسود

فالتفت في الايات الثلاثة ، وأمثال ما ذكر من أن يضبطها القلم ،
وهذا النوع قد يختص مواقعه بلطائف معان قلما تتضح إلا لأفراد بلغاتهم ،

(١) الحرث بن حلزة : أبو ظليم ، اشتهر بمعلقته ، ورواية ارتجالها مشهورة كذلك ،
عمر طويلا حتى زعم الأصمعي أنه كان له من العمر ١٣٥ سنة عند إنشاد المعلقة .

(٢) علقمة بن عبدة : وهو علقمة الفحل ، من تميم ، شاعر جاهلي ، من معاصري امرئ القيس ،
تنقل كثيراً ، واتصل بملوك الفساسة والمناذرة .

انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٢٤ وما بعد ، (رقم ١٣) . موسوعة الشعر العربي
١٠١/٢ وما بعد ...

(٣) امرؤ القيس : الملك الضليل ، جندج بن حجر الكندي ، أبوه سليل ملوك كندة ، نشأ
يعاقر الراح ، ويغازل النساء ، ويمشق اللهو ، وقصته معروفة . توفي حوالي سنة ٥٦٠ م .

أو للحدائق المهرة في هذا الفن ، والعلماء النحارير ، ومتى اختص موقعه بشيء من ذلك . كساه فضل بهاء ورونق ، وأورث السامع زيادة هزة ونشاط . ووجد عنده من القبول أرفع منزلة ومحل إن كان ممن يسمع ويعقل : ﴿ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾ ^(١) . ﴿ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ﴾ ^(٢) . ولأمر ما وقع التباين الخارج عن الحد بين مفسر لكلام رب العزة ومفسر ، وبين غواص في بحر فرائده وغواص ، وكل التفات وارد في القرآن ، متى صرت من سامعيه ، عرفك ما موقعه . وإذا أحببت أن تصير من سامعيه فاصنع ، ثم ليتل عليك قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ^(٣) . فلعلك . أليس مما يشهد له الوجدان بحيث يغنيه عن شهادة ما سواه ، إن المرء إذا أخذ في استحضار جنایات جان متقللاً فيها عن الاجمال إلى التفصيل ، وجد من نفسه تفاوتاً في الحال ، بينا لا يكاد يشبه آخر حاله هناك أولها ، أو ما تراك إذا كنت في حديث مع انسان ، وقد حضر مجلسكما من له جنایات في حقلك ، كيف تصنع ؟ تحول عن الجاني وجهك ، وتأخذ في الشكاية عنه إلى صاحبك ، تبثه الشكوى معنداً جنایاته واحدة فواحدة ، وأنت فيما بين ذلك واجد مزاجك يحمى على تزايد ، يحرك حالة لك غضبية تدعوك إلى أن توائب ذلك الجاني وتشافهه بكل سوء ، وأنت لا تجيب ، إلى أن تغلب فتقطع الحديث مع الصاحب ومبائتك إياه ، وترجع إلى الجاني مشافهاً له بالله ، قل لي : هل عامل أحد مثل هذه المعاملة ؟ هل يتصور معاملة أسوأ مما فعلت ؟ أما كان لك حياء يمنعك ؟ أما كانت لك مروءة تردعك على هذا ؟ وإذا كان الحاضر لمجلسكما ذا نعم عليك كثيرة ، فإذا أخذت في تعديد نعمه عند صاحبك ، مستحضراً لتفاصيلها ، أحسست من نفسك بحالة كأنها تطالبك بالاقبال على منعمك ، وتزين لك ذلك ، ولا تزال

(١) سورة ص ، الآية : ٢٤ .

(٢) سورة الفرقان ، الآية : ٤٤ .

(٣) سورة الفاتحة ، الآية : ٤ .

تتزايد ما دمت في تعداد نعمه ، حتى تحملك من حيث لا تدري على أن
نجدك ، وأنت معه في الكلام ، تشي عليه ، وتدعوه له وتقول : بأي لسان
أشكر صنائعك الروائع ؟ وبأية عبارة أحصر عوارفك الذوارف ؟ وما
جرى ذلك المجرى ، وإذا وعيت ما قصصته عليك ، وتأملت الالتفات
في : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ^(١) . بعد تلاوتك لما قبله من
قوله : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ الرّحمن الرّحيم * مالك يوم
الدين ﴿ على وجه الذي يحب وهو : التأمل القلبي ، علمت ما موقعه
وكيف أصاب المحز ، وطبق مفصل البلاغة ، لكونه منبهاً على أن العبد
المنعم عليه بتلك النعم العظام الفاتحة للحصر ، إذا قدر أنه مائل بين يدي
مولاه ، من حقه إذا أخذ في القراءة أن تكون قراءته على وجه يجد معها
من نفسه شبه محرك إلى الاقبال على من يحمد ، صائر في أثناء القراءة إلى
حالة شبيهة بإيجاب ذلك عند ختم الصفات ، مستدعية انطباقها على المنزل
على ما هو عليه ، وإلا لم تكن قارئاً . والوجه هو إذا افتتح التحميد أن
يكون افتتاحه عن قلب حاضر ، ونفس ذكرة يعقل فيم هو ، وعند
من هو ، فإذا انتقل من التحميد إلى الصفات أن يكون انتقاله محذواً به
حذو الافتتاح ، فإنه متى افتتح على الوجه الذي عرفت مجرياً على لسانه :
(الْحَمْدُ لِلَّهِ) أفلا يجد محركاً للاقبال على من يحمد من معبود عظيم
الشأن ؟ حقيق بالثناء والشكر ؟ مستحق للعبادة ؟ ثم إذا انتقل على نحو
الافتتاح إلى قوله : (رَبِّ الْعَالَمِينَ) واصفأله بكونه رباً مالكاً للخلق ،
لا يخرج شيء من ملكوته وربوبيته ، أفترى ذلك المحرك لا يقوى ،
ثم إذا قال : ﴿ الرّحمن الرّحيم ﴾ ، فوصفه بما ينبىء عن كونه منعماً
على الخلق بأنواع النعم : جلالها ودقائقها ، مصيباً إياهم بكل معروف ،
أفلا تتضاعف قوة ذلك المحرك عند هذا ؟ ثم إذا آل الامر إلى خاتمة
هذه الصفات وهي : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ المنادية على كونه مالكاً
للأمر كله في العاقبة يوم الحشر للثواب والعقاب ، فما ظنك بذلك المحرك ؟

(١) سورة الفاتحة ، الآيات : ١ - ٣ .

أيسع ذهنك أن لا يصير إلى حد يوجب عليك الاقبال على مولى شأن نفسك معه منذ افتتحت التحميد ما تصورت فتستطيع أن لا تقول : إياك ، يا من هذه صفاته نعبد ونستعين ، لا غيرك ، فلا ينطبق على المنزل على ما هو عليه وليس ابن الحجر الكندي يبعد، وهو المشهود له في شأن البلاغة ، والحائز لقصبات السبق في درك اللطائف ، والمفتلذ للاناسي من عيون النكت في افتنانه في الكلام ، إذا التفت تلك الالتفاتات ، وكان يمكنه أن لا يلتفت البتة ، وذلك أن يسوق الكلام على الحكاية في الأبيات الثلاثة فيقول :

تطاول ليلى بالأثمـد ونام الخـلي ولم أرقد
وبت وبات لنا ليلـة

كقول لبـيد (١) :

فوقفت أسأها وكيف سألنا

أو أن يلتفت نوعاً واحداً فيقول : وبت وبات لكم ... وذلك من نبأ : جاءكم . وخبرتم عن أبي الاسود أن يكون حين قصد تهويل الخطب واستغظاعه في النبأ الموجه ، والخبر المفجع . للواقع ، ألفات في المضد ، المحرق للقلب والكبد ، فعل ذلك منها في التفاته الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولدت وله التكلّي ، فأقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي إلا بتفجع الملوك له ، وتخزينهم عليه ، وأخذ يخاطبه بتطاول ليلك تسلية ، أو نبه على أن نفسه ، لفظاعة شأن النبأ ، أو استشعارها معه كمدأ وارتماضاً ، أبدت قلقاً لا يقلقله كمد ، وضجراً لا يضجره مرتخص ، وكان من حقها أن تثبت وتتصبر ، فعل الملوك ، وجرياً على

(١) لبـيد : أبو عقيل ، لبـيد بن ربيعة العامري ، نشأ ربيب الندى والبأس ، من الشعراء

المخضرمين ، وهجر الشعر في الإسلام ولم يرو عنه إلا بيت واحد :

الحمد لله إذ لم يأتني أجـلي حتى لبست من الإسلام سربالا

مات سنة ٤١ هـ في خلافة معاوية .

سنتها المسلوك ، عند طوارق النوائب ، وبوارق المصائب ، فحين لم تفعل شككته في أنها نفسه ، فأقامها مقام مكروب ذي حرق ، قائلاً له : تطاول ليلك مسلياً ، وفي التفاته الثاني على أن المتحزن تحزن تحزن صدق ، ولذلك لا يتفاوت الحال خاطبتك أم لم أخاطبك ؛ وفي التفاته الثالث على أن جميع ذلك إنما كان لما خصه ولم يتعداه إلى من سواه ، أو نبه في التفاته الأول على أن ذلك النبأ أطار قلبه ، وأبار لبه ، وتركه حائراً ، فما فطن معه لمقتضى الحال من الحكاية ، فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر في مجاري أمور الكبار أمراً ونهياً ، والانسان إذا دهمه ما تحار له العقول ، وتطير له الألباب ، وتدهش معه الفطن ، لا يكاد يسلم كلامه عن أمثال ذلك . وفي التفاته الثاني على أنه بعد الصدمة الأولى حين أفاق شيئاً مدركاً بعض الإدراك ، ما وجد النفس معه ، فبنى الكلام على الغيبة قائلاً : وبات وبات له وفي التفاته الثالث على ما سبق ، أو نبه التفاته الأول على أن نفسه حين لم يثبت ولم تتصبر ، غاظه ذلك فأقامها مقام المستحق للعتاب قائلاً له على سبيل التوبيخ والتعير : تطاول ليلك ... وفي الثاني على أن الحامل على الخطاب والعتاب ، لما كان هو الغيظ والغضب فحين سكنت عنه الغضب بالعتاب الأول ، فإن سورة الغضب بالعتاب تنكسر ، ولتى عنها الوجه وهو يدمدم قائلاً : وبات وبات له وفي التفاته الثالث ، على ما تقدم ؛ وإنما ذكرت لك ما ذكرت ، لتقف على أن الفحول البزل لا يعترفون بالبلاغة لأمريء ، ولا يقيمون لكلامه وزناً ، ما لم يعثروا من مطاوي افتناناته على لطائف اعتبارات ، والتفاضل بين الكلامين قلما يقع إلا بأشباهاها .

واعلم أن لطائف الاعتبار المرفوعة لك في هذا الفن من تلك المطامع النازحة من مقامك ، لا تثبتها حق اثباتها ما لم تتمر بصيرتك في الاستشراف لما هنالك أطياء المجهود ، ولم تختلف في السعي للتنقير عنها وراءك كل حد معهود ، ماذا بضبعك صدق همة تبطش في متوخالك بباع بسيط ، ان لا تُزِلَّ عن مرمى غرضك ولو مقدار بسيط ، مستظهراً في طماعيتك

أن تستشعرها بنفسك يقظي ، وطبع لطيف ، مع فهم متسارع ، وخاطر معوان ، وعقل دراك ، وعلماء هذه الطبقة الناضرة بأنوار البصائر ، المخصوصون بالعناية الالهية ، المدلولون بما أتوا من الحكمة وفصل الخطاب ، على أن كلام رب العزة ، وهو قرآنه الكريم ، وفرقانه العظيم ، لم يكتس تلك الطلاوة ، ولا استودع تلك الحلاوة. وما أغدقت أسافله ، ولا أثمرت أعاليه ، وما كان بحيث يعلو ولا يعلى إلا لانصبابه في تلك القواليب ، وليوروده على تلك الأساليب .

الفن الثالث

في تفصيل اعتبارات المسند

لوجه الذي علمت ، أيها المخصوص ، يتلاطم أوآذي فكره دون أبناء جنسه المستودع في استكشافه عن أسرار البلاغة كمال أنسه النقاب المحدث ، فلا يحتجب عنه شيء من بدائع النكت في مكانها ، المستخرج للطائف السحر البياني عن معادنها ، المستطلع طلع الاعجاز التزيلي باستغراق طوقه المالك لزماد الحكم ، كفاء المتحدين بعجيب فهمه ، وغريب ذوقه ، فهو الطلبة وما عداه ذرائع اليه ، وهو المراد وما سواه أسباب للتسلق عليه ، أن لا بد من التصفح لمقتضيات الاحوال في إيراد المسند اليه على تلك الصور والكيفيات ، تعلم له أيضاً أن لا بد من التصفح عن الاحوال المقتضية لأنواع التفاوت في المسند ، من كونه : متروكاً تارة وغير متروك أخرى ، ومن كونه مفرداً أو جملة ؛ وفي إفراده من كونه : فعلاً ، نحو : قام زيد ويقوم وسيقوم ، أو اسماً . منكراً أو معرفاً من جملة المعرفات ، مقيداً كل من ذلك بنوع قيد ، نحو : ضربت يوم الجمعة ، وزيد رجل عالم ، وعمرو أخوك الطويل ، أو غير مقيد ، وفي كونه : جملة ، من كونها : اسمية أو فعلية ، أو شرطية أو ظرفية ، ومن كونه : مؤخراً أو مقدماً ، حتى يتهيأ لك أن يتسم لكل مقام بسمته ، وأن يجري

إلى حد مقتضاه على أقوم سمته ، فهو المطارح الذي تران فيه قوى القرائح ،
والمطارد الذي يمتاز فيه الجدد عن القارح .

ترك المسند :

أما الحالة المقتضية لترك المسند فهي : متى كان ذكر المسند إليه بحال
يعرف منه المسند ، وتعلق بتركه غرض ، أما اتباع الاستعمال ، كقولهم :
ضربي زيدا قائماً ، وأكثر شربي السوق ملتوتاً ، وأخطب ما يكون
الأمير قائماً ، وقولهم : كل رجل وضعته ، وقولهم : لولا زيد لكان
كذا ، ونحو ذلك ، وأما قصد الاختصار والاحتراز عن العبث ، كما
إذا قلت : خرجت فإذا زيد ، أو قلت : زيد منطلق وعمرو ، وقوله
عز من قائل : ﴿ أَفَأَنْبِئُكُمْ بِشَرِّ مِنْ ذَلِكَ النَّارُ ﴾ ^(١) . إذا حملته
على تقدير : النار شر من ذلكم ، وأما ضيق المقام مع قصد الاختصار ،
والاحتراز عن العبث ، كنحو قوله :

قلت ؛ وقد رأيت اصفراي : من به ؟ وتنهدت فأجبته : المتنهّد

إذا حمل على تقدير : المتنهّد هو المطالب ، دون : هو المتنهّد ،
وستعرف في الحالة المقتضية لكونه اسماً معرفاً أي التقديرين أولى ، وقوله :
نحن بما عندنا ، وأنت بما عندك راض ، والرأي مختلف

أي نحن بما عندنا راضون ؛ وأما تخيل أن العقل عند الترك هو معرفة ،
وأن اللفظ عند الذكر هو معرفة من حيث الظاهر ، وبين المعرفين بون ،
ولك أن تأخذ من هذا القبيل قوله عز وعلا : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ
أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾ ^(٢) . وأما أن يخرج ذكره إلى ما ليس بمراد ، كما إذا
قلت في : أزيد عندك أم عمرو ، أم عندك عمرو ، فإنه يخرج أم عن

(١) سورة الحج ، الآية : ٧٢ .

(٢) سورة التوبة ، الآية : ٦٢ .

كونها متصلة إلى أنها منقطعة ، وأما لاختبار السامع ، هل يتنبه عند قرائن الاحوال أو ما مقدار تنبيه عندها ، وأما تكثير الفائدة بالمذكور من حملة عليه تارة ، وحملة عليه أخرى ، وحملة ، كقوله : ﴿فَصَبِرْ جَمِيلًا﴾^(١) وقوله : ﴿طَاعَةَ مَعْرُوفَةٍ﴾^(٢) . لحملها تارة على : فصبر جميل أجمل ، وطاعة معروفة أمثل ، وحمليهما أخرى على : فأمرني صبر جميل ، وطاعتكم طاعة معروفة ، أي معروفة بالقول دون الفعل .

ذكر المسند :

وأما الحالة المقتضية للذكره فهي : أن لا يكون ذكر المسند اليه يفيد المسند بوجه ما من الوجوه ، كما إذا قلت ابتداء : زيد عالم ، أو أن يكون في ذكر المسند غرض ، وهو : إما زيادة التقرير ، أو التعريض بغباوة سامعك ، أو استلذاذه ، أو قصد التعجيب من المسند اليه بذكره ، كما إذا قلت : زيد يقاوم الأسد ، مع دلالة قرائن الاحوال ، أو تعظيمه أو إهانته ، أو غير ذلك ، مما يصلح للقصد اليه ، في حق المسند اليه إن كان صالحاً لذلك ، أو بسط الكلام بذكره ، والمقام مقام بسط ، أو لأن الاصل في الخبر هو أن يذكر كما سبق أمثال ذلك في اثبات المسند اليه ، أو ليتعين بالذكر كونه اسماً ، كنعو : زيد عالم ، فيستفاد الثبوت صريحاً ، فأصل الاسم صفة أو غير صفة الدلالة على الثبوت ، أو كونه فعلاً ، كنعو : زيد علم ، فيستفاد التجدد ، أو ظرفاً ، كنعو : زيد في الدار ، فيورث احتمال الثبوت والتجدد بحسب التقديرين وهما حاصل أو حصل سيأتيك فيه كلام ، ويصلح لشمول هذه الاعتبارات قولك عند المخالف الله إلهنا ، ومحمد نبينا ، والاسلام ديننا ، والتوحيد والعدل مذهبنا ، والخلفاء الراشدون أئمتنا ، والناصر لدين الله خليفتنا ، والدعاء له والثناء عليه وظيفتنا .

(١) سورة يوسف ، الآيات : ١٨ و ٨٣ .

(٢) سورة النور ، الآية : ٥٣ .

إفراد المسند :

وأما الحالة المقتضية لإفراد المسند : فهي إذا كان فعلياً ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم ، وأعني بالمسند الفعلي ما يكون مفهومه محكوماً به بالثبوت للمسند اليه أو بالانتفاء عنه ، كقولك : أبو زيد منطلق ، والكر من البر بستين ، وضرب أخو عمرو ، ويشكر بكرك إن تعطه ، وفي الدار خالد ، إذ تقديره استقر ، أو حصل في الدار على أقوى الاحتمالين لتمام الصلة في الظرف ، كقولك : الذي في الدار أخوك ، كما يقرره أئمة النحو ، وتفسير تقوي الحكم يذكر في حال تقديم المسند على المسند اليه .

متى يكون المسند فعلاً ؟

وأما الحالة المقتضية لكونه فعلاً فهي : إذا كان المراد تخصيص المسند بأحد الازمنة على أنحصر . ما يمكن ، مع افادة التجدد ، كقوله عز وعلا : ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّهِمَّ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ مِمَّا لَّهُمْ يَكْسِبُونَ ﴾^(١) أي ويل لهم مما اسلفت أيديهم من كتبة ما لم يكن يحل لهم ، وويل لهم مما يكسبون بذلك بعد أن أخذ الرشا ، وقوله : ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾^(٢) . أي : فريقاً كذبتموه على التمام وفرغتم عن تكذيبه ما بقي منه غير مكذب ، وفريقاً تقتلون ما تيسر لكم قتله على التمام ، وإنما تبدلون جهدكم أن تتموا قبله ، فتحومون حول قتل محمد ، فأنتم بعد على القتل . وقوله : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾^(٣) وقوله : سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ ﴿^(٤) وَقَوْلُهُ : ﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ ﴾^(٥) . والمراد بالزمان

(١) سورة البقرة ، الآية : ٧٩ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٨٧ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٣٧ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ١٤٢ .

(٥) سورة الأعراف ، الآية : ١٨٢ ، وسورة القلم ، الآية : ٤٤ .

الماضي : ما وجد قبل زمانك الذي أنت فيه ، وبالمستقبل : ما يترقب وجوده بزمان الحال اجزاء من الطرفين ، يعقب بعضها بعضاً من غير فرط مهلة وتراخ ، والحاكم في ذلك هو العرف لا غير .

تقييد المسند :

وأما الحالة المقتضية لتقييده فهي : إذا كان المراد تربية الفائدة كما إذا قيدته بشيء مما يتصل به من نحو المصدر كنعحو : ضربت ضرباً شديداً ، أو ظرف الزمان ، كنعحو : ضربت يوم الجمعة ، أو ظرف المكان ؛ كنعحو : ضربت امامك ، أو السبب الحامل ، كنعحو : ضربت تأديباً ، وفررت جبناً ، أو المفعول به بدون حرف ، كنعحو : ضربت زيداً ، أو بحرف ، كنعحو : ضربت بالسوط ، أو ما ضربت إلا زيداً ، أو المفعول معه ، كنعحو : جلست والسارية ، أو الحال ، كنعحو : جاء زيد راكباً ، أو التمييز ، كنعحو : طاب زيد نفساً ، أو الشرط ، كنعحو : يضرب زيد إن ضرب عمرو ، أو : إن ضرب عمرو يضرب زيد ، أخرت أو قدمت فهذه كلها تقييدات للمسند ، وتفصيل يزداد الحكم بها بعداً ، ولم أذكر الخبر في نحو كان زيد منطلقاً ، لأن الخبر هناك هو نفس المسند ، لا تقييد للمسند إنما تقييده هو كان فتأمل . وقد ظهر لك من هذا أن الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص ، محتملة في نفسها للصدق والكذب واعلم أن للفعل ، ولما يتصل به من المسند اليه وغير المسند اليه ، اعتبارات في الترك والاثبات ، والاظهار والاضمار ، والتقديم والتأخير ، وله أعني ، الفعل ، بتقييده بالقيد الشرطي على الخصوص ، اعتبارات أيضاً يذكر جميع ذلك في آخر هذا الفن في فصل لها على حدة.

ترك تقييد المسند :

وأما الحالة المقتضية لترك تقييده فهي : إذا منع عن تربية الفائدة مانع قريب أو بعيد .

متى يكون المسند اسماً ؟

وأما الحالة المقتضية لكونه اسماً فهي : إذا لم يكن المراد افادة التجدد والاختصاص بأحد الأزمنة الثلاثة افادة الفعل لاغراض تتعلق بذلك .

متى يكون المسند منكرأ ؟

وأما الحالة المقتضية لكونه منكرأ فهي : إذا كان الخبر وارداً على حكاية المنكر ، كما إذا أخبر عن رجل في قولك : عندي رجل تصديقاً لك ، ف قيل الذي عندك رجل ، أو كان المسند اليه ، كقولك : رجل من قبيلة كذا حاضر ، فإن كونه المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلاً أو يصح عقلاً ليس في كلام العرب ، وتحقيق الكلام فيه ليس مما يهمننا الآن ، وأما ما جاء من نحو قوله :

ولا بك موقف منك الوداعا

وقوله :

يكون مزاجها عسل وماء

وبيت الكتاب :

أظبي كان أمك أم حمار

فمحول على منوال : عرضت الناقة على الحوض ، وأصل الاستعمال ولايك موقفاً منك الوداع ، ويكون مزاجها عسلاً وماء ، وظبياً كان أمك أم حماراً ، ولا تظن بيت الكتاب خارجاً عما نحن فيه ذهاباً إلى أن اسم كان إنما هو الضمير . والضمير معرفة : فليس المراد : كان أمك ، إنما المراد ظبي ، بناء على أن ارتفاعه بالفعل المقسر لا بالابتداء ، ولذلك قدرنا الأصل على ما ترى ، وفي البيت اعتبارات ، سؤالاً وجواباً ، فلا عليك أن تتأملها ، وإياك والتبخيت في تخطيطه أحد ههنا ، فيخطيء ابن

أخت خالتك ، وإن هذا النمط مسمى فيما بيننا بالقلب ، وهي شعبة من
الايخراج ، لا على مقتضى الظاهر ، ولها شيوع في التراكيب ، وهي
مما يورث الكلام ملاحاة ولا يشجع عليها إلا كمال البلاغة ، تأتي في الكلام
وفي الاشعار وفي التنزيل يقولون : عرضت الناقة على الحوض يريدون
عرضت الحوض على الناقة ، وقال القطامي :

كما طينت بالفسدن السباعا

أراد : كما طينت الفدن بالسباع ، وقال الشماخ : كما عصب
العلباء بالعود ، وقال خدّاش :

وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر

أراد : وتشقى الضياطرة الحمر بالرماح ، ولك أن لا تحمله على القلب
بوساطة استعارة الشقاء لكسرها بالطعان وقال رؤبة :

ومهمه مغبرة أرجساؤه كأن لون أرضه سماؤه

أراد : كأن لون سمائه من غيرتها لون أرضه وقال الآخر :

يمشي فيقعس أو يكب فيعثر

أراد : يعثر فيكب ، وفي التنزيل : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا
فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ ^(١) أي : جاءها بأسنا فأهلكناها ، على أحد الوجهين ،
وفيه : ﴿ اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ
فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾ ^(٢) على ما يحمل من : ألقه اليهم ، فانظر ماذا
يرجعون . ثم تول عنهم ، وفيه : ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾ ^(٣) . يحمل على
تدلى فدنا ، أو كان المسند اليه معرفة لكن المراد بالمسند وصف غير معهود

(١) سورة الأعراف ، الآية : ٤ .

(٢) سورة النمل ، الآية : ٢٨ .

(٣) سورة النجم ، الآية : ٨ .

ولا مقصود الانحصار بالمسند اليه ، كما تقول : زيد كاتب وعمرو شاعر ، وإذا تكلمنا في تعريف المسند باللام ، اتضح عندك ما ذكرنا ، أو كان ينبغي تنكيره عما تقدم في تنكير المسند اليه من ارتفاع الشأن أو انحطاطه ، كما قال تعالى : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ^(١) مريداً بتنكيره : أنه هدى لا يكتنه كنهه وكما قال : ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ ^(٢)

تخصيص المسند :

وأما الحالة المقتضية للتخصيص : اما بالاضافة ، كقولك : زيد ضارب غلام ، أو بالوصف ، كقولك : زيد رجل عالم ، فهي إذا كان المراد كون الفائدة أتم لما عرفت في فصل تعريف المسند اليه .

ترك تخصيص المسند :

وأما الحالة المقتضية لترك التخصيص فظاهرة لك أن كان ما سبق على ذكر منك .

متى يكون المسند اسماً معرفاً ؟

وأما الحالة المقتضية لكونه اسماً معرفاً فهي : إذا كان عند السامع متشخصاً باحدى طرق التعريف معلوماً له ، وكأني بك أسمعك تقول : فالمسند إذا كان متشخصاً عند السامع معلوماً له ، استلزم ، لا محالة ، كون المسند اليه معلوماً له أيضاً لما قدمتم أنتم ، وإذا كانا معلومين عنده ، فماذا يستفيد ؟ فانا نقول : يستفيد إما لازم الحكم كما ترى في قولك لمن أثني عليك بالغيب : الذي أثني علي بالغيب ، أنت معرفاً لأنك عالم بذلك ، أو الحكم كما ترى في قولك لمن تعرف أن له أخاً ويعرف انساناً يسمى زيداً ، أو يعرفه يحفظ التوراة ، أو تراه بين يديه ، لكن لا يعرف إن ذلك الانسان

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢ .

(٢) سورة الحج ، الآية : ١ .

هو أخوه ، إذا قلت له أخوك زيد ، أو أخوك الذي يحفظ التوراة ، أو أخوك هذا فقدمت الأخ ، أو إذا قلت زيد أخوك أو الذي يحفظ التوراة أخوك ، أو هذا أخوك فأخرت الأخ معرفة له في جميع ذلك أن أحدهما الآخر ، ولا تقدم فيما نحن فيه ما تقدم بسلامة الأمير ، لكن إذا أثني عليك بالغيب انسان ، وعلم أن الثناء نقل اليك وأنت تتصوره كالمستخبر عن حالك ، هل تعلم أن ذلك المثنى عليك هو ، وهل تحكم على ذلك المثنى به ، فتقول : الذي أثني علي بالغيب أنت ، فتأتي بالحكم على الوجه المتصور ، أو كان أثني عليك هو وغيره ، وعلم أن ثناءهما نقل اليك ، وأنت تتصوره كالطالب أن تبين له ، كيف حكمك عليه وعلى ذلك الآخر؟ فتقول له : الذي أثني علي بالغيب أنت ، فتأتي بالحكم ما تتصوره ، ونفيده أنك إنما اعتبرت ثناءه دون ثناء غيره ، وإذا قلت أنت الذي أثني علي بالغيب ، قلته : إذا كان أثني عليك ، ونقل إليك الثناء بمحضه ومحضر غيره ، فتصورته كالطالب أن يتبين له كيف حكمك عليه ، فأثيت بالحكم على الوجه المطلوب . وإذا قلت أخوك زيد ، قلته لمن يعتقد أنخاً لنفسه لكن لا يعرفه على التعيين ، فيتصوره طالباً منك الحكم على أخيه بالتعيين ، وإذا قلت : زيد أخوك قتله لمن يعلم زيدا وهو كالطالب أن يعرف حكماً له ، وأنه معتقد أن له أنخاً لكن لا يعلمه على التعيين ، وكذلك إذا قلت أخوك الذي يحفظ التوراة ، أو الذي يحفظ التوراة أخوك ، أو أخوك هذا ، أو هذا أخوك ، وإذا قلت : زيد المنطلق ، قلته لمن يطلب أن يعرف حكماً لزيد ، أما باعتبار تعريف العهد أن كان المنطلق عنده معهوداً ، وأما باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها ، وإذا قلت : المنطلق زيد ، قلته للمتخصص في ذهنه المنطلق بأحد الاعتبارين : وهو طالب لتعيينه في الخارج ، وإذا تأملت ما تلوته عليك أعثرك على معنى قول النحويين رحمهم الله : لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا معرفتين معاً ، بل أيهما قدمت فهو المبتدأ . وما قد يسبق إلى بعض الخواطر من أن المنطلق دال على معنى نسبي ، فهو في نفسه متعين للخبرية وإن زيدا دال على الذات ، فهو متعين للمبدئية ،

تقدم أم تأخر فلا معرج عليه فإن المنطلق لا يجعل مبتدأ إلا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق ، وأنه بهذا المعنى لا يجب كونه خبراً ، وإن زيد لا يوقع خبراً إلا بمعنى صاحب اسم زيد ، ويكون المراد من قولنا : المنطلق زيد ، الشخص الذي له الانطلاق صاحب اسم زيد ، وأما ما قد يقع من نحو قوله :

نم وإن لم أنم كرى كراكا

ونحو قوله :

لعاب الافاعي القاتلات لعبه

مما لا يستقيم معناه إلا بالتقديم والتأخير ، فحقه الحمل على القلب المقدم ذكره فاعرفه .

واعلم أن القول بتعريف الحقيقة باللام واستغراقها مشكل ، إذا قلنا : المراد بتعريف الحقيقة القصد إليها وتميزها من حيث هي هي ، لزم أن يكون أسماء الاجناس معارف ، فإنها موضوعة لذلك ، وإنه قول لم يقل به أحد ، ولئن التزمه ملتزم ليكذب في امتناع ، نحو : رجع رجعي ، السريعة والبطيئة ، وذكر ذكرى ، الحسنة ، أو القبيحة ، وإنما لم أقل رجوعاً ، السريع ، وذكر الحسن ، قصرأ للمسافة في التجنب عن حديث التنوين ماهي ، ولئن ذهبت إلى أن في ، نحو : رجل ، وفرس ، وثور اعتبار الفردية ، فليس فيها القصد إلى الحقيقة من حيث هي هي ليلزمك المصادر ، من نحو : ضرب وقتل وقيام وعود ورجعي وذكرى فليس فيها ذلك بالاجماع ، ولزم أن يكون اللام في : الرجل ، أو نحو : الضرب لتأكيد تعريف الحقيقة إذ لم يقصد العهد ، وإنه قول ما قال به أحد ، وإذا قلنا : المراد بتعريف الحقيقة القصد إليها حال حضورها ، أو تقدير حضورها لم يمتز عن تعريف العهد الوارد بالتحقيق أو بالتقدير ، لأن تعريف العهد ليس شيئاً غير القصد إلى الحاضر في الدهن حقيقة أو

مجازاً ، كقولك : جاءني رجل ، فقال الرجل كذا ، وقولك : انطلق رجل إلى موضع كذا ، والمنطلق ذو جد ، قال تعالى : ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى ﴾ (١) . أي ليس الذكر الذي طلبت ، كالأُنثى التي وهبت لها ، وإذا قلنا : المراد بتعريف الحقيقة هو الاستغراق ، لزم في اللام كونها موضوعاً لغير التعريف ، إذا تأملت ، ولزم مع ذلك أن يكون الجمع بينها وبين لفظ المفرد جمعاً بين المتنافيين ، وإن صير في الجمع بيننا إلى نحو الجمع بين المفرد وبين الواو والنون في نحو : المسلمون ، امتنع لوجوه كثيرة لا تحفى على متقني أنواع الادب ، أدناها وجوب نحو : الرجل الطوال ، والفرس الدهم ، أو صحته لا أقل على الاطراد ، وكل ذلك على ما نرى فاسد ، والاقرب بناء على قول بعض أئمة أصول الفقه ، بأن اللام موضوعاً لتعريف العهد لا غير ، هو أن يقال : المراد بتعريف الحقيقة أحد قسمي التعريف ، وهو تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الخطائية ، أما لأن ذلك الشيء محتاج إليه على طريق التحقيق ، فهو لذلك حاضر في الذهن ، فكأنه معهوداً ، أو على طريق التهكم ، وستعرف معنى هذا في علم البيان ، وإما لأنه عظيم الخطر ، معقود به الهمم على أحد الطريقتين ، فيبنى على ذلك أنه قلما ينسى ، فهو لذلك بمنزلة المعهود الحاضر . وإما لأنه لا يغيب عن الحس على أحد الطريقتين ، فيبنى على ذلك حضوره ، وينزل منزلة المعهود ، وإما لأنه جار على اللسان كثير الدور في الكلام على أحد الطريقتين ، فيقام لذلك مقام المعهود ؛ وإما لأن أسباباً في شأنه متأخدة أو غير ذلك مما يجري مجرى هذه الاعتبارات ، فيقام الحقيقة لذلك مقام المعهود . ويقصد إليها بلام التعريف . ثم إن الحقيقة لكونها من حيث هي هي ، لا متعددة لتحققها مع التوحد ، ولا لا متعددة لتحققها مع التكثر ، وإن كانت لا تنفك في الوجود عن أحدهما صالحة للتوحد والتكثر ، فيكون الحكم استغراقاً أو غير استغراق إلى مقتضى المقام ، فإذا كان خطائياً مثل : المؤمن غر كريم ، والمنافق خب لثيم ،

(١) سورة آل عمران ، الآية : ٣٦ .

حمل المعرف باللام ، مفرداً كان أو جمعاً . على الاستغراق بعلّة إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر ، مع تحقق الحقيقة فيهما ، يعود إلى ترجيح أحد المتساويين ؛ وإذا كان استدلالياً حمل على أقل ما يحتمل ؛ وهو الواحد في المفرد ، والعدد الزائد على الاثنين بواحد في الجمع ، فلا يوجب في مثل حصل الدرهم إلا واحد ، وفي مثل حصل الدراهم إلا ثلاثة ؛ وستقف على هذا في نوع الاستدلال ، إذا انتهينا إليه بإذن الله تعالى ؛ ومبنى كلامي هذا على أن الاثنين ليسا بجمع ، فإن عد العالم الواقف على هاتيك الصناعة بسوابقها ولواحقها للاثنين جمعاً غير مرتضى منه ؛ وههنا دقيقة ، وهي : أن الاستغراق نوعان : عرفي وغير عرفي فلا بد من رعاية ذلك ، فالعرفي في نحو قولنا : جمع الأمير الصاغة ، أي جمع صاغة بلده أو أطراف مملكته فحسب ، لا صاغة الدنيا . وغير العرفي ، في نحو قولنا : الله غفار الذنوب ، أي كلها . واستغراق المفرد يكون أشمل من استغراق الجمع ، ويتبين ذلك بأن ليس يصدق : لا رجل في الدار في نفي الجنس إذا كان فيها رجل أو رجلان ، ويصدق : لا رجال في الدار . ومن هذا يعرف لطف ما يحكيه تعالى عن زكريا عليه السلام : ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴾ ^(١) دون : وهن العظام ، حيث توصل باختصار اللفظ إلى الاطناب في معناه ؛ وإذا عرفت هذا فنقول : متى قلنا زيد المنطلق ، أو المنطلق زيد في المقام الخطابى ، لزم أن يكون غير زيد منطلقاً ، ولذلك ينهى أن يقال : زيد المنطلق وعمرو بالواو ، ولا ينهى أن يقال : زيد المنطلق لا عمرو بحرف لا ، ثم إذا كان الأمر في نفسه كذلك ، كما إذا قلت : الله العالم الذات ، حمل على الانحصار حقيقة ، وإلا كما في قولك : حاتم الجواد ، وخالد الشجاع ، وقوله عز وعلا : ﴿ أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ ^(٢) . حمل على الانحصار

(١) سورة مريم ، الآية : ٤ .

(٢) سورة البقرة ، الآيات : ١ - ٢ .

مبالغة وتنزيلاً لحدود غير حاتم ، وشجاعة غير خالد ، وكون غير القرآن كتاباً ، منزلة العدم لجهات اعتبارية .

متى يكون المسند جملة ؟

وأما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي : إذا أريد تقوي الحكم بنفس التركيب ، كقولك : أنا عرفت ، وأنت عرفت ، وهو عرف ، أو زيد عرف ... كما سيأتيك تقرير هذا المعنى ، وقولك : بكر يشكر أن تعطه ، أو بكر أن تعطه يشكر ، لما عرفت أن الجملة الشرطية ليست إلا جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص ، وكقولك : خالد في الدار ، أو إذا كان المسند سببياً ، وهو أن يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبني عليه ، أو بالانتفاء عنه ، المطلوب التعليق بغير ما هو مبني عليه تعليق اثبات له بنوع ما ، أو نفي عنه بنوع ما ، كقولك : زيد أبوه انطلق أو منطلق ، والبرّ الكرم منه بستين ، أو يكون المسند فعلاً يستدعي الاستناد إلى ما بعده بالاثبات أو بالنفي ، فيطلب تعليقه على ما قبله بنوع إثبات أو نفي لكون ما بعده بسبب مما قبله ، نحو : عمرو ضرب أخوه ، لا شيئاً متصلاً بالفعل ، نحو : زيد ضارب أخوه ، أو مضروب ، أو كريم ، لسر نطلعك عليه . وما ذكرت لك إذا تحققت مضمونه أعثرك على وجه حكم النحويين ، لا بد في الجملة الواقعة خبراً ، من ذكر يرجع إلى المسند إليه لفظاً أو تقديرأ ، وأعثرك على أن الجملة بعد ضمير الشأن ، في نحو : هو زيد ، هو منطلق ، أو أنه : زيد منطلق مستثناة عن هذا الحكم لكونها نفس المخبر عنه ، وأعثرك على وجه نيابة تعريف الجنس عن الضمير ، في نحو : الرجل زيد ، على قول من يرى المخصوص مبتدأ ، ونعم الرجل خبره ، ونيابة العموم عنه في مثل : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ (٣)

(١) سورة الكهف ، الآية : ٣٠ .

وأما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية فهي إذا كان المراد التجدد كقولك : زيد انطلق ، أو ينطلق ، فالفعل موضوع لافادة التجدد ودخول الزمان الذي من شأنه التغير في مفهومه مؤذن بذلك .

وأما الحالة المقتضية لكونها اسمية فهي إذا كان المراد خلاف التجدد والتغير ، كقولك : زيد أبوه منطلق ، فالاسم أبو دل على التجدد ، لم يدل عليه إلا بالعرض ، وما تسمع من تفاوت الحملتين الفعلية والاسمية ، تجدداً وثبوتاً ، هو يطلعك على أنه حين ادعى المنافقون الايمان بقولهم : ﴿ آمَنَّا بِاللّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ ^(١) جاثين به جملة فعلية على معنى : أحدثنا الدخول في الايمان وأعرضنا عن الكفر ، ليروج ذلك عنهم ، كيف طبق الفصل في رد دعواهم الكاذبة قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٢) حيث جيء به جملة اسمية ومع الباء ، وعلى تفاوت كلام المنافقين مع المؤمنين ومع شياطينهم فيما يحكيه جل وعلا عنهم وهو : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ ^(٣) . تفاوتاً إلى جملة فعلية وهي : آمنا وإلى اسمية ومع إن ، وهي : إنا معكم : كيف أصاب شاكلة الرمي ، وعلى أن إبراهيم حين أجاب الملائكة عن قولهم له : سلاماً ، بالنصب ، بقوله لهم : سلام ، بالرفع ، كيف كان عاملاً بالذي يتلى عليك في القرآن المجيد من قوله : ﴿ وَإِذَا حُيِّيْتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مَا ﴾ ^(٤) .

وأما الحالة المقتضية لكونها شرطية فستقف عليها في موضعها .

وأما الحالة المقتضية لكونها ظرفية فهي إذا كان المراد اختصار الفعلية ، كقولك : زيد في الدار ، يدل استقرار فيها أو حصل فيها على أقوى

(١) سورة البقرة ، الآية : ٨ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٤ .

(٣) النساء ، الآية : ٨٦ .

الاحتمالين ، على ما تقدم ، ويظهر لك من هذا أن مرجع الحمل الرابع إلى اثنتين : اسمية و فعلية .

تأخير المسند :

وأما الحالة المقتضية لتأخير المسند فهي : إذا كان ذكر المسند إليه أهم ، كما مضى في فن المسند إليه : وإياك أن تظن بكون الحكم على المسند إليه مطلوباً استيجاب صدر الكلام له ، فليس هو هناك فلا تغفل .

تقديم المسند :

وأما الحالة المقتضية لتقديمه فهي أن يكون متضمناً للاستفهام ، كنحو : كيف زيد ؟ وأين عمرو ؟ ومتى الجواب ؟ والقانون الثاني موضع تقريره ؛ أو أن يكون المراد تخصيصه بالمسند إليه كقوله عز وعلا : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينَ ﴾ ^(١) وقولك لمن يقول : زيد إما قائم وإما قاعد ، فيرده بين القيام والقعود من غير أن يخصه بأحدهما ، قائم هو . وقولهم : تميمي أنا ، وارد على هذا ، وسيأتيك في هذا المعنى في فصل القصر كلام . أو أن يكون المراد التنبيه على أنه خبر لا نعت ، كقولها : تحت رأسي سرج ، وعلى أبيه درع .

وقوله :

له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر

وقوله :

لها خلق ضيق لو أن وضينه فؤادك لم يخطر بقلبك هاجس

وقوله :

لكل جديد لذة غير أنسي وجدت جديد الموت غير لذير

(١) سورة الكافرون ، الآية : ٦ .

وقوله :

عند الملوك مضره ومنافع وأرى البرامك لا تضر وتنفع

وقولها :

أغر أبليج ياتم الهداة به كأنه علم في رأسه نار

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّمَا يَأْتِي بِالنَّاسِ الْمَوْتُ مِنْ أَلْفِ مَوْضِعٍ ﴾ (١) وما شاكل ذلك ، فإن النعت لا يقدم على المنعوت ، ولذلك يقال : جاءني راكباً رجل ، وإنما يصار إلى هذا التنبيه ، لأن الظرف بتأخره عن المنكر يكون بالحمل على الوصف أولى منه بالحمل على الخبر لأمرين يتعاضدان ، في ذلك استدعاء المنكر في مقام الابتداء أن يوصف ، ليتقوى بذلك فائدة الحكم ، كما سبق في الفن الثاني ، وصلاحيه الظرف أن يكون من صفاته ، ولذلك لا يجب تقديم الظرف على المنكر إذا كان موصوفاً ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ﴾ (٢) . وإن هذا التقديم ملتزم مع مبتدأ غير مصدر ، أما مع المصدر ، كنحو : سلام عليك ، وويل لك ، فلا فرق بين ظرف له حق في التأخير عن مبتدئه ، ذلك قبل صيرورته مبتدأ ، وذلك قولك : سلاماً عليك ، بالنصب منزلاً منزلة : أسلم عليك ، مفيداً التجدد لذلك ، وبين ظرف ليس له ذلك ، أو أن يكون قلب السامع معقوداً به كقولك : قد هلك خصمك ، لمن يتوقع ذلك ، أو لأنه صالح للتفاوت ، أو لأنه أهم عند القائل ، كما إذا قلت : عليه من الرحمن ما يستحقه ، أو كقولك :

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

وقوله :

وليس بمغنٍ في المودة شافع إذا لم يكن بين الضلوع شفيع

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٦ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية : ٢ .

أو أن يكون المراد بتقديمه نوع تشويق إلى ذكر المسند ، كقوله :
ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتهما : شمس الضحى ، وأبواسحق ، والقمر

وقوله :

وكالنار الحياة ، فمن رماد أواخرها ، وأولها دخان

وحق هذا الاعتبار تطويل الكلام في المسند ، وإلا لم يحسن ذلك الحسن ،
أو يكون المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت ، فيجعل المسند فعلا
ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الأولى ، وقولي : في الدرجة
الأولى ، احتراز عن نحو : أنا عرفت ، وأنت عرفت ، وزيد عرف ؛
فإن الفعل فيه يستند إلى ما بعده من الضمير ابتداء ، ثم بوساطة عود ذلك
الضمير إلى ما قبله يستند اليه في الدرجة الثانية ، وإذا سلكت هذه الطريقة ،
سلكت باعتبارين مختلفين ؛ أحدهما أن يجري الكلام على الظاهر ، وهو
أن « أنا » مبتدأ ، « وعرفت » خبره ، وكذلك : أنت عرفت ، وهو
عرف ؛ ولا يقدر تقديم وتأخير كما إذا قلنا : زيد عارف ، أو زيد
عرف ، اللهم إلا في التلظظ ؛ وثانيهما أن يقدر أصل النظم : عرفت
أنا ، وعرفت أنت ، وعرف هو . ثم يقال قدم أنا وأنت وهو .

فنظم الكلام بالاعتبار الأول لا يفيد إلا تقوي الحكم ، وسبب تقويه هو :
إن المبتدأ لكونه مبتدأ ، يستدعي أن يسند اليه شيء ، فإذا جاء بعده ما يصلح
أن يستند اليه صرفه المبتدأ إلى نفسه ، فينعقد بينهما حكم ، سواء كان
خالياً عن ضمير المبتدأ . نحو : زيد غلامك ، أو كان متضمناً له ، نحو :
أنا عرفت ، وأنت عرفت ، وهو عرف ، أو زيد عرف ، ثم إذا كان
متضمناً لضميره ، صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانياً ، فيكتسي الحكم
قوة ، فإذا قلت : هو يعطي الجزيل ، كان المراد تحقيق اعطائه الجزيل
عند السامع ، دون تخصيص اعطاء الجزيل به ، وعليه قوله عز وعلا :

﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾^(١) ليس المراد أن شيئاً سواهم لا يخلق ، إنما المراد تحقيق إنهم يخلقون ؛ وقوله : ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾^(٢) وقوله : ﴿وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنْ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿وَإِذَا جَاؤُكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلْنَا بِالْكُفْرِ وَهُمْ وَقَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾^(٤) . وكذلك إذا قلت : أنت لا تكذب ، كان أقوى للحكم بنفي الكذب عن المخاطب من قولك : لا تكذب ، من غير شبهة ، ومن قولك : لا تكذب أنت ، فإن أنت هنا لتأكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بأنه هو . لا غيره ، لا لتأكيد الحكم ، فتدبر . وعليه قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يَشْرَكُونَ﴾^(٥) وقوله : ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٦) وقوله : ﴿فَعَمِيَّتْ عَلَيْهِنَّ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ﴾^(٧) وقوله : ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٨) ويقرب من قبيل : أنا عرفت ، وأنت عرفت ، وهو عرف . في اعتبار تقوي الحكم : زيد عارف ، وإنما قلت : يقرب ، دون أن أقول نظيره ، لأنه لما لم يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة في : أنا عارف . وأنت عارف . وهو عارف ، أشبه الخالي عن الضمير ، ولذلك لم يحكم على عارف بأنه جملة ، ولا عومل معاملتها في البناء حيث أعرب في نحو رجل عارف ، رجلاً عارفاً ، رجل عارف كما عرف في علم النحو ، واتبعه في حكم الافراد ، نحو زيد عارف أبوه .

وبالاعتبار الثاني : يفيد التخصيص قال تعالى : ﴿وَمِنْ أُمَّلٍ

- | | |
|----------------------------------|----------------------------------|
| (١) سورة الفرقان ، الآية : ٣ . | (٥) سورة المؤمنون ، الآية : ٥٩ . |
| (٢) سورة الأعراف ، الآية : ١٩٦ . | (٦) سورة يس ، الآية : ٧ . |
| (٣) سورة النمل ، الآية : ١٧ . | (٧) سورة القصص ، الآية : ٦٦ . |
| (٤) سورة المائدة ، الآية : ٦١ . | (٨) سورة الأنفال ، الآية : ٥٥ . |

المدينة مَرَدُّوا عَلَى النَّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴿١﴾ المراد:
لا يعلمهم إلا الله ولا يطلع على أسرارهم غيره ، لإبطانهم الكفر في
سويداوات قلوبهم ، وسيأتيك بيانه في فصل التقديم والتأخير ، ونظير
قولنا : أنا عرفت ، في اعتبار الابتداء ، لكن على سبيل القطع قولك :
زيد عرفت ، أو عرفته ، وفي اعتبار التقديم : زيدا عرفت . الرفع يفيد
تحقيق إنك عرفت زيدا ، والنصب يفيد إنك خصصت زيدا بالعرفان .
وأما : زيدا عرفته ، فأنت بالخيار إن شئت قدرت المفسر قبل المنصوب ،
على نحو : عرفت زيدا عرفته ، وحملته على باب التأكيد ، وإن شئت
قدرته بعده على نحو : زيدا عرفت عرفته ، وحملته على باب التخصيص .
وأما نحو قوله : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ (٢) ، فيمن قرأ
بالنصب ، فليس إلا التخصيص لامتناع : أما فهدينا ثمود ، وإنما نحو :
زيد عرف . ورجل عرف : فليسا من قبيل : هو عرف في احتمال
الاعتبارين على السواء ، بل حق المعرفة حملة على وجه تقوي الحكم ،
وحق المنكر حملة على وجه التخصيص . وإنما افرق الحكم بين الصور
الثلاث لأنه إذا قلنا : عرف هو ، لم يكن هو فاعلا ، لما عُرِفَ في علم
النحو إن ضمير الفاعل لا ينفصل إلا إذا جرى الفعل على غير ما هو له
في موضع الالباس ، وإذا تقدم عليها « إلا » صورة ، كنحو : ماضرب
إلا هو ، أو معنى ، كنحو : إنما يدافع عنك أنا ، إذ المعنى لا يدافع
عنك إلا أنا ، وإذا لم يكن هو فاعلا احتمال التقديم على الفعل ، فإذا قلنا :
هو عرف ، كان له ذلك الاحتمال ، مع احتمال الابتداء ، لكونه في
موضعه ، وكونه مع ذلك على شرطه في قوة الفائدة بالاخبار عنه وهو تعرفه ؛
وإذا قلنا : عرف زيد كان زيد مرفوعاً بعرف لقلّة نظائر : ﴿ وَأَسْرُوا
النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (٣) وحينئذ لا يكون له احتمال التقدم على

(١) سورة التوبة ، الآية : ١٠١ .

(٢) سورة فصلت ، الآية : ١٧ .

(٣) سورة الأنبياء ، الآية : ٣ .

الفعل ، كما سبق في علم النحو ، فلا يكون لقولنا : زيد عرف ، غير احتمال الابتداء ، اللهم إلاً بذلك الوجه البعيد ، فلا يرتكب عند المعرف لكونه على شرط المبتدأ . وإنما يرتكب عند المنكر لقوات الشرط ، إذ لم يمنع عن التخصيص مانع ، كما إذا قلت : رجل جاء ، لصحة أن يراد الجائي رجل لا امرأة . أيها السامع دون قولهم : شرٌّ أهرّ ذا نابٍ ، لامتناع أن يراد : المهرّ لذي نابٍ شرٌّ لا خير ، اللهم إلاً إذا حملت التخصيص على وجه آخر ، وهو الأفراد على تقدير رجل جاء لا رجلان ، فإنه محمل يصار إليه كثيراً عند علماء هذا النوع ، وشرٌّ أهرّ ذا نابٍ لا شرّان ، لكن بهذا الوجه يكون نائياً عن مظان استعماله ، وإذا صرح الائمة ، رحمهم الله ، بتخصيصه حيث نألوه بـ : ما أهرّ ذا نابٍ إلاً شرٌّ ، فالوجه تفضيع شأن الشر بتكثيره ، كما سبق ، فهو محزه ، ولما عرفت من أن بناء الفعل على المبتدأ أقوى للحكم ، تراهم إذا استعملوا لفظ : المثل ، ولفظ : الغير ، بطريق الكناية نحو : مثلك لا يبخل ، أي أنت لا تبخل وغيرك لا يجود ، بمعنى : أنت تجود من غير ارادة التعريض بلفظي : المثل والغير على انسانيين يقصد اليهما إلا يكادون يتركون تقديمهما لكونه أعون للمعنى المراد بهما إذ ذاك ، ويتحقق هذا في علم البيان إن شاء الله تعالى.

فصل : اعتبارات الفعل وما يتعلق به :

واعلم أن للفعل ، ولما يتعلق به ، اعتبارات مجموعها راجع إلى : الترك والاثبات ، والاظهار والاضمار ، والتقديم والتأخير ؛ فلا بد من التكلم هناك ، ومن التكلم على الخصوص في تقييده ، أعني الفعل ، بالقيود الشرطية ، فنقول : أما الترك فلا يتوجه إلى فاعله كما عرف في علم النحو ، وإنما يتوجه إلى نفس الفعل ، أو إلى غير الفاعل ، لكنه لا يتضح اتضاحاً ظاهراً ، إلاً في المفعول به كما ستقف عليه .

ترك الفعل :

أما الحالة المقتضية لترك الفعل ، فهي أن تغني قرائن الاحوال عن

ذكره ، ويكون المطلوب هو : الاختصار . أو اتباع الاستعمال الوارد على تركه ، كما إذا أردت ضرب المثل بقولهم : لا حظية فلا آية ، أو بقولهم : لو ذات سوار لطمتني ، أو غير ذلك مما هو مصبوب في هذا القالب ، أو على ترك نظائره ، كما إذا قلت : إن زيداً جاء ، ولو عمرو ذهب ، وتلك القرائن كثيرة ، وأنا أضبط لك منها ههنا ما تستعين به على درك ما عسى يشذ عن الضبط ، فأقول ، والله الموفق للصواب .

منها : أن يكون مفسراً ، كنعو : إن ذو لوثة لأنا . ولو ذات سوار لطمتني ، وهلا أبوك حضر ، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ ^(١) ونحو : أزيد ذهب أو ذهب به ، أو ذهب أخوه ، ونحو : ﴿وَأَيَّتَى فَارِهِبُونَ﴾ ^(٢) كما سبق التعرض له في علم النحو .

ومنها : أن يكون هناك حرف إضافة : فإن حروف الإضافة ، لوضعها على أن يفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء ، لا تنفك عن الأفعال ، إلا أن دلالة لا تتخطى الفعل المطلق ، فإذا أريد تقييده احتيج إلى دلالة أخرى ثم هي تتفاوت ، فتارة يكون الشروع . كما إذا قلت عند الشروع في القراءة : ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ فإنه يفيد أن المراد باسم الله اقرأ ، أو عند الشروع في القيام أو القعود أو أي فعل كان ، فإنه يفيد ذلك ، وتارة يكون الاقتران ، كقولك لمن أعرس : بالرفاء والبنين ، أو لمن فوض إليك أن تختار : إليك الاختيار ، فإنه يفيد : بالرفاء اعرست ، وإليك يفوض ، وتارة يكون عموم الاستعمال ، كنعو : في الدار ، أو في البلد ، أو في كذا ، فإنه لا يُراد إلا معنى الحصول ، وتارة يكون غير ذلك من مقيدات الأحوال فقس .

ومنها : أن يكون الكلام جواباً لسؤال واقع ، نحو أن يسمع منك :

(١) سورة الأنشاق ، الآية : ١ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٤٠ .

يكتب القرآن لي ، فتسأل : من يكتبه ؟ فتقول : زيد . فيكون الحال مغنية عن ذكر : يكتب ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ ^(١) وقوله : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ ^(٢) .

أو جواباً بالسؤال مقدر ، مثل أن يقول : يكتب القرآن لي زيد، وعليه بيت الكتاب .

لبيسك يزيد ضارع ...

وقراءة من قرأ : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ رجال ^(٣) وكذلك يوحى اليك ربك ، ببناء الفعل للمفعول في البيت وفي الآيتين ، ومن البناء على السؤال المقدر ؛ ارتفاع المخصوص في باب : نعم وبش على أحد القولين ، وعسى أن نتعرض في فصل الإيجاز والاطناب لهذا الباب ، وأن هذا التركيب متى وقع موقعه رفع شأن الكلام في باب البلاغة إلى حيث يناطح السماك ، وموقعه أن يصل من بليغ ، عالم بجهات البلاغة ، بصير بمقتضيات الاحوال ، ساحر في اقتضاب الكلام ، ماهر في أفانين السحر إلى بليغ مثله ، مطلع من كل تركيب على خاف معناه وفصوص مستبعاته ، فإن جوهر الكلام البليغ مثله مثل الدرة الثمينة لا ترى درجتها تعلو ، ولا قيمتها تغلو ، ولا نشترى بثمنها ، ولا تجري في مساومتها على سننها ما لم يكن المستخرج لها بصيراً بشأنها ، والراغب فيها خبيراً بمكانها ، وثنم الكلام : أن يوفي من أبلغ الاصغاء ، وأحسن الاستماع حقه ، وأن يتلقى من القبول له ، والاهتزاز بأكمل ما استحقه ، ولا يقع ذلك ما لم يكن السامع عالماً بجهات حسن الكلام ، ومعتقداً بأن المتكلم تعمد لها

(١) سورة لقمان ، الآية : ٢٥ .

(٢) سورة العنكبوت ، الآية : ٦٣ .

(٣) سورة النور ، الآيات : ٣٦ - ٣٧ .

في تركيبه للكلام عن علم منه ، فإن السامع إذا جهلها لم يميز بينه وبين ما دونه ، وربما أنكره ، وكذلك إذا أساء بالمتكلم اعتقاده ، ربما نسه في تركيبه ذلك إلى الخطأ، وأنزل كلامه منزلة ما يليق به من الدرجة النازلة، وما يشهد لك بهذا ما يروى عن عليّ ، رضي الله عنه ، إنه كان يشيع جنازة فقال له قائل : من المتوفى ؟ بلفظ اسم الفاعل ، سائلاً عن المتوفى فلم يقل : فلان ، بل قال : الله رداً لكلامه عليه ، مخطئاً إياه ، منبهاً له بذلك على أنه كان يجب أن يقول : من المتوفى ؟ بلفظ اسم المفعول ، ويقال إن هذا الواقع كان أحد الأسباب التي دعت إلى استخراج علم النحو ، فأمر أبا الأسود الدؤلي بذلك ، فهو أول أئمة علم النحو ، رضوان الله عليهم أجمعين ؛ وما فعل ذلك ، كرم الله وجهه ، إلا لأنه عرف من السائل أنه ما أورد لفظ المتوفى على الوجه الذي يكسوه جزالة في المعنى ، وفخامة في الإيراد ، وهو وجه القراءة المنسوبة إليه : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ (١) . بلفظ بناء الفعل للفاعل ، من ارادته معنى والذين يستوفون مدد أعمارهم ، وإذا عرفت، هذا فنقول في التركيب الذي نحن فيه من مثل : يكتب القرآن لي زيد ، برفع زيد مع بناء الفعل للمفعول جهات للحسن ، ومزايا يتلوها عليك ، ليكون لك ذريعة إلى درك ما سواها إذا شحذنا بها بصيرتك .

ومنها أن الكلام متى انسج على هذا المنوال ، ناب مناب الحمل الثلاث ؟ أحداها : يكتب القرآن لي ، والثانية : الجملة المدلول عليها يزيد ، وهي من يكتبه ، والثالثة : زيد مع الرفع المقدر ، وهي يكتبه زيد ، بخلافه إذا قيل : يكتب القرآن لي زيد ، بلفظ المبني للفاعل ، ولا شبهة إن الكلام متى كان أجمع للفوائد كان أبلغ .

ومنها أن الكلام متى سيق هذا المساق كان كل واحد من لفظي : القرآن وزيد مقصوداً إليه في الذكر ، غير مستغنى عنه بخلافه في التركيب الآخر ، فإن لفظ القرآن فيه بعد فضله والتقريب ظاهر .

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٣٤ .

ومنها أن الكلام، متى سلك به هذا المسلك، لم يكن أوله مُطْمَعاً في ذكر الكاتب ، فإذا ورد السامع فائدة ذكره ، كانت حاله كمن تيسر له غنيمة من حيث لا يحتسب ، بخلافه في النظم ؛ ومنها أن الكلام على ذلك النظم يكون كالمتناقض من حيث الظاهر ، لأن كون القرآن مفعولاً فضلة فيه ، يكون مؤذناً بأن مساس الحاجة إليه دون مساس الحاجة إلى الفاعل ، وكونه مقدماً على الفاعل يكون مؤذناً بالاعتناء بشأنه ، وأن مساس الحاجة إليه فوق مساس الحاجة إلى ما آخر ، بخلافه في هذا النظم ، فإنه يكون سائماً عن ذلك ، وفي هذا الوجه نظر يذكر في الحواشي .

ومنها أن الكلام في التركيب الذي نحن فيه يفيد استناد الكتبة إلى الفاعل اجمالاً أولاً ، وتفصيلاً ثانياً، وفي غيره يقيد استنادها إليه من وجه واحد ، فيكون هذا التركيب أبلغ ؛ ومن قبيل ما نحن بصددده : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجَنِّ ﴾ ^(١) فله شركاءهما : مفعولاً « جعلوا » وانتصاب الجنّ بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر ، وهو : من جعلوا شركاء ؟

إثبات الفعل :

وأما الحالة المقتضية لإثبات الفعل فاشتماله المقام على جهة من جهات الاستدعاء له ، والتلفظ به ، مما نهت على أمثالها غير مرة .

ترك مفعوله :

وأما الحالة المقتضية لترك مفعوله فهو : القصد إلى التعميم والامتناع على أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار ، وأنه أحد أنواع سحر الكلام ، حيث يتوصل بتقليل اللفظ إلى تكثير المعنى ، كقولهم في باب المبالغة : فلان يعطي ويمنع ، ويصل ويقطع ، ويبني ويهدم ، ويغني ويعدم ، وقوله عز قائلًا : ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ

(١) سورة الأنعام ، الآية : ١٠٠ .

السَّلَامِ ﴿١﴾ أو القصد إلى نفس الفعل بتتزيل المتعدي منزلة اللازم ذهاباً في نحو : فلان يعطي ، إلى معنى ، يفعل الاعطاء ، ويوجد هذه الحقيقة إيهاماً للمبالغة بالطريق المذكور في إفادة اللام للاستغراق ، وعليه قوله عز وجل : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلّٰهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٢) المعنى وأنتم من أهل العلم والمعرفة ؛ أو القصد إلى مجرد الاختصار ، لنيابة قرائن الاحوال عن ذكره ، كقوله عز وعلا : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللّٰهُ رَسُولًا ﴾ (٣) إذ لا يلبس أن المراد : أهذا الذي بعثه الله لاستدعاء الموصول ، الراجع اليه من الصلة ، وقوله : ﴿ أَرْنِي أَنْظُرُ إِلَيْكَ ﴾ (٤) لاتضح أن المراد أرنى ذاتك ، وقوله : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ﴾ (٥) لانصباب الكلام إلى ارادة يسقون مواشيهم ، وتذودان غنمهما ، ولا تسقي غنمهما حتى يصدر الرعاء مواشيهم ، وقوله : ﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٦) لظهور أن المراد لو شاء هدايتكم لهذاكم ، ولك أن تنظم قوله : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلّٰهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٧) في هذا السلك ، على تقدير : وأنتم تعلمون أنه لا يماثل ، أو وأنتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت ، أو وأنتم تعلمون أنها لا تفعل مثل أفعاله ، كقوله : ﴿ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَن يَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ ﴾ (٨) . وأكثر فواصل القرآن من نحو : يعلمون ، يعقلون ، يفقهون ، واردة على ما سمعت من الاحتمالين ، وقول الشاعر :

(٥) سورة القصص ، الآية : ٢٣ .

(٦) سورة الأنعام ، الآية : ١٤٩ .

(٧) سورة البقرة ، الآية : ٢٢ .

(٨) سورة الروم ، الآية : ٤٠ .

(١) سورة يونس ، الآية : ٢٥ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٢ .

(٣) سورة الفرقان ، الآية : ٤١ .

(٤) سورة الأعراف ، الآية : ١٤٣ .

إذا شاء ظالِمٌ مسجورةٌ ترى حولها النبع والسَّاسِمَا (١)

وقوله :

فإن شئت لم تر قل وإن شئت أرقلت مخافة ملوي من القد محصد

وقوله :

لو شئت عدت بلاد نجد عودة فحالت بين عقيقة وزروده

أو الرعاية على الفاصلة ، كنحو : ﴿ والضُّحَى ﴾ والليل إذا سجي *
مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴿ (٢) أو استهجان ذكره ، كقول عائشة
رضي الله عنها : ما رأيت منه ولا رأى مني ، يعني العورة ؛ أو القصد
إلى اعتبار غير ذلك من الاعتبارات المناسبة للترك .

إثبات الفعل :

وأما الحالة المقتضية لإثباته فعراء المقام عما ذكر ، أو القصد إلى
زيادة تقرير وبسط الكلام بذكره ، أو الرعاية على الفاصلة ، كقوله
تعالى : ﴿ والشمس وضحاها ﴾ والقمر إذا تلاها ﴿ (٣) وما شاكل
ذلك من الجهات المعتبرة في باب الإثبات .

إضممار فاعل الفعل :

وأما الحالة المقتضية لإضممار فاعله : فهو كون المقام حكاية أو
خطاباً ، كقولك : عرفت وعرفت ، أو كون الفاعل مسبوقاً بالذكر ،
كقولك : جاءني رجل فطلب مني كذا ، أو في حكم المسبوق به كنحو
قوله في مطلع القصيدة :

(١) ظالِمٌ : شاء عرجاء . مسجورة ، ساكنة مملوكة . السَّاسِمَا : نوع من الشجر .

(٢) سورة الضحى ، الآية : ١ - ٣ .

(٣) سورة الشمس ، الآيات : ١ - ٢ .

رارت عايتها للظلام رواق ومن النجوم قلائد ونطاق
وقوله في الافتتاح :

قالت ولم تقصد لقييل الحنا مهلا فقد أبلغت أسماعي
إظهار فاعل الفعل :

وأما الحالة المقتضية لكونه مظهراً فهي كون المقام غير ما ذكر ،
أو كونه مستدعياً زيادة التعيين والتمييز ، كقولك : جاءني رجل فقال
الرجل كذا ، أو مستدعياً للالتفات ، كقول الخلفاء : يرسم أمير المؤمنين
كذا ، مكان ارسم كذا .

التقديم والتأخير مع الفعل :

وأما اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل فعلى ثلاثة أنواع :

أحدها : أن يقع بين الفعل وبين ما هو فاعل له معنى ، كنعو :
أنا عرفت ، وأنت عرفت ، وهو عرف ، دون زيد عرف .

وثانيها : أن يقع بينه وبين غير ذلك ، كنعو : زيدا عرفت ،
ودرهما أعطيت ، وعمرأ منطلقاً علمت .

وثالثها : أن يقع بين ما يتصل به ، كنعو : عرف زيداً عمرأ ،
وعرف عمرأ زيداً ، وعلمت زيدا منطلقاً ، وعلمت منطلقاً زيدا ،
وكسوت عمرأ جبة ، وجبة عمرأ ، ولكل منها حالة تقتضيه .

النوع الأول :

فالحالة المقتضية للنوع الأول هي أن يكون هناك وجود فعل وعالم به ،
لكنه مخطيء في فاعله أو في تفصيله ، وأنت تقصد أن ترده إلى الصواب ،
كما تقول : أنا سعت في حاجتك ، أنا كفيت مهمك ، تريد دعوى

الانفراد بذلك وتقريراً للاستبداد ، وترد بذلك على من زعم أن ذلك كان من غيرك ، أو أن غيرك فعل فيه ما فعلت ، ولذلك إذا أردت التأكيد قلت للزاعم في الوجه الأول أنا كفيت مهمك لا عمرو ، أو لا غيري ، وفي الوجه الثاني : أنا كفيت مهمك وحدي ، وقولهم في المثل : أتُعلمني بضرب أنا حرشته ؟ شاهد صدق على ما ذكر عند من له ذوق ، وليس إذا قلت : سعيت في حاجتك ، أو سعيت أنا في حاجتك ، يجب أن يكون أن عند السامع وجود سعي في حاجته ، قد وقع خطأ منه في موجدته أو تفصيله ، فتقصد إزالة الخطأ ، بل إذا قلته ابتداء مفيداً أياً وجود السعي في حاجته منك غير مشوب بتجاوز أو سهو أو نسيان ، صح ، ومنه ما يحكيه عكّت كلمته عن قوم شعيب : ﴿ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بَعِزٌّ ﴾ (١) أي العزيز علينا يا شعيب رهطك لا أنت لكونهم من أهل ديننا ، ولذلك قال عليه السلام في جوابهم : ﴿ أَرَهْطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ ﴾ (٢) أي من نبي الله ، ولو أنهم كانوا قالوا : أو ما عززت علينا ، لم يصح هذا الجواب ولا طابق ، ولذلك ينهى أن يقال في النفي عند التقديم : ما أنا سعيت في حاجتك ولا أحد سواي ، لاستلزام أن يكون سعي في حاجته غيرك لا أنت ، وأن لا يكون سعي في حاجته غيرك ولا أنت ، ولا ينهى أن يقال : ما سعيت في حاجتك ولا أحد غيري ، وكذلك إذا أكدت فقلت : ما سعيت أنا في حاجتك ولا أحد غيري ، ولذلك أيضاً يستهجن أن يقال في النفي عند التقديم : ما أنا رأيت أحداً من الناس ، لاستلزام أن يكون قد اعتقد فيك ، معتقد أنك رأيت كل أحد في الدنيا ، فنفيت أن تكون إياه . ولم يستهجن أن يقال : ما رأيت أحداً من الناس أو ما رأيت أنا أحداً من الناس ، ويحترز عن أن يقال عند التقديم : ما أنا ضربت إلا زيدا لأن نقض النفي بالإلّا يقتضي أن تكون ضربت زيدا ،

(١) سورة هود ، الآية : ٩١ .

(٢) سورة هود ، الآية : ٩٢ .

وتقديمك ضميرك وإيلاءه حرف النفي يقتضي نفي أن تكون ضربته ،
ولا يحترز أن يقال : ما ضربت إلا زيداً وما ضربت أنا إلا زيداً .

النوع الثاني :

وأما الحالة المقتضية للنوع الثاني أن يكون هناك من اعتقد أنك عرفت
إنساناً وأصاب لكن خطأ ، فاعتقد ذلك الإنسان غير زيد ، وأنت تقصد
رده إلى الصواب ، فتقول : زيداً عرفت ؛ وإذا قصدت التأكيد والتقرير ،
قلت : زيداً عرفت لا غيره ، ولذلك نهوا أن يقال : ما زيداً ضربت ولا
أحداً من الناس ، نَهَيْتَهُمْ أن يقال : ما أنا ضربت زيداً ، ولا أحد
غيري ، والنهي الواقع مقصور على الحالة المذكورة ، أما إذا ظن بك
القاتل ظناً فاسداً إنك تعتقده قد ضرب عمرأ ، أو أنك تعتقد كون زيد
مضروباً لغيره ، ثم قال لك مدعياً في الصورة الأولى : زيداً ضربت ،
وفي الثانية : أنا ضربت زيداً ، فيصح منك أن تقول : ما زيداً ضربت
ولا أحداً من الناس ، أو ما أنت ضربت زيداً ولا أحد غيرك ؛ فتأمل !
فالفرق واضح ، وكذلك امتنعوا أن يقال : ما زيداً ضربت ، ولكن أكرمته ،
فتعقب الفعل المنفي بإثبات فعل هو ضده ، لأن مبنى الكلام ليس على
أن الخطأ وقع في الضرب فيرد إلى الصواب في الإكرام ، وإنما مبناه على
أن الخطأ وقع في المضروب حين اعتقد زيداً فرده إلى الصواب أن تقول :
ولكن عمرأ ، وكذلك إذا قلت : بزید مررت ، أفاد أن سامعك كان
يعتقد مرورك بغير زيد ، فأزلت عنه الخطأ مخصصاً مرورك بزید دون
غيره ؛ والتخصيص لازم للتقديم ، ولذلك تسمع أئمة العلم المعاني في
معنى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ^(١) يقولون : نخصك
بالعبادة لا نعبد غيرك ، ونخصك بالاستعانة منك لا نستعين أحداً سواك ؛
وفي معنى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ ^(٢) يقولون : إن كنتم

(١) سورة الفاتحة ، الآية : ٤ .

(٢) سورة النحل ، الآية : ١١٤ .

تُخصّونه بالعبادة . وفي معنى قوله : ﴿ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ (١) نذهب إلى أنه تعريض بأن الآخرة التي عليها أهل الكتاب فيما يقولون : إنها لا يدخل الجنة فيها إلاّ من كان هوداً أو نصارى ، وإنها لا تمسهم النار فيها إلاّ أياماً معدودات ، وأن أهل الجنة فيها لا يتلذذون في الجنة إلاّ بالنسيم ، والارواح العبة ، والسماع اللذيذ ، ليست بالآخرة... وإيقانهم بمثلها ليس من الايقان بالتي هي الآخرة عند الله في شيء ، وستعرف التعريض إن شاء الله تعالى في علم البيان . وفي قوله تعالى : ﴿ لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً ﴾ (٢) يقولون : أخرت صلة الشهادة أولاً ، وقدمت ثانياً ، لان الغرض في الاول اثبات شهادتهم على الامم ، وفي الآخر اختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم ، وفي قوله تعالى : ﴿ لَأَلَى اللَّهِ تَحْشَرُونَ ﴾ (٣) يقولون : إليه لا إلى غيره ، وتراهم في قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾ (٤) يحملون تعريف الناس على الاستغراق ، ويقولون : المعنى لجميع الناس رسولا وهم العرب والعجم ، لا للعرب وحدهم ، دون أن يحملوه على على تعريف العهد أو تعريف الجنس ، لثلا يلزم من الأول اختصاصه ببعض الانس ، لوقوعه في مقابلة كلهم ، ومن الثاني اختصاصه بالانس دون الجن .

ولإفادة التقديم عندهم التخصيص تراهم يفرعون على التقديم ما يفرعون على نفس التخصيص ، فكما إذا قيل : ما ضربت أكبر أخويك ، فيذهبون إلى أنه ينبغي أن يكون ضارباً للصغير بدليل الخطاب ، يذهبون أيضاً إذا قيل : ما زيدا ضربت ، إلى أنه ينبغي أن يكون ضارباً لإنسان سواه ، ولذلك يمتنعون أن يقال : ما زيدا ضربت ، ولا أحداً من الناس ،

(١) سورة البقرة ، الآية : ٤ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٤٣ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية : ١٥٨ .

(٤) سورة النساء ، الآية : ٧٩ .

ولا يمتنعون أن يقال : ما ضربت زيداً ولا أحداً من الناس ، وتسمعهم في قوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ (١) يقولون : قدم الظرف تعريضاً بخمور الدنيا ، وأن المعنى هي على الخصوص : لا تغتال العقول اغتيال خمور الدنيا ، ويقولون في قوله تعالى : ﴿ الْم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (٢) يمتنع تقديم الظرف على الاسم لأنه إذا قدم أفاد تخصيص نفي الريب بالقرآن ، ويرجع دليل خطاب على أن ريباً في سائر كتب الله ، وعلى هذا متى قلت : إذا خلوت قرأت القرآن ، أفاد تقديم الظرف اختصاص قراءتك به ورجع إلى معنى لا أقرأ إلا إذا خلوت فافهم . وإنما لزم التقديم استدعاء الحكم ثبوتاً ونقياً ، حتى قامت الحملة في نحو : أنا ضربت زيداً : مقام : ضربت زيداً ، ولم يضربه غيري ، وفي نحو : ما زيداً ضربت ، مقام : ما ضربت زيداً وضربت غيره ، وفي نحو : إذا خلوت قرأت القرآن ، مقام : أقرأ القرآن إذا خلوت ، ولا أقرأ إذا لم أخل ، لما عرفت أن حالة التقديم هو أن ترى سامعك يعتقد وقوع فعل وهو مصيب في ذلك ، لكنه مخطيء في الفاعل أو المفعول أو غير ذلك من مقيدات الفعل ، وأنت تقصد رده إلى الصواب ، فإذا نفيت من كان اعتقده من الفاعل أو المفعول ، استدعى المقام غير ذلك ، فيجتمع لذلك نفيك للمنفي مع الاثبات لمن سواه ، وإذا أثبت غير من كان اعتقده ، استدعى المقام نفي من اعتقده لكونه خطأ ، فيجتمع اثباتك للمثبت مع النفي للمنفي ، ويفيد التقديم ، في جميع ذلك وراء ما سمعت ، نوع اهتمام بشأن المقدم ، فعلى المؤمن في نحو : بسم الله ، إذا أراد تقدير الفعل معه ، أن يؤخر الفعل على نحو : بسم الله أقرأ ، أو أكتب ، وكأنني بك تقول : فما بال : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ (٣) مقدم الفعل على المفعول ، وأن كلام الله أحق برعاية ما يجب رعايته ، فالوجه فيه عندي

(١) سورة الصافات ، الآية : ٤٧ .

(٢) سورة البقرة ، الآيات : ١ - ٢ .

(٣) سورة العلق ، الآية : ١ .

أن يحمل : « اقرأ » على معنى افعل القراءة وأوجدتها ، على نحو ما تقدم في قولهم : فلان يعطي ويمنع ، في أحد الوجهين غير معدي إلى مقروء به ، وأن يكون « باسم ربك » مفعول اقرأ الذي بعده .

النوع الثالث :

والحالة المقتضية للنوع الثالث : هي كون العناية بما يقدم أتم ، وإيراده في الذكر أهم ؛ والعناية التامة بتقديم ما يقدم ، والاهتمام بشأنه نوعان :

أحدهما : أن يكون أصل الكلام في ذلك هو التقديم ، ولا يكون في مقتضى الحال ما يدعو إلى العدول عنه ، كالمبتدأ المعروف ، فإن أصله التقديم على الخبر ، نحو : زيد عارف ، وكذا الحال المعروف فأصله التقديم على الحال ، نحو : جاء زيدا راكباً ، وكالعامل فاصله التقديم على معموله ، نحو : عرف زيد عمراً ، وكان زيد عارفاً ، وإن زيدا عارف ، ومن زيد ، و غلام عمرو ؛ وكالفاعل فاصله التقديم على المفعولات ، وما يشبهها من : الحال والتمييز ، نحو : ضرب زيد الجاني بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضرباً شديداً تأديباً له ممتلئاً من الغضب وامتلاء الإناء ماء ، وكالذي يكون في حكم المبتدأ من مفعولي باب : علمت ، نحو : علمت زيدا منطلقاً ، أو في حكم فاعل من مفعولي باب : أعطيت وكسوت ، نحو : أعطيت زيدا درهماً ، وكسوت عمراً جبةً ، فزيد عاط وعمرو مكتسب فحقهما التقديم على غيرهما : وكالمفعول المتعدي اليه بغير وساطة فأصله التقديم على المتعدي اليه بوساطة ، نحو : ضربت الجاني بالسوط ، وكالتوابع فأصلها أن تذكر مع المتبوع فلا يقدم عليها غيرها ، نحو : جاء زيد الطويل راكباً ، وعرفت أنا زيدا ، وكذا : عرفت أنا وفلان زيدا ، وغير ذلك مما عرف له في علم النحو موضع من الكلام بوصف الاصاله بالاطلاق .

وثانيهما : أن تكون العناية بتقديمه ، والاهتمام بشأنه ، لكونه في

نفسه نصب عينك ، وأن التفات الحاطر اليه في التزايد ، كما تجددك إذا وارى قناعُ الهجرِ وجهَ من رُوحك في خدمته ، وقيل لك : ما الذي تمنى ؟ تقول : وجه الحبيب أتمنى . فتقدم ؛ أو كما تجددك إذا قال أحد عرفْتُ شركاء الله ، يقف شعرك فرعاً ، وتقول : لله شركاء ؟ وعليه قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ ^(١) أو لعارض يورثه ذلك ، كما إذا أخذت في الحديث ، وتوهمت لقرائن الاحوال من أنت معه في الحديث ملتفت الحاطر إلى معنى ينتظر من مسألك الحديث المأمك به ، فيبرز ذلك المعنى عندك في مريض أمر يتجدد في شأنه التقاضي ساعة فساعة ، فكما تجد له مجالا في الذكر صالحاً تتوقف أن تذكره ، مثل ما تقول لصاحبك : أعجبني المسألة الفلانية من كتابك ، وتأخذ في كيت وذيت ... وله كتاب آخر فيه مسائل ، فتحدث أن كتابه الآخر واقع الآن في ذهنه ، وهو كالمنتظر هل تورد في الذكر فتقول وأعجبني من كتابك الآخر المسألة الفلانية ، فتقدم المجرور على المرفوع ، أو كما إذا وعدت ما أنت تستبعد وقوعه ، فانك حال التفات خاطرك إلى وقوعه من جهة تبعده ، ومن جهة أخرى أدخل في تبعيده ، تجد تفاوتاً في انكارك إياه ضعفاً وقوة بالنسبة ، ولامتناع انكاره بدون القصد اليه تستبعب تفاوته ذاك تفاوتاً في القصد اليه والاعتناء بذكره ، فأنت في الأول إذا أنكرت ، أوجبت البلاغة أن تقول : شيء حاله في البعد من الوقوع هذه أنتى يكون ، لقد وعدت أنا وأبي وجدي هذا ، إن هو إلا من اختراعات الموهين ، وأصحاب التلبيس ، فتذكر المنكر بعد المرفوع في موضعه من الكلام ، وأن تقول في الثاني : شيء حاله في البعد من الوقوع إلى هذه الغاية على من يروج ، لقد وعدت هذا أنا وأبي وجدي ، فتقدم المنكر على المرفوع . أو كما إذا عرفت في التأخير مانعاً مثل الذي في قولك : رأيت الجماعة من محبيك التي نأت ثم دنت ، إذا قدمت من محبيك أفاد إن الجماعة المرثية جماعة من محبيك من غير شبهة وهو مرادك ، وإذا أخرت أورث

(١) سورة الأنعام ، الآية : ١٠٠ .

الاشتباه ، لاحتمال أن يكون من محبيك صلة دنت ، أو مثل الذي في قولك : الحمد لله الذي بعث بالحق عيسى ، وأيد بهرون موسى إذا أخرت المجرور بطل السجع ، ولهذا العارض هنا شيء يتفاوت جلاء وخفاء ، لطيفاً والطف ، والخواطر في مضمارها يتباين عن ضليع لا يشق غباره ، ومن ضالع لا يؤمن عثاره ، وليس السبق هناك بمجرد الكد ، بل الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء ، والله در أمر التنزيل ، واحاطته على لطائف الاعتبار في إيراد المعنى على أنحاء مختلفة ، بحسب مقتضيات الأحوال ، ولا ترى شيئاً منها يراعى في كلام البلغاء من وجه لطيف ، إلا عثرت عليه مراعى فيه من ألطف وجوه . وأنا ألقى اليك من القرآن عدة أمثلة مما نحن فيه لتستضيء بها ، فيما عسى يظلم عليك من نظائرها ، إذا أحببت أن تتخذها مسارح نظرك ، ومطارح فكرك ، منها أن قال عز من قائل في سورة القصص في قصة موسى : ﴿ وَجَاء رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ ﴾ ^(١) فذكر المجرور بعد الفاعل وهو موضعه ، وقال في يس في قصة رسل عيسى عليه السلام : ﴿ وَجَاء مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ ﴾ ^(٢) فقدم لما كان أهم ، يبين ذلك أنه حين أخذ في قصة الرسل اشتمل الكلام على سوء معاملة أصحاب القرية والرسل ، أنهم أصروا على تكذيبه ، وانهمكوا في غوايتهم مستشرين على باطلهم ، فكان مظهره أن يلعن السامع ، على مجرى العادة ، تلك القرية قائلاً : ما أنكدها تربة ، وما أسوأها منبتاً ، ويبقى مجيلاً في فكره أكانت تلك المدرّة بحافاتها كذلك ، أم كان هناك قطر دان أو قاص منبت خير ، منتظراً لمساق الحديث ، هل يلم بذكره ؟ فكان ، لهذا ، العارض مهماً فكما جاز موضع له صالح ذكر ، بخلاف قصة موسى ، ومنها أن قال في سورة المؤمنين : ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَٰذَا ﴾ ^(٣) فذكر بعد المرفوع وما تبعه المنصوب وهو موضعه ،

(١) سورة القصص ، الآية : ٢٠ .

(٢) سورة يس ، الآية : ٢٠ .

(٣) سورة المؤمنون ، الآية : ٨٣ .

وقال في سورة النمل : ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا ﴾ (١) فقدم ، لكونه منها أهم ، بذلك على ذلك أن الذي قبل هذه الآية : ﴿ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾ (٢) والذي قبل الأولى : ﴿ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا ﴾ (٣) فالجهة المنظور فيها هناك هي كون أنفسهم تراباً وعظاماً ، والجهة المنظور فيها ههنا هي كون أنفسهم وكون آبائهم تراباً لأجزاء هناك من بناهم على صورة نفسه ، ولا شبهة أنها أدخل عندهم في تبعيد البعث ، فاستلزم زيادة الاعتناء بالقصد إلى ذكره ، فصيره هذا العارض أهم ؛ ومنها أن قال في موضع من سورة المؤمنين : ﴿ فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ ﴾ (٤) فذكر المجرور بعد صفة « الملأ » وهو موضعه كما تعرف ، وفي موضع آخر منها : ﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٥) فقدم المجرور لعارض صيره بالتقديم أولى ، وهو أنه لو أخر عن الوصف ، وأنت تعلم أن تمام الوصف بتمام ما يدخل في صلة الموصول وتمامه : ﴿ وَأَتَرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (٦) لاحتمل أن يكون من صلة الدنيا ، واشتبه الأمر في القائلين : أهم من قومه أم لا ؟ ومنها أن قال في سورة طه : ﴿ آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى ﴾ وفي الشعراء : ﴿ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴾ (٧) للمحافظة على الفاصلة ، ولتقتصر من الامثلة على ما ذكر ، فما كان الغرض إلا مجرد التنبيه دون التبع لنظائرها في القرآن ، وتفصيل القول فيها ، خاتمين الكلام ، بأن جميع ما وعت أذنك من التفاصيل في هذه الانواع الثلاثة من فصل : التقديم والتأخير هو مقتضى الظاهر فيها ، وقد عرفت فيما سبق أن اخراج الكلام ، لا على مقتضى الظاهر ، طريق للبغاء ، يسلك كثير تنزيل نوع مكان نوع باعتبار من الاعتبارات ، فليكن على ذكر منك .

(٥) سورة المؤمنون ، الآية : ٣٣ .

(٦) سورة طه ، الآية : ٧٠ .

(٧) سورة الشعراء ، الآية : ٤٨ .

(١) سورة النمل ، الآية : ٦٨ .

(٢) سورة النمل ، الآية : ٦٧ .

(٣) سورة الصافات ، الآية : ١٦ .

(٤) سورة المؤمنون ، الآية : ٢٤ .

تقييد الفعل :

وأما الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشروط المختلفة : كان وان ما واذا واذا ما واذا متى ومتى ما وأين وأينما وحيثما ومن وما ومهما وأي وأنى ولَوْ ، فالذي يكشف عنها القناع وقوفك على ما بين هذه الكلم من التفاصيل .

أما إن فهي للشرط في الاستقبال ، والاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط ، كما يقول القائل : إن تكرمني أكرمك ، وهو لا يعلم أكرمه أم لا ، فإذا استعملت في مقام الجزم ، لم تخل عن نكتة وهي : إما التجاهل لاستدعاء المقام إياه ، وأما أن المخاطب ليس بجازم ، كما تقول لمن يكذبك فيما أنت تخبره : إن صدقت فقل لي ماذا تعمل ، وأما تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم ، كما يقول الاب لابن لا يراعي حقه : افعل ما شئت إني إن لم أكن لك أباً كيف تراعى حقي ؟ ولامتناع الجزم بتحقيق المعلق بما في تحقيقه مشبهة ، فلما يترك المضارع في بليغ الكلام إلى الماضي المؤذن بالتحقق نظراً إلى لفظه لغير نكتة ، مثل ما ترى في قوله علت كلمته : ﴿ إِنْ يَشْقَافُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاء وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتُهُمْ بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾ ^(١) ترك يودوا إلى لفظ الماضي ، إذ لم تكن تحتل ودادتهم لكفرهم من الشبهة ، ما كان يحتملها كونهم : إن يشقّفوهم أعداء لهم وباسطي الأيدي والالسنه اليهم للقتل والشم .

وإذا للشرط في الاستقبال ، قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾ ^(٢) على نحو : ﴿ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ^(٣) ، بإدخال إذا في

(١) سورة الممتحنة ، الآية : ٢ .

(٢) سورة الروم ، الآية : ٣٣ .

(٣) سورة الروم ، الآية : ٣٦ .

الجزء ، والاصل فيها القطع بوقوع الشرط ، كما إذا قلت : إذا طلعت الشمس فإني أفعل كذا ، قطعاً ، أما تحقيقاً كما في المثال المضروب ، أو باعتبار ما خطابي ، وهو النكتة في تغليب لفظ الماضي معه على المستقبل في الاستعمال ، لكون الماضي أقرب إلى القطع من المستقبل في الجملة ، نظراً إلى اللفظ ، قال تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ ﴾ ^(١) بلفظ : إذا في جانب الحسنة ، حيث أريدت الحسنة المطلقة لا نوع منها ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنْ اللَّهِ لَيَقُولُنَّ ﴾ ^(٣) ، لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعاً به ، كثرة وقوع واتساعاً ، ولذلك عرفت ذهاباً إلى كونها معهودة ، أو تعريف جنس ، والاول أقضى لحق البلاغة ، ولفظ إن في جانب السيئة ، مع تنكير السيئة ، إذ لا تقع إلا في الندرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ، ولا يقع إلا شيء منها ، ولذلك قيل : قد عددت أيام البلاء فهل عددت أيام الرخاء ؟ ومنه : ﴿ وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ^(٤) بلفظ . إذا ، في جانب الرحمة ، وكان تنكيرها وقصد النوع ، للنظر إلى لفظ الاذاقة فهو المطابق للبلاغة . وأما قوله : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ ^(٥) وإن كنتم في ريب من البعث ، بلفظ : « إن » مع المرتابين ، فاما لقصد التوبيخ على الريبة ، لاشتغال المقام على ما يقلعها عن أصلها ، وتصوير أن المقام لا يصلح إلا لمجرد الفرض للارتباب ، كما قد تفرض المحالات ، متى تعلقت بفرضها أغراض ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ﴾ ^(٦) ، والضمير في « سمعوا » للاصنام ويتأبى أن يقال : وإذا أرتبتم ، ومثله :

(٤) سورة الروم ، الآية : ٣٦ .

(٥) سورة البقرة ، الآية : ٢٣ .

(٦) سورة فاطر ، الآية : ١٤ .

(١) سورة الأعراف ، الآية : ١٣١ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ٧٨ .

(٣) سورة النساء ، الآية : ٧٣ .

﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ ﴾ ^(١) فيمن قرأ « ان » لقصد التوبيخ والتجهيل في ارتكاب الاسراف ، وتصوير أن الاسراف من العاقل في مثل هذا المقام واجب الانتفاء ، حقيق أن لا يكون ثبوته إلاّ على مجرد الفرض ، ومنه ما قد يقول العامل عند التقاضي بالعمالة ، إذا امتد التسويف ، وأخذ يترجم عن الحرمان : إن كنت لم أعمل فقولوا اقطع الطمع ، فترّهم ، لتوهّم أن يحرموه ، منزلة من لا يعتقد أنه عمل ، فيقول مجتلاً : ان اعتقدتم أنني لم أعمل فقولوا : ويلكم ، وأما لتغليب غير المرتابين ممن خوطبوا على مرتابهم ، وباب التغليب باب واسع يجري في كل فن ، قال تعالى ، حكاية عن قوم شعيب : ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا ﴾ ^(٢) أدخل « شعيب » في « لنعودن في ملتنا » بحكم التغليب ، وإلاّ فما كان شعيب في ملتهم كافراً مثلهم ، فإن الانبياء معصومون أن يقع منهم صغيرة فيها نوع نفرة ، فما بال الكفر ؟ وكذا قوله : ﴿ إِنَّ عِدَّةَنَا فِي مِلَّتِكُمْ ﴾ ^(٣) وقال تعالى : ﴿ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ ^(٤) وفي موضع آخر : ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ﴾ ^(٥) عدت الانثى من الذكور بحكم التغليب ، وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ ^(٦) عد إبليس من الملائكة بحكم التغليب عد الانثى من الذكور ومن هذا الباب قوله تعالى : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ ^(٧) بناء الخطاب ، غلب بجانب أنتم على جانب قوم ، وكذا : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ ^(٨) فيمن قرأ بناء الخطاب أي : أنت يا محمد وجميع المكلفين وغيرهم ، وكذا : « يذروكم » في قوله تعالى : ﴿ جَعَلْ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا ﴾

(١) سورة البقرة ، الآية : ٣٤ .

(٢) سورة النمل ، الآية : ٥٥ .

(٣) سورة النمل ، الآية : ٩٣ .

وسورة هود ، الآية : ١٢٣ .

(١) سورة الزخرف ، الآية : ٥ .

(٢) سورة الأعراف ، الآية : ٨٨ .

(٣) سورة الأعراف ، الآية : ٨٩ .

(٤) سورة الأعراف ، الآية : ٨٣ .

(٥) سورة التحريم ، الآية : ١٢ .

يَذَرُوكُمْ فِيهِ ﴿١﴾ خطاباً شاملاً للعقلاء والانعام ، مغلباً فيه المخاطبون على الغيَّب ، والعقلاء على ما لا يعقل ، ومنه قولهم : أبوان للأب والأم ، وقمران ، للقمر والشمس ، وخافقان ، للمغرب والمشرق ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضَرٌّ ﴾ (٢) بلفظ : « إذا » مع « الضر » فللنظر إلى لفظ المس ، وإلى تنكير الضر ، المفيد في المقام التوبيخي ، القصد إلى اليسير من الضر ، وإلى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرر ، وللتنبية على أن مساس قدر يسير من الضر لأمثال هؤلاء ، حقه أن يكون في حكم المقطوع به ، وأما قوله : ﴿ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ ﴾ (٣) بعد قوله : ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ ﴾ (٤) أي أعرض عن شكر الله ، وذهب بنفسه وتكبر وتعظم ، فالذي تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير في « مسه » للمعرض المتكبر ، ويكون لفظ « إذا » للتنبيه على أن مثله يحق أن يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعاً به .

وعند النحويين ان إذ في إذا مسلوب الدلالة على معناه الأصلي وهو الماضي منقول بادخال « ما » إلى الدلالة على الاستقبال ، ولا فرق بين : إذا وإذا ما في باب الشرط من حيث المعنى إلا في الإبهام في الاستقبال ، ومتى لتعميم الاوقات في الاستقبال ومتى ما أعم منه ، وأين لتعميم الامكنة والاحياز ، وأينما أعم . قال الله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾ (٥) وحيثما نظير أينما قال الله تعالى : ﴿ وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَذَلُّوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ (٦) ، ومن لتعميم أولي العلم ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَآغِمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ﴾ (٧) وما لتعميم الاشياء ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ (٨) ، ومهما أعم ، قال الله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ

(٥) سورة البقرة ، الآية : ١٤٤ .

(٦) سورة النساء ، الآية : ١٠٠ .

(٧) سورة البقرة ، الآية : ٢١٥ .

(١) سورة الشورى ، الآية : ١١ .

(٢) سورة الزمر ، الآية : ٨ .

(٣) سورة فصلت ، الآية : ٥١ .

(٤) سورة النساء ، الآية : ٧٨ .

آية لِنَسْحَرْنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١﴾ ، ووجهه إذا قدر الاصل ما مآ ظاهر ، وأي لتعميم ما يضاف اليه من ذوي العلم وغيرهم ، وأنّي لتعميم الاحوال الراجعة إلى الشرط ، كما تقول : أنّي تقرأ أقرأ ، أي على أي حال توجد القراءة من جهرها أو همسها أو غير ذلك أوجدتها انا ، والمطلوب بهذه المعممات ترك تفصيل إلى اجمال مع الاحتراز عن تطويل ، أما غير واف بالحصص ، أو ممل ، ألا تَرَكَ في قولك : من يأتي أكرمه ، كيف تستغني عن التفصيل والتطويل في قولك : إن يأتي زيد أكرمه ، وإن يأتي عمرو أكرمه ، وإن يأتي خالد أكرمه ، إلى عدد تعذر استيعابه مع قيام الاملال ؟ قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ (٢) أي : أيما مكلف أطاع الله في فرائضه ، ورسوله في سنته ، وخشي الله على ما مضى من ذنوبه ، واتقاه فيما يستقبل ، فقد فاز الفوز بمخدافيرها .

واعلم أن الجزاء والشرط في غير لو ، لما كانا تعليق حصول أمر بحصول ما ليس بحاصل ، استلزم ذلك في جملتيهما امتناع الثبوت ، فامتنع أن تكونا اسميتين أو احدهما ، وكذا امتناع المضي فامتنع أن يكون الفعلان ماضيين أو أحدهما ، ويظهر من هذا أن نحو : إن أكرمتني أكرمتك ، وإن أكرمتني أكرمتك ، وإن تكرمتني أكرمتك ، ونحو : إن تكرمتني فأنت مكرم ، ونحو : إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس ، مما لا موجب لكونه مضارعاً معه كنون التأكيد ، في نحو : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾ (٣) ، ﴿ فَإِمَّا تَشْقُقْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ ﴾ (٤) لا يصار إليه في بليغ الكلام إلا لنكتة ما ، مثل توخي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل ، أما لقوة الاسباب المتأخذة في وقوعه ، كقولك : إن اشترينا كذا ، حال انعقاد الاسباب في ذلك ، وأما لأن ما هو للوقوع كالواقع ،

(١) سورة الأعراف ، الآية : ١٣٢ . (٢) سورة البقرة ، الآية : ٣٨ .

(٣) سورة النور ، الآية : ٥٢ . (٤) سورة الأنفال ، الآية : ٥٧ .

نحو : قولك : إن مت ، وعليه : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾ ^(١) ،
﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ ﴾ ^(٢) ، وكذا : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ ﴾ ^(٣)
لتزولها قبل فتح مكة ، وفي أقوال المفسرين ههنا كثرة ، وأما للتعريض ،
كما في نحو قوله : ﴿ وَلَتَيْنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ ^(٤) ، ﴿ لَتَيْنِ أَشْرَكَتَ ﴾ ^(٥) ، ﴿ فَإِنْ زِلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتِ ﴾ ^(٦)
ونظيره في كونه تعريضاً قوله : ﴿ وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تَرْجِعُونَ ﴾ ^(٧) المراد وما لكم لا تعبدون الذي فطركم والمنبه عليه
قوله : ﴿ وَإِلَيْهِ تَرْجِعُونَ ﴾ ، ولولا التعريض لكان المناسب : وإليه
ارجع ، وكذا : ﴿ أَتَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرْدِنِ الرَّحْمَنُ بَضْرًا
لَا تَغْنِي عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقَذُونَ ﴾ إني إذا لفي ضلال
مبين ^(٨) المراد : أتتخذون من دونه آلهة ان يُردكم الرحمن بضر
لا تغن عنكم شفاعتهم شيئاً ولا ينقذوكم انكم إذا لفي ضلال مبين ،
ولذلك قيل : ﴿ إِنِّي آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ ^(٩) دون : بربي ، واتبعه :
﴿ فَاسْتَمِعُونَ ﴾ ^(٩) . ولا تعرف حسن موقع هذا التعريض إلا إذا
نظرت إلى مقامه ، وهو تطلب اسماع الحق على وجه لا يورث طالبي
ذم المسمع مزيد غضب ، وهو ترك المواجهة بالتضليل والتصريح لهم
بالنسبة إلى ارتكاب الباطل ، ومن هذا الأسلوب قوله تعالى : ﴿ قُلْ
لَا تَسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ ^(١٠) وإلا فحق
النسق من حيث الظاهر : قل لا تسألون عما عملنا ولا تسأل عما تجرمون ،

-
- | | |
|--------------------------------------|---------------------------------|
| (١) سورة الأعراف ، الآية : ٤٤ . | (٦) سورة البقرة ، الآية : ٢٠٩ . |
| (٢) سورة الأعراف ، الآية : ٤٨ . | (٧) سورة يس ، الآية : ٢٢ . |
| (٣) سورة الفتح ، الآية : ١ . | (٨) سورة يس ، الآية : ٢٣ - ٢٤ . |
| (٤) سورة البقرة ، الآيات ١٢٠ و ١٤٥ . | (٩) سورة يس ، الآية : ٢٥ . |
| وسورة الرعد ، الآية : ٣٧ . | (١٠) سورة سبأ ، الآية : ٢٥ . |
| (٥) سورة الزمر ، الآية : ٦٥ . | |

وكذا ما قبله : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (١) ، وهذا النوع من الكلام يسمى المنصف ، وأما للتفاؤل وأما لإظهار الرغبة في وقوعه كما تقول إن ظفرت بحسن العاقبة ، فذاك ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنِ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ﴾ (٢) وما شاكل ذلك من لطائف الاعتبار ، وقولهم : رحمه الله في الدعاء من هذا القبيل ؛ ومن ههنا تنبه لنكتة يتضمنها تفاوت الشرطين في : ﴿ فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ ﴾ (٣) ماضياً في « جاءتهم الحسنة » ومستقبلاً في « تصبهم سيئة » . أو إبراز المقدر في معرض الملفوظ به لانسحاب الكلام إلى معناه ، كما في قولك : إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس ، مراداً به إن تعدد باكرامك إياي الآن فاعتد باكرامي إياك أمس .

وأما كلمة لو فحين كانت لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع ، كما تقول : لو جئتني لأكرمتك ، معلقاً لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ، امتنعت جملتها عن الثبوت ، ولزم أن يكونا فعليتين ، والفعل ماضٍ ، واستلزم في مثل قوله عز اسمه : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ﴾ (٤) ، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ (٥) ، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذَا الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ (٦) تنزيل المستقبل نظماً له في سلك المقطوع به ، لصدوره عن لا خلاف في اخباره ، منزلة الماضي المعلوم ، في قولك : لو رأيت على نحو تنزيل « يود » منزلة « ود » في قوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يَودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٧) في أحد قولي أصحابنا البصريين ، رحمهم الله ، واستلزم في مثل قولك : لو تحسن إلي لشكرت ، القصد بتحسن إلى تصوير أن

(١) سورة سبأ ، الآية : ٢٤ .

(٢) سورة النور ، الآية : ٣٣ .

(٣) سورة الأعراف ، الآية : ١٣١ .

(٤) سورة الأنعام ، الآية : ٢٧ .

(٥) سورة السجدة ، الآية : ١٢ .

(٦) سورة سبأ ، الآية : ٣١ .

(٧) سورة الحجر ، الآية : ٢ .

احسانه مستمر الامتناع فيما مضى وقتاً فوقتاً ، على نحو قصد الاستمرار حالاً فحالاً ، يستهزىء في أن قوله عز اسمه : ﴿ اللَّهُ يُسْتَهْزَىٰ بِهِمْ ﴾ (١) بعد قوله : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَوْنَ ﴾ (٢) ويكسبون في قوله : ﴿ فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ (٣) وقوله : ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾ (٤) واردٌ على هذا أي يمنع عليه السلام عنكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم ، ولك أن ترد الغرض من لفظ : ترى ، ويود ، وتحسن ، إلى استحضار صورة المجرمين ناكسي الرؤوس ، قائلين لما يقولون وصورة الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين بتلك المقالات ، واستحضار صورة ودادة الكافرين لو أسلموا ، واستحضار صورة منع الاحسان ، كما في قوله : ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فُسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ (٥) إذ قال : فتثير ، استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الربانية من اثاره السحاب مسخراً بين السماء والارض ، متكوناً في المرأى تارة عن قرع وكأنها قطع قطن مندوف ، ثم تتضام متقلبة بين أطوار حتى يعدن ركاماً ، وانه طريق للبلغاء لا يعدلون عنه إذا اقتضى المقام سلوكه ، أو ما ترى تأبط شراً في قوله :

بأنى قد لقيت الغول تهوى بسهب كالصحيفة صحصحان
فأضربها ، بلا دهش ، فخرت صريعاً للدين وللجران

كيف سلك في : فأضربها بلا دهش ، قصداً إلى أن يصور لقومه الحالة التي تشجع فيها بضرب الغول ، كأنه يبصرهم إياها ويطلعهم على كنهها ، ويتطلب منهم مشاهدتها تعجيباً من جرأته على كل هول ، وثباته عند كل شدة ، وقوله سبحانه : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ

(٤) سورة الحجرات ، الآية : ٧ .

(٥) سورة فاطر ، الآية : ٩ .

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٥ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٤ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٧٩ .

آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿١﴾ دون : كن فكان . من هذا القبيل واستلزم في مثل : لو أنتم تملكون حملة ، على تقدير لو تملكون تملكون لفائدة التأكيد ، ثم حذف الفعل الأول اختصاراً للدلالة ضميره عليه ، المبدل بعد ذهاب الفعل ، متفضلاً ، وأمثال هذه اللطائف لا تتغلغل فيها إلاّ اذهان الراضية من علماء المعاني ؛ ولبنى علم المعاني على التبع لتراكيب الكلام واحد فواحداً ، كما ترى ، وتطلب العثور على ما لكل منها من لطائف النكت مفصلة ، لا تتم الاحاطة به إلاّ لعلام الغيوب ، ولا يدخل كنهه بلاغة القرآن إلاّ تحت علمه الشامل .

واعلم أن مستودعات فصول هذا الفن لا تتضح إلاّ باستبراء زناد خاطر وقاد ، ولا تنكشف أسرار جواهرها إلاّ لبصيرة ذي طبع نقاد ، ولا تضع أزمته إلاّ في يد راکض في حلبتها إلى أنأى مدى ، باستفراغ طوق متفوق أفوايق استثباتها بقوة فهم ومعونة ذوق ، مولع من لطائف البلاغة بما يؤثرها القلوب بصفايا حباتها ، وتبثر عليها أفئدة مصاقع الخطباء خبايا محباتها ، متوسل بذلك أن يتألق في وجه الاعجاز في التزليل ، متنقلاً مما أجمله عجز المتحدّين به عندك إلى التفصيل ، طامع من رب العزة والكبرياء في المثوبة الحسنی ، والفوز عنده يوم النشور بالذخر الأسنى .

الفن الرابع

الفصل والوصل ، والایجاز ، والإطناب

مركوز في ذهنك لا تجد لرده مقالا ، ولا لارتكاب جحده مجالاً ، أن ليس يمتنع بين مفهومي جملتين اتحاد بحكم التأخي ، وارتباط لاحدهما بالآخر مستحكم الأواخي ، ولا أن يباين أحدهما الآخر مباينة الاجانب ، لانقطاع الوشائج بينهما من كل جانب ، ولا أن يكونا بين بين لآصرة

(١) سورة آل عمران ، الآية : ٥٩ .

رحم ما هنالك ، فيتوسط حالهما بين الأولى والثانية لذلك . ومدار الفصل والوصل .

الفصل :

وهو : ترك العاطف وذكره على هذه الجهات ، وكذا طي الجمل عن البين ولا طيها ، وانها لم تحك البلاغة ، ومنتقد البصيرة ، ومضمار النظر ، ومتفاضل الانظار ، ومعيار قدر الفهم ، ومسبار غور الخاطر ، ومنجم صوابه وخطائه ، ومعجم جلاله وصدائه ، وهي التي إذا طبقت فيها المفصل شهدوا لك من البلاغة بالقدر المعلى ، وأن لك في ابداع وشيها اليد الطولى ، وهذا فصل له فضل احتياج إلى تقرير وافٍ ، وتحرير شافٍ .

العطف :

اعلم أن تمييز موضع العطف عن غير موضعه في الجمل كنحو أن تذكر معطوفاً بعضها على بعض تارة ، ومتروكاً العطف بينها تارة أخرى ، هو الاصل في هذا الفن ، وانه نوعان : نوع يقرب تعاطيه ، ونوع يبعد ذلك فيه ، فالقريب : هو أن تقصد العطف بينها بغير الواو ، أو بالواو بينها ، لكن بشرط أن يكون للمعطوف عليها محل من الاعراب . والبعيد : هو أن تقصد العطف بينها بالواو ، وليس للمعطوف عليها محل اعرابي .

والسبب في أن قرب القريب ، وبعد البعيد ، هو : أن العطف في باب البلاغة يعتمد معرفة أصول ثلاثة : أحدها : الموضع الصالح له من حيث الوضع ، وثانيها : فائدته ، وثالثها : وجه كونه مقبولا لا مردوداً .

وأنت إذا اتقنت معاني الفاء وثم وحتى ولا وبل ولكن وأو وأم وأما وأي على قولي ، حصلت لك الثلاثة ، لدلالة كل منها على معنى محصل ، مستدع من الجمل ، بيناً مخصوصاً مشتملاً على فائدته ، وكونه مقبولا هناك .

وكذلك إذا اتقنت أن الاعراب صنفان لا غير : صنف ليس بتبع ،

وصنف تبع ؛ واتقنت أن الصنف الثاني منحصر في تلك الأنواع الخمسة :
البدل والوصف والبيان والتأكيد واتباع الثاني الأول في الاعراب بتوسط
حرف ؛ وعلمت كون المتبوع في نوع البدل في حكم المنحى والمضرب
عنه ، بما يسمع أئمة النحو ، رضي الله عنهم ، يقولون : البدل في حكم
تنحية المبدل منه ويصون بتصريح بل في قسمه الغلطى ، وعلمت في الوصف
والبيان والتأكيد أن التابع فيها هو المتبوع ، فالعالم في : زيد العالم ، عندك
ليس غير زيد ، وعمرو في : أخوك عمرو ، عندي ليس غير أخوك ،
ونفسه في : جاء خالد نفسه ، ليس غير خالد ، ثم رجعت فتحققت أن
الواو يستدعي معناه أن لا يكون معطوفه هو المعطوف عليه ، لامتناع أن
يقال : جاء زيد وزيد ، وأن يكون زيد الثاني هو زيد الأول ، حصل لك
أن الصنف الأول ليس موضعاً للعطف بأي حرف كان من حروف العطف ،
لفوات شرط العطف فيه ، وهو تقدم المتبوع . ولم يذهب عليك أن نحو :
جاء زيد ، عرفت فعمراً ، و : أتاني خالد وراكباً ، وما جرى هذا
المجرى غير صحيح ، وأن نحو قوله : عليك ورحمة الله السلام ، يلزم
أن يكون عديم النظر ، وأن لا يسوغه إلا نية التقديم والتأخير . وأما نحو
قوله عز سلطانه : ﴿ وَإِيَّايَ فَارْهَبُون ﴾ ^(١) ، فإنما ساغ لكون المعطوف
عليه في حكم الملفوظ به ، لكونه مفسراً ، إذ تقديره وإياي ارهبوا ،
فارهبوني ، على ما سبق التعرض لهذا القبيل في علم النحو . وأما نحو
قوله : ﴿ أَوْكُلْتُمَا عَاهِدُوا ﴾ ^(٢) فساغ لتقدم حرف الاستفهام ،
المستدعي فعلاً مدلولاً على معناه بقرائن مساق الكلام وهو : أكفروا
بآيات الله وكلما عاهدوا ، وحصل لك أيضاً أن الأنواع الأربعة من الصنف
الثاني ليس واحد منها موضعاً للعطف بالواو ، أما لفوات شرط العطف
حكماً ، كما في البدل ، لنزول قولك سلب زيد ثوبه ، إذا عطفت فيه
منزلة سلب وثوبه حكماً ، وأما لفوات شرط معناه ، كما في الوصف

(١) سورة البقرة ، الآية : ٤٠ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٠٠ .

والبيان والتأكيد، إنما موضعه النوع الخامس . وأما نحو قوله عز اسمه : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ ^(١) فالوجه عندي هو أن « ولها كتاب معلوم » . حال لقريه ، لكونها في حكم الموصوفة ، نازلة منزلة ؛ وما أهلكنا قرية من القرى ، لا وصف وحمله على الوصف سهو لا خطأ ، ولا عيب في السهو للانسان ، والسهو ما يتنبه صاحبه بأدنى تنبيه ، والخطأ ما لا يتنبه صاحبه أو يتنبه لكن بعد اتعاب . وسيزاد ما ذكرت وضوحاً في آخر هذا الفصل في الكلام في الحال ، ثم إذا أتقنت أيضاً أن كل واحد من وجوه الاعراب دال على معنى كما تشهد لذلك قوانين علم النحو ، حصل لك فائدة الواو ، وهي مشاركة المعطوف والمعطوف عليه في ذلك المعنى ، فيكون عندك من الاصول الثلاثة أصلاً : معرفة موضعه ، ومعرفة فائدته .

وإذا عرفت أن شرط كون العطف بالواو مقبولا هو أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة ، مثل ما ترى في نحو : الشمس والقمر ، والسماء والارض ، والجن والانس ، كل ذلك يحدث وستفصل الكلام في هذه الجملة بخلافه في نحو : الشمس ومرارة الارنب ، وسورة الاخلاص والرجل اليسرى من الضفدع ، ودين المجوس وألف باذنجانة كلها محدثة ، حصلت لك الاصول الثلاثة ، وأن الامر من القرب غيرها كما ترى ، وأما توسيط الواو بين جمل لا محل للمعطوف عليها من الاعراب ، فإنما بعد تعاطيه لكون الاصول الثلاثة في شأنه غير ممهدة لك ، وهو السر في أن دق مسلكه ، وبلغ من الغموض إلى حيث قصر بعض أئمة علم المعاني البلاغة على معرفة الفصل والوصل ، وما قصرها عليه إلا لأن الامر كذلك ، وإنما حاول بذلك التنبيه على مزيد غموض هذا الفن وأن أحداً لا يتجاوز هذه العقبة من البلاغة ، إلا إذا كان خلف سائر عقباتها خلفه .

(١) سورة الحجر ، الآية : ٤ .

واعلم أنك إذا تأملت ما تلخصت لك في القريب التعاطي ، قرب عندك هذا الثاني بحيث لا يخفى عليك بإذن الله تعالى ، بأدنى تنبيه ، وهو : أن الجملة متى نزلت في كلام المتكلم منزلة الجملة العارية عن المعطوف عليها ، كما إذا أريد بها القطع عما قبلها ، أو أريد بها البدل عن سابقة عليها ، لم تكن موضعاً لدخول الواو ، وكذا : متى نزلت من الأولى منزلة نفسها لكمال اتصالها بها ، مثل ما إذا كانت موضحة لها ومبينة ، أو مؤكدة لها ومقررة ، لم تكن موضعاً لدخول الواو ، وكذا متى لم يكن بينها وبين الأولى جهة جامعة ، لكمال انقطاعها عنها ، لم يكن أيضاً موضعاً لدخول الواو ، وإنما يكون موضعاً لدخوله إذا توسطت بين كمال الاتصال ، وبين كمال الانقطاع ، ولكل من هذه الأنواع حالة تقتضيه ، فإذا طابق ورودها تلك الأحوال ، وطبق المفصل هناك ، رقي الكلام من البلاغة عند أربابها إلى درجة يناطح فيها السماك ، فلا بد من تفصيل الكلام في تلك الحالات . فنقول :

القطع :

أما الحالة المقتضية للقطع فهي نوعان : أحدهما أن يكون للكلام السابق حكم وأنت لا تريد أن تشرك الثاني في ذلك فيقطع ، ثم أن هذا القطع يأتي أما على وجه الاحتياط ، وذلك إذا كان يوجد قبل الكلام السابق غير كلام مشتمل على مانع من العطف عليه ، لكن المقام مقام لا احتياط فيقطع لذلك ، وأما على وجه الوجوب وذلك إذا كان لا يوجد. وثانيهما أن يكون الكلام السابق بفحواه كالمراد للسؤال ، فتتزل ذلك منزلة الواقع ، ويطلب بهذا الثاني وقوعه جواباً له ، فيقطع عن الكلام السابق لذلك ، وتتريل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه إلا لجهات لطيفة ؛ أما لتنبيه السامع على موقعه ، أو لاغناؤه أن يسأل ، أو لئلا يسمع منه شيء ، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه ، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ ، وهو تقدير السؤال ، وترك العاطف أو غير

ذلك مما ينخرط في هذا السلك ، ويسمى : النوع الأول قطعاً . والثاني استثناءً .

الابدال :

وأما الحالة المقتضية للابدال فهي أن يكون الكلام السابق غير واف بتمام المراد وإيراده ، أو كغير الوافي والمقام مقام امتناع بشأنه ، إما لكونه مطلوباً في نفسه ، أو لكونه غريباً ، أو فظيلاً أو عجيباً ، أو لطيفاً أو غير ذلك مما له جهة استدعاء للاعتناء بشأنه ، فيعيد المتكلم بنظم أو فنى منه على نية استئناف القصد إلى المراد ، ليظهر بمجموع القصدين اليه في الاول والثاني ، أعني المبدل منه أو البدل مزيد الاعتناء بالشأن .

الإيضاح والتبيين :

وأما الحالة المقتضية للإيضاح والتبيين فهي أن يكون بالكلام السابق نوع خفاء ، والمقام مقام ازالة له .

وأما الحالة المقتضية للتأكيد والتقرير فظاهره .

كمال الانقطاع :

وأما الحالة المقتضية لكمال انقطاع ما بين الحملتين : فهي أن تختلفا خبراً وطلباً مع تفصيل يعرف في الحالة المقتضية للتوسط ، أو أن اتفقتا خبراً ، فإن لا يكون بينهما ما يجمعهما عند المفكرة جمعاً من جهة العقل أو الوهم أو الخيال ، والجامع العقلي هو أن يكون بينهما اتحاد في تصور ، مثل الاتحاد في المخبر عنه ، أو في الخبر ، أو في قيد من قيودهما ، أو تماثل هناك ، فإن العقل ، بتجريده المثليين عن الشخص في الخارج ، يرفع التعدد عن البين . أو تضاف كالذي بين العلة والمعلول ، والسبب والمسبب ، أو السفلى والعلو ، والاقلى والأكثر ، فالعقل يأبى أن لا يجتمعا في الذهن ، وأن العقل سلطان مطاع . والوهمي هو أن يكون بين تصوراتهما

شبه تماثل ، نحو أن يكون المخبر عنه في أحدهما لون بياض . وفي الثانية لون صفرة ، فإن الوهم يحتال في أن يبرزهما في معرض المثليين ، وكم للوهم من حيل تروج ، وإلاّ فعليك بقوله :

ثلاثة تشرق الدنيا بيهجتها شمس الضحى ، وابواسحق ، والقمر

وقل : ما الذي سواه حسن ؛ الجمع بين الشمس وأبي اسحاق والقمر ، هذا التحسين . أو بقوله :

إذا لم يكن للمرء في الخلق مطمع فذو التاج ، والسقاء ، والذر ، واحد

وقد عرفت حال المثليين في شأن الجمع . أو تضاد كالسواد والبياض ، والهمس والجهازة ، والطيب والنتن ، والحلاوة والحموضة ، والملاسة والخشونة ، وكالتحرك والسكون ، والقيام والقعود ، والذهاب والمجيء ، والاقرار والانكار ، والايمان والكفر ، وكالمتصفات بذلك من نحو : الاسود والابيض ، والمؤمن والكافر ، أو شبه تضاد كالذي بين نحو : السماء والأرض ، والسهل والجبل ، والاول والثاني . فإن الوهم ينزل المتضادين والشبيهين بهما منزلة المتضايدين ، فيجتهد في الجمع بينهما في الدهن ، ولذلك تجد الضد أقرب خطوراً بالبال مع الضد . والخيالي هو أن يكون بين تصوراتهما تقارن في الخيال سابق لأسباب مؤدية إلى ذلك ، فإن جميع ما يثبت في الخيال ، مما يصل اليه من الخارج ، يثبت فيه على نحو ما يتأدى اليه ، ويتكرر لديه ، ولذلك لما لم تكن الاسباب على وتيرة واحدة فيما بين معشر البشر ، اختلف الحال في ثبوت الصور في الخيالات ترتباً ووضوحاً ، فكم من صور تتعاقب في الخيال ، وهي في آخر ليست تراعى ، وكم صور لا تكاد تلوح في الخيال ، وهي في غيره نارية على علم ، وإن أحببت أن تستوضح ما يلوح به اليك ، فحقد اليه من جانب اختبارك ، تلقى كاتباً بتعديد : قرطاس ، ومخبرة ، وقلم ، ونجاراً بتعديد : منشار وقدوم ، وعتلة ، وآخر بما لا يلابسون ، وأياً كان من أصحاب العرف

والرسم ، فتلقه يذكر : مسجد ومحراب وقنديل ، أو حمام وأزار
وسطل ، أو غير ذلك مما يجمعه العرف والرسم ، فإنهم جميعاً ، لمصادفتهم
معدوداتك على وفق الثابت في خيالهم ، لا يستبعدون العد ، ولا يقفون
له موقف نكير ، وإذا غيرته إلى نحو : محبرة ومنشار ، وقلم وقدم ،
ونحو : مسجد وسطل ، وقنديل وحمام ، جاء الاستبداع والاستنكار ،
وهل تشبيهات أولئك الرفقاء الأربعة .

وصف بدر :

البدر الطالع عليهم ، فيما يحكى ، تتلو عليك سورة غير ما تلونا ،
أو تجلو لديك صورة غير ما جلونا ، يحكى أن صاحب سلاح ملك ،
وصواغاً ، وصاحب بقر ، ومعلم صبية ، اتفق أن انتظمهم سلك طريق
وقد كان حمل كلاً منهم مركب الجد ، فما أورثهم انتقاب المحجة
بالإظلام ، سوى الاغراء أن يلطموا بأيدي الرواقص حدودها ، وما
استطاع الظلام أن لا يبطؤا المسافة ، وقد نشر جناحه ، وأن يلقوا عصاهم
وقد مد لهم رواقه ، فقابلهم بعبوس افتر عن مزيد تخبطهم ، وخوف
ضلالهم ، فبيناهم في وحشة الظلماء وقد بلغ السيل الزبى ، ومقاساة
محني التخبط وخوف الضلال وقد جاوز الحزام الطبيين ، آنسهم البدر
الطالع بوجهه الكريم ، وأضاءت لهم أنواره كل مظلم بهيم ، فلم
يتمالكوا أن أقبل عليه كل منهم ينظم ثناءه ، ويمدح ثناءه وثناءه ، ويخدمه
بأكرم نتائج خاطره ، وإذا شبهه بأفضل ما في خزانة صورته ، فما
يشبهه السلاحى : إلا بالترس المذهب يرفع عند الملك ، ولا يشبهه الصائغ
إلا بالسبيكة من الأبريز تفر عن وجهها البوتقة ، ولا يشبهه البقار إلا
بالجن الأبيض يخرج من قلبه طرياً ، ولا يشبهه المعلم إلا برغيف أحمر
يصل إليه من بيت ذي مروءة ، أو التفاوت في الأيراد لوصف الكلام ،
فيما يحكيه الأصحاب عن الأذكياء من ذوي الحرف المختلفة ، كوصف
الجوهري للكلام .

وصف الكلام :

أحسن الكلام ما ثقبته الفكرة ، ونظمتة الفطنة ، وفصل جواهر معانيه في سمط ألفاظه ، فحملته نحور الرواة ؛ ووصف الصبر في : خير الكلام ما نقدته يد البصيرة ، وجلته عين الروية ، ووزنته معيار الفصاحة ، فلا ينطق فيه بزائف ، ولا يسمع فيه ببهرج ؛ ووصف للصائغ : خير الكلام ما أحميته بكبر الفكر ، وسبكته بمشاعل النظر ، وخلصته من خبث الاطناب ، فبرز بروز الابريز ، مركباً في معنى وجيز ، ووصف الحداد : أحسن الكلام ما نصبت عليه منفوخ الروية ، وأشعلت فيه نار البصيرة ، ثم أخرجته من فحم الافحام ، ورققته بقطيس الافهام ؛ ووصف الخمار : أحسن الكلام ما طبخته مراجل العلم ، وضمته دنان الحكمة ، وصفاه راوق الفهم ، فتمشت في المفاصل عدوبته ، وفي الافكار رفته ، وسرت في تجاويف العقل سورته وحدته . ووصف البزاز : أحسن الكلام ما صدق رقم ألفاظه ، وحسن رسم معانيه ، فلم يستعجم عند نشر ، ولم يستبهم عند طي ؛ ووصف الكحال : أصبح الكلام ما سحقته في منجار الذكاء ، ونخلته بحرير التمييز ، وكما أن الرمد قذى العين ، كذا الشبهة قذى البصائر ، فاكحل عين اللكنة بميل البلاغة ، واجل رمض الغفلة يبرود اليقظة ؛

وصف الطريق :

أو سلوك الطريق في وصف البليغ حين سلكه الجمال قائلاً : البليغ من أخذ بخطام كلامه ، وأناخه في مبرك المعنى ، ثم جعل الاختصار له عقلاً ، والايجاز له مجالاً ، فلم يندّ عن الاذهان ، ولم يشد عن الآذان .

حال ورقاق :

أو أخبار الوراق عن حاله على ما أخبر : عيشي أضيق من محبرة ، وجسمي أدق من مسطرة ، وجاهي أرق من الزجاج ، وحظي أخفى من

شق القلم ، وبدني أضعف من قصبه ، وطعامي أمر من العفص ، وشرابي
أشد سواداً من الخبر ، وسوء الحال بي ألزم من الصمغ .

ولصاحب علم المعاني فضل احتياج في هذا الفن إلى التنبيه لأنواع هذا
الجامع والتيقظ لها ، لا سيما النوع الخيالي ، فإن جمعه على مجرى الالف
والعادة بحسب ما تنعقد ، لأسباب في استبداع الصور خزانة الخيال ،
وأن الأسباب ، لكما ترى ، إلى أي حد تباين في شأن الجمع بين صور
وصور ، فمن أسباب تجمع بين : صومعة وقنديل وقرآن ، ومن أسباب
تجمع بين دسكرة وابريق وأقران ، فقل لي إذا لم يوفقه حقه من التيقظ ،
وأنه من أهل المدر ، أنى يستحلي كلام رب العزة مع أهل الوبر ،
حيث يبصرهم الدلائل ناسقاً ذلك النسق : ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ
خُلِقَتْ * وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ *
وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾ (١) . لبعد البعير عن خياله في مقام
النظر ، ثم لبعده في خياله عن السماء ، وبعد خلقه عن رفعها ، وكذا
البواقي ، لكن إذا وفاه حقه بتيقظه لما عليه قلبهم في حاجاتهم جاء الاستحلاء ،
وذلك إذا نظر أن أهل الوبر إذا كان مطعمهم ومشربهم وملبسهم من
المواشي ، كانت عنايتهم مصروفة ، لا محالة ، إلى أكثرها نفعاً ، وهي :
الابل . ثم إذا كان انتفاعهم بها لا يتحصل إلاّ بأن ترعى وتشرب ،
كان جل مرمى غرضهم نزول المطر ، وأهم مسارح النظر عندهم السماء ،
ثم إذا كانوا مضطرين إلى مأوى يأويهم ، وإلى حصن يتحصنون فيه ،
ولا مأوى ولا حصن إلا الجبال :

لنا جبل يحتله من نجيره منيعٌ يرد الطرف ، وهو كليلٌ

فما ظنك بالتفات خاطرهم إليها ، إذا تعذر طول مكثهم في منزل ،
ومن لأصحاب مواشٍ بذاك ، كان عقد الهمة عندهم ، بالتنقل من أرض

(١) سورة الغاشية ، الآية : ١٧ - ٢٠ .

إلى سواها، من عزم الأمور . فعند نظره هذا أَيْرَى البدويُّ إذا أخذ يفتش عما في خزانة الصور له ، لا يجد صورة الابل حاضرة هناك ، أو لا يجد صورة السماء لها مقارئة ، أو تعوزه صورة الجبال بعدهما ، أو لا تنص إليه صورة الأرض تليها بعدهن ، لا ، وإنما الحضري ، حيث لم تتأخذ عنده تلك الأمور ، وما جمع خياله تلك الصور على ذلك الوجه ، إذا تلا الآية قبل أن يقف على ما ذكرت ، ظنَّ النسق بجهله معيياً ، للعيب فيه .

التوسط :

وأما الحالة المقتضية للتوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع ، فهي : أن اختلفا خبراً وطلباً أن يكون المقام مشتملاً على مايزيل الاختلاف ، من تضمين الخبر معنى الطلب ، أو الطلب معنى الخبر ، ومشاركاً بينهما في جهات جامعة مما تليت عليك على نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا ﴾ (١) إذ لا يخفى أن قوله : « لا تعبدون » مضمن معنى لا تعبدوا . وقوله : ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَاكِهُونَ هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَكِئُونَ هُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُمْ مَا يَدْعُونَ هُمْ سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ ﴾ (٢) فإن المقام مشتمل على تضمين « ان أصحاب الجنة » معنى الطلب ، بيان ذلك أن الذي قبله من قوله : ﴿ فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا ﴾ (٣) كلام وقت الحشر من غير شبهة لوروده معطوفاً بالفاء على قوله : ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ (٤) . وعام لجميع الخلق ،

(١) سورة البقرة ، الآية : ٨٣ .

(٢) سورة يس ، الآية : ٥٥ - ٥٩ .

(٣) سورة يس ، الآية : ٥٤ .

(٤) سورة يس ، الآية : ٥٣ .

لعموم قوله : ﴿ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا ﴾ ^(١) وإن الخطاب الوارد بعده على سبيل الالتفات في قوله : ﴿ وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ^(٢) خطاب عام لأهل المحشر ، وإن قوله : ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَاكِهُونَ ﴾ ^(٣) إلى قوله : ﴿ أَيُّهَا الْمُسْجَرُمُونَ ﴾ ^(٤) متقيد بهذا الخطاب ، لكونه تفصيلاً لما أجمله : ﴿ وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ^(٥) وإن التقدير : إن أصحاب الجنة منكم يا أهل المحشر ، ثم جاء في التفسير أن قوله هذا : ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَاكِهُونَ ﴾ ^(٦) يقال لهم ، حين يسار بهم إلى الجنة ، تنزيل ما هو للكون منزلة الكائن ، فانظر بعد تحرير معنى الآية : وهو أن أصحاب الجنة منكم يا أهل المحشر تؤول حالهم إلى أسعد حال ، كيف اشتمل المقام على معنى فليمتازوا عنكم إلى الجنة ، وأما كونه مشركاً بين المعطوف والمعطوف عليه في الذي نحن بصددده ، في جهات تجمعهما ، فغير خاف ، ونحو قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ يا موسى إنه الله العزيز الحكيم * وألق عصاك ^(٧) . فإن الكلام مشتمل على تضمين الطلب معنى الخبر ، وذلك أن قوله : ﴿ وألق عصاك ﴾ معطوف على قوله : ﴿ أَنْ بُورِكَ ﴾ والمعنى فلما جاءها ، قيل : بورك ، وقيل : ألق عصاك ، لما عرفت في علم النحو أن « أن » هذه لا تأتي إلا بعد فعل في معنى القول ، وإذا قيل : كتبت إليه أن أرجع وناداني . أن قم كان بمنزلة : قلت له أرجع . وقال لي قم . وأما قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ^(٨) بعد قوله : ﴿ أَعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ ^(٩) فيعد معطوفاً على : ﴿ فاتقوا النارَ التي وقودها الناسُ والحجارة ﴾ ^(١٠) وعندني أنه

(١) سورة النمل ، الآيات : ٨ - ١٠ .

(١) سورة يس ، الآية : ٥٤ .

(٥) سورة البقرة ، الآية : ٢٥ .

(٢) سورة يس ، الآية : ٥٥ .

(٦) سورة البقرة ، الآية : ٢٤ .

(٣) سورة يس ، الآية : ٥٩ .

معطوف على قل مراداً قبل : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ (١) لكون أرادة القول بواسطة انصباب الكلام إلى معناه غير عزيزة في القرآن ، من ذلك : ﴿ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوى كُلُّوا ﴾ (٢) أي وقلنا ، أو قائلين : كلوا من ذلك : ﴿ وَإِذْ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ (٣) أي وقلنا أو قائلًا : أنت يا موسى كلوا واشربوا ، ومن ذلك : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا ﴾ (٤) أي وقلنا أو قائلين : خذوا ، ومن ذلك : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا ﴾ (٥) أي وقلنا : اتخذوا ، ومن ذلك : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا ﴾ (٦) أي يقولان : ربنا ، وعليه قراءة عبد الله ، ومن ذلك : ﴿ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِي ﴾ (٧) على قول أصحابنا البصريين ، ومن ذلك : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا ﴾ (٨) أي ويقولون : ذوقوا ، ومن ذلك : ﴿ بَرَاءةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ • فَسِيحُوا ﴾ (٩) أي : فقولوا لهم سيحوا ، وأمثال ذلك أكثر من أن أحصيا ههنا ، وكذلك عطف قوله : ﴿ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ ﴾ (١٠) على قل مراداً قبل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ﴾ (١١) وكذا عطف : ﴿ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١٢)

- | | |
|---------------------------------|--|
| (١) سورة البقرة ، الآية : ٢١ . | (٧) سورة البقرة ، الآية : ١٣٢ . |
| (٢) سورة البقرة ، الآية : ٥٧ . | (٨) سورة الأنفال ، الآية : ٥٠ . |
| (٣) سورة البقرة ، الآية : ٦٠ . | (٩) سورة التوبة ، الآيتان : ١ - ٢ . |
| (٤) سورة البقرة ، الآية : ٦٣ . | (١٠) سورة البقرة ، الآيتان : ١٥٥ - ١٥٦ . |
| (٥) سورة البقرة ، الآية : ١٢٥ . | (١١) سورة البقرة ، الآية : ١٥٣ . |
| (٦) سورة البقرة ، الآية : ١٢٧ . | (١٢) سورة الصف ، الآية : ١٣ . |

في صورة الصف عندي على قل مراداً قبل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ ﴾ ^(١) وذهب صاحب الكشف إلى أنه معطوف على ﴿ تُوْمِنُونَ ﴾ ^(٢) قبله لكونه في معنى آمنوا ، فتأمل جميع ذلك ، وكن الحاكم دوني .

أو أن تتفق الحملتان خبراً والمقام على حال إشرارك بينهما في جوامع ، ثم كلما كانت الشركة في أكثر وأظهر ، كان الوصل بالقبول أجدر .

خاتمة :

ولنختم الكلام في تفصيل الحالات المقتضية للقطع والاستئناف ، والاببدال والايضاح ، والتقريب والانقطاع ، والتوسط بين بين ، بهذا القدر ، ولنذكر لك أمثلة لتجذب بضميرك ، ان عيسى اعترضك مداحض ، إذا أخذت تسلك تلك الطرق ؛ من أمثلة القطع للاحتياط .

قوله :

وتظن سلمى أنني أبغي بها بدلاً ، أراها في الضلال تهيم

لم يعطف أراها كي لا يحسب السامع العطف على أبغي دون تظن ، ويعد أراها في الضلال تهيم من مضمونات سلمى في حق الشاعر ، وليس هو بمراد ، إنما المراد أنه حكم الشاعر عليها بذلك ، وليس بمستبعد ، لانصباب قوله : وتظن سلمى أنني أبغي بها بدلاً ، إلى إيراد فما قولك في ظنها ذلك ؟ أن يكون قد قطع أراها ليقع جواباً لهذا السؤال على سبيل الاستئناف ، وإياك أن ترى الفصل لأجل الوزن فما هو هناك ، وقوله :

زعمتم أن أخوتكم قريش لهم إلف وليس لكم إلف

(١) سورة الصف ، الآية : ١٠ .

(٢) سورة الصف ، الآية : ١١ .

لم يعطف : لهم الف ، خيفة أن يظن العطف على : ان اخوتكم
قريش ، فيفسد معنى البيت ، ولك أن تقول . جاء على طريق الاستئناف
قوله :

لهم الف وليس لكم آلاف ،

وذلك أنه حين أبدى انكار زعمهم عليهم بفحوى الحال ، فكان مما
يحرك السامعين أن يسألوا : لم تنكر فصل قوله لهم الف عما قبله ؟
ليقع جواباً للسؤال الذي هو مقتضى الحال ، ومن أمثلة القطع للوجوب
قوله عز من قائل : ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ
إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤْنَ ۗ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ۖ ﴾ ^(١) لم يعطف : ﴿ اللَّهُ
يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ۖ ﴾ للمانع عن العطف بيان ذلك ، أنه لو عطف لكان
المعطوف عليه : اما جملة قالوا واما جملة ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ
مُسْتَهْزَؤْنَ ﴾ لكن لو عطف على : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤْنَ ﴾ لشاركه
في حكمه ، وهو كونه من قولهم ، وليس هو بمراد . ولو عطف على
« قالوا » لشاركه في اختصاصه بالظرف المقدم ، وهو : ﴿ إِذَا خَلَوْا
إِلَى شَيَاطِينِهِمْ ﴾ لما عرفت في فصل التقديم والتأخير . وليس هو بمراد ،
فإن استهزاء الله بهم ، وهو أن نخلطهم فخلاهم ، وما سولت لهم أنفسهم
مستدرجاً إياهم من حيث لا يشعرون ، متصل في شأنهم لا ينقطع بكل
حال خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ ، أم لم يخلوا اليهم ، وكذا قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا
قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۗ أَلَا
إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾ ^(٢) قطع « ألا أنهم » لئلا يستلزم عطفه على
« إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ » كونه مشاركاً له في أنه من قولهم ، أو عطفه على
« قالوا » كونه مختصاً بالظرف اختصاص قالوا به لتقدمه عليه ، وهو

(١) سورة البقرة ، الآيتان : ١٤ - ١٥ .

(٢) سورة البقرة ، الآيتان : ١١ - ١٢ .

« إذا قيل لهم لا تفسدوا فإنهم مفسدون » في جميع الاحيان سواء قيل لهم لا تفسدوا أو لم يقل ؛ وكذلك قوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنْتُمُ الْسُّفَهَاءُ الْأَلَا أَنْتُمْ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ ﴾ (١) قطع « ألا أنهم » لمثل ما تقدم في الآية السابقة ، ولك أن تحمل ترك العطف في « الله يستهزئ بهم » على الاستثناف من حيث أن حكاية حال المنافقين في الذي قبله لما كانت تحرك السامعين أن يسألوا : ما مصير أمرهم ، وعقبى حالهم؟ وكيف معاملة الله إياهم؟ لم يكن من البلاغة أن يعرى الكلام عن الجواب ، فلزم المصير إلى الاستثناف ، وأن تقول في : « ألا أنهم هم المفسدون » ترك العطف فيه للاستثناف أيضاً ليطابق مقتضى الحال ، وذلك أن ادعاءهم الصلاح لأنفسهم على ما ادعوه مع توغلهم في الافساد مما يشوق السامع أن يعرف ما حكم الله عليهم ، فكان وروده بدون الواو ، وهو المطابق كما نرى ، وكذا في : « ألا أنهم هم السفهاء » ومن أمثلة الاستثناف قوله :

زعم العواذل أنني في غمرة صدقوا، ولكن غمرني لا تنجلي (٢)

لم يعطف « صدقوا » على « زعم العواذل » للاستثناف ، وقد أصاب المحز ؛ وذلك أنه حين أبدى الشكاية عن جماعات العدل بقوله : « زعم العواذل أنني في غمرة » ، فكان مما يحرك السامع عادة ليسأل هل صدقوا في ذلك أم كذبوا ؟ صار هذا السؤال مقتضى الحال ، فبنى عليه تاركاً للعطف على ما عليه ايراد الجواب عقيب السؤال ، وكذلك قوله :

زعم العواذل أن ناقة جنذب بجنوب خبت ، عُرِيَتْ وأجمعت
كذب العواذل لو رأين مناخسا بالقادسية فإن لجّ وذكّست

فصل « كذب العواذل » فلم يعطفه ، ليقع جواباً لسؤال اقتضاه الحال

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٣ .

(٢) الغمرة : الشدة .

عند شكواه عن النساء العاذلات بقوله : زعم العواذل أنه كان كيـت
وكيـت وهو هل كذب العواذل في ذلك أم صدقن وكذلك قوله :

بكي على قتلي العمدان فإنهم طالت اقامتهم ببطن بـرام
كانوا ، على الأعداء، نار محرق ولقومهم حرماً من الاحرام

قطع : « كانوا » للاستئناف لأنه حين أمرها بالبكاء كأنه توهمها
قالت : ولم أبكيهم ؟ أو كيف أبكيهم ؟ صفهم لي كيف كانوا ؛
فقال مجيباً : كانوا على الأعداء ... وكذلك قوله :

عرفت المتزل الحسالي عفا من بعد أحوال
عفاء كل حنان عسوف الويل هطال

فصل : « عفاء كل حنان » للاستئناف ، لأنه حين قال : عفا من
بعد أحوال ، كان مظنة أن يقال : ماذا عفاه ؟ وكذلك قوله :

وما عفت الرياح له محلا عفاء من حدا بهم وساقا

حين قال في محل معفو ما : عفته الرياح ، كان موضع سؤال وهو :
فما إذا عفاه إذن ؟ وكذلك قوله :

وقد غرضت من الدنيا فهل زمني معط حياتي لغر بعد ما غرضاً (١)
جربت دهري وأهليه فما تركت لي التجارب في ودّ امرئ غرضاً (٢)

لم يصل « جربت » بالعطف على « غرّضت » بناء على سؤال ينساق
إليه معنى البيت الاول ، وهو : لم تقول هذا ويحك ؟ وما الذي اقتضاك
أن تطوي عن الحياة ، إلى هذه الغاية ، كشحك ؟ وكذلك قوله عز قائله :
﴿ أولئك على هدى من ربهم ﴾ (٣) جاء مفصّلاً عما قبله بطريق

(١) غرّضت : ضجرت .

(٢) غرضاً : الغرض : حزام الرجل .

(٣) سورة البقرة ، الآية : هـ .

الاستئناف ، كأنه قيل : ما للمتقين الجامعين بين الايمان بالغيب ، في ضمن اقامة الصلاة ، والانفاق مما رزقهم الله تعالى ، وبين الايمان بالكتب المنزلة ، في ضمن الايقان بالآخرة ، اختصوا بهدى لا يكتنه كنهه ، ولا يقادر قدره ، مقولا في حقهم هدى للمتقين الذين ، والذين بتنكير هدى ، فأجيب : بأن أولئك الموصوفين غير مستبعد ولا مستبعد ، أن يفوزوا دون من عداهم بالهدى عاجلا ، وبالفلاح آجلا ، ولك أن تقدر تمام الكلام هو : المتقين وتقدر السؤال ، ويستأنف الذين يؤمنون بالغيب إلى ساقية الكلام ، وأنه أدخل في البلاغة لكون الاستئناف على هذا الوجه منظوياً على بيان الموجب ، لاختصاصهم بما اختصوا به ، على نحو ما تقول أحسنت إلى زيد ، صديقك القديم أهل منك لما فعلت ، ولك أن تخرج الآية عما نحن بصدده ، بأن يجعل الموصول الاول من توابع « المتقين » أما مجروراً بالوصف ، أو منصوباً بالاختصاص ، وتجعل الموصول الثاني : مبتدأ ، و « أولئك » خبره مراداً به التعريض لمن لم يؤمنوا من أهل الكتاب ، وستعرف التعريض ، جاعلا الجملة برأسها من مستتبعات « هدى للمتقين » والفضل من هذه الوجوه لاستئناف : الذين لا يؤمنون بالغيب ، بلجهات فتأملها . وكذلك قوله عز من قائل : ﴿ هَلْ أَنْبَيْتُكُمْ عَلَى مَنْ تَنْزَلُ الشَّيَاطِينُ ﴾ . ﴿ تَنْزَلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴾ (١) فصل . ﴿ تَنْزَلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ ﴾ ليقع جواباً للسؤال الذي يقطر من قوله : ﴿ هَلْ أَنْبَيْتُكُمْ عَلَى مَنْ تَنْزَلُ الشَّيَاطِينُ ﴾ وهو ، أي : والله نبئنا على أي مخلوق تنزل ، ومن الآيات الواردة على الاستئناف قوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ . قال ربُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنُتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ . قال لمن حوله أَلَا تَسْتَمْعُونَ ﴾ . قال ربكم ورب آبائكم الأولين ﴾ . قال إنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴾ . قال ربُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنُتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ . قال لَشَيْءٍ اتَّخَذَتْ لِهَا غَيْرِي لِاجْعَلْنِيكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ﴾ . قال أَوْ لَوْ جِئْتُكَ

(١) سورة الشعراء ، الآيتان : ٢٢١ - ٢٢٢ .

بشيء مُبين * قال فأت به إن كُنْتَ من الصادقين ﴿١﴾ . فإن الفصل في جميع ذلك بناء على أن السؤال الذي يستصعبه تصور مقام المقابلة من نحو ، فماذا قال موسى ؟ فماذا قال فرعون ؟ وكذلك قوله : ﴿ قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ * قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ * قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ ﴾ (٢) الفصل بناء على ماذا قال وماذا قالوا ؟ وكذلك قوله : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ صَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ * فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ * فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ * فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ ﴾ (٣) قدر مع قوله : « فقالوا سلاماً » ماذا قال ابراهيم وقت السلام ؛ ومع قوله « فقربه اليهم » ماذا قال وقت التقريب ؟ ومع قوله « فأوجس منهم خيفة » ماذا قالوا حين رأوا منه ذلك ؟ وسلوك هذا الأسلوب في القرآن كثير .

البدل :

ومن أمثلة البدل قوله :

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلماً

فصل « لا تقيمن » عن « ارحل » لقصد البدل ، لأن المقصود من كلامه هذا كمال اظهار الكراهة لاقامته ، بسبب خلاف سره العلن ؛ وقوله : « لا تقيمن عندنا » أوفى بتأدية هذا المقصود من قوله : « ارحل » لدلالة ذاك عليه بالتضمن مع التجرد عن التأكيد ، ودلالة هذا عليه بالمطابقة مع التأكيد ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ * قَالُوا أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ (٤)

(١) سورة الشعراء ، الآيات : ٢٣ - ٣١ .

(٢) سورة الأنبياء ، الآيات : ٥٣ - ٥٥ .

(٣) سورة الذاريات ، الآيات : ٢٤ - ٢٨ .

(٤) سورة المؤمنون ، الآيتان : ٨١ - ٨٢ .

فصل « قالوا أئذا متنا » عن « قالوا مثل ما قال الاولون » لقصد البذل .
ولك أن تحمله على الاستئناف لما في قوله : « مثل ما قال الاولون » من
الاجمال المحرك للسامع أن يسأل ، ماذا قالوه ؟ وكذلك قوله : ﴿ أَمَدَّكُمْ
بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾ وجَنَّتِ وَعُيُونُ ﴿ ^(١) الفصل
فيه للبذل ، ويحتمل الاستئناف ، وكذلك قوله : ﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ *
اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلْكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُّهْتَدُونَ ﴾ ^(٢) لم يعطف
« اتبعوا من لا يسئلكم » للبذل .

الإيضاح والتبيين :

ومن أمثلة الايضاح والتبيين قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ
آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٣) لم يعطف :
يخادعون ، على ما قبله لكونه موضحاً له ، ومبيناً من حيث أنهم حين كانوا
يوهمون بألستهم أنهم آمنوا ، وما كانوا مؤمنين بقلوبهم ، قد كانوا
في حكم المخادعين ، وقوله تعالى : ﴿ فَتَوَسَّوسَ الْإِنْسُ الْشَّيْطَانُ قَالَ
يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةٍ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى ﴾ ^(٤) لم
يعطف : قال ، على : وسوس ، لكونه تفسيراً له وتبييناً .

التقرير والتأكيد :

ومن أمثلة التقرير والتأكيد قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْكِتَابُ
لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٥) لم يعطف : لا ريب فيه ، على :
ذلك الكتاب ، حين كان وزانة في الآية وزان نفسه ، في قولك : جاءني
الخليفة نفسه ، أو وزان بيتاً في قولك : هو الحق بيننا ، يدلك على ذلك

(١) سورة الشعراء ، الآيات : ١٣٢-١٣٤ .

(٢) سورة يس ، الآيتان : ٢٠ - ٢١ .

(٣) سورة البقرة ، الآيتان : ٨ - ٩ .

(٤) سورة طه ، الآية : ١٢٠ .

(٥) سورة البقرة ، الآيتان : ١ - ٢ .

أنه حين بولغ في وصف الكتاب ، يبلوغه الدرجة القصوى من الكمال ، والوفور في شأنه ، تلك المبالغة ، حيث جعل المبتدأ لفظة : ذلك ، وأدخل على الخبر حرف التعريف بشهادة الاصول ، كما سبقت ، كان السامع قبل أن يتأمل مظنة أن ينظمه في سلك ما قد يرمى به على سبيل الخراف من غير تحقق وإيقان ، فاتبعه : لا ريب فيه ، نفياً لذلك ، وقد أصيب به المحز اتباع نفسه الخليفة ، ازالة لما عسى يتوهم السامع أنك في قولك : جاءني الخليفة ، متجاوزاً أو ساه ، وتقرير كونه حالاً مؤكدة ظاهر ، وكذلك فصل : هدى للمتقين ، لمعنى التقرير فيه للذي قبله ، لأن قوله : ذلك الكتاب لا ريب فيه ، مسوق لوصف التنزيل بكمال كونه هادياً ، وقوله : هدى للمتقين تقديره كما لا يخفى : هو هدى ، وإن معناه نفسه هداية محضة بالغة درجة لا يكتنه كنهها ، وأنه في التأكيد والتقرير لمعنى أنه كامل في الهداية كما ترى ، وأما بيان أن ما قبله مسوق لما ذكر ، فما ترى من النظم الشاهد له لاحترازه قصب السبق في شأنه ، وهو : « ذلك الكتاب » ثم من تعقيبه بما ينادي على صدق الشاهد ذلك النداء البليغ ، وهو : « لا ريب فيه » . وإنك لتعلم أن شأن الكتب السماوية الهداية لا غير ، وبحسبها يتفاوت شأنهن في درجات الكمال ، وكذلك قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ . خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴿ (١) فصل قوله : لا يؤمنون ، لما كان مقررراً لما أفاد قوله : سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ، من ترك اجابتهم إلى الايمان ، وكذلك فصل قوله : ختم الله على قلوبهم ، لما كان بمثابة : لا يؤمنون ، من جهة أخرى وهي أن عدم التفاوت بين الانذار وعدم الانذار ، لما لم يصح إلا في حق من ليس له قلب يخلص اليه حق ، وسمع يدرك به حجة ، وبصر يثبت به عبرة ، وقع قوله : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ مقررراً كما ترى ، وكذلك

(١) سورة البقرة ، الآيتان : ٦ - ٧ .

قوله : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُن ﴾ ^(١) لما كان المراد :
بأننا معكم ، هو : انا معكم قلوباً ، وكان معناه : انا نوهم أصحاب
محمد الايمان ، وقع قوله : « إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُن » مقررأ . ولك أن تحمله
على الاستئناف لانصباب : انا معكم ، وهو قول المنافقين لشياطينهم إلى
أن يقول لهم شياطينهم : فما بالكم ؟ إن صبح أنكم معنا توافقون أصحاب
محمد ؟ وكذلك قوله : ﴿ مَا هَذَا بِبَشْرٍ إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ ^(٢)
فصل : إن هذا لكونه مؤكداً للاول في نفي البشرية ، ولك أن تقول الذي
عليه العرف ، متى قيل في حق انسان ما هذا بشراً ، ما هو بآدمي ، في حال
التعظيم له ، والتعجب مما يشاهد منه من حسن الخلق والخلق ، هو أن
يفهم منه أنه ملك ، فوقع قوله : « إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ » تأكيداً للملكية ،
ففصل . وكذلك قوله : ﴿ كَانَ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ ^(٣)
الثاني مقرر للاول .

الانقطاع :

ومن أمثلة الانقطاع للاختلاف خبراً وطلباً قوله :

وقال رائدهم : ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار

وقوله :

ملكته جبلي ولكننه ألقاه من زهد على غاربسي
وقال : إني في الهوى كاذب أنتقم الله من الكاذب

لأنه أراد الدعاء بقوله : انتقم ، وكذا قولهم : مات فلان ، رحمه الله ،
وكذلك قولهم : لا تدن من الاسد يأكلك ، وهل تصلح لي كذا أدفع اليك
الاجرة ، بالرفع فيهما ، وغير ذلك مما هو في هذا السلك منخرط ، ومن

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٤ .

(٢) سورة يوسف ، الآية : ٣١ .

(٣) سورة لقمان ، الآية : ٧ .

أمثله لغير الاختلاف ، ما أذكره ، تكون في حديث ويقع في خاطرك
بغته حديث آخر لا جامع بينه وبين ما أنت فيه بوجه ، أو بينهما جامع
غير ملتفت إليه لبعد مقامك عنه ، ويدعوك إلى ذكره داع ، فتورده في
الذكر مفصلاً ؛ مثال الأول : كنت في حديث مثل : كان معي فلان
فقراً ، ثم خطر ببالك أن صاحب حديثك جوهري ، ولك جوهرة لا تعرف
قيمتها ، فتعقب كلامك أنك تقول : لي جوهرة لا أعرف قيمتها هل
أرينكها ، فتفصل . ومثال الثاني : وجدت أهل مجلسك في ذكر خواتم
لهم ، يقول واحد منهم خاتمي كذا يصفه بحسن صياغة ، وملاحة نقش ،
ونقاسة فص ، وجودة تركيب ، وارتفاع قيمة : ويقول آخر : وإن
خاتمي هذا سييء الصياغة ، كرية النقش ، فاسد التركيب ، رديء في
غاية الرداءة ؛ ويقول آخر : وإن خاتمي بديع الشكل ، خفيف الوزن ،
لطيف النقش ، ثمين الفص ، إلا أنه واسع لا يمسكه أصبعي ، وأنت كما
قلت : إن خاتمي ضيق ، تذكرت ضيق خفك ، وعناءك منه ، فلا تقول :
ونحفي ضيق ، لنبو مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الحف ،
فتختار القطع قائلاً : نحفي ضيق قولوا ماذا أعمل ؟ أو تكون في حديث
قديم ومنعك حديث آخر بعيد التعلق به . تريد أن تذكره ، فتورده في
الذكر مفصلاً ، مثل ما تقول : كتاب سيبويه ، رحمه الله ، والله
كتاب لا نظير له في فنه ، ولا غنى لامرئ في أنواع العلوم عنه ، لا سيما
في الإسلامية ، فإنه فيها أساس ، وأي أساس ، إن الذين رضوا بالجهل
لا يدرون ما العلوم ، وما أساس العلوم ؛ فتفصل : إن الذين رضوا
بالجهل ... عما قبله لكون ما قبله حديثاً عن كتاب سيبويه ، وأنه حقيق بأن
يخدم ، وكون ما عقبته به حديثاً عن الجهال وسوء ما أثمر لهم جهلهم .
وقوله عز اسمه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ
لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ ^(١) من هذا القبيل قطع : إن الذين كفروا ، عما قبله
لكون ما قبله حديثاً عن القرآن ، وإن من شأنه كيت وكيت ، وكون :

(١) سورة البقرة ، الآية : ٦ .

الذين كفروا ، حديثاً عن الكفار وعن تصميمهم في كفرهم . والفصل لازم للاتقطاع ، لأن الواو ، كما عرفت ، معناه ؛ الجمع . فالعطف بالواو في مثله يبرز في معرض التوخي للجمع بين الضب والنون ، ولذلك متى قال قائل : زيد منطلق ، ودرجات الحمل ثلاثون ، وكُـمُ الخليفة في غاية الطول ، وما أحوجني إلى الاستفراغ ، وأهل الروم نصارى ، وفي عين الذباب جحوظ ، وكان جالينوس ماهراً في الطب ، ونختم القرآن في التراويح سنّة ، وإن القرد لشبيه بالآدمي ، فعطف : أخرج ، من زمرة العقلاء ، وسجل عليه بكمال السخافة أو عُدّ مسخرة من المساهر ، واستطرف نسقه هذا إلى غاية ، ربما استودع دفاتر المضاحك ، وسفين نوادر الهذيان ، بخلافه إذا ترك العطف ، ورمى بالحمل رمي الحصا ، والجوز من غير طلب ائتلاف بينها ، فالحطب إذا يهون هوناً ما ، ومن هنا عابوا أبا تمام في قوله :

لا والذي هو عالم أن النوى صبرٌ ، وأن أبا الحسين كريمٌ

حيث تعاطى الجمع بين : مرارة النوى وكرم أبي الحسين ، ومن أمثلة التوسط ما نتلو من قوله تعالى : ﴿يَعْلَمُ مَا يَكْسِبُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَخْرُجُ فِيهَا﴾ ^(١) وقوله : ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۝ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ ^(٢) وغير ذلك.

الوصل :

واعلم أن الوصل من محسناته أن تكون الحملتان متناسبتين ، ككونهما : اسميتين أو فعليتين وما شاكل ذلك . فإذا كان المراد من الاخبار مجرد نسبة الخبر إلى المخبر عنه ، من غير التعرض لقيّد زائد ؛ كالتجدد والثبوت وغير ذلك ، لزم أن تراعي ذلك . فتقول : قام زيد ، وقعد عمرو ؛

(١) سورة سبأ ، الآية : ٢ .

(٢) سورة الانطار ، الآيتان : ١٣ - ١٤ .

أو : زيد قائم ، وعمرو قاعد ، وكذا : زيد قام ، وعمرو قعد ؛ وأن لا تقول : قام زيد ، وعمرو قاعد ، وكذا : قام زيد وعمرو قعد ، وزيداً لقيته وعمرو مررت به ؛ وزيداً أكرمت أباه وعمرو ضربت غلامه ، كما سبق في علم النحو أمثال ذلك .

أما إذا أريد التجدد في إحداهما والثبوت في الأخرى ، كما إذا : كان زيد وعمرو قاعدين ، ثم قام زيد دون عمرو وجب أن تقول : قام زيد وعمرو قاعد بعد ، وعليه قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ ^(١) المعنى سواء عليكم أحدثتم الدعوة لهم أم استمر عليكم صمتكم عن دعائهم ، لأنهم كانوا إذا حزبهم أمر دعوا الله دون أصنامهم ، كقوله : ﴿ وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضَرٌّ ﴾ ^(٢) الآية . فكانت حالهم المستمرة أن يكونوا عن دعوتهم صامتين ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ أَجِثْتَنَّا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ ﴾ ^(٣) المعنى أجددت وأحدثت عندنا تعاطي الحق فيما نسمعه منك ؟ أم اللعب ؛ أي أحوال الصبا بعد على استمرارها عليك ، استبعاداً منهم أن تكون عبادة الاصنام من الضلال ، وما أعظم كيد الشيطان للمقلدين حيث استدرجهم إلى أن قلدوا الآباء في عبادة تماثيل ، وتعفير جباههم لها ، اعتقاداً منهم في ذلك أنهم على شيء ، اللهم إنا نعوذ بك من كيد الشيطان .

الحال :

وإذا لخصنا الكلام في الفصل والوصل إلى هذا الحد، فبالحري أن نلحق به الكلام في الحال التي تكون جملة ، لمجيئها تارة مع الواو ، وأخرى لا معها ، فنقول وبالله التوفيق .

(١) سورة الأعراف ، الآية : ١٩٣ .

(٢) سورة الروم ، الآية : ٣٣ .

(٣) سورة الأنبياء ، الآية : ٥٥ .

تمهيد :

الكلام في ذلك مستدع تمهيد قاعدة وهي : أن الحال نوعان : حال بالاطلاق . وحال تسمى : مؤكدة . ولكل واحد من النوعين أصل في الكلام ، ولهما معاً نهج في الاستعمال واحد .

فأصل النوع الثاني أن يكون وصفاً ثابتاً نحو هو الحق بيناً ، وزيد أبوك شقيقاً ، وذاك حاتم سخياً ، جواداً ، وهذا خالد بطلاً شجاعاً ، وفي التنزيل : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ (١) .

وأصل النوع الأول : هو أن يكون وصفاً غير ثابت من الصفات الجارية : كاسم الفاعل ، واسم المفعول . نحو : جاء زيد راكباً ، وسلم عليّ قاعداً ، وضربت اللص مكتوفاً ، وقتلته مقيداً ، ويمتنع أن يقال : جاء زيد طويلاً أو قصيراً أو أسوداً أو أبيضاً . اللهم إلا بتأويل ، كما تسمح أئمة النحو يتلون عليك جميع ما ذكرت .

ونهجهما في الاستعمال : أن يأتيا عارين عن حرف النفي ، كما يقال : هو الحق بيناً دون لا خفياً ، وجاء زيد راكباً دون لا ماشياً ، أو ماشياً دون لا راكباً ، وحق النوعين أن لا يدخلهما الواو ، نظراً إلى اعرابهما الذي ليس يتبع . لأن هذه الواو ، وإن كنا نسميها واو الحال ، أصلها العطف ؛ ونظراً إلى أن حكم الحال مع ذي الحال أبداً . نظير حكم المخبر مع المخبر عنه ، ألا تَرَكَ إذا ألغيت : « هو » في قولك : هو الحق بيناً بقي : الحق بين ، وجاء في قولك : جاء زيد راكباً بقي زيد راكباً ، وضربت ، في قولك : ضربت اللص مكتوفاً . بقي : اللص مكتوف ؛ وكذا الباب ، فتجد الحال وذا الحال خبراً ومخبراً عنه ، والخبر ليس موضعاً لدخول الواو على ما سبق تقرير هذا الباب ، والتحقيق فيه ، هو أن الاعراب لا ينتظم الكلمات ، كقولك : ضرب زيد اللص مكتوفاً ، إلا

(١) سورة يوسف ، الآية : ٢ .

بعد أن يكون هناك تعلق ينتظم معانيها ، فإذا وجدت الإعراب في موضع قد تناول شيئاً بدون الواو ، كان ذلك دليلاً على تعلق هناك معنوي ، فذلك التعلق يكون مغنياً عن تكلف تعلق آخر .

وإذا عرفت هذا ظهر لك أن الأصل في الجملة ، إذا وقعت موقع الحال ، أن لا يدخلها الواو ، لكن النظر إليها من حيث كونها جملة مفيدة مستقلة بفائدة غير متحدة بالاولى اتحادها إذا كانت مؤكدة ، مثلها في قولك : هو الحق لا شبهة فيه ، وفي قوله عز قائلًا : ﴿الم * ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾ ^(١) وغير منقطعة عنها كجهات جامعة بينهما ، كما ترى في نحو : جاء زيد تُقَاد الجُنائب بين يديه ، ولقيت عمرًا سيفه على كتفه ، يبسط العذر في أن يدخلها واو للجمع بينها وبين الاولى مثله في نحو : قام زيد وقعد عمرو .

أصل الحال :

وإذا تمهد هذا فنقول : الضابط فيما نحن بصددده هو : أن الجملة متى كانت واردة على أصل الحال ، وذلك أن تكون فعلية لا اسمية ، لأن الاسمية ، كما تعلم ، دالة على الثبوت ، وعلى نهجها أيضاً بأن تكون مثبتة . فالوجه ترك الواو جرياً على موجب الحال ، نحو : جاءني زيد يسرع . أو يتكلم ، أو يعدو فرسه ، ولذلك لا تكاد تسمع نحو : جاءني زيد ويسرع . ومتى لم تكن واردة على أصل الحال ، وذلك أن تكون اسمية في الحال غير المؤكدة ، فالوجه الواو ونحو : جاءني زيد وعمرو أمامه . ورأيت زيدا وهو قاعد ؛ ماجاء بخلاف هذا إلاّ صورّ معدودة ألحقت بالنوادر . وهي كلمته : فوه إلى في ، ورجع عوده على بدئه . وبيت الاصلاح :

نصف النهار المساء غامره ورفيقه بالغين لا يسدري

(١) سورة البقرة ، الآيتان : ١ - ٢ .

أو ، ما أنشده الشيخ أبو علي ، في الاغفال :

ولولا جنان الليل ما آب عامر إلى جعفر ، سرباله لم يُمزقِ

ومتى كانت واردة على أصل الحال لكن . لا على نهجها ، فالوجه
جواز الأمرين معاً ، نحو قولك : جعلت أمشي ما أدري أين أضع رجلي ،
وجعلت أمشي وما أدري أين أضع رجلي .

وقوله :

مضوا لا يريدون الرواح وغالهم من الدهر أسباب جرير على قدر

وقوله :

ولو أن قوماً لارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلتها لا أحجبُ

وقوله :

أكسبه الورق البيض أبا ولقد كان . ولا يبدع لآب

وقوله :

أقادوا من دمي وتوعّدوني وكنت ، وما ينهني الوعيدُ

إلا أن ترك الواو أرجح . والفعل الماضي منفياً ومثبتاً . لو روده لا
على نهج الحال لا محالة ، أما منفياً فلحرف النفي ، وإما مثبتاً فلحرف
« قد » ظاهراً أو مقدراً ليقربه من زمانك حتى يصلح للحال ، منتظم في
سلك المضارع المنفي ؛ لك أن تقول أخذت أجتهد ما كان يعينني أحد ،
وأن تقول : أخذت أجتهد وما كان يعينني أحد . وكذا أتأني قد جهده
السير بدون الواو . أو وقد جهده السير . بالواو . إلا أن ترك الواو
في النفي وفي الإثبات أرجح .

الظرف :

وأما الظرف فحيث احتمال أن يكون جملة فعلية وأن لا يكون بحسب

التقديرين ، وتردد لذلك بين أن يكون وارداً على أصل الحال وغير وارد ،
جاء الامر ان فيه ، يقال : رأيت على كتفه سيف ، بدون الواو تارة ،
ورأيت على كتفه سيف ، بالواو أخرى ، هذا ؛ ثم من عرف السبب
في تقديم الحال ، إذا أريد إيقاعها عن النكرة ، تنبه بجواز إيقاعها عن
النكرة مع الواو ، في مثل : جاءني رجل وعلى كتفه سيف ، ولمزيد جوازه
في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ (١)
على ما قدمت ، وتنبيه لوجوب الواو في نحو : جاءني رجل وعلى كتفه
سيف ، عند ارادة الحال ، ولوجوب تركه فيه عند ارادة الوصف ،
لامتناع عطف الصفة على موصوفها البتة ، فتأمل .

وأما ليس فلما قام مع خبره مقام الفعل المنفي جاء كثيراً : أتاني
وليس معه غيره ، وأتاني ليس معه غيره ، قال :

إذا جرى في كفه الرشاء خلى القلب ليس فيه ماء

إلا أن ذكر الواو أرجح ، ووقوعه في الكلام أدور .

الإيجاز والاطناب :

وأما الحالات المقتضية لطى الحمل عن الكلام إيجازاً ولا طيها اطناباً ،
فمن أحاط علماً بما قد سبق استغنى بذلك عن بسط الكلام ههنا ، فلنقتصر
على بيان معنى الإيجاز والاطناب ، وعلى إيراد عدة أمثلة في الجانبين .

أما الإيجاز والاطناب فلكونهما نسبيين ، لا يتيسر الكلام فيهما إلا
بترك التحقيق والبناء على شيء عرفي ، مثل جعل كلام الأوساط على
مجرى متعارفهم في التأدية للمعاني فيما بينهم ، ولا بد من الاعتراف
بذلك مقيساً عليه ، ولنسمه : متعارف الأوساط ، وانه في باب البلاغة
لا يحمد منهم ولا يذم .

(١) سورة الحجر ، الآية : ٤ .

تعريف :

فالايجاز : هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الاوساط . والاطناب : هو أدائه بأكثر من عباراتهم ، سواء كانت القلة أو الكثرة راجعة إلى الحمل أو إلى غسير الحمل ؛ هذا وقد تليت عليك ، فيما سبق ، طرق الاختصار والتطويل . فلئن فهمتها لتعرفن الوجازة متفاوتة بين : وجيز وأوجز بمراتب لا تكاد تنحصر ، والاطناب كذلك . وعرفت من ذلك معنى قول القائل في وصف البلغاء :

يرمون بالخطب الطوال ، وتارة وحي الملاحظ ، خيفة الرقباء

وذكرت أيضاً للاختصار والتطويل مقامات قد أرشدت بها إلى مناسباتها ، فما صادف من ذلك موقعه حميدو الأذم ، وسمي الايجاز إذ ذاك : عياً وتقصيراً والاطناب : إكثاراً وتطويلاً .

الإيجاز :

والعلم في الايجاز قوله ، علت كلمته : ﴿ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾^(١) واصابته المحز بفضله ، على ما كان عندهم ، أوجز كلام في هذا المعنى ، وذلك قولهم : القتل أنفى للقتل . ومن الايجاز قوله تعالى : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾^(٢) ذهاباً إلى أن المعنى : هدى للصالحين الصائرين إلى التقوى بعد الضلال ، لما أن الهدى أي الهداية إنما تكون للضال لا للمهتدي . ووجه حسنه قصد المجاز المستفيض نوعه ، وهو وصف الشيء بما يؤول اليه ، والتوصل به إلى تصدير أولى الزهراوين بذكر أولياء الله ، وقوله : ﴿ فَغَشَّيْهِمْ مِّنَ اللَّيْلِ مَا غَشَّيَتْهُمْ ﴾^(٣) أظهر من أن يخفى حاله في الوجازة ، نظراً إلى ما ناب عنه ، وكذا قوله : ﴿ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾^(٤)

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٧٩ .

(٢) سورة طه : الآية : ٧٨ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢ .

(٤) سورة فاطر ، الآية : ١٤ .

وانظر إلى الفاء التي تسمى فاء فصيحة في قوله تعالى : ﴿ فَتَوْبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ (١) كيف أفادت فامثلت فتاب عليكم ، وفي قوله : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ ﴾ (٢) مفيدة : فضرب فانفجرت ، وتأمل قوله : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبُوا بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى ﴾ (٣) أليس يفيد فضربوه فحيي فقلنا كذلك يحيي الله الموتى ، وقار صاحب الكشف ، رحمه الله قوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ (٤) نظراً إلى الواو في وقالوا ولقد آتينا داود وسليمان علماً فعملاً به ، وعلماه ، وعرفا حق النعمة فيه ، والفضيلة . وقالوا الحمد لله . ويحتمل عندي أنه أخبر تعالى عما صنع بهما ، وأخبر عما قالوا ، كأنه قال : نحن فعلنا إيتاء العلم ، وهما فعلا الحمد ، تفويضاً ، استفادت ترتب الحمد على إيتاء العلم إلى فهم السامع ، مثله في : قم يدعوك ، بدل : قم فإنه يدعوك ؛ وانه فن من المبالغة لطيف المسلك ؛

الاختصار :

ومن أمثلة الاختصار قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ (٥) بطي : أبحت لكم الغنائم ، للدلالة فاء التسبيب في « فكلوا » وقوله : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ (٦) بطي : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ، فعدوا عن الافتخار ، للدلالة الفاء في فلم ، وكذا قوله : ﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ ﴾ (٧) إذا المعنى إذا كان ذلك فما هي إلا زجرة واحدة ، وكذا قوله : ﴿ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ ﴾ (٨) تقديره إن أرادوا ولياً بحق ، فالله هو الولي بالحق ، ولا ولي سواه ،

(٥) سورة الأنفال ، الآية : ٦٩ .

(٦) سورة الأنفال ، الآية : ١٧ .

(٧) سورة الصافات ، الآية : ١٩ .

(٨) سورة الشورى ، الآية : ٩ .

(١) سورة البقرة ، الآية : ٥٤ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٦٠ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٧٣ .

(٤) سورة النمل ، الآية : ١٥ .

وكذا قوله : ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُون ﴾ (١) أصله فإن لم يتأت أن تخلصوا العبادة لي في أرض ، فأياي في غيرها اعبدوا ، فاعبدون أيي ، فاخلصوها إلى في غيرها فحذف الشرط ، وعوض عنه تقديم المفعول ، مع ارادة الاختصاص بالتقديم ، وقوله : ﴿ كَلَّا فَادْهَبَا بِآيَاتِنَا ﴾ (٢) أي ارتدع عن خوف قتلهم ، فاذهبا أي فاذهب أنت وأخوك ، للدلالة كلا على المطوي ، وقوله : ﴿ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ (٣) أصله إذ يلقون أقلامهم ينظرون ليعلموا أيهم يكفل مريم ، للدلالة أيهم على ذلك بوساطة علم النحو ، وقوله : ﴿ لِيَحِقَّ الْحَقُّ وَيُبْطَلَ الْبَاطِلُ ﴾ (٤) المراد ليحق الحق ويبطل الباطل فعل ما فعل ، وكذا قوله : ﴿ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ ﴾ (٥) أصل الكلام : ولنجعله آية للناس فعلنا ما فعلنا ، وكذا قوله : ﴿ لِيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ ﴾ (٦) أي لأجل الادخال في الرحمة كان الكف ومنع التعذيب ، وقوله : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ (٧) إذا لم يفسر الحمل بمنع الامانة والغدر ، وأريد التفسير الثاني ، وهو تحمل التكليف ، كان أصل الكلام : وحملها الانسان ، ثم خاس (٨) به ، منها عليه بقوله : إنه كان ظلوماً جهولاً ، الذي هو توبيخ للانسان على ما هو عليه من الظلم والجهل في الغالب ، وقوله : ﴿ فَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾ (٩) تتمته : ذهبت نفسك عليهم حسرة ، فحذفت للدلالة : ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ ﴾ (٩) أو تتمته كمن هداه الله ، فحذفت للدلالة : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ (٩) وقول العرب :

- | | |
|----------------------------------|---------------------------------|
| (١) سورة العنكبوت ، الآية : ٥٦ . | (٦) سورة الفتح ، الآية : ٢٥ . |
| (٢) سورة الشعراء ، الآية : ١٥ . | (٧) سورة الأحزاب ، الآية : ٧٢ . |
| (٣) سورة آل عمران ، الآية : ٤٤ . | (٨) خاس به : نقضه . |
| (٤) سورة الأنفال ، الآية : ٨ . | (٩) سورة فاطر ، الآية : ٨ . |
| (٥) سورة مريم ، الآية : ٢١ . | |

جاء بعد اللتيا والتي ، بترك صلة الموصول ايثار للايجاز ، تنبيهاً على أن
المشار اليها : باللتيا والتي ، هي : المحنة والشدائد ، بلغت من شدتها
وفظاعة شأنها مبلغاً يبهت الواصف معها ، حتى لا يحير بينت شفة ،
ومن الايجاز قوله عز قائلًا : ﴿ قُلْ أَتُنْسَبُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ ﴾ (١)
أي بما لا ثبوت له ، ولا علم الله متعلق به ، نفيًا للملزوم ، وهو المنبأ به
بنفي لازمه ، وهو وجوب كونه معلوماً للعالم الذات لو كان له ثبوت بأي
اعتبار كان ، وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا
كُفْرًا لَّنْ تَقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ ﴾ (٢) أصله لن يتوبوا ، فلن يكون قبول
توبة ، فأوثر الايجاز ذهاباً إلى انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم ، وهو قبول
التوبة الواجب في حكمته تعالى وتقدس قوله : ﴿ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ
يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا ﴾ (٣) أي شركاء . لا ثبوت لها أصلاً ، ولا أنزل الله
باشراكها حجة ، أي تلك ، وأنزل الحجة كلاهما منتف في أسلوبه قوله :

على لاحبٍ لا يهتدى بمناره

أي لا منار ولا اهتداء به . وقوله :

ولا ترى الضب بها ينجحر

أي لا ضب ولا انجحار نفيًا للاصل والفرع ، ومنه : ﴿ وَإِنْ جَاهِدَاكَ
عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ (٤) إذ المراد لا ذاك ولا
علمك به ، أي كلاهما غير ثابت ، وكذا : ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ
وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ (٥) أي لا شفاعاة ولا طاعة .

ومن الايجاز قوله : ﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا
صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا ﴾ (٦) أصل الكلام خلطوا عملاً صالحاً بسيئاً وآخر

(١) سورة يونس ، الآية : ١٨ .

(٤) سورة لقمان ، الآية : ١٥ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : ٩٠ .

(٥) سورة غافر (المؤمن) ، الآية : ١٨ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية : ١٥١ .

(٦) سورة التوبة ، الآية : ١٠٢ .

سيئاً بصالح ، لأن الخلط يستدعي مخلوطاً ومخلوطاً به ، أي تارة أطاعوا وأحبطوا الطاعة بكبيرة ، وأخرى عصوا وتداركوا المعصية بالتوبة ، وقوله : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ (١) أصله قل لهم : قولي لك أن ينتهوا يغفر لهم ، وكذا قوله : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ ﴾ (٢) فيمن قرأ بياء الغيبة .

ومن أمثلة الأطناب قوله : ﴿ إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاختلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (٣) ترك إيجازه وهو أن في ترجح وقوع أي ممكن كان ، على لا وقوعه ، آيات للعقلاء لكونه كلاماً لا مع الانس فحسب ، بل مع الثقليين ، ولا مع قرن دون قرن ، بل مع القرون كلهم قرناً قرناً إلى انقراض الدنيا ، وإن فيهم لمن يعرف ويقدر من مرتكبي التقصير في باب النظر والعلم بالصانع من طوائف الغواة ، فقل لي أي مقام للكلام ادعى ترك إيجازه إلى الاطناب من هذا . وقوله : ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ ﴾ (٤) أوثر الاطناب فيه على إيجازه وهو : آمنا بالله وبجميع كتبه لما كان نسمع من أهل الكتاب فيهم من لا يؤمن بالتوراة وبالقرآن . وهم : النصارى القائلون ليست اليهود على شيء ، وفيهم من لا يؤمن بالانجيل وبالقرآن ، وهم : اليهود ، وكل منهم مدع للايمان بجميع ما أنزل الله ، تقريباً لأهل الكتاب ، وليبتهج المؤمنون بما نالوا من كرامة الاهتداء ، ووقع الإيجاز

(١) سورة الأنفال ، الآية : ٣٨ . (٢) سورة البقرة ، الآية : ١٦٤ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية : ١٢ . (٤) سورة البقرة ، الآية : ١٣٦ .

عن طباق المقام بمراحل ، وقوله : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ ﴾ ^(١) لم يؤثر ايجازه وهو : واتقوا يوماً لا خلاص عن العقاب فيه لكل من جاء مذنباً ، إذ كان كلاماً مع الامة لنقش صورة ذلك اليوم في ضمائرهم ، وفي الامة الجاهل والعالم والمعترف والجاحد والمسترشد والمعاند والفهم والبليد ، لئلا يختص المطلوب منهم بفهم أحد دون أحد ، وان لا يكون بحيث يناسب قوة سامع دون سامع ، أو يخلص إلى ضمير بعض دون بعض ، وقوله : ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ ^(٢) لو أريد اختصاره لما انحطط في الذكر « يؤمنون به » إذ ليس أحد من مصدق حملة العرش يرتاب في إيمانهم .

ووجه حسن ذكره اظهار شرف الايمان وفضله والترغيب فيه وقوله : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ ^(٣) ولو أثر اختصاره فقوله : « والله يعلم انك لرسوله » فضل في البين ، من حيث أن مساق الآية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة لترك ، ولكن إيهام رد التكذيب إلى نفس الشهادة ، لو لم يكن بهذا الفصل أبى الاختصار ، وما يحكيه عن موسى عليه السلام : ﴿ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى ﴾ ^(١) جواباً في قوله : ﴿ وَمَا تَلَكَ بِإِسْمِ نِكَ ﴾ ^(٢) وكذا ما يحكيه : ﴿ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَنْظِلُّهَا عَاكِفِينَ ﴾ ^(٣) في الجواب عن قول ابراهيم :

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٢٣ .
(٢) سورة غافر (المؤمن) ، الآية : ٧ .
(٣) سورة المنافقون ، الآية : ١ .
(٤) سورة طه ، الآية : ١٨ .
(٥) سورة طه ، الآية : ١٧ .
(٦) سورة الشعراء ، الآية : ٧١ .

﴿ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ ^(١) من باب الاطناب إذ لو أريد الايجاز لكفى :
عصاي ، وأصناماً ، وقد سبق وجه الاطناب فيهما .

ومما يعد من الاطناب وهو في موقعه قول الخضر لموسى عليه السلام
في الكرة الثانية : ﴿ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ ﴾ ^(٢) بزيادة : لك ، لاقتضاء المقام
مزيد تقرير لما قد كان قدم له من ﴿ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ ^(٣)
وكذا قول موسى عليه السلام : ﴿ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴾ ^(٤) بزيادة
لي لاكتساء الكلام معها من تأكيد الطلب لانشراح الصدر ما لا يكون بدونه ،
ألا تراك إذا قلت اشرح لي أفاد أن شيئاً ما عندك تطالب شرحه ، فكنت
مجملاً ، فإذا قلت صدري عدت مفصلاً ، وإن كان الطلب وقت
الارسال ، الذي هو مقام مزيد احتياج إلى انشراح الصدر ، لما تؤذن به
الرسالة من تلقي المكاره وضروب الشدائد ، وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ
نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ^(٥) وارد على هذا التوخي مزيد التقرير ، وقول
البلغاء في الجواب مثل لا ، وأصلحك الله ، بزيادة الواو ، خلافاً لما عليه
كلام الاوساط ، من الاطناب في موقع .

ولك أن تعد باب نعم وبئس موضوعاً على الاطناب ، إذ لو أريد
الاختصار لكفى : نعم زيد ، وبئس عمرو ، وإن تجعل الحكمة في ذلك
توخي تقرير المدح والذم ، لاقتضاءهما مزيد التقرير . لكونهما للمدح
العام والذم العام الشائعين في كل خصلة محمودة ومذمومة المستبعد تحقيقهما ،
وهو أن يشيع كون المحمود محموداً في خصال الحمد ، وكون المذموم
مذموماً في خلافها : وتجعل وجه التقرير الجمع بين طرفي الاجمال

(١) سورة الشعراء ، الآية : ٧٠ .

(٢) سورة الكهف ، الآية : ٧٥ .

(٣) سورة الكهف ، الآيات : ٦٧ و ٧٢ و ٧٥ .

(٤) سورة طه ، الآية : ٢٥ .

(٥) سورة الانشراح ، الآية : ١ .

والتفصيل . ألا تَرَكَ إذا قلت : نعم الرجل ، مريداً باللام الجنس دون العهد ، كيف توجه المدح إلى زيد ، أولاً ، على سبيل الاجمال ، لكونه من أفراد ذلك الجنس ، وإذا قلت : نعم رجلاً فاضمرته من غير ذكر له سابق وفسرته باسم جنسه ، ثم إذا قلت : زيد كيف توجهه إليه ، ثانياً على سبيل التفصيل .

وإن هذا الباب متضمن للطائف فيه من الاطناب الواقع في موقعه ما ترى ، وفيه تقدير السؤال ، وبناء المخصوص عليه يقدر بعد : نعم الرجل ، أو : نعم رجلاً من هو ، ويبنى عليه زيد أي هو زيد . وقد عرفت فيما سبق لطف هذا النوع ، وفيه اختصار من جهة ، وهو ترك المبتدأ في الجواب ، ولا يخفى حسن موقعه ولو لم يكن فيه شيء سوى أنه يبرز الكلام في معرض الاعتدال نظراً إلى أطنابه من وجه ، وإلى اختصاره من آخر ، أو إيهامه الجمع بين المتنافيين ، مثله في جمعه بين الاجمال والتفصيل ، فمبنى السحر الكلامي الذي يقرع سمعك على امثال ذلك لكفى .

وقد أطلعناك على كيفية التعرض بجهات الحسن ، ففتش عنها ، تَرَ الباب مشحوناً بجهات ، وكنت المرجوع إليه في اختيار المختار من أقوال النحويين في الباب ، كقول من يرى المخصوص مبتدأ ، والفعل مع الذي يليه خبراً مقدماً ، وقول من يرى المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف على ما رأيت ، وقول من لا يرى اللام في الفاعل إلا للجنس : وقول من لا يأبى كونها لتعريف العهد .

التمييز :

واعلم أن باب التمييز كله ، سواء كان عن مفرد أو عن جملة ، باب مزال عن أصله لتوخي الاجمال والتفصيل . ألا تَرَ تَجِد الامثلة الواردة من نحو : عندي منوان سمناً ، وعشرون درهماً ، وملء الاناء

عسلا ، وطاب زيد نفساً ، وطار عمرو فرحاً ، وامتلاً الاناء ماء ،
 منادية على أن الاصل : عندي سمن منوان . ودراهم عشرون ، وعسل
 ملء الاناء ، وطاب نفس زيد ، وطير القرع عمرأ ، وملأ الماء الاناء ،
 ولمصادفة الاجمال والتفصيل الموقع فيما يحكيه ، جل وعلا ، عن زكريا ،
 عليه السلام ، من قوله : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾ (١) . في مقام
 المباشرة ، وحين التلقي لتوابع انقراض الشباب ، ترى ما ترى من مزيد
 الحسن ، وفي هذه الجملة وفيما قبلها من : ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ
 مِنِّي ﴾ (٢) لطائف . وأية كلمة في القرآن . فضلا عن جملة ، فضلا
 عما تجاوز ، لا يحتوي على لطائف ؛ ولأمر ما تلي على من كانوا النهاية
 في فصاحة البشر ، وبلاغة أهل الوبر ، منهم والمدر : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ
 فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ ﴾ (٣) فما أثاروا
 بنت شفة ، ولا صدروا هنالك عن موصوف ولا صفة ، على أنهم كانوا
 الحراص على التسابق في رهان المفاخر ، والمتهاكين على ركوب
 الشطط في امتهان المفاخر ، تأبى لهم العصبية أن لا يرد غضب مفاخرهم
 كهاماً ، وأن لا يعد صيب ممطراته جهاماً .

مراتب الكلام البليغ :

والكلام في تلك اللطائف مفتقر إلى أخذ أصل معنى الكلام ومرتبته
 الاولى ، ثم النظر في التفاوت بين ذلك وبين ما عليه نظم القرآن ، وفي
 كم درجة يتصل أحد الطرفين بالآخر ، فنقول : لا شبهة أن أصل معنى
 الكلام ومرتبته الاولى : يا ربي قد شخت ، فإن الشيخوخة مشتملة على :
 ضعف البدن وشيب الرأس ، المتعرض لهما ؛ ثم تركت هذه المرتبة لتوخي
 مزيد التقرير إلى تفصيلها في : ضعف بدني وشاب رأسي ، ثم تركت
 هذه المرتبة الثانية لاشتمالها على التصريح إلى ثالثة أبلغ وهي : الكناية ،

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٣ .

(١) سورة مريم ، الآية : ٤ .

(٢) سورة مريم ، الآية : ٤ .

في : وهنت عظام بدني ؛ لما ستعرف أن الكناية أبلغ من التصريح ، ثم لقصد مرتبة رابعة ، أبلغ في التقرير بُنِيَتْ الكناية على المبتدأ ، فحصل : أنا وهنت عظام بدني ، ثم لقصد خامسة أبلغ ، أدخلت أن على المبتدأ فحصل : إني وهنت عظام بدني ، ثم لطلب تقرير أن الواهن هي عظام بدنه ، قصدت مرتبة سادسة وهي سلوك طريقي الاجمال والتفصيل ، فحصل : إني وهنت العظام من بدني ؛ والذي سبق في تقرير معنى الاجمال والتفصيل في : ﴿ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴾ ^(١) ينه عليه ههنا ، ثم لطلب مزيد اختصاص العظام به ، قصدت مرتبة سابعة وهي : ترك توسيط البدن ، فحصل : إني وهنت العظام مني ، ثم لطلب شمول الوهن العظام فرداً فرداً ، قصدت مرتبة ثامنة ، وهي : ترك جمع العظم إلى الافراد لصحة حصول وهن المجموع بالبعض دون كل فرد فرد ، فحصل ما ترى ، وهو الذي في الآية : ﴿ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴾ .

في الاستعارة :

وهكذا تركت الحقيقة في : شاب رأسي إلى أبلغ ، وهي الاستعارة ؛ فسيأتيك أن ، الاستعارة أبلغ من الحقيقة ، فحصل : اشتعل شيب رأسي ، ثم تركت إلى أبلغ ، وهي : اشتعل رأسي شيباً ، وكونها أبلغ من جهات .

احداها : اسناد الاشتعال إلى الرأس لافادة شمول الاشتعال الرأس ، إذ وزان : اشتعل شيب رأسي ، واشتعل رأسي شيباً ، وزان : اشتغل النار في بيتي ، واشتعل بيتي ناراً ، والفرق نير .

وثانيها : الاجمال والتفصيل في طريق التمييز .

وثالثها : تنكير « شيباً » لافادة المبالغة ، ثم ترك : اشتعل رأسي شيباً ، لتوخي مزيد التقرير إلى : اشتعل الرأس مني شيباً ، على نحو : ﴿ وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴾ ، ثم ترك لفظ : مني لقرينة عطف ،

(١) سورة طه ، الآية : ٢٥ .

واشتعل الرأس على وهن العظم مني ، لمزية مزيد التقرير ، وهي إيهام
حوالة تأدية مفهومه على العقل دون اللفظ .

الاختصار :

واعلم أن الذي فتق اكمام هذه الجهات عن أزهير القبول في القلوب ،
هو أن مقدمة هاتين الحملتين وهي : رب ، اختصرت ذلك الاختصار
بأن حذفت كلمة النداء وهي : « يا » وحذفت كلمة المضاف إليه وهي :
« ياء المتكلم » ، واقتصر من مجموع الكلمات على كلمة واحدة فحسب
فهو المنادي ، والمقدمة للكلام ، كما لا يخفى على من له قدم صدق في
نهج البلاغة ، نازلة منزلة الأساس للبناء ، فكما أن البناء الحاذق لا يرمي
الأساس إلا بقدر ما يقدر من البناء عليه ، كذلك البليغ يصنع بمبدأ كلامه ،
فمتى رأيت اختصار المبدأ ، فقد آذنت باختصار ما يورد ، ثم إن الاختصار
لكونه من الأمور النسبية يرجع في بيان دعواه إلى ما سبق تارة ، وإلى
كون المقام خليفاً ببسط مما ذكر أخرى ، والذي نحن بصدد من القبيل
الثاني ، إذ هو كلام في معنى انقراض الشباب وإلزام المشيب ، وهل معنى
أحق من أن يمتري القائل فيه أفويق المجهود ، ويستغرق في الانباء عنه كل
حد معهود ، من انقراض أيام ما أصدق من يقول فيها :

وقد تعوّضتُ عن كلِّ بمُشبهٍهٍ فما وجدت لأيام الصبا عِوضاً

ومن إلزام المشيب المعيب المر الطلوع الامر المغيب :

تعيب الغائيات عليّ شيبسي ومن لي أن أمتنع بالمعيب ؟

اللهم زدنا اطلاعاً على لطائف قرآنك الكريم ، وغوصاً على لآلى
فرقانك العظيم ، ووفقنا لابتغاء مرضاتك في طلوع المشيب المر ،
واختم بالخير في مغيبه الأمر ، فإنه لا يكون إلا ما تشاء ، بيدك الامر كله ،
وليكن هذا آخر الكلام في الفن الرابع ولنعد إلى الفصل الموعد ، وهو
الكلام في معنى القصر .

تمهيد :

فصل : في بيان القصر :

اعلم أن القصر كما يجري بين المبتدأ والخبر ، فيقصر المبتدأ تارة على الخبر ، والخبر على المبتدأ أخرى ، يجري بين الفعل والفاعل ، وبين الفاعل والمفعول ، وبين المفعولين ، وبين الحال وذو الحال ، وبين كل طرفين ، وأنت إذا أتقنته في موضع ، ملكك الحكم في الباقي ، ويكفيك مجرد التشبيه هناك .

معنى القصر :

وحاصل معنى القصر راجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان ، كقولك : زيد شاعر لا منجم ، لمن يعتقد شاعراً ومنجماً . أو قولك : زيد قائم لا قاعد ، لمن يتوهم زيداً على أحد الوصفين ، من غير ترجيح . ويسمى هذا قصر افراد ، بمعنى أنه : يزيل شركة الثاني ؛ أو يوصف مكان آخر ، كقولك لمن يعتقد زيداً منجماً لا شاعراً : ما زيد منجم بل شاعر ، أو زيد شاعر لا منجم ، ويسمى هذا قصر قلب بمعنى أن المتكلم يقلب فيه حكم السامع ؛ أو إلى تخصيص الوصف بموصوف قصر افراد ، كقولك : ما شاعر إلا زيد ، لمن يعتقد زيداً شاعراً ، لكن يدعى شاعراً آخر ، أو قولك ما قائم إلا زيد ، لمن يعتقد قائمين أو أكثر في جهة من الجهات معينة ، أو قصر قلب ، كقولك : ما شاعر إلا زيد ، لمن يعتقد أن شاعراً في قبيلة معينة ؛ أو طرف معين ، لكنه يقول : ما زيد هناك بشاعر .

طرق القصر :

وللقصر طرق أربعة :

أحدها طريق العطف ، كما تقول في قصر الموصوف على الصفة

افراداً أو قلباً بحسب مقام السامع : زيد شاعر لا منجم ، وما زيد منجم بل شاعر ، وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين : ما عمرو شاعر بل زيد ، أو زيد شاعر لا عمرو ، أو لا غير ، بتقدير لا غير زيد ؛ إلا أنك ترك الاضافة للدلالة الحال ، وتبني غيراً بالضم على نحو بناء الغايات ، أو ليس غيراً ، وليس إلا بتقدير لبس شاعر غير المذكور ، أو إلا المذكور ؛ فتجعل النفي عاماً ليتناول كل شاعر يعتقد ممن عدا زيدا ، والفرق بين قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف واضح ، فإن الموصوف في الأول لا يمتنع أن يشاركه غيره في الوصف ، ويمتنع في الثاني ، وأن الوصف في الثاني يمتنع أن يكون لغير الموصوف ، ولا يمتنع في الأول .

وثانيها النفي والاستثناء كما تقول في قصر الموصوف على الصفة افراداً أو قلباً : ليس زيد إلا شاعراً ، أو ما زيد إلا شاعر ، أو إن زيد إلا شاعراً ، وما زيد إلا قائم ، أو ما زيد الا يقوم ؛ ومن الوارد في التنزيل على قصر الافراد قوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ (١) فمعناه محمد مقصور على الرسالة ، لا يتجاوزها إلى البعد عن الهلاك ، نزل المخاطبون لاستعظامهم أن لا يبقى لهم منزل المبعدين لهلاكه ، وهو من إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ؛ وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ حِسَابَهُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّي ﴾ (٢) فمعناه حسابهم مقصور على الاتصاف « بعلى ربّي » لا يتجاوزها إلى أن يتصف بعلى . وقوله : ﴿ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٣) إن أنا إلا نذير (٣) فمعناه أنا مقصور على النذارة لا أتخطاها إلى طرد المؤمنين وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنزَلْنَا الرَّحْمَنَ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾ (٤) ، فالمراد لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٤٤ .

(٢) سورة الشعراء ، الآية : ١١٣ .

(٣) سورة الشعراء ، الآيتان : ١١٤ - ١١٥ .

(٤) سورة يس ، الآية : ١٥ .

وبين الكذب ، كما يكون ظاهر حال المدعي إذا ادعى ، بل أنتم عندنا مقصرون على الكذب ، لا تتجاوزونه إلى حق كما تدعونه ، وما معكم من الرحمن منزل في شأن رسالتكم ؛

ومن الوارد على قصر القلب قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ (١) لأنه قاله في مقام اشتغال على معنى انك يا عيسى لم تقل للناس ما أمرتك ، لأنني أمرتك أن تدعو الناس إلى أن يعبدوني ، ثم إنك دعوتهم إلى أن يعبدوا من هو دوني ، ألا ترى إلى ما قبله : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتُ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ (٢) .

وفي قصر الصفة على الموصوف افراداً : ما شاعر إلا زيد ، أو ما جاء إلا زيد ، لمن يرى الشعر لزيد ولعمرو ، أو المجيء لهما . وقلباً : ما شاعر إلا زيد ، ما جاء إلا زيد ، لمن يرى أن زيدا ليس بشاعر ، وأن زيدا ليس « بجاء » . وتحقيق وجه القصر في الأول هو : انك بعد علمك أن أنفس الذوات يمتنع نفيها ، وإنما تنفي صفاتها ؛ وتحقيق ذلك يطلب من علوم آخر ، متى قلت : ما زيد ، توجه النفي إلى الوصف وحين لا نزاع في طوله ولا قصره ، ولا سواده ولا بياضه ، وما شاكل ذلك ، وإنما النزاع في كونه شاعراً أو منجماً ، تناولهما النفي فإذا قلت : إلا شاعر ، جاء القصر ؛ وتحقيق وجه القصر في الثاني هو : إنك متى أدخلت النفي على الوصف المسلم بثبوته ، وهو وصف الشعر ، وقلت : ما شاعر ، أو : من شاعر ، أو : لا شاعر ، توجه بحكم العقل إلى ثبوته للمدعى له ، إن عاماً ، كقولك : في الدنيا شعراء وفي قبيلة كذا شعراء ، وإن خاصاً كقولك : زيد وعمرو شاعران ، فتناول النفي ثبوته لذلك ، فمتى قلت : إلا زيد . أفاد القصر .

(١) سورة المائدة ، الآية : ١١٧ .

(٢) سورة المائدة ، الآية : ١١٦ .

وثالثها : استعمال إنما ، كما تقول في قصر الموصوف على الصفة
قصر أفراد : إنما زيد جاء ، إنما زيد يجيء ، لم يردده بين المجيء والذهاب
من غير ترجيح لاحدهما : أو قصر قلب لمن يقول : زيد ذاهب لا جاء ؛
وفي تخصيص الصفة بالموصوف افراداً ، إنما يجيء زيد ، لمن يردد المجيء
بين زيد وعمرو أو يراه منهما ؛ وقلباً لمن يقول : لا يجيء زيد ، ويضيف
إليه الذهاب .

والسبب في إفادة إنما معنى القصر ، هو تضمينه معنى : ما وإلا ، ولذلك
تسمع المفسرين لقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا حُرِّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ ﴾^(١)
بالنصب ، يقولون : معناه ما حرم عليكم إلا الميتة والدم ، وهو المطابق
لقراءة الرفع المقتضية لانحصار التحريم على الميتة والدم بسبب (إن ما)
في قراءة الرفع ، يكون موصولاً صلته : حرم عليكم ، واقعاً اسماً لأن ،
ويكون المعنى : إن المحرم عليكم الميتة ، وقد سبق قولنا : إن المنطلق زيد ،
وزيد المنطلق ، كلاهما يقتضي انحصار الانطلاق على زيد ، وترى أئمة
النحو يقولون : إنما تأتي اثباتاً لما يذكر بعدها ونفياً لما سواه ، ويذكرون
لذلك وجهاً لطيفاً يسند إلى علي بن عيسى الربيعي وأنه كان من أكابر
أئمة النحو ببغداد ، وهو : أن كلمة ان ، لما كانت لتأكيد اثبات المسند
للمسند إليه ، ثم اتصلت بها ما المؤكدة لا النافية ، على ما يظنه من لا وقوف
له بعلم النحو ، ضاعف تأكيداً ، فناسب أن يضمن معنى القصر ، لأن
قصر الصفة على الموصوف ، وبالعكس ، ليس إلا تأكيداً للحكم على
تأكيد ألا تراهم ، متى قلت لمخاطب يردد المجيء الواقع بين زيد وعمرو ،
زيد جاء لا عمرو ، وكيف يكون قولك : زيد جاء ، اثباتاً للمجيء
لزيد صريحاً ، وقولك : لا عمرو ، اثباتاً ثانياً للمجيء لزيد ضمناً ؛
ومما ينبه على أنه متضمن معنى ما وإلا صحة انفصال الضمير معه ، كقولك :
إنما يضرب ، أنا مثله في : ما يضرب إلا أنا قول الفرزدق :^(٢)

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٧٣ .

(٢) الفرزدق : همام بن غالب بن صحصعة . من شعراء الطبقة الأولى الاسلاميين ، كما عده -

أنا الذائد الحامي الدهسار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

كما قال غيره :

قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس إلا أنا

ورابعها : التقديم كما تقول في قصر الموصوف على الصفة : تميمي أنا ، قصر افراد ، لمن يرددك بين : قيس و تميم ، أو قصر قلب ، لمن ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس ، وكذا : قائم هو ، أو قاعد هو : بالاعتبارين بحسب المقام ، وفي قصر الصفة على الموصوف افراداً : أنا كفيت مهمك ، بمعنى : وحدي ، لمن يعتقد أنك وزيداً كفيتماه مهمه ، وقلباً : أنا كفيت مهمك ، بمعنى : لا غيري ، لمن يعتقد كافي مهمه غيرك ، وكذا زيداً ضربت ، أو ما زيداً ضربت ، بالاعتبارين على ما تضمن ذلك فصل التقديم ، وهذه الطرق تتفق من وجه وهو : إن المخاطب معها يلزم أن يكون حاكماً حكاماً مشوباً بصواب وخطأ ، وأنت تطلب بها تحقيق صوابه ونفي خطئه تحقق في قصر القلب كون الموصوف على أحد الوصفين ، أو كون الوصف لأحد الموصوفين . وهو صوابه ، وتنفي تعيين حكمه ، وهو خطؤه ، وتحقيق في قصر الافراد حكمه في بعض ، وهو صوابه ، وتنفيه عن البعض ، وهو خطؤه ، ويختلف من وجوه : فالطرق الأول الثلاث دلالتها على التخصيص بوساطة الوضع ، وجزم العقل ، ودلالة التقديم عليه وساطة الفحوى ، وحكم الذوق .

والطريق الأول : الاصل فيه التعرض للمثبت وللمنفي بالنص ، كما ترى في قولك : زيد شاعر لا منجم ، في قصر الموصوف على الصفة ، وزيد شاعر لا عمرو ، في قصر الصفة على الموصوف ، لا ترك النص البتة إلا حيث يورث تطويلاً ، ويكون المقام اختصارياً ، كما إذا قال

- ابن سلام ، وهو ، مع جرير والأخطل ، من شعراء النقائض .

المخاطب : زيد يعلم الاشتقاق والصرف والنحو والعروض وعلم القافية وعلم المعاني وعلم البيان ، فتقول : زيد يعلم الاشتقاق لا غير ، أو ليس غير ، أو ليس إلا ، أو كما إذا قال : زيد يعلم النحو وعمرو وبكر ونخالد وفلان وفلان ، فتقول : زيد يعلم النحو لا غير .

والطرق الأخيرة : الاصل فيها النص مما يثبت دون ما ينفي ، كما ترى في قولك : ما أنا إلا تميمي ، وإنما أنا تميمي ، وتسمي أنا ، في قصر الموصوف على الصفة ؛ وفي قصر الصفة على الموصوف : ما يجيء إلا زيد ، وإنما يجيء زيد وهو يجيء .

حكم لا العاطفة :

والطريق الاول لا يجمع الثاني ، فلا يصح : ما زيد إلا قائم لا قاعد ، ولا : ما يقوم إلا زيد لا عمرو ، والسبب في ذلك هو أن لا العاطفة ، من شرط منفيها أن لا يكون منفيّاً قبلها بغيرها من كلمات النفي ، نحو : جاءني زيد لا عمرو ، ونحو : زيد قائم لا قاعد ، أو متحرك لا ساكن ، أو موجود لا معدوم ، ويمتنع تحقق شرطها هذا في منفيها إذا قلت : ما يقوم إلا زيد لا عمرو ، وما زيد إلا قائم لا قاعد .

والذي سبق في تحقيق وجه القصر في النفي والاستثناء يكشف لك الغطاء ، ويجمع الطريقين الآخرين ، فيقال : إنما أنا تميمي لا قيسي ، وتسمي أنا لا قيسي ، وإنما يأتيني زيد لا عمرو ، وهو يأتيني لا عمرو ، وجه صحة مجامعة لا العاطفة ، إنما مع امتناع مجامعتها أما وإلا عين وجه صحة أن يقال : امتنع عن المجيء زيد لا عمرو ، مع امتناع أن يقال ما جاء زيد لا عمرو ، وهو كون معنى النفي في : إنما ، وفي قولك : امتنع عن المجيء ، ضمناً لا صريحاً ، لكن إذا جاءت لا العاطفة ، إنما جامعتها بشرط ، وهو : أن لا يكون الوصف بعد إن مما له في نفسه اختصاص بالموصوف المذكور ، كقوله عز اسمه : ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ

الَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴿١﴾ فَإِنْ كُلُّ عَاقِلٍ ، أَنَّهُ لَا يَكُونُ اسْتِجَابَةً ، إِلَّا مَنْ يَسْمَعُ وَيَعْقِلُ ، وَقَوْلُهُ : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مَّنْ يَخْشَاهَا ﴾ (٢) فَلَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ مِّنْ بِهِ مَسْكَةٌ ، أَنَّ الْإِنذَارَ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ ، وَيَكُونُ لَهُ تَأْثِيرٌ ، إِذَا كَانَ مَعَ مَنْ يُوْثِقُ بِاللَّهِ وَبِالْبَعْثِ ، وَالْقِيَامَةِ وَأَهْوَالِهَا ، وَيَخْشَى عِقَابَهَا ، وَقَوْلُهُمْ : إِنَّمَا يَعَجِّلُ مَن يَخْشَى الْفُوتَ ، فَمُرْكَوزٌ فِي الْعُقُولِ ، إِنْ مَن لَمْ يَخْشَ الْفُوتَ لَمْ يَعَجِّلْ ، وَإِذَا كَانَ لَهُ اخْتِصَاصٌ لَمْ يَصِحَّ فِيهِ اسْتِعْمَالُ لَا الْعَاطِفَةِ ، فَلَا تَقُلْ : إِنَّمَا يَعَجِّلُ مَن يَخْشَى الْفُوتَ لَا مَن يَأْمَنُ .

وطريق النفي والاستثناء يسلك مع مخاطب تعتقد فيه أنه مخطيء ، وتراه يصير ، كما إذا رفع لكما شبح من بعيد ، لم تقل : ما ذاك إلا زيد ، لصاحبك ، إلا وهو يتوهمه غير زيد ، ويصر على انكار أن يكون إياه ، وما قال الكفار للرسول : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ (٣) إِلَّا وَالرَّسُلَ عِنْدَهُمْ فِي مَعْرِضِ الْمُنْتَفَى عَنِ الْبَشَرِيَّةِ ، وَالْمُنْسَلَخِ عَنْ حُكْمِهَا ، بِنَاءً عَلَى جَهْلِهِمْ أَنَّ الرُّسُولَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ بَشَرًا ، أَوْ مَا تَسْمَعُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ كَيْفَ تَجِدُ مَا يَحْكِي عَنْهُمْ هُنَا ، يَرْشَحُ بِمَا يَتَلَوَّثُ بِهِ صِمَانُكَ مِنْ تَقْرِيرِ جَهْلِهِمْ هَذَا ، وَهُوَ : ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾ (٤) وَمَا أَعْجَبَ شَأْنَ الْمُشْرِكِينَ؟ مَا رَضُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَكُونَ بَشَرًا ، وَرَضُوا لِلَّهِ أَنْ يَكُونَ حَجَرًا . وَأَمَّا قَوْلُ الرُّسُلِ لَهُمْ : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ (٥) فَمِنْ بَابِ الْمَجَارَاةِ ، وَارْخَاءِ الْعِنَانِ مَعَ الْخَصْمِ لِيُعْثَرَ حَيْثُ يَرَادُ تَبْكِيَّتُهُ ، كَمَا قَدْ يَقُولُ مَن يَخَالِفُكَ فِيمَا ادَّعَيْتَ : إِنَّكَ مِنْ شَأْنِكَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ ، فَأَنْتَ تَقُولُ : نَعَمْ ، إِنْ مِنْ شَأْنِي كَيْتٌ وَكَيْتٌ ، وَالْحَقُّ فِي يَدِكَ هُنَا ، وَلَكِنْ كَيْفَ يَقْدَحُ فِي دَعْوَايَ هَاتِيكَ ؟ وَعَلَى هَذَا ، مَا مِنْ مَوْضِعٍ يَأْتِي

(٤) سورة يس ، الآية : ١٥ .

(٥) سورة إبراهيم ، الآية : ١١ .

(١) سورة الأنعام ، الآية : ٣٦ .

(٢) سورة النازعات ، الآية : ٤٥ .

(٣) سورة إبراهيم ، الآية : ١٠ .

فيه النفي والاستثناء إلا والمخاطب عند المتكلم مرتكب للخطأ مع اصرار ،
 اما تحقيقاً ، إذا أخرج الكلام على مقتضى الظاهر ، وأما تقديرأ ، إذا
 أخرج لا على مقتضى الظاهر ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمَعٍ
 مَنْ فِي الْقُبُورِ ۚ إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ ^(١) لما كان النبي ، عليه السلام ،
 شديد الحرص على هداية الخلق ، وما كان متمناه شيئاً سوى أن يرجعوا
 عن الكفر . فيملكوا زمام السعادة ، عاجلاً وآجلاً ، ومتى رأهم لم
 يؤمنوا تداخله ، عليه السلام ، من الوجد والكآبة ما كاد يبيع له ، حتى
 قيل له : فلعلك بائع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا ، ويتساقط ، عليه
 السلام ، حسرات على توليهم واعراضهم عن الحق ، وما كانت شفقتهم
 عليهم تدعه يلقي جبلهم على غاربهم ليهيموا في أودية الضلال ، بل كانت
 تدعوه ، عليه السلام ، أن يرجع إلى تزيين الايمان لهم ، عوده على بدئه ،
 عسى أن يسمعوا ويتعوا ، راكباً في ذلك كل صعب وذلول ، أبرز لذلك ،
 في معرض من ظن أنه يملك غرس الايمان في قلوبهم مع اصرارهم على
 الكفر : فقل له لست هناك أن أنت إلا نذير ، وقوله عز وعلا : ﴿ قُلْ
 لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلَا ضَرّاً إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ
 الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ
 لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٢) مصبوب في هذا القلب .

وطريق إنما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطئه ، أو يجب
 عليه أن لا يصر على خطئه ، لا نقول : إنما زيد يجيء ، أو إنما يجيء زيد ،
 إلا والسامع متلق كلامك بالقبول ، وكذا لا نقول : إنما الله إله واحد ،
 إلا ويجب على السامع أن يتلقاه بالقبول ، والاصل في إنما أن تستعمل في
 حكم لا يعوزك تحقيقه ، إما لأنه في نفس الامر جلي ، أو لأنك تدعيه جلياً .
 فمن الاول قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ يَخْشَاهَا ﴾ ^(٣) وقوله : ﴿ إِنَّمَا
 يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾ ^(٤) وقوله : ﴿ إِنَّمَا يَعْمَلُ مِنَ يَخْشَى الْفُوت ،

(١) سورة فاطر ، الآيتان : ٢٢ - ٢٣ . (٢) سورة النازعات ، الآية : ٤٥ .

(٣) سورة الأعراف ، الآية : ١٨٨ . (٤) سورة الأنعام ، الآية : ٣٦ .

وقولك للرجل ، الذي ترفقه على أخيه وتنبيهه للذي يجب عليه من صلة
الرحم ، ومن حسن التحفي : إنما هو أخوك ، ولصاحب الشرك : إنما
الله إله واحد . ومن الثاني قول الشاعر :

إنما مصعب شهاب من الله نحت عن وجهه الظلماء
ادعى أن كون مصعب كما ذكر جلي ، وأنه عادة الشعراء يدعون
الجلاء في كل ما يمدحون به ممدوحهم ، ألا يرى إلى قوله :
ونعذلي افناء سعد عليهم وما قلب إلا بالتي علمت سعد ؟
وإلى قوله :

لا ادعي لابي العلاء فضيلة حتى يسلمها اليه عداه
وإلى قوله :

فيا من لديه ، إن كل امرئ له . نظير ، وإن حاز الفضائل ، هل له ؟؟
وما يحكى عن اليهود ، في قوله عز وعلا : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ
لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ ^(١) ادعوا على
مجرى عادتهم في الكذب ، وإن كونهم مصلحين ، أمر ظاهر مكشوف
لا ستره به ، ولذلك أكد الأمر جل وعلا في تكذيبهم ، حيث قال :
﴿ أَلَا أَنتَهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾ ^(٢) فجاء بالجملة اسمية ، ومعرفة الخبر
باللام ، وموسطة الفصل ، ومؤكدة بأن ومصدرة بحرف التنبيه .

وإذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند اليه بالطرق التي سمعت ،
فقد حان أن نذكره فيما بين غيرهما : كالفاعل والمفعول ، وكالمفعولين ،
وكذي الحال والحال ؛ ونحن نذكره في ذلك بطريق : النفي والاستثناء ،
وطريق إنما دون ما سواهما ، فلهما هناك عدة اعتبارات تراعى ، فلا بد
من تلاوتها عليك .

(١) سورة البقرة ، الآية : ١١ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٢ .

القصر بين الفاعل والمفعول :

اعلم أنك إذا أردت قصر الفاعل على المفعول ، قلت : ما ضرب زيد إلاّ عمرآ ، على معنى : لم يضرب غير عمرو ، وإذا أردت قصر المفعول على الفاعل قلت : ما ضرب عمرآ إلاّ زيد ، على معنى : لم يضربه غير زيد . والفرق بين المعنيين واضح ، وهو أن عمرآ في الاول لا يمتنع أن يكون مضروب غير زيد ، ويمتنع في الثاني ، وإنّ زيدآ في الثاني لا يمتنع أن يكون ضارباً غير عمرو ، ويمتنع في الاول ؛ ولك أن تقول في الاول : ما ضرب إلاّ عمرآ زيدآ ، وفي الثاني : ما ضرب إلاّ زيدآ عمرآ ، فتقدم وتؤخر ، إلا أن هذا التقديم والتأخير ، لما استازم قصر الصفة قبل تمامها على الموصوف ، قل دوره في الاستعمال ، لأن الصفة المقصورة على عمرو في قولنا : ما ضرب زيد إلاّ عمرآ ، هي ضرب زيد ، لا الضرب مطلقاً ، والصفة المقصورة على زيد في قولنا : ما ضرب عمرآ إلاّ زيد ، وهي الضرب لعمرو .

القصر بين المفعولين :

إذا أردت قصر أحد المفعولين على الآخر ، في نحو : كسوت زيدآ جبةآ ، قلت في قصر زيد على الجبة ، ما كسوت زيدآ إلاّ جبة ، أو ما كسوت إلاّ جبة زيدآ ؛ وفي قصر الجبة على زيد : ما كسوت جبة إلاّ زيدآ ، أو ما كسوت إلاّ زيدآ جبة . وفي نحو : ظننت زيدآ منطلقاً ، تقول في قصر زيد على الانطلاق : ما ظننت زيدآ إلاّ منطلقاً ، وما ظننت إلاّ منطلقاً زيدآ ، وفي قصر الانطلاق على زيد ما ظننت منطلقاً إلاّ زيدآ ، وما ظننت إلاّ زيدآ منطلقاً .

القصر بين ذي الحال والحال :

وإذا أردت قصر ذي الحال على الحال قلت : ما جاء زيد إلاّ راكبآ ،

و : ما جاء إلا راكباً زيد ، وفي قصر الحال على ذي الحال : ما جاء راكباً إلا زيد ، أو : ما جاء إلا زيد راكباً .

مستلزمات إلا :

والأصل في جميع ذلك هو أن إلا في الكلام الناقص تستلزم ثلاثة أشياء : أحدها المستثنى منه ، لكون إلا للانخراج ، واستدعاء الانخراج مخرجاً منه . وثانيها : العموم في المستثنى منه لعدم المخصص ، وامتناع ترجيح أحد المتساويين ، ولذلك ترانا في علم النحو نقول : تأنيث الضمير في كانت ، في قراءة أبي جعفر المدني : ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صِيْحَةً ﴾ ^(١) بالرفع وفي ترى المبني للمفعول في قراءة الحسن : ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يَرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ ﴾ ^(٢) برفع مساكنهم وفي : بقيت ، في بيت ذي الرمة : وما بقيت إلا الضلوع الجراشع

للنظر إلى ظاهر اللفظ ، والأصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الأشياء ، وثالثها : مناسبة المستثنى منه للمستثنى في جنسه ووصفه ، وأعني بصفته كونه : فاعلاً أو مفعولاً ، أو ذا حالاً أو حالاً ، أو ما يرى كيف يقدر المستثنى منه في نحو : ما جاءني إلا زيد ، مناسباً له في الجنس والوصف الذي ذكرت ، نحو : ما جاءني أحد إلا زيد ، وفي : ما رأيت إلا زيداً ، نحو : ما رأيت أحداً إلا زيداً ، وفي ما جاء زيد إلا راكباً ، نحو : ما جاء زيد كائناً على حال من الأحوال إلا راكباً . وهذه المستلزمات توجب جميع تلك الأحكام .

بيان ذلك إنك إذا قلت : ما ضرب زيد إلا عمراً ، ألزم أن يقدر قبل : إلا ، مستثنى منه ليصح الانخراج منه ، ولزم أن يقدر عاماً ، لعدم المخصص ، ولزم أن يقدر مناسباً للمستثنى الذي هو عمرو في جنسه

(١) سورة يس ، الآية : ٢٩ و ٥٣ .

(٢) سورة الأحقاف ، الآية : ٢٥ .

ووصفه ، وحينئذ يمتنع أن يكون صورة الكلام إلا هكذا ، ما ضرب زيد أحداً إلا عمراً ، واستلزام هذا الكلام قصر الفاعل على عمرو المفعول ضروري ، وكذا إذا قلت : ما ضرب إلا عمراً زيد ، وإذا قلت : ما ضرب عمراً إلا زيد ، لزم تقدير مستثنى منه من جنس المستثنى ، وبوصف العموم وبوصف المستثنى ، وحينئذ يكون صورة الكلام هكذا : ما ضرب عمراً أحد ، إلا زيد ، ويلزم ضرورة قصر المفعول على زيد الفاعل . وإذا قلت ما كسوت زيدا إلا جبة ، كان التقدير : ما كسوت زيدا ملبساً إلا جبة ، فيكون زيد مقصوراً على الجبة لا يتعداها إلى ملبس آخر ، وإذا قلت : ما كسوت جبة إلا زيدا ، كان التقدير ما كسوت جبة أحداً إلا زيدا ، فتكون الجبة مقصوراً على زيد لا يتعداه إلى من عداه ، وإذا قلت ما جاء راكباً إلا زيد ، كان التقدير : ما جاء راكباً أحداً ، إلا زيد ، وإذا قلت : ما جاء زيد إلا راكباً ، كان التقدير : ما جاء زيد كائناً على حال من الأحوال إلا راكباً ، وإذا قلت ما اخترت رفيقاً إلا منكم : كان التقدير : ما اخترت رفيقاً من جماعة من الجماعات إلا منكم ، وإذا قلت : ما اخترت منكم إلا رفيقاً ، كان التقدير : ما اخترت منكم أحداً متصفاً بأي وصف كان إلا رفيقاً ، وكذا إذا قلت : ما اخترت إلا رفيقاً منكم ، بدل أن تقول : ما اخترت إلا منكم رفيقاً ، لم يعر عن فرق . وهذا يطلعك على الفرق بين ما قال الشاعر :

لو خير المنبرُ فرسانَه ما اختار إلا منكم فارساً
وبين ما إذا قلت : ما اختار إلا فارساً منكم .

حكم إنما :

وإذا عرفت هذا في النفي والاستثناء ، فاعرفه بعينه في إنما لا تصنع شيئاً غير ما أذكره لك ، وامنض في الحكم غير مدافع ، نزل القيد الأخير من الكلام الواقع بعد إنما منزلة المستثنى ، فقدّر نحو : إنما يضرب زيد ، تقدير : ما يضرب إلا زيد ، ونحو : إنما يضرب زيد عمراً يوم الجمعة ،

تقدير : ما يضرب زيد عمراً إلا يوم الجمعة ، ونحو : إنما يضرب زيد عمراً يوم الجمعة في السوق ، تقدير ما يضرب زيد عمراً يوم الجمعة إلا في السوق . وكذلك إذا قلت : إنما زيد يضرب ، فقدره تقدير : ما زيد إلا يضرب ، ولا تجوز معه من التقديم والتأخير ما جوزته مع ما وإلا ، ولا تقسه في ذلك عليه ، فذاك أصل في باب القصر ، وهذا كالفرع عليه ، والتقديم والتأخير هناك غير ملبس ، وههنا مؤدٍ إلى الالباس ، وكذلك قدر : إنما هذا لك ، تقدير : ما هذا إلا لك ، وإنما لك هذا ، تقدير : مالك إلا هذا ، حتى إذا أردت الجمع بين : إنما وطريق العطف ، فقل : إنما هذا لك لا لغيرك ، و : إنما لك هذا إلا ذاك ، وإنما يأخذ زيد لا عمرو ، و : إنما زيد يأخذ لا يعطي ، ومن هذا يعثر على الفرق بين : ﴿ إنما يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ ^(١) وبين : إنما يخشى العلماء من عباده الله ، بتقديم المرفوع على المنصوب ، فالاول يقتضي انحصار خشية الله على العلماء ، والثاني يقتضي انحصار خشية العلماء على الله .

حكم غير :

واعلم أن حكم : غير ، حكم إلا في إفادة القصرين ، وامتناع مجامعة لا العاطفة ، تقول : ما جاءني غير زيداً ، اما افراداً ، لمن يقول : جاء زيد مع جاء آخر ، واما قلباً ، لمن يقول : ما جاء زيد ، وإنما جاء مكانه انسان آخر ، ولا تقول : ما جاءني غير زيد لا عمرو .

خاتمة :

اعلم إني مهدت لك في هذا العلم قواعد ، متى بنيت عليها ، أعجب كل شاهد بناؤها ، واعترف لك بكمال الخلق في صناعة البلاغة أبنائها ، ونهجت لك مناهج ، متى سلكتها ، أخذت بك عن المجهل المتعسف إلى سواء السبيل ، وصرفتك عن الآجن المطروق إلى النмир الذي هو شفاء

(١) سورة فاطر ، الآية : ٢٨ .

العليل ، ونصبت لك اعلاماً ، متى انتحيتها ، أعترتك على ضوال منشودة ،
وحشدت منها ما ليست عند أحد بمحشودة ، ومثلت لك أمثلة ، متى
حدوت عليها ، أمنت العثار في مظان الزلل ، وأبت أن تتصرف فيما
تثني اليه عنانك يد الخلطل ، ثم إذا كنت ممن ملك الدوق إلى الطبع ،
وتصفحت كلام رب العزة ، أطلعتك على ما يوردك هناك موارد الهزة ،
وكشفت لنور بصيرتك عن وجه اعجازه القناع ، وفصلت لك ما أجمله
ايثار أولئك المصاقع على معارضته القراع ، فإن ملاك الامر في علم
المعاني هو الدوق السليم ، والطبع المستقيم ، فمن لم يرزقهما ، فعليه
بعلوم أخّر ، وإلاّ لم يحظ بظائل مما تقدم وما تأخر .

إذا لم تكن للمرء عين صحيحة فلا غرو أن يرتاب والصبح مسفر

هذا وان الخبر ، كثيراً ما يخرج لا على مقتضى الظاهر ، ويكون
المراد به الطلب ، فسيذكر ذلك في آخر القانون الثاني بإذن الله تعالى .

القانون الثاني

من علم المعاني وهو قانون الطلب

مقدمة :

قد سبق أن حقيقة الطلب حقيقة معلومة مستغنية عن التحديد ، فلا نتكلم هناك ، وإنما نتكلم في مقدمة يسند عليها المقام ، من بيان ما لا بد للطلب ، ومن تنوعه ، والتنبيه على أبوابه في الكلام ، وكيفية توليدها لما سوى أصلها .

وهي : أن لا ارتياب في أن الطلب من غير تصور اجمالاً أو تفصيلاً لا يصح ، وأنه يستدعي مطلوباً لا محالة ، ويستدعي ، فيما هو مطلوبه أن لا يكون حاصلًا وقت الطلب ، وليكن هذا المعنى عندك ، فسفرع عليه .

والطلب إذا تأملت نوعان : نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول ، وقولنا لا يستدعي أن يمكن أهم من قولنا يستدعي أن لا يمكن . ونوع يستدعي فيه إمكان الحصول .

والمطلوب ، بالنظر إلى أن لا واسطة بين الثبوت والانتفاء ، يستلزم انحصاره في قسمين : حصول ثبوت متصور ، وحصول انتفاء . وبالنظر إلى كون الحصول ذهنياً وخارجياً ، يستلزم انقساماً إلى أربعة أقسام : حصولين في الذهن ، وحصولين في الخارج . ثم إذا لم يزد الحصول في الذهن على التصور والتصديق ، لم يتجاوز أقسام المطلوب ستة : حصول تصور أو

تصديق في الذهن ، وحصول انتفاء تصور أو تصديق فيه ، وحصول ثبوت تصور أو انتفائه في الخارج ، وطلب حصول التصور في الذهن ، لا يرجع إلا إلى تفصيل مجمل ، أو تفصيل مفصل بالنسبة . ووجه ذلك أن الانسان إذا صح منه الطلب بأن ادرك بالاجمال لشيء ما ، أو بالتفصيل بالنسبة إلى شيء ما ، ثم طلب حصولاً لذلك في الذهن ، وامتنع طلب الحاصل ، توجه إلى غير حاصل ، وهو تفصيل المجمل أو تفصيل المفصل بالنسبة .

النوع الأول :

أما النوع الاول من الطلب : **التمني** . أو ما ترى كيف تقول : ليت زيداً جاعني ، فتطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعاً فيه مع حكم العقل بامتناعه ، أو كيف تقول : ليت الشباب يعود ، فتطلب عود الشباب مع جزمك بأنه لا يعود ، أو كيف تقول : ليت زيداً يأتيني ، أو ليتك تحدثني ، فتطلب اتيان زيداً وحديث صاحبك في حال لا تتوقعهما ولا لك طماعية في وقوعهما ، إذ لو توقعت أو طمعت لاستعملت : لعل أو عسى .

النوع الثاني :

وأما الاستفهام والامر والنهي والنداء فمن النوع الثاني .

والاستفهام لطلب حصول في الذهن ، والمطلوب حصوله في الذهن ، إما أن يكون حكماً بشيء على شيء أو لا يكون . والاول هو التصديق ويمتنع انفكاكه من تصور الطرفين ، والثاني هو التصور ، ولا يمتنع انفكاكه من التصديق ، ثم المحكوم به ، اما أن يكون نفس الثبوت أو الانتفاء ، كما تقول : الانطلاق ثابت أو متحقق أو موجود كيف شئت أو : ما الانطلاق ثابتاً ، فتحكم على الانطلاق بالثبوت أو الانتفاء بالانطلاق ، أو ثبوت كذا أو انتفاء كذا بالتقيد ، كما تقول : الانطلاق قريب ، أو : ليس بقريب ، فتحكم على الانطلاق أو بثبوت القرب له أو بانتفائه عنه ، لا مزيد للتصديق على هذين النوعين ، والنوع الأول

لا يحتمل الطلب إلاّ في التصديق ، والمسند اليه لكون المسند فيه نفس الثبوت والانتفاع ، مستغنياً عن الطلب . والثاني يحتمله في التصديق وطرفيه .

وأما الأمر ، لا النهي والنداء فلطلب الحصول في الخارج ، أما حصول انتفاء متصور ، كقولك في النهي للمتحرك : لا تتحرك ، فإنك تطلب بهذا الكلام انتفاء الحركة في الخارج ، وأما حصول ثبوته ، كقولك في الأمر : قم ، وفي النداء : يا زيد ، فإنك تطلب بهذين الكلامين حصول قيام صاحبك واقباله عليك في الخارج ، والفرق بين الطلب في الاستفهام ، وبين الطلب في الأمر والنهي والنداء واضح ، فإنك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش له مطابق ، وفيما سواه تنقش في ذهنك ثم تطلب أن يحصل له في الخارج مطابق ؛ فنقش الذهن في الاول تابع وفي الثاني متبوع .

وتوفية هذه المعاني حقها تستدعي مجالا غير مجالنا هذا ، فلنكتف بالاشارة اليها ، ومجرد التنبيه عليها ، وإذا قد عثرت على ما رفع لك ، فبالحري أن نبين يتفرع عن هذه الابواب الخمسة : التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء ما يتفرع على سبيل الجملة ، إذ لا بد منه . ثم الفصول الآتية في علم البيان ، لتلاوتها عليك ، ما ترقب من التفصيل ، هنالك ضمناه .

فنقول متى امتنع اجراء هذه الابواب على الاصل ، تولد منها ما ناسب المقام ، كما إذا قلت لمن همك همه : ليتك تحدثني ، امتنع اجراء التمني ، والحال ما ذكر على أصله ، فتطلب الحديث من صاحبك غير مطموع في حصوله ، وولد بمعونة قرينة الحال معنى السؤال ، أو كما إذا قلت : هل لي من شفيع ، في مقام لا يسع امكان التصديق بوجود الشفيع ، امتنع اجراء الاستفهام على أصله ، وولد بمعونة قرائن الاحوال معنى التمني ، وكذا إذا قلت : لو يأتيني زيد فيحدثني ، بالنصب ، طالباً لحصول الوقوع فيما يفيد « لو » من تقدير غير الواقع واقعاً ، ولد التمني وسبب توليد

لعل معنى التمني في قولهم : لعلی سأحُجُ فازورك ، بالنصب هو بُعد
المَرَجُو عن الحصول ، أو كما إذا قلت لمن تراه لا ينزل : ألا
تنزل فتصيب خيراً ، امتنع أن يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال
نزول صاحبك لكونه حاصلاً ، ويوجه بمعونه قرينة الحال إلى نحو : ألا
تحب النزول مع محبتنا إياه ، وولد معنى العرض كما إذا قلت لمن
تراه يؤذي الأب : أتفعل هذا ؟ امتنع توجه الاستفهام إلى فعل
الاذى ، لعلمك بحاله ، وتوجه إلى ما لا تعلم ، مما يلابسه ، من نحو :
أتستحسن ؟ ... وولد الانكار والزجر ، أو كما إذا قلت لمن يهجو أباه ،
مع حكمك بأن هجو الأب ليس شيئاً غير هجو النفس : هل تهجو إلا
نفسك ؟ أو غير نفسك ؟ امتنع منك اجراء الاستفهام على ظاهره ،
لاستدعائه أن يكون ألّهجو احتمال عندك توجهاً إلى غيره ، وتولد منه ،
بمعونة القرينة ، الانكار والتوبيخ ؛ أو كما إذا قلت لمن يسيء الأدب :
ألم أؤدب فلاناً ؟ امتنع أن تطلب العلم بتأديبك فلاناً ، وهو حاصل ، وتولد
منه التوعيد والزجر ؛ أو كما إذا قلت لمن بعثت إلى مهم وانت تراه عندك :
أما ذهبت بعد ؟ امتنع الذهاب عن توجه الاستفهام إليه ، لكونه معلوم
الحال ، واستدعى شيئاً مجهول الحال مما يلبس الذهاب ، مثل : أما
يتيسر لك الذهاب ؟ وتولد منه الاستبطاء والتخصيص ، أو كما إذا قلت
لمن يتصلف وأنت تعرفه : ألا أعرفك ؟ امتنعت معرفتك به عن الاستفهام ،
وتوجه إلى مثل : أتظني لا أعرفك ؟ وتولد الانكار والتعجب والتعجيب ،
أو كما إذا قلت لمن جاءك : أجتني ؟ امتنع المجيء عن الاستفهام ،
وولد بمعونه القرينة التقرير ، أو كما إذا قلت لمن يدعي أمراً ليس في
وسعه : إفعله ، امتنع أن يكون المطلوب بالامر ، حصول ذلك الامر
في الخارج بحكمك عليه بامتناعه ، وتوجه إلى مطلوب ممكن الحصول ،
مثل : بيان عجزه ، وتولد التعجيز والتحدي ، أو كما إذا قلت لعبد شتم
مولاه ، وانك أدبته حق التأديب ، أو أوعدته على ذلك أبلغ ابعاد :
اشتم مولاك ، امتنع أن يكون المراد الامر بالشم ، والحال ما ذكر ،

وتوجه بمعونة قرينة الحال إلى نحو : اعرف لازم الشتم ، وتولد منه التهديد ،
أو كما إذا قلت لعبد لا يمثل أمرك : لا تمثل أمري ، امتنع طلب ترك
الامثال لكونه حاصلًا ، وتوجه إلى غير حاصل ، مثل : لا تكثرث لامري ،
ولا تبال به ، وتولد منه التهديد ، أو كما إذا قلت لمن أقبل عليك يتظلم :
يا مظلوم ، امتنع توجيه النداء إلى طلب الاقبال لحصوله ، وتوجه إلى
غير حاصل ، مثل زيادة الشكوى بمعونة قرينة الحال ، وتولد منه الاغراء .
ولتقتصر ، فمن لم يستضيء بمصباح لم يستضيء باصباح ، ناقلين الكلام
إلى التصفح لأبواب الطلب .

الباب الاول

في التمني

اعلم أن الكلمة الموضوعة للتمني هي : ليت ، وحدها . واما لو وهل في افادتهما معنى التمني فالوجه ما سبق ؛

وكأن الحروف المسماة بحروف التنديم والتخصيص ، وهي : هلا ، والا ، ولولا ، ولو ما ، مأخوذة منهما مركبة مع لا وما المزيديتين ، مطلوباً بالتزام التركيب التنبيه على إلزام : هل ، ولو ، معنى التمني . فإذا قيل : هلاً أكرمت زيداً ، أو الا بقلب الهاء همزة ، أو لولا ، أو لوما ، فكان المعنى : ليتك أكرمت زيداً ، متولداً منه معنى التنديم ، وإذا قيل : هلا تكرم زيداً ، أو لولا ، فكان المعنى : ليتك تكرمه ، متولداً منه معنى السؤال .

الباب الثاني

في الاستفهام

للاستفهام كلمات موضوعة وهي : الهمزة ، وأم ، وهل ، وما ، ومن ، وأي ، وكم ، وكيف ، وأين ، وأنتي ، ومتى ، وأيان ، بفتح الهمزة وبكسرها ؛ وهذه اللغة ، أعني كسر همزتها ، تقوي أيا ، إن يكون أصلها أي أو ان .

وهذه الكلمات ثلاثة أنواع : أحدها : يختص طلب حصول التصور ؛ وثانيها : يختص طلب حصول التصديق ، وثالثها لا يختص .

وقد نبهت فيما سبق أن طلب التصور مرجعه إلى تفصيل المجمال أو إلى تفصيل المفصل بالنسبة ، وإذا تأملت التصديق وجدته راجعاً إلى تفصيل المجمال أيضاً ، وهو طلب تعين الثبوت أو الانتفاء في مقام التردد ، والهمزة من النوع الأخير ، تقول في طلب التصديق بها : أحصل الانطلاق ؟ و : أزيد منطلق ؟ وفي طلب التصور بها في طرف المسند اليه : أدبس في الاتاء أم عسل ؟ وفي طرف المسند : أفي الخاية دبسك ، أم في الزق ؟ فأنت في الأول تطلب تفصيل المسند اليه ، وهو المظروف ، وفي الثاني تطلب تفصيل المسند ، وهو الظرف ؛ وهل : من النوع الثاني لا تطلب به إلا التصديق ، كقولك : هل حصل الانطلاق ؟ و : هل زيد منطلق ؟ ولاختصاصه بالتصديق امتنع أن يقال : هل عندك عمرو أم بشر ؟ باتصال : أم ، دون : أم عندك بشر ؟ بانقطاعها ، وقبح : هل رجل

عرف ؟ وهل زيد عرفت ؟ دون هل زيدا عرفته ؟ ولم يقبح : أرجل عرف ؟ وأزيدا عرفت ؟ لما سبق أن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل ، فبينه وبين هل تدافع ؛ وإذا استحضرت ما سبق من التفاصيل في صور التقديم ، عساك أن تهتدي لما طويت ذكره أنا ، ولا بد هل من أن ينحصر الفعل المضارع بالاستقبال ، فلا يصح أن يقال : هل تضرب زيدا وهو أخوك ؟ على نحو : أتضرب زيدا وهو أخوك ؟ في أن يكون الضرب واقعاً في الحال ؛ ولكون هل لطلب الحكم بالثبوت أو الانتفاء ، وقد نبهت ، فيما قبل ، على أن الاثبات والنفي لا يتوجهان إلى الذوات ، وإنما يتوجهان إلى الصفات ، ولاستدعائه التخصيص بالاستقبال لما يحتمل ذلك ، وأنت تعلم أن احتمال الاستقبال إنما يكون لصفات الذوات لا لأنفس الذوات ، لأن الذوات من حيث هي ذوات ، فيما مضى وفي الحال وفي الاستقبال ، استلزم ذلك مزيد اختصاص هل دون الهمزة ، بما يكون كونه زمانياً ، أظهر ، كالأفعال . ولذلك كان قوله عز وجل : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴾ ^(١) ادخل في الانباء عن طلب الشكر من قولنا : فهل تشكرون ، أو : فهل أنتم تشكرون ، أو : أفأنتم شاكرون ، لما ان : هل تشكرون ، مفيد للتجدد ، و : هل أنتم تشكرون ، كذلك ، و : أفأنتم شاكرون ، وان كان ينبىء عن عدم التجدد ، لكنه دون : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴾ ^(٢) لما ثبت أن هل ادعى للفعل من الهمزة ، فترك الفعل معه يكون ادخل في الانباء عن استدعاء المقام عدم التجدد ، ولكون هل ادعى للفعل من الهمزة ، لا يحسن : هل زيد منطلق ؟ إلا من البليغ ، كما لا يحسن نظير قوله :

ليبك يزيد ضارع لخصومة

من كل أحد ، على ما سبق في موضعه .

(١) سورة الأنبياء ، الآية : ٨٠ .

(٢) سورة الأنبياء ، الآية : ٨٠ .

والخطب مع الهمزة في نحو : أزيد منطلق ؟ أهون ، وأما ما ومن وأي
وكم وأين وكيف وأنتى ومتى وأيان ، فمن النوع الأول من طلب حصول
التصور على تفصيل بينهن ، لا بد من إيقافك عليه ، ليصح منك تطبيقها
في الكلام على ما يستوجب فنقول .

أما ما : فللسؤال عن الجنس ، تقول : ما عندك ؟ بمعنى : أي أجناس
الاشياء عندك ؟ وجوابه : انسان أو فرس أو كتاب أو طعام ؛ وكذلك
تقول : ما الكلمة ، وما الاسم ، وما الفعل ، وما الحرف ، وما الكلام
وفي التزيل : ﴿ فَمَا خَطْبُكُمْ ﴾ ^(١) بمعنى أي أجناس الخطوب
خطبكم ؛ وفيه : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي ﴾ ^(٢) أي : أي من في
الوجود تؤثرونه في العبادة ؟ أو عن الوصف ، تقول : ما زيد وما عمرو ؟
وجوابه الكريم أو الفاضل وما شاكل ذلك ، ولكون ما ، للسؤال عن
الجنس ، وللسؤال عن الوصف : وقع بين فرعون وبين موسى ما وقع ،
لأن فرعون حين كان جاهلا بالله ، معتقداً أن لا موجود مستقلا بنفسه
سوى أجناس الأجسام ، اعتقاد كل جاهل لا نظر له ، ثم سمع موسى
قال : ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٣) سأل بما عن الجنس سؤال
مثله فقال : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٤) كأنه قال : أي أجناس الأجسام
هو ؟ وحين كان موسى عالماً بالله ، أجاب عن الوصف تنبيهاً على النظر
المؤدي إلى العلم بحقيقته الممتازة عن حقائق الممكنات ، فلما لم يتطابق
السؤال والجواب عند فرعون الجاهل ، عجب من حوله من جماعة الجهالة ،
فقال لهم ألا تستمعون ثم استهزأ بموسى وجنته ف : ﴿ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ
الذي أرسل اليكم لمجنون ﴾ ^(٥) حين لم يرههم موسى يفتنون لما
نبههم عليه في الكرتين من فساد مسألتهم الحمقاء ، واستماع جوابه

(١) سورة الحجر ، الآية : ٥٧ . (٢) سورة الشعراء ، الآية : ١٦ .
وسورة الذاريات ، الآية : ٣١ . (٣) سورة الشعراء ، الآية : ٢٣ .
(٤) سورة البقرة ، الآية : ١٣٣ . (٥) سورة الشعراء ، الآية : ٢٧ .

الحكيم غلظ في الثالثة ف : ﴿ قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ ^(١) ويحتمل أن يكون فرعون قد سأل بما عن الوصف لكون رب العالمين عنده مشتركاً بين نفسه وبين من دعاه إليه موسى في قوله : ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ لجهله ، وفرط عتوه ، وتسويل نفسه الشيطانية له ذلك ، الضلال الشنيع من ادعاء الربوبية وارتكاب أن يقول : ﴿ أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى ﴾ ^(٢) ونفخ الشيطان في خيشومه بتسليم أولئك البهائم له إياها ، واذعانهم له بذلك ، وتلقيبهم إياه برب العالمين ، وشهرته فيما بينهم بذلك ، إلى درجات دعت السحرة إذ عرفوا الحق وخروا سجداً لله و : ﴿ قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٣) إلى أن يعقبوه بقولهم : ﴿ رَبُّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴾ ^(٤) نفياً لاتهمهم أن يعنوا فرعون ، وأن يكون ذلك السؤال من فرعون على طماعية أن يجري موسى في جوابه على نهج حاضريه لو كانوا المسؤولين في وجه بدله ، فيجعله المخلص لجهله بحال موسى ، وعدم اطلاعه على علو شأنه ، إذ كان ذلك المقام أول اجتماعه بموسى بدليل ما جرى فيه من قوله : ﴿ أَوْ لَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ ﴾ قال فأنت به إن كنت من الصادقين ﴾ ^(٥) فحين سمع المخلص لم يكنه ، تعجب وعجب ، واستهزأ وجئن ، وتفيهق بما تفيهق من : ﴿ لَئِنْ اتَّخَذْتَ إِلَهاً غَيْرِي لِأَجْعَلَكَ مِنَ الْمُسْجُونِينَ ﴾ ^(٦)

وأما من السؤال عن الجنس من ذوي العلم ، تقول : من جبريل ؟ بمعنى أبشر هو أم ملك أم جني ، وكذا : من إبليس ؟ ومن فلان ؟ ومنه قوله تعالى ، حكاية عن فرعون : ﴿ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى ﴾ ^(٧) أراد : من مالكما ومدبر أمركما ؟ أملك هو أم جني أم بشر ؟ منكرأ لأن يكون لهما رب سواء لادعائه الربوبية لنفسه . ذاهباً في سؤاله هذا

-
- | | |
|----------------------------------|--|
| (١) سورة الشعراء ، الآية : ٢٨ . | (٥) سورة الشعراء ، الآيتان : ٣٠ - ٣١ . |
| (٢) سورة النازعات ، الآية : ٢٤ . | (٦) سورة الشعراء ، الآية : ٢٩ . |
| (٣) سورة الشعراء ، الآية : ٤٧ . | (٧) سورة طه ، الآية : ٤٩ . |
| (٤) سورة الشعراء ، الآية : ٤٨ . | |

إلى معنى ألكما رب سواي ، فأجاب موسى بقوله : ﴿ رَبَّنَا الَّذِي أُعْطِيَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴾ (١) كأنه قال : نعم ، لنا رب سواك ، وهو الصانع الذي إذا سلكك الطريق الذي بين ، بإيجاده لما أوجد ، وتقديره إياه على ما قدر ، واتبعت فيه الخريت (٢) الماهر ، وهو العقل الهادي عن الضلال ، لزمك الاعتراف بكونه رباً ، وإن لا رب سواه ، وأن العبادة له مني ومنك ، ومن الخلق أجمع ، حق لا مدفع له .

وأما أي فللسؤال عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما ، يقول القائل : عندي ثياب ، فتقول : أي الثياب هي ؟ فتطلب منه وصفاً يميزها عندك عما يشاركها في الثبوتية ، قال تعالى حكاية عن سليمان : ﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾ (٣) أي : الانسي أم الجني ؟ وقال حكاية عن الكفار : ﴿ أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَاماً ﴾ (٤) أي أنحن أم أصحاب محمد ؟

وأما كم فللسؤال عن العدد ، إذا قلت : كم درهماً لك ؟ وكم رجلاً رأيت ؟ فكأنك قلت : أعشرون أم ثلاثون أم كذا أم كذا ، وتقول : كم درهمك ؟ وكم مالك ؟ أي : كم دانقاً ؟ وكم ديناراً ؟ وكم ثوبك ؟ أي كم شبراً ؟ وكم ذراعاً ؟ وكم زيدٌ ماكثٌ ؟ أي : كم يوماً أو كم شهراً ؟ وكم رأيتك ؟ أي : كم مرة ؟ وكم سرت ؟ أي : كم فرسخاً ؟ وكم يوماً ؟ قال عز وجل : ﴿ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ﴾ (٥) أي : كم يوماً أو كم ساعة ؟ . و : ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ (٦) وقال تعالى : ﴿ سَلِّ بِنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾ (٧) ومنه قول الفرزدق :

- | | |
|---------------------------------------|-----------------------------------|
| (١) سورة طه ، الآية : ٥٠ . | (٥) سورة الكهف ، الآية : ١٩ . |
| (٢) الخريت : الدليل الحاذق بالدلالة . | (٦) سورة المؤمنون ، الآية : ١١٢ . |
| (٣) سورة النمل ، الآية : ٣٨ . | (٧) سورة البقرة ، الآية : ٢١١ . |
| (٤) سورة مريم ، الآية : ٧٣ . | |

كم عمة ، لك يا جرير ، وخالة قد عاء قد حلبت علي عشاري (١)
فيمن روى بنصب المميز .

وأما كيف فللسؤال عن الحال ، إذا قيل : كيف زيد ؟ فجوابه :
صحيح أو سقيم أو مشغول أو فارغ أو شبع أو جذلان ، ينتظم الاحوال
كلها .

وأما أين فللسؤال عن المكان ، إذا قيل : أين زيد ؟ فجوابه : في الدار ،
أو في المسجد ، أو في السوق ، ينتظم الاماكن كلها .

وأما أنتي فتستعمل تارة بمعنى : كيف . قال تعالى : ﴿ فَأَتُوا
حَرَّتَكُمْ أَنْتِ شِثْتُمْ ﴾ (٢) أي : كيف شتم . وأخرى بمعنى من أين
قال تعالى : ﴿ أَنْتِ لَكَ هَذَا ﴾ (٣) أي من أين ؟

وأما متى وإيان فهما للسؤال عن الزمان ، إذا قيل : متى جئت ؟
وإيان جئت ؟ قيل يوم الجمعة ، أو يوم الخميس ، أو شهر كذا ، أو
سنة كذا ، وعن علي بن عيسى الربي (٤) رحمة الله عليه امام أئمة بغداد
في علم النحو : أن إيان تستعمل في مواضع التفضيم كقوله عز قائلها :
﴿ يَسْتَلْ إِيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ﴾ (٥) ﴿ يَسْتَلُّونَ إِيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ (٦) .
واعلم إن هذه الكلمات كثيراً ما يتولد منها امثال ما سبق من المعاني

(١) فدعاء : مؤنث أفدع : الذي يمشي على ظهر قدمه . والفدع هوج وقيل في المفاصل كلها .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٣ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية : ٣٧ .

(٤) علي بن عيسى الربي النحوي ، صاحب أبي علي الفارسي ، درس الأدب على أبي سعيد
السيرافي ، ودرس النحو على أبي علي الفارسي مدة عشرين سنة ، فقال عنه : ما بقي
له شيء يحتاج أن يسأل عنه . ولد سنة ٣٢٨ هـ ، ومات سنة ٤٢٠ هـ . (تاريخ بغداد
١٧/١٢ - ١٨) .

(٥) سورة القيامة ، الآية : ٦ .

(٦) سورة الداريات ، الآية : ١٢ .

بمعونة قرائن الاحوال فيقال ، ما هذا ؟ ومن هذا ؟ المجرد الاستخفاف والتحقير ، ومالي ؟ للتعجب قال تعالى ، حكاية عن سليمان : ﴿ مَالِي لَا أَرَى الْهُدُ هُدًى ﴾ ^(١) وأي رجل ؟ هو للتعجب ؟ وأيما رجل ؟ وكم دعوتك ؟ للاستبطاء ، وكم تدعوني ؟ للانكار ، وكم أحلم ؟ للتهديد ، وكيف تؤذي أباك ؟ للانكار. والتعجب والتوبيخ ، وعليه قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ ^(٢) بمعنى التعجب ، ووجه تحقيق ذلك هو : أن الكفار ، حين صدور الكفر منهم ، لا بد من أن يكونوا على احدى الحالين : اما عالمين بالله ، واما جاهلين به ، فلا ثالثة ، فإذا قيل لهم : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ ^(٣) وقد علمت ان كيف للسؤال عن الحال ، وللکفر مزيد اختصاص بالعلم بالصانع وبالجهل به انساق إلى ذلك فأفاد : أي حال العلم بالله تكفرون ؟ أم حال الجهل به ؟ ثم إذا قيد : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ ^(٢) بقوله : ﴿ وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ ^(٣) يمتكس ثم يَحْيِيكُمْ ^(٣) و صار المعنى : كيف تكفرون بالله والحال حال علم بهذه القصة ، وهي إن كنتم أمواتاً فصرتم أحياء ، وسيكون كذا وكذا ، صير الكفر أبعد شيء عن العاقل ، فصار وجوده منه مظنة التعجب ؛ ووجه بعده هو أن هذه الحالة تأبى أن لا يكون للعاقل علم بأن له صانعاً قادراً ، عالماً حياً ، سمياً بصيراً ، موجوداً غنياً في جميع ذلك عن سواه ، قديماً غير جسم ولا عرض ، حكيماً خالقاً ، منغماً مكلفاً ، مرسل للرسل ، باعثاً مشياً معاقباً ، وعلمه بأن له هذا الصانع يأبى أن يكفر ، وصدور الفعل عن القادر ، مع الصارف القوي ، مظنة تعجب وتعجب ، وانكار وتوبيخ ، فصيح أن يكون قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ ^(٣) إلى آخر الآية ، تعجباً وتعجبياً ، وانكاراً وتوبيخاً ، وكذلك يقال : أين مغيثك ؟ للتوبيخ والتفريع والانكار ،

(١) سورة النمل ، الآية : ٢٠ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٨ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٨ .

حال تذليل المخاطب ، قال تعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعَمُونَ ﴾ ^(١) توبيخاً للمخاطبين وتقريعاً لهم ، لكونه سؤالاً في وقت الحاجة إلى الاغاثة عمن كان يدعى له أنه يغيث ، وقال : ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ ^(٢) للتنبيه على الضلال ، ويقال : أنتى تعتمد على خائن ، للتعجب والتعجب والانكار ، قال الله تعالى : ﴿ فَأَن تَوَفَّكُونَ ﴾ ^(٣) انكاراً وتوبيخاً وقال : ﴿ أَن تَى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ﴾ ^(٤) استبعاداً لذكره ، ويقال : متى قلت هذا ؟ للجحد والانكار ، ومتى تصلح شأني ؟ للاستبطاء .

وقد عرفت الطريق فراجع نفسك ، وإذا سلكتها فاسلكها عن كمال التيقظ لما لقنت ، فلا تجوز بعدما عرفت أن التقديم يستدعي العلم بحال نفس الفعل ، وقوعاً أو غير وقوع ؛ أزيداً ضربت ؟ سائلاً عن حال وقوع الضرب ، ولا : أنت ضربت زيداً ؟ بنية التقديم ، ولا ترض : أزيداً ضربت أم لا ؟ ولا : أنت ضربت زيداً أم لا ؟ بنية التقديم ، ولكن إن شئت أم فقل : أزيداً ضربت أم غيره ؟ و : أنت ضربت زيداً أم غيرك ؟ وإن أردت بالاستفهام التقرير فأخذه على مثال الاثبات ، فقل حال تقرير الفعل : أضربت زيداً ؟ أو : أنضرب زيداً ؟ وقل حال تقرير أنه الضارب دون عمرو : أنت ضربت زيداً ؟ كما قال تعالى : ﴿ أَنْتَ فَعَلْتَ لِهَذَا بِأَلْسِنَتِنَا يَا إِِبْرَاهِيمُ ﴾ ^(٥) أو أن زيداً مضروبه : أزيداً ضربت ؟ وإن أردت بد الانكار فانسجد على منوال النفي ، فقل في انكار

(١) سورة القصص ، الآيات : ٦٢ و ٧٤ .

(٢) سورة التكاوير ، الآية : ٢٦ .

(٣) سورة الأنعام ، الآية : ٩٥ ؛ سورة يونس ، الآية : ٢٤ .

سورة فاطر ، الآية : ٣ ؛ سورة غافر ، الآية : ٦٢ .

(٤) سورة الدخان ، الآية : ١٣ .

(٥) سورة الأنبياء ، الآية : ٦٢ .

نفس الضرب : أضربت زيداً ؟ أو قل : أزيداً ضربت أم عمراً ؟ فإنك إذا أنكرت من يردد الضرب بينهما تولد منه انكار الضرب على وجه برهاني ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ الذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ (١) وفي انكار أنه الضارب : أنت ضربت زيداً ؟ وفي إنكار أن زيداً مضروبه : أزيداً ضربت ؟ كما قال تعالى : ﴿ قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ اتَّخَذُوا وَلِيًّا ﴾ (٢) وقال : ﴿ أَغْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ ﴾ (٣) ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿ أَبَشِّرْهُ مِنْهُ وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ ﴾ (٤) فتذكر . ولا تغفل عن التفاوت بين الانكار للتوبيخ على معنى : لم كان ، أو : لم يكون ، كقولك : أعصيت ربك ؟ أو أتعصى ربك ؟ وبين الانكار للتكذيب على معنى : لم يكن أو : لا يكون كقوله تعالى : ﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمُ بِالْبَنِينَ ﴾ (٥) وقوله : ﴿ اصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ (٦) وقوله : ﴿ أَنْلَزْنَاهُ مِصْرًا ﴾ (٧) وإياك أن يزل عن خاطرك التفصيل الذي سبق ، في نحو : أنا ضربت ، وأنت ضربت ، وهو ضرب ، من احتمال الابتداء واحتمال التقديم وتفاوت المعنى في الوجهين ، فلا تحمل نحو قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ (٨) على التقديم ، فليس المراد أن الاذن ينكر من الله دون غيره ، ولكن أحمله على الابتداء مراداً منه تقوية حكم الانكار ، وانظم في هذا السلك قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ ﴾ (٩) وقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ ﴾ (١٠) وقوله : ﴿ أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ ﴾ (١١) وما جرى مجراه .

- | | |
|----------------------------------|---------------------------------|
| (١) سورة الأنعام ، الآية : ١٤٣ . | (٧) سورة هود ، الآية : ٢٨ . |
| (٢) سورة الأنعام ، الآية : ١٤ . | (٨) سورة يونس ، الآية : ٥٩ . |
| (٣) سورة الأنعام ، الآية : ٤٠ . | (٩) سورة يونس ، الآية : ٩٩ . |
| (٤) سورة القمر ، الآية : ٢٤ . | (١٠) سورة الزخرف ، الآية : ٤٠ . |
| (٥) سورة الإسراء ، الآية : ٤٠ . | (١١) سورة الزخرف ، الآية : ٣٢ . |
| (٦) سورة الصافات ، الآية : ١٥٣ . | |

وإذ قد عرفت أن هذه الكلمات للاستفهام ، وعرفت أن الاستفهام
أم طلب ، وليس يخفى أن الطلب إنما يكون لما يهملك ويعنيك شأنه ،
لا لما وجوده وعدمه عندك بمنزلة ، وقد سبق أن كون الشيء مهما جهة
مستدعية لتقديمه في الكلام ، فلا يعجبك لزوم كلمات الاستفهام صدر
الكلام ووجوب التقديم ، في نحو : كيف زيد ؟ وابن عمرو ؟ ومتى
الجواب ؟ وما شاكل ذلك .

الباب الثالث

في الأمر

للأمر حرف واحد وهو اللام الجازم في قولك : ليفعل ، وصيغ مخصوصة سبق الكلام في ضبطها في علم الصرف ، وعدة أسماء ذكرت في علم النحو .

والأمر في لغة العرب عبارة عن استعمالها أعني استعمال نحو : لينزل ، وانزل ، ونزال وصته ، على سبيل الاستعلاء . وأما أن هذه الصور ، والتي هي من قبيلها ، هل هي موضوعة لتستعمل على سبيل الاستعلاء أم لا ؟ فالأظهر أنها موضوعة لذلك ، وهي حقيقة فيه ، لتبادر الفهم عند استماع نحو : قم وليقم زيد ، إلى جانب الأمر ، وتوقف ما سواه من الدعاء ، والالتماس والندب ، والاباحة والتهديد ، على اعتبار القرائن . واطباق أئمة اللغة على اضافتهم نحو : قم ، وليقم ، إلى الأمر بقولهم : صيغة الأمر . ومثال الأمر ، ولام الأمر ، دون أن يقولوا : صيغة الاباحة ، ولام الاباحة ، مثلاً يمد ذلك لك . وتحقيق معنى الحقيقة والمجاز موضعه في علم البيان ، فتذكره هناك إن شاء الله تعالى .

ولا شبهة في أن طلب المتصور ، على سبيل الاستعلاء ، يورث إيجاب الاتيان على المطلوب منه ، ثم إذا كان الاستعلاء ممن هو أعلى رتبة من المأمور استتبع إيجابه وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة ، وإلا لم يستتبعه ، فإذا صادفت هذه أصل الاستعمال بالشرط المذكور أفادت الوجوب ،

ولاً لم تفد غير الطلب ، ثم إنها حيثئذ تولد بحسب قرائن الاحوال ما ناسب المقام ، إن استعملت على سبيل التضرع كقولنا : اللهم اغفر وارحم ، ولدت الدعاء ؛ وإن استعملت على سبيل التلطف ، كقول كل أحد لمن يساويه في المرتبة : افعل ، بدون الاستعلاء ، ولدت السؤال والالتماس كيف عبرت عنه ، وإن استعملت في مقام الاذن ، كقولك : جالس الحسن ، أو ابن سيرين ، لمن يستأذن في ذلك بلسانه أو بلسان حاله ، ولدت الاباحة ؛ وإن استعملت في مقام تسخط المأمور به ، ولدت التهديد ، على ما تقدم الكلام في أمثال ذلك .

الباب الرابع

في النهي

للهي حرف واحد وهو لا الجازم في قولك : لا تفعل ؛ والنهي محذو به حذو الأمر في أن أصل استعمال : لا تفعل ، أن يكون على سبيل الاستعلاء بالشرط المذكور ، فإن صادف ذلك أفاد الوجوب ، وإلا أفاد طلب الترك فحسب ، ثم إن استعمل على سبيل التضرع ، كقول المبتهل إلى الله : لا تكلني إلى نفسي ، سمي : دعاء ، وإن استعمل في حق المساوي الرتبة لا على سبيل الاستعلاء ، سمي : التماساً ، وإن استعمل في حق المستأذن ، سمي : إباحة ، وإن استعمل في مقام تسخط الترك ، سمي : تهديداً .

والأمر والنهي حقهما الفور ، والتراخي يوقف على قرائن الاحوال لكونهما للطلب ، ولكون الطلب في استدعاء تعجيل المطلوب أظهر منه في عدم الاستدعاء له عند الانصاف ، والنظر إلى حال المطلوب باخوئيهما وهما : الاستفهام والنداء منبه على ذلك صالح ، ومما ينبه على ذلك تبادر الفهم ، إذا أمر المولى عبده بالقيام ، ثم أمره ، قبل أن يقوم ، بأن يضطجع وينام حتى المساء إلى أن المولى غير الأمر دون تقدير الجمع بينهما في الأمر ، وإرادة التراخي للقيام ، وكذا استحسان العقلاء عند أمر المولى عبده بالقيام أو القعود ، أو عند نهيه إياه إذا لم يتبادر إلى ذلك ذمه .

وأما الكلام في ان الأمر أصل في المرة أم في الاستمرار ، وأن النهي أصل في الاستمرار أم في المرة ، كما هو مذهب البعض ، فالوجه هو أن ينظر إن كان الطلب بهما راجعاً إلى قطع الواقع ، كقولك في الأمر للساكن : تحرك ، وفي النهي للمتحرك : لا تتحرك ، فالأشبه المرة ، وإن كان الطلب بهما راجعاً إلى اتصال الواقع ، كقولك في الأمر للمتحرك : تحرك ، ولا تظن هذا طلباً للحاصل ، فإن الطلب حال وقوعه يتوجه إلى الاستقبال ، كما نبهت عليه في صدر القانون ، ولا وجود في الاستقبال قبل صيرورته حالا ، وقولك في النهي للمتحرك : لا تسكن ، فالأشبه الاستمرار .

واعلم أن هذه الأبواب الأربعة : التمني والاستفهام والأمر والنهي تشترك في الاعانة على تقدير الشرط بعدها ، كقولك في التمني : ليت لي مالا أنفق ، على معنى : ان أرزقه أنفقه ، وقولك في الاستفهام : أين بيتك أزر ؟ على معنى أن تعرفنيه ، أو ان أعرفه أزر : واما العرض ، كقولك : ألا تنزل تصب خيراً ؟ على معنى : ان تنزل تصب خيراً ، فليس باباً على حدة ، وإنما هو من مولدات الاستفهام كما عرفت ؛ وقولك في الأمر : أكرمني أكرمك . قال تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۖ يَرِثُنِي ۖ ﴾ ^(١) بالجزم ، واما قراءة الرفع فالأولى حملها على الاستئناف دون الوصف ، لئلا يلزم منه أنه لم يوهب من وصف لهلاك يحيى قبل ذكرها ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ ﴾ ^(٢) ومنهم من يضم لام الأمر مع : يقيموا ، إلا أن اضممار الجازم نظير اضممار الجار ، فانظروا . وقولك في النهي : لاتشم يكن خيراً لك ، على معنى : أن لاتشم يكن خيراً لك ؛ وتقدير الشرط لقرائن الاحوال غير ممتنع ، قال تعالى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ

(١) سورة مريم ، الآيات : ٥ - ٦ .

(٢) سورة ابراهيم ، الآية : ٣١ .

قَتَلَهُمْ ﴿١﴾ عَلَى تَقْدِيرٍ : إِنَّ افْتَخَرْتُمْ بِقَتْلِهِمْ ، فَأَنْتُمْ لَمْ تَقْتُلُوهُمْ ،
وَقَالَ تَعَالَى : ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ نَهْ﴾ (٢) عَلَى تَقْدِيرٍ : إِنَّ أَرَادُوا وَلِيًّا بِحَقِّ .
فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ بِالْحَقِّ لَا وَلِيَّ سِوَاهُ . وَأَمْثَالُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرَةٌ ، وَكَذَا
تَقْدِيرُ الْجُزْءِ لَهَا كَذَلِكَ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ
عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَهِيدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى مِثْلِهِ
فَأَمَنْتُمْ وَاسْتَكْبَرْتُمْ﴾ (٣) وَتَرَكَ الْجُزْءَ وَهُوَ : ﴿الْأَسْمَ ظَالِمِينَ﴾ لِذِكْرِ
الظُّلْمِ عَقِيبَهُ فِي قَوْلِهِ : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (٤) .

(١) سورة الأنفال ، الآية : ١٧ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٩ .

(٣) سورة الأحقاف ، الآية : ١٠ .

(٤) سورة الأحقاف ، الآية : ١٠ .

الباب الخامس

في النداء

ما يتعلق بالنداء من حروفه وتفصيل الكلام في معانيها سبق التعرض لذلك في علم النحو ، فلا نتكلم فيه ، ولكن ههنا نوع من الكلام ، صورته صورة النداء ، وليس بنداء ، فننبه عليه . وتلك الصورة هي قولهم : ما أنا فافعل كذا أيها الرجل ، ونحن نفعل كذا أيها القوم ، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، يراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص على معنى : أنا أفعل كذا متخصصاً بذلك من بين الرجال ، ونحن نفعل كذا متخصصين من بين الأقوام ، واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصابات .

واعلم أن الطلب كثيراً ما يخرج لا على مقتضى الظاهر ، وكذلك الخبر ، فيذكر أحدهما في موضع الآخر ، ولا يصار إلى ذلك إلا لتوخي نكتٍ قلما يتفطن لها من لا يرجع إلى دربة في نوعنا هذا ، ولا يعرض فيه بضررٍ قاطع ، والكلام بذلك متى صادف متممات البلاغة افترّك عن السحر الحلال بما شئت ، ومن المتممات ما قد سبق لي : ان نظم الكلام إذا استحسن من بليغ لا يمتنع أن لا يستحسن مثله من غير البليغ ، وان اتحد المقام ، إذ لا شبهة في صحة اختلاف النظم ، مقبولا وغير مقبول عند اختلاف المقام ، فلا بد لحسن الكلام من انطباق له على ما لأجله يساق ، ومن صاحب له عرّاف بجبهات الحسن لا يتخطاها ، وإلا لم يمتنع حمل الكلام منه على غيرها ، ويتعري عن الحسن للذهاب كسوته ،

ولا بدّ مع ذلك من اذن لافتنانات البلاغة مصوغة ، فما الآفة العظمى ،
والبلية الكبرى ، لتلك الافتنانات إلاّ من أصمخة هي لغيرها مخلوقة ،
إذا اتصل بذويها كلام لا ترى به الدر الثمين ، مسخه لهم جهلهم مسخاً
يفوقه قيمة المشغلب ، ولأمر ما تجد القرآن متفاوت القدر ارتفاعاً
وانحطاطاً بين العلماء في نوعنا هذا وبين الجهلة ؛ والجهات المحسنة لاستعمال
الخبر في موضع الطلب تكثّر ، تارة تكون قصد التفاؤل بالوقوع ، كما
إذا قيل لك في مقام الدعاء : أعاذك الله من الشبهة ، وعصمك من الحيرة ،
ووفقت للتقوى ، ليتفادى بلفظ الماضي على عدها من الامور الحاصلة ؛
التي حقها الاخبار عنها بافعال ماضية ، وانه نوع مستحسن الاعتبار ،
وقل لي إذا حسن اعتبار ما هو أبعد ، كإباء الكتاب في حق المخدرات
لفظ حراستها ، وما هو أبعد وأبعد ، كإباء أهل الظرف اهداء السفرجل
إلى الأحبة لاشتمال اسمه ، إذا سمي بالعربية ، على حروف : سفرجل ،
فما ظنك بالقريب ؟ وهل خلع هارون على كاتبه اذ سأله عن شيء فقال :
لا وأيد الله أمير المؤمنين ، إلاّ لأنه لم يسمع ما عليه الاغبياء فيما بينهم من :
لا أيدك الله ، بترك الواو ، أو غير هارون حين خرج إلى ناحية لمطالعة
عماراتها ، وقد تراءت له في طريقه أشجر من بعيد ، فسأل عنها كاتباً
يصحبه ، فقال الكاتب : شجرة الوفاق ، تفادياً عن لفظ الخلاف ،
فكساه . أفترى ذلك لغير ما نحن فيه ، أو هل حين غضب الداعي على
شاعره أبي مقاتل الضرير حين افتتح :

موعد أحبابك للفرقة غد

أغضبه شيء غير معنى التفاؤل ، حتى قال له : موعد أحبابك يا أعمى ،
ولك المثل السوء ؛ وأمر باخراجه . وهل تسميه العرب الفلاة : مفازة ،
والعطشان : ناهلاً ، واللديغ : سليماً ، وما شاكل ذلك ، إلاّ من باب
التفاؤل ؟ فالمفازة هي المنجاة ، والناهل هو الريان ، والسليم هو ذو السلامة ؛
وتارة لاظهار الحرص في وقوعه ، فالطالب ، متى تبالغ حرصه فيما

يطلب ، ربما انتقشت في الخيال صورته لكثرة ما يناجي به نفسه ، فيخيل إليه غير الحاصل حاصلًا ، حتى إذا حكم الحس بخلافه ، غلّطه تارة ، واستخرج له محملاً أخرى . وعليه قول شيخ المعرة ^(١) :

ما سرت إلاّ وطيف منك يصحّبي سرى أمامي ، وتأويلاً على أثري

يقول : لكثرة ما ناجيت نفسي بك انتقشت في خيالي ، فأعدك بين يدي مغلطاً للبصر بعله الظلام إذا لم يدركك ليلاً أمامي ، وأعدك خلفي إذا لم يتيسر لي تغليطه حين لا يدركك بين يدي نهاراً ، وتارة لقصد الكناية كقول العبد للمولى ، إذا حول عنه الوجه : ينظر إليّ المولى ساعة ، ووجه حسنه : أما نفس الكناية ، إن شئت ، وأما الاحتراز عن صورة الامر ؛ وأما هما . وتارة لحمل المخاطب على المذكور أبلغ حمل بالطف وجه ، كما إذا سمعت من لا تحب أن ينسب إلى الكذب يقول لك ، تأتيني غداً ، ولا تأتيني ؛ وتارة مناسبات أخر فتأملها ، ففيها كثرة ، وما من آية من آي القرآن واردة على هذا الأسلوب إلا مدارها على شيء من هذه النكت ، قال تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ ^(٢) في موضع : لا تعبدوا . ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ ﴾ ^(٣) في موضع : لا تسفكوا .

(١) شيخ المعرة : أبو العلاء المعري : أحمد بن عبد الله بن سليمان ... التنوخي المعري . كنيته أبو العلاء ، ولد بالمعرة سنة ٣٦٣ هـ ، غشي يمنى عينيه بياض وذهبت اليسرى سنة ٢٦٧ هـ من الجدري ، كان حافظاً واعياً ، قرأ اللغة والنحو على أبيه بالمعرة ، وكذلك فهو يحدث الحديث عن أبيه وجده وبالأجمال كان عالماً باللغة والنحو والأدب ، ومتبحراً في علمي العروض والقافية ، وملمّاً بالفقه والفروع والمذاهب ، وبالمثل والأديان وفرق المسلمين ...

اعتل في آخر أيامه ، وقد يكون هذا من عمره المديد وطول قعوده بمجلسه ، وكانت وفاته سنة ٤٤٩ هـ . وطلب أن يكتب على قبره :

هذا جناء أبي علي وما جنيت على أحمد

(بتصرف عن « أبو العلاء وما إليه ») ط . دار الكتب العلمية .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٨٣ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٨٤ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ * تَأْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(١) موضع : آمنوا وجاهدوا ، فانظر . ومن هذا القبيل قول كل من يقول من البلغاء في الدعاء : رحمه الله أو يرحمه .

ومن الجهات المحسنة لا يراد الطلب في مقام الخبر ، اظهار معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب اظهاراً إلى درجة كأن المرضي مطلوب ، قال كثير ^(٢) :

أسيئي بنا أو أحسنني لا ملومة

فذكر لفظ الأمر بالاساءة ثم عطف عليه بلفظ : أو الأمر بضد الاساءة ، تنبيهاً بذلك على أن ليس المراد بالأمر الايجاب المانع عن الترك ، لكن المراد هو الاباحة التي تنافي تخير المخاطب بين أن يفعل ، وأن لا يفعل ، فاعلاً كل ذلك لتوخي اظهار مزيد الرضى بأي ما اختارت في حقه من الاساءة أو الاحسان ، أو توخي اظهار نفي أن يتفاوت جوابه بتفاوته وقوعاً وعدم وقوع ، كما يقول : صُمٌ وَلَا تَصُمٌ ، فإني لا أترك الصيام . توهم من تخاطب أنك تطلب منه أن يصوم وينظر في حاله ، أو لا يصوم وينظر ليتبين ثباتك على الصيام ، صام هو أو لم يصم ، وعليه قوله تعالى : ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ ^(٣) وكذا قوله : ﴿ أَنْفِقُوا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ ﴾ ^(٤) ، وما شاكل ذلك من لطائف

(١) سورة الصف ، الآيتان : ١٠ - ١١ .

(٢) كثير عزة ، أو كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة ، من خزاعة ، كان رافضياً . وعزة محبوبته . كني بها ، وهو من شعراء الحجاز ، مدح بني أمية ، جعل ابن سلام في الطبقة الأولى من المسلمين . توفي سنة ١٠٥ هـ .

ترجمته في : معجم الشعراء ، طبقات الشعراء ، الشعر الشعراء ، الأغاني ، المؤلفات والمختلن . الآلية ، وفيات الأعيان ، معاهد التصنيع ، خزانة الأدب ، وغيرها ...

(٣) سورة التوبة ، الآية : ٨٠ . (٤) سورة التوبة ، الآية : ٥٢ .

الاعتبارات ، والامر في باب التعجب من نحو : اكرم بزيد ، على قول من يقول : إنه بمعنى الخبر آخذاً همزته من قبيل : ذي كذا ، جاعلاً الباء زائدة ، مثلها في : ﴿ كَفَى بِاللّٰهِ ﴾ ^(١) منخرط في هذا السلك . ولهذا النوع ، أعني اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ، أساليب متفننة ، إذ ما من مقتضى كلام ظاهري إلاّ ولهذا النوع مدخل فيه بجهة من جهات البلاغة ، على ما تنبه على ذلك منذ اعطينا بشأن هذه الصناعة ، وترشد اليه تارة بالتصريح ، وتارات بالفحوى ، ولكل من تلك الأساليب عرق في البلاغة يتسرب من أفانين سحرها ، ولا كالأسلوب الحكيم فيها ، وهو : تلقي المخاطب بغير ما يترقب ، كما قال :

أنت تشكي عندي مزاولة القرى وقد رأيت الضيفان ينحون منزلي
فقلت كأني ما سمعت كلامها هم الضيف جدّي في قراهم وعجّلي

أو : السائل بغير ما يتطلب ، كما قال تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ ^(٢) قالوا في السؤال : ما بال الهلال يبدو دقيقاً مثل الخيط ، ثم يترايد قليلاً قليلاً حتى يمتلئ ويستوي ، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا ؟ فأجيبوا بما ترى . وكما قال : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلّٰهِ الدِّينُ وَالْآقْرِبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ﴾ ^(٣) سألوها عن بيان ما ينفقون ، فأجيبوا ببيان المصروف ، يتزل سؤال السائل منزلة سؤال غير سؤاله ، لتوخي التنبيه له بالطف وجه ، على تعديه عن موضع سؤال هو أليق بحاله أن يسأل عنه ، أو أهم له إذا تأمل . وإن هذا الأسلوب الحكيم لربما صادف المقام فحرك من نشاط السامع ما سلبه حكم الوقور ، وأبرزه في معرض المسحور ، وهل الآن شكيمة الحجاج لذلك الخارجي ،

(١) سورة النساء ، الآية : ٦ ، وكثير من الآيات غيرها .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٨٩ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢١٥ .

وسل سخيمته ، حتى آثر أن يحسن على أن يسيء ، غير أن سحره بهذا
الاسلوب ، إذ توعدده الحجاج بالقيء في قوله : لاحتلنك على الادهم ؛
فقال متغايياً : مثل الأمير يحمل على الادهم والاشهب ، مبرزاً وعيده في
معرض الوعد ، متوصلاً أن يريه بالطف وجه إن أمر أمثله في مسند الامر
المطاعة خليف بأن يصفد لا أن يصفد^(١) وإن يعيد لا أن يوعد .

وليكن هذا آخر كلامنا الآن في علم المعاني ، منتقلين عنه إلى علم
البيان بتوفيق الله تعالى وعونه ، حتى إذا قضينا الوطر من ايرادنا منه لما
نحن له استأنفنا الاخذ ، في التعرض للعلمين ، لتتميم المراد منهما بحسب
المقدمات إن شاء الله تعالى .

(١) صفد : أعطى ، الصفد : العطاء . صفد : أوثق وقد في الحديد .

الفصل الثاني

في علم البيان

تمهيد :

والخوض فيه يستدعي تمهيد قاعدة وهي : أن محاولة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة ، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه ، والنقصان بالدلالات الوضعية ، غير ممكن . فإنك إذا أردت تشبيه الخد بالورد في الحمرة مثلاً ، وقلت : خد يشبه الورد ، امتنع أن يكون كلام مؤدٍ لهذا المعنى بالدلالات الوضعية أكمل منه في الوضوح أو أنقص ، فإنك إذا أقمت مقام كل كلمة منها ما يرادفها ، فالسامع ، إن كان عالماً بكونها موضوعاً لتلك المفهومات ، كان فهمه منها كفهمة من تلك من غير تفاوت في الوضوح ، وإلا لم يفهم شيئاً أصلاً ، وإنما يمكن ذلك في الدلالات العقلية ، مثل أن يكون لشيء تعلق بآخر ولثانٍ ولثالث ، فإذا أريد التوصل بواحد منها إلى المتعلق به ، فمتى تفاوتت تلك الثلاثة في وضوح التعلق وخفائه ، صح في طريق افادته إلى الوضوح والخفاء ، وإذا عرفت هذا ، عرفت أن صاحب علم البيان له فضل احتياج إلى التعرض لأنواع دلالات الكلم ، فنقول : لا شبهة في أن اللفظة متى كانت موضوعاً لمفهوم ، أمكن أن تدل عليه من غير زيادة ولا نقصان بحكم الوضع ، وتسمى هذه دلالة المطابقة ودلالة وضعية . ومتى كان لمفهومها ذلك ، ولنسمه أصلياً ، تعلق بمفهوم آخر ، أمكن أن تدل عليه بوساطة ذلك التعلق بحكم العقل ، سواء كان ذلك المفهوم الآخر داخلاً في مفهومها الأصلي ، كالسقف

مثلاً في مفهوم البيت ، ويسمى هذا دلالة التضمن ، ودلالة عقلية أيضاً ، أو خارجاً عنه ، كالحائط عن مفهوم السقف ، وتسمى هذه دلالة الالتزام ، ودلالة عقلية أيضاً ، ولا يجب في ذلك التعلق أن يكون مما يثبت العقل ، بل إن كان مما يثبت اعتقاد المخاطب ، إما لعرف أو لغير عرف ، أمكن المتكلم أن يطمع من مخاطبه ، ذلك في صحة أن ينتقل ذهنه من المفهوم الأصلي إلى الآخر بواسطة ذلك التعلق بينهما في اعتقاده .

وإذا عرفت أن إيراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا يتأتى إلا في الدلالات العقلية ، وهي : الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما ، كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه ، ظهر لك أن علم البيان مرجعه اعتبار الملازمات بين المعاني .

ثم إذا عرفت أن اللزوم إذا تصور بين الشيئين ، فأما أن يكون من الجانبين ، كالذي بين الامام والخلف بحكم العقل ، أو بين طول القامة وبين طول النجاد بحكم الاعتقاد ؛ أو من جانب واحد ، كالذي بين العلم والحياة بحكم العقل ، أو بين الاسد والخرقة بحكم الاعتقاد ، ظهر لك أن مرجع علم البيان اعتباراً هاتين الجهتين : جهة الانتقال من ملزوم إلى لازم ، وجهة الانتقال من لازم إلى ملزوم . ولا يُربك بظاهره الانتقال من أحد لازمي الشيء إلى الآخر ، مثل ما إذا انتقل من بياض الثلج إلى البرودة فمرجه ما ذكر ، ينتقل من البياض إلى الثلج ، ثم من الثلج إلى البرودة ، فتأمل .

وإذا ظهر لك أن مرجع علم البيان هاتان الجهتان ، علمت انصباب علم البيان إلى التعرض للمجاز والكناية . فإن المجاز ينتقل فيه من الملزوم إلى اللازم ، كما تقول : رعيناً غيثاً ، والمراد لازمه ، وهو النبت ، وقد سبق أن اللزوم لا يجب أن يكون عقلياً ، بل إن كان اعتقادياً ، إما لعرف أو لغير عرف ، صبح البناء عليه ، وأما نحو قولك : أمطرت السماء نباتاً ،

أي : غيثاً ، من المجازات المنتقل فيها عن اللازم إلى الملزوم ، فمنخرط في سلك : رعيننا الغيث .

وفصل ترجيح المجاز على الحقيقة ، والكناية على التصريح ، إذا انتهينا إليه ، يطلعك على كيفية انخراطه في سلكه بإذن الله تعالى . والمطابوب بهذا التكلف هو الضبط ، فاعلم .

وإن الكناية ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم ، كما تقول : فلان طويل النجاد ، والمراد طول القامة الذي هو ملزوم طول النجاد ، فلا يصار إلى جعل النجاد طويلاً أو قصيراً ، لا لكون القامة طويلة أو قصيرة ، فلا علينا أن نتخذهما أصليين . وإذا لا يخفى أن طريق الانتقال من الملزوم إلى اللازم طريق واضح بنفسه ، ووضوح طريق الانتقال من اللازم إلى الملزوم إنما هو بالغير ، وهو العلم بكون اللازم مساوياً للملزوم أو أخص منه ، فلا عتب في تأخير الكناية لكونها ، بالنظر إلى هذه الجهة ، نازلة من المجاز منزلة المركب من المفرد ، ثم إن المجاز ، أعني الاستعارة ، من حيث أنها من فروع التشبيه كما ستقف عليه ، لا تتحقق بمجرد حصول الانتقال من الملزوم إلى اللازم ، بل لا بد فيها من مقدمة تشبيه شيء بذلك الملزوم في لازم له ، تستدعي تقديم التعرض للتشبيه ، فلا بد من أن نأخذه أصلاً ثالثاً ، ونقدمه ، فهو الذي إذا مهت فيه ، ملكت زمام التدريب في فنون السحر البياني .

الاصل الاول

من علم البيان في الكلام في التشبيه

لا يخفى عليك أن التشبيه مستبدع طرفين ، مشبهاً ومشبهاً به .
واشتركاً بينهما من وجه . وافتراقاً من آخر ، مثل أن يشتركا في الحقيقة ،
ويختلفا في الصفة ، أو بالعكس ، فالأول : كالانسانين : إذا اختلفا صفة :
طولا وقصرأ ، والثاني : كالطويلين ، إذا اختلفا حقيقة : انساناً وفرساً ،
وإلا فأنت خبير بأن ارتفاع الاختلاف من جميع الوجوه ، حتى التعين
يأبى التعدد ، فيبطل التشبيه لأن تشبيه الشيء لا يكون إلا وصفاً له
بمشاركته المشبه به في أمر ، والشيء لا يتصف بنفسه ، كما أن عدم
الاشتراك بين الشئين في وجه من الوجوه يمنعك محاولة التشبيه بينهما ،
لرجوعه إلى طلب الوصف حيث لا وصف ، وأن التشبيه لا يصار إليه
إلا لغرض ، وإن حاله تتفاوت بين القرب والبعد ، وبين القبول والرد ؛
هذا القدر المجمل لا يحوج إلى دقيق نظر ، إنما المحوج هو تفصيل الكلام
في مضمونه ، وهو : طرفا التشبيه ووجه التشبيه والغرض في التشبيه وأحوال
التشبيه ، ككونه : قريباً أو غريباً ، مقبولا أو مردوداً ، فظهر من هذا
أن لا بد من النظر في هذه المطالب الأربعة ، فالتنوعه أربعة أنواع :

طرفا التشبيه :

النوع الاول : النظر في طرفي : التشبيه المشبه والمشبه به ، إما أن يكون
مستندين الى الحس : كالحد عند التشبيه بالورود ، في المبصرات ،
وكالاطيط عند التشبيه بصوت الفراريج في المسموعات ، وكالنكهة عند

التشبيه بالعنبر في المشمومات ، وكالريق عند التشبيه بالخمير في المذوقات ،
وكالجلد الناعم عند التشبيه بالحرير في اللموسات . واما ما يستند إلى الخيال :
كالشقيق عند التشبيه باعلام ياقوت منشرة على رماح من الزبرجد ، فهو
في قرن الحسيات ملزوز ، قليلا للاعتبار ، وتسهيلا على المتعاطي .

وأما أن يكونا مستنديين إلى العقل : كالعلم إذا شبه بالحياة ؛ وإما أن
يكون المشبه معقولا ، والمشبه به محسوسا : كالعدل إذا شبه بالقسطاس ،
والمنية إذا شبهت بالسبع : وكحال من الاحوال إذا شبهت بناطق أو
بالعكس من ذلك : كالعطر إذا شبه بخلق كريم .

وأما الوهميات المحضة كما إذا قدرنا صورة وهمية محضة مع المنية
مثلا ، ثم شبهناها بالمخلب أو بالناب المحققين ، فقلنا : افترست المنية
فلاناً ، بشيء هو لها شبيه بالمخلب أو بشيء هو لها شبيه بالناب ، أو مع
الحال ثم شبهناها باللسان ، فقلنا : نطقت الحال بشيء هو لها شبيه باللسان ،
فملحقة بالعقليات . وكذا الوجدانيات . كاللذة والالم ، والشبع والجوع ؛
فاعرفه .

وجه التشبيه :

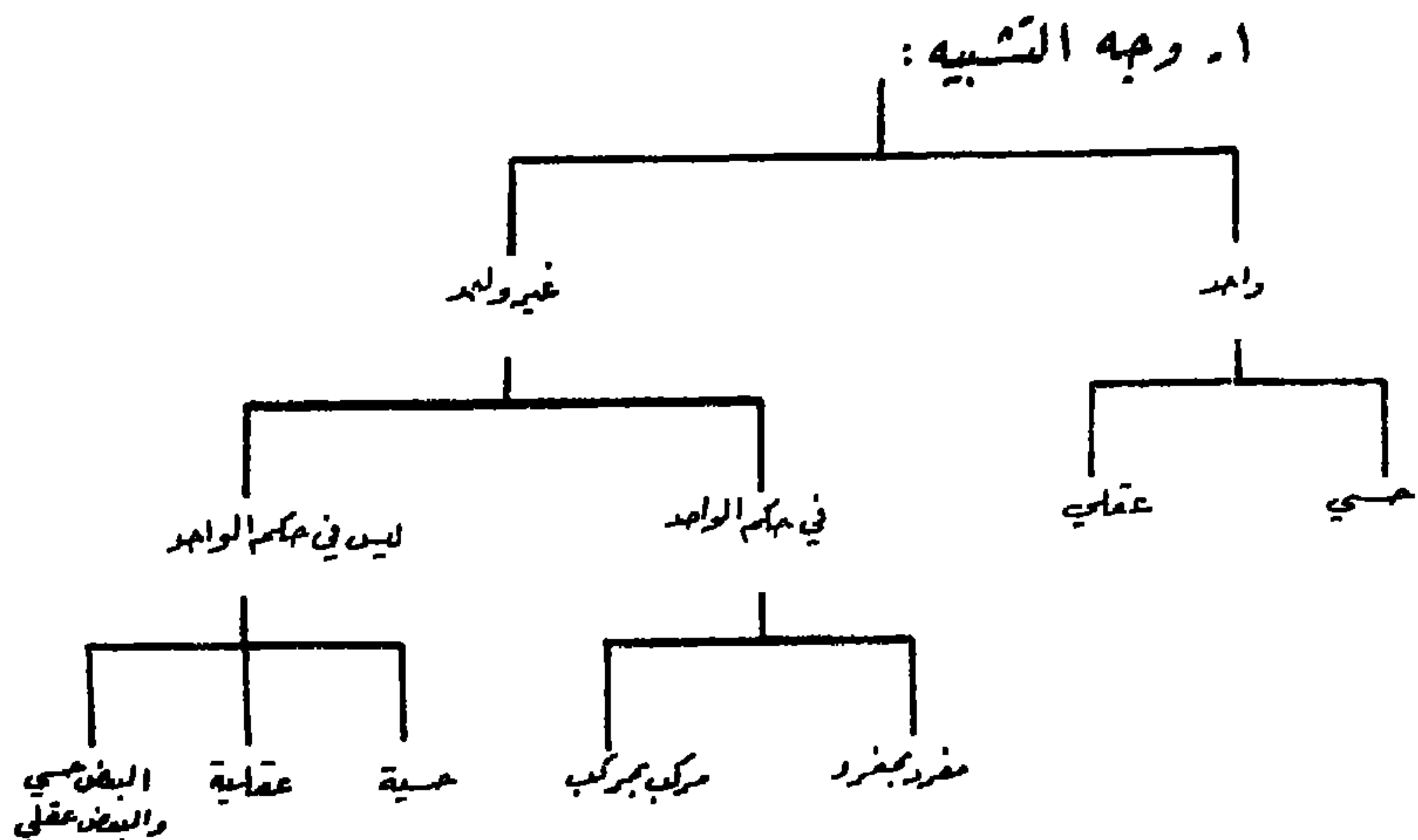
النوع الثاني : النظر في وجه التشبيه لما انحصر التشبيه بين أن يكون
الاشتراك بالحقيقة ، والافتراق بالصفة تارة ، مثل جسمين : أبيض
وأسود ، وكذا مثل أنف ومرسن ، فهما مشتركان في الحقيقة ، وهو
العضو المعلوم ، وإنما يفرقان : باتصاف أحدهما بالاختصاص بالإنسان ،
واتصاف الآخر بالاختصاص بالمرسونات ، وما جرى مجراهما ، من
نحو شفة وجحفة ، ورجل وحافر ، وبين أن يكون الاشتراك بالصفة
تارة ، أو الافتراق بالحقيقة أخرى ، مثل : طويلين جسم وخط ، والوصف
حين انحصر بين أن يكون مستنداً إلى الحس : كالكيفيات الجسمانية ،
مثل : الاتصاف بما يدرك بالبصر من الألوان والأشكال ، والمقادير
والحركات ، وما يتصل بها من الحسن والقبح ، وغير ذلك ؛ أو بما يدرك

بالسمع من الاصوات الضعيفة أو القوية ، أو التي بين بين ، أو بما يدرك
 بالذوق من أنواع الطعوم ، أو بما يدرك بالشم من أنواع الروائح ، أو
 بما يدرك باللمس من الحرارة والبرودة ، والرطوبة واليبوسة ، والخشونة
 والملاسة ، واللين والصلابة ، ومن الخفة والثقل ، وما ينضاف إليها ؛
 وبين أن يكون مستنداً إلى العقل ، والعقلي أيضاً لما انحصر بين حقيقي :
 كالكيفيات النفسانية ، مثل الاتصاف بالذكاء والتيقظ والمعرفة والعلم ،
 والقدرة ، والكرم والسخاء ، والحلم ، والغضب ، وما جرى مجراها
 من الغرائز والأخلاق ، وبين اعتباري ونسبي : كاتصاف الشيء بكونه
 مطلوب الوجود أو العدم عند النفس ، أو بكونه مطموعاً فيه أو بعيداً عن
 الطمع ، أو بشيء تصوري وهمي محض .

ومن المعلوم عندك أن الحقائق منقسمة إلى : بسائط وذوات أجزاء
 مختلفة ، وإن في الصفات ما مرجعها أمر واحد ، وما مرجعها أكثر ،
 ظهر لك ، مما ذكر ، أن وجه التشبيه يحتمل أن يتفاوت فنقول ، وبالله
 التوفيق :

وجه التشبيه واحداً :

وجه التشبيه ^(١) : إما أن يكون أمراً واحداً أو غير واحد ، وغير



الواحد إما أن يكون في حكم الواحد لكونه : اما حقيقة ملثمة ، وإما
أوصافاً مقصوداً من مجموعها إلى هيئة واحدة ، أو لا يكون في حكم
الواحد . فهذه أقسام ثلاثة :

اما الاول : فأما أن يكون : حسياً أو عقلياً . ولا بد للحسي من أن
يكون طرفاه حسيين لامتناع ادراك الحس من غير المحسوس ، جهة دون
العقلي ، فإنه يعم أنواع الطرفين الأربعة المذكورة لصحة ادراك العقل
من المحسوس جهة . ولذلك تسمع علماء هذا الفن ، رضوان الله عليهم
أجمعين ، يقولون : التشبيه بالوجه الحسي ، فالحسي : كالحلد إذا شبه
بالورد في الحمرة ، وكالصوت الضعيف إذا شبه بالهمس في الخفاء ،
وكالنكهة إذا شبهت بالعنبر في طيب الرائحة ، وكالريق إذا شبه بالخرير
في لذة الطعم ، على زعم القوم ، وكالجلد الناعم إذا شبه بالحرير في لين
المس .

وهنا نكتة لا بد من التنبيه لها ، وهي أن التحقيق في وجه الشبه يأبى
أن يكون غير عقلي ، وذلك أنه متى كان حسياً ، وقد عرفت أنه يجب أن
يكون موجوداً في الطرفين ، وكل موجود فله تعين ، فوجه الشبه مع الشبه
متعين ، فيمتنع أن يكون هو بعينه موجوداً مع المشبه به ، لامتناع حصول
المحسوس المعين ههنا ، مع كونه بعينه هناك ، بحكم ضرورة العقل ،
وبحكم التنبيه على امتناعه ، إن شئت ، وهو استلزامه إذا عدت حمرة
الحلد دون حمرة الورد أو بالعكس ، كون الحمرة معدومة ، موجودة
معاً ، وهكذا في أخواتها ، بل يكون مثله مع المشبه . لكن المثلين لا يكونان
شيئاً واحداً ، ووجه الشبه بين الطرفين كما عرفت واحد ، فيلزم أن
يكون أمراً كلياً مأخوذاً من المثلين بتجريدهما عن التعين .

لكن ما هذا شأنه فهو عقلي ، ويمتنع أن يقال : فالمراد بوجه الشبه
حصول المثلين في الطرفين ، فإن المثلين متشابهان ، فمعهما وجه تشبيه .

فإن كان عقلياً ، كان المرجع في وجه الشبه العقل في المال ؛ وإن كان حسياً ، استلزم أن يكون مع المثلين مثلاً آخران ، وكان الكلام فيهما كاللحام فيما سواههما ويلزم التسلسل ؛ وتتمام التحقيق موضعه علوم آخر . والعقلي كوجود الشيء العديم النفع إذا شبه بعدمه في العراء عن الفائدة ، أو كالعلم إذا شبه بالحياة في كونهما جهتي ادراك فيما طرفاه معقولان ، وكالرجل إذا شبه بالأسد في الجراءة ، وكأصحاب النبي عليه السلام ورضي الله عنهم إذا شبهوا بالنجوم ، في مطلق الاهتداء بذلك فيما طرفاه محسوسان ، وكالعلم إذا شبه بالنور في الهداية ، أو كالعدل إذا شبه بالقسطاس في تحصيل ما بين الزيادة والنقصان فيما المشبه معقول والمشبه به محسوس ، وكالعطر إذا شبه بخلق كريم في استطابة النفس إياهما ، أو كالنجوم إذا شبهت بالسنن في عدم الخفاء فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول ، وفي أكثر هذه الأمثلة في معنى وجدتها تسامح ، فاعرف .

وجه التشبيه غير واحد :

وأما القسم الثاني وهو أن يكون : وجه التشبيه غير واحد لكنه في حكم الواحد فهو على نوعين : إما أن يكون مستنداً إلى الحس : كسقط النار إذا شبه بعين الديك في الهيئة الحاصلة من الحمرة ، والشكل الكروي ، والمقدار المخصوص ، وكالثريا إذا شبهت بعنقود الكرم المنور في الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى على كيفية مخصوصة إلى مقدار مخصوص ، وكالشاة الجبلي إذا شبه بحمار أتر مشقوق الشفة والحوافر ، نابت على رأسه شجرتا غضا ، وكالشمس إذا شبهتها بالمرآة في كف الاشل في الهيئة الحاصلة التي تؤديها من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة ، وشبه تموج الاشراق ، أو إذا شبهتها بالبوقة فيها ذهب ذائب ، كما قال :

والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب
كأنها بوتقة أحميت يجول فيها ذهب ذائب

في الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع صفاء اللون واتصال الحركة ،
 وشبه مراوحة المتحرك بين انبساط وانقباض ، وذلك لأن البوتقة إذا
 أحميت وذاب فيها الذهب وأخذ يتحرك فيها بجملته من غير غليان ،
 متشكلاً بشكل البوتقة في الاستدارة ، تلك الحركة العجيبة ، كأنه يهيم ،
 بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب البوتقة لما في طبعه من النعومة ثم
 يبدو له فيرجع إلى الانقباض لما بين أجزائه من كمال التلاحم وقوة
 الاتصال ، والبوتقة في ضمن ذلك متحركة تبعاً مؤدية مع الذهب الذائب
 فيها الهيئة المذكورة ، فإن الشمس إذا أهدأ الإنسان النظر إليها ليتبين جرمها ،
 وجدها مؤدية للهيئتين . وكوجه الشبه في قوله :

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبها

فليس المراد من التشبيه تشبيه النقع بالليل ، ثم تشبيه السيوف بالكواكب .
 إنما المراد تشبيه الهيئة الحاصلة من النقع الأسود ، والسيوف البيض ،
 متفرقات فيه ، بالهيئة الحاصلة من الليل المظلم والكواكب المشرقة في
 جوانب منه . وفي قوله :

وكان أجرام النجوم لوامعاً دررٌ نُشِرْنَ على بساطٍ أزرقٍ

فليس المراد تشبيه النجوم بالدرر ، ثم تشبيه السماء بالبساط الأزرق ،
 إنما المراد تشبيه الهيئة الحاصلة من النجوم البيض المتألثة في جوانب من
 أديم السماء ، الملقية قناعها عن الزرقة الصافية ، بالهيئة الحاصلة المستطرفة
 من درر منشورة على بساط أزرق ، دون شيء آخر مناسب للدرر في
 الحسن والقيمة . وفي قوله :

كأنما المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة
 منصرفٌ بالليل عن دعوة قد أسرجت قدامه شمعة

فالمراد تشبيه الهيئة الحاصلة من المريخ والمشتري قدامه بالهيئة الحاصلة
 من المنصرف عن الدعوة مسرج الشمع من دونه ؛ وتسمى أمثال ما ذكر

من الأبيات تشبيه المركب بالمركب . والمذكور قبلها تشبيه المفرد بالمفرد ، وهذا فن له فضل احتياج إلى سلامة الطبع وصفاء القريحة ، فليس الحاكم في تمييز البابين ، إذا التبس أحدهما بالآخر ، سوى ذلك . ومن تشبيه المفرد بالمفرد قوله :

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً لدى وكرها العناب والحشف البالي
وأما أن يكون مستنداً إلى العقل ، كما إذا شبهت أعمال الكفرة بالسراب في المنظر المطمع مع المخبر المؤنس ، وكما إذا شبهت الحسناء من منبت السوء بخضراء الدمن ، في حسن المنظر المنضم إلى سوء المخبر والتعري عن أثمار خير ، أو الجماعة المناسبة في الخصال ، الممتنعة لذلك عن تعيين فاضل بينهم ومفضول ، بالحلقة المفرغة الممتنعة عن تعيين بعضه طرفاً وبعضه وسطاً .

وجه التشبيه ليس واحداً وليس في حكم الواحد :

وأما القسم الثالث وهو : أن لا يكون وجه التشبيه أمراً واحداً ولا منزلة الواحدة ، فهو على أقسام ثلاثة : أن تكون تلك الأمور : حسية أو عقلية أو البعض حسياً والبعض عقلياً .

فالأول : كما إذا شبهت فاكهة بأخرى : في لون وطعم ورائحة .
والثاني : إذا شبهت بعض الطيور بالغراب . في حدة النظر ، وكمال الحذر ، وإخفاء السفاد .

والثالث : كما إذا شبهت انساناً بالشمس . في حسن الطلعة ، ونباهة الشأن ، وعلو الرتبة .

أحكام التصريح بوجه التشبيه أو عدمه :

واعلم أنه ليس بملتزم فيما بين أصحاب علم البيان أن يتكلفوا التصريح بوجه التشبيه على ما هو به ، بل قد يذكرون على سبيل التسامح ما إذا أمعت فيه النظر لم تجده إلا شيئاً مستتبعا لما يكون وجه التشبيه في

المآل ، فلا بد من التنبيه عليه . من ذلك قولهم في الإلناظ ، إذا وجدوها لا تثقل على اللسان ، ولا تكده بتنافر حروفها أو تكرارها ، ولا تكون غريبة وحشية تستكره لكونها غير مألوفة ، ولا مما تشبه معانيها وتستغلق فتصعب الوقوف عليها وتشتمثر عنها النفس ، هي كالعسل في الحلاوة ، وكالماء في السلاسة ، وكالنسيم في الرقة . وقولهم في الحجة المطلوب بها قلع الشبهة ، متى صادفوها ، معلومة الأجزاء ، يقينية التأليف ، قطعية الاستلزام : هي كالشمس في الظهور . فيذكرون الحلاوة ، والسلاسة والرقّة ، والظهور ، لوجه الشبه ، على أن وجه الشبه في المآل هناك شيء غيرها .

وذلك لازم الحلاوة ، وهو ميل الطبع اليها ، ومحبة النفس ورودها عليها . ولازم السلاسة والرقّة وهو افادة النفس نشاطاً ، والاهداء إلى الصدر انشراحاً ، وإلى القلب روحاً فشأن النفس مع الالفاظ الموصوفة بتلك الصفات ، كشأنها مع العسل الشهي الذي يلد طعمه ، فتهش النفس له ، ويميل الطبع اليه ، ويحب وروده عليه ، أو كشأنها مع الماء الذي ينساغ في الحلق ، وينحدر فيه أجلب انحدار للراحة ، ومع النسيم الذي يسري في البدن . فيتخلل المسالك اللطيفة منه ، فيفيد أن النفس نشاطاً ، ويهديان إلى الصدر انشراحاً ، وإلى القلب روحاً .

ولاظم الظهور وهو ازالة الحجاب ، فشأن البصيرة مع الشبهة كشأن البصر مع الظلمة في كونهما معهما كالمحجوبين ، وانقلاب جالهما إلى خلاف ذلك مع الحجة إذا بهرت ، والشمس إذا ظهرت ، وتسامحهم هذا لا يقع إلا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كالذي نحن فيه ، وأقول يشبه أن يكون تركهم التحقيق في وجه التشبيه ، على ما سبق التنبيه عليه من تسامحهم هذا ، وقد جاريناهم نحن في ذلك كما ترى .

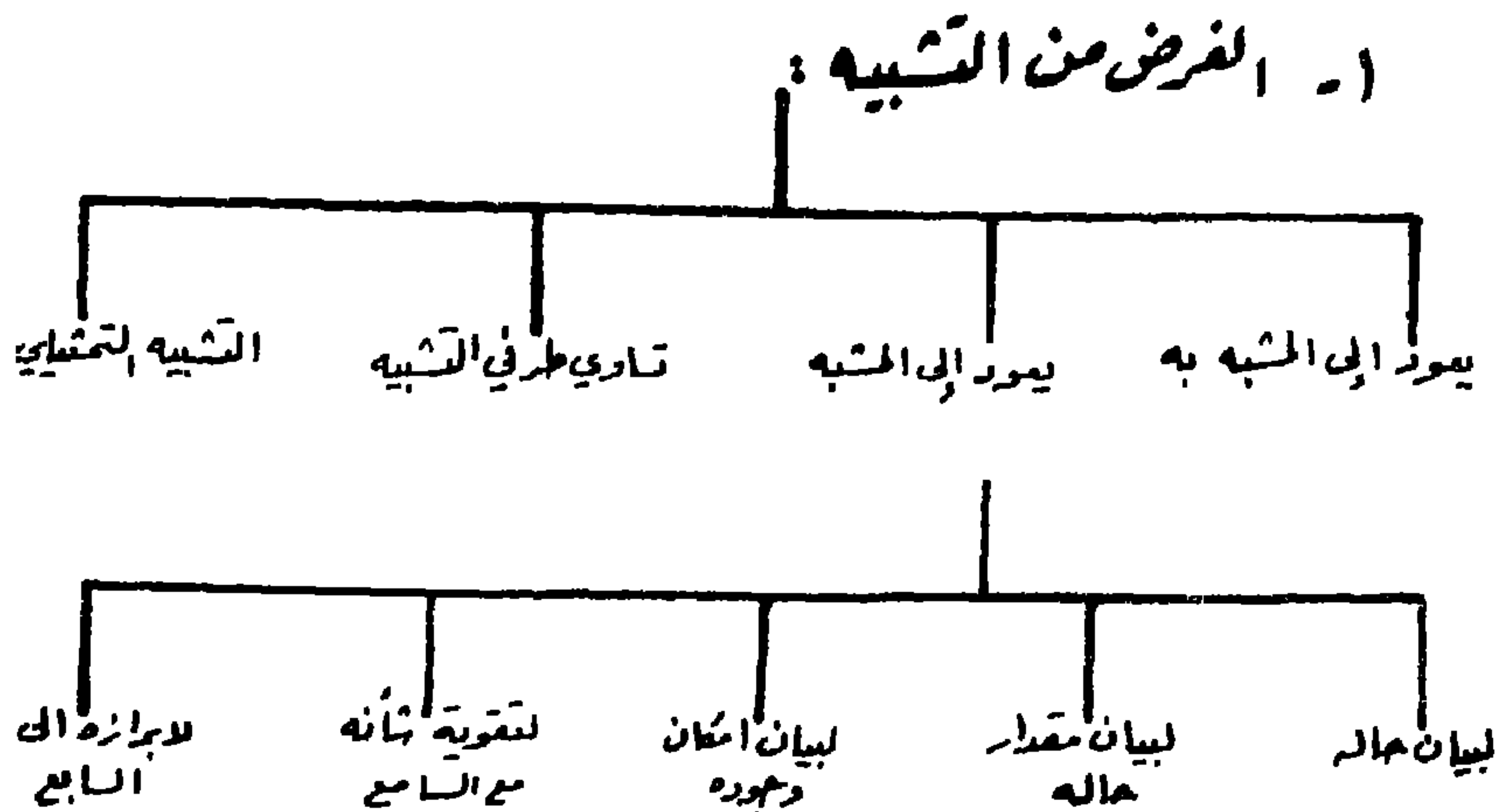
حق وجه التشبيه شمول الطرفين :

واعلم أن حق وجه التشبيه شموله الطرفين ، فإذا صادفه صلح وإلا

فسد ، كما إذا جعلت وجه التشبيه في قولهم : النحو في الكلام كالمالح في الطعام . الصلاح باستعمالهما والفساد باهماهما ؛ صلح لشمول هذا المعنى المشبه والمشبه به ، فالمالح إن استعمل في الطعام صلح الطعام وإلا فسد ؛ والنحو كذلك : إذا استعمل في الكلام ، نحو : عرف زيد عمراً ، برفع الفاعل ونصب المفعول صلح الكلام ، وصار منتفعاً به في تفهم المراد منه ، وإذا لم يستعمل فيه : فلم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول فسد ، لخروجه عن الانتفاع به . وإذا جعلت وجه التشبيه ، ما قد يذهب إليه ذوو التعنت من أن : الكثير من الملح يفسد الطعام والقليل يصلحه ، فالنحو كذلك ، فسد لخروجه إذ ذاك عن شمول الطرفين إلى الاختصاص بالمشبه به ، فإن التقليل أو التكثير إنما يتصور في الملح بأن يجعل القدر المصلح منه للطعام مضاعفاً مثلاً ، أما في النحو فلا ، لامتناع جعل رفع الفاعل أو نصب المفعول مضاعفاً . هذا ، وربما أمكن تصحيح قول المتعنتين ، ولكنه ليس مما يهمننا الآن .

النوع الثالث : النظر في الغرض من التشبيه : (١)

الغرض من التشبيه في الأغلب يكون عائداً إلى المشبه ، ثم قد يعود إلى المشبه به .



أ - الغرض العائد إلى المشبه :

فإذا كان عائداً إلى المشبه ، فأما أن يكون :

١ - لبيان حاله كما إذا قيل لك . ما لون عمامتك؟ قلت : كلون هذه . وأشارت إلى عمامة لديك .

٢ - وإما أن يكون : لبيان مقدار حاله كما إذا قلت : هو في سواده كحلك الغراب .

٣ - وإما أن يكون لبيان امكان وجوده ، كما إذا رُمّت تفضيل واحد على الجنس إلى حد يوهم اخراجه عن البشرية إلى نوع أشرف ، وأنه في الظاهر كما ترى أمر كالممتنع ، فتتبعه التشبيه لبيان امكانه ، قائلاً : حاله كحال المسك ، الذي هو بعض دم الغزال ، وليس يعد في الدماء ، لما اكتسب من الفضيلة الموجبة اخراجه إلى نوع أشرف من الدم .

٤ - وإما أن يكون لتقوية شأنه في نفس السامع وزيادة تقرير له عنده ، كما إذا كنت مع صاحبك في تقرير أنه لا يحصل من سعيه على طائل ، ثم أخذت ترقم على الماء ، وقلت : هل أفاد رقمي على الماء نقشاً ما : إنك في سعيك هذا كرقمي على الماء ، فإنك تجد لتمثالك هذا من التقرير ما لا يخفى .

٥ - وإما أن يكون لاجوازه إلى السامع في معرض التريين ، أو التشويه ، أو الاستطراف وما شاكل ذلك ، كما إذا شبهت وجهاً أسود بمقلة الطيبي ، إفراغاً له في قالب الحسن ، ابتغاء تزيينه ، أو كما إذا شبهت وجهاً مجدوراً بسلحة جامدة وقد نقرتها الديكة ، إظهاراً له في صورة أشوه ، إرادة ازدياد القبح والتنفير ، أو كما إذا شبهت الفحم فيه جمر موقد يبحر من المسك موجّه الذهب ، نقلاً له عن صحة الوقوع إلى امتناعه عادة ليستطرف ، وللاستطراف وجه آخر وهو أن يكون المشبه به نادر

الحضور في الذهن ، أما في نفس الامر كاللذي نحن فيه ، فإذا أحضر.
استطرف استطراف النوار عند مشاهدتها ، واستلذ استلذاذها بلحذتها ،
فلكل جديد لذة . وأما مع حضور المشبه في أوان الحديث فيه ، مثل
حضور النار والكبريت مع حديث البنفسج والرياض ، كما في قوله :
ولازوردية تزهو بزرقتهما بين الرياض على حمر اليواقيست
كأنها فوق قامات ضَعْفَن بها أوائل النار في طراف كبريت

فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت ليست مما يمكن أن يقال
إنها نادرة الحضور في الذهن ، نادرة صورة بحر من المسك موجهُ
الذهب ، وإنما النادر حضورها مع حديث البنفسج ، فإذا أحضر احضاراً
مع الشبه استطرف لمشاهدة عناق بين صورتين لا تراءى ناراهما ، وهل
الحكاية المعروفة في حديث حسد جرير ^(١) لعدي بن الرقاع ^(٢) إلا لعين
ما نحن فيه ؟

يحكى أن جريراً قال أنشدني عدي :

عرف الديار توهماً فاعتادها

فلما بلغ إلى قوله :

ترجى أغن كأن أبرة روقه

رحمته وقلت : قد وقع ، ما عساه يقول وهو اعرابي جلف جاف ،

فلما قال :

(١) جرير بن عطية الخطفي ، من بني كلب بن يربوع أحد فحول الشعراء في العصر الأموي ،
اشتهر بشعر النقائص مع الأخطل والفرزدق ، وتهاجى مع الطرماح بن حكيم .
ترجمته في : الأغاني (أماكن متفرقة) ، الشعر والشعراء ، شرح شواهد المغني ،
الموشح ، خزانة الأدب ، وغيرها ...

(٢) عدي بن الرقاع ، من عاملة ، وهي حي من قضاة ، نزل الشام . كان له بنت تقول
الشعر ، كان شاعراً محسناً ، جعله ابن سلام في عداد شعراء الطبقة السابعة من الإسلاميين .
ترجمته في : الشعر والشعراء : ٦٢٢ (برقم ١١٤) ، طبقات الشعراء : (١٩٢ -
١٩٥) المؤلف والمختلف ، ١٦ ، معجم الشعراء : ٢٠٣ ، الأغاني ، واللائي .

قلم أصاب من الدواة مدادها

استحالت الرحمة حسداً .

ب - الغرض العائد إلى المشبه به :

وأما الغرض العائد إلى المشبه به فمرجهه إلى إيهام كونه أتم من المشبه
في وجه التشبيه ، كقوله :

وبدا الصباح كأن غرتـه وجهُ الخليفة حين يُمتدحُ

فإنه تعمد إيهام أن وجه الخليفة في الوضوح أتم من الصباح ، وكقوله :

وكان النجوم بين دجَاهـا سننٌ لاح بينهنَّ ابتداءُ

فإنه حين رأى ذوي الصياغة للمعاني شبهوا الهدى والشريرة والسننَ
وكل ما هو علم بالنور ، لجعل صاحبها في حكم من يمشي في نور الشمس ،
فيهتدي إلى الطريق المعبد فلا يتعسف فيعثر تارة على عدو قتال ، ويتردى
أخرى في مهواة مهلكة ؛ وشبهوا الضلالة والبدعة وكل ما هو جهل
بالظلمة ، لجعل صاحبها في حكم من ينجب في الظلماء فلا يهتدي إلى
الطريق ، فلا يزال بين عثور وبين تردٍ ، قصد في تشبيه هذا تفضيل
السنن في الوضوح على النجوم ، وتزليل البدع في الاظلام فوق الدباجي
وكقوله :

ولقد ذكرتكَ ، والظلام كأنه يوم النوى وفؤاد من لم يعشق

فإنه أيضاً حين رأى الأوقات التي تحدث فيها المكاره وصفت بالسواد ،
كقولهم : أسودَّ النهار في عيني وأظلمت الدنيا عليَّ جعل يوم النوى كأنه
أعرف وأشهر بالسواد من الظلام فشبهه به ، ثم عطف عليه فؤاد من لم
يعشق تطرفاً ، فإن الغزل يدعي القسوة على من لا يعرف العشق ، والقلب
القاسي يوصف بشدة السواد ، فنظمه في سلكه . وكقوله :

كأن انتضاء البدر من تحت غيمة نجاء من البأساء بعد وقسوع

فإنه لما رأى العادة جارية أن يشبه المتخلص من البأساء بالبدر الذي ينحسر عنه الغمام ، قلب التشبيه ليرى أن صورة النجاء من البأساء ، لكونها مطلوبة فوق كل مطلوب ، أعرف عند الانسان من صورة انتضاء البدر من تحت غيمة ، فشبه هذه بتلك ؛ وكقوله :

وأرض كأخلاق الكسرام قطعتها وقد كحل الليل السماك فأبصرها

فإنه لما رأى استمرار وصف الاخلاق بالضيق وبالسعة تعمد تشبيه الارض الواسعة بخلق الكريم ، ادعاء أنه في تأدية معنى السعة أكمل من الأرض المتباعدة الاطراف ؛ ومن الأمثلة ما يحكيه جل وعلا عن مستحلي الرباء من قولهم : ﴿ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ﴾^(١) في مقام إنما : الربا مثل البيع ، لأن الكلام في الربا لا في البيع ، ذهاباً منهم إلى جعل الربا في باب الحل أقوى حالاً وأعرف من البيع ، ومن الأمثلة ما قال تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾^(٢) لمزيد التوبيخ فيه دون أن يقول : أفمن لا يخلق كمن يخلق ، مع اقتضاء المقام بظاهره إياه ، لكونه إلزاماً للذين عبدوا الأوثان . وسموها آلهة ، تشبيهاً بالله تعالى ، فقد جعلوا غير الخالق مثل الخالق . وعندي أن الذي تقتضيه البلاغة القرآنية هو أن يكون المراد بمن لا يخلق : الحي العالم القادر من الخلق لا الأصنام ، وأن يكون الإنكار موجهاً إلى توهم تشبيه الحي العالم القادر من الخلق به تعالى ، وتقديس عن ذلك علواً كبيراً ، تعريضاً به عن أبلغ الإنكار لتشبيهه ما ليس بحي عالم قادر به تعالى ، ويكون قوله : ﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾^(٣) تنبيه توبيخ على مكان التعريض ، وقوله عز وجل : ﴿ أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٧٥ .

(٢) سورة النحل ، الآية : ١٧ .

(٣) سورة يونس ، الآية : ٣ ؛ هود ، الآية : ٢٤ و ٣٠ ؛ النحل ، الآية : ١٧ ؛

سورة المؤمنون ، الآية : ٨٥ ؛ الصافات ، الآية : ١٥٥ .

إلهه هَوَاهُ ﴿١﴾ بدل أرأيت من اتخذ هواه إلهه مصبوب في هذا القالب ،
فاحسن التأمل ترّ التقديم قد أصاب شاكلة الرمي .

ولنّما جعلنا الغرض العائد إلى المشبه به هو ما ذكرنا ، لأنّ المشبه به
حقه أن يكون أعرف بجهة التشبيه من المشبه ، وأخص بها ، وأقوى
خالا معها ، وإلاّ لم يصح أن يذكر لبيان مقدار المشبه ، ولا لبيان امكان
وجوده ، ولا لزيادة تقريره على الوجه الذي تقدم ، ولا لإبرازه في
معرض التزيين . كالوجه الاسود ، إذا شبهته بمقلة الطيبي ، محاولاً
لنقل استحسان سوادها إلى سواد الوجه ؛ أو معرض التشويه : كالوجه
المجدور ، إذا شبهته بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة ، أراد نقل مزيد
استقباحها ونقرتها إلى جذري الوجه ، لامتناع تعريف المجهول بالمجهول ،
وتقرير الشيء بما يساويه التقرير الأبلغ ؛ أو معرض الاستطراف :
كالفحم فيه جمر موقد ، إذا شبهته ببحر من المسك موجه الذهب ،
نقلاً لامتناع وقوعه إلى الواقع ليستطرف ، أو للوجه الآخر على ما تقدم
لمثل ما ذكر .

وربما كان الغرض العائد إلى المشبه به بيان كونه أهم عند المشبه ،
كما إذا أشير لك إلى وجه كالقمر في الاشراف والاستدارة ، وقيل :
هذا الوجه يشبه ماذا ؟ فقلت : الرغيف ! إظهاراً لاهتمامك بشأن الرغيف
لا غير ، وهذا الغرض يسمى اظهار المطلوب ، ولا يحسن المصير اليه
إلاّ في مقام الطمع في تسني المطلوب ، كما يحكى عن الصاحب ، رحمه الله ،
أن قاضي سجستان دخل عليه فوجده الصاحب متفتناً ، فأخذ بمدحه
حتى قال :

وعالم يعرف بالسجزي

(١) سورة الفرقان ، الآية : ٤٣ .

وأشار للندماء أن ينظموا على أسلوبه ، ففعلوا واحداً بعد واحد ،
إلى أن انتهت النوبة إلى شريف في البين ، فقال :

أشهى إلى النفس من الحبىز

فأمر الصاحب أن يقدم له مائدة .

ج - تساوي طرفي التشبيه : المشبه والمشبه به :

وأما إذا تساوى الطرفان : المشبه والمشبه به في جهة التشبيه ، فلاحسن ترك التشبيه إلى التشابه ، ليكون كل واحد من الطرفين مشبهاً ومشبهاً به ، تفادياً من ترجيح أحد المتساويين ، ويظهر من هذا أن التشبيه ، إذا وقع في باب التشابه ، صح فيه العكس ، بخلافه فيما عداه ، وكان حكم المشبه به إذ ذاك غير ما تلي عليك ، فصح أن يقال : لون هذه العمامة كلون تلك ، وأن يقال : لون تلك كلون هذه ، وأن يقال : بدا الصبح كغرة الفرس ، وبدأت غرة الفرس كالصبح ، متى كان المراد بالشبه وقوع منير في مظلم ، وحصول بياض في سواد ، مع كون البياض قليلاً ، بالإضافة إلى السواد . وأن يقال : الشمس كالمرآة المجلوة ، أو كالدينار الخارج من السكة ، كما قال : وكأن الشمس المنيرة دينارٌ جلته حدائد الضرب ، وأن يقال : المرآة المجلوة أو الدينار الخارج من السكة كالشمس ، متى كان القصد من التشبيه إلى مجرد مستدير يتألاً ، متضمن في اللون ، لكون وجه التشبيه في جميع ذلك غير مختص بأحد الطرفين زيادة اختصاص .

د - التشبيه التمثيلي :

واعلم أن التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير حقيقي ، وكان منتزعاً من عدة أمور ، خص باسم التمثيل ، كالذي في قوله :

اصبر على مضض الحسو د فإن صبرك قاتله
فالنار تأكل نفسها إن لم تجد ما تأكله

فإن تشبيه الحسود المتروك مقاولته بالنار التي لا تتمد بالخطب ، فيسرع فيها الفناء ليس إلا في أمر متوهم له ، وهو ما تتوهم إذا لم تأخذ معه في المقابلة ، مع علمك بتطلبه إياها ، عسى أن يتوصل بها إلى نفثة مصدور ، من قيامه إذ ذاك مقام أن تمنعه ما يمد حياته ليسرع فيه الهلاك ، وإنه كما ترى منتزع من عدة أمور ؛ وكالذي في قوله :

وإن من أدبته في الصبـا كالعود يسقى الماء في غرسه
حتى تراه مورقاً ناضراً بعد الذي أبصرت من يبسه

فإن تشبيه المؤدب في صباه بالعود المسقى أوان الغرس ، المونق بأوراقه ونضرتة ، ليس إلا فيما يلزم كونه : مهذب الاخلاق ، مرضي السيرة ، حميد الفعال ، لتأدية المطلوب بسبب التأديب المصادف وقته من تمام الميل اليه ، وكمال استحسان حاله ، وإنه كما ترى أمر تصوري لا صفة حقيقية ، وهو مع ذلك منتزع من عدة أمور ؛ وكالذي من قوله عز من قائل : ﴿ مَسَلَهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ (١) فإن وجه تشبيه المنافقين بالذين شبهوا بهم في الآية ، هو رفع الطمع إلى تسني مطاوب بسبب مباشرة أسبابه القريبة مع تعقب الحرمان والخيبة ، لانقلاب الاسباب ، وأنه أمر توهمي كما ترى منتزع من أمور جملة ؛ وكالذي في قوله تعالى أيضاً : ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ (٢) وأصل النظم : أو كمثل ذوي صيب ، فحذف ذوي للدلالة : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾ (٢) عليه ، وحذف : مثل ، لما دل عليه عطفه على قوله : ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً ﴾ (١) إذ لا يخفى أن التشبيه ليس بين مثل المستوقدين ، وهو صفتهم العجيبة

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٧ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٩ .

الشأن وبين ذوات ذوي الصيب ، إنما التشبيه بين صفة أولئك ، وبين صفة هؤلاء ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِّلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ؟ ﴾ (١) فأوقع التشبيه بين : كون الحواريين أنصار الله وبين : قول عيسى للحواريين من أنصاري إلى الله ، وإنما المراد : كونوا أنصار الله مثل كون الحواريين أنصاره ، وقت قول عيسى من أنصاري ؟ على أن ما مصدرى مستعمل ما قال استعمال مقدم الحاج ، ثم نظير المذكور في حذف المضاف والمضاف إليه قول القائل :

اسأل البحار فانتحى للعقيق

وقول الآخر :

وقد جعلتني من خزيمة أصبعاً

على ما قدر الشيخ أبو علي الفارسي (٢) ، رحمه الله ، من : أسأل سقياً سحابه ، ومن : ذا مساقاة أصبع ، وحذف المضافات من الكلام عند الدلالة سائغ ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ (٣) تقديره : فكان مقدار مساقاة قرب جبريل ، عليه السلام ، مثل قاب قوسين ، وأن قوله : ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ (٤) إلى

(١) سورة الصف ، الآية : ١٤ .

(٢) أبو علي الفارسي : حسن بن أحمد بن فارس ، ولد بفسا من أعمال فارس . أخذ عنه السيرافي والرماني ، كان واحد زمانه في علم العربية . من أساتذته الزجاج وابن السراج أقام بحلب عند سيف الدولة ، وله مع المتنبي مجالس ، قيل إنه كان أعلم من المبرد ، توفي في بغداد سنة ٣٧٧ هـ . من كتبه : أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز ، والإيضاح في النحو ، المقصور والممدود ... أنهم بالاعتزال .

ترجمته في : أبجد العلوم للحنوجي ٤٥/٣ ، تاريخ بغداد : ٢٧٥/٧ - ٢٧٦ .

معجم الأدباء : ٢٣٢/٧ - ٢٦١ (ترجمته طويلة) وكذلك في بغية الوعاة ؛ وانباء الرواة ، ووفيات الأعيان ...

(٣) سورة النجم ، الآية : ٩ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ١٩ .

الآخر تمثيل لما ان وجه التشبيه بينهم وبين المنافقين هو أنهم في المقام المطمع في حصول المطالب ، ونجح المآرب ، لا يحظون إلا بضد المطموع فيه من مجرد مقاساة الاهوال ، وأنه كما ترى مما نحن بصدده ، وكذا الذي في قوله عز وجل : ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾ ^(١) فإن وجه التشبيه بين أحبار اليهود الذين كلفوا العمل بما في التوراة ، ثم لم يعملوا بذلك ، وبين الحمار الحامل للأسفار ، وهو حرمان الانتفاع بما هو أبلغ شيء بالانتفاع به ، مع الكد والتعب في استصحابه ، وليس بمشبه كونه عائداً إلى التوهم ، ومركباً من عدة معان ، والذي نحن بصدده من الوصف غير الحقيقي أحوج منظور فيه إلى التأمل الصادق من ذي بصيرة نافذة ، وروية ثاقبة ، لالتباسه في كثير من المواضع بالعقلي الحقيقي ، لا سيما المعاني التي ينتزع منها ، فربما انتزع من ثلاثة ، فأورث الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر ، نحو قوله :

كما أبرقت قوماً عطاشاً غمامةً فلما رأوها أقشعت وتجلت
إذا أخذت تنتزع وجه التمثيل من قوله : كما أبرقت قوماً عطاشاً غمامة ، فحسب ، نزلت عن غرض الشاعر من تشبيهه بمراحل ، فإن مغزاه أن يصل ابتداءً مطمئناً بانتهاء مؤيسٍ وذلك يوجب انتزاع وجه التشبيه من مجموع البيت ، ثم إن التشبيه التمثيلي متى فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا غير ، سمي مثلاً ، ولورود الامثال على سبيل الاستعارة لا تغير ، وسيأتيك الكلام في الاستعارة بإذن الله تعالى .

احوال التشبيه :

تقديم :

النوع الرابع النظر في أحوال التشبيه من كونه قريباً أو غريباً ، مقبولا أو مردوداً .

(١) سورة الجمعة ، الآية : ٥ .

والكلام في ذلك يستدعي تقديم أصول ؛ وأنا أذكر لك ما يرشدك إلى كيفية سلوك الطريق هناك ، بتوفيق الله تعالى ، معدداً عدة منها لتكون لك عدة في درك ما عسى تأخذ في طلبه ، منها : إن ادراك الشيء مجملاً أسهل من ادراكه مفصلاً ، ومنها : أن حضور صورة شيء تتكرر على الحس أقرب من حضور صورة شيء يقل وروده على الحس ، وحال هذين الاصلين واضح ، ومنها : إن الشيء مع ما يناسبه أقرب حضوراً منه مع ما لا يناسبه ، فالحمام مع السطل أقرب حضوراً منه مع السخل ، وقد سبق تقريره في باب الفصل والوصل ؛ ومنها أن استحضار الامر الواحد أيسر من استحضار غير الواحد ، وحاله أيضاً مكشوف .

ومنها : أن ميل النفس إلى الحسيات أتم منه إلى العقليات ، وأعني بالحسيات ما تجرده منها بناء على امتناع النفس من ادراك الجزئيات ، على ما نبهت عليه ، وزيادة ميلها اليها دون غيرها من العقليات ، لزيادة تعلقها بها بسبب تجريدتها إياها بقوة العقل ، ونظمها لها في سلك ما عداها ، ولزيادة ألفها بها أيضاً لكثرة تأديها اليها من أجل كثرة طرقه وهي الحواس المختلفة المؤدية لها ، وأمّا ما يقال من أن الف النفس مع الحسيات أتم منه مع العقليات ، لتقدم ادراك الحس على ادراك العقل ، فبعد تقرير أن ادراك النفس إنما يكون للمجردات ، وأن مدرك النفس غير مدرك الحس ، شيء كما ترى عن افادة المطلوب بمعزل ، وعن تحقيق المقصود بالف منزل .

ومنها : أن النفس لما تعرف أقبل منها ليمّا لا تعرف ، لمحبتها العالم طبعاً ؟ ومنها : أن تجدد صورة عندها ، أحب اليها وألذّ عندها من مشاهدة معاد ، وأنه من القبول ، بحيث يغني أن يستعان فيه بتلاوة أكره معاد ، ولكل جديد لذة . ولعمري أن التوفيق ، بين حكم الإلف وبين حكم التكرير ، أحوج شيء إلى التأمل ، فليفعل ، لأن الإلف مع

الشيء لا يتحصل إلا بتكرره على النفس ، ولو كان التكرار يورث الكراهة لكان المؤلف أكره شيء عند النفس ، وامتنع إذ ذاك نزعها إلى مألوف . والوجدان يكذب ذلك .

من اسباب قرب التشبيه :

وإذ قد تقدم اليك ما ذكرناه فنقول : من أسباب قرب التشبيه ، وكونه نازل الدرجة :

١ - أن يكون وجهه أمراً واحداً ، كالسواد في قرلك : هندي كالفتحم ، أو البياض في قولك : شهد كالثلج .

٢ - أو أن يكون المشبه به مناسب للمشبه ، كما إذا شبهت الجرة الصغيرة بالكوز ، أو الجرة الضخمة المستطيلة بالفجل ، أو العنبة الكبيرة السوداء بالانجاسة .

٣ - أو أن يكون المشبه به غالب الحضور في خزانة الصور بجهة من الجهات ، كما إذا شبهت الشعر الأسود بالليل ، أو الوجه الجميل بالبدر ، أو المحبوب بالروح .

من اسباب بعد التشبيه وغرائبه :

١ - أن يكون وجه التشبيه أموراً كثيرة ، كما في تشبيه سقط النار بعين الديك ، أو تشبيه الثريا بعنقود الكرم المنور ، أو تشبيه نحو قوله :
كأن مشار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه (١)

(١) البيت لبشار بن برد ، من قصيدة يمدح بها ابن هبيرة ، وفيها يقول :
إذا كنت في كل الأمور معاتباً صديقك لم تلق الذي لا تعاتبه
فعل واحد ، أو حل أخاك فإنه مقارف ذنب ، مرة ، ومجانبه
(انظر ترجمته ومراجع دراسته في (شرح أهدى سبيل) ص ١٣٧ ، من منشورات الدار) .

٢ - أو أن يكون المشبه به بعيد التشبيه عن المشبه ، كالحنفساء عن الانسان ، قبل تشبيه أحدهما بالآخر ، في اللجاج أو البنفسج عن النار والكبريت ، قبل تصور التشبيه بين الطرفين .

٣ - أو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن لكونه شيئاً وهمياً كما في قوله :

ومسنونة زرق كأنياب أغوال

٤ - أو مركباً خيالياً كما في قوله :

وكان محمر الشقيق إذ تصوب أو تصعد

أعلام ياقوت نشر على رماح من زبرجد

٥ - أو مركباً عقلياً كما في قوله عز قائل : ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنْ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازِيدَتْ وَظَنَ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا فَنَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ ﴾ ^(١) وكل ما كان التركيب ، خيالياً كان أو عقلياً ، من أمور أكثر ، كان حاله في البعد والغرابة أقوى .

قبول التشبيه :

وأما كون التشبيه مقبولا فالأصل فيه هو أن يكون الشبه صحيحاً ، وقد تقدم معنى الصحة ، وأن يكون كاملاً في تحصيل ما علق به من الغرض ، وأن يكون سليماً عن الابتذال .

١ - مثل أن يكون المشبه به محسوساً أعرف شيء بأمر لون مخصوص ، أو شكلٍ أو مقدارٍ أو غير ذلك ، إذا كان الغرض من التشبيه بيان حال

(١) سورة يونس ، الآية : ٢٤ .

المشبه من ذلك الامر . أو بيان مقداره على ما هو عليه ، فالنفس إلى الأعراف عندها أميلُ ، وله متى صادفته أقبلُ ، لا سيما فيما إلثفها به أكملُ ، لكن يجب في الثاني كون المشبه به ، مع ما ذكر ، على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا أزيد ولا أنقص ، وكلما كان أدخل في السلامة عن الزيادة أو النقصان ، كان أدخل في القبول .

٢ - أو مثل أن يكون المشبه به أتم محسوس في أمر حسي ، هو وجه الشبه ، إذا قصد تنزيل المشبه الناقص منزلة الكامل ، أو قصد زيادة تقرير المشبه عند السامع لمثل ما تقدم ، أو مثل أن يكون المشبه به مسلم الحكم معروفة ، فيما يقصد من وجه التشبيه ، إذا كان الغرض من التشبيه : بيان امكان الوجود ، أو محاولة التزيين ، أو التشويه . فقبول النفس لما تعرف ، وفوق قبولها لما لا تعرف .

٣ - أو مثل أن يكون المشبه به في التشبيه الاستطرافي نادر الحضور في الذهن لبعده عن التصور ، أو نادر الحضور فيه مع المشبه لبعده نسبته إليه ، فالنفس تتسارع إلى قبول نادر يطلع عليها ، لما تتصور لديه من لذة التجدد ، وتمثل من تعريه عن كراهة معاد .

رد التشبيه :

هذا وإنك متى تفتنت لأسباب قرب التشبيه وتقارب مسلكه ، وكذا لأسباب انخراطه من القبول في سلكه ، تفتنت لأسباب بعده وغرابته ، ولأسباب رده لرداعته ، ولن يذهب عليك أن مقرب التشبيه ، متى كان أقوى ، كان التشبيه أقرب ، وكذا مبعده ، متى كان أقوى ، كان أغرب ، وجرى لذلك في شأن قبوله وردده ، على نحو مجراه في شأن قربه . وبعده .

التشبيه : احكام متفرقة :

واعلم أن ليس من الواجب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه ، بل إذا قلت : زيدٌ أسدٌ ، واكتفيت بذكر الطرفين عُدَّ تشبيهاً ، مثله إذا قلت : كأن زيداَ الاسدُ ، اللهم إلا في كونه أبلغ ، ولا ذكر المشبه لفظاً ، بل إذا كان محذوفاً ، مثله إذا قلت : أسدٌ وأي أسد ، جاعلاً المشبه به خبراً مفتقراً إلى المبتدأ كفى لقصر المسافة بين الملفوظ به في الكلام ، والمحذوف منه ، بشرائطه في قوة الافادة . وإنما الواجب في التشبيه إذا ترك المشبه أن لا يكون مضروباً عنه صفحاً ، مثله إذا قلت : عندي أسدٌ ، أو رأيت أسداً ، ونظرت إلى أسدٍ ، فإنه لا يعد تشبيهاً وسيأتيك بيان حاله ، وإنما عد ، نحو : زيد أسد ، وقرينة المحذوف المبتدأ ، تشبيهاً لأنك حين أوقعت أسداً ، وهو مفرد غير جملة ، خبراً لزيد استدعى أن يكون هو ، إياه ، مثله في زيد منطلق ، في أن الذي هو زيد بعينه منطلق ، وإلا كان : زيد أسد ، مجرد تعديد ، نحو : خيل فرس ، لا اسناداً ، لكن العقل يأبى أن يكون الذي هو انسان هو بعينه أسداً ، فيلزم لامتناع جعل اسم الجنس وصفاً للانسان ، حتى يصح اسناده إلى المبتدأ المصير إلى التشبيه بحذف كلمته قصداً إلى المبالغة ، وإذا عرفت أن وجود طرفي التشبيه يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه ، عرفت أن فقد كلمة التشبيه لا تؤثر إلا في الظاهر ، وعرفت أن نحو : رأيت بفلان أسداً ، ولقيني منه أسد ، وهو أسد في صورة انسان ، وإذا نظرت اليه لم ترَ إلا أسداً ، وإن رأيت عرفت جبهة الأسد ، ولئن لقيت ليُقيّنك منه الاسد ، وإن أردت أسداً فعليك بفلان ، وإنما هو أسد ، وليس هو آسبياً بل هو أسد ... كل ذلك تشبيهات لا فرق إلا في شأن المبالغة . فالخيط الابيض والخيط الاسود في قوله عز وجل قاتلا : ﴿ حتى

يَتَّبِعِينَ لَكُمْ الْخَيْطَ الْأَبْيَضُ مِنْ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴿١﴾ يعدان من باب التشبيه ، حيث بينا بقوله : ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ (٢) ولولا ذلك لكانا من باب الاستعارة .

مراتب التشبيه :

والحاصل من مراتب التشبيه ثمان : أحدها : ذكر أركانه الأربعة ، وهي : المشبه ، والمشبّه به ، وكلمة التشبيه ، ووجه التشبيه ، كقوله زيد كالأسد في الشجاعة ، ولا قوة لهذه المرتبة ؛ وثانيها ترك المشبه ، كقولك : كالأسد في الشجاعة ، وهي كالأولى في عدم القوة ؛ وثالثها : ترك كلمة التشبيه كقولك : زيد أسد في الشجاعة ، وفيها نوع قوة . ورابعها : ترك المشبه وكلمة التشبيه ، كقولك : أسد في الشجاعة . في موضع الخبر عن زيد ، وهي كالثالثة في القوة . وخامستها : ترك وجه التشبيه ، كقولك : زيد كالأسد ، وهي أيضاً قوية لعموم وجه التشبيه . وسادستها : ترك المشبه ووجه التشبيه ، كقولك : كالأسد في موضع الخبر عن زيد ، وحكمها كحكم الخامسة . وسابعها : ترك كلمة التشبيه ووجه الشبه ، كقولك : زيد أسد ؛ وهي أقوى الكل . وثامنتها : إفراد المشبه به في الذكر ، كقولك : أسد ، في الخبر عن زيد ، وهي كالسابعة .

خاتمة :

واعلم أن الشبه قد ينتزع من نفس التضاد ، نظراً إلى اشتراك الضدين فيه ، من حيث اتصاف كل واحد منهما بمضادة صاحبه ، ثم ينزل منزله شبه التناسب ، بواسطة تمليح أو تهكم ، فيقال للجبان : ما أشبهه بالأسد ، وللبخيل : إنه حاتم ثان . والله المستعان .

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٨٧ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٨٧ .

الاصل الثاني

من علم البيان في المجاز (١)

ويتضمن التعرض للحقيقة ، والكلام في ذلك مفتقر إلى تقديم التعرض لوجه دلالات الكلم على مفهوماتها ولمعنى الوضع والواضع .

تقديم :

من المعلوم أن دلالة اللفظ على مسمى دون مسمى ، مع استواء نسبه اليهما ، يمتنع ، فيلزم الاختصاص بأحدهما ضرورة ، والاختصاص ، لكونه أمراً ممكناً ، يستدعي في تحققه مؤثراً مخصصاً ، وذلك المخصص ، بحكم التقسيم ، إما الذات او غيرها ، وغيرها . اما الله ، تعالى وتقدس ، او غيره ثم ان في السلف من يحكى عنه اختيار الاول ، وفيهم من اختار الثاني وفيهم من اختار الثالث . وأطبق المتأخرون على فساد الرأي الاول ، ولعمري انه فاسد ، فإن دلالة اللفظ على مسمى ، لو كانت لذاته ، كدلالته على اللفظ ، وانك لتعلم ان ما بالذات لا يزول بالغير لكان يمتنع نقله الى المجاز ، وكذا الى جعله علماً ، ولو كانت دلالة ذاتية ، لكان يجب امتناع ان لا تدلنا على معاني الهندية كلماتها ، وجوب امتناع أن لا تدل على اللفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول ، ولكان يمتنع اشتراك

(١) انظر مناقشة رأي السكاكي في الحقيقة والمجاز ، من قبل القزويني ، ملخص الكتاب الثالث من كتاب مفتاح العلوم للمؤلف ، وذلك في الصفحات ٣٢٨ إلى ٣٣٤ ، وتعليق البرقوقي شارح كتاب : « التلخيص في علوم البلاغة » ط . المكتبة التجارية الكبرى سنة ١٩٠٤ .

اللفظ بين متنافيين ، كالناهل : للعطشان وللريان ، على ما تسمعه من الاصحاب ، لا ميني ، لما تقدم لي أن تذكرت ، وكالحنون : للأسود والابيض ، وكالقرء : للحيض والطهر ، وامثالها ، لاستلزامه ثبوت المعنى مع انتفائه ، متى قلت : هو ناهل او جون ، ووجوه فسادة أظهر من ان تخفى ، وأكثر من ان تحصى ، مادام محمولاً على الظاهر .

خواص الحروف .

ولكن الذي يدور في خلدي انه رمز ، وكأنه تنبيه على ما عليه أئمة علمي : الاشتقاق والتصريف ، ان للحروف في أنفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس ، والشدة والرخاوة ، والتوسط بينهما ، وغير ذلك ، مستدعية في حق المحيط بها علماً ان لايسوى بينها ، واذا أخذ في تعيين شيء منها لمعنى ، أن لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة ، مثل ما ترى في القصم بالفاء ، الذي هو حرف رخو ، لكسر الشيء من غير أن يبين ، و : القصم بالقاف ، الذي هو حرف شديد ، لكسر الشيء حتى يبين ، وفي : الثلم ، بالميم الذي هو حرف خفيف ، ما يبني للخلل في الجدار ، و : الثلب ، بالباء الذي هو حرف شديد ، للخلل في العرض . وفي : الزفير ، بالفاء لصوت الحمار ، و : الزئير ، بالهمز الذي هو شديد ، لصوت الاسد . وما شاكل ذلك .

خواص التراكيب :

وان للتركيب : كالفعلان والفعلى ، بتحريك العين منهما مثل : النزوان والحيدى ، وفعل مثل : شرف ، وغير ذلك ، خواص أيضاً ، فيلزم فيها ما يلزم في الحروف ، وفي ذلك نوع تأثير لأنفس الكلم في اختصاصها بالمعاني ، هذا ، والحق بعد ، اما التوقيف ، والالهام ، قولاً بأن المخصص هو تعالى ، وأما الوضع والاصطلاح ، قولاً باسناد التخصيص إلى العقلاء والمرجع بالآخرة فيهما أمر واحد ، وهو الوضع . لكن الواضع : اما الله ، عز وجل ، وأما غيره . والوضع عبارة عن تعيين

اللفظة بازاء معنى بنفسها احتراز عن المجاز إذا عينته بازاء ما أردنه بقرينة ، فإن ذلك التعيين لا يسمى وضعاً ، وإذا عرفت إن دلالة الكلمة على المعنى موقوفة على الوضع ، وأن الوضع تعيين الكلمة بازاء معنى بنفسها ، وعندك علم أن دلالة معنى على معنى غير ممتنعة ، عرفت صحة أن تستعمل الكلمة مطلوباً بها نفسها : تارة معناها الذي هي موضوعه له ، ومطلوباً بها أخرى : معنى معناها بمعونة قرينة . ومبنى كون الكلمة حقيقة ومجازاً على ذا .

ما هي الحقيقة ؟

فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه له من غير تأويل في الوضع ، كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص ، فلفظ الاسد موضوع له بالتحقيق ولا تأويل فيه ، وإنما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ، ففي الاستعارة تعد الكلمة مشتملة فيما هي موضوعه له على أصح القولين ، ولا نسميها حقيقة ، بل نسميها مجازاً لغوياً لبناء دعوى المستعار موضوعاً للمستعار له على ضرب من التأويل ، كما ستحيط بجميع ذلك علماً في موضعه ، إن شاء الله تعالى .

ولك أن تقول الحقيقة : هي الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة ، كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص ، أو القرء في أن لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما ، فهذا يدل عليه بنفسه ما دام منتسباً إلى الوضعين . أما إذا خصصته بواحد ، أما صريحاً مثل أن تقول : القرء بمعنى الطهر ، وأما استلزاماً مثل أن تقول : القرء لا بمعنى الحيض ، فإنه حينئذ ينتصب دليلاً دالاً بنفسه على الطهر بالتعيين ، كما كان الواضع عينه بازائه بنفسه ، وانه لمظنة فضل تأمل منك ، فاحتط ؛ وقولي : دلالة ظاهرة ، احتراز عن الاستعارة ، وستعرف وجه الاحتراز في باب الاستعارة .

ولك أن تقول : الحقيقة هي الكلمة المستعملة في معناها بالتحقيق ،
والحقيقة تنقسم عند العلماء إلى : لغوية وشرعية وعرفية . والسبب في
انقسامها هذا ، هو ما عرفت ، أن اللفظة تمتنع أن تدل على مسمى من
غير وضع ، فمتى رأيتها دالة لم تشك في أن لها وضعاً ، وأن لوضعها
صاحباً . فالحقيقة لدالاتها على المعنى تستدعي صاحب وضع قطعاً ، فمتى
تعين عندك ، نسبت الحقيقة إليه ، فقلت : لغوية ، إن كان صاحب
وضعها واضع اللغة . وقلت : شرعية إن كان صاحب وضعها الشارع ،
ومنى لم يتعين ، قلت : عرفية . وهذا المأخذ يعرفك أن انقسام الحقيقة
إلى أكثر مما هي منقسمة إليه غير ممتنع في نفس الأمر .

ما هو المجاز :

وأما المجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق ،
استعمالاً في الغير ، بالنسبة إلى نوع حقيقتها ، مع قرينة مانعة عن ارادة
معناها في ذلك النوع ، وقولي : بالتحقيق احتراز أن لا تخرج الاستعارة ،
التي هي من باب المجاز ، نظراً إلى دعوى استعمالها فيما هي موضوعة له ،
وقولي : استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها ، احتراز عما إذا
اتفق كونها مستعملة فيما تكون موضوعة له ، لا بالنسبة إلى نوع حقيقتها ،
كما إذا استعمل صاحب اللغة لفظ : الغائط ، مجازاً فيما يفضل عن
الإنسان من منهضم متناولاته ، أو كما إذا استعار صاحب الحقيقة الشرعية
الصلاة : للدعاء ، أو صاحب العرف الدابة : للحمار ، والمراد بنوع
حقيقتها اللغوية ، إن كانت إياها ، أو الشرعية أو العرفية ، أية كانت .
وقولي : مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع ، احتراز عن
الكناية ، فإن الكناية ، كما ستعرف ، تستعمل فيراد بها المكني عنه ،
فتقع مستعملة في غير ما هي موضوعة له ، مع أنا لا نسميها مجازاً ،
لعرائها عن هذا القيد .

ولك أن تقول المجاز هو الكلمة المستعملة ، في غير ما تدل عليه

بنفسها دلالة ظاهرة ، استعمالاً في الغير ، بالنسبة إلى نوع حقيقتها ، مع قرينة مانعة عن ارادة ما تدل عليه بنفسها ، في ذلك النوع .

ولك أن تقول المجاز هو الكلمة المستعملة في معنى معناها بالتحقيق استعمالاً في ذلك بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع .

واعلم أنا لا نقول : في عرفنا ، استعملت الكلمة فيما تدل عليه ، أو في غير ما تدل عليه ، حتى يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على المستعمل فيه ، ومن حق الكلمة ، في الحقيقة ، التي ليست بكناية ، أن تستغني في الدلالة على المراد منها بنفسها عن الغير ، لتعينها له بجهة الوضع ، وأما ما يظن بالمشارك من الاحتياج إلى القرينة في دلالة على ما هو معناه ، فقد عرفت أن منشأ هذا الظن عدم تحصيل معنى المشترك الدائر بين وضعين ، وحق الكلمة ، في المجاز ، أن لا تستغني عن الغير في الدلالة على ما يراد منها ، لتعينها له ذلك الغير .

وسميت الحقيقة حقيقة لمكان التناسب ، وهو : أن الحقيقة أما فاعل ، بمعنى : مفعول ، من حققت الشيء أحقه ، إذا أثبتته ، فمعناها المثبت ؛ والكامة متى استعملت فيما كانت موضوعة له ، دالة عليه بنفسها ، كانت مثبتة في موضعها الاصلي ؛ وأما فاعل ، بمعنى : فاعل ، من حق الشيء بحق إذا وجب ، فمعناها الواجب وهو الثابت .

والكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له ، ثابتة في موضعها الاصلي ، واجب لها ذلك ، وأما التاء فهو عندي للتأنيث في الوجهين لتقدير لفظ الحقيقة قبل التسمية صفة مؤنث غير مجرأة على الموصوف ، وهو الكلمة .

وكذا المجاز سمي : مجازاً لجهة التناسب ، لأن المجاز مفعول من جاز المكان يجوزه إذا تعداه ، والكلمة إذا استعملت في غير ما هي

موضوع له ، وهو ما تدل عليه بنفسها ، فقد تغدت موضعها الاصلي ، واعتبار التناسب في التسمية مزلة اقدام ، ربما شاهدت فيها من الزلل ما تعجبت ، فلإياك والتسوية بين تسمية انسان له حمرة بأحمر ، وبين وصفه بأحمر ، إن تزل . فإن اعتبار المعنى في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال تخصيصه بالمسمى ، واعتبار المعنى في الوصف لصحة اطلاقه عليه ، فأين أحدهما عن الآخر ، وأن كثيراً سووا ، ثم سمعونا نقول : الله عز اسمه ، سمي : الله ، لكونه مجاز عقول ، اشتقاقاً من كذا ، أو لكونه معبوداً ، اشتقاقاً من كذا ، فظنونا أسأنا ، فأخذوا يرمون ، والمرمى حيث بانوا وظلوا ، له الخلق عفرأ .

تحديد الحقيقة والمجاز :

وتُحدّد الحقيقة والمجاز عند أصحابنا في هذا النوع بغير ما ذكرت .

يحدون الحقيقة هكذا : كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح وقوعاً لا تستند فيه إلى غيره ، وإنما يقولون : واضح ، بالتنكير دون التعريف ليعم واضح اللغة ، وغيره من أصحاب الأوضاع المتأخرة عن وضع اللغة ، والضمير في : فيه ، يعود إلى الوقوع ، وفي : غيره ، يعود إلى الوضع ، وإنما يذكرّون هذا القيد تقريراً للمعنى الأول ، مثل أن يقولوا : كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح ، لا ما وقعت له في غير وضع واضح ، والذي تقع له الكلمة في غير الوضع ، هو ما تتناوله عقلاً بواسطة الوضع ، كما إذا وقعت للعشرة مثلاً في الوضع ، فإنها تكون واقعة لحمسة وخمسة ، إلا أنها في وقوعها الخمسة وخمسة تستند إلى غير الوضع ، وهو العقل .

ويحدون المجاز هكذا : كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضح لملاحظة بين الثاني والاول ؛ فتأمل قولي وقولهم .

واعلم أن الكلمة حال وضعها اللغوي ، لما عرفت من أن الحقيقة ترجع

إلى إثبات الكلمة في موضعها ، وأن المجاز يرجع إلى إخراج الكلمة عن موضعها ، حقها أن لا تسمى حقيقة ولا مجازاً ، كالجسم حال الحدوث لا يسمى ساكناً ولا متحركاً .

وأما حال الوضعين الأخيرين ، فحقها كذلك ، لكن في الأول بالإطلاق ، وفي الأخيرين بتقييد الحقيقة بنوعها ، مثل أن يقال : لا تكون حقيقة شرعية ولا مجازها ، ولا تكون حقيقة عرفية ولا مجازها ، وإن كان الإطلاق قد يحتمل .

وإذ قد تقدم اليك ما أحاطت به معرفتك ، فبالحري أن تشمر الذيل لتلخيص ما عند السلف ، وتخليصه مما يقع من الحشو في البين ، وأن نسوقه اليك مرتباً ترتيباً يقيد أوابد فوائدهم ، مقررأ تقريرأ يميظ اللثام عن وجوه فوائدهم ، فاعلين ذلك لنطلعك على كنه ما أجروا اليه ، ونعترك على شأو ما قد أناخوا لديه ، منبهين في أثناء المساق على ما يرونه وما نحن نراه ، فإذا استناخا من كمال تأملك في بحبوحة ذراه ، آثرت عن استطلاع طلعتهما أياً شئت .

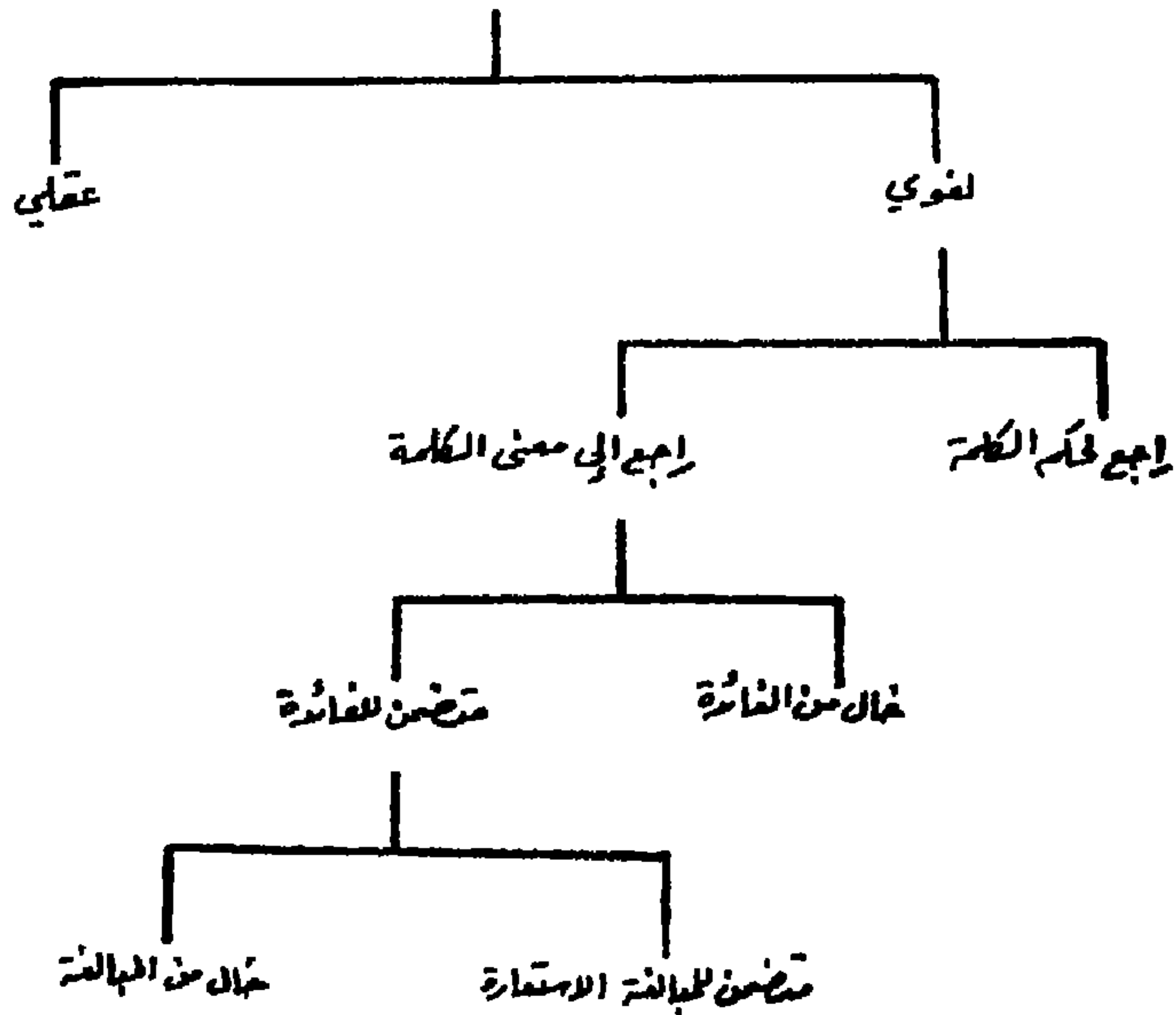
أقسام المجاز :

اعلم أن المجاز عند السلف من علماء هذا الفن قسمان : لغوي ، وهو ما تقدم ويسمى مجازاً في المفرد ؛ وعقلي ، وسيأتيك تعريفه ويسمى مجازاً في الجملة .

واللغوي قسمان : قسم يرجع إلى معنى الكلمة ، وقسم يرجع إلى حكم لها في الكلام ؛ والراجع إلى معنى الكلمة قسمان : خال عن الفائدة ، ومتضمن لها ؛ والمتضمن للفائدة قسمان : خال عن المبالغة في التشبيه ، ومتضمن لها ، وأنه يسمى الاستعارة ، ولها انقسامات ؛ فهذه فصول خمسة : مجاز لغوي راجع إلى المعنى خال عن الفائدة ، مجاز لغوي معنوي مفيد خال عن المبالغة في التشبيه : استعارة ، مجاز لغوي راجع إلى حكم

الكلمة ، مجاز عقلي^(١) ، ويتلوه الكلام في : الحقيقة العقلية . وأنا أسوق
إليك هذه الفصول بعون الله تعالى وهو المستعان .

١- أقسام المجاز :



الفصل الاول

المجاز اللغوي الراجع إلى معنى الكلمة غير المفيد

هو أن تكون الكلمة موضوعاً لحقيقة من الحقائق مع قيد ، فتستعملها لتلك الحقيقة لا مع ذلك القيد بمعونة القرينة ، مثل أن تستعمل المرسن ، وأنه موضوع لمعنى الأنف ، مع قيد أن يكون أنف مرسون ، استعمال الأنف من غير زيادة قيد بمعونة القرائن ، كقول العجاج :

وفاحملاً ومرسناً مسرجاً

يعني : أنفاً يبرق كالسراج ، أو مثل : المشفر ، وهو موضوع للشفة ، مع قيد أن تكون شفة بعير ، استعمال الشفة ، فتقول : فلان غليظ المشفر ، في ضمن قرينة دالة على أن المراد هو الشفة لا غير ، أو مثل أن تستعمل الحافر ، وأنه موضوع للرجل مع قيد أن تكون رجل فرس أو حمار ، استعمال الرجل بالاطلاق ، اعتماداً على دلالة القرائن ، على ذلك سمي هذا القبيل : مجاز التعدي ، عن مكانه الأصلي ، ومعنوياً : لتعلقه بالمعنى لا بالحكم الذي سيأتيك ، ولغوياً : لاختصاصه بمكانه الأصلي بحكم الوضع ، وغير مفيد : لقيامه مقام أحد المترادفين من نحو : ليث وأسد ، وحبس ومنع ، عند المصير إلى المراد منه .

الفصل الثاني

المجاز اللغوي الراجع الى المعنى المفيد الخالي عن المبالغة في التشبيه

هو أن تعدي الكلمة عن مفهومها الاصلي بمعونة القرينة إلى غيره للملاحظة بينهما . ونوع تعلق ، نحو : أن تراد النعمة باليد ، وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لتعلق النعمة بها ، من حيث أنها تصدر عن اليد ، ومنها تصل إلى المقصود بها ، وكذا إذا أردت القوة أو القدرة بها ، لأن القدرة أكثر ما يظهر سلطانها في اليد ، وبها يكون البطش ، والضرب والقطع ، والأخذ والدفع ، والوضع والرفع ، وغير ذلك من الأفاعيل التي تخبر فضل أخبار عن وجود القدرة ، وتنبيء عن مكانها أتم أنباء ، ولذلك تجدهم لا يريدون باليد شيئاً لا ملابسة بينه وبين هذه الجارحة ، ونحو أن تراد المزايدة بالرواية ، وهي في الأصل اسم للبعير الذي يحملها ، للعلاقة الحاصلة بينها وبينه بسبب حمله إياها ، أو أن يراد البعير بالحفص ، وهو متاع البيت ، بنحو من الجهة المذكورة ، ونحو أن يراد الرجل بالعين إذا كان ربيثة من حيث أن العين لما كانت المقصودة في كون الرجل ربيثة ، صارت كأنها الشخص كله ؛ ونحو أن يراد النبت بالغيث ، كما يقولون : رعينا غيثاً ، لكون الغيث سبباً ، ونحو أن يراد الغيث بالسماء ، لكونه من جهتها ، يقولون : أصابتنا السماء ، أي الغيث ؛ ونحو أن يراد الغيث بالنبات ، كقولك : أمطرت السماء نباتاً ، لكون الغيث سبباً فيه ، وبالسنام كقول من قال : أسنمة الآبال في سحابه ، ومن هذا تعرف وجه تفسير من فسر إنزال أزواج الانعام في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلَ

لَكُمْ مِنْ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَّةَ أَزْوَاجٍ ﴿١﴾ بإنزال الماء ، لا سيما إذا نظر إلى ما ورد ، من أن كل ماء في الأرض فهو من السماء ، ينزله جل وعلا منها إلى الصخرة ، ثم يقسمه ؛ وقيل : هذا معنى قوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنْبَاعٍ فِي الْأَرْضِ ﴾ (٢) ومما نحن في قوله : ﴿ وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا ﴾ (٣) أي مطراً هو سبب الرزق ، وقوله : ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ ﴾ (٤) ومما ينخرط في هذا السلك : هداه الله ، أي : ألطف به ، و : أضله الله . أي : خذله بمنع ألطافه لكونها في حقه عبثاً ، وقوله عز سلطانه : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي ﴾ (٥) أي العناد المستلزم للنار ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ (٦) لاستنزاع أموال اليتامى إياها ، وقول القائل : يأكلن كل ليلة أكائاً ، أي علفاً بتمن أكاف ، للتعليق بين ذلك العلف وبين الأكاف ، وقولهم : أكل فلان الدم ، أي : الدية ، للتعليق بينهما .

ومن أمثلة المجاز قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾ (٧) استعملت : قرأت ، مكان : أردت القراءة ، لكون القراءة مسببة عن ارادتها ، استعمالاً مجازياً بقرينة الفاء في : فاستعد ، والسنة المستفيضة بتقديم الاستعاذة ، ولا تلتفت إلى من يؤخر الاستعاذة ، فذلك لضيق العطن ، وقوله : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ ﴾ (٨) في موضع : أراد نداء ربه ، بقرينة : ﴿ فَقَالَ رَبِّ ﴾ (٨) وقوله : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ (٩) في موضع : أردنا إهلاكها ، بقرينة : ﴿ فَجَاءَهَا بِأَسْنًا ﴾ (٩) والبأس : الإهلاك ، وقوله : ﴿ وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾

- | | |
|----------------------------------|--------------------------------|
| (١) سورة الزمر ، الآية : ٦ . | (٦) سورة النساء ، الآية : ١٠ . |
| (٢) سورة الزمر ، الآية : ٢١ . | (٧) سورة النحل ، الآية : ٩٨ . |
| (٣) سورة غافر ، الآية : ١٣ . | (٨) سورة هود ، الآية : ٤٥ . |
| (٤) سورة الداريات ، الآية : ٢٢ . | (٩) سورة الأعراف ، الآية : ٤ . |
| (٥) سورة البقرة ، الآية : ٢٤ . | |

أَهْلَكْنَاهَا ﴿١﴾ في موضع أردنا هلاكها بقرينة : ﴿إِنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ (١)
 أي عن معاصيهم للخذلان ، ومنه : ﴿مَا آمَنَتْ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْيَةٍ
 أَهْلَكْنَاهَا أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾ (٢) أي : أردنا إهلاكها ، إذ معنى الآية :
 كل قرية أردنا إهلاكها لم يؤمن أحد منهم ، أفهؤلاء يؤمنون ؟ وما أدل
 نظم الكلام على الوعيد بالهلاك ! أما ترى الإنكار في : ﴿أَفَهُمْ
 يُؤْمِنُونَ﴾ (٢) لا يقع في المحز إلا بتقدير : ونحن على أن نهلكهم .

ولما حملت الامتناع عما ذكرت ، على ضيق العطن ، لأنه متى
 جرى ، فيما هو أبعد جرياً مستفيضاً ، يكاد يريك من إذا تكلم بخلافه
 كمن صلى لغير قبلة ، أليس كل أحد يقول للحفار : ضيق فم الركبة !
 وعليه فقس ، والتضييق ، كما يشهد له عقلك الراجح ، هو التغيير من
 السعة إلى الضيق ، ولا سعة هناك ، إنما الذي هناك هو مجرد تجويز أن
 يريد الحفار التوسعة ، فيتزل مجوز مراده منزلة الواقع ، ثم يأمره بتغييره
 إلى الضيق ، أما يجب أن يكون في الأقرب أجرى وأجرى ؟ .

وأمثال ذلك مما تعدى الكلمة بمعونة القرينة عن معناها الأصلي إلى
 غيره لتعلق بينهما بوجه ، قوياً كان أو ضعيفاً ، واضحاً أو خفياً ، وللتعلق
 بين الصارف عن فعل الشيء وبين الداعي إلى تركه ، يحتمل عندي أن
 يكون : « مَنَعَكَ » في قوله : علت كلمته : ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا
 تَسْجُدَ﴾ (٣) مراداً به ، ما دعاك إلى أن لا تسجد ؟ وأن يكون « لا »
 غير صلة قرينة للمجاز ، ونظيره : ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا
 إِلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ (٤)

(١) سورة الأنبياء ، الآية : ٩٥ .

(٢) سورة الأنبياء ، الآية : ٦ .

(٣) سورة الأعراف ، الآية : ١٢ .

(٤) سورة طه ، الآيتان : ٩٢ - ٩٣ .

ومن أمثلة المجاز : المستثنى منه في باب الاستثناء ، وتحقيق الكلام في ذلك مفتقر إلى التعرض للتناقض ، وسينشعب من علم المعاني شعبة ثمر المصير إلى ما له وعليه ، فالرأي أن تؤخر الكلام في الاستثناء إلى الفراغ عن تلك الشعبة ، وهي شعبة علم الاستدلال ، وتسميته مجازاً لغوياً ومعنوياً لما تقدم ، ومفيداً : لتضمنه شبه شاهد لتحقيق ما أنت تريد به ، وسيأتيك تقرير هذا المعنى في الاصل الثالث ، بإذن الله تعالى ، وأما معنى كونه : خالياً عن المبالغة في التشبيه ، فموضحه الفصل الذي يليه .

الفصل الثالث

الاستعارة

في الاستعارة هي : أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر ، مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به ، دالاً على ذلك باثباتك للمشبه ما يخص المشبه به ، كما تقول : في الحمام : أسدٌ وأنت تريد به الشجاع ، مدعياً أنه من جنس الأسود ، فتثبت للشجاع ما يخص المشبه به ، وهو اسم جنسه ، مع سد طريق التشبيه بافراده في الذكر ، أو كما تقول : إن المنية انشبت أظفارها ، وأنت تريد بالمنية : السبع ، بادعاء السبعية لها ، وانكار أن تكون شيئاً غير سبع ، فتثبت لها ما يخص المشبه به ، وهو : الأظفار . وسمي هذا النوع من المجاز استعارة ، لمكان التناسب بينه وبين معنى الاستعارة .

وذلك أننا متى ادعينا في المشبه كونه داخلياً في حقيقة المشبه به ، فرداً من أفرادها ، برز فيما صادف من جانب المشبه به ، سواء كان اسم جنسه وحقيقته ، أو لازماً من لوازمها ، في معرض نفس المشبه به ، نظراً إلى ظاهر الحال من الدعوى ، فالشجاع ، حال دعوى كونه فرداً من أفراد حقيقة الأسد ، يكتسي اسم الأسد اكتساء الهيكل المخصوص لإياه ، نظراً إلى الدعوى ، والمنية ، حال دعوى كونها داخلة في حقيقة السبع ، إذا أثبت لها مخالب أو ناب ، ظهرت مع ذلك ظهور نفس السبع معه في أنه كذلك ينبغي ، وكذلك الصورة المتوهمة على شكل المخلب أو الناب ، مع المنية المدعى أنها سبع ، تبرز في تسميتها باسم المخلب

بروز الصورة المتحققة المسماة باسم المخلب من غير فرق ، نظراً إلى الدعوى .
وهذا شأن العارية . فإن المستعير يبرز معها في معرض المستعار منه ،
لا يتفاوتان إلا في أن أحدهما إذا فتش عنها مالك ، والآخر ليس كذلك .
وها هنا سؤال وجواب تسمعهما في فصل الاستعارة بالكناية .

ويسمى المشبه به ، سواء كان هو المذكور أو المتروك ، مستعاراً
منه ، واسمه مستعاراً . والمشبه به ، مستعاراً له . والذي قرع سمعك ،
من أن الاستعارة تعتمد ادخال المستعار له في جنس المستعار منه ، هو السر
في امتناع دخول الاستعارة في الاعلام ، اللهم إلا إذا تضمنت نوع
وصفية لسبب خارج ، تضمن اسم حاتم الجود ، وما در البخل ، وما
جرى مجراهما .

وأما غدت هذا النوع لغوياً ، فعلى أحد القولين ، وهو المنصور ، كما
ستقف عليه ، وكان شيخنا الحاتمي ، تغمدہ اللہ برضوانہ ، أحد ناصريه ،
فإن لهم فيه قولين :

أحدهما : أنه لغوي ، نظراً إلى استعمال الاسد في غير ما هو له عند
التحقيق ، فإننا ، وإن ادعينا للشجاع الاسدية ، فلا نتجاوز حديث الشجاعة
حتى ندعي للرجل صورة الاسد : وهيئته وعبالة عنقه ، ومخالبه وأنيا به ،
وما له من سائر ذلك من الصفات البادية لحواس الابصار ؛ ولئن كانت
الشجاعة من أخص أوصاف الاسد أمكنها ، لكن اللغة لم تضع الاسم لها
وحدها ، بل لها في مثل تلك الجثة ، وتلك الصورة والهيئة ، وهاتيك
الأنياب والمخالب ، إلى غير ذلك من الصور الخاصة في جوارحه ، جمع .
ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة التي تعرفها لكان صفة لا اسماً ، ولكان
استعماله ، فيمن كان على غاية قوة البطش ونهاية جراءة المقدم ، من جهة
التحقيق لا من جهة التشبيه . ولما ضرب بعرق في الاستعارة إذ ذاك البتة ،
ولا نقلب المطلوب بصب القرائن ، وهو منع الكلمة عن حملها على ما هي
موضوعة له ، إلى إيجاب حملها على ما هي موضوعة له .

وثانيهما : أنه ليس بلُغويّ بل عقليّ نظراً إلى الدعوى ، فإن كونه لغوياً يستدعي كون الكلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له ، ويمتنع مع ادعاء الاسدية للرجل ، وأنه داخل في جنس الاسود ، فرد من أفراد حقيقة الأسد ، وكذا مع ادعاء كون الصبيح الكامل الصباحة أنه شمس ، وأنه قمر وليس البتة شيئاً غيرهما أن يكون اطلاق اسم الاسد على ذلك ، عن اعتراف بأنه رجل ، أو إطلاق اسم الشمس أو القمر على هذا عن اعتراف بأنه آدمي ، لقدح ذلك في الدعوى . وقولي : مع الاعتراف بأنه آدمي ، غير شمس وغير قمر في الحقيقة ، أن يكون موضع تعجب ، قوله :

قامت تظللني من الشمس نفسٌ أعز عليّ من نفسي
قامت تظللني ، ومن عجب ، شمس تظللني من الشمس

أو موضع نهى عن التعجب ، قوله :

لا تعجبوا من يَلَى غِلاَّتِيهِ قد زَرَّ أزراراً على القميرِ
وقوله :

تري الثياب من الكتان يلمحها نور من البدر أحياناً فيبليها
فكيف تنكر أن تبلى معاجرها والبدر في كل وقت طالع فيها ؟

ومع الاصرار على دعوى أنه أسد ، وأنه شمس ، وأنه قمر ، يمتنع أن يقال : لما تستعمل الكلمة فيما هي موضوعة له : ومدار ترديد الامام عبد القاهر ، قدس الله روحه ، لهذا النوع بين اللغوي تارة ، وبين العقلي أخرى على هذين الوجهين ، جزاه الله أفضل الجزاء ، فهو الذي لا يزال ينور القلوب في مستودعات لطائف نظره ، لا يألو تلميماً ، وإرشاداً ، لكنك إذا وقفت على وجه التوفيق بين إصرار المستعير على ادعائه الاسدية للرجل ، وبين نصبه « في » ضمن الكلام قرينة دالة على أنه ليس الهيكل المخصوص ، مصدقة عنده ، كشف لك الغطاء .

اعلم أن وجه التوفيق هو أن تُبنى دعوى الاسدية للرجل على ادعاء أن أفراد جنس الاسد قسمان بطريق التأويل : متعارف . وهو الذي له غاية جرأة المقدم ، ونهاية قوة البطش مع الصورة المخصصة ؛ وغير متعارف : وهو الذي له تلك الجراءة وتلك القوة ، لا مع تلك الصورة ، بل مع صورة أخرى ، على نحو ما ارتكب المتنبي هذا الادعاء ، في عد نفسه وجماعته من جنس الجن ، وعد جماله من جنس الطير ، حين قال :
نحن قومٌ ملججٌ في زيِّ ناسٍ فوق طيرٍ لها شخوص الجمال ^(١)

مستشهداً لدعواك هاتيك بالمحيلات العرفية ، والتأويلات المناسبة ، من نحو حكمهم إذا رأوا أسداً هرب عن ذئب أنه ليس بأسد ، وإذا رأوا انساناً لا يقاومه أحدٌ أنه ليس بانسان ، وإنما هو أسد ، أو هو أسد في صورة انسان ، وأن تخصص تصديق القرينة بنفيها المتعارف الذي يسبق إلى الفهم ، ليتعين ما أنت تستعمل الاسد فيه ، ومن البناء على هذا التنويع قوله :

تحية بينهم ضرب وجيع

وقولهم : عتابك السيف وقوله عز وعلا : ﴿ يَوْمَ لَا يَنْتَفَعُ مال ولا بَنُونَ ﴾ إلا من أتى الله بقلب سليم ^(٢) . على ما ستسمع هذه الآية في فصل المستثنى منه ، إن شاء الله ، ومنه قوله :

وبلدة ليس بها أنيس إلا العافير وإلا العيس

(١) البيت المتنبي من قصيدة طويلة مطلعها :

صلة الهجر لي وهجر الوصال نكساني في السقم نكس الهلال
يمدح عبد الرحمن بن المبارك الأنطاكي .

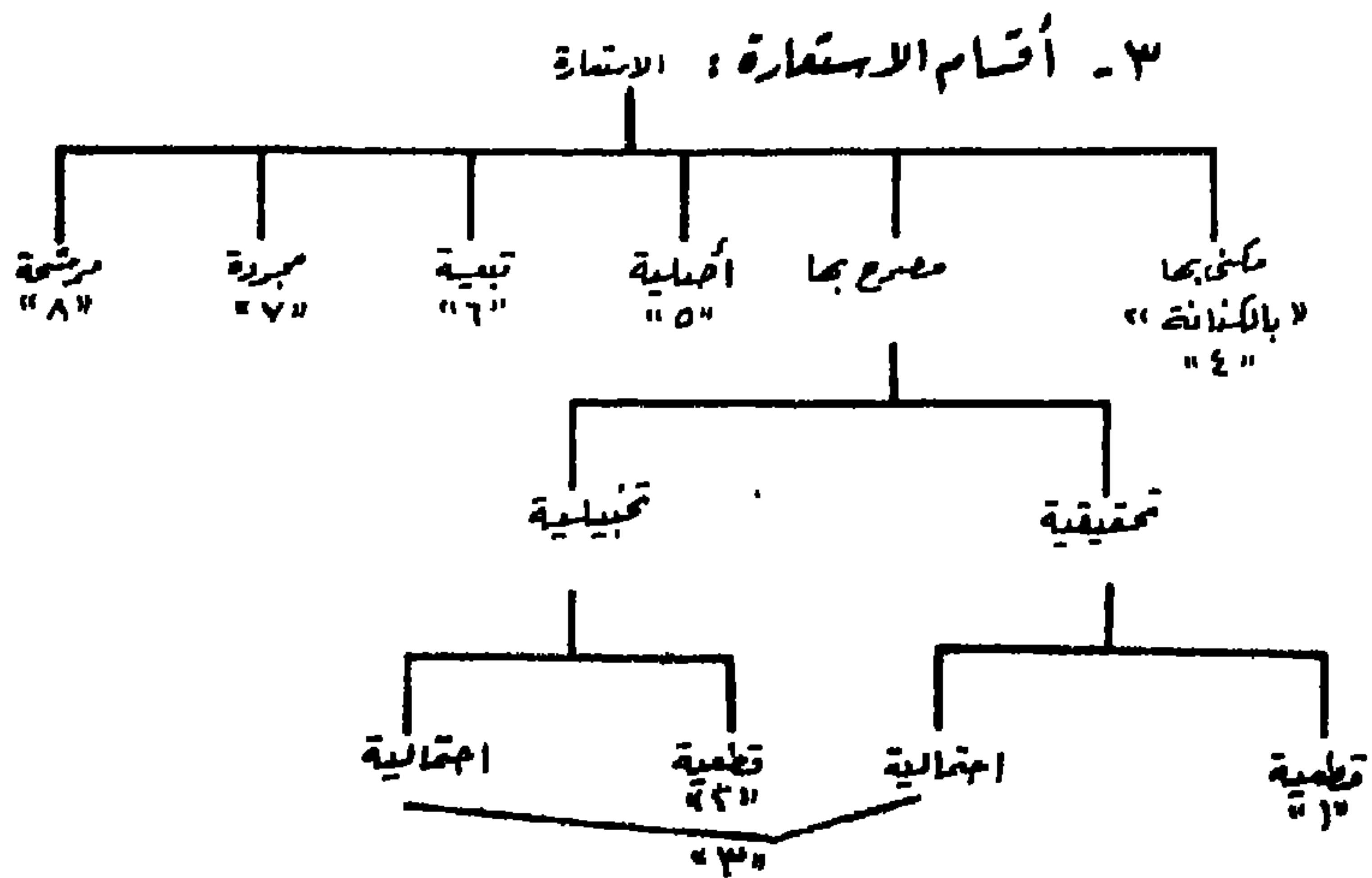
وقد ورد البيت : نحن ركب ... بدل : نحن قوم ... الديوان : ٣٠٩/٣ - ٣١٧ ،
والبيت (ص : ٣١١) . ترجمة حياته : (شرح أهدى سبيل) (ص ٦٠) من
منشورات الدار .

(٢) سورة الشعراء ، الآيتان : ٨٨ - ٨٩ :

والاستعارة ، لبناء الدعوى فيها على التأويل ، تفارق الدعوى الباطلة ، فإن صاحبها يتبرأ عن التأويل ، وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن إجراء الكلام على ظاهره ، فإن الكذاب لا ينصب دليلاً على خلاف زعمه ، وأنى ينصب وهو لترويج ما يقول ، راكب كل صعب وذلول .

أقسام الاستعارة (٣) :

وإذا عرفت ما كان يتعلق ببيان وصف الاستعارة ، ووجه تسميتها استعارة ، وتقرير استنادها إلى اللغة ، ومفارقتها للدعوى الباطلة والكذب ، فاعلم أن الاستعارة تنقسم إلى : مصرح بها ومكنى عنها ، والمراد بالأول : هو أن يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه ، هو المشبه به ؟ والمراد بالثاني أن يكون الطرف المذكور هو المشبه . والمصرح بها تنقسم إلى : حقيقية وتخيلية . والمراد بالتحقيقية : أن يكون المشبه المتروك شيئاً متحققاً ، إما حسياً وإما عقلياً . والمراد بالتخيلية أن يكون المشبه المتروك شيئاً وهمياً محضاً ، لا يتحقق له إلا في مجرد الوهم . ثم تقسم كل واحدة منهما إلى قطعية ، وهي : أن يكون المشبه المتروك متعين الحمل على ما له تحقق حسي أو عقلي ، أو على ما لا يتحقق له البتة إلا في الوهم ، وإلى احتمالية ،



وهي : أن يكون المشبه المتروك صالح الحمل تارة على ما له تحقق ،
وأخرى على ما لا تحقق له . فهذه اقسام أربعة : الاستعارة المصريح بها
التحقيقية مع القطع ، الاستعارة المصريح بها التخيلية مع القطع ، الاستعارة
المصريح بها مع الاحتمال للتحقيق والتخييل ؛ الاستعارة بالكناية .

ثم إن الاستعارة ربما قسمت إلى : أصلية وتبعية ، والمراد بالأصلية :
أن يكون معنى التشبيه داخلاً في المستعار دخولاً أولياً . والمراد بالتبعية :
أن لا يكون داخلاً دخولاً أولياً ؛ وربما لحقها التجريد ، فسميت :
مجردة ؛ أو الترشيح ، فسميت : مرشحة . فيجب أن نتكلم في هذه
الانقسامات ، وهي ثمانية :

القسم الاول

في الاستعارة المصريح بها التحقيقية مع القطع

هي اذا وجدت وصفاً مشتركاً بين ملزومين مختلفين في الحقيقة ،
هو في أحدهما أقوى منه في الآخر ، وانت تريد الحاق الأضعف
بالأقوى على وجه التسوية بينهما ، ان تدعى ملزوم الأضعف من جنس
ملزوم الأقوى باطلاق اسمه عليه ، وسدّ طريق التشبيه بافراده في الذكر ،
توصلاً بذلك إلى المطلوب لوجوب تساوي اللوازم عند تساوي ملزوماتها ،
فاعلاً ذلك في ضمن قرينة مانعة عن حمل المفرد بالذكر على ما يسبق
منه إلى الفهم ، كيلا يحمل عليه فيبطل الغرض التشبيهي ، بانياً دعواك على
التأويل المذكور ، ليتمكن التوفيق بين دلالة الافراد بالذكر ، وبين دلالة
القرينة المتمانعتين ، ولتمتاز دعواك عن الدعوى الباطلة ، مثال ذلك :
ان يكون عندك شجاع ، وانت تريد ان تلحق جرأته وقوته بجرأة
الاسد وقوته ، فتدعي الاسدية له باطلاق اسمه عليه ، مفرداً له في الذكر ،
فتقول : رأيت أسداً ، كيلا يعد جرأته وقوته ، دون جرأة الاسد وقوته ،

مع نصب قرينه مانعة عن اراده الهيكل المخصوص به : كيرمي
أو يتكلم ، أو في الحمام ، أو : أن يكون عندك وجه جميل ، وأنت تريد
أن تلحق وضوحه ، واشراقه ، وملاحة استدارته بما للبدر ، فتدعيه
بدرآ ، باطلاق اسمه عليه مع افراده في الذكر ، قائلاً : نظرت إلى بدر
يبتسم ، أو : أن يكون عندك عالم ، وأنت تريد الحاق كثرة فوائده ،
بعدهما جرت العادة على تشبيه فوائد العلماء بالفرائد ، بكثرة فرائد البحر ،
فتدعيه بجرأ سالكاً في ذلك المسلك المعهود ؛ أو : أن تريد الحاق عدل
عادل في إباء التفاوت ، بالميزان أو بالقسطاس في ذلك ، فتدخله في جنس
الميزان أو القسطاس ، قائلاً : ميزان أو ميزاناً أو قسطاسه لا يقبل التفاوت.

للاستعارة الهكمية :

من الأمثلة : استعارة اسم أحد الضدين أو النقيضين للآخر ، بواسطة
انتزاع شبه التضاد ، والحقاقه بشبه التناسب ، بطريق التهكم أو التلميح ،
على ما سبق في باب التشبيه ، ثم ادعاء أحدهما من جنس الآخر ، والافراد
بالذكر ، ونصب القرينة ، كقولك : إن فلاناً تواترت عليه البشارات
بقتله ، ونهب أمواله ، وسبي أولاده . وينخص هذا النوع باسم : الاستعارة
التهكمية أو التلميحية .

قرينة الاستعارة :

واعلم أن قرينة الاستعارة ربما كانت معنى واحداً ، كالذي رأيت
في الأمثلة المذكورة ، وربما كانت معانٍ مربوطاً بعضها ببعض كما
في قوله :

وصاعقةٍ من نصله تنكفي بهـا على أرؤس الاقتران خمسُ سحائب

انظر حين أراد استعارة السحائب لأنامل يمين الممدوح ، تفرعاً على
ما جرت به العادة من تشبيه الجواد بالبحر الفياض ، تارة وبالسحاب

المطال أخرى ؛ ماذا صنع ؟ ذكر أن هناك صاعقة ، ثم قال : من نصله ،
فبيّن أن تلك الصاعقة من نصل سيفه ، ثم قال : على رأس الأقران ،
ثم قال : خمس ، فذكر العدد الذي هو عدد جميع أنامل اليد ، فجعل
ذلك كله قرينة لما أراد من استعارة السحاب للأنامل ؛ ومن الأمثلة
استعارة وصف إحدى صورتين متترعين من أمور لوصف الأخرى ،
مثل أن تجد انساناً استفتى في مسألة ، فيهمّ تارة بإطلاق اللسان ليحيب ،
ولا يهمّ أخرى ، فتأخذ صورة تردده هذا ، فتشبهها بصورة تردد انسان
قام ليذهب في أمر ، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً ، وتارة لا يريد
فيؤخر أخرى ، ثم تدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به رَوِّماً
للمبالغة في التشبيه ، فتكسوها وصف المشبه به من غير تغيير فيه بوجه من
الوجوه ، على سبيل الاستعارة ، قائلًا : أراك أيها المفتي تقدم رجلاً
وتؤخر أخرى ؛ وهذا نسميه : التمثيل على سبيل الاستعارة ؛ ولكون
الأمثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة ، لا يجد التغيير اليها سبيلاً ، فاعلم.

القسم الثاني

في الاستعارة المصرح بها التخيلية مع القطع

هي أن تسمى باسم صورة متحققة ، صورة عندك وهمية محضة ،
تقدرها مشابة لها ، مفرداً في الذكر ، في ضمن قرينة مانعة عن حمل
الاسم على ما يسبق منه إلى الفهم من كون مسماه شيئاً متحققاً ، وذلك
مثل أن تشبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس ، وانتزاع أرواحها بالقهر
والغلبة ، من غير تفرقة بين نفاع وضرار ، ولا رقة لمرحوم ومساس بقيا
على ذي فضيلة ، تشبيهاً بليغاً . حتى كأنها سبع من السباع ، فيأخذ الوهم
في تصويرها في صورة السبع ، واختراع ما يلزم بصورته ، ويتم بها شكله
من ضروب هيئات ، وفنون جوارح وأعضاء ، وعلى الخصوص ما يكون
قوام اغتيال السبع للنفوس بها ، وتتمام افتراسه للفرائس بها من الانياب

والمخالب ، ثم تطلق على مخترعات الوهم عندك أسامي المتحققة على سبيل
الافراد بالذكر ، وأن تضيفها إلى المنية ، قائلا : مخالب المنية ، أو أنياب
المنية الشبيهة بالسبع ، ليكون اضافتها اليها قرينة مانعة من اجرائها على
ما يسبق إلى الفهم منها من تحقق مسمياتها ، أو مثل أن تشبه الحال ، إذا
وجدتها دالة على أمر من الأمور ، بالانسان الذي يتكلم ، فيعمل الوهم في
الاختراع للحال ما قوام كلام المتكلم به ، وهو تصوير صورة اللسان ،
ثم تطلق عليه اسم اللسان المتحقق ، وتضيفه إلى الحال قائلا : لسان
الحال الشبيه بالمتكلم ناطق بكذا ، أو مثل أن تشبه حكماً من الأحكام ،
إذا صادفته واقعاً بمشيئة امرئ وتابعاً لرأيه كيف شاء ، بالناقة المنقادة
التابعة لمستتبعها كيف أراد ، فتثبت له في الوهم ما قوام ظهور انقياد
الناقة به واتباعها المستتبع وهو صورة الزمام ، فتطلق عليها اسم الزمام
المتحقق قائلا : زمام الحكم الشبيه بالناقة في اتباع المستتبع في يد فلان .

القسم الثالث

في الاستعارة المصرح بها المحتملة للتحقيق والتخييل

هي كما ذكرنا أن يكون المشبه المتروك صالح الحمل على ما له تحقق
من وجه ، وعلى ما لا تحقق له من وجه آخر ، ونظيره قول زهير ^(١) :
صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ وَعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ
أراد أن يبين أنه أمسك عما كان يرتكب ، أو أن الصبا ، وقمع

(١) زهير بن أبي سلمى ، شاعر جاهلي ، من شعراء المعلقات ، توفي نحو سنة ١٣ قبل الهجرة
أي حوالي سنة ٦٠٩ م .

والبيت مطلع قصيدة طويلة يمدح بها حصن بن حذيفة الفزاري .
(موسوعة الشعر العربي - العصر الجاهلي ، ٣٠٨/٢ - ٣٨٢ ، والبيت ص ٣٢٨) .
وقد ذكرت في نهاية الجزء (ص ٦٦٩ - ٦٧٠) أسماء المصادر والمراجع لدراسة حياة
زهير وشعره .

النفس عن التلبس بذلك ، معرضاً الاعراض الكلي عن المعاودة لسلوك
سبيل الغي ، وركوب مراكب الجهل ، فقال :

وعري أفراس الصبا ورواحله

أي ما بقيت آلة من آلاتها المحتاج اليها في الركوب والارتكاب
قائمة ، كأىما نوع فرضت من الأنواع ، حرفة أو غيرها ، متى وطنت
النفس على اجتنابه ، ورفع القلب رأساً عن دق بابه ، وقطع العزم عن
معاودة ارتكابه ، فيقل العناية بحفظ ماقوام ذلك النوع به من الآلات
والأدوات ، فترى يد التعطيل تستولي عليها فتهلك وتضيع شيئاً فشيئاً ،
حتى لا تكاد تجد في أدنى مدة أثراً منها ولا عثيراً ، فبقيت لذلك معرأة
لا آلة ولا أداة ، فحق قوله : أفراس الصبا ورواحله ، أن يعد استعارة
تخييلية ، لما يسبق إلى الفهم ، ويتبادر إلى الخاطر ، من تنزيل : أفراس
الصبا ورواحله ، منزلة أنياب المنية ومخالبها ، وأن كان يحتمل احتمالاً
بالتكلف أن تجعل الأفراس والرواحل عبارة عن دواعي النفوس وشهواتها ،
والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات ، أو عن الأسباب التي قلما تتأخذ
في اتباع الغي ، وجر أذيال البطالة ، إلا أن أوان الصبا ، وكذلك قوله ،
علت كلمته : ﴿ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ ﴾^(١) الظاهر من اللباس ،
عند أصحابنا ، الحمل على التخييل ، وإن كان يحتمل عندي أن يحمل على
التحقيق ، وهو أن يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون
ورثاة الهيئة .

القسم الرابع

في الاستعارة بالكناية

هي كما عرفت أن تذكر المشبه ، وتريد به المشبه به دالاً على ذلك
بنصب قرينة تنصبها ، وهي أن تنسب اليه وتضيف شيئاً من لوازم المشبه

(١) سورة النمل ، الآية : ١١٢ .

به المساوية ، مثل أن تشبه المنية بالسبع ، ثم تفرد بها بالذكر مضيفاً إليها ، على سبيل الاستعارة التخيلية ، من لوازم المشبه به مّا لا يكون إلاّ له ، ليكون قرينة دالة على المراد ، فتقول : مخالب المنية نشبت بفلان ، طاوياً لذكر المشبه به ، وهو قولك : الشبيهة بالسبع ، أو مثل أن تقول : لسان الحال ناطق بكذا ، تاركاً لذكر المشبه به ، وهو قولك : الشبيه بالمتكلم ، أو تقول : زمام الحكم في يد فلان ، بترك ذكر المشبه به .

وقد ظهر أن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخيلية ، هذا ما عليه مساق كلام الاصحاب ، وستقف ، إذا انتهينا إلى آخر هذا الفصل ، على تفصيل مهنا ، وكأني بك لما قدمت أن الاستعارة تستدعي ادعاءً أن المستعار له من جنس المستعار منه دعوى اصرار ، وادعاء أنه ، كذلك مع الاصرار ، بأبى الاعتراف بحقيقته . والاستعارة بالكناية مبناها على ذكر المشبه باسم جنسه ، والاعتراف بحقيقة الشيء أكمل من التنويه باسم جنسه . يهجنس في ضميرك أن الجمع بين الانكار البليغ ، وبين الاعتراف الكامل ، أننى يتسنى ، فالوجه في ذلك هو أننا نفعل هاهنا ، باسم المشبه ، ما نفعل في الاستعارة بالتصريح بمسمى المشبه ، كما أننا ندّعي هناك الشجاع مسمى للفظ الاسد ، بارتكاب تأويل على ما سبق ، حتى يتهيأ التقصي عن التناقض في الجمع بين ادعاء الاسدية ، وبين نصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص ، ندّعي ههنا اسم المنية اسماً للسبع ، مرادفاً له بارتكاب تأويل ، وهو : أن المنية تدخل في جنس السباع لأجل المبالغة في التشبيه بالطريق المعهود ، ثم تذهب على سبيل التخيل إلى أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين لحقيقة واحدة وأن لا يكونا مترادفين ؟ فينتهياً لنا بهذا الطريق دعوى السبعة للمنية مع التصريح بلفظ المنية .

القسم الخامس

في الاستعارة الاصلية

هي أن يكون المستعار اسم جنس ، كرجل وأسد ، وكقيام وقعود ، ووجه كونها أصلية هو ما عرفت أن الاستعارة مبناها على تشبيه المستعار له بالمستعار منه ؛ وقد تقدم في باب التشبيه : إن التشبيه ليس إلا وصفاً للمشبه بكونه مشاركاً للمشبه به في وجهه ، والأصل في الموصوفية هي الحقائق ، مثل ما تقول : جسم أبيض أو بياض صاف ، وجسم طويل أو طول مفرط ، وإنما قلت : الأصل في الموصوفية هي الحقائق ، ولم أقل : لا يعقل الوصف إلا للحقيقة ، قصراً للمسافة حيث يقولون في نحو : شجاع باسل، وجواد فياض ، وعالم نحرير ، إن : باسلاً وصف لشجاع ، وفياضاً وصف لجواد ، ونحريراً وصف لعالم .

القسم السادس

في الاستعارة التبعية

هي ما تقع في غير أسماء الأجناس : كالأفعال ، والصفات المشتقة منها ، وكالحروف ؛ بناء على دعوى أن الاستعارة تعتمد التشبيه ، والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفاً . والأفعال ، والصفات المشتقة منها ، والحروف عن أن توصف بمعزل ، فهذه كلها عن احتمال الاستعارة في أنفسها بمعزل ، وإنما المحتمل لها ، في الأفعال والصفات المشتقة منها ، مصادرها ، وفي الحروف ، متعلقات معانيها . فتقع الاستعارة هناك ثم تسري فيها ، وأعني : بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها عند تفسيرها ، مثل قولنا : من : معناها ابتداء الغاية ، وإلى : معناها انتهاء الغاية ، وكى : معناها الغرض . فابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض ليست معانيها ، إذ لو كانت هي معانيها ، والابتداء والانتهاى والغرض : أسماء ، لكانت هي أيضاً أسماء ؛ لأن الكلمة إذا سميت اسماً سميت لمعنى الاسمى لها ،

ولأنها هي متعلقات معانيها ، أي إذا أفادت هذه الحروف معانٍ ، رجعت إلى هذه بنوع استلزام ، فلا تستعير الفعل إلاّ بعد استعارة مصدره ، فلا تقول : نطقت الحال ، بدل دلت إلاّ بعد تقرير استعارة نطق الناطق لدلالة الحال ، على الوجه الذي عرفت ، من ادخال دلالة الحال في جنس نطق الناطق لقصد المبالغة في التشبيه ، والحق ايضاح دلالة الحال للمعنى بإيضاح نطق الناطق له ، وكذا إذا قلت : الحال ناطقة بكذا ، بدل : دالة على كذا ، وكذا قوله عز سلطانه : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ^(١) في الاستعارة التهكمية ، بدل : فانذرهم ، وقول شعيب : ﴿ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَكِيمُ الرَّشِيدُ ﴾ ^(٢) بدل : السفية الغوي ، لقرائن أحوالهم . ومما نحن فيه قولهم للشمس : جونة لشدة ضوئها ، والجون الاسود ، وللغراب : أعور لحدة بصره ، وعلى هذا لا تستعير الحرف إلاّ بعد تقدير الاستعارة في متعلق معناه .

الاستعارة بـ « لعل » :

فإذا أردت استعارة لعل ، لغير معناها ، قدرت الاستعارة في معنى الترجي ، ثم استعملت هناك : لعل ، مثل أن تبني على أصول العدل ذاهباً إلى : الصانع حكيم تعالى ، وتقديس أن يكون في أفعاله عبث ، بل كل ذلك حكمة وصواب ، مفعول لغرض صحيح ، ما خلق الانسان إلاّ لغرض الاحسان ، وحين ركب فيه الشهوة الحاملة على فعل ما يجب تركه ، والنفرة الحاملة على ترك ما يجب فعله ، وأودع عقله المضادة لحكيميهما ، حتى تنازعت أيدى الدواعي والصوارف ، فوقفت به حيث الحيرة ، لا متقدم له عنه ، ولا متأخر تحمله الحيرة على ما لا يورثه إلاّ العناء ، إذا اتبع العقل وقع من النفس المشتبهة النافرة في عناء ، وإذا اتبع النفس وقع من العقل الناهي الأمر في عناء ، لا مخلص هناك مما أوقعه في ورطة

(١) سورة آل عمران ، الآية ٢١ ؛ التوبة ، الآية : ٣٤ ؛ الانشقاق ، الآية : ٢٤ .

(٢) سورة هود ، الآية : ٨٧ .

تلك الحيرة سفهاً ولا عبثاً ، تعالى عن ذلك علواً كبيراً ، وإنما فعل ذلك لغرض الاحسان ، وهو التكليف ، ليتمكن من اكتساب ما لا يحسن فعله في حقه ، ابتداء من التعظيم العظيم ، مع الدوام في ضمن التمتع من أنواع المشتريات بما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على بال أحد ، مخلصاً أن يشوبها منغص ما ، فيكتسبه إن شاء لا بالقسر ، ولذلك وضع زمام الاختيار في يده ممكناً لإياه من فعل الطاعة والمعصية ، مريداً منه أن يختار ما يثمر له تلك السعادة الأبدية ، مزيحاً في ذلك جميع عِلَلِهِ ، فتشبه حالُ المكلف الممكن من فعل الطاعة والمعصية ، مع الاوادة منه أن يطيع باختياره ، بحال المرتجي المخير بين أن يفعل وأن لا يفعل ، ثم تستعير لجانب المشبه : لعل ، جاعلاً قرينة الاستعارة علم العالم بالذات الذي لا يخفى عليه خافية ، يعلم ما كان وما هو كائن وما سيكون ، قائلاً : خلق الله الخلق لعلمهم يعبدون ، أو لعلمهم يتقون ، وعليه قول رب العزة علام الغيوب : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (١) ونظائره.

الاستعارة بـ « اللام » :

وإذا أردت استعارة لام الغرض قدرت الاستعارة في معنى الغرض ، ثم استعملت لام الغرض هناك ، مثل أن يكون عندك ترتب وجود أمر على أمر ، من غير أن يكون الثاني مطلوباً بالأول ، ويكون الأول غرضاً فيه ، فتشبهه بترتب وجود بين أمرين ، مطلوباً بالأول منهما الثاني ، ثم تستعير للترتيب المشبه كلمة الترتيب المشبه به في ضمن قرينة مانعة عن حملها على ما هي موضوعة له ، فتقول إذا رأيت عاقلاً : قد أحسن إلى إنسان ثم أذاه ، ذلك أنه قد أحسن إليه ليؤذيه ، ومن ذلك قوله علت كلمته : ﴿ فَالْتَفَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ (٢)

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢١ .

(٢) سورة القصص ، الآية : ٨ .

الاستعارة بـ «ربما» :

وقد ظهر مما نحن فيه أن ربما في قوله : ﴿ رَبِّمَا يَتَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ ^(١) حقها أن تعد من باب الاستعارة التهكمية ، وأن تعد تبعية على قول سيبويه في رب ، وأصلية على قول ، الاخفش رحمهما الله ؛ وقد سبق ذكر هذا الاختلاف في علم النحو .

قرينة الاستعارة التبعية :

واعلم أن مدار قرينة الاستعارة التبعية في الافعال ، وما يتصل بها ، على نسبتها إلى الفاعل ، كقولك : نطقت الحال ، أو إلى المفعول الأول ، كقول ابن المعتز :

قتل البخل واحيا السماحا ^(٢)

أو إلى الثاني المنصوب ، كقول الآخر :

صبعنا الخرجية مرهفات

وكقول الآخر :

نقريهم لهميات ^(٣)

أو إلى المجرور ، كقوله علت كلمته : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ^(٤) أو إلى الجميع ، كقوله :

تقري الرياح رياض الحزن مزهرة إذا سرى النوم في الأجفان إيقاظا

(١) سورة الحجر ، الآية : ٢ .

(٢) تمام البيت :

جمع الحق لنا في إمام قتل البخل وأحيا السماحا

(٣) الشطر للقطامي الشاعر ، وتمام البيت :

نقريهم لهميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد

(٤) سورة آل عمران ، الآية : ٢١ ؛ التوبة ، الآية : ٣٤ ، الانشقاق ، الآية : ٢٤ .

هذا ما أمكن من تلخيص كلام الأصحاب في هذا الفصل ، ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية قسم الاستعارة بالكناية ، بأن قلبوا ، فجعلوا في قولهم : نطقت الحال بكذا ، الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح ، استعارة بالكناية عن المتكلم بوساطة المبالغة في التشبيه على مقتضى المقام ، وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة ، كما تراه في قوله :

وإذا المنية أنشبت أظفارها

يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع ، ويجعلون اثبات الأظفار لها قرينة الاستعارة ، وهكذا ، لو جعلوا البخل استعارة بالكناية عن حي أبطلت حياته بسيف أو غير سيف فالتحق بالعدم ، وجعلوا نسبة القتل اليه قرينة ، ولو جعلوا أيضاً اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات اللطيفة الشبهة على سبيل التهكم ، وجعلوا نسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة لمكان أقرب إلى الضبط ، فتدبره .

تعريف الاستعارة :

وإذ قد عرفت ما ذكرت فلا بأس أن أحكي لك ما عند السلف في تعريف الاستعارة : حدها عند بعضهم : تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة على جهة النقل للأنابة ، وعند الأكثر جعل الشيء الشيء لأجل المبالغة في التشبيه ، كقولك : رأيت أسداً في الحمام ؛ وجعل الشيء للشيء لأجل المبالغة في التشبيه ، كقولك : لسان الحال ، وزمام الحكم . ولا أزيد على الحكاية .

القسم السابع والقسم الثامن في تجريد الاستعارة وترشيحها

اعلم أن الاستعارة في نحو : عندي أسد ، إذا لم تعقب بصفات أو
تفريع كلام ، لا تكون مجردة ولا مرشحة ، وإنما يلحقها التجريد أو
الترشيح إذا عقت بذلك ، ثم إن الضابط هناك أصل واحد ، وهو أنك
قد عرفت أن الاستعارة لا بد لها من مستعار له ومستعار منه ، فمتى عقت
بصفات ملائمة للمستعار له ، أو تفريع كلام ملائم له ، سميت : مجردة .
ومتى عقت بصفات أو تفريع كلام ملائم للمستعار منه ، سميت :
مرشحة .

مثالها في التجريد أن تقول : ساورت أسداً شاكي السلاح ، طويل
القناة ، صقيل العضب ، وحاورت بحر ما أكثر علومه ، وما أجمعه
للحقائق ، وما أوقفه على الدقائق .

ومثالها في الترشيح أن تقول : ساورت أسداً هصوراً عظيم اللبدتين ،
وافي البرائن ، منكر الزئير ، وجاورت بحراً زاخراً لا يزال يتلاطم
أمواجه ، ولا يغيض فيضه ، ولا يدرك قعره . ولا أعني بالصفات
الصفات النحوية ، بل الوصف المعنوي كيف كان . ومبنى الترشيح على
تناسي التشبيه ، وصرف النفس عن توهمه ، حتى لا تباي أن تبني على علو
القدر وسمو المنزلة ، بناءك على العلو المكاني والسمو ، كما فعل أبو
تمام ^(١) إذ قال :

ويصعد حتى يظن الجهو ل بأن له حاجة في السماء
وابن الرومي ^(٢) إذ قال :

أعلم الناس بالنجوم بنو نُو بخت علماً لم يأتهم بالحساب

(١) أبو تمام : راجع ترجمته ومصادر دراسته في : (شرح أهدى سبيل) ص : ١٦٢ .

(٢) ابن الرومي : راجع ترجمته ومصادر دراسته في : (شرح أهدى سبيل) ص : ١٢٦ .
والكتاب من منشورات الدار .

بل بأن يشاهدوا السماء سموا بترق في المكرمات الصعاب
مبلغ لم يكن ليبلغه الطما لب الا بتلكم الاسباب

وكما قال أيضاً :

يا آل نوبخت لا عدتمكم ولا تبدلت بعدكم بدلا
إن صح علم النجوم كان لكم حقاً ، إذا ما سواكم انتحلا
كم عالم فيكم وليس بأن قسا س ولكن بأن رقى فعلا
أعلاكم في السماء مجدكم فلستم تجهلون ما جهلا
شافهم البدر بالسؤال عن الأمر إلى أن بلغتم زحلا

وتلزم المستعار له ما يلزم المستعار منه من العجب أو غير التعجب مما
لا يليق إلا بالمستعار منه ، كما فعل من قال :

قامت تظللني ، ومن عجب شمس^(١) تظللني من الشمس

ومن قال :

لا تعجبوا من بلي غلاتيه قد زرّ أزواره على القمر^(٢)

ومن قال :

أتني الشمس زائرة ولم تترك تبرح الفلكا

ومن قال :

ولم أر قبلي من مشى البدر نحوه

(١) البيت لابن العميد .

(٢) البيت لابن الحسن بن طباطبا ، وهو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن طباطبا ، ويرجع نسباً إلى الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، لم يعرف تاريخ ولادته ، وإن كانت قبل النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ، أقام ابن طباطبا علاقات حميمة مع أكثر أدباء عصره ، واشتهر بالذكاء والفطنة ، كان من كبار شعراء عصره ، وقد توفي سنة ٣٢٢ هـ . من مؤلفاته العديدة : كتاب في العروض ، المدخل في معرفة المعنى من الشعر ، تفريط الدفاتر ، إضافة إلى كتاب عيار الشعر من منشورات دار الكتب العلمية .

أو ما ترى هؤلاء فيما فعلوا كيف نبذوا أمر التشبيه وراء ظهورهم .
وكيف نسوا حديث الاستعارة كأن لم تخطر منهم على بال ، ولا رأوها
ولا طيف خيال . وإذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالأصل يسوغون
أن لا يبنوا إلا على الفرع . ويقولون :

هي الشمس مسكنها في السماء فخر الفؤاد عزاء جميلا (١)
فلن تستطيع اليها الصعود وإن تستطيع اليك النزولا
أو يقولوا :

وعد البدر بالزيارة ليلاً فإذا ما وفي قضيت نذوري (٢)
قلت ياسيدي ولم تؤثر الليل على طلعة الصباح المنير
قال لي : لا أحب تغيير رسمي هكذا الرسم في طلوع البدر
أو يقولوا :

قلت زوري فارسلت أنا آتيك سحرة* (٣)
قلت فالليل كان أخفى وأدنى مسرة
فأجابت بحجة زادت القلب حسره
أنا شمس وإنما تطلع الشمس بكرة
فهم إلى تسويغ ذلك مع جمحد الأصل في الاستعارة أقرب .

شروط الاستعارة :

وإذ قد عرفت أقسام الاستعارة فاعلم أن الاستعارة لها شروط في الحسن ،
إن صادفتها حسنت وإلا عريت عن الحسن ، وربما اكتسبت قبحاً ، وتلك
الشروط : رعاية جهات حسن التشبيه التي سبق ذكرها في الأصل الأول
بين المستعار له والمستعار منه في الاستعارة بالتصريح التحقيقية ، والاستعارة

(١) البيتان للعباس بن الأحنف . ترجمته في : (شرح أهدى سبيل) ص (٩٣) .

(٢) الأبيات لسعيد بن حميد .

بالكناية ، وإن لا تشمها في كلامك من جانب اللفظ رائحة من التشبيه ،
ولذلك نوصي في الاستعارة بالتصريح أن يكون الشبه بين المستعار له
والمستعار منه جلياً بنفسه ، أو معروفاً سائراً بين الأقوام ، وإلا خرجت
الاستعارة عن كونها استعارة ، ودخلت في باب التعمية والالغاز ، كما
إذا قلت : رأيت عوداً مسقياً أو ان الغرس ، واردة انساناً مؤدباً في
صباه ، أو قلت : رأيت إبلاً مائة لا تجد فيها راحلة ، وأردت : الناس ،
وأما حسن الاستعارة التخيلية فبحسب حسن الاستعارة بالكناية متى كانت
تابعة لها ، كما في قولك : فلان بين أنياب المنية ومخالبها ، ثم إذا انضم
إليها المشاكلة ، كما في قوله عز اسمه : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ (١)
كانت أحسن وأحسن ، وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ، ولذلك
استهجنك في قول الطائي :

لا تسقني ماء الملام فإنني صب قد استعذبت ماء بكائي

أنواع الاستعارة :

ولما أن الاستعارة مبناه على التشبيه ، تتنوع إلى خمسة أنواع ، تنوع
التشبيه إليها : استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي ، أو بوجه عقلي ،
واستعارة معقول لمعقول ، واستعارة محسوس لمعقول ، واستعارة معقول
لمحسوس .

فمن النوع الاول قوله عز اسمه : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾ (٢)

فالمستعار منه هو : النار ، والمستعار له هو : الشيب ، والجامع بينهما
هو : الانبساط ، ولكنه في النار أقوى ، فالطرفان حسيان ووجه الشبه
حسي .

ومن الثاني قوله عز اسمه : ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ (٣)

(١) سورة الفتح ، الآية : ١٠ .

(٢) سورة الذاريات ، الآية : ٤١ .

(٣) سورة مريم ، الآية : ٤ .

فالمستعار له : الريح ، والمستعار منه : المرء ، والجامع : المنع من ظهور النتيجة ، والأثر ، فالطرفان : حسيان ووجه الشبه : عقلي . وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾ ^(١) فالمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل ، والمستعار منه ظهور المسلوخ من جلده ، فالطرفان حسيان والجامع هو ما يعقل من ترتب أحدهما على الآخر . وكذلك قوله : ﴿ فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَّمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ ﴾ ^(٢) فالمستعار له الأرض المزخرفة المتزينة ، والمستعار منه النبات ، وهما حسيان ، والجامع الهلاك وهو أمر معقول ، وكذلك قوله : ﴿ حَصِيداً خَامِدينَ ﴾ ^(٣) فأصل الحمد للنار .

ومن الثالث قوله عز اسمه ﴿ مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرَقدْنَا ﴾ ^(٤) فالرقاد مستعار للموت ، وهما أمران معقولان ، والجامع عدم ظهور الأفعال ؛ وقوله : ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا ﴾ ^(٥) فالقدوم : هو مجيء المسافر بعد مدة ، مستعار للأخذ في الجزاء بعد الامهال وهما أمران معقولان ، والجامع وقوع المدة في البين ، وقوله : ﴿ سَتَفَرَّغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ ﴾ ^(٦) فالفراغ وهو الخلاص عن المهام ، والله ، عز سلطانه ، لا يشغله شأن عن شأن ، وقع مستعار للأخذ في الجزاء وحده ، وذلك أمر عقلي ، والطرفان عقليان ؛ وقوله : ﴿ تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ ﴾ ^(٧) وكذا قوله : ﴿ سَمِعُوا لَهَا تَغِيظاً وَزَفيراً ﴾ ^(٨) فالغيظ والتغيظ مستعاران من الحالة الوجدانية التي تدعو إلى الانتقام للحالة المتوهمة من نار الله ، أعاذنا الله منها برحمته وفضله ، وقوله : ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ ﴾ ^(٩) فالمستعار منه هو امساك اللسان عن الكلام ، وانه أمر

(١) سورة الرحمن ، الآية : ٣١ .

(٢) سورة الملك ، الآية : ٨ .

(٣) سورة الفرقان ، الآية : ١٢ .

(٤) سورة الأعراف ، الآية : ١٥٤ .

(١) سورة يس ، الآية : ٣٧ .

(٢) سورة يونس ، الآية : ٢٤ .

(٣) سورة الأنبياء ، الآية : ١٥ .

(٤) سورة يس ، الآية : ٥٢ .

(٥) سورة الفرقان ، الآية : ٢٣ .

معقول ، والمستعار له تفاوت الغضب عن اشتداد إلى السكون ، وأنه أيضاً أمر وجداني عقلي ، والجامع هو أن الانسان مع الغضب ، إذا اشتد ، وجد حالة للغضب كأنها تغريه ، وجده كأنه قد أمسك عن الاغراء .

ومن الرابع قوله عز اسمه : ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ ﴾ (١) فأصل استعمال القذف والدمغ في الاجسام ، ثم استعير القذف لايراد الحق على الباطل ، والدمغ لاذهاب الباطل ، فالمستعار منه حسي ، والمستعار له عقلي . وقوله : ﴿ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ ﴾ (٢) فأصل المساس في الأجسام ، ثم وقع مستعاراً لمقاساة الشدة ، وقوله : ﴿ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ ﴾ (٣) فالمستعار منه ضرب الخيمة أو ما شاكلها ، وأنه أمر حسي ، والمستعار له التثبيت . وأنه أمر عقلي . وكذا قوله : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ (٤) فأصل الزلزال التحريك العنيف ، ثم وقع مستعاراً لشدة ما نالهم . وقوله : ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ (٥) فالصدع وهو كسر الزجاجه يبذل الامكان ، وإنه أمر حسي ، مستعار لتبليغ الرسالة يبذل الامكان ، وأنه أمر عقلي . وقوله : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا ﴾ (٦) فأصل الخوض في الماء ثم وقع مستعاراً لذكر الآيات ، وكل خوض ذمه الله في القرآن فهو من هذا القبيل ، وقوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴾ (٧) فالوادي مستعار للامر ، والهيمان الاشتغال به على سبيل التحير ، فالمستعار منه في هذه الأمثلة حسي ، والمستعار له عقلي .

ومن الخامس قوله عز اسمه : ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ ﴾

- | | |
|----------------------------------|----------------------------------|
| (١) سورة الأنبياء ، الآية : ١٨ . | (٤) سورة البقرة ، الآية : ٢١٤ . |
| (٢) سورة البقرة ، الآية : ٢١٤ . | (٥) سورة الحجر ، الآية : ٩٤ . |
| (٣) سورة البقرة ، الآية : ٦١ . | (٦) سورة الأنعام ، الآية : ٦٨ . |
| سورة آل عمران ، الآية : ١١٢ . | (٧) سورة الشعراء ، الآية : ٢٢٥ . |

في الجارية ﴿١﴾ فالمستعار منه التكبر ، وهو عقلي ، والمستعار له كثرة الماء ، وهو حسي ، والجامع : الاستعلاء المفرط . وقوله : ﴿٢﴾ بريح صرصر عاتية ﴿٣﴾ فالتو ، ههنا ، مستعار استعارة الطغيان في المثال الأول ، وقوله : ﴿٤﴾ فنبتذوه وراء ظهورهم ﴿٥﴾ فالنبتذ وراء الظهر وهو : أن تلقي الشيء خلفك أمر حسي ، ثم وقع مستعاراً للتعرض للغفلة وأنه أمر عقلي ، والجامع الزوال عن المشاهدة . وقوله : ﴿٦﴾ وأحييناً به بلدة مبيّناً ﴿٧﴾ فالأحياء أمر عقلي ، ثم وقع مستعاراً لظهور النبات والأشجار والثمار ، وأنه أمر حسي ، وكذلك قوله : ﴿٨﴾ فأنشَرْنَا به بلدة مبيّناً ﴿٩﴾ أي أحييناً .

واعلم أن الكلام في جميع ما ذكر من الأمثلة ، في الأنواع الخمسة ، قول الأصحاب ، ولعل لي في البعض نظراً .

(١) سورة الحاقة ، الآية : ١١ .

(٤) سورة ق ، الآية : ١١ .

(٢) سورة الحاقة ، الآية ٦ .

(٥) سورة الزخرف ، الآية : ١١ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية : ١٨٧ .

الفصل الرابع

المجاز اللغوي الراجع الى حكم الكلمة في الكلام

من فصول المجاز في المجاز اللغوي الراجع إلى حكم الكلمة في الكلام هو عند السلف ، رحمهم الله ، أن تكون الكلمة منقولة عن حكم لها أصلي ، إلى غيره ، كما في قوله علت كلمته : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ ^(١) فالأصل وجاء أمر ربك ، فالحكم الأصلي في الكلام لقوله : ربك هو البحر ، وأما الرفع فمجاز ، وفي قوله : ﴿ وَاسْتَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ^(٢) والأصل واستل أهل القرية ، فالحكم الأصلي للقرية في الكلام هو البحر ، والنصب مجاز ، وفي قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٣) فالأصل ليس مثله شيء بنصب مثله ، والبحر مجاز ، ومدار هذا النوع على حرف واحد وهو : أن تكتسي الكلمة حركة لأجل حذف كلمة لا بد من معناها ، أو لأجل انبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحاً ، كالكاف : في قوله عز اسمه : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٣) أو الباء : في نحو : بحسبك أن تفعل كذا، ونحو : كفى بالله، دون الباء في نحو : ليس زيد بمنطلق، أو ما زيد بقائم .

ورأسي في هذا النوع أن يعد ملحقاً بالمجاز ، ومشبهاً به ، لما بينهما من الشبه ، وهو اشتراكهما في التعدي عن الأصل إلى غير أصل ، لا أن يعد مجازاً . وبسبب هذا لم أذكر الحدّ شاملاً له ، ولكن العهدة في ذلك على السلف .

(٣) سورة الشورى ، الآية : ١١ .

(١) سورة الفجر ، الآية : ٢٢ .

(٢) سورة يوسف ، الآية : ٨٢ .

الفصل الخامس

في المجاز العقلي

المجاز العقلي هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه ،
لضرب من التأويل ، افادة للخلاف لا بوساطة وضع ، كقولك : أنبت
الربيعُ البقلَ ، وشفى الطبيبُ المريضَ ، وكسا الخليفةُ الكعبةَ ، وهزم
الأميرُ الجندَ ، وبنى الوزيرُ القصرَ . وإنما قلت : خلاف ما عند المتكلم
من الحكم فيه ، دون أن أقول : خلاف ما عند العقل ، لثلا يمتنع طرده
بما إذا قال الدهري عن اعتقاد جهل ، أو جاهل غيره : أنبت الربيع
البقل ، راثياً أنبات البقل من الربيع ، فإنه لا يسمى كلامه ذلك مجازاً ،
وإن كان بخلاف العقل في نفس الامر ، ولذلك لا تراهم يحملون نحو :
أشابَ الصغيرَ ، وأفنى الكبيرَ — سرَ ، كثرُ الغداةِ ، ومرُّ العشي

على المجاز ، ما لم يعلموا ، أو يغلب في ظنهم ، أن قائله ما قاله عن
اعتقاد . أن ما تراهم كيف استدلوا لقول أبي النجم ^(١) :

قد أصبحت أم الخيار تدعي
عليّ ذنباً كله لم أصنع

(١) أبو النجم العجلي ، الراجز . هو الفضل بن قدامة ، من عجل ، كان يتزل بسواد
الكوفة في موضع يقال له : الفك ، أقطعه إياه هشام بن عبد الملك . له مع العجاج
مناظرات ، وكان شاعرنا وصافاً للفرس ، وله فيها الكثير من الأشعار .
له ترجمة في : طبقات ابن سلام ، معجم الشعراء للمرزباني ، اللآلي ، الأغاني ،
الخرانة ، معاهد التنصيص ، الشعر والشعراء .

من أن رأيت رأسي كـرأس الأصلعـ
ميز عنه قـتـزعاً عن قـنـزعـ
جذب الليالي أبـطـشي أو أسـرـعي

حين نسب انحسار الشعر عن الرأس إلى الزمان قائلاً :

ميز عنه قـتـزعاً عن قـنـزعـ

جذب الليالي ، لكونه مجازاً بما اتبعه من قوله :

أفناه قيل الله للشمس اطلعي
حتى إذا وارك أفق فارجمي

الشاهد لتزاهته أن يريد حمل كلامه السابق على الظاهر ، ولئلا يمتنع عكسه ، بمثل كسا الخليفة الكعبة ، وهزم الأمير الجند ، فليس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة ، ولا امتناع أن يهزم الأمير وحده الجند ، ولا يقدح ذلك في كونهما من المجاز العقلي ، وإنما قلت : لضرب من التأويل ، ليحترز به عن الكذب ، فإنه لا يسمى مجازاً كونه كلاماً مفيداً بخلاف ما عند المتكلم ، وإنما قلت : إفادة للخلاف لا بواسطة وضع ، ليحترز به عن المجاز اللغوي في صورة ، وهي إذا ادعى أن : أنبت ، موضوع لاستعماله في القادر المختار ، أو وضع لذلك ، فإن المجاز حينئذ يسمى لغوياً وضعياً لا عقلياً ، وإنما قلت : بواسطة وضع ، على التنكير ، دون أن أقول : الوضع ، ليشمل وضع اللغة ان ادعى ، ووضع غيرها أن ارتكب ، ولأجل هذه الصورة ، لا ترى علماء هذا الفن يحكمون على نحو : أنبت الربيعُ البقل ، بكونه مجازاً عقلياً ، إلا بعد بيان أن صيغ الأفعال في معنى نسبتها إلى الفاعل ليست تدل على معنى سوى صدورها عن شيء ما ، فأما أن ذلك الشيء قادر أم غير قادر ، فليس بداخل في مفهوماتها وضعاً .

وجوه استعمال المجاز العقلي :

ويبينون ذلك بوجوه منها : أن وضعها لاستعمالها في القادر ، قيد ما نقل عن أحد من رواة اللغة ، وترك ذكر القيد دليل في العرف على الإطلاق ، وحكم العقل بأن لا بد لها من مؤثر قادر ، إن لم يُجعل دليلاً في ترك تقييدها بذلك في الوضع ، لعدم الحاجة من أجل شهادة العقل ، فلا أقل من أن يُجعل دليلاً في التقييد ، لا سيما والعقل يجوز في : أحياء ، وأشباب ، وأنبت ، وأمثالها .. صدورها عن القادر بوساطة مؤثر لا يكون موصوفاً بالقدرة ، ومنها أن : فعل ، في قولهم : فعل الربيع النور ، لو كان موضوعاً لاستعماله في القادر ، ومن المعلوم أن التفاوت بين الفعل ومصدره لا يكون إلا بمجرد الاقتران بالزمان ، لكان يلزم أن يكون قولنا : فعل النار في كذا وكذا ، وفعل الماء في كذا وكذا ، وفعل الدواء الفلاني كذا مجازاً معلوماً لكل أحد . لكن ادعاء ذلك عن الانصاف بمعزل . ومنها أن نحو : خلق ، وأحياء ، وأشباب ، وأنبت ... لو كانت موضوعة لاستعمالها في القادر ، بناء على حكم العقل بأنها لا توجد إلا باختيار مختار ، لكان نحو : شغل الحيز ، وقبل العرض ، ونافي الضد موضوعة لاستعمالها في غير القادر بناء على حكم العقل بأن شغل الحيز ، وقبل العرض ومنافاة الضد ليست بالاختيار ، ودعوى كونها موضوعة لذلك دعوى غير مسموعة من السلف .

ويسمى هذا النوع مجازاً لتعدي الحكم فيه عن مكانه الأصلي ، فالحكم في : أنبت الربيع البقل ، بكون الانبات فعلاً للربيع ، مكانه الأصلي عند العقل كونه فعلاً لله عز وجل . وفي : هزم الأمير الجند ، بكون هزم الجند فعلاً للأمير ، مكانه الأصلي عند العقلاء كونه فعلاً لعسكر الأمير .

ويسمى : عقلياً لا لغوياً ، لعدم رجوعه إلى الوضع ، وكثيراً ما يسمى حكماً لتعلقه بالحكم ، كما ترى ، ومجازاً في الاثبات أيضاً لتعلقه

بالاثبات ، وليس من الواجبات ، هذا المجاز ، أن يكون مكان الحكم الاصيل فيه معلوماً بنفس العقل ، كما في : أنبت الربيع البقل ، بل أن استعان في علمه بذلك بأمر غير الوضع ، كما في : هزم الأمير الجند ، وكسا الخليفة الكعبة ، جاز ، ولم يخرجه عن كونه عقلياً ؛ لكن الأليق إطلاق اسم العقلي على الاول ، واسم الحكمي والاثباتي على الثاني .

صور المجاز العقلي :

واعلم أن هذا المجاز ، لرجوعه إلى الحكم ، واستدعاء الحكم محكوماً به ومحكوماً له ، واحتمال كل واحد منهما الحقيقة الوضعية والمجاز الوضعي ، لا يزال يتردد بين أربع صور لا مزيد عليهن :

١ - إما أن يكون المحكوم به والمحكوم له حقيقتين وضعيتين .

٢ - وإما أن يكونا مجازين وضعيين .

٣ - وإما أن يكون المحكوم به حقيقة وضعية ، والمحكوم له مجازاً وضعياً .

٤ - وإما بالعكس .

من هذا مثال الاولى قولك : أنبت الربيع البقل ، وشفى الطبيب المريض ، وكسا الخليفة الكعبة ، وهزم الأمير الجند ، فالمحكوم له ، وهو : الربيع ، والطبيب والخليفة ، والأمير ، كل منها حقيقة وضعية مستعملة في مكانها الوضعي ، والمحكوم به ، وهو : انبات البقل ، وشفاء المريض ، وكسوة الكعبة ، وهزم الجند ، كل من ذلك حقيقة ، أيضاً ، وضعية مستعملة في مكانها الوضعي ، لا مجازاً ، لا في مجرد الحكم ، كما ترى .

ومثال الثانية قولك : أحيا الأرض شباب الزمان ، وسر الكعبة البحر الفياض ؛ المحكوم له وهو : شباب الزمان ، والبحر الفياض ، مجازان وضعيان ، والمحكوم به وهو : احياء الأرض ، ومسرة الكعبة ، مجازان أيضاً وضعيان ، ونفس الحكم في المثالين مجاز عقلي .

ومثال الثالثة : أنبت البقل شبابُ الزمان ، وكسا الكعبة البحر الفياض ،

ومثال الرابعة : أحيا الربيعُ الأرض ، وسر الخليفة الكعبة .

واعلم أن هذا المجاز الحكمي كثير الوقوع في كلام رب العزة ، قال عز من قائل : ﴿ فَمَا رَبيحتُ تجارتُهُمْ ﴾ ^(١) وقال : ﴿ وإذا تُلييتُ عليهِم آياتُهُ زادَتْهُمْ إيماناً ﴾ ^(٢) وقال : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إيماناً ﴾ ^(٣) وقال : ﴿ تُؤْتِي أَكْثَمَهَا كُلِّ حِينٍ ﴾ ^(٤) وقال : ﴿ حتَّى تَضَعَ الحربُ أوزارَها ﴾ ^(٥) وقال : ﴿ وأُخْرِجَتِ الأَرْضُ أَثقالُها ﴾ ^(٦) بإسناد الافعال في هذه كلها إلى غير ما هي لها عند العقل ، كما ترى ، زائلاً الحكم العقلي فيها عن مكانه الأصلي ، إذ مكانه الأصلي اسناد الربح إلى أصحاب التجارة ، واسناد زيادة الايمان إلى العلم بالآيات ، واسناد ابتداء أكل الشجرة إلى خالقها ، واسناد وضع أوزار الحرب إلى أصحاب الحرب ، وإسناد إخراج أثقال الأرض إلى خالق الأرض .

ولا يختلجن في ذهنك بعد أن اتضح لك كون المجاز فرع أصل تحقق ، مجاز ، أياً كان بدون حقيقة يكون متعبداً عنها ، لامتناع تحقق فرع من غير أصل ، فلا تجوز في نحو : سرتني رؤيتك ، ونحو أقدمني بلدك ، حق لي على فلان . ونحوه :

وصيرني هواك ، وبني لحيني نصرب المثل
ونحو :

يزيدك وجهه حسناً إذا ما زدته نظراً

(٤) سورة ابراهيم ، الآية : ٢٥ .

(٥) سورة محمد ، الآية : ٤ .

(٦) سورة الزلزال ، الآية : ٢ .

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٦ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية : ٢ .

(٣) سورة التوبة ، الآية : ١٢٤ .

أن لا يكون لكل من هذه الافعال فاعل في التقدير ، إذا أنت أسندت الفعل اليه وجدت الحكم واقعاً في مكانه الاصيلي عند العقل ، ولكن حكم العقل فيها ، فأبما شيء ارتضى بصحة استنادها ، فهو ذاك ، فإذا ارتضى في : سرّتي رؤيتك ، صحة استناد السرور إلى من رزقك رؤيته وأتاحها لك ، وهو : الله عز وجل ، فقل أصل الكلام : سرّني الله وقت رؤيتك ، كما تقول في : أنبت الربيع البقل ، أصل الحكم : أنبت الله البقل وقت الربيع ، وفي شفى الطبيب المريض ، أصل الحكم : شفى الله المريض عند علاج الطبيب ، وإذا ارتضى في : أقدمني بلدك ، حقّ لي على فلان ، صحة استناد : أقدمني إلى نفسك ، على معنى أقدمني نفسي ، لأجل حق لي على فلان ، أي قدمت لذلك ، كما تصرّح بذلك فتقول : حملتني نفسي على الطاعة ، أي : أطعت ، وحاصه يرجع إلى معنى أقدمني قدرتي على القدوم ، والداعي اليه الخالص ، فالفعل في وجوده لا يحتاج إلا إلى قادر ذي داعٍ له اليه خالص ، ونظيره : محبتك جاءت بي اليك ، الاصل : جاءت بي نفسي اليك لمحبتك ، أي جئت لمحبتك ووجد المجيء اليك من نفسي لمحبتك . وإياك والظن : بأقدمني بلدك حق لي على فلان ؛ وبمحبتك جاءت بي اليك ، كونهما حقيقتين ! فالفعالان فيهما مسندان كما ترى إلى مجرد الداعي ، والعقل لا يقبل الداعي فاعلا ، وإنما يقبله محرّكاً للفاعل ، أعني للمتصف بالقدرة . وتتمام تحقيق هذا المعنى يستدعي نوعاً من العلوم غير نوع علم البيان ، فليقتنع بهذا القدر .

وإذا ارتضى في :

وصيرني هواك وبني لحيني يضرب المثل

صحة استناد « صيرَ » إلى الله تعالى على معنى : أهلكني الله ابتلاء بسبب اتباعي هواك . وإذا ارتضى في :

يزيدك وجهه حسناً إذا ما زدته نظراً

صحة استناد « يزيد » إلى الله عز وجل ، على معنى : يزيدك الله حسناً في وجهه ، لما أودعه من دقائق الحسن والجمال بكمال قدرته ، متى تأملت ، وتأنقت ، فقل : فاعل أقدمني ذلك ، وفاعل صبرني ويزيد هذا .

الحقيقة العقلية :

وأما الحقيقة العقلية ، وتسمى حكمية أيضاً ، وإثباتية ، فهي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه ، كقولك : أنبت الله البقل ، وشفى الله المريض ، وكسا خدام الخليفة الكعبة ، وهزم عسكر الأمير الجند ، وبني عملة الوزير القصر . وإنما قلت : ما عند المتكلم من الحكم فيه ، دون أن أقول : ما في العقل من الحكم فيه ، ليتناول : كلام الدهري إذا قال : أنبت الربيع البقل ، راثياً اثبات البقل من الربيع ، وكلام الجاهل إذا قال : شفى الطبيب المريض ، راثياً شفاء المريض من الطبيب ، حيث عداً منهما حقيقتين مع كونهما غير مفيدتين لما في العقل من الحكم فيهما .

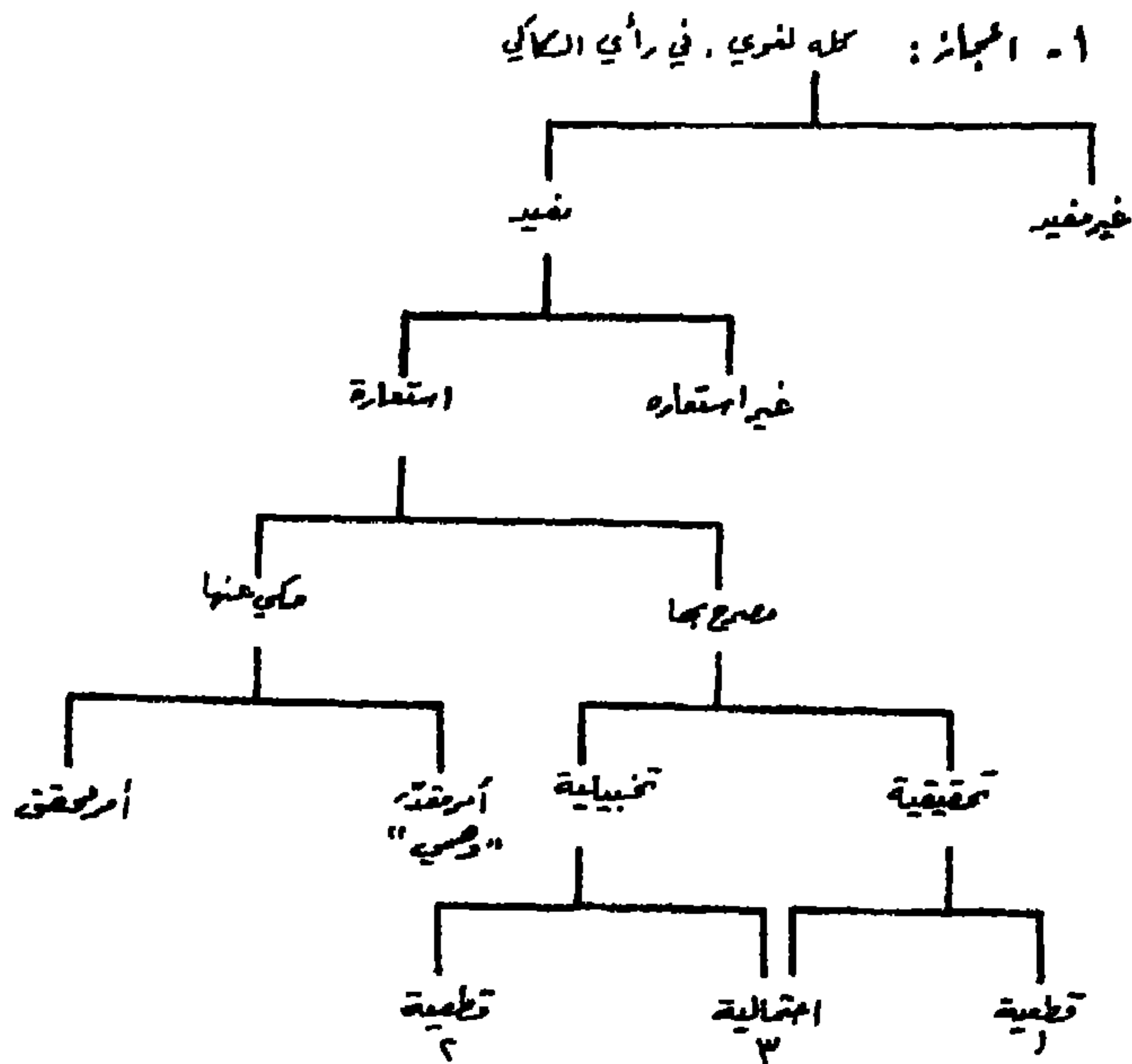
ومن أراد تصحيحه ذاهباً فيه إلى أن يعني عقل المتكلم ، استتبع هنات ، ومن حق هذا المجاز الحكمي أن يكون فيه للمسند إليه المذكور نوعٌ تعلق وشبه بالمسند إليه المتروك ، فإنه لا يرتكب إلاً لذلك ، مثل ما يرى للربيع في أنبت الربيع البقل ، من نوع شبه بالفاعل المختار من : دوران الانبات معه وجوداً وعدمًا ، نظراً إلى عدم الانبات بدونه وقت الشتاء ، ووجوده مع مجيئه : دوران الفعل مع اختيار القادر وجوداً وعدمًا . ومثل ما ترى أيضاً للدواء في : شفى الدواء المريض من : دوران الشفاء مع تناوله وجوداً وعدمًا ، وما ترى للخليفة في : كسا الخليفة البيت ، من : دوران كسوة البيت مع أمره وجوداً وعدمًا . فإن لم يكن هذا الشبه بين المذكور والمتروك ، كما لو قلت : أنبت الربيع البقل ، وشفى الدواء المريض ، نسبت إلى ما تكره . ولما تسمع من علماء هذا الفن كثيراً في المجاز العقلي أنه : يكون مجازاً في الإثبات ، ربما أوهم اختصاصه بالخبر فلا تخصصه به ، وقل في مثل ما إذا قلنا : إني بعدما اقتنعت باليسير من

الدنيا ، وطبت نفساً عن زخارفها ، ومحوت وساوس الفضول عن دفتر
 الخاطر ، وليس يهمني الآن غير التلافي لما فرط ، فليفل الدهر ما شاء ،
 وليختلف الاصول اختلافها ، فلينبت الربيع ما أحب ، وليثمر الاشجار
 أياً اشتهدت ، ولينضج الخريف ما أدرك ، فلست أبالي أن هذه الأوامر
 بأسرها من باب المجاز الحكمي .

وإذا تأملت المجاز العقلي ، وجدت الحاصل منه يرجع إلى إيقاع
 نسبة في غير موضعها عند الموقع ، لا من حيث اللغة لضرب من التأويل ،
 مثل النسبة بين : انبات البقل والربيع في الخبر ، والأمر ، والنهي ،
 والاستفهام ؛ وبين الوزير وبناء القصر في ذلك .

أقسام المجاز في رأي السكاكي (١) :

هذا كله تقرير للكلام في هذا الفصل بحسب رأي الاصحاح ، من
 تقسيم المجاز إلى : لغوي وعقلي ، وإلا فالذي عندي هو نظم هذا النوع



في سلك الاستعارة بالكناية ، يجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بوساطة المبالغة في التشبيه ، على ما عليه مبنى الاستعارة كما عرفت ، وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة ، ويجعل الامير المدبر لأسباب هزيمة العدو استعارة بالكناية عن الجند الهازم ، وجعل نسبة الهزم اليه قرينة للاستعارة .

ولاني ، بناء على قولي هذا ههنا ، وقولي ذلك في فصل الاستعارة التبعية ، وقولي في المجاز الراجع عند الاصحاب إلى حكم للكلمة على ما سبق ، أجعل المجاز كله لغويا ، وينقسم عندي هكذا إلى : مفيد وغير مفيد ؛ والمفيد إلى : استعارة وغير استعارة ، والاستعارة إلى : مصرح بها ومكنى عنها ، والمصرح بها إلى : تحقيقية وتخيلية ، والمكنى عنها إلى : ما قرينتها أمر مقدر وهمي ، كالانبات في قولك : أنياب المنية ، وكنطقت ، في قولك : نطقت الحال بكذا ، أو أمر محقق ، كالانبات ، في قولك : أنبت الربيع البقل ، وكالهزم ، في قولك : هزم الامير الجند ، والتحقيقية والتخيلية كلتاهما إلى : قطعية واحتمالية للتحقيق والتخيل بتحصيل أقسام ثلاثة من ذلك تحقيقية بالقطع ، تخيلية بالقطع ؛ تحقيقية أو تخيلية بالاحتمال .

واعلم أن حدّ الحقيقة الحكمية والمجاز الحكمي ، عند أصحابنا رحمهم الله ، غير ما ذكرت . حدّ الحقيقة الحكمية عندهم : كل جملة وضعتها على أن الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل ، وواقع موقعه . وحد المجاز الحكمي : كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل ، لضرب من التأول . وإذ قد عرفت ما ذكرت وما ذكروا ، فاختر أيهما شئت !

الاصل الثالث

من علم البيان في الكناية

تقديم :

الكناية هي ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه ، لينتقل من المذكور إلى المتروك ، كما تقول : فلان طويل النجاد ، لينتقل منه إلى ما هو ملزومه ، وهو طول القامة ، وكما تقول : فلانة نؤوم الضحى ، لينتقل منه إلى ما هو ملزومه ، وهو كونها مخدومة ، غير محتاجة إلى السعي بنفسها في إصلاح المهمات ، وذلك أن وقت الضحى ، وقت سعي نساء العرب في أمر المعاش وكفاية أسبابه ، وتحصيل ما تحتاج اليه في تهيئة المتناولات ، وتدبير اصلاحها ، فلا تنام فيه من نسائهم إلا من تكون لها خدام ينوبون عنها في السعي لذلك .

وسمي هذا النوع كناية ، لما فيه من اخفاء وجه التصريح ، ودلالة : كنى على ذلك ، لأن : ك ، ن ، ي ، كيفما تركبت ، دارت مع تأدية معنى الخفاء ، من ذلك : كنى عن الشيء يكنى ، إذا لم يصرح به ، ومنه : الكُنَى وهو : أبو فلان ، وابن فلان ، وأم فلان ، وبنت فلان ، سميت : كنى ، لما فيها من اخفاء وجه التصريح بأسمائهم الاعلام ، ومن ذلك : نكى في العدو ، ينكى ، إذا أوصل إليه مضار من حيث لا يشعر بها ، ومنه : نكايات الزمان لجوائحها الملمة على بنيه من حيث لا يشعرون ، ومن ذلك : الكين : للحممة المستنبطة في فلهم المرأة لخفائها ، ومن ذلك :

مقلوب الكين ؛ قلب الكل لاختفاء الناس إياه واحترازهم أن يصرحوا بلفظه ، فضلا أن يرتكبوا معناه جهاراً .

ثم إن الكناية تتفاوت إلى تعريض ، وتلويح ، ورمز ، وإيماء ، وإشارة ؛ ومساق الحديث يحسر لك اللثام عن ذلك .

والفرق بين المجاز والكناية يظهر من وجهين :

أحدهما : أن الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة بلفظها ، فلا يمتنع في قولك : فلان طويل النجاد ، أن تريد طول نجاده ، من غير ارتكاب تأول مع إرادة طول قامته ، وفي قولك : فلانة تؤوم الضحى ، أن تريد : أنها تنام ضحى ، لا عن تأويل يرتكب في ذلك ، مع إرادة كونها مخدومة مرفهة .

والمجاز ينافي ذلك ، فلا يصح في نحو : رعيننا الغيث ، أن تريد معنى الغيث ، وفي نحو قولك : في الحمام أسد ، أن تريد معنى الأسد ، من غير تأويل لأنّ المجاز ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة كما عرفت ، وملزوم معاند الشيء معاندٌ لذلك الشيء .

والثاني : إن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم ، ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم ، كما سنورد إلى هذا المعنى عند ترجيح الكناية على التصريح .

أقسام الكناية :

وإذ قد سمعت : أن الكناية ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم ، فاسمع أن المطلوب بالكناية لا يخرج عن أقسام ثلاثة : أحدها : طلب نفس الموصوف ، وثانيها : طلب نفس الصفة ، وثالثها : تخصيص الصفة بالموصوف . والمراد بالوصف ها هنا : كالجود في الجواد ، والكرم في الكريم ، والشجاعة في الشجاع ، وما جرى مجراها .

القسم الاول

في الكناية المطلوب بها نفس الموصوف

الكناية في هذا القسم تقرب تارة وتبعد أخرى ، فالقريبة هي أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض ، فتذكرها متوصلاً بها إلى ذلك الموصوف ، مثل أن تقول : جاء المضياف ، وتريد زيداً ، لعارض اختصاص للمضياف بزيد .

والبعيدة ، هي : أن تتكلف اختصاصها ، بأن تضم إلى لازم آخر وآخر ، فتلفق مجموعاً وصفيّاً مانعاً عن دخول كل ما عداه مقصودك فيه ، مثل أن تقول في الكناية عن الانسان : حي ، مستوي القامة ، عريض الأظفار .

القسم الثاني

في الكناية المطلوب الثاني بها نفس الصفة

إن الكناية في هذا القسم أيضاً تقرب تارة ، وتبعد أخرى ، فالقريبة هي أن تنتقل إلى مطلوبك من أقرب لوازمه اليه ، مثل أن تقول : فلان طويل نجاده ، أو طويل النجاد ، متوصلاً به إلى طول قامته ؛ أو مثل أن تقول : فلان كثير أضيافه ، أو كثير الأضياف ، متوصلاً به إلى أنه مضياف .

واعلم أن بين قولنا : طويل نجاده ، وقولنا : طويل النجاد ، فرقاً ، وهو : أن الاول كناية ساذجة ، والثاني كناية مشتملة على تصريح . فتأمل ، واستعن في درك ما قلت ، بالبحث عن تذكير الوصف في نحو : فلانة حسنٌ وجهُها ، وعن تأنيث : فلانة حسنةُ الوجه ، وباستحضار ما تقدم لي في : ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ ^(١) في باب التشبيه ؛ وإن هذا النوع القريب ،

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٨٧ .

تارة يكون واضحاً ، كما في المثالين المذكورين ، وتارة خفياً ، كما في قولهم : عريض القفا ، كناية عن الأبله ، وفي قولهم : عريض الوسادة ، كناية عن هذه الكناية .

وأما البعيدة : فهي أن تنتقل إلى مطلوبك من لازم بعيد بوساطة لوازم متسلسلة ، مثل أن تقول : كثير الرماد ، فنتقل من كثرة الرماد إلى كثرة الجمر ، ومن كثرة الجمر إلى كثرة احراق الحطب تحت القدور ، ومن كثرة احراق الحطب إلى كثرة الطبايح ، ومن كثرة الطبايح إلى كثرة الأكسلة ، ومن كثرة الأكسلة إلى كثرة الضيفان ، ثم من كثرة الضيفان إلى أنه مضياف . فانظر بين الكناية وبين المطلوب بها ، كم ترى من لوازم ، أو مثل أن تقول : جبان الكلب ، أو مهزول الفصيل ، متوصلاً بذلك إلى كونه مضيافاً ، كما قال :

وما يكُ في من عيبٍ فإنِّي جبانُ الكلبِ ، مهزولُ الفصيلِ

فإن جبن الكلب عن الهرير في وجه من يدنو من دار من هو بمرصده ، لأن يعس دونها ، مع كون الهرير له ، والنباح في وجه من لا يعرف أمراً طبيعياً له ، مركزاً في جبلته ، مشعراً باستمرار تأديبه له ، لامتناع تغير الطبيعة وتفاوت الجبلية بموجب لا يقوى ، واستمرار تأديبه أن لا ينبج مشعراً باستمرار موجب نباحه ، وهو اتصال مشاهدته وجوهاً أثر وجوه ، واتصال مشاهدته لتلك مشعر بكون ساحته مقصد أدان وأقاص ، وكونه كذلك مشعراً بكمال شهرة صاحب الساحة بحسن قِرى الأضياف ، فانظر لزوم جبن الكلب للمضيافية كيف تجده بوساطة عدة لوازم ، وكذلك هزال الفصيل يلزم ، فقد الام ، وفقدتها مع كمال عناية العرب بالنوق ، لا سيما بالمثلثات منها ، لقوام أكثر مجاري أمورهم بالابل ، يلزم كمال قوة الداعي إلى نحرها ، وإذ لا داعي إلى نحر المثلثات أقوى من صرفها إلى الطبايح ، ومن صرف الطبايح إلى قرى الاضياف ،

فهزال الفصيل ، كما ترى ، يلزم المضيافية بعدة وسائط . ومن هذا النوع أيضاً قول نصيب (١) :

لعبد العزيز على قومه وغيرهم من ظاهره
فبابك أسهل أبوابهم ودارك مأهولة عامره
وكلبك أنس بالزائرين ن من الام بالابنة الدائرة

فإنه حين أراد أن يكنى عن وفور احسان عبد العزيز إلى الخاص والعام ، واتصال أياديه لدى القريب والبعيد ، جعل كلبه أنساً بالزائرين ذلك لأنس ، فدل بمعنى أنسه ذلك بالزائرين على أنهم عند معارف ، فالكلب لا يأنس إلا بمن يعرف ، ودل بمعنى كونهم معارف عنده على اتصال مشاهدته إياهم ليلاً ونهاراً ، ودل بمعنى ذلك على لزومهم سدة عبد العزيز ، ودل بمعنى لزومهم سدته على تسني مباغيهم هنالك تسنياً بالاتصال لا ينقطع ، ثم دل بمعنى ذلك على ما أراد . فانظر كيف لوح ، مع بعد المسافة بين أنس الكلب بالزائرين وبين احسان عبد العزيز الوافر ونظير قول نصيب مع زيادة لطف قول الآخر (٢) :

تراه إذا ما أبصر الضيف مقبلاً يكلمه ، من حبه ، وهو أعجم
ومنه قول ابن هرمة (٣) :

(١) نصيب : كان عبداً أسود لرجل من أهل وادي القرى . أتى عبد العزيز بن مروان بعد ذلك أصبح النصيب مولى بني مروان كانت أمه أمة سوداء ، فوقع بها سيدها فولدت نصيباً ، فوثب عليه عمه بعد موت أبيه واستبعده .
ترجمته في : الشعر والشعراء : ٤١٧ - ٤١٩ ، طبقات الشعراء ، الأغاني ، اللآلئ ، معجم الأدباء ، شواهد العيني ...
والشعر المذكور يمدح به سيده عبد العزيز بن مروان .

(٢) البيت لابن هرمة .

(٣) ابن هرمة : هو ابراهيم بن هرمة ، من ساقه الشعراء ، كان مولعاً بالشراب ... هو من الخلع ، من قيس عيلان . وله قصة لطيفة عن تنفيذ الحد في الشراب .
ترجمته في : الشعر والشعراء : ٧٥٧ - ٧٥٨ ، الأغاني ، اللآلئ ، الخزائن ، ونسب قريش .

لا أمتنع العوذ بالفصال ولا ابتاع إلا قريبة الأجـل

دل بقوله : لا أمتنع العوذ بالفصال ، على أنه لا يبقى لها فصاها ، فينتفع بها من جهة استئناسها ، وحصول الفرح الطبيعي لها في مشاهدتها إياها ، وما تستملح من حركاتها لديها ، ويحتمل أن يريد : لا أبقى العوذ بسبب فصاها ، نظراً لها ، فتسلم عن النحر ، فتنتفع بالفصال من هذه الجهة . ودل بمعنى : أنه لا يبقئها على : أنه ينحرها . ودل بمعنى : ينحرها ، على أنه : يصرفها إلى قرى الضيفان . وكذا دل بقوله : قريبة الاجل ، على أنها : لا تلبث عنده حية ، ودل بذلك على أنه ينحرها ، ثم دل بنحرها على معنى أضيف .

القسم الثالث

في الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف

وهي أيضاً تتفاوت في اللطف ، فتارة تكون لطيفة وأخرى ألطف ، وأنا أورد عدة أمثلة ، منها قول زياد الأعجم ^(١) وهو لطيف :

إن السماحة والمروءة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج

فإنه حين أراد أن لا يصرح بتخصيص السماحة والمروءة والندى بابن الحشرج ، فيقول السماحة لابن الحشرج ، والمروءة له ، والندى له ، فإن الطريق إلى تخصيص الصفة بالموصوف بالتصريح : إما الإضافة أو معناها ، وأما الاسناد أو معناه ، فالإضافة ، كقولك : سماحة ابن الحشرج ،

(١) زياد الأعجم : هو زياد بن سليم (وفي اسم أبيه اختلاف) العبدي ، يكنى : أبا أمامة ، وهو من عبد القين أحد بني عامر بن الحارث . شاعر مشهور . عده ابن سلام في الطبقة السابعة من الاسلاميين ، كان ينزل اصطخر ، وفيه لكنة ، فلذلك قيل : الأعجم .

ترجمته في : المثلث والمختلف : ١٣١ ، طبقات ابن سلام : ١٩٢ ، الشعر والشعراء : ٢١١ ، (وكلها من طبع دار الكتب العلمية) ، الأغاني ، معجم الأدباء : ٢٢١/٤ - ٢٢٢ ، الخزائن ، وذيل اللآلئ .

أو سماحته ، مظهراً كان المضاف إليه أو مضمراً ، ومعناها كقولك :
السماحة لابن الحشرج ، أو السماحة له ، والاسناد ، كقولك : سمح
ابن الحشرج ، أو حصل السماحة ، ومعناه ، كقولك : ابن الحشرج
سمح ، بتقدير ضمير ابن الحشرج في سمح العائد إليه كما هو ، أعني
تخصيص الصفة بالموصوف مصرح به في جميع ما تقدم من الأمثلة .

أو مآثرى الوصف المكنى عنه ، وهو طول القامة ، بقولك :
طويل النجاد ، كيف تجده مضافاً إلى ضمير موصوفه في قولك : زيد
طويل نجاده ، وهو الهاء في نجاده العائد إلى زيد المطلوب تخصيص طول
القامة به ، أو مسنداً إلى ضمير موصوفه في قولك : طويل النجاد ، وهو
الضمير في طويل العائد إلى الموصوف ، أو الوصف المكنى عنه ، وهو :
وفور الاحسان بأنس الكلب بالزوار ، كيف تجده مضافاً إلى ضمير
موصوفه ، وهو عبد العزيز المخاطب ، المطلوب تخصيص وفور الاحسان
به ، أو الوصف المكنى عنه ؛ وهو المضيافية بلا امتاع العوذ بالفصال
وابتباع قريبة الاجل ، كيف نجده مسنداً إلى ضمير موصوفه وهو ضمير
الحكاية الراجع إلى ابن هرمة ، المطلوب تخصيص المضيافية به ، ماذا
صنع ؟ جمع السماحة والمروءة والندى في قبة ، تنبيهاً بذلك أن محلها محل
ذو قبة ، محاولاً بذلك اختصاصها بابن الحشرج ، ثم لما رأى غرضه
ما كان يتم بذلك لوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين ، جعل القبة مضروبة
على ابن الحشرج حتى تم غرضه . ومنها قولهم : المجد بين ثوبيه والكرم
بين برديه ، وقد يُظن هذا من قسم : زيد طويل نجاده ، وليس بذلك ،
فطويل نجاده باسناد الطويل إلى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد ،
وطول النجاد كما تعرف قائم مقام طول القامة ، فإذا صرح ، من بعد ،
بإثبات النجاد لزيد بالاضافة ، كان ذلك تصريحاً بإثبات الطول لزيد ، فتأمل .

ومنها قوله وهو ألطف :

والمجد يدعو أن يسدوم لجيده عقد ، مساعي ابن العميد نظاميه

أنظر حين أراد أن يثبت المجد لابن العميد ، لا على سبيل التصريح ،
ماذا صنع ؟ أثبت لابن العميد مساعي ، وجعلها نظام عقد ، وبيّن أن
مناط ذلك العقد هو جيد المجد ، فنبّه بذلك على اعتناء ابن العميد
بتزيين المجد ، ونبّه بتزيينه إياه على اعتناؤه بشأنه ، أعني : بشأن المجد ،
وعلى محبته له ، ونبّه بذلك على أنه ماجد ، ولم يقنعه ذلك حتى جعل
المجد المعروف تعريف الجنس داعياً أن يدوم ذلك العقد لجيده ، فنبّه بذلك
على طلب حقيقة المجد ودوام بقاء ابن العميد ، ونبّه بذلك على أن تزيينه
والاعتناء بشأنه مقصوران على ابن العميد ، حتى أحكم بتخصيص
المجد بابن العميد وأكدّه أبلغ تأكيد ، وحاصله أن الشاعر جعل المجد
متزياً في المال بابن العميد ، وجعل تزيينه به تخصيصاً له به على نحو ما يقال :
تزينت الوزارة بفلان ، إذا حصلت له ، ومنها قول الشنفرى الأزدي (١)
في وصف امرأة : بالعفة :

يبيت بمنجاة عن اللوم بيتها إذا ما بيوت بالملامة حلت

فإنه حين أراد أن يبين عفافها ، وبراءة ساحتها عن التهمة ، وكمال
نجاتها عن أن تلام بنوع من الفجور على سبيل الكناية ، قصد إلى نفس
النجوة عن اللوم ، ثم لما رآها غير مختصة بتلك العفيفة ، لوجود عوائف
في الدنيا كثيرة ، نسبها إلى بيت يحيط بها ، تخصيصاً للنجاة عن اللوم بها ،
فقال :

يبيت بمنجاة عن اللوم بيتها

(١) الشنفرى : هو ثابت بن أوس الأزدي ، لم يعرف تاريخ ولادته ، وفي نشأته آراء ،
ولكن ثمة إجماع على القول : إنه عاش ونشأ بين بني سلامان من بني فهم . من زملائه :
تأبط شراً ، عمرو بن براقة . كان أشهر عدائي الشعراء الصعاليك .

اشتهر بقصيدته : « لامية العرب » وقد كتب حولها شروح كثيرة .
ترجمته في : موسوعة الشعر العربي العصر الجاهلي ٥٩/١ وما بعد ، وثمة ثبت بأهم
المصادر عنه (٦٦٩/١ الموسوعة) .

ولم يقل : يظن قصداً إلى زمان له مزيداً اختصاص بالفواحش ،
وهو الليل . وقول ابن هانيء ^(١) :

فما جازه جودٌ ، ولا حلٌ دونهُ ولكن يصير الجود حيث يصيرُ

فإنه أراد أن يجمع الجود ، لا على سبيل التصريح ، ويثبته للمدوح ،
لا على سبيل التصريح أيضاً ، فعمد إلى نفس الجود ، فنفى أن يكون متوزعاً
يقوم منه جزء بهذا وجزء بذاك ، فنكّر الجود قصداً إلى فرد من أفراد
الحقيقة ، ونفى أن يجوز ممدوحه ، فقال : فما جازه جود بالتنكير كما
ترى ، تنبيهاً بذلك على أن لو جازه لكان قائماً بمحل هناك ، لامتناع
قيامه بنفسه ، ثم لمثل هذا قال : ولا حل دونه ، كناية بذلك عن عدم
توزعه وتقسّمه ، ثم خصصه من بعدُ بجهة ، تلك الجهة الممدوحة ، بعد
أن عرفه باللام الاستغرافية ، فقال :

ولكن يصير الجود حيث يصير

كناية عن ثبوته له ، ومنه قولهم : مجلس فلان مظنة الجود والكرم .

وقد يظن أن ههنا قسما رابعا وهو : أن يكون المطلوب بالكناية
الوصف والتخصيص معاً مثل ما يقال يكثر الرماد في ساحة عمرو ، وفي
الكناية عن : إنّ عمراً مضيافاً ، فليس بذاك ، إذ ليس ما ذكر بكناية
واحدة ، بل هما كنایتان ، وانتقال من لازمين إلى ملزومين ، أحد
اللازمين : كثرة الرماد ، والثاني : تقييدها ، وهو قولك : في ساحة عمرو .

واعلم أن الكناية في القسم الثاني والثالث ، تارة تكون مسوقة لأجل
الموصوف المذكور ، كما تقول : فلان يصلي ويزكي ، وتتوصل بذلك
إلى أنه مؤمن ، وفلان يلبس الغيار ، وتريد : أنه يهودي ، وكالأمثلة
المذكورة . وتارة تكون مسوقة لأجل موصوف غير مذكور ، كما تقول

(١) ابن هانيء : هو الحسن بن هانيء ، أبو نواس ، شاعر الحمرة والزهد المعروف ..

في عرض من يؤذي المؤمنين : المؤمن هو الذي يصلي ويزكي ولا يؤذي أخاه المسلم ، وتتوصل بذلك إلى نفي الايمان عن المؤذي ، وكقوله علت كلمته في عرض المنافقين : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ (١) إذا فسر الغيب : بالغيبة بمعنى : يؤمنون مع الغيبة عن حضرة النبي ﷺ أو عن جماعة المسلمين ، على معنى : هدى للذين يؤمنون عن اخلاص لا للذين يؤمنون عن نفاق .

انواع الكناية :

وإذ قد وعيت ما أُملي عليك فنقول : متى كانت الكناية عرضية ، على ما عرفت ، كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسباً ، وإذا لم تكن كذلك نُظِرَ ؛ فإن كانت ذات مسافة بينها وبين المكني عنه متباعدة ، لتوسط لوازم ، كما في : كثير الرماد ، وأشباهه ، كان اطلاق اسم التلويح عليها مناسباً ، لأن التلويح هو : أن تشير إلى غيرك عن بعد ، وإن كانت ذات مسافة قريبة ، مع نوع من الخفاء ، كنهحو : عريض القفا ، وعريض الوسادة ، كان اطلاق اسم الرمز عليها مناسباً ، لأن الرمز هو : أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية .

قال :

رَمَزَتْ إِلَيَّ مَخَافَةً مِنْ بَعْلِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تُبْدِيَ هُنَاكَ كَلَامَهَا

وإن كانت لا مع نوع الخفاء ، كقول أبي تمام :

أَبَيِّنَ فَمَا يَسْزِرُن سَوَى كَرِيمٍ وَحَسْبُكَ أَنْ يَسْزُرَنُ أَبَا سَعِيدٍ

فإنه في إفادة : أن أبا سعيد كريم ، غير خافٍ ، كان اطلاق اسم الايماء والاشارة عليها مناسباً ، وكقول البحتري :

أَوْ مَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ فِي آلِ طَلْحَةَ ، ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلْ

(١) سورة البقرة ، الآيتان : ٢ - ٣ .

فإنه في إفادة : أن آل طلحة أُمَاجِد ، ظاهر ، وكقول الآخر :

إذا الله لم يَسْقِ إِلَّا الكسرام فسقى وجوه بني حنبل
وسقى ديارهم باكرأ من الغيث في الزمن المحمل

فإنه في إفادة كرم بني حنبل ، كما ترى ، وكقول الآخر :

منى تخلو تميم من كريم ومتسلمة بن عمر ومن تميم؟

فإنه في إفادة كرم متسلمة أظهر من الجميع ، وأما قوله :

سألت الندى والجود مالي أراكما تبدلتما ذلاً بعز مؤبد
وما بال ركن المجد أمسى مهلهما فقلا : أصبنا بابن يحيى ، محمد
فقلت : فهلا متما عند موته فقد كنتما عبديه في كل مشهد
فقلا : أقمنا كي نُعزِّي بفقداه مسافة يوم نتلوه في غدر

في إفادة جود ابن يحيى ومجده فعلى ما ترى من الظهور .

واعلم أن التعريض تارة يكون على سبيل الكناية ، وأخرى على سبيل
المجاز ، فإذا قلت : آذيتني ، فستعرف ، وأردت المخاطب ، ومع
المخاطب انساناً آخر معتمداً على قرائن الاحوال ، كان من القبيل الأول ؛
وإن لم ترد إلا غير المخاطب كان من القبيل الثاني . فتأمل . وعلى هذا
فقس وفرع إن شئت ، فقد نبهتكَ .

بين الحقيقة والمجاز :

واعلم أن أرباب البلاغة ، وأصحاب الصياغة للمعاني ، مطبقون
على أن المجاز أبلغ من الحقيقة ، وأن الاستعارة أقوى من التصريح ،
بالتشبيه ، وأن الكناية أوقع من الافصاح بالذكر .

والسبب في أن المجاز أبلغ من الحقيقة هو ما عرفت أن مبنى المجاز
على الانتقال من الملزوم إلى اللازم ، فأنت في قولك : رعينَا الغيث ،

ذاكراً الملزوم : النبت ، مريداً به لازمه ، بمنزلة مدعي الشيء بيينة ، فإن وجود الملزوم شاهد لوجود اللازم ، لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم ، لأداء انفكاكه عنه ، إلى كون الشيء ملزوماً ، غير ملزوم باعتبار واحد ؛ وفي قولك : رعيينا النبت ، مدّعٍ للشيء لا بيينة ، وكم بين ادعاء الشيء بيينة ، وبين ادعائه لا بها .

والسبب في أن الاستعارة أقوى من التصريح بالتشبيه أمران :

أحدهما : أن في التصريح بالتشبيه اعترافاً بكون المشبه به أكمل من المشبه في وجه التشبيه ، على ما قررت في باب التشبيه .

والثاني : أن في ترك التصريح بالتشبيه إلى الاستعارة ، التي هي مجاز مخصوص ، الفائدة التي سمعت في المجاز آنفاً ، من دعوى الشيء بيينة .

والسبب في أن الكناية عن الشيء أوقع من الافصاح بذكره ، نظير ما تقدم في المجاز ، بل عينه ، يبين ذلك أن مبنى الكناية كما عرفت على الانتقال من اللازم إلى ملزوم معين ، ومعلوم عندك أن الانتقال من اللازم إلى ملزوم معين يعتمد مساواته إياه ، لكنهما عند التساوي يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم إلى الملزوم ، إذ ذاك ، بمنزلة الانتقال من الملزوم إلى اللازم . فيصير حال الكناية كحال المجاز في كون الشيء معها مدعى بيينة ، ومع الافصاح بالذكر مدعى لا بيينة ؛ وبهذا الطريق ينخرط نحو : أمطرت السماء نباتاً ، في سلك ، نحو : رعيينا الغيث . فافهم .

هذا ما أمكن من تقرير كلام السلف ، رحمهم الله ، في هذين الأصلين ، ومن ترتيب الأنواع فيهما ، وتذييلها بما كان يليق بها ، وتطبيق البعض منها بالبعض ، وتوفية كل من ذلك حقه على موجب مقتضى الصناعة ، وسيحمدها ما أوردت ذو البصائر ، وإني أوصيهم ، إن أورثهمُ كلامي نوع استمالة ، وفاتهم ذلك في كلام السلف إذا تصفحوه ، أن لا يتخذوا ذلك مغزاً للسلف أو فضلاً لي عليهم ، فغير

مستبدع في أيما نوع ، فرض أن بزل عن أصحابه ما هو أشبه بذلك النوع في بعض الأصول أو الفروع ، أو التطبيق للبعض بالبعض متى كانوا المخترعين له ، وإنما يستبدع ذلك ممن زجى عمره راتعاً في مائدتهم تلك ، ثم لم يقوَ أن يتنبه .

وعلماء هذا الفن ، وقليل ما هم ، كانوا في اختراعه ، واستخراج أصوله ، وتمهيد قواعدها ، وأحكام أبوابها وفصولها ، والنظر في تفاريحها ، واستقراء أمثلتها اللاتقة بها ، وتلقطها من حيث يجب تلقطها ، وإتاعاب الخاطر في التفتيش والتنقيب عن ملاقطها ، وكدّ النفس والروح في ركوب المسالك المتوعدة إلى الظفر بها ، مع تشعب هذا النوع إلى شعب . بعضها أدق من البعض ، وتفنتها أفانين بعضها أغمض من بعض ، كما عسى أن يقرع سمعك طرف من ذاك ، فعلاوا ما وفّت به القوة البشرية إذ ذاك ، ثم وقع عند فتورها منهم ما هو لازم الفتور .

الخلاصة :

وأما بعد فإن خلاصة الأصلين هي : أن الكلمة لا تفيد البتة إلا بالوضع ، أو الاستلزام بوساطة الوضع ، وإذا استعملت فأما أن يراد : معناها وحده ، أو غير معناها وحده ، أو معناها وغير معناها معا ؛ فالأول هو : الحقيقة في المفرد ، وهي تستغني في الافادة بالنفس عن الغير ؛ والثاني : هو المجاز في المفرد ، وأنه مفتقر إلى نصب دلالة مانعة عن ارادة معنى الكلمة . والثالث : هو الكناية ، ولا بد من دلالة حال .

والحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين ، ويفترقان في التصريح ، وغير معناها في المجاز : أما أن يقدر قائماً مقام معناها بوساطة المبالغة في التشبيه ، أو لا يقدر ؛ والأول : هو الاستعارة ، والثاني : هو المجاز المرسل ؛ والمذكور في الاستعارة ، إما أن يكون : هو المشبه به ، أو المشبه . والأول : هو الاستعارة بالتصريح ، والثاني ؛ هو الاستعارة

بالكناية . وقربنتها أن يثبت للمشبه أو ينسب اليه ما هو مختص بالمشبه به ؛
والمشبه به المذكور في الاستعارة بالتصريح ، أما أن يكون : مشبهه
المتروك شيئاً له تحقق ، أو شيئاً لا تحقق له ، والاول : الاستعارة التحقيقية ،
والثاني : التخيلية .

والكلمة اذا اسندت فاسنادها ، بحسب رأي الاصحاب دون رأينا ،
إما أن يكون على وفق عقلك وعلمك ، أو لا يكون ؛ والاول هو الحقيقة
في الجملة ، والثاني هو المجاز فيها . ثم إن الحقيقة في الجملة : اما أن
تكون مقرونة بافادة مستلزم ، أو لا تكون . والاولى : داخله في الكناية ،
والثانية : داخله في التصريح .

البلاغة :

وإذ قد عرفنا الحقيقة في المفرد وفي الجملة ؛ وعرفنا فيهما التصريح
والكناية ، وعرفنا المجاز في المفرد وفي الجملة ؛ وعرفنا تنوع الكناية إلى :
تعريض ، وتاويح ، ورمز ، وإيماء ، وإشارة : وعرفنا تنوع المجاز
إلى مرسل مفيد ، وغير مفيد ؛ وإلى استعارة مصرح بها ، ومكنى عنها ؛
وعرفنا ما يتصل بذلك من التحقيقية ، والتخيلية ، والقطعية ، والاحتمالية ؛
ومن الأضلية ، والتبعية ، على رأي الاصحاب ، دون رأينا ، على ما تقدم ،
والمجردة ، والمرشحة ؛ وحصل لنا العلم بتفاوت التشبيه في باب المبالغة
إلى الضعف والقوة ، وإلى كونه تشبيهاً مرسلًا ، وكونه تمثيلاً ساذجاً ،
وكونه تمثيلاً بالاستعارة ، وكونه مثلاً ، وقضينا الوطر عن كمال الاطلاع
على هذه المقاصد ، فنقول :

تعريف البلاغة :

هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حداً له اختصاص بتوفية خواص
التراكيب حقها ، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على
وجهها ، ولها ، أعني البلاغة طرفان : أعلى وأسفل ، متباينان تبايناً

لا يترأى له ناراها ، وبينهما مراتب ، تكاد تفوت الحصر ، متفاوتة ، فمن الأسفل تبتدىء البلاغة ، وهو القدر الذي إذا نقص منه شيء التحق ذلك الكلام بما شبهناه به في صدر الكتاب من أصوات الحيوانات ، ثم تأخذ في التزايد متصاعدة إلى أن تبلغ حداً لا عجز عجب يُدرك ولا يمكن وصفه ، كاستقامة الوزن : تُدرك ولا يمكن وصفها ، وكالملاحظة. ومُدرك الإعجاز عندي هو : الذوق ليس إلا ، وطريق اكتساب الذوق : طول خدمة هذين العلمين .

نعم ، للبلاغة وجوه ملتزمة ، ربما تيسرت اماطة اللثام عنها ، لتجلى عليك ، أما نفس وجه الإعجاز فلا .

الفصاحة :

وأما الفصاحة فهي قسمان : راجع إلى المعنى ، وهو خلوص الكلام عن التعقيد ، وراجع إلى اللفظ ، وهو أن تكون الكلمة عربية أصلية ، وعلامة ذلك أن تكون على ألسنة الفصحاء من العرب ، الموثوق بعريتهم ، أدور ، واستعمالهم لها أكثر ، لا مما أحدثها المولدون ، ولا مما أخطأت فيه العامة ؛ وأن تكون أجرى على قوانين اللغة ، وأن تكون سليمة عن التنافر.

والمراد بتعقيد الكلام هو : أن يعثر صاحبه فكرك في متصرفه ، ويُشيك^(١) طريقك إلى المعنى ، ويوعر مذهبك نحو ، حتى يقسم فكرك ، ويشعب ظنك إلى أن لا تدري من أين تتوصل ، وبأي طريق معناه يتحصل ، كقول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حي أبوه يقاربه
أو كقول أبي تمام :

ثانيه في كبس السماء ولم يكن كاثنين ثان إذ هما في الغار

(١) يشيك : يوقع في الشوك .

وغير المعقد هو : أن يفتح صاحبه لفكر تلك الطريق المستوي ويمهده ، وإن كان في معطفٍ نصب عليه المنار ، أو قَدَّ الأنوار ، حتى تسلكه سلوك المتبين لوجهته ، وتقطعه قطع الواثق بالبحج^(١) في طيته .

انموذج قرآني :

وإذ قد وقفت على البلاغة ، وعثرت على الفصاحة المعنوية واللفظية ، فأنا أذكر على سبيل الأنموذج آية أكشف لك فيها عن وجوه البلاغة والفصاحتين ، ما عسى يسترها عنك ، ثم أن ساعدك الذوق أدركت منها ما قد أدرك من تحذوا بها . وهي قوله ، علت كلمته : ﴿ وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين ﴾^(٢) .

والنظر في هذه الآية من أربع جهات : من جهة علم البيان ، ومن جهة علم المعاني ، وهما مرجع البلاغة . ومن جهة الفصاحة المعنوية ومن جهة الفصاحة اللفظية .

النظر في الآية من جانب البلاغة :

أما النظر فيها من جهة علم البيان وهو : النظر فيما فيها من المجاز والاستعارة ، والكناية وما يتصل بها فتقول : إنه عز سلطانه ، لما أراد أن يبين معنى : أردنا أن نرد ما انفجر من الأرض إلى بطنها فارتد ، وأن نقطع طوفان السماء فانقطع ، وأن نغيض الماء النازل من السماء فغاض ، وأن نقضي أمر نوح ، وهو انجاز ما كنا وعدنا ، من اغراق قومه فقضي ، وأن نسوي السفينة على الجودي فاستوت : وأبقينا الظلمة غرقى ، بني الكلام على تشبيه المراد بالمأمور الذي لا يتأتى منه ، لكمال هيئته ، العصيان وتشبيه تكوين المراد بالأمر الجزم النافذ في تكون المقصود ،

(١) بحج : فرح ، والبحج : الفرح .

(٢) سورة هود ، الآية : ٤٤ .

تصويراً لاقتداره العظيم ، وإن السماوات والأرض ، وهذه الأجرام
العظام تابعة لارادته إيجاداً واعداماً ، ولمشيئته فيها تغييراً وتبديلاً ، كأنهما
عقلاء مميزون ، قد عرفوه حق معرفته ، وأحاطوا علماً بوجوب الانقياد
لأمره ، والاذعان لحكمه ، وتحتم بذل المجهود عليهم في تحصيل مراده ،
وتصوروا مزيد اقتداره ، فعظمت مهابته في نفوسهم ، وضربت سرادقها
في أفنية ضمائرهم ، فكما يلوح لهم اشارته كان المشار اليه مقدماً ، وكما
يرد عليهم أمره كان المأمور به متمماً ، لا تلقي لشارته بغير الامضاء
والانقياد ، ولا لأمره بغير الاذعان والامثال .

ثم بنى على تشبيهه هذا نظم الكلام ، فقال جل وعلا : قيل ، على
سبيل المجاز عن الارادة الواقع بسببها قول القائل ، وجعل قرينة المجاز
الخطاب للجماد وهو : يا أرض ويا سماء ، ثم قال كما ترى : يا أرض
ويا سماء ، مخاطباً لهما على سبيل الاستعارة للشبه المذكور ، ثم استعار
لقؤر الماء في الأرض البلع الذي هو اعمال الجاذبة في المطعوم للشبه
بينهما ، وهو الذهاب إلى مقر خفي ، ثم استعار الماء للغذاء استعارة
بالكناية تشبيهاً له بالغذاء ، لتقوي الأرض بالماء في الانبات للزروع
والأشجار تقوي الأكل بالطعام ، وجعل قرينة الاستعارة لفظه : ابلعي ،
لكونها موضوعة للاستعمال في الغذاء دون الماء ، ثم أمر على سبيل
الاستعارة للشبه المقدم ذكره ، وخاطب في الأمر ترشحاً لاستعارة النداء ،
ثم قال : ماءك ، باضافة الماء إلى الأرض على سبيل المجاز ، تشبيهاً لاتصال
الماء بالأرض باتصال الملك بالملك ، واختار ضمير الخطاب لأجل الترشيح ،
ثم اختار لاحتباس المطر : الاقلاع ، الذي هو ترك الفاعل . الفعل للشبه
بينهما في عدم ما كان ، ثم أمر على سبيل الاستعارة وخاطب في الأمر
قائلاً : اقلعي ، لمثل ما تقدم في : ابلعي ، ثم قال : ﴿ وَغِيضَ الْمَاءِ
وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ﴾ ^(١) وقيل بعد : أَفَلَمْ يَصْرَحْ

(١) سورة هود ، الآية : ٤٤ .

بمن غاض الماء : ولا بمن قضى الامر ، وسوى السفينة ؛ وقال : بُعداً ،
كما لم يصرح بقائل : يا أرض وياسماء ، في صدر الآية ، سلوكاً في
كل واحد من ذلك لسبيل الكناية ان تلك الامور العظام لا تتأتى إلا من
ذي قدرة ، لا يكتنه قهار لا يغالب ، فلا مجال لذهاب الوهم إلى أن
يكون غيره ، جلت عظمته ، قائل يا أرض وياسماء ، ولا غائض مثل
ما غاض . ولا قاضي مثل ذلك الأمر الهائل ، أو أن تكون تسوية السفينة
واقرارها بتسوية غيره واقرارها ؛ ثم ختم الكلام بالتعريض ، تنبيهاً
لسالكي مسلكهم في تكذيب الرسل ظلماً لأنفسهم لا غير ، ختم
اظهار لمكان السخط ، ولجهة استحقاقهم إياه ؛ وإن قيمة الطوفان ، وتلك
الصورة الهائلة ، ما كانت إلا لظلمهم .

وأما النظر فيها من حيث علم المعاني ، وهو : النظر في فائدة كل
كلمة منها : وجهة كل تقديم وتأخير فيما بين جملها ، فذلك أنه اختير :
يا ، دون سائر أخواتها لكونها أكثر في الاستعمال ، وإنها دالة على بعد
المنادي الذي يستدعيه مقام اظهار العظمة ، وابداء شأن العزة والجبروت ،
وهو تبعيد المنادي المؤذن بالتهاون به . ولم يقل : يا أرض بالكسر
لامداد التهاون ، ولم يقل يا أيتها الأرض لقصد الاختصار ، مع الاحتراز
عما في : أيتها ، من تكلف التنبيه غير المناسب بالمقام ، واختير لفظ :
الأرض دون سائر أسمائها لكونه أخف وأدور ، واختير لفظ : السماء
لمثل ما تقدم في الأرض ، مع قصد المطابقة ، وستعرفها ، واختير لفظ :
ابلعي ، على : ابتلعي ، لكونه أخصر ، ولمجيء خط التجانس بينه وبين :
اقلعي ، أوفر ، وقيل : مائك ، بالإفراد دون الجمع ، لما كان في الجمع
من صورة الاستكثار المتأبى عنها مقام اظهار الكبرياء والجبروت ، وهو
الوجه في افراد الأرض والسماء وإنما لم يقل : ابلعي ، بدون المفعول ،
أن لا يستلزم تركه ما ليس بمراد من تعميم الابتلاع للجبال والتلال ،
والبحار وساكنات الماء بأسرهن ، نظراً إلى مقام ورود الامر ، الذي هو
مقام عظمة وكبرياء . ثم إذا بين المراد اختصر الكلام مع : اقلعي ، احترازاً

عن الحشو المستغنى عنه ، وهو الوجه في أن لم يقل : قيل : يا أرض ابلعي ماءك فبلعت ، وياسماء أقلعي فأقلعت ؛ واختير . غيظ ، على : غيظ ، المشدد ، لكونه أخصر ، وقيل : الماء ، دون أن يقال : ماء طوفان السماء ، وكذا : الأمر ، دون أن يقال : أمر نوح ، وهو إنجاز ما كان الله وعد نوحاً من إهلاك قومه ، لقصد الاختصار ، والاستغناء بحرف التعريف عن ذلك ، ولم يقل : سويت على الجودي ، بمعنى : أقرت ، على نحو : قيل وغيظ وقضي في البناء للمفعول ، اعتباراً لبناء الفعل للفاعل ، مع السفينة في قوله : وهي تجري بهم في موج ، مع قصد الاختصار في اللفظ ، ثم قيل : بُعداً للقوم ، دون أن يقال : ليبعد القوم ، طلباً للتأكيد مع الاختصار ، وهو نزول : بعداً ، منزلة : ليبعدوا بعداً ، مع فائدة أخرى ، وهو استعمال اللام مع : بعداً ، الدال على معنى أن البعد حق لهم ؛ ثم أطلق الظلم ليتناول كل نوع حتى يدخل فيه ظلمهم أنفسهم ، لزيادة التنبيه على فظاعة سوء اختيارهم في تكذيب الرسل . هذا من حيث النظر إلى تركيب الكلم .

وأما من حيث النظر إلى ترتيب الجمل فذاك أنه قد قدم النداء على الأمر . فقيل يا أرض ابلعي ، وياسماء أقلعي ، دون أن يقال : ابلعي يا أرض ، وأقلعي يا سماء ، جرياً على مقتضى اللازم فيمن كان مأموراً حقيقة ، من تقديم التنبيه ، ليتمكن الأمر الوارد عقبيه في نفس المنادى ، قصداً بذلك لمعنى الترشيح ، ثم قدم أمر الأرض على أمر السماء ، وابتدىء به لابتداء الطوفان منها ، ونزولها لذلك في القصة منزلة الاصل ، والاصل بالتقديم أولى ، ثم اتبعهما قوله : وغيظ الماء ، لاتصاله بقصة الماء وأخذه بحجزتها ، ألا ترى أصل الكلام : قيل يا أرض ابلعي ماءك فبلعت ماءها ، وياسماء أقلعي عن ارسال الماء فأقلعت عن ارساله ، وغيظ الماء النازل من السماء فغاض ، ثم اتبعه ما هو المقصود من القصة وهو قوله : وقضي الأمر ، أي أنجز الموعد من إهلاك الكفرة وإنجاء نوح ومن معه في السفينة ، ثم اتبعه حديث السفينة وهو قول : واستوت على الجودي ،

ثم ختمت القصة بما ختمت . هذا كله نظر في الآية من جانب البلاغة .

النظر في الآية من جانب الفصاحة :

وأما النظر فيها من جانب الفصاحة المعنوية فهي كما ترى : نظم للمعاني لطيف ، وتأدية لها ملخصة مبينة ، لا تعقيد يعثر الفكر في طلب المراد ، ولا التواء يشيك الطريق إلى المرتاد ، بل إذا جربت نفسك ، عند استماعها ، وجدت ألفاظها تسابق معانيها ، ومعانيها تسابق ألفاظها ، فما من لفظة في تركيب الآية ونظمها تسبق إلى أذنك ، إلا ومعناها أسبق إلى قلبك .

وأما النظر فيها من جانب الفصاحة اللفظية : فألفاظها على ما ترى عربية مستعملة ، جارية على قوانين اللغة ، سليمة عن التنافر ، بعيدة عن البشاعة عذبة على العذبات ، سليمة على الاسلات ، كل منها كالماء في السلاسة ، وكالبسل في الحلاوة ، وكالنسيم في الرقة .

ولله در شأن التنزيل ، لا يتأمل العالم آية من آياته إلا أدرك لطائف لا تسع الحصر ، ولا تظُنُّنَّ الآية مقصورة على ما ذكرت ، فاعل ما تركت أكثر مما ذكرت ، لأن المقصود لم يكن إلا مجرد الإرشاد لكيفية اجتناء ثمرات علمي المعاني والبيان ، وان لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول ، أقر أمنهما على المرء لمراد الله تعالى من كلامه ، ولا اعون على تعاطي تأويل مشتبهاته ، ولا أنفع في درك لطائف نكته وأسراره ، ولا أكشف للقناع عن وجه اعجازه ، هو الذي يوفي كلام رب العزة من البلاغة حقه ، ويصون له في مظان التأويل ماءه ورونقه ، ولكم آية من آيات القرآن تراها قد ضيقت حقها ، واستلبت ماءها ورونقها ، ان وقعت أرض من ليسوا من أهل هذا العلم ، فأخذوا بها في مأخذ مردودة ، وحملوها على محامل غير مقصودة ، وهم لا يدرون ، ولا يدرون أنهم لا يدرون ، فتلك إلا آي من مأخذهم في عويل ، ومن

محاملهم على ويل طويل ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ، ثم مع ما لهذا العلم من الشرف الظاهر ، والفضل الباهر . لا ترى علماً لقي من الضيم ما لقي ، ولا مني من سوم الخسف بما مني ، أين الذي مهد له قواعد ، ورتب له شواهد ، وبيّن له حدوداً يرجع إليها ، وعيّن له رسوماً يعرج عليها ، ووضع له أصولاً وقوانين ، وجمع له حججاً وبراهين ، وشمر لضبط متفرقاته ذيله ، واستنهض في استخلاصها من الأيدي رجله ونخيله ، علم تراه : أيادي سبأ ، فجزء حوته الدبور ، وجزء حوته الصبا .

أنظر باب التحديد فإنه جزء منه في أيدي من هو ؟ أنظر باب الاستدلال فإنه جزء منه في أيدي من هو ؛ بل تصفح معظم أبواب أصول الفقه ، من أي علم هي ؟ ومن يتولاها ؟ .

وتأمل في مودعات من مباني الايمان ، ما ترى من تمنائها سوى الذي تمنّاها وعد وعد ، ولكن الله جلت حكمته ، إذ وفق لتحريك القلم فيه ، عسى أن يعطي القوس باريها بحول منه ، عز سلطانه ، وقوة ، فما الحول والقوة إلاّ به .

علم البديع (١)

وإذ قد تقرر ، أن البلاغة بمرجعيتها وأن الفصاحة بنوعيتها ، مما يكسو الكلام حلة التزيين ، ويرقيه أعلى درجات التحسن ، فههنا وجوه مخصوصة ، كثيراً ما يصر اليها ، لقصد تحسين الكلام ، فلا علينا أن نشير إلى الاعرف منها ، وهي قسمان : قسم يرجع إلى المعنى ، وقسم يرجع إلى اللفظ .

البديع المعنوي

فمن القسم الاول :

(المطابقة) : وهي أن تجمع بين متضادين ، كقوله :

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر

وقوله علت كلمته : ﴿ اَللّٰهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ اَيْقَظاً وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ (٤) .

(١) انظر فصل : علم البديع في كتاب التلخيص وشرحه ، ففيه شرح واف وتفصيل : ٣٤٧ - ٤٠٨ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : ٢٦ .

(٣) سورة التوبة ، الآية : ٨٢ .

(٤) سورة الكهف ، الآية : ١٨ .

(ومنه المقابلة) ، وهي أن تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر ، وبين ضديهما . ثم إذا شرطت هنا شرطاً شرطت هناك ضده ، كقوله عز وعلا : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى ﴾ * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنِيَّاهُ لِلْيُسْرَى * وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى * وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى * فَسَنِيَّاهُ لِلْعُسْرَى ﴾ (١) لما جعل التيسير مشتركاً بين الاعطاء والاتقاء والتصديق ، جعل ضده وهو التعسير مشتركاً بين أضداد تلك وهي : المنع والاستغناء والكذب .

(ومنه المشاكلة) ، وهي أن تذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته ، كقوله :

قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصاً

وقوله : ﴿ صِبْغَةُ اللَّهِ ﴾ (٢) وقوله : ﴿ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ فاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ وَمَكْرُوهًا وَمَكْرَ اللَّهُ ﴾ (٤) وقوله : ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ (٥) ، وقوله : ﴿ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ (٦) ، وقوله : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ (٧) .

(ومنه مراعاة النظر) : وهي عبارة عن الجمع بين التشابهات ، كقوله :

وحرف كنونٍ تحت راء ولم يكن بدالٍ ، يؤم الرسم غيره النقط

-
- | | |
|------------------------------------|----------------------------------|
| (١) سورة الليل ، الآيات : ٥ - ١٠ . | (٥) سورة المائدة ، الآية : ١١٦ . |
| (٢) سورة البقرة ، الآية : ١٣٨ . | (٦) سورة المائدة ، الآية : ٦٤ . |
| (٣) سورة البقرة ، الآية : ١٩٤ . | (٧) سورة الشورى ، الآية : ٤٠ . |
| (٤) سورة آل عمران ، الآية : ٥٤ . | |

(ومنه المزاوجة) : وهي أن تزوج بين معنيين في الشرط والجزاء ، كقوله :

إذا ما نهى الناهي ، فلج بي الهوى أصاخ إلى الواشي ، فلج به الهجر

(ومنه اللف والنشر) : وهما : أن تلف بين شيئين في الذكر ، ثم تتبعهما كلاماً مشتملاً على متعلق بواحد وبآخر من غير تعيين ، ثقة بأن السامع يرد كلا منهما إلى ما هو له ، كقوله عز وعلا : ﴿ وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ﴾ (١) .

(ومنه الجمع) : وهو أن تدخل شيئين فصاعداً في نوع واحد ، كقوله :

إن الفراغ والشباب والجلده مفسدة للمراء أي مفسدة

وقوله عز وعلا : ﴿ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (٢)

(ومنه التفريق) : وهو أن تقصد إلى شيئين من نوع ، فتوقع بينهما تبايناً ، كقوله :

ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الأمير وقت سخاء
فنوال الأمير بدرة عبين ونسوال الغمام قطرة ماء

(ومنه التقسيم) : وهو أن تذكر شيئاً ذا جزأين أو أكثر ، ثم تضيف إلى كل واحد من أجزائه ما هو له عندك ، كقوله :

أديبان في بلسخ لا يأكسلان إذا صحبنا المراء ، غير الكبد
فهذا طويل كظل القناسة وهذا قصير كظل الوتد

(١) سورة القصص ، الآية : ٧٣ .

(٢) سورة الكهف ، الآية : ٤٦ .

(ومنه الجمع مع التفريق) : وهو أن تدخل شيئين في معنى واحد ،
وتفرق جهتي الادخال ، كقوله :

قد اسود كالمسك صدغاً وقد طاب كالمسك خلقاً

فإنه شبه الصدغ والخلق بالمسك ، ثم فرق بين وجهي المشابهة كما ترى .

(ومنه الجمع مع التقسيم) : وهو أن تجمع أموراً كثيرة تحت حكم
ثم تقسم ، أو تقسم ثم تجمع ، مثال الاول قول المتنبي :

الدهر معتذر ، والسيف منتظر ، وأرضهم لك مصطاف ومرتبوع
للسبي مانكحوا ، والقتل ما ولدوا والنهب ما جمعوا ، والنار ما زرعوا

فإنه جمع في البيت الاول أرض العدو وما فيها في كونها خالصة
للمدوح ، وقسم في الثاني . ومثال الثاني قول حسان ، رضي الله عنه (١) :

قوم إذا حاربوا ضرّوا عدوهم أو حاولوا النفع في أشياعهم نفّعوا
سجية تلك منهم غير محدثة ، إن الخلائق ، فاعلم ، شرّها البدع

حيث ذكر ضرهم للأعداء ونفعهم للأولياء ،
معجبة تلك .

جمع مع التفريق والتقسيم) : كما إذا قلت :

أ^١ وكالنار حراً عجا حبيبي وحرقة بسالي
صوته في اختيال وهذا لحرقتـه في اختلال

ولك أن تلحق بهذا القبيل قوله عز سلطانه : ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ

(١) حسان بن ثابت بن المنذر ... من الخزرج وهم أنصار النبي (صلى الله عليه وسلم)
كان شاعر النبي والمسلمين دون منازع . اتفق القوم على أنه عاش مائة وعشرين سنة ،
وهو من الشعراء المخضرمين ، توفي سنة ٥٠ للهجرة بعد أن كف بصره في آخريات أيامه .
(مقدمة الديوان بشرح البرقوقي) ، عن مصادر ترجمته ، انظر ص ٩٦ من (شرح
أهدى سبيل) من منشورات الدار .

نَفْسٌ إِلَّا بِأَذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ * فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي
النَّارِ ﴿١﴾ الْآيَةُ ﴿٢﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِي الْجَنَّةِ ﴿٣﴾ .

(ومنه الإيهام) : وهو أن يكون للفظ استعمالان : قريب وبعيد ،
فيذكر لإيهام القريب في الحال إلى أن يظهر أن المراد به البعيد ، كقوله :
حملناهم طراً على الدهم بعدما خلعنا عليهم بالطعان ملابسا

أراد بالحمل على الدهم تقييد العدا ، فأوهم أركابهم الخيل الدهم كما
تري ، وقوله سبحانه : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (٢) وقوله :
﴿ وَالْأَرْضَ جَمِيعاً مَبْصُوتَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٌ
بِيمِينِهِ ﴾ (٤) ، وأكثر المتشابهات من هذا القبيل .

ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم ، كقوله :

هو البدر إلا أنه البحر زاخراً سوى أنه الضرغام لكنه الوبسل

(ومنه التوجيه) : وهو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين كقول
من قال للأعور : ليت عينيه سواء ، وللمتشابهات من القرآن مدخل في
هذا النوع باعتباره .

(ومنه سوق المعلوم مساق غيره) ولا أحب تسميته بالتجاهل ،
كقوله :

أذاك أم نمش بالوشي أكرعه أذاك أم خاضب بالسبي مرتعه
وقولها (٥) :

أيا شجر الخابور ما لك مورقاً كأنك لم تجزع على ابن طريف

(١) سورة هود ، الآيتان : ١٠٥ - ١٠٦ .

(٢) سورة هود ، الآية : ١٠٨ .

(٣) سورة طه ، الآية : ٥ .

(٤) سورة الزمر ، الآية : ٦٧ .

(٥) البيت للخارجية ، وهي ليل بنت طريف ، قالته ترثي أخاها حين قتل . (ترجمتها في
شرح أهدى سبيل) ص ١٠٨ .

وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَإِنَّا أَزْوَاجٌ لَّكُم مَّهْدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (١) .

(ومنه الاعتراض) : ويسمى الحشو ، وهو أن تدرج في الكلام ما يتم المعنى بدونه ، كقول طرفة :

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمسي فأدرج غير مفسدها ، وكما قال النابغة :

لعمري ، وما عمري على بهين ، لقد نطقت بطلا على الاقارع فأدرج : وما عمري على بهين ، وكما قال ابن المعتز :

إن يحیی ، لا زال يحیی ، صديقي وخيلي من دون هذه الأنام

فأدرج : لا زال يحیی ، وكما قال عز قائله : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ (٢) ، فقوله ولن تفعلوا اعتراض ، وكما قال : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ . وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوُتَّعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ (٣) ، فقوله : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوُتَّعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ (٣) اعتراض . وقوله : ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٢) اعتراض في اعتراض .

(ومنه الاستتباع) : وهو المدح بشيء على وجه يستتبع مدحاً آخر ، كقوله :

نهبت من الاعمار ما لو حويته لهُنَّتِ الدنيا بأنسك خالداً

ألا تراه كيف مدحه بالشجاعة على وجه ، استتبع مدحه بكمال السخاء وجلال القدر من وجه آخر ؟ ويوضح لك ما ذكرت إذا قسته على قولك : نهبت من الاعمار ما لو اجتمع لك لبقيت مخلداً .

(١) سورة سبأ ، الآية : ٢٤ . (٢) سورة الواقعة ، الآيتان : ٧٥ - ٧٦ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٤ .

(ومنه الالتفات) : وقد سبق ذكره في علم المعاني .

(ومنه تقليل اللفظ ولا تقليله) : مثل : يا وهيا ، وغاض ، وغيض ،
إذا صادفا الموقع . ويتفرع عليهما الإيجاز في الكلام والاطناب فيه وقد
سبقا في الذكر .

البديع اللفظي :

(ومن القسم الثاني التجنيس) : وهو تشابه الكلمتين في اللفظ ،
والمعتبر منه في باب الاستحسان عدة أنواع :

أحدها : التجنيس التام : وهو أن لا يتفاوت المتجانسان في اللفظ ،
كقولك : رحبة رحبة .

وثانيها التجنيس الناقص : وهو أن يختلفا في الهيئة دون الصورة ،
كقولك : البردُ يمنع البرد ، وكقولك : البدعة شرُّ الشرِّ ، وكقولك :
الجهول اما مُفَرِّطٌ أو مُفَرِّطٌ . والمشهد في هذا الباب يقام مقام المخفف
نظراً إلى الصورة ، فاعلم .

وثالثها : التجنيس المذيل : وهو أن يختلفا بزيادة حرف ، كقولك
مالي كمالي ، وجدي جهدي ، وكاس كاسب .

ورابعها : التجنيس المضارع أو المطرف : وهو أن يختلفا بحرف أو
حرفين مع تقارب المخرج ، كقولك في الحرف الواحد : دامس وطامس ،
وحصب وحسب ، وكثب وكثم ، وفي الحرفين كقولهم : ما خصصتني
وإنما خصصتني .

وخامسها : التجنيس اللاحق : وهو أن يختلفا لا مع التقارب ،
كقولك : سعيد بعيد ، وكاتب كاذب ، وعابد عائب .

والمختلفان في اللاحق إذا اتفقا كتابة كقولك : عائب عابث . سمي
تجنيساً تصحييفاً .

والتجانسان إذا وردا على نحو قولهم : من طلب وجدَّ وجدَّ ،
أو قولهم : من قرع باباً ولجَّ ولجَّ . وعلى نحو : المؤمنون هينون لينون ،
وجئتكَ من سبأ نبأ ، أو على نحو ، قولهم : النبيل بغير النغم غيمٌ وبغير
الدَّسم سُمٌ سمي : ذلك مزدوجاً ومكوراً ومردداً .

وها هنا نوع آخر يسمى : تجنيساً مشوشاً ، وهو مثل قولك : بلاغة
وبراعة .

وإذا وقع أحد المتجانسين في التام مركباً ولم يكن مخالفاً في الخط ،
كقوله :

إذا ملك لم يكن ذاهبه فدعه فدولته ذاهبه
سمي : متشابهاً .

وإن كان مخالفاً في الخط كقوله :

كلكم قد أخذ الحمام ولا جسام لنا ما الذي ضر مدير الحمام لو جاملنا
سمي مفروقاً .

ومما يلحق بالتجنيس نظير قوله عز وجل : ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ
مِنَ الْقَالِينَ ﴾ ^(١) ﴿ وَجَنَّا الْجَنَّتَيْنِ دَانِ ﴾ ^(٢) ، وكثيراً ما يلحق
بالتجنيس الكلمتان الراجعتان إلى أصل واحد في الاشتقاق ، مثل ما في
قوله عز اسمه : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ ﴾ ^(٣) وقوله :
﴿ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴾ ^(٤)

ومن جهات الحسن رد العجز إلى الصدر ، وهو أن يكون إحدى
الكلمتين المتكررتين ، أو المتجانستين ، أو الملحقتين بالتجانس ، في
آخر البيت ، والاخرى قبلها في أحد المواضع الخمسة من البيت وهي :

(٣) سورة الروم ، الآية : ٤٣ .

(٤) سورة الواقعة ، الآية : ٨٩ .

(١) سورة الشعراء ، الآية : ١٦٨ .

(٢) سورة الرحمن ، الآية : ٥٤ .

صدر المصراع الاول ، وحشوه ، وآخره ، وصدر المصراع الثاني ،
وحشوه ، كما إذا قلت :

مشتهر	في علمه وحلمه	وزهده	وعهده	مشتهر
في علمه	مشتهر وحلمه	وزهده	وعهده	مشتهر
في علمه	وحلمه وزهده	مشتهر	وعهده	مشتهر
في علمه	وحلمه وزهده	وعهده	مشتهر	مشتهر

والاحسن في هذا النوع أن لا يرجع الصدر والعجز إلى التكرار .
ومن جهات الحسن القلب كقولك : حسامه فتح لأوليائه حتف
لأعدائه . وأنه يسمى : مقلوب الكل ، أو كقوله : اللهم استر عوراتنا
وآمن روعاتنا ، وإنه يسمى : مقلوب البعض ، وإذا وقع أحد المقلوبين
قلب الكل في أول البيت والثاني في آخره سمي : مقلوبا مجنحا ، وإذا
وقع قلب الكل في كلمتين أو أكثر شعرا أو غير شعر كقولك : كيل
مليك ، وخان إذا ناخ ، وقوله :

أس أرملا إذا عرا وارع إذا المرء أسا
مقلوبا مستويا .

ومن جهات الحسن الاسجاع : وهي في النثر ، كما في القوافي
في الشعر ، ومن جهاته الفواصل القرآنية ، والكلام في ذلك ظاهر .

ومن جهات الحسن الترصيع وهو أن تكون الالفاظ مستوية الاوزان
متفقة الاعجاز أو متقاربتها ، كقوله عز اسمه : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَتَهُمْ *
ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴾ ^(١) وقوله : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ *
وإنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾ ^(٢) وكقوله : ﴿ وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ

(١) سورة الفاشية ، الآيتان : ٢٥ - ٢٦ .

(٢) سورة الانفطار ، الآيتان : ١٣ - ١٤ .

المُسْتَثْنَيْنِ . وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١١﴾ وَأَصْلُ الْحَسَنِ فِي
جَمِيعِ ذَلِكَ أَنَّ تَكُونَ الْإِلْفَاضَ تَوَابِعٌ لِلْمَعْنَى لَا أَنَّ تَكُونَ الْمَعْنَى لَهَا تَوَابِعٌ ،
أَعْنِي : أَنَّ لَا تَكُونَ مُتَكَلِّفَةً ، وَيُورَدُ الْأَصْحَابُ هَاهُنَا أَنْوَاعاً ، مِثْلُ :
كَوْنِ الْحُرُوفِ مَنْقُوطَةً أَوْ غَيْرَ مَنْقُوطَةٍ ، أَوْ الْبَعْضُ مَنْقُوطاً وَالْبَعْضُ غَيْرَ
مَنْقُوطٍ بِالسُّوِيَّةِ ، فَلَاكَ أَنَّ تَسْتَخْرِجُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مَا شِئْتَ ، وَتَلْقُبُ كَلَاماً
مِنْ ذَلِكَ بِمَا أَحْبَبْتَ .

خاتمة :

وإِذْ قَدْ تَحَقَّقَتْ أَنَّ عِلْمَ الْمَعْنَى وَالْبَيَانِ هُوَ : مَعْرِفَةُ خَوَاصِّ تَرَكَيبِ
الْكَلَامِ ، وَمَعْرِفَةُ صِيَاحَاتِ الْمَعْنَى ، لِيَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى تَوْفِيَةِ مَقَامَاتِ الْكَلَامِ
حَقَّهَا ، بِحَسَبِ مَا يَفِي بِهِ قُوَّةُ ذِكَاثِكَ ، وَعِنْدَكَ عِلْمُ أَنَّ مَقَامَ الْإِسْتِدْلَالِ
بِالنِّسْبَةِ إِلَى سَائِرِ مَقَامَاتِ الْكَلَامِ جُزْءٌ وَاحِدٌ مِنْ جَمَلَتِهَا ، وَشُعْبَةٌ فَرْدَةٌ مِنْ
دَوْحَتِهَا ، عَلِمْتَ أَنَّ تَتَّبِعُ تَرَكَيبَ الْكَلَامِ الْإِسْتِدْلَالِيَّ ، وَمَعْرِفَةَ خَوَاصِّهَا ،
مِمَّا يُلْزَمُ صَاحِبَ عِلْمِ الْمَعْنَى وَالْبَيَانِ ، وَحِينَ انْتَصَبْنَا لِإِفَادَتِهِ لَزِمْنَا أَنَّ لَا نَضِنَّ
بِشَيْءٍ هُوَ مِنْ جَمَلَتِهِ ، وَأَنَّ نَسْتَعِذَّ بِاللَّهِ التَّوْفِيقَ فِي تَكْمِلَتِهِ .

(١) سورة الصافات ، الآيتان : ١١٧ - ١١٨ .

علم الاستدلال او علم خواص تركيب الكلام

- القسم الأول : الحدد وما يتصل به .
- القسم الثاني : الاستدلال .
- الباب الأول : الاستدلال الذي جملته خبريتان .
- الفصل الأول : الحكمان التقيضان .
- الفصل الثاني : العكس .
- القسم الأول : عكس النظر .
- القسم الثاني : عكس التقيض .
- الباب الثاني : الاستدلال الذي جملته شرطيتان .
- الباب الثالث : الاستدلال الذي إحدى جملتيه خبرية والأخرى شرطية .

علم الاستدلال

نوطئة :

الكلام إلى تكملة علم المعاني وهي تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال ولولا اكمال الحاجة إلى هذا الجزء من علم المعاني ، وعظم الانتفاع به لما اقتضانا الرأي أن نرخي عنان القلم فيه ، علماً منا بأن من أتقن أصلاً واحداً من علم البيان ، كأصل التشبيه أو الكناية أو الاستعارة ، ووقف على كيفية مساقه لتحصيل المطلوب به ، أطلعه ذلك على كيفية نظم الدليل . وكأني بكلامي هذا ، إن أنت تحققه ، أعالج من تصديقك به ، ويقينك لديه ، باباً مقفلاً لا يهجم في ضميرك سوى هاجس ديبه ، فعل النفس اليقظي إذا أحست نبأ من وراء حجاب ، لكننا إذا أطلعناك على مقصود الاصحاب من هذا الجزء على التدرج ، مقررين لما عندنا من الآراء في مظان الاختلاف بين المتقدمين منهم والمتأخرين ، رجعنا في هذه المقالة بإذن الله تعالى محققين ، ورفعنا إذ ذاك الحجاب الذي يوارى عنك اليقين .

اعلم أن الكلام في الاستدلال يستدعي تقديم الكلام في الحد لافتقار الاستدلال ، كما ستقف عليه ، إلى معرفة أجزائه ومعرفة ما بينها من الملازمات والمعاندات ، والذي يرشد إلى ذلك هو الحد ، فلا غنى لصاحب الاستدلال عن أن يكون صاحب الحد ، ونحن على أن نورد ذلك في قسمين ^(١) : أحدهما في ذكر الحد وما يتصل به ، وثانيهما : في ذكر الاستدلال وما يتصل به .

(١) في الأصل هي : فصلين ، إنما أبدلت توخيأً لحسن تقسيم الكتاب ، وكذلك بقية فصول هذا العلم .

القسم الأول

الحد وما يتصل به

تعريف :

من تكملة علم المعاني في الحد وما يتصل به .

الحد ، عندنا دون جماعة من ذوي التحصيل ، عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه ، أو بلوازمه ، أو بما يتركب منهما ، تعريفاً جامعاً مانعاً . ونعني بالجامع ، كونه : متناولاً لجميع افراده إن كانت له أفراد ، وبالمانع ، كونه آيئاً دخول غيره فيه . فإن كان ذلك الشيء حقيقة من الحقائق ، مثل حقيقة الحيوان والانسان والفرس ، وقع تعريفاً للحقيقة ، وإن لم يكن مثل : العنقاء أو مثل : المرسن ، وقع تفصيلاً للفظ الدال عليه بالاجمال . وكثيراً ما نغير العبارة فنقول : الحد هو وصف الشيء وصفاً مساوياً ، ونعني : بالمساواة ، أن ليس فيه زيادة تخرج فرداً من أفراد الموصوف ، ولا نقصان يدخل فيه غيره . فشأن الوصف هذا يكثر الموصوف بقلته ، ويقله بكثرته ، ولذلك يلزمه الطرد والعكس . فامتناع الطرد علامة النقصان ، وامتناع العكس علامة الزيادة ، وصحتهما معاً علامة المساواة ؛ والعبرة بزيادة الوصف ونقصانه ، الزيادة في المعنى والنقصان فيه ، لا تكثير الالفاظ وتقليلها في التعبير عن مفهوم واحد .

وهاهنا عدة اصطلاحات لذوي التحصيل ، لا بأس بالوقوف عليها ، وهي : أن الحقيقة إذا عرفت بجميع أجزائها ، سمي حداً تاماً ، وهو أتم التعريفات . وإذا عرفت ببعض أجزائها سمي : حداً ناقصاً . وإذا عرفت بلوازمها سمي : رسماً ناقصاً . وإذا عرفت بما يتركب من أجزاء ولوازم سمي : رسماً تاماً .

ويظهر من هذا ، أن الشيء متى كان بسيطاً امتنع تعريفه بالحد ، ولم يمتنع تعريفه بالرسم ، ولذلك يعد الرسم أعم ، كما يعد الحد أتم .

ولما كان المقصود من الحد هو التعريف ، لزم فيما يقدر في ذلك أن يحتز عنه ، فيحتز عن تعريف الشيء بنفسه ، مثل قول من يقول في تعريف الزمان : هو مدة الحركة ، والمدة هي الزمان .

وعن تعريفه بما لا يعرف إلا به ، مثل قول من يقول في تعريف الخبر : هو الكلام المحتمل للصدق والكذب ، ثم يعرف الصدق بأنه الخبر المطابق .

وعن تعريفه بما هو أخفى ، مثل قول من يقول في تعريف الصوت : هو كيفية تحدث من تموج الهواء المنضغط بين قارع ومقروع انضغاطاً بعنف .

وعن تعريفه بما يساويه ، مثل قول من يقول في تعريف السواد : هو ما يضاد البياض .

وها هنا عقدة وهي ؛ أننا نعلم علماً قطعياً أن تعريف المجهول بالمجهول ممتنع ، وأن لا بد من كون المعرف معلوماً قبل المعرف ، وذلك يستلزم امتناع طلب التعريف واكتساب شيء به ، يبين ذلك أن المذكور في الحد ، إما أن يكون نفس المحدود أو شيئاً غيره ؛ إما داخلاً في نفس المحدود أو خارجاً عنه ، أو متركباً من داخل وخارج ؛ فإن كان نفس المحدود ، لزم تعريف المجهول بالمجهول ، ولزم كون الشيء معلوماً قبل أن يكون معلوماً ؛ وفي ذلك كونه معلوماً مجهولاً معاً من حيث هو ؛ وإن كان شيئاً غيره ، فذلك بأي اعتبار ، فرض من الاعتبارات الثلاثة : إما أن يكون له اختصاص بنفس المحدود ، أو لا يكون ؛ فإن لم يكن ، لزم من طلب التعريف به لذلك المحدود دون ما سواه طلب ترجيح أحد المتساويين ، وإنه محال ؛ وإن كان ، فذلك الاختصاص إن لم يكن معلوماً للمخاطب لزم ما لزم في غير المختص . وإن فرض معلوماً للمخاطب ، ولا شبهة في أن الاختصاص نسبة لأحد طرفيه إلى ثانيه ،

متأخرة عنهما من حيث هما هما ، نازلة منزلة التركيب بين أجزاء ، استدعى كونه معلوماً كون طرفيه معلومين من قبل ؛ ولزم الدور إذ لا يكون علم بالمحدود ما لم يسبق علم بالحد المختص به ، ولا يكون علم بالمختص به ما لم يكن علم باختصاص له به ، ولا يكون علم باختصاص له به ما لم يسبق علم بطرفي الاختصاص ، لكن أحد طرفيه هو نفس المحدود .

وحل هذه العقدة هو : أن المراد بالتعريف أحد أمرين : إما تفصيل أجزاء المحدود ، وإما الإشارة إليه بذكر معنى يلزمه من غير دعوى ، فيكون مثل الحاد في مقام التفصيل لجميع أجزاء المحدود ، مثل من يعتمد إلى جواهر في خزانة الصور للمخاطب ، فينظمها قلادة بمرأى منه ولا يزيد.

وفي مقام الإشارة باللازم ، داخلاً كان ذلك اللازم أو خارجاً ، أو مركباً منهما ، مثل من يعتمد إلى صورة هناك ، فيضع أصبعه عليها فحسب ، وهو السبب في أنا نقول : الحد لا يمنع ، إذ منعه ، إذا تأملت ما ذكرت ، جار مجرى أن تقول لمن بنى : عندك بناء لا أسلم ، أما النقص فلازم ، لأن الحاد متى رجع إلى حد آخر يقدح في سلامة الحد المذكور ، قام ذلك منه مقام الهدم والنقص لما قد كان بنى ، فاعرفه .

القسم الثاني

علم الاستدلال

وفي الحد والرسم تفاصيل طويلاً ذكرها حيث علمناها تمجها أذنك .

من تكملة علم المعاني في الاستدلال ؛ وهو اكتساب اثبات الخبر للمبتدأ ، أو تقيده عنه ، بوساطة تركيب جمل ، وقولي : بوساطة تركيب جمل ، تنبيه على ما عليه أصحاب هذا النوع من إباء أن يسموا الجملة الواحدة حجة واستدلالاً ، مع اكتساب اثبات ونفي

بوساطتها ، مما يلزم من اندراج حكم البعض في حكم الكل ، كاستلزام كل انسان حيوان بعض الاناسي حيوان لا محالة . ومن الانعكاس على بعض الخبر في الثبوت كاستلزام كل انسان حيوان إن بعض الحيوان انسان ، وعلى كله في النفي العنادي كاستلزام لا انسان بحجر ، ان لا حجر بانسان ، وغير العنادي أيضاً عندنا وستقرره مثل : لا انسان بضحاك بالفعل ، ومن نفي النقيض : كاستلزام كل انسان حيوان أن ما ليس بحيوان ليس بانسان . وستسمع لهذه المعاني تفاصيل بإذن الله . وإذا قد نبهناك على ذلك فنقول :

اعلم أن الخبر متى لم يكن معلوم الثبوت المبتدأ بالبدئية ، كما في نحو : الانسان حيوان ، أو معلوم الانتفاء عنه بالبدئية ، كما في نحو الانسان ليس بفرس ، بل كان بين بين ، نحو قولنا : العالم حادث ، فإن الحدوث ليس بديهي الثبوت للعالم ، ولا بديهي الانتفاء عنه .

وإذا أردنا العلم أو الظن ، لزم المصير إلى ثالث يشهد لذلك ، لكن من المعلوم أن ذلك الثالث ، ما لم يكن ذا خبر عن الطرفين ، أعني ذا نسبة اليهما ، لم يصح أن يشهد في البين نقياً أو إثباتاً ، وإذا شهد لم يفد العلم أو الظن ما لم تكن شهادته واجبة القبول أو راجحته ، فيظهر من هذا أن : لا بد في الاستدلال للمطلوب من جملتين لا أنقص ، احدهما لنسبة الثالث إلى المبتدأ ، مثل قولنا : العالم قرين حادث . والثانية لنسبته إلى الخبر ، مثل قولنا : وكل قرين حادث حادث .

وأما الزيادة عليهما ، فمتى كان الثالث بين الانتساب إلى الطرفين فلا ، أي فلا يجب الزيادة ، إما إذا لم يكن بينه ، انقلب انتسابه ذلك مطلوباً ، وعادت الحالة الأولى جذعة في الافتقار إلى ثالث ، ولزم جملتان ، هناك ، متصفتان بنوع من البعد عن المطلوب ، الأصلي وهذا معنى قول أصحابنا في هذا النوع : أن الاستدلال مفتقر إلى جملتين قريبتين لا أزيد ولا أنقص .

ويظهر أيضاً أن لا بد للجملتين من تركيب له خاصية في إيجاب قبول الشهادة أو ترجيحه ، وهو أن يكون ردها ، أو التوقف عندها ، بالنظر إلى وجه التركيب ، موقوفاً على الجمع بين النقيضين .

وإذا عرفت هذا ، فاعلم أن جملي الاستدلال : تارة تكونان خبريتين معاً ، وتارة تكونان شرطيتين معاً ، وتارة مختلفان خبراً وشرطاً . وأنا أذكر جميع ذلك بتوفيق الله تعالى في ثلاثة أبواب :

الباب الاول

في الاستدلال الذي جملته خبريتان

ولما قدمت الخبرية على الشرطية ، لما سبق في علم المعاني ، أن الجملة الشرطية جملة خبرية مخصوصة . والمخصوص متأخر عن المطلق .

اعلم أن تركيب الحملتين في الاستدلال ، لرجوع أجزائها إلى ثلاثة من بينها يتكرر واحد ، وهي : مبتدأ المطلوب ، وخبر المطلوب ، والثالث المتكرر ، لا يزيد على أربع صور في الوضع :

أحدها : أن يتكرر الثالث خبراً لمبتدأ المطلوب ، ومبتدأ خبره .

وثانيها : أن يتكرر خبراً لجزئي المطلوب .

وثالثها : أن يتكرر مبتدأ لهما .

ورابعها : أن يتكرر مبتدأ المبتدأ المطلوب ، وخبراً لخبره . وتسمى الجملة التي فيها مبتدأ المطلوب : السابقة ، تسمية لها بحكم المبتدأ : أو بحكم ورودها سابقة على صاحبيتها في وضع الدليل في الغالب ، كما ستري . والتي فيها خبر المطلوب : اللاحقة ، تسمية لها بحكم الخبر ، وبحكم ورودها لاحقة للأولى في وضع الدليل .

والحمل المستعملة في الاستدلال لا تخرج عن أقسام أربعة : إما أن تكون مثبتة ، أو لا تكون ، وهي : المنفية ؛ وكل واحدة منهما : إما أن تكون كلية ، كقولنا في الإثبات : كل اسم كلمة ، وفي النفي :

لا فعل بحرف ، أو لا تكون ، وهي البعضية ، كقولنا في الاثبات :
بعض الكلم اسم ، وفي النفي : لا كل كلمة اسم ، أو بعض الكلم ليس
باسم ، وتسمى هذه الجمل مستعملات ، لاستعمالها في الاستدلال ،
وبناء الدلائل عليها .

وأما البعضية المتناولة للمعين كقولنا : هذا الانسان شجاع ، أو زيد
شجاع ، أو غلام عمرو شجاع ، ولنسمها : معينة ، فقلما يصار اليها
في الدلائل ، فلا ندخلها في المستعملات . ولكننا لا نحظر عليك المصير
إليها إن انتفعت بها .

وأما الجملة التي لا تكون مبينة الحال في الكل وخلافه ، مثل قولنا :
المؤمن غر كريم ، سميت : مهمة ، ولاحتمالها الكل وخلافه أن استعملت
لم تستعمل إلا في المتيقن ، وهو البعض . ولطلب اليقين في الاستدلال
لا تترك الحقيقة فيه إلى المجاز ، ولا التصريح إلى الكناية فاعرف .

وتأليف الجملتين الواقع في كل صورة من الأربع لا يزيد على ستة
عشر ضرباً ، لوقوع : السابقة إحدى الحمل الأربع ، ووقوع : اللاحقة
مع السابقة كيف كانت ، إحدى أربعها أيضاً . وهذه الصور الأربع
ترتب ، فالصورة التي يجعل الثالث فيها خبراً لمبتدأ المطلوب ، ثم مبتدأ
لخبره ، تقدم لكونها أقرب من الطبع ، كما ستقف على ذلك إذا استطعت
طلعها كلها ، والصورة التي وضعها جعل الثالث فيها خبراً لمبتدأ المطلوب ،
ثم خبراً لخبره ، تجعل ثانيه لها ، لموافقتها إياها في الوضع الأول من وضعي
جملتها ، والصورة التي وضعها جعل الثالث فيها مبتدأ لمبتدأ المطلوب ،
ثم مبتدأ لخبره ، تؤخر عن الثانية ، وتجعل ثالثة لموافقتها الأولى في الوضع
الاخير من وضعي جملتها ، والصورة التي يجعل الثالث فيها مبتدأ لمبتدأ
المطلوب ، ثم خبراً لخبره ، تؤخر عن الثانية والثالثة لمخالفتها الأولى في
وضعي جملتها . وهذه الصور الأربع تشترك في أنه لا يتركب ، في أية
كانت ، دليل من سابقة ولاحقة بعضيتين ولا منفيتين في درجة واحدة ،

ولا سابقة منفية ولاحقة بعضية ، كما سنطالعك عليه إذا اكتسبت قدراً من الإلف .

الصورة الاولى :

وإذ قد عرفت ذلك ، فنقول : أما الصورة الاولى فإنها تستشهد في المطالب الاربعة ، وهي : الاثبات الكلي ، والاثبات البعضى ، والنفي الكلي ، والنفي البعضى ؛ وتشهد لذلك شهادة بينة لما أنه يجعل الثالث لازماً لكل مبتدأ مطلوب أو لبعضه ، ثم يجعل خبر المطلوب لازماً لكل الثالث ، فيحصل منه ثبوت خبر المطلوب لمبتدأه حصولاً جلياً ، لما أن لازم لازم الشيء لازم لذلك الشيء ، والألزم القدح في أحد اللزومين . أما لزوم خبر المطلوب للثالث ، وأما لزوم الثالث لمبتدأ المطلوب . ويلزم الجمع بين النقيضين ، أو يجعل خبر المطلوب معانداً لكل الثالث ، فيحصل منه نفي خبر المطلوب عن مبتداه ، لما أن معاند لازم الشيء معاند لذلك الشيء والألزم القدح ، أما في الزام اللازم ، وأما في عناد المعاند . ويلزم الجمع بين النقيضين .

أضرب الصورة الاولى :

وتركيب الدليل في هذه لا يزيد على أربعة اضرب :

أحدها : سابقة مثبتة كلية ولاحقة مثالها . والحاصل ثبوت كلي . كقولنا : كل جسم مؤلف ، وكل مؤلف ممكن ، يلزم منه كل جسم ممكن .
وثانيها : سابقة مثبتة بعضية ولاحقة مثبتة كلية . والحاصل ثبوت بعضى كقولنا : بعض الموجودات انسان ، وكل انسان حيوان ، يلزم منه بعض الموجودات حيوان .

وثالثها : سابقة مثبتة كلية ولاحقة منفية كلية . والحاصل نفي كلي ، كقولنا : كل جسم مؤلف ، ولا مؤلف بقديم ، يلزم منه : لا جسم بقديم .

ورابعها : سابقة مثبتة بعضية ولاحقة منفية كلية . والحاصل نفي بعضي ، كقولنا : بعض الحيوانات فرس ، ولا فرس بانسان ، يلزم منه بعض الحيوانات ليس بانسان .

ولانما لزم في هذه الصورة كون السابقة مثبتة ، لأنها متى كانت منفية لم يلزم من ثبوت خبر المطلوب للثالث ثبوته لمبتدأ المطلوب ، لانتفاء الثالث عن المبتدأ ، واحتمال ما ثبت للثالث أن لا يتجاوزه ، كقولنا : لا انسان بفرس ، وكل فرس صهال ، ولم يلزم نفيه أيضاً ، لاحتمال أن يكون ما ثبت للثالث أعم ، كقولنا : لا انسان بفرس ، وكل فرس حيوان .

ولانما لزم كون اللاحقة كلية ، لأنها متى كانت بعضية لم يلزم من ثبوت خبر المطلوب لبعض الثالث ثبوته لمبتدأ المطلوب ، لاحتمال أن يكون البعض اللازم لمبتدأ المطلوب غير البعض اللازم لخبره ، مثل قولنا : كل انسان حيوان ، وبعض الحيوان فرس ، لا يلزم منه ثبوت الفرسية للانسان ، أو غير المعاند لخبره مثل قولنا : كل جسم محدث ، وبعض المحدثات ليس بفرس ، لا يلزم منه نفي الفرسية عن الاجسام .

وما عرفت من وجوب كون السابقة مثبتة ، وكون اللاحقة كلية ، هو الذي قَصَرَ ضروب بالغات هذه الصورة على أربعة ، أسقط ثبوت السابقة ثمانية ، وكلية اللاحقة أربعة .

الصورة الثانية :

وأما الصورة الثانية : وهي أن يجعل الثالث خبراً لكل واحد من جزأي المطلوب ، فلا تستشهد لثبوت مبتدأ لاحقتها لمبتدأ سابقتها البتة ، لصحة انتفاء أحد الشئيين عن الآخر مع اشتراكهما في لازم واحد ، كانتفاء الفرسية عن الانسان مع الاشتراك في الحيوانية ، ولانما تستشهد لنفي مبتدأ لاحقتها وهو : خبر المطلوب ، عن مبتدأ سابقتها وهو : مبتدأ المطلوب ، وذلك بأن يجعل الثالث لازماً ، لأحد المبتدئين ،

ومعاندأ للآخر كلياً ، المبتدأ في اللاحقة البتة ، فإنه سواء لازم هذا وعاند ذاك ، أو عاند هذا ولازم ذاك ، فرق بينهما محاله متى كان كلياً ، ويلزم الانتفاء . والألزم القدرح : اما في اللزام أو في العناد ، ويلزم الجمع بين النقيضين ، ثم النفي في كونه كلياً أو بعضياً يكون بحسب مبتدأ السابقة .

أضرب الصورة الثانية :

وتركيب الدليل في هذه الصورة لا يزيد على اربعة اضرب :

أحدها : سابقة مثبتة كلية . والحاصل فيهما نفي كلي ، مثال الاول : كل جسم متحيز ، ولا عرض بمتحيز ، يلزم : لا جسم بعرض . ومثال الثاني : لا عرض بمتحيز ، وكل جسم متحيز ، يلزم : لا عرض بجسم . وثالثها : سابقة مثبتة بعضية ولاحقة منفية كلية .

ورابعها سابقة منفية بعضية ولاحقة مثبتة كلية . والحاصل فيهما نفي بعضي ، مثال : الاول : بعض الموجودات حيوان ، وليس شيء من الحجر بحيوان ، يلزم : بعض الموجودات ليس بحجر . ومثال الثاني : كل لا موجود حيوان ، وكل فرس حيوان ، يلزم : لا كل موجود فرس . وإنما لزم في هذه الصورة كون اللاحقة كلية ، لأنها متى كانت بعضية احتملت في البعض اللزام ، ولم يلزم من رد شهادتها محذور ، ووجوب اختلاف السابقة واللاحقة نفيًا وإثباتًا .

ووجوب كون اللاحقة كلية ، هما اللذان صيرا ضروب بالغات هذه الصورة : أربعة ، عطل الاول ثمانية وعطل الثاني أربعة .

وهاهنا دقيقة لا بد من أن ننبهك عليها ، وهي : أن اختلاف السابقة واللاحقة ، نفيًا وإثباتًا ، ربما كان في نفس النفي والاثبات ، فيمتنع حينئذ اتفاقهما في أن يكونا منفيتين أو مثبتتين معاً ، وربما كان في خصوص

النفي ، أو خصوص الاثبات مثل أن يكون النفي في إحداهما ضرورياً .
وفي الأخرى غير ضروري ، أو أن يكون الاثبات كذلك ، فلا يمتنع
اتفاقهما في نفس النفي أو نفس الاثبات .

الصورة الثالثة :

وأما الصورة الثالثة ، وهو أن يجعل الثالث مبتدأ لكل واحد من
جزأي المطلوب ، فلصحة عناد الشيء الواحد للمتوافقين ، كالحجرية :
للساطية ، والانسانية ، وللمتباينين : كالحجرية : للانسانية ، والفرسية ،
لا تصلح أن تستشهد يجعل الثالث معانداً لهما ، لا للاثبات ولا للنفي ،
لكن يجعل اما ملزوماً لكل واحد منهما ، فتشهد لاجتماعهما ، وإلا يلزم
القدح في كونه ملزوماً ، ويلزم الجمع بين النقيضين ، واما ملزوماً لأحدهما
معانداً للآخر ، فتشهد لافتراقهما ، والألزم القدح في كونه ملزوماً
معانداً ، أو يلزم الجمع بين النقيضين .

لكن احتمال أن يكون اللازم أعم من الملزوم لا تثبت ولا تنفي إلا
بقدر ما ينعكس الملزوم على اللازم ، وهو بعض افراد اللازم ، ويلتزم
جعله ، أعني جعل الثالث ، ملزوماً في السابقة ألبتة ، وكليةً إما في الحملتين
وإما في إحداهما . لأن السابقة بتقدير كونها منفية مبيناً مبتدؤها للخبر ،
كما في قولنا : لا انسان من الاناسي بفرس ، إذ أثبتنا بعدها للانسان
لازماً ، احتمال أن يكون أعم ، مثل قولنا : وكل انسان حيوان ، فلم
يلزم أن ينفي عن جميع الافراس ، ولا عن بعضها ، الحيوانية : بخلافه
إذ أثبتنا أولاً ، ونقينا ثانياً فقلنا : كل انسان حيوان ولا انسان من الاناسي
بفرس ، فإنه يلزم أن ينفي عن بعض الحيوان الفرسية ، وهذا كاف في
التنبيه ، وإنما لزم فيها أن لا تعرى عن كلية ، لأن السابقة واللاحقة ،
منى كانتا بعضيتين ، احتمال البعضان التغير ، ولم يلزم اتحاداً المبتدئين ،
فلا يتحقق لخبريهما اجتماع .

أضرب الصورة الثالثة :

وتركيب الدليل في هذه الصورة لا يزيد على ستة أضرب :

أحدها : سابقة مثبتة كلية ولاحقة مثلها ، وثانيها : سابقة مثبتة
بعضية ولاحقة مثبتة كلية ، وثالثها : سابقة مثبتة كلية ولاحقة مثبتة
بعضية . والحاصل في هذه الثلاثة ثبوت بعضي .

مثال الاول : كل انسان حيوان ، وكل انسان ناطق ، يلزم بعض
الحيوان الناطق .

ومثال الثاني : بعض الناس قصير وكل انسان ضحاك يلزم بعض
القصار ضحاك .

ومثال الثالث : كل انسان حيوان ، وبعض الناس كاتب ، يلزم :
بعض الحيوان كاتب .

ورابعها : سابقة مثبتة كلية ، ولاحقة منفية كلية . وخامسها : سابقة
مثبتة بعضية ولاحقة منفية كلية . وسادسها : سابقة مثبتة كلية ولاحقة منفية
بعضية . والحاصل في هذه الثلاثة نفي بعضي .

مثال الرابع : كل انسان حيوان ، ولا انسان بفرس ، يلزم بعض
الحيوان ليس بفرس .

ومثال الخامس : بعض الحيوان أبيض ، ولا حيوان بحجر ، يلزم
بعض الأبيض ليس بحجر .

ومثال السادس : كل انسان ناطق ، وبعض الناس ليس بكاتب ،
يلزم بعض الناطقين ليس بكاتب .

والسبب في ان كانت ضروب تأليفات هذه الصورة ستة ، هو :
أن وجوب كون السابقة مثبتة أهمل ثمانية ، والتزام أن لا تعرى عن كلية
أهمل اثنين .

الصورة الرابعة واضربها :

وأما الصورة الرابعة ، فيجعل الثالث فيهما لازماً في اللاحقة ، كلية أو بعضية كيف كانت ، لمبتدأها الذي هو خبر المطلوب ، فيصير بعضه مستلزماً لخبر المطلوب استلزماً بحكم الانعكاس ، ويجعل كله في السابقة ليشمل البعض المستلزم لخبر المطلوب ملزوماً لخبرها الذي هو مبتدأ المطلوب . فيصير مستلزماً لبعض مبتدأ المطلوب ، وهو القدر الذي يصح انعكاسه عليه ، ويجمع بين جزأي المطلوب في الضربين جمعاً بعضياً ، والألزم القدح في أحد الاستلزامين ، ويلزم الجمع بين النقيضين .

مثال الاول : كل انسان حيوان ، وكل ناطق انسان ، يلزم منه : بعض الحيوان ناطق . ومثال الضرب الثاني : كل انسان ناطق ، وبعض السود انسان ، يلزم منه : بعض الناطق أسود .

أو يجعل الثالث في اللاحقة معانداً لكل مبتدأها ، فينعقد انعناد بينهما كلياً من الجانبين ، ويجعل كله أو بعضه كيف كان ملزوماً لخبر السابقة ، فيصير مستلزماً لبعض الخبر الذي هو مبتدأ المطلوب ، ومعاند الكل خبر المطلوب ، ويفرق بين الخبرين تفريقاً بعضياً ، والألزم القدح في كونه مستلزماً معانداً ، ويلزم الجمع بين النقيضين .

مثال الضرب الاول منهما : كل انسان حيوان ، ولا شيء من الافراس بانسان ، يلزم منه : لا كل حيوان فرس . ومثال الضرب الثاني : منهما : بعض الحيوانات أبيض ولا شيء من الحجر بحيوان ، يلزم منه لا كل أبيض حجر .

أو يجعل الثالث لازماً في اللاحقة كلية ، مستلزماً بعضه لكل مبتدأها ، ويجعله مбайناً في السابقة كلياً ، فيصير مбайناً لكل مبتدأ المطلوب ، مستلزماً لكل خبره ، ويفرق بينهما تفريقاً كلياً والألزم القدح في كونه مбайناً

مستلزماً ، ويلزم الجمع بين النقيضين . والذي صيّر ضروب هذه الصورة الستة عشر الى خمسة التفصيل المذكور وهو : كلية السابقة مثبتة في الاثبات ، وكليتها منفية في النفي مع كلية اللاحقة . وكلية اللاحقة منفية والسابقة كيف كانت .

واعلم أن خلاصة هذه الصور الاربع وضروب تأليفاتها التسعة عشر راجعة إلى حرف واحد وهو : أن المبتدأ متى لم يكن معلوماً من نفسه مجامعته للخبر فيثبت ، أو مفارقتة له فينفي بطلب ثالث بينهما يجمعهما أو يفرقهما ، ثم الحاكم في جمع الثالث أو تفريقه أحكام أصليين : أحدهما : أن لزوم الشيء لكل آخر أو بعضه ينعكس بعضياً ، وأن عناد الشيء لكل آخر ينعكس كلياً ، فملزوم اللازم مستلزم لبعض افراد اللازم بالقطع استلزماً من الجانبين : استواء وانعكاساً . وثانيهما : أن المستلزم لا ينفك عن المستلزم ، فإن كان المستلزم ثبوت شيئين اجتماعاً ، وإن كان ثبوت واحد وانتفاء آخر تفرقا . فأنت متى وجدت الثالث متحداً ، أما لكونه كلاً في السابقة واللاحقة ، بنيت على الكل الجمع والتفريق . وأما لكونه بعضاً مندرجاً في الكل ، متحداً به ، بنيت على البعض الجمع والتفريق . وأنا أوضح لك هذا في الصور الاربع .

أما في الصورة الاولى فيجعل الثالث لازماً لمبتدأ المطلوب كله أو بعضه ، ويصير بعضه ، أعني بعض الثالث ، مستلزماً لذلك الكل أو البعض ، بطريق الانعكاس ، ثم يجعل كله ، أعني كل الثالث ، ليتحد البعض المستلزم لكل المبتدأ أو لبعضه . مستلزماً لخبر المطلوب بطريق الاستواء ، فيصير البعض ، المتحد به مع استلزامه للمبتدأ ، مستلزماً للخبر ، ويجمع بينهما كلياً في أحد الضريين ، أو بعضياً في الآخر ، أو معانداً لخبر المطلوب ، فيفرق كلياً في ضرب وبعضياً في ضرب .

وأما في الصورة الثانية : فالثالث يجعل اما لازماً للمبتدأ كله أو بعضه ، ويصير بعض أفراده مستلزماً للمبتدأ الكلي أو البعض بطريق

الانعكاس ، ثم يجعل كل الثالث ، لطلب الاتحاد ، معانداً للخبر ، فتفرق في أحد الضربين كلياً ، وفي الآخر بعضياً ، وأما معانداً للمبتدأ كله أو بعضه ، ثم يجعل كله ، لأجل الاتحاد ، مستلزماً للخبر كله ، فيفرق أيضاً كلياً في أحد الضربين ، وبعضياً في الآخر .

وأما في الصورة الثالثة ، فيجعل الثالث كله أو بعضه ملزوماً لمبتدأ المطلوب ، ويصير مستلزماً لبعض أفراد بطريق الاستواء ، ثم يجعل كله أو بعضه مع الكلي ، وكله السته مع البعض لطلب الاتحاد : إما ملزوماً لخبر المطلوب فيجمع في الأضرب الثلاثة بعضياً ، وإما معانداً فيفرق في الأضرب الثلاثة بعضياً .

وأما في الصورة الرابعة ، فيجعل الثالث كله ملزوماً لمبتدأ المطلوب ، ويصير مستلزماً لبعض أفراد بطريق الاستواء ، ثم يجعل لازماً لكل خبر المطلوب أو لبعضه ، ويصير بعض أفراد المتحد لكل المستلزم لبعض أفراد المبتدأ مستلزماً لذلك الخبر ، فيجمع بينهما في الضربين بعضياً ، أو يجعل الثالث كله ، أو بعضه ملزوماً لمبتدأ المطلوب ، ويصير ذلك الكل ، أو ذلك البعض . مستلزماً لبعض أفراد المبتدأ ، ثم يجعل معانداً لكل خبر المطلوب ، طلباً للاتحاد ، فيفرق في الضربين بعضياً ، أو يجعل الثالث معانداً لكل مبتدأ المطلوب ، ثم يجعل لازماً لكل خبر المطلوب ، ويصير بعض أفراد مستلزماً كل الخبر ، ويتحد البعض المستلزم بالكل المعاند ، فيفرق كلياً .

ويظهر من هذا : أن الدليل يمتنع تركيبه من سابقة ولاحقة بعضيتين لاحتمال عدم الاتحاد ، ومن متفقتين في درجة النفي ، على ما سبق التنبيه عليه ، لعدم استلزامهما الجمع والتفريق ، لاحتمال انتفاء الشيء الواحد عن متوافقين وعن متباينين . ومن سابقة منفية ، ولاحقة بعضية ، لعدم استلزام الجمع والتفريق . ولما ترى من مبنى معرفة صحة الدليل على العلم بالحكمين النقيضين ، ومن افتقاره إلى معرفة انعكاس الحمل ، لزمننا أن نورد في حل عقدهما الموربة ، وفك قيودهما المكربة ، فصلين : أحدهما : لتتبع قيود التناقض ، وثانيهما : لتتبع الانعكاس .

الفصل الاول

في الكلام في الحكمين النقيضين

الحكمان النقيضيان هما اللذان لا يصح اجتماعهما معاً ، ولا ارتفاعهما معاً ، بخلاف المتضادين . فالمتضادان : لا يصح اجتماعهما ولكن يصح ارتفاعهما ، ولذلك ترى الاصحاب يحدّون التناقض بين الحملتين بأنه اختلافهما ، بالنفي والاثبات ، اختلافاً يلزم منه لذاته كون : احدهما صادقة ، والأخرى كاذبة مثل : هذا حيوان ، هذا ليس بحيوان ؛ وقولهم : لذاته ، احتراز عن مثل : هذا انسان ، هذا ليس بناطق ، لكونه غير مسمى فيما بينهم بالتناقض لعذر لهم ، وعسى أن يعثر عليه .

شروط التناقض :

ونذكر للتناقض شروطاً ، وهي عندي أكثر مما تذكر ، وإلاً فأقل . ومساق كلامي هذا يطلعك على معنى ذلك .

أحدها : أن لا تختلف الحملتان في المبتدأ حقيقة ، اختلافهما في نحو : العين تبصر ، أي الجارحة المخصوصة العين لا تبصر ، أي عين الماء .

وثانيها : أن لا تختلفا فيه جزءاً أو جملة ، اختلافهما في نحو : عين زيد سوداء ، أي حدقتها ، عين زيد ليست بسوداء ، أي جمليتها .

وثالثها : أن لا تختلفا فيه شرطاً ، اختلافهما في نحو الأسود جامع للبصر ، أي ما دام أسود ، الاسود ليس بجامع للبصر ، أي زال كونه

أسود ، لأن قولنا : الاسود جامع للبصر ، معناه الشيء الذي له السواد .

ورابعها : أن لا تختلفا فيه اضافة ، اختلافهما في نحو : الأب حاضر ، أي أبو زيد ، الأب ليس بحاضر ، أي أبو عمرو .

وخامسها : أن لا تختلفا فيه هوية ، اختلافهما في نحو : بعض الناس كاتب ، أي : هذا بعض الناس ليس بكاتب ، أي ذاك .

وينوب عندي عن هذه الخمسة حرف واحد ، وهو : اتحاد المبتدأ ، وأنه أحوط إذا تأملت .

وسادسها : أن لا تختلفا في الخبر معنى ، اختلافهما في نحو : زيد مختار ، إذا أردت اسم الفاعل ، زيد ليس بمختار ، إذا أردت اسم المفعول .

وسابعها : أن لا تختلفا فيه قوةً وفعلاً ، اختلافهما في نحو : الخمر في الدن مسكر ، أي بالقوة ، الخمر فيه ليس بمسكر ، أي بالفعل .

وثامنها : أن لا تختلفا فيه اضافة ، اختلافهما في نحو : العشرة نصف . أي نصف العشرين ، العشرة ليست بنصف ، أي نصف الثلاثين .

وتاسعها : أن لا تختلفا فيه نسبة إلى المكان . اختلافهما في نحو : زيد كاتب ، أي في المسجد ؛ زيد ليس بكاتب . أي في السوق .

وعاشرها : أن لا تختلفا فيه نسبة إلى الزمان ، اختلافهما في نحو : زيد كتب ، أي أمس ، زيد ما كتب ، أي أول من أمس .

وينوب عن هذه الخمسة أيضاً ما هو أقل مما يذكر .

ولما ترى من توقف التناقض ؛ من اتحاد المبتدأ واتحاد الخبر ، يطلع على معنى قولي : أجمع للغرض ، وهو اتحاد الخبر .

أصناف الجمل :

وما ذكرت على اتحاد المحكوم له ؛ وهو المثبت له أو المنفي عنه ،

وعلى اتحاد المحكوم به : وهو المثبت أو المنفي ، ليتحدد مورد الحكم في الاثبات والنفي ، حتى يتعين فيه أحدهما ، لعدم الوساطة بين الثبوت والانتفاء ، لا يخفي عليك حال أصناف الحمل التي سبق ذكرها ، وهي : صنف المهملات ، وصنف المعينات ، وصنف الكلّيات ، وصنف البعضيات في باب التناقض ، من أن البعضيات لا سبيل إلى تناقضها لتعذر إزالة اختلافهما بالهوية ، مع كونها بعضيات ، أعني : غير معيّنات .

وأما المعينات والكلّيات فلها سبيل إلى التناقض ، للطريق الميسر إلى تحصيل اتحاد المحكوم له فيها ، وتحصيل اتحاد المحكوم به .

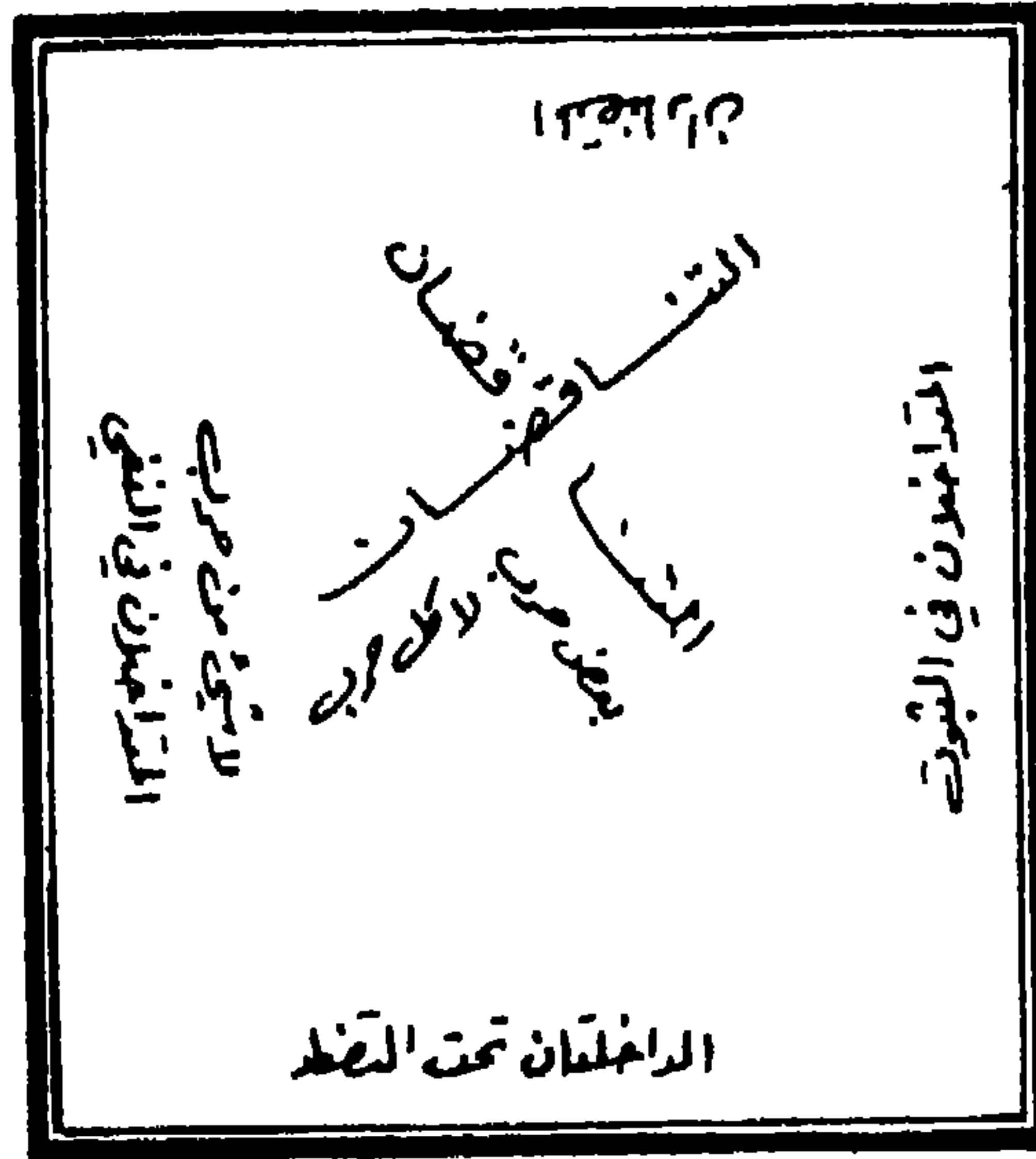
أما اتحاد المحكوم له في المعينات ، فلا خفاء ، وأما اتحاده في الكلّيات . فالطريق إلى تحصيله وضع اللاّكل في مقابلة الكل : كقولنا : كل انسان كاتب ، لا كل انسان كاتب ؛ وإن شئت : بعض الناس ليس بكاتب ، أو : انسان ما ليس بكاتب ، لا يتفاوت ثلاثتها في معنى اللاّكل ، إذا تأملت . ووجه حصول الاتحاد بذلك هو أن قولنا : كل انسان كاتب ، معناه : كل واحد ، وأحدٌ من الأناسي لا الكل المجتمع ، وقولنا : انسان كاتب ، معناه : كلٌ واحدٍ ممّا ، من غير اشتراط الانفراد ، فهو داخل في كل واحدٍ واحدٍ ، وأنه : أحد من آحاد الاناسي .

وأما تحصيل الاتحاد في المحكوم به ، فالطريق اليه فيما سوى الزمان النص عليه ، كقولنا : زيد كاتب ، للتورية ، بالقلم الفلاني ، بالقرطاس الفلاني للغرض الفلاني ، وما شاكل ذلك من القيود القادحة في التناقض ، بسبب التفاوت فيها .

ومن هذا ، يطلع على معنى قولي : شروط التناقض أكثر مما يذكر .

وأما في الزمان ، فبتقدير تعذر الطريق إلى تعيين جزء من أجزائه ، يصنع نظير ما سبق بوضع الدوام في أحد الجانبين ، مراداً به كل واحدٍ واحدٍ من أجزاء الزمان بالاعتبار المذكور ، وليلاّ دوام في الجانب

الآخر ، مراداً به بعض الاجزاء ، بالاعتبار المذكور ، من الغاء اشتراط
الانفراد . وهذا تلخيص كلام الاصحاب .



ولا بأس أن تضع ها هنا لوحاً ينقش فيه ما تمس الحاجة إليه وما
ذكرت وإن كان كافياً في معرفة نقائص الحمل لكن لقلّة عهدك بما يتلى
عليك لا استبداع ان يكون لتعيين كل منها أثر لديك لكن لامتناع تعيين
النقيض بدون الطرف الآخر يظهر منه ان ذكر أنواع الحمل لازم .

أحوال الحملة :

فنقول وبالله التوفيق : الحملة ، إما أن تكون مثبتة أو منفية ، وكيف
كان ؛ إما أن تكون مطلقة أو مقيدة ، ومرجع التقييد في الحمل الاستدلالية
إلى الدوام واللاّ دوام ، والضرورة واللاّ ضرورة ، فلا بد من النظر فيها
أولاً ، ثم من النظر في تقييد الحمل بها ثانياً ، لكن الدوام واللاّ دوام
أمرهما جلي وإنما الشأن في الضرورة .

اعلم أن الحملة لا بد من أن تكون : إما مثبتة أو منفية ، وكيف

كانت ، فلا بد أن تكون : إما واجبة وإما غير واجبة ، وتحصل من هذا أصناف ثلاثة ، ثبوت واجب انتفاء ، واجب ، ثبوت وانتفاء غير واجب :

والأول : هو الوجوب ، والثاني : هو الامتناع ، والثالث : هو الامكان الخاص المتناول نوعاً واحداً ، وهذا الإيراد يسمى طبقة .

ولك أن تورد التقسيم على غير هذا الوجه . فتقول : الثبوت : إما أن يكون واجباً أو لا يكون ، وتسمى لا وجوب الثبوت امكاناً ، ثم تنوعه نوعين : وجوب عدم وهو الامتناع : ولا وجوبه وهو الجواز . وهذا الإيراد طبقة أخرى . أو تقول : العدم : إما أن يكون واجباً أو لا يكون ، وتسمى لا وجوب العدم امكاناً ، ثم تنوعه إلى وجوب الوجود ، وإلى جواز الوجود ، فيكون الامكان عاماً شاملاً لنوعين ، وهذا الإيراد طبقة ثالثة . وهذه الطبقات ومقدماتها ، فيما بينهما من التلازم والتأخذ ، ما لا يخفى .

والمناهج هناك لسالكها معرضة : ولكن لقلّة اعتيادك أن تسلكها ، ووهني الأسباب بينك وبين أن تملكها . نرى الرأي أن لا تقتصر على اتضاح أمرها ، وأن نختصر الكلام في الافصاح بذكرها ، وها هو ذا يقرع في صماخيك .

طبقات الحمل :

هذه الطبقات في باب اللزوم قسمان : قسم لزومه من الجانبين ، فهو متلازم متعاكس ، وقسم لزومه من أحد الجانبين .

والقسم الأول : أنواع ثلاثة :

أحدها : واجب أن يوجد ، ممتنع أن لا يوجد ، ليس بالممكن العام أن لا يوجد ، وكذلك مقابلات هذه : وهي ليس بواجب أن يوجد ، ليس بممتنع أن لا يوجد ، ممكن عاماً أن لا يوجد .

وثانيها : واجب أن يوجد ، ممتنع أن يوجد ، ليس بالممكن العام ، أن يوجد ، وكذا مقابلاتها وهي : ليس بواجب أن لا يوجد ، ليس بممتنع أن يوجد ، ممكن عاماً أن يوجد .

وثالثها : من الممكن الخاص ، وينعكس مبينه على مشوشه ، وذلك : يمكن أن يكون ، يمكن أن لا يكون ، ومقابلاهما .

والقسم الثاني : أنواع ثلاثة :

أحدها : واجب أن يوجد . يلزمه قولنا : ليس بواجب أن لا يوجد . وليس بممتنع أن يوجد ، ويمكن عاماً أن يوجد . ويلزمه أيضاً . نفي الامكان الخاص مبيناً ومشوشاً ، وتفسير المبين والمشوش : يأتيك عن قريب ، وذلك قولنا : ليس بممكن خاص أن يوجد ، ليس بممكن خاص أن لا يوجد .

وثالثها : من الممكن الخاص ، قولنا : ممكن أن يكون وأن لا يكون . يلزمه : ليس بواجب أن يكون ، ليس بواجب أن لا يكون . ليس بممتنع أن يكون ، ليس أن لا يكون ، ممكن عاماً أن يكون ، ممكن عاماً أن لا يكون . وأما عاقل فهم ما تلونا لم يجب أن نصف الواجب لذاته ممكناً ، وإنما أقول هذا القول لبعض الدخلاء في هذه الصناعة ، حيث يجيبون ويبنون اسولة على ما يبنون ، ونحن على أن نسوق الكلام على قسيمة الوجوب أو الامكان العام ، فتكلم في الوجوب ، ونسميه : الضرورة ، ثم نتكلم في الامكان العام ، ونسميه : اللاضرورة .

الضرورة (أو الوجوب) .

الكلام في الضرورة لها اعتباران : أحدهما أن تكون سابقة : وهو الوجوب بالذات .

أو بالعلة المتقدم على الوجوب المترتب عليه عقلا وما بينهما ، أن

تكون لاحقة ، وهو امتناع العدم في أن تحقق الوجود ، وهذه الثانية يقال لها ضرورة بشرط وجود الخبر ؛ ويقال في مثاله : الانسان بالضرورة كاتب ، مادام كاتباً ، وقلمما يصار اليها في الدلائل .

والاولى تجعل قسمين : ضرورة مطلقة ، وضرورة متعلقة بشرط .

ويراد بالضرورة المطلقة أن تكون حقيقة المبتدأ ممتنعة الانفكاك عن ذلك الخبر مطلقاً ، كقولنا : واجب الوجود لذاته موجود ، فكون واجب الوجود لذاته موجوداً ضروري له مطلقاً ، أو باعتبار وجوده كقولنا : الجسم قابل للعرض ، فقبول العرض ضرورة للجسم ، باعتبار وجوده لا بالاطلاق ، اللهم إلا إذا جعلت الوجود غير زائد على الماهية ، كما هو الراجع عندنا ، فحينئذ تكون الضرورة المطلقة راجعة إلى الضرورة بالذات ، وما سواها راجعة إلى الضرورة بالعرض .

ويراد بالمتعلقة بالشرط : أن تكون حقيقة المبتدأ ، لأجل اتصافها بصفة ، غير منفكة عن ذلك الخبر ، كقولنا : المتحرك بالضرورة متغير ، فإن حقيقة المبتدأ هي موصوف المتحرك ، وهو الشيء الذي له التحرك . وضرورة تغير ذلك الموصوف ، إنما هو بشرط اتصافه . أي ما دام متحركاً ، وهذه الضرورة العرضية ضرورة بحسب الوصف ، أو لأجل حصولها في وقت من أوقات وجودها مضبوط ، كوقت الكسوف للشمس ، أو لغيرها مما ينكسف من الكواكب ، أو غير مضبوط : كوقت النفس للانسان ، أو لغيره مما له رئة ، أو : كوقت السعال لمن به ذات الجنب . وهذه الضرورة العرضية ضرورة بحسب الوقت .

اقسام الضرورة :

فيحصل من أقسام الضرورة أربعة : ثلاثة سابقة ، وواحد لاحقي .

والثلاثة السابقة : واحد منها ذاتي ، واثنان عرضيان : أحدهما : وصفي ، والآخر : وقي ، وهي عند الأصحاب هكذا : ضرورة مطلقة ،

ضرورة بحسب الوصف ، ضرورة بحسب الوقت ، ضرورة بشرط وجود الخبر .

اللاضرورة (الإمكان العام) :

الكلام في الامكان المسمى : باللاضرورة ، ونحن نذكر حاصل ما فيه عند الأصحاب على اختلاف آرائهم ، فنقول : الامكان ينقسم إلى أربعة أقسام : عام ، وخاص ، وأخص ، وأخص الأخص .

فالعام : هو ما ينفي ضرورة واحدة فحسب ، إما ضرورة العدم ، وأما ضرورة الوجود ، فينفي المتصف به صالحاً لضرورة الوجود لما هو ، أو لضرورة العدم لما هو .

والخاص : هو ما ينفي الضرورتين ، فينفي المتصف به صالحاً لضرورة من الضرورات ، لكن من قبيل السابقة دون قبيل اللاحقة .

والأخص : هو ما ينفي ضرورات القيلتين جمع ، فلا ينفي المتصف به صالحاً لا لضرورة سابقة ، ولا لضرورة لاحقة .

لكن في أخص الأخص كلام : فبعضهم يحققه في الحال وفي الاستقبال ، وبعضهم يأباه في الحال دون الاستقبال ، وبعضهم يأبى تحقيقه أصلاً ، وهو الأشبه لاستتباعه .

في الحال : ضرورة الوجود أو العدم اللاحقة ، وفي الاستقبال : ضرورة العدم اللاحقة ، فتأمل . فلإني أرى عالماً من الناس يتعجبون من هذا القول ، وأنا أتعجب من تعجبهم ، ويوردون في إبطال هذا القول حججاً . يكفي في إبطالها مجرد تلخيص محل النزاع ، وإما اثباته في الاستقبال ، فلا وجه له عندي سوى تخصيص الضرورة اللاحقة بالوجود دون العدم بوساطة العناية لا غير ، تشبهاً فيها بأن الضرورة اللاحقة متى ذكرت ، ذكرت مع الوجود .

اطلاق الحمل وتقييدها :

وإذ قد قرع سمعك ما تلونا عليك ، لزم أن نتكلم في اطلاق الحمل وفي تقييدها ، بما سبق ذكره ، ثم نتكلم في النقائص . وقبل أن نشرع في ذلك ننبهك على أصل كلي ، وهو منزلة أقدام في هذا الفن لا بد من التنبيه له ، وهو : أن اعتبار كلمة النفي جزء من المدخول عليه ، مغاير لاعتبارها غير جزء منه . ولذلك يمتنع : الالاموجود أسود ، والمعدوم هو لا أسود . وقد تقدم تحقيق هذا في علم المعاني ، في فصل وصف المعرفة ، ويسمى هذا : اثباتاً مشوشاً . ولا يمتنع : ليس الموجود أسود ، والمعدوم ليس هو أسود . ويسمى هذا : نفياً مبيناً . وإن اعتبار اثبات نفي الشيء للشيء ، مغاير لاعتبار نفي اثبات الشيء عن الشيء ، ولذلك يمتنع : المعدوم هو لا أسود ، في الاثبات المشوش ، ويصح : ليس المعدوم أسود ، في النفي المبين . وإذا عرفت الاثبات المشوش والنفي المبين ، فقس عليهما الاثبات المبين والنفي المشوش . وكما تصورت في النفي ما ذكرت فتصوره بعينه في جانب الامكان والضرورة ، والدوام واللاادوام ، بينما إذا جعلت أجزاء من المبتدأ والخبر ، وبينما إذا جعلت جهات الحكم الجملة ، في الاثبات أو في النفي ، مستجمعاً لتمام تصورهما مثابة رؤيتك .

ثم من بعد التنبيه نقول : المبتدأ ، كلياً كان أو بعضياً . إذا أثبت له الخبر ، كقولنا : كل انسان ناطق . أو بعض الناس فصيح . أو نفي عنه ، كقولنا : لا انسان بعالم غيب ، أو لا كل فصيح بشاعر ، من غير بيان أنه مشروط أو لا مشروط ، وإنه دائم أو لا دائم ، وإنه ضروري أو لا ضروري ، سميت : الجملة مطلقة عامة .

ومن الناس من يزعم : أن الجملة لا تصدق إلا مع الدوام ، ولو صدق في زعمه لامتنع قولنا : بعض الاجسام ساكن ؛ لكن إما دائماً وأما غير دائم ، ولا يمتنع وله وجه دفع .

ومن الناس من يزعم : أن الجملة لا تصدق كلية إلا مع الضرورة ، لكن جزم العقل بأن حكم افراد النوع يصح أن لا يختلف يستلزم ، إذا صحت اللائحة ضرورة في فرد من أفراد النوع ، أن تصح في الكل . وأنت تعرف معنى الكل ما هو ، وهو : كل فرد فرد لا الكل المجتمع المصحح للتفاوت بين حالي انفراد الافراد واجتماعها .

ومن الناس من يزعم : أن النفي الكلي يستلزم شرط الوصف ، يعني أنه إذا قيل : لا أبيض بجامع للبصر ، ومعناه على ما عرفت : لا شيء مما له البياض ، أفاد : ما دام أبيض . فعلى زعمه تسمى الجملة : مطلقة عرفية لما في العرف من اضافة الحكم إلى الوصف .

والحاصل من المطلق الحقيقي هو ، ما ترى ، نوع واحد . هذا في باب الاطلاق ، وإذا لا شرطنا ، وعندنا ذات وصفة ، وقيدنا وعندنا ، دوام ولا دوام ، وضرورة ولا ضرورة ، حصل من ذلك أنواع كثيرة . ولكننا نذكر من ذلك ما أنت مفتقر اليه في الحال ، وإذا أتقنته صار لك عمدة في الباقي .

فنقول في نوع اعتبار الشرط والتقييد بالدوام واللا دوام : الجملة ، التي يبين فيها أن الخبر في الثبوت أو الانتفاء يدوم للمبتدأ بدوام ذاته من غير التعرض للوصف ، تسمى وجودية دائمة ، ويلزم فيها ، إذا كانت للذات صفة تحتل اللا دوام ، ان لا تخرج دوام الخبر إلى لا دوامه .

والجملة ، التي يبين فيها أن الخبر يدوم للمبتدأ بدوام وصفه ، من غير التعرض للذات ، تسمى : عرفية عامة .

والجملة ، التي يبين فيها أن الخبر لا يدوم للمبتدأ بدوام ذاته ، تسمى : وجودية لا دائمة . ويلزم فيها إذا كانت للذات صفة دائمة أن لا تخرج لا دوام الخبر إلى الدوام .

والجملة ، التي يبين فيها أن الخبر يدوم للمبتدأ بدوام وصفه ، لا بدوام ذاته ، تسمى : عرفية خاصة لوقوعها في مقابلة العرفية العامة .

فهذه أنواع أربعة من المقيدات بالدوام واللا بدوام ، مع اعتبار شرط . ونقول في نوع اعتبار الشرط والتقييد بالضرورة واللا ضرورة الجملة التي يبين فيها أن الخبر ضروري للمبتدأ ، ما دامت ذاته موجودة ، تسمى : ضرورة مطلقة ، ولا فرق بينها وبين : الوجودية الدائمة إلا اعتبار معنى الضرورة ، فاعرفه .

والجملة التي يبين فيها أن الخبر ضروري للمبتدأ ، ما دام موصوفاً من غير التعرض لزيادة ، تسمى : الضرورية بشرط الوصف ، ولها عموم من عدة جهات ، فتأملها .

والجملة التي يبين فيها أن الخبر ضروري للمبتدأ ، مادام موصوفاً مع زيادة إلا ، ما دامت ذاته موجودة ، تسمى : المشروطة الخاصة .

والجملة التي يبين فيها أن الخبر ضروري للمبتدأ ، في وقت معين من أوقات وجوده ، تسمى : وقتية مضبوطة .

والجملة التي يبين فيها أن الخبر ضروري للمبتدأ ، لا في وقت معين ، تسمى : وقتية غير مضبوطة .

فهذه أنواع خمسة من المقيدات بالضرورة مع اعتبار شرط ، وقد كان يمكن اعتبار الضرورة لا مقيدة بحيث كانت نوعاً سادساً مندرجة فيه الضرورات الخمس المتقيدة فتركناه ، ولكن يصار إليه حيناً .

وأما اللا ضرورة ، فحيث عرفت أننا قلنا : امكان عام ، وخاص ، وأخص ، وأخص الأخص ، عرفت أنه إذا قلنا : امكان ، من غير التعرض لقيد من هذه القيود كان اعتباراً له خامساً أعم من الأربعة .

فالجملة ، إذا قيدت بالامكان المطلق ، أفادت الشياخ في أنواع الامكان الأربعة ، ولا تحسبها مطلقة عامة ، فتلك لا تتعرض لنفي

الضرورة وهذه تتعرض لنفيها . ثم إذا قيدتها بعام ؛ وبخاص ، وبأنخص
الأخص ، وهو الامكان الاستقبالي ، على ما عرفناك ، حصلت من مجموع
ذلك خمسة أنواع للجمل كما ترى .

النقائص :

وإذ قد حصلنا من الجمل القدر المحتاج اليه ، لزم ان نفي بالوعد في
تحقيق النقائص ، فنقول : اما البعضيان ؛ فقد عرفت أن لا سبيل إلى
تناقضهما ، لتعذر الطريق إلى اتحاد المحكوم له فيهما باحتمال تغاير هو
بين المبتدئين ، واما الكليتان : فصحة اجتماعهما في الكذب لاحتمال
اختصاص الصدق بغيرهما ، وهو اللاآكل ، تسد الطريق إلى تناقضهما .
واما المطلقتان العامتان : فلا سبيل إلى تناقضهما لتعذر الطريق إلى اتحاد
المحكوم به فيهما ، لاحتمالهما اللادوام المصير لهما إلى البعض من الزمان ،
المتعذر الاتحاد باحتمال تغاير هو بين البعضين ، فحال المطلقتين العامتين
من جانب الخبر ، كحال البعضيتين من جانب المبتدأ ، فحيث عرفت أن
البعضية لا يناقضها إلا الكلية ، فاعرف أن المطلقة العامة لا يناقضها إلا
الدائمة . ومن هذا يتحقق أن قول من يقول بصحة تناقض المطلقتين مفتقر
إلى تأويل : ولعل المراد المطلقات اللفظية المستتبعة للدوام معنى ، كقولنا :
كل انسان حيوان أو ناطق أو ضحاك وما شاكل ذلك ، واما الوجودية
الدائمة وهي كقولنا : كل جسم ما دام موجود الذات قابل للعرض ،
فنتقيضتها اللادائمة المحتملة : للمخالف الدائم ، وهو المنفي في جملة
الأوقات ، وللموافق اللادائم وهو المنتفي لا في جملتها . واما العرفية
العامة : وهي قولنا : كل انسان حيوان ما دام انساناً ، فحين قيد ثبوت
الخبر بدوام الوصف ، وأطلق في جانب حقيقة المبتدأ ، وقد عرفت أن
إطلاق الخبر في حق المطلق ، له حكم اللادائم ، فقد حصل الدوام مع
الوصف ، واللاادوام مع الذات ، فيلزم في النقض : أما نفي الخبر مع
الوصف ، أو اللادوام مع الذات . فيلزم في البعض أما نفي الخبر عن
حقيقة المبتدأ على الدوام ، أو نفيه عن الوصف لا على الدوام . وأما

الوجودية اللادائمة ، وهي مثل قولنا : كل أبيض مفرق للبصر لا مادام موجوداً ، فحين أثبت فيها الخبر بقيد لا دوام الوجود واطلاقه فيما عداه ،
لزم في نقيضتها : اما النفي أو الاثبات الدائم . واما العرفية الخاصة ،
وهي كقولنا : كل أبيض مفرق للبصر لا مادام موجوداً بل ما دام أبيض ،
فحين أثبت فيها الخبر بقيد لا دوام الوجود ودوام الصفة ، لزم في
نقيضتها : اما النفي الدائم ، أو الاثبات الدائم ، أو النفي المقيد ، وهو
في بعض أوقات البياض ، أي أوقات صفة المبتدأ . وأما الضرورية المطلقة :
فنقيضتها اللا ضرورية . وهي الممكنة العامة ؛ وأما الضرورة المشروطة
بوصف المبتدأ ، وهي كقولنا : كل أبيض بالضرورة مفرق للبصر مادام
أبيض ، فحين أثبت فيها الخبر ، باطلاقه في حق المبتدأ أو تقييده بالضرورة ،
وبدوام الوصف ، لزم في نقيضتها : اما النفي الدائم ، أو الاثبات الدائم
الخالي عن الضرورة ، أو النفي في بعض أوقات الوصف . وأما الضرورية
المشروطة الخاصة ، وهي كقولنا كل أبيض مفرق للبصر بالضرورة مادام
أبيض لا ما دام موجود الذات ، فحين أثبت فيها الخبر بقيد الضرورة ،
وقيد دوام الوصف ، وقيد لا دوام الذات ، لزم في نقيضتها : اما النفي
الدائم ، أو جواز حصوله مع عدم الوصف ، أو جواز لا حصوله مع
تحقيق الوصف . وأما الوقتية المضبوطة : فنقيضتها رفع الضرورة في ذلك
الوقت . وأما غير المضبوطة . فنقيضتها رفع الضرورة في جميع الأوقات .
وأما الممكنة المطلقة : وهي كقولنا : كل مؤمن صادق لا
بالضرورة ، فحين أثبت فيها الخبر مطلقاً من جهة الدوام ، مقيداً
باللا ضرورية . لزم في نقيضتها : اما النفي الدائم ، وأما الاثبات
بالضرورة ؛ ثم ان احتمال التقييد باللا ضرورة الاطلاق ، أعني : دوام
اللا ضرورة ولا دوامها ، لزم في نقيضتها دوام اللا ضرورة . وأما الممكنة
العامة : فنقيضتها الضرورية المطلقة ، كما تقدمت معها ، لكون التناقض
من الجانبين . وأما الممكنة الخاصة : فنقيضتها رفع الامكان الخاص : اما
بالوجوب والامتناع . وأما الممكنتان الباقيتان : فأمرهما ظاهر ، والله الهادي .

الفصل الثاني

في العكس

وانه قسمان عكس نظير وعكس نقيض :

القسم الأول : في عكس النظير

هو في الخبر ، أعني الخبر المطلق ، دون الشرط الذي هو خبر مخصوص ، عبارة عن تصيير خبر المبتدأ مبتدأً، والمبتدأ خبراً، مع تبقية الاثبات أو النفي بحاله ، والصدق والكذب بحاله ، دون الكتم ، كما ستعرف .

لما عرفت أن لا غنى لصاحب الاستدلال عن معرفة مضان الانعكاس ، ومعرفة كيفية وقوعه فيها كلياً أو بعضياً ، لزمننا أن نتكلم في عكوس الحمل المذكور ، لكن الكلام هناك ، حيث نراه ، لا يستغني عن تقديم الكلام في مسندي الأصحاب ، لزمننا أن نطلعك عليهما .

أحدهما : طريق الافتراض ، وله وجهان : أحدهما فرض البعض كلا لافراده ، وثانيهما هو المقصود هنا ، وحاصله تعيين بعض من كل قد حكم عليه بحكم ، وجعل ملزوماً لـلازم ليتوصل بتعيينه إلى بيان ، أن كل ملزوم لازم ، لا بد من أن يكون لازماً لبعض افراد لازمه ، ذلك مثل أن تريد : أن الانسان ، الذي هو ملزوم الحيوان ، لا بد من أن يكون لازماً لبعض افراد الحيوان ، فتقصده فتقول : هذا الحاضر انسان وانه ، كما يصدق عليه أنه انسان ، يصدق عليه أنه بعض الحيوان ، وأنه يمتنع

أن يكون انساناً ، وأن لا يكون بعض الحيوان ، فظهر : أن الانسان لا بد من أن يلزم بعض الحيوان .

وثانيهما طريق الخلف ، وحاصله اثبات حقيقة المطلوب ببطلان نقيضه ، مثل أن يقول : إن لم يصدق بعض الحيوان انسان ، صدق نقيضه : لا شيء من الحيوان بانسان ، ويستلزم : لا انسان حيوان ، وأنه باطل . هذا ، وعسى أن يكون لنا إلى حديث الخلف في آخر التكملة عود .

مناظرة بين المتقدمين والمتأخرين :

وقبل أن نشرع فيما نحن له ، فاعلم أن المتأخرين قد خالفوا المتقدمين في عدة مواضع من هذا الباب ، كما ستقف عليها ، وخطؤهم ، وكل من يأتي يرى رأي المتأخرين ، وعندي أن المتقدمين ما أخطأوا هناك ، وأنا أذكرها هنا كلاماً كلياً ليكون مقدمة لما نحن له ، فأقول ، وبالله التوفيق .

كل أحد لا يخفى عليه معنى قولنا مع قوله : مع ، تراهم يقولون ، الوجود والعدم لا يجتمعان معاً ، ولا يرتفعان معاً . ويقولون : الملزوم ، بوصف كونه ملزوماً ، لا يعقل إلاّ مع اللازم . ويقولون : إذا انتفى اللازم انتفى معه الملزوم ، ويقولون : اعتبار الذات مع الصفة يغير اعتبار الذات لا مع الصفة . هذا كله لبيان أن معنى مع : المعلوم ، فلا نتخذه محل نزاع .

ثم نقول : ولا يخفى أن معنى : مع ، في تحققه ، سواء فرض في الذهن أو في الخارج ، مفتقر إلى طرفين لا محالة ، وإذا تحقق ، امتنع اختصاصه بأحدهما دون الآخر . لكن متى صدق على شيء أنه مع آخر ، تصوراً أو غير تصور ، كيف شئت ، استلزم أن يصدق على ذلك الآخر بأنه مع ذلك الشيء بذلك الاعتبار ، وإلاّ لزم أن يكون الـ « مع » حاصلاً

حين ما لا يكون حاصلًا ، وإذا عرفت أن الـ « مع » عند تحققه أمر ، كما ينتسب إلى أحد طرفيه ينتسب إلى الآخر من غير تفاوت ، ظهر أن أي اعتبار قدر الـ « مع » الحاصل من اطلاق أو لا إطلاق ، ومن دوام أو لا دوام ، ومن ضرورة أو لا ضرورة ، امتنع أن يختص ذلك بأحد الطرفين ، دون صاحبه الواقع طرفاً له ثانياً ، فإن كان هذا مع ذاك في التصور ، أو في الخارج ، كان ذاك مع هذا في ذلك التصور ، أو في ذلك الخارج ، والألزم المحذور المذكور ، وهو أن يكون الـ « مع » حاصلًا حين ما لا يكون ، لامتناع اختصاصه بأحدهما ، وإذا كان هذا مع ذاك دائماً ، كان ذاك مع هذا في أوقات دوامه ، وإلا كان الـ « مع » ، في وقت من الأوقات ، مع أن لا يكون فيه ، وإذا كان هذا مع ذاك على سبيل الضرورة ، بمعنى لا ينفك عنه البتة ، كان ذاك مع هذا على سبيل الضرورة ، وإلا صح انفكاكه عنه ، فيكون الـ « مع » حاصلًا ، مع أن لا يكون حاصلًا . وإذا تصورت ما ذكرت في الـ « مع » فتصوره بعينه في الـ « مع » من أنه متى لم يكن هذا مع ذاك ، لم يكن ذاك مع هذا ، وإلا كان الـ « مع » حين لا يكون ؛ فإذا صدق : هذا الانسان ليس بكاتب ، أي معنى الكاتب ليس مع هذا الانسان ، صدق لا محالة . إن هذا الانسان ليس مع معنى الكاتب . وإلا كان الـ « مع » حاصلًا ، حيث ليس هو بحاصل . وكما تصورت اللامعية بين هذا الانسان وبين الكاتب واجبة التحقق من الجانبين ، فأنت إذا نقلتها عن البعض إلى الكل مثل : الانسان من الناس بكاتب في هذه الساعة ، فتصورها ؛ أعني هذه اللامعية كذلك واجبة التحقق من الجانبين ، للوجه المقرر ، وكما تصورتها بين الانسان وبين الكاتب . وإذا أقمت مقام الكاتب الضاحك ، أو غيره مما شئت ، وقلت : هذا الانسان ليس بضاحك بالاطلاق ، فتصور اللامعية بينهما من الجانبين بالاطلاق ، على موجب ما شهد له عقلك مما نُبِّهت عليه .

وإذا أتقنت ما قرع سمعك ، فقل لي : إذا صدق عندك : لا انسان من الناس بضاحك في وقت ما ، فلا تقطع أن ما يتصور من معنى الضاحك

يجب أن لا يكون مع انسان من الاناسي في وقت ما ، وقع قطعك بأن الضاحك يجب أن لا يكون مع انسان من الاناسي في وقت . أفلا تقطع بأن كل انسان يحتمل أن لا يكون مع الضاحك في وقت ما ، ما أظنك يشتهه عليك شيء من ذلك ؟ بل لا بد من أن يكون عندك أظهر من الشمس إن صدق ؛ أن الضاحك ليس مع الانسان ، يستلزم صدق : أن الانسان ليس مع الضاحك ، وقد ظهر بين بياننا هذا أن سلب الضاحك عن الانسان ، يستلزم سلب الانسان عن الضاحك ، من غير شبهة . فإن قلت : وكلامك هذا مستدع أن لا يتفاوت جهة الـ « مع » واللامع في العكس ؛ ونراها تتفاوت عند المتأخرين ، أليسوا على أن اثبات الانسانية مع عدم الضاحكية . في قولك : لا انسان بضاحك ، يصح وإن اثبات الضاحكية مع عدم الانسانية في قولك : لا ضاحك بانسان ، يمتنع ، لاستلزامه عندهم نفي الانسان مع اثباته ، لكون الكلام مفروضاً في الخاص المفارق ؟ وأليسوا على أن الجهة في قولك : الضاحك انسان ، جهة وجوب معلومة بضرورة العقل ، وفي قولك : الانسان ضاحك ، جهة امكان عام لا يعلم العقل منه إلا ذلك القدر ، ولذلك يمتنع أن يعرف أن في الوجود ضاحكاً مع الشك في وجود الضاحك ؟ وأليسوا على أنك تُصدق إذا قلت : الانسان يمكن أن يكون ضاحكاً بالامكان الخاص ؛ وتُكذب : إن قلت الضاحك يمكن أن يكون انساناً بالامكان الخاص ؟ .

قلت : للمتقدمين أن يقولوا هذه تغليطات ، من حق التأمل المتفطن أن لا يلتبس عليه وجه الصواب فيها .

بيان وجه التغليط في الصورة الاولى هو أنك إذا قلت : لا انسان بضاحك ، في معنى اثبات الانسان ونفي الضاحك : اما أن يكون نفي الضاحك مع اعتبار كونه خاصاً للانسان أو لا ، فإن كان الثاني ، كان دعوى امتناع : لاضاحك بانسان ، كاذبة عند كل عاقل متفطن بلا ريبة ، وإن كان الاول ، كان في قولنا : لا انسان بضاحك ، عند تالخيص

معنى الضاحك . نازلاً منزلة لانسان بانسان ضاحك ، ويكون حاصل
معنى الكلام : في الوجوب انسان لا انسان ضاحك ، مستفاداً منه عقلاً :
في الوجود انسان . بوصف الاطلاق . لا انسان ضاحك ، بالتقييد .
ودعوى امتناع عكس هذا دعوى غير محصل ، لأنه متى صح أن يقال
في الوجود انسان بوصف الاطلاق ، لا انسان يوصف بوصف الاطلاق.

وبيان وجه التغليب في الصورة الثانية : هو انا إذا قلنا : الجهة في
الاصل والعكس لا تتغير ، كان المراد : أن الجهة متى اتصفت عند العقل
بوجوب أو امتناع أو ضرورة في موضع . أصلاً كان ذلك الموضع
أو عكساً ، أفاد اتصافها ، في أيهما كان عنده شيء من ذلك ، اتصافها
به في صاحبه ، مستويان في العلم باشتراكهما في تلك الجهة . فإذا علم العقل
أن كل ضاحك يجب أن يكون انساناً ، أفاده ذلك العلم أن انساناً ما ،
بحسب تقدير الضاحك في القضية السالفة ، إن ذهبنا وإن خارجياً ، يجب أن
يكون ضاحكاً . يتبين ذلك ، أن العقل ، إنما يوجب كون الضاحك انساناً
من حيث اعتبار كونه خاصاً ، يكون مفهومه مفهوماً مجموعاً من صفة
مخصوصة وموصوف مخصوص . وتحقيق المجموع بدون ما هو جزء له
ممتنع ، فيوجب مع الضاحك ، متى فرض تحقق له ، ذهني أو خارجي ،
تحققاً لإنسان ذهنياً أو خارجياً ، ومتى فرض العقل للضاحك تحققاً كيف
كان ، أفاده ذلك أن انساناً ما يجب أن يكون ضاحكاً ، من حيث أن
جزء المتحقق ، باعتبار كونه جزءاً من المتحقق ، يستلزم في تحققه ذلك .
امتناع الانفكاك عن الجزء الآخر ، لكونه مأخوذاً معه في اعتبار التحقق .
وانساناً ما جزء من الضاحك المفروض تحققه ، فيجب امتناع تحققه بدون
ما يقوم المجموع ، الذي هو مفهوم الضاحك . المركب من الصفة
والموصوف ، لكونه مأخوذاً مع الضاحك في تحققه ، أعني تحقق الضاحك ،
فالجهة كما ترى تتحد عند العقل في القضيتين ، وكل ضاحك انسان
بالوجوب انسان ما ، أو بعض الاناسي ضاحك بالوجوب .

وبيان وجه التغليب في الصورة الثالثة هو اما متى قلنا : بعض الاناسي ضاحك بالامكان الخاص ، لم يكن المعنى : أن الضاحك لا يجب لانسان ، عند فرض وجود ضحك في الدنيا . مثلاً كالقائم : حيث لا يجب لانسان عند فرض وجود قيام في الدنيا ، وإنما المعنى : أن الضاحك لا يجب لانسان ، بشرط أن لا يفرض وجود للضحك ، كما لا يفرض له عدم ، أما إذا فرض وجود له ، وجب الضاحك للانسان لا محالة ، وكيف لا يجب ، والكلام مفروض في أن الضحك خاص بالانسان ؟ وقلنا : أن ضاحكاً انسان لا يرد إلاّ على فرض وجود الضحك . فالجهتان لا تختلفان إلاّ باختلاف فرضيّ الضحك . بالحاصل ، أن قولنا : بعض الاناسي ضاحك بالامكان الخاص ، ليس عكسه إن ضاحكاً انسان . فإن الضاحك هاهنا غير الضاحك هناك ، فالضاحك هناك غير مأخوذ باعتبار الثبوت له ، والضاحك هاهنا مأخوذ باعتبار الثبوت له . فتأمل ما ذكرت .

فالمقام ملبس ولا مبرماً ، جرى فيه ما جرى ، إذ فرّع عليه المتأخرون ، فدونوا ما دونوا ، وما قصرُوا في تطبيق التفريعات ، قدس الله أرواحهم ، ولكن الاصل فيه ما فيه ، وقد سمينا نحن هذا الملبس : متعارفاً عامياً ، ويظهر من هذا : أن اثبات عكس المنفية البعضية ليس بذلك الممتنع كما يدعيه القوم ، وإنما أطنبت ، مع أن عادتي الاختصار ، لا سيما والاقول من القليل مما ذكرت كان يكفي ، فإنك في مقامك هذا ، لا كما تراك من جمعي المتقدمين والمتأخرين ، بين أطواد وأطواد ، وإذ قد ذكرنا ما ذكرنا ، فلنرجع إلى المقصود .

أحكام المطلقات العامة :

اما المطلقات العامة : فالمثبتة الكلية منها مثل قولنا : كل اسم كلمة تنعكس بعضية .

وبيان انعكاسها : اما بالافتراض : وهو أنه يمكن الإشارة إلى واحد

من آحاد هذا الكل ، محكوماً عليه بالاسمية ، أما دائماً أو في وقت ما ، وإلا فلا يكون من آحاد هذا الكل . ونحن نتكلم في واحد من آحاده ، فذلك الواحد ، وأفرضه لفظ . رجل ، فلفظ رجل بعينه : اسم ، وهو بعينه : كلمة ، فالاسم كلمة ، والكلمة اسم . فيصدق : بعض الكلم اسم ، وهو المطلوب . وأما بالخلف وهو : أن كل واحد من الاسماء ، إذا كان كلمة ، صدق قولنا : بعض الكلم اسم ، والا صدق نقيضه ، وهو : لا شيء من الكلم ، ما دام كلمة ، باسم ، فيلزم : لا شيء من الاسماء بكلمة ، بوساطة ما قررنا في المقدمة . وقد كان كل اسم كلمة ، هذا خلف . وأما جعل انعكاسها بعضياً : فلاحتمال كون الخبر أعم .

وأما المثبتة البعضية فتنعكس بعضية . ويبين انعكاسها منها بالافتراض أو بالخلف ، فالافتراض : هو أن تقول : بعض الاسماء كلمة ، وذلك البعض : رجل ، بحكم الفرض والتعيين ، فهو : اسم وكلمة ، وكلمة واسم ، فبعض الكلم اسم . والخلف هو أن تقول : بعض الاسماء كلمة ، فبعض الكلم اسم ، وإلا فلا شيء من الكلم ، مادامت كلمة ، باسم ، ، بحكم النقيض ، ولا شيء من الاسماء بكلمة ، بحكم العكس ، بالطريق المذكور . وقد كان بعض الاسماء بكلمة هذا خلف .

وأما جهة كونهما مطلقتين ، فعند المتقدمين لا تتغير ، وعند المتأخرين تتغير الى الامكان العام ، وعمدتهم في ذلك هو : أنهم يقولون المثبتة الضرورية كقولنا : كل متحرك جسم بالضرورة ، لا يجب أن يكون عكسها مطلقاً عاماً كقولنا : بعض الاجسام متحرك بالاطلاق ، وإنما يجب أن يكون ممكناً عاماً كقولنا : بعض الأجسام متحرك بالامكان العام ، والممكن العام لا يجب أن يكون موجوداً . ثم بعد هذا يقولون : فإذا لم يجب في عكس الضرورية الإطلاق ، فأولى أن لا يجب في المطلقة العامة ، فإن أقوى درجات المطلقة العامة هي أن تكون ضرورية ، لاحتمال المطلق العام لإياها ، ثم إذا كان نفس الضروري ، لا يجب أن يكون عكسه

مطلقاً عاماً ، فالقول : بأن عكس المطلق العام يجب أن يكون عكسه مطلقاً عاماً ، خطأ ، لكننا نقول : قولكم ، يصدق كل متحرك جسم بالضرورة ، ولا يصدق بعض الاجسام متحرك بالضرورة ، لا يلزم منه أنه إذا لم يصدق بالضرورة أن لا يصدق بغير الضرورة ، ونحن إذا بينا صدقه بغير الضرورة ، ثبت ما نقول من أن المثبتة الكلية ، إذا صدقت ، لزم أن يصدق عكسها .

نعم يبقى أن يقال : بالضرورة تتغير إلى الاستدلال ، لكننا نقول : المطلوب من الضرورة في القضايا هو العلم ، فإذا حصل العلم ، كان النزاع فيما وراء ذلك نزاعاً لا تضايق فيه ، وبيان صدقها بغير الضرورة هو أنا نقول : إذا صدق : كل متحرك جسم ، فصدق ، سواء قدر في الذهن أو في الخارج ، أو فيهما معاً ، لا يصح إلاّ بأن يكون الجسم مع المتحرك بذلك التقدير ، وإذا كان الجسم مع المتحرك ، لزم في بعض المتحرك أن يكون مع الجسم بذلك التقدير ، وإلاّ لزم أن يكون الـ « مع » حاصلًا حين لا يكون حاصلًا ، لما سبق من التقرير . ومن تحقيق أن مثل قول القائل : كل متحرك جسم بالضرورة ، ويصدق ويكذب : بعض الاجسام متحرك بالضرورة ، قول من باب التخليط ، وبناء على المتعارف العامي .

وأما المنفية الكلية منها : فعند المتقدمين تنعكس ، وترى جماعة يبينون انعكاسها بتكلف ، فيقولون : إذا صدق بالاطلاق : لا انسان بكاتب ، صدق : لا كاتب بانسان بالاطلاق ، وإلاّ صدق نقيضه ، وهو : بعض الكتبة دائماً انسان ، فذلك البعض كاتب وانسان دائماً ، وانسان دائماً وكاتب ، وقد كان : لا انسان بكاتب ، وهذا خلف . وعند المتأخرين ، دعوى انعكاسها غير صحيحة أصلاً ، لقولهم : يصدق بالاطلاق : لا انسان بضاحك ، ويكذب بهذا الاطلاق : لا ضاحك بانسان . وعندهم أيضاً : أن الخلف غير مستقيم ، لما أن قيد الدوام في

قولهم : بعض الكتبة دائماً انسان ، ينصرف إلى الانسان ، ويبقى الكاتب مطلقاً ، كما أنه مطلق في الاصل ، وهو : الانسان بكاتب . ولا تناقض بين المطلقين ، وعندهم إذا انعكست ، لا بد من انقلاب الاطلاق العام إلى الامكان العام ، ويقولون : الاطلاق العام في الاثبات أقوى حالا من الامكان العام فيه ، ثم ان الضرورية ، التي هي أقوى في الاثبات من المطلقة العامة فيه ، تنقلب في الانعكاس عندهم إلى الامكان تارة ، فيرون ، فيما دون الضرورية ، بقاءها في الانعكاس على الاطلاق العام خطأ ، وأما نحن ، فعلى صحة انعكاسها ، وعلى أن قدح المتأخرين في الخلف صحيح ، دون قدحهم في الدعوى ، وعندنا أن الجهة لا تتغير ، ويحيل بيان صحة الدعوى ودفع قدحهم فيها ، وأن الجهة لا تتغير على المقدمة المذكورة ، وأما سائر ما حكينا عنهم فستقف على ما عندنا هنالك شيئاً فشيئاً .

أحكام الوجوديات الدائمة :

واما الوجوديات الدائمة ، فالمثبتة الكلية : منها تنعكس كنفسها بالافتراض ، يقال : إذا صدق كل جسم ، مادام موجوداً قابل للعرض ، أمكن أن يُعَيَّن ، واحدٌ من ذلك الكل ، فذلك الواحد جسم ، وقابل للعرض ما دام موجوداً ، وهو بعينه قابل للعرض مادام موجوداً وجسم ، وبالحلف يقال : إذا صدق كل جسم ما دام موجوداً قابل للعرض ، صدق بعض القابل للعرض مادام موجوداً جسم ، وإلاّ صدق نقيضه ، وهو : لا شيء من القابل للعرض بجسم ، وتنعكس بوساطة المقدمة السابقة : لا شيء من الأجسام بقابل للعرض . وقد كان كل جسم قابل للعرض ، وإذا انعكست ، انعكست بعضية لاحتمال كون الخبر أعم .

والمثبتة البعضية : منها تنعكس كنفسها بالطريقين ، وبعضية للاحتمال المذكور .

وأما المنفية الكلية : منها فتعكس كلية وكنفسها بحكم الخلف ، وهي أنه : إذا صدق لا شيء من الاجسام ما دام موجوداً عرض ، صدق لا شيء من الاعراض مادام موجوداً جسم ، وإلا صدق نقيضه ، وهو : بعض الاعراض جسم ، ويلزم بحكم الافتراض بعض الاجسام عرض ، وقد كان : لا شيء من الاجسام بعرض ، هذا خلف .

وأما الوجوديات اللادائمة فأمرها على نحو ما ذكر .

احكام العرفيات المطلقة :

وأما العرفيات المطلقة : فالمثبتة الكلية منها . وكذا البعضية تنعكسان ، بالافتراض أو بالخلف ، بعضيتين لاعتبار احتمال أن يكون الخبر أعم ، ثم عند التأخيرين : مطلقتين عامتين لا مطلقتين عرفيتين ، بناء منهم لذلك على المتعارف العامي من أنه : يصح أن يكون ثبوت شيء لآخر لازماً ، كثبوت الجسم للمتحرك ، في قولنا : كل متحرك جسم . وان لا يكون ثبوت ذلك الآخر لذلك الشيء لازماً ، كثبوت المتحرك للجسم في قولنا : بعض الأجسام متحرك . ورأينا انعكاسهما مطلقتين عرفيتين بناء على ما قدمنا .

وأما المنفية الكلية منها فتعكس كلية ، وكنفسها عرفية مطلقة ، ويبين ذلك بطريق الخلف ، وهو أنه : إذا صدق : لا فعل بحرف ما دام فعلاً ، لزم أن يصدق لا حرف بفعل ما دام حرفاً ، وإلا صدق نقيضه ، وهو : بعض الحروف فعل . وإذا كان بعض الحروف فعلاً ، لزم منه بعض الأفعال حرف ، وقد كان لا شيء من الأفعال بحرف ، ويبين اللزوم تارة بطريق الافتراض ، مثل أن يفرض : أن ذلك البعض هو لفظة : من ، فتكون بعينها حرفاً وفعلاً ، وتكون هي بعينها فعلاً وحرفاً . فيكون ما هو فعل حرفاً .

وتارة بطريق الانعكاس وهو أنه : إذا صدق بعض الحروف فعل ،

صدق بعض الافعال حرف ، على ما سبق من انعكاس البعضية بعضية ، ولكن يلزمك في هذا الثاني أن يكون تصحيحك لعكس المثبتة البعضية بغير الخلف ، لئلا يلزم الدور .

وقد منع عن صحة انعكاسها بوجوه : منها ، إن قيل ، ان قولنا : كل انسان يمكن بالامكان الخاص أن يكون كاتباً قضية صادقة ، وكل ما يمكن بالامكان الخاص أن يكون ، يمكن أيضاً لا يكون ، فإذا : كل انسان يمكن بالامكان الخاص أن لا يكون كاتباً ، وكل ما يمكن في وقت ، يمكن في كل وقت ، والألزم الانتقال من الامكان الذاتي إلى الامتناع الذاتي ، وهو محال : فإذا : كل انسان يمكن أن يكون دائماً لا كاتباً ، وكل ممكن بأنه لا يلزم من فرض وقوعه محال ، وليفرض صدق قولنا دائماً : لا انسان من الناس بكاتب ، فهذه سالبة دائمة غير ممتنعة ، مع أن عكسها ، وهو قولنا : لا كاتب واحد بانسان ، كاذب ، فعلمنا أن هذه السالبة لا تنعكس ، والجواب عندي هو : أن ادعاء الكذب لقولنا : لا كاتب واحد بانسان ، غير صحيح ، مع الفرض المقدم ذكره ، وذلك أن كذبه ، إن كان ، لم يكن إلاً لأن الكتابة لا تنفك عن الانسان ، إلا أن دعوى لا إنفكاكها عنه أما أن يكون في الوجود ، أو في التصور ، أو فيهما معاً . لكن ادعاء كذبه في الوجود الخارجي ، إنما يصح عند فرض وجود كاتب انسان ، لكن صحة فرض وجود الكاتب الانسان ، الذي هو عين وجود الانسان ، لكاتب ، مع صحة الفرض المقدم محال ، فادعاء كذبه في الوجود لا يصح ، وادعاء كذبه في التصور لا يصح أيضاً ، لأن قولنا دائماً : لا انسان من الاناسي بكاتب . إن أريد الدوام المتناول لأوقات التصور والوجود ، استلزم الفرض المقدم ، فرض تصور الانسان لا مع الكتابة في جميع أوقات التصور ، فادعاء كذبه إنما يثبت إذا صح تصور الكاتب للانسان ، الذي هو عين تصور الانسان الكاتب ، لكن صحة فرض ذلك مع صحة الفرض المقدم محال ، فادعاء كذبه في التصور لا يصح ، وإن خصص الدوام بأوقات الوجود الخارجي دون أوقات

التصور ، فادعاء كذبه في الوجود لم يصح للفرض المقدم ، وادعاء كذبه في التصور لم يصح لعدم اتحاد مورد انفكاك الانسان عن الكاتب ، ولا انفكاك الكاتب عن الانسان ، وإذا كان ادعاء كذبه في الوجود الخارجي لا يصح ، وفي التصور لا يصح ، كان ادعاؤه فيهما لا يصح أيضاً ، ومنها إن قيل : ما حاصله هو : إن من المحتمل أن يكون سلب الشيء عن الشيء دائماً ممكناً ، ولا يكون سلب الآخر عن الاول ممكناً ، وجوابه عندي : أنه راجع إلى التقرير الاول ، ودفعه بما تقدم ، ومنها إن قيل : صحة انعكاسها دائمة ، يقدح في حقبة ما اختاره المتأخرون ، من أن عكس المثبتة الضرورية يجب أن يكون ممكنة عامة ، وذلك أنه ، إذا ثبت أن عكس المنفية الدائمة منفية دائمة قدح في حقبة ما ذكر ، وهو أنه يقال : إذا صدق بالضرورة كل انسان حيوان ، صدق بالاطلاق العام بعض الحيوان انسان ، وإلا فدائماً : لا شيء من الحيوان بانسان ، فينعكس دائماً : لا أحد من الناس بحيوان . وقد كان بالضرورة : كل انسان حيوان ، هذا خلف ، وجوابه : إنا نمنع ، أن الحق هو ما اختاره المتأخرون ، بناء على المقدمة السابقة ، وستزيده ايضاحاً عند عكس الضرورة .

احكام العرفيات الخاصة :

وأما العرفيات الخاصة ، فالمثبتة الكلية : منها تنعكس بعضها ، فإذا صدق : كل كاتب متحرك ، لا دائماً ، بل ما دام كاتباً ، صدق : بعض المتحرك كاتب ، لا دائماً ، بل ما دام متحركاً ، وإلا صدق نقيضه ، وهو : دائماً لا شيء من المتحرك بكاتب ، وتنعكس : دائماً لا شيء من الكاتب بمتحرك ، وقد كان : كل كاتب متحرك ، وكذلك البعضية منها تنعكس بعضها بحكم الخلف .

وأما المنفية الكلية منها كقولنا : لا شيء من الأبيض بأسود ،

لا دائماً ، بل ما دام أبيض ، فتنعكس كلية ، بدلالة الخلف ، أولاً ،
وكنفسها عرفية خاصة لا عرفية عامة بحكم الخلف أيضاً : ثانياً : وذلك
أننا إذا جعلنا العكس دائماً ، لزم أن يكون عكس عكسها ، وهو الأصل
دائماً ، لأن عكس الدائم دائم ، بعد ما كان الأصل : لا دائماً ، وهو
الخلف الثاني ، وقيل : الصواب أنها تنعكس عرفية عامة ، واستدل
لذلك بأنه يصدق ، لا شيء من الكاتب ساكن لا دائماً بل ما دام كاتباً ،
ولا يصدق : لا شيء من الساكن بكاتب لا دائماً بل ما دام ساكناً ، فإن
بعض ما هو ساكن ، سلب عنه الكاتب ما دام موجوداً ، وهو الأرض .
وإنه عندي غير متجه . لأننا إذا قلنا : لا شيء من الساكن بكاتب لا دائماً
بل ما دام ساكناً ، كان معناه : لا شيء من الساكن بكاتب لا لدوام
وجوده ، بل لدوام وصفه . ويكون الغرض من ذلك هو أنهما إن تصاحبا
في الدوام ، فلا تضاف الحكم إلى الذات ، ولكن إلى الوصف أضفه ،
وحديث الأرض ليس شيئاً غير الذي نحن فيه ، فإننا ، إذا نفينا الكتابة
عن الأرض ، لا ننفيها عنها لكونها موجودة ، بل لاعتقاد أن السكون
لازم لها ، ولذلك إذا سلينا عن نفوسنا هذا الاعتقاد ، وتوهمنا الأرض
كاتبه ، لم تأب كونها كاتبة مع كونها موجودة ، فما ذكر من أن
قولنا : لا شيء من الساكن بكاتب لا دائماً بل ما دام ساكناً ، قول
كاذب ، ليس بكاذب .

احكام العرفيات المطلقة :

وأما الضروريات المطلقة ، فالمثبتة الكلية ، منها تنعكس بالاتفاق ،
لكن بعضية لاحتمال عموم الخبر ، وكنفسها ضرورية مطلقة عند
المتقدمين ، لأنه متى صدق إن : بالضرورة : كل كاتب انسان ، لزم
أن يصدق أن : بالضرورة بعض الأناسي كاتب ، لأنه متى كان : كل
كاتب انسان ، لزم أن يكون : كاتب واحد انساناً . وليفرض أنه زيد ،
فزيد بعينه كاتب ، وهو بعينه انسان ، من الأناسي ، فكونه انساناً ،

إن استحالة أن لا يكون كاتباً ، لزمت أنه بالضرورة أن بعض الأناسي كاتب ، وإن لم يستحل أن لا يكون ، لزمت أن بعض الكتابين لا بالضرورة انسان . وقد كان : إن بالضرورة كل كاتب انسان ، ويلزم الخلف . والمتأخرون أبوا كونها ضرورية ، وقالوا : نعلم ان بالضرورة كل كاتب انسان ، ولا نعلم إن بالضرورة بعض الناس كاتب ، بناء على المتعارف العامي . ثم اختلفوا من بعد فذهب بعضهم إلى انعكاسها مطلقة عامة ، محتجاً بأنه : إذا صدق أن بالضرورة كل كاتب انسان يلزم أن يصدق بعض الناس كاتب بالاطلاق ، وإلا صدق نقيضه : لا انسان دائماً بكاتب ، ويصدق عكسه ؛ لا كاتب بانسان ، وقد كان : كل كاتب انسان ، هذا خلف . وذهب بعضهم إلى انعكاسها ممكنة عامة محتجاً بأن عكس الضروري قد يكون ضرورياً ، مثل : بالضرورة كل انسان ناطق ، وبالضرورة كل ناطق انسان ، وقد يكون ممكناً خاصاً مثل : بالضرورة كل ضاحك انسان ، وبالإمكان كل انسان ضاحك ، والقدر المشترك بين الضروري والممكن الخاص إنما هو الممكن العام ، لا المطلق العام . وعلى هذا الرأي الأخير أكثر المتأخرين ، ونحن على رأي المتقدمين .

وأما المنفية الكلية منها ، فتعكس كلية وكنفسها ، فإذا كان : بالضرورة لا انسان بفرس ، كأن : بالضرورة لا فرس بانسان ، وإنه مستغن عن نصب الدلالة عليه ، فإن قولنا : بالضرورة لا انسان بفرس ، معناه أن الفرسية والانسانية يستحيل اجتماعهما لذاتيهما ، فكما أن بالضرورة لا انسان بفرس ، كذلك : بالضرورة لا فرس بانسان، ثم ان شئت الدلالة قلت : إن لم يصدق بالضرورة لا فرس بانسان ، صدق نقيضه ، وهو : بالإمكان العام بعض الأفراس انسان ، وكل ما بالإمكان العام ، لا يلزم من فرض وجوده على بعض التقديرات محال ، فليفرض : بعض الأفراس انسان ، ويلزم الخلف بالطرق التي عرفت .

احكام الضروريات :

وأما الضروريات بشرط وصف المبتدأ ، فالمثبتة الكلية منها تنعكس بعضية ، لكن ممكنة عامة ، على رأي أكثر المتأخرين ، للوجه المذكور . والرأي عندي : انعكاسها ضرورة بالطريق المسلوك في الضرورية المطلقة .

وأما المنفية الكلية منها : فتنعكس كلية ، وكنفسها . والألزم أن يصدق نقيضها ، وهو : إما الاثبات الدائم ، أو في بعض الأوقات ، وأياً كان اجتماع الخبر مع الوصف في وقته ، ولا يكون النفي ضرورياً في جميع أوقات الوصف ، وكان المفروض ضروريته في جميع أوقاته ، هذا خلف .

وأما الضروريات المشروطة بشرط اللادوام : فالمثبتة الكلية منها تنعكس بالاتفاق ، وعلى رأي أكثر المتأخرين : ممكنة عامة ، وعلى رأينا ضرورة .

وأما المنفية الكلية منها فتنعكس كلية ، ثم عند المتأخرين مطلقة عرفية ، للحجة التي حكيت عنهم في انعكاس العرفية الخاصة عرفية عامة ، ونحن إذ دفعنا حجتهم تلك نقول : تنعكس كنفسها .

والضروريتان الوقتيتان أمرهما في الانعكاس في الاثبات وفي النفي على نحو أخواتهما في الضرورة .

احكام الممكنات :

وأما الممكنات : فليس يجب لها في النفي عند المتأخرين عكس ، لما رأوا : أن الشيء قد يصح نفيه عن آخر بالاطلاق ، ولا يصح نفي ذلك الآخر عن ذلك الشيء بالاطلاق ، مثل نفي الضاحك عن الانسان في قولك : بالاطلاق لا انسان بضاحك ، فإنه يصدق ، ولا يصح نفي الانسان عن الضاحك بالاطلاق ، مثل : لا ضاحك بانسان فإنه يكذب

عندهم على ما سبق ، وأما في الالتيات فيجب لها عندهم عكس ، لكن الاحتمال عندهم أن يكون الثبوت بين الشيتين بالامكان من جانب ، مثل : الجسم متحرك بالامكان ، وبالضرورة من جانب آخر ، مثل : المتحرك جسم بالضرورة ، لا يجعل عكسها ممكناً خاصاً ، بل يجعل عاماً ليشمل نوعي الثبوت ، وإذا صدق الامكان المطلق ، ولا بد عندهم من أن يكون عاماً ، لأن الاصل ، وهو : بالامكان كل انسان صادق ، أو بعض الناس صادق ، بأي امكان شئت ، يلزم أن يكون عكسه ، وهو : بعض الصادقين انسان بالامكان العام ، والألزم أنه : ليس بامكان أن يكون صادق واحد انساناً ، ويلزم بالضرورة لا انسان بصديق ، وقد كان كل انسان صادق ، أو بعض الناس صادق ، وهذا خلف . وإن جميع ذلك . كما ترى ، على المعارف العامي . وقد عرفت ما عندنا فيه .

ولما تقدم أن العكس يلزم فيه رعاية النفي والالتيات ، لا يستعملون لفظ العكس حيث لا مراعى لذلك ، فلا يقولون في مثل : بالامكان الخاص يمكن أن لا يكون كل انسان كاتباً ، عكسه : بعض الكاتبين انسان ، بالامكان العام ، كما يقولون في مثل : بالامكان الخاص يمكن أن يكون كل انسان كاتباً ، عكسه بعض الكاتبين انسان بالامكان العام ، وقد ظهر : أن تفاوت الحمل في العكس ؛ إذا وقع ، لا يقع في الكم ، وذلك في المثبتة الكلية فحسب .

القسم الثاني : في عكس النقيض

وهو عند الاصحاب في النوع الخبري ، أعني غير الشرط ، عبارة عن جعل نقيض الخبر مبتدأ ونقيض المبتدأ خبراً ، مثل أن تقول في قولك : كل انسان حيوان ، كل لا حيوان لا انسان . وفي قولك : بعض الناس كاتب ، بعض ما ليس بكاتب ليس بانسان ، وفي قولك : لا انسان بفرس ، بعض ما ليس بفرس هو انسان ، وحاصله عندي يرجع

إلى نفي الملزوم بنفي لازمه في عكس المثبت ، وإلى اثبات اللازم بثبوت ملزومه في عكس المنفي ، فتأمل . واستعن فيه ، إن شئت ، بما قدمت لك في فصل ترجيح الكناية على الافصاح ، بالذكر ، ومن كيفية الانتقال من اللازم إلى الملزوم .

ولا نشترط ههنا ما شرطنا في عكس النظير ، من أن لا يخالف الأصل والاثبات أو النفي .

ولنبتدىء بعكس نقيض المطلقة العامة . في المشهور أن لها عكس نقيض من جنسها ، وإن ذلك يتبين بالخلف ، فيقال : إذا صدق كل مؤمن صادق ، صدق كل من ليس بصادق ليس بمؤمن ، أي بعض من ليس بصادق مؤمن ، فينعكس : بعض المؤمنين ليس بصادق ، وقد كان : كل مؤمن صادق هذا خلف . لكن حيث عرفت أن لا تناقض بين المطلقتين ، لم يخف عليك أن لا خلف . ولكن إذا بين بالمقدمة المذكورة صح ؛ ويظهر لك من هذا أنك : إذا اعتبرت الدوام في أحد الجانبين ، أمكنك بيان عكس النقيض بالخلف ، فمتى صدق : كل مؤمن صادق ، صدق لا محالة : كل لا صادق دائماً لا مؤمن ، بصفة الدوام ؛ وإنما قلنا : بصفة الدوام ، لأنه : إن صح ، ولو في وقت واحد ، لزم خلف . وحاصله عندي هو : أن اللازم متى انتفى على الدوام ، انتفى الملزوم على الدوام .

وأما الضرورية المطلقة فهي تنعكس كنفسها ، لأن اللازم بالضرورة متى انتفى انتفى بالضرورة الملزوم ، ويندرج في ذلك سائر الضروريات . وأما الممكنات : فمتى جعلت الامكان جزءاً من الخبر ، انعكست . لأنها حينئذ تلتحق بالضرورية ، لكون الامكان لكل ممكن ضرورياً له .

تركيب الدليل :

وحيث كشفت لك القناع ، ونبهتك على ذلك بما أوردت ، عرفت

أن التعرض للزيادة على المذكور تكرار محض ، والتكرار وظيفة المستفيد لا المفيد ، وإذا قد تلونا عليك في فصلي : التناقض والانعكاس ما تلونا ، لم يخف عليك إذا استحضرت مضمونهما : أن سابقة الدليل ولاحقته ، متى جعلتا مطلقتين ، امتنع أن تدل ، اللهم إلا في باب الامكان ؛ وإنهما ، إذا اختلفتا في الاحوال : من الدوام واللاّ دوام ، والضرورة واللاّ ضرورة ، وامتزجتا في الدليل ، لزم اختلاف حال الحاصل منه ، فوجب أن ننبهك ، في عدة امتزاجات ، على كيفية تعرض الاعتبارات لحال الحاصل ، ثم نشرع بعد الفصلين الموعودين في : تركيب الدليل من شرطيتين معاً ، وشرطية احدهما دون الاخرى ؛ لكن الكلام في ذلك يستدعي مزيد ضبط لما تقدم ، فنقول :

إن الدليل في الصورة الاولى ، في ضرورياتها الاربعة ، مستبعد بالنقض ، لا يحتاج إلى موضح لكمال اتضاحه لرجوعه : في الالابات إلى أن : لازم لازم الشيء لازم لذلك الشيء بواسطة ؛ وفي النفي إلى أن : معاند لازم الشيء معاند لذلك الشيء بواسطة .

وأما في الثانية والثالثة والرابعة ، فمتى افتقر إلى معونة في الايضاح أوضحناه ، أما بما قدمنا ذكره في تلخيص الخلاصة ، وأما بما عليه الأصحاب من الرد إلى الأولى تارة بواسطة العكس ، وأخرى بواسطة : الافتراض ، وهو تقدير البعض كلاً لافراده على ما سبق وثالثه بهما ، وأما بالخلف .

أما الرد فكما إذا كان الدليل من الضرب الاول من الثانية ، مثل : كل منصرف معرب ، ولا شيء من المثني بمعرب ، فلا شيء من المنصرف بمثنى . فتعكس اللاحقة ، فيرتد إلى الضرب الثالث من الأولى ، ويحصل الحاصل بعينه . وهذا العمل يعرف بنفي عكس واحد ، لعكس يجري في ضمن الدليل .

وأما الخلف فمثل أن تقول : إن لم يصدق : لا شيء من المنصرف
بمبني صدق نقيضه ؛ وهو : بعض المنصرف مبني . وتضم إليه اللاحقة
فيتركب دليل من الضرب الرابع ، من الأول ، هكذا : بعض المنصرف
مبني ، ولا شيء من المبنيات بمعرب ، فيحصل : لا كل منصرف معرب .
وقد كان : كل منصرف معرب ، وذلك أن تعكس النقيض فتقول :
بعض المبني منصرف ، وتضم إليه السابقة لاحقة ، فيتركب دليل من
الضرب الثاني من الأول ، هكذا : بعض المبني منصرف ، وكل منصرف
معرب ، فيحصل : بعض المبنيات معرب . وقد كان : لا شيء من
المبني بمعرب .

أو كما كان الدليل من الضرب الثاني من الثانية ، مثل : لا شيء من
المبنيات بمعرب ، وكل منصرف معرب ، فلا شيء من المبنيات بمنصرف .
فتعكس السابقة ثم تصير لاحقة ، فيتركب دليل من الضرب الثالث من
الأول ، هكذا : كل منصرف معرب ، ولا شيء من المعربات بمبني ،
فيحصل ، لا شيء من المنصرف بمبني . ثم تعكس الحاصل فيحصل :
لا شيء من المبنيات بمنصرف . ويعرف هذا العمل بذي العكسين :
بعكس يجري في ضمن الدليل ، وعكس يجري في الحاصل منه . وإن
شئت الخلف بالطريقتين قلت : فإن كذب : لا شيء من المبنيات بمنصرف ،
صدق نقيضه ، وهو : بعض المبنيات منصرف ، وعندنا : كل منصرف
معرب ، فيحصل منهما : بعض المبنيات معرب . وقد كان : لا شيء
من المبنيات بمعرب ، أو عكست النقيض ، فقلت : بعض المنصرف
مبني ، وعندنا : لا شيء من المبنيات بمعرب ، فيحصل : بعض المنصرف
ليس بمعرب ، وقد كان : كل منصرف معرب ؛

وأما الافتراض فكما إذا كان الدليل من الضرب الرابع من الثانية ،
مثل بعض الكلم ليس بمعرب ، و : كل منصرف معرب ، فبعض الكلم ليس
بمنصرف ، فتفرض البعض المبني من الكلم نوعاً وقدره الغايات ، واجعله

كلاً ، فقل : لا شيء من الغايات بمعرب ، ثم اعمل عمل ذي العكسين
فقل : كل منصرف معرب ، ولا شيء من المعرب بغاية ، يحصل :
لا شيء من المنصرفات بغاية . ثم اعكس الحاصل ، يحصل : لا شيء
من الغايات بمنصرف . وهو عين معنى : بعض الكلم ليس بمنصرف .
ولنما يصار إلى الافتراض لامتناع اللاحق في الصورة الأولى ، بعضية
على ما عرفت .

وأما الخلف فهو ان كذب . لا شيء من الغايات بمنصرف ، صدق :
بعض الغايات منصرف . ويضم إليه ، وكل منصرف معرب ، فيحصل :
بعض الغايات معرب . وقد كان : لا شيء من الغايات بمعرب ؛ ولك
أن توجه الخلف بالطريق العكسي على ما تكرر ، وهو أن تعكس النقيض
فتقول : بعض المنصرف غاية ، وعندنا : لا شيء من الغايات بمعرب ،
فتحصل منه بعض المنصرف ليس بمعرب ، وقد كان : كل منصرف
معرب .

أو كما إذا كان الدليل من الضرب الأول من الثالثة ، مثل : كل
حرف كلمة ، وكل حرف مبني ، فبعض الكلم مبني . فتعكس السابقة ،
ويرتد الدليل إلى الضرب الثاني من الأول ، أو تسلك الخلف قائلاً :
إن لم يصدق بعض الكلم مبني ، صدق لا شيء من الكلم بمبني . وقد كان
معنا : كل حرف بكلمة ، ولا شيء من الكلم بمبني ، فيحصل : لا شيء
من الحروف بمبني . وقد كان كل حرف مبني . أو تسلكه بالطريق العكسي .

وكما إذا كان الدليل من الضرب الثالث من الثالثة ، مثل : كل اسم
كلمة ، وبعض الاسماء معرب ، فبعض الكلم معرب . فتعكس اللاحقة
وتجعلها سابقة ، فتقول : بعض المعربات اسم ، وكل اسم كلمة ، فبعض
المعربات كلمة . ثم تعكس الحاصل فيحصل : بعض الكلم معرب .
أو تسلك الخلف فتقول : وإلا فلا شيء من الكلم بمعرب ، وتضم إليه
سابقة الدليل سابقة ، فيحصل من ذلك : لا شيء من الأسماء بمعرب ،

وعندنا : بعض الاسماء معرب . أو تقول بعض العكس لنقيض الحاصل :
فلا معرب بكلمة ، وتضم اليه لاحقة الدليل سابقة ، فيحصل من ذلك :
بعض الاسماء ليس بكلمة ، وعندنا : كل اسم كلمة .

أو كما إذا كان من الضرب الخامس من الثالثة ، مثل : بعض الأفعال
وارد على خمسة أحرف ، ولا شيء من الأفعال بخماسي ، فلا كل وارد
على خمسة أحرف خماسي . فترد إلى الرابع من الأولى بعكس السابقة ،
مثل : بعض الوارد على خمسة أحرف فعل ، ولا شيء من الأفعال
بخماسي ، فلا وارد على خمسة أحرف خماسي . أو إلى الثالث من الأولى ،
بالعكس مع الافتراض ، مثل : كل وارد على بناء تفوعل فعل ولا شيء
من الأفعال بخماسي ، فلا شيء من الوارد على تفوعل خماسي ، وهو
عين معنى : فلا كل وارد على خمسة أحرف خماسي . أو تبين الخلف
بطريقه مثل : إن لم يصدق لا كل وارد على خمسة أحرف خماسي ،
صدق كل وارد على خمسة أحرف خماسي ، وعندنا : بعض الأفعال
وارد على خمسة أحرف ، فتجعل سابقة . ويتركب الدليل هكذا : بعض
الأفعال وارد على خمسة أحرف ، وكل وارد على خمسة أحرف خماسي ،
فيحصل : بعض الأفعال خماسي : وقد كان : لا شيء من الأفعال
بخماسي . والطريق الآخر معلوم .

أو كما إذا كان الدليل من الضرب الأول من الرابعة ، مثل : كل
اسم كلمة ، وكل موصول اسم ، فبعض الكلم موصول : فتجعل السابقة
لاحقة فتقول : كل موصول اسم ، وكل اسم كلمة ، فيحصل كل
موصول كلمة . ثم تعكس الحاصل فيحصل : بعض الكلم موصول .

وإن شئت الخلف قلت و : إلا فلا شيء من الكلم موصول ، وتجعله
لاحقة لسابقة الدليل المتقدم ، فتقول : كل اسم كلمة ، ولا شيء من
الكلم بموصول ، فيحصل : لا شيء من الاسماء بموصول . وعندنا ،

بحكم العكس لسابقة الدليل المتقدم : بعض الاسماء موصول . فالحلف لازم .

وكذا إذا كان من ضربها الخامس مثل : لا شيء من الكلم بمهمل ، وكل فعل كلمة ، فلا شيء من المهمل بفعل . تقول : كل فعل كلمة ، ولا شيء من الكلم بمهمل ، فلا شيء من الأفعال بمهمل . فلا شيء من المهمل بفعل ، وخلفه أن تقول و : الا ، فبعض المهمل فعل ، وتجعله سابقة ، لقولك : كل فعل كلمة ، فتقول : بعض المهملات فعل ، وكل فعل كلمة ، فبعض المهملات كلمة ؛ وعندنا ، بحكم العكس لسابقة الدليل المتقدم : لا شيء من المهملات بكلمة ، هذا خلف .

وكذا إذا كان من ضربها الثاني مثل : كل اسم دال على معنى ، وبعض الألفاظ اسم ، فبعض الدال على المعنى لفظ . تقول : بعض الالفاظ اسم ، وكل اسم دال على معنى ، فيحصل : بعض الالفاظ دال على معنى ، ثم تعكس الحاصل ، فيحصل : بعض الدال على المعنى لفظ ، وخلفه ، على ما عرفناك ، تقول : وإلا : فلا شيء من الدال على المعنى بلفظ ، وتجعله لاحقة ، لقولك : كل اسم دال على المعنى ، فيحصل : لا شيء من الاسماء بلفظ . ثم تقول ، وعندنا بحكم العكس للاحقة أصل الدليل : بعض الأسماء لفظ . ويلزم الحلف .

وكذا إذا كان من ضربها الثالث ، مثل : كل منصرف معرب ، ولا شيء من الأفعال بمنصرف ، فلا كل معرب فعل . تعكس الجملتين . وإنه من قبيل ذي عكس واحد : لبقاء السابقة سابقة ، واللاحقة لاحقة ، فتقول : بعض المعرب منصرف ، لا شيء من المنصرف بفعل ، فيحصل : لا كل معرب فعل .

تفاوت الامتزاغات بين المتقدمين والمتأخرين :

وقد عرفناك الطرق فاسلكها بنفسك ، ومتى أتقنت ما ذكر ، أمكنك

تحصيل المطالب بطرق معلومة مضبوطة الاسماء ، وقد انضم إلى ذلك ما اخترنا نحن في عكوس الحمل ، من بقاء جهاتها محفوظة على ما سبق تقرير ذلك ، ونحن إن نسوق الكلام إلى الآخر ، على أقرب الوجوه وأدخلها في الضبط ، أمكن ؛ ولكن في البين واقع يورث تشويشاً ، فلا بدّ من تداركه ، وهو : أن بين المتقدمين والمتأخرين في الامتراجات تفاوتاً في الحكم يقدح في ضبط الكلام في مواضع ، ويشوش الامر على المتعاطين ، فالرأي : أن نطلعك على السبب في وقوع التفاوت ، ثم نصرح لك بما نحن فاعلوه هناك من اختيار الاقرب إلى الضبط ، والعمل بالأليق .

اعلم أن التفاوت بين رأي المتقدمين ورأي المتأخرين حيث وقع ، وقع لأن المتقدمين لأجل تطلب الضبط اختاروا في الحاصل من الدليل أقل ما يلزم منه ، أعني : أعم الاحتمالين ، ولعمري ما فاتهم فائت ، ولقد حصلوا على قانون مضبوط ، وهر جعل الحاصل تابعاً لإعمّ جملتي الاستدلال ، إلاّ فيما كان اللازم من الدليل في الظهور مساوياً لأقل ما يلزم منه ، وما ركبوا في اختيارهم لما اختاروه نوع بدعة . كيف ، وإن مبنى الدليل كما عرفت على استفادة اليقين منه ؟ والتشبيث بأقل ما يلزم في باب اكتساب اليقين مما له قدم صدق في ذلك .

وأما المتأخرون : فقد بنوا رأيهم على ما يلزم من الدليل البتة ، من غير محاباة ، وغير التفات إلى مطلوب آخر في البين .

ونحن ، على أن نوفق بين الرأيين ، فنأخذ أقل ما يلزم من الدليل ابتداء ، ثم ننظر في الزيادة المحتملة ، إن وجدناها لازمة أخذناها أجزاء ، وهذا ، حين أن نشرع في الامتراجات ، ذاكرين منها عدة أمثلة ليستعان بها فيما سواها .

أما الصورة الاولى ، فإذا ركبت الدليل فيها من سابقة دائمة ،

ولاحقة مطلقة عامة ، مثل ما إذا قلت : كل انسان ما دام موجود الذات ضحاك ، أي له قوة الضحك ؛ وكل ضحاك ضاحك بالفعل بالاطلاق ، كان الحاصل مطلقاً بالاتفاق ، وهو : كل انسان ضاحك بالفعل . وإذا قلبت ، فجعلت السابقة مطلقة عامة ، واللاحقة دائمة ، مثل ما إذا قلت : كل انسان ضاحك بالفعل بالاطلاق ، وكل ضاحك بالفعل ما دام موجود الذات ضحاك ، أطلقنا الحاصل ابتداء ، ثم ننظر فنرى في اللاحقة الخبر ، لكونه مقيداً بدوام وجود الذات ، راجعاً إلى تقييد ذات وجود الموصوف بالدوام ، دام له الوصف أو لم يدم ، فننقل الحاصل من الاطلاق إلى الدوام أجزاء ، ونقول اللازم : كل انسان ما دام موجود الذات ضحاك .

وكما عرفت هذا في الدائمة ، يجب أن تعرفه في الضرورية المطلقة ، بأن تجعل الحاصل مطلقاً إذا ركبت الدليل من : سابقة ضرورية مطلقة ، ولاحقة عامة مطلقة ، مثل قولك : الله عز اسمه حي بالضرورة ، وكل حي مدرك للمدرك بالاطلاق ، فالله عز اسمه مدرك للمدرك بالاطلاق . وإذا قلبت فقلت : مثلاً الانسان ضاحك بالفعل بالاطلاق ، والضاحك بالفعل ضحاك بالضرورة ، حصل الاطلاق ، أو لا ، والضرورة ثانياً بالطريق المذكور .

وإذا ركبته فيها من : سابقة ضرورية مطلقة ، ولاحقة عرفية ، مثل ما إذا قلت : كل جسم بالضرورة متحيز ، وكل متحيز ما دام متحيزاً كائن في جهة ، فلكون اللازم منه ، وهو الضرورة في الحاصل ، مساوياً في الظهور لأقل ما يلزم ، وهو الدوام ، جعلنا الحاصل ضرورياً من غير تدريج .

ويمتنع تركيبه فيها من السابقة الضرورية المطلقة ، واللاحقة العرفية الخاصة ، لامتناع اجتماعهما في الصدق ، فتأمل . وإنما أوصيك لتحريك بعض الاصحاب قلمه هنا بنوع من الاعتراض .

وكذا يمتنع تركيبه فيها من : سابقة دائمة ، ولاحقة عرفية خاصة ،
لمثل ذلك .

وإذا ركبته فيها من سابقة ممكنة ، ولاحقة ضرورية ، مثل ما إذا
قلت : كل انسان متحرك بالامكان ، وكل متحرك جسم بالضرورة :
حكمتنا بالتدرج قائلين ابتداء : كل انسان جسم بالامكان ثم بالضرورة
ثانياً :

وإذا ركبته فيها من : سابقة مطلقة ، ولاحقة ممكنة عامة ، أو بالقلب .
ونحو : من سابقة ممكنة عامة ، ولاحقة مطلقة ، فقلت : كل عاقل مفكر
بالاطلاق ، وكل مفكر واصل إلى الحق بالامكان العام ، أو قلت : كل
مسيء نادم بالامكان العام ، وكل نادم تائب بالاطلاق ، كان الحاصل
أعم الاحتمالين ، وهو : الامكان العام ، لاحتمال الاطلاق الضرورية .

وأما الصورة الثانية ، فحال الامتزاجات فيها ، على رأينا ، في بقاء
الجهات محفوظة في العكس ، على نحو حالها في الصورة الأولى من غير
تفاوت ، لارتدادها اليها بوساطة عكس اللاحقة في ضربها الاول
والثالث من غير زيادة عمل ، وبوساطة عكس السابقة وجعلها لاحقة ،
ثم عكس الحاصل في ضربها الثاني بوساطة الافتراض ، والعكس في
السابقة وجعلها لاحقة ، ثم عكس الحاصل في ضربها الرابع .

وحين عرفت أن هذه الصورة لا تصلح إلا للنفي ، وقد نبهت على
أن النفي اما أن يكون : نفيّاً للاثبات ، أو نفيّاً لخصوصية في الاثبات ،
كالضرورة وكالدوام ، أو نفيّاً لخصوصية في النفي لمثل ذلك ، عرفت
لا محالة : إن تركيب الدليل فيها من منفيّتين معاً ، أو من مثبتتين معاً ، إذا
اختلفتا في الخصوصية لم يكن ممتنعاً .

والصورة الثالثة أيضاً ، لارتدادها إلى الاولى بعكس السابقة في
ضروبها الاربعة : الاول والثاني والرابع والخامس ، وبالاقتراض في

اللاحقة في ضربها الثالث ، أو عمل العكسين ، وبالاقتراض في اللاحقة لا غير في ضربها السادس .

واعمل في الصورة الرابعة في ردها إلى الأولى بالطرق التي علمت . فانا ما اجتهدنا في حفظ الجهات في باب العكس ، إلا لهذا المقام ، والمتأخرون ما وقعوا في التطويلات ، وتدوينهم لما دونوا من الاسفار ، إلا لعدولهم في العكس عن حفظ الجهة . وأول حامل حملهم ، فيما أرى ، على العدول عنه : المتعارف العامي ، ثم سائر ما حكينا عنهم في مواضع . وإن هذا النوع ، نوع متى اضطرب شيء منه ، استتبع اضطراب أشياء فاعلم .

خاتمة :

وحاصل الأمر أنك حين عرفت أن العكس حافظ للجهة ، وأن الحاصل من الصور الثلاث : الثانية ، والثالثة ، والرابعة ، يمكن تحصيله منهن على نحو تحصيله من الأولى من غير تفاوت ، بالطرق المذكورة ، وهي : **الاقتراض والعكس والعكسان** : فمتى أتقنت حال الامتراجات في الصورة الأولى ، أغناك ذلك فيما عداها بسلوك الطرق المعلومة ، عن استئناف تأمل في الحاصل من امتراجاتهن ، وليكن هذا آخر كلامنا في هذا الفصل.

الباب الثاني

في الاستدلال الذي جملناه شرطيتان

إنك بعد أن وقفت على خواص تراكيب الاستدلالات في الفصل السابق ، مع أصولها المحتاج اليها ، وفروعها اللاحقة بها ، لا نراك تفتقر في هذا الفصل إلا إلى مجرد الوقوف على الاحوال في الشرط : من الاثبات والنفي ، والتقييد بالكل والبعض ، والاهمال ، ومن التناقض والانعكاس . فحري بنا أن نوقفك على ذلك . فنقول وبالله التوفيق .

اما الشرط فقد وقفت على كلماته في علم النحو وعلى تحقيقه في علم المعاني ، فلا نعيد ذلك . ولكن الاصحاب ألحقوا بكلمات الشرط : كلما ، وأن كانت أصول النحو تأبى ذلك ، لما تقرر ان كلمات الشرط حقها ان تجزم ، وليس هو من الجزم في شيء ، وانما هو : كل الشمول ، قد دخل على : ما المصدرية المؤدية معنى الظرف ، على نحو : أتيتك مقدم الحاج ، وانتصب في قولك : كلما أكرمتني أكرمتك ، لاضافته إلى الظرف ، مفيداً معنى : كل وقت اكرامك أيأي أكرمك .

واصطلحوا في كلمة : التريد ، وهي : اما على تسميتها كلمة شرط وليس من الشرط في شيء ، وانما حاصله ترديد المبتدأ ، قبل دخول العوامل وبعده ، بين خبرين أو أكثر ، كقولك : زيد إما قائم ، وإما قاعد ، وإما ، واما . . . وان زيدا إما قائم ، واما قاعد ؛ وكان زيد إما قائماً ، وإما قاعداً ؛ وأظن زيدا إما قائماً واما قاعداً . . . وكقولك : زيد اما ان

يكون قائماً واما ان يكون قاعداً .. اذ أصل الكلام ، بوساطة أصول النحو وعلم المعاني ، حال زيد اما كونه قائماً ، واما كونه قاعداً . أي حاله : اما القيام واما القعود ، وكقولك : اما أن يكون زيد قائماً واما ان يكون قاعداً . إذ أصل الكلام الواقع : اما كون زيد قائماً ، واما كونه قاعداً ، أي : الواقع اما قيام زيد واما قعوده .

أقسام الشرط :

أو ترديد الخبر بين المخبر عنهما ، أو أكثر ، كقولك : جاءني اما فلان واما فلان واما فلان . وجعلوا ان شرط قسمين : شرط انفصال : وهو ما أدي باما على نحو : هذا الاسم اما ان يكون معرباً واما ان يكون مبنياً ، وشرط اتصال هو ما عداه .

والاصحاب ، حين سبقونا الى التعرض لهذا الجزء من علم المعاني ، أعني علم الاستدلال ، ونراهم ما آلوا فيه جهداً ، آثرنا ان تتبعهم في ذلك مساعين ، قضاء لحق الفضل لهم :

فلو قبل مبكاهما بكيت صباية بعدي شفيت النفس قبل التندم
ولكن بكت قبلي ، فهيج لي البكا بكاهما ، فقلت : الفضل للمتقدم .

احوال الاستدلالات في الشرط :

اعلم ان الالابات في الشرط هو : كون الاتصال والانفصال قائماً . فالاتصال كقولك : إن أكرمتني أكرمتك ، وإن لم تنهني لم أهتك ، وإن أكرمتني لم أهتك ، أو إن لم تنهني أكرمتك . والانفصال كقولك : إما أن يقوم زيد ، وإما أن يقوم عمرو ، وإما أن لا يقوم زيد ، وإما أن لا يقوم عمرو ، أو إما أن يقوم زيد وإما أن لا يقوم عمرو ، وإما أن لا يقوم زيد وإما أن يقوم عمرو .

وأما النفي فيه فهو سلب الاتصال أو الانفصال ، كقولك : ليس إن أكرمتني أهتك ، أو ليس إما أن يقوم زيد ، وإما أن يقوم عمرو .

**والاثبات الكلي في الشرط هو عموم الاتصال ، كقولنا : كلما
أكرمتني أكرمتك ، أو دائماً إن أكرمتني أكرمتك ، أو عموم الانفصال ،
كقولك : دائماً إما أن يكون زيد كاتباً ، وإما أن يكون قارئاً .**

**والنفي الكلي فيهما هو عموم الاتصال أو الانفصال على وجه يسد
الطريق إلى تحققهما ، كقولك : ليس البتة إذا أساء زيد عفوت عنه ،
وليس البتة إما أن تأتيني ، وإما أن آتيك .**

**والاثبات البعضى فيهما بخلاف الكلي ، كقولك : قد يكون إذا جاء
زيد جاء عمرو ، وقد يكون زيد إما كاتباً وإما قارئاً .**

والنفي البعضى ليس كلما وليس دائماً .

**والإهمال هو إطلاق الحكم بالاتصال أو الانفصال من غير تعرض
للزيادة ، كقولك : إن قام زيد قام عمرو ، وإما أن يقوم زيد وإما أن
يقوم عمرو ، وليس إذا كان كذا كان كذا ، وليس إما أن يكون كذا
وإما أن يكون كذا .**

**وأما أمر التناقض فيه فعلى نحو ما سبق ، يوضع في مقابلة : كلما
كان ، ليس كلما كان ، وفي مقابلة : دائماً اما ، وإما ليس دائماً اما وإما ،
وفي مقابلة ليس البتة ، في المتصل وفي المنفصل . قد يكون .**

**وأما العكس فله في الشرط المتصل وجه ، وهو جعل الجزاء شرطاً ،
والشرط جزاء ، دون المنفصل . وحكم العكس على ما سبق المثبت الكلي
أو البعضى : مثبت بعضى ، والمنفي الكلي : منفي كلي .**

تركيب الشرط في الاستدلال :

**واعلم أن تركيب الشرط يتفاوت ، فتارة يكون من خبريتين نحو :
متى كانت الكلمة استعارة كانت مجازاً مخصوصاً . وتارة من خبرية
وشرطية ، اما متصلة ، نحو : ان أريد بالكلمة الحقيقة ، فمتى استعملت**

لم تحتج إلى قرينة ؛ وإما منفصلة ، نحو : إن أريد بالكلمة الحقيقة ،
فإما أن تكون حقيقة بالتصريح ، وإما أن تكون كناية . وتارة من شرطية
متصلة وخبرية ، نحو : إن كان متى كانت الاستعارة على سبيل الكناية
لزمها استعارة تخيلية ، كان بين هاتين الاستعارتين مزيد تعلق ، وتارة
من شرطية منفصلة وخبرية ، نحو : إما أن تكون هذه الكلمة إما استعارة
أصلية أو استعارة تبعية ، وإما أن لا تكون استعارة أصلاً ، وتارة من
شرطيتين متصلتين ، نحو : إن كان متى كانت الكلمة مجازاً ، كانت
مسبوقة بحقيقة لم تكن مجازاً ، أو منفصلتين ، نحو : إما أن يكون هذا
المستعمل إما حقيقة بالتصريح وإما كناية ، وإما أن يكون إما مجازاً
مرسلاً وإما استعارة . وتارة تكون من متصلة ومنفصلة نحو : إن كان
كلما كانت الكلمة مستعملة في معناها فهي حقيقة ، فإما أن تكون الكلمة
حقيقة ، وإما أن لا تكون مستعملة في معناها ، وتارة من منفصلة ومتصلة ،
نحو : إما أن تكون ان الاستعارة إما أن تكون لغوية ، وإما أن تكون
عقلية ، وإما أن تكون متى كانت الاستعارة لم تكن إلا لغوية ، وتارة
تكون من شرطيات ، نحو : إن كان الناطق لازماً مساوياً للإنسان ، صح
ان كان متى كان كلما كان هذا انساناً فهو ناطق ، كان كلما كان
ناطقاً فهو انسان ، فيكون متى كان كلما لم يكن إن يكون انساناً لم يكن
ان يكون ناطقاً ، كان كلما لم يكن أن يكون ناطقاً لم يكن أن يكون انساناً
فهذه عشرون جملة خبرية صارت جملة واحدة شرطية .

حقيقة الاتصال :

واعلم أن الاتصال يسمى حقيقياً متى كان بحيث يلزم من تحقق الشرط
تحقق الجزاء ، نحو : إن كانت اللفظية موضوعة للمعنى فهي كلمة ،
وإن كانت كلمة فهي موضوعة للمعنى ، أو ان كانت اسماً فهي كلمة ،
أو أن لم تكن كلمة لم تكن اسماً .

ويسمى غير حقيقي متى لم تكن كذلك ، كما إذا قلت : إن كان

الاسم علماً فهو مرتجل ، كحمدان وعمران وغطفان ، وإن كان العلم مرتجلاً فهو غير قياسي : كموظب ومكوزة ومحجب وحيوة .

حقيقة الانفصال :

وأما الانفصال فالحقيقي : هو ما يراد به المنع عن الجمع وعن الحلو معاً ، كقولك : كل اسم فاما أن يكون معرباً وإما أن يكون مبنياً ، فلا شيء من الاسماء يجمع عليه الاعراب والبناء معاً ، أو يسلبان عنه معاً .

وغير حقيقي : هو ما يراد به المنع عن الجمع فحسب ، كقولك ، لمن يقول في ضمير أنه منفصل مجرور ، الضمير إما أن يكون منفصلاً وأما أن يكون مجروراً ، تريد أن الانفصال والانجرار لا يجتمعان للضمير ، لا أنهما لا يرتفعان عنه ، كيف ؟ والمتصل المرفوع أو المنصوب في البين ، أو ما يراد به المنع عن الحلو ، كقولك لهذا القائل : الضمير إما أن لا يكون منفصلاً وإما أن لا يكون مجروراً ، تريد أنه لا يخلو عنهما معاً ، أعني عدم كونه منفصلاً ، وعدم كونه مجروراً ، لأنه بتقدير خلوه عن عدمهما معاً يستلزم اتصافه بوجودهما معاً ، لامتناع الوسطة بين وجود الشيء وعدمه ، فيكون منفصلاً مجروراً معاً .

ثم في كلام العرب تراكيب للجمل . في غير الشرط ، إذا تأملت بها وجدتها تنوب مناب الشرطيات ، كقولك : لا يتوب المؤمن عن الخطيئة ويدخل النار ، بواو الصرف ، ينوب هذا عن الشرطي المتصل مناب : إن تاب المؤمن عن الخطيئة لم يدخل ، ومن المنفصل مناب : إما أن لا ينوب ، وأما أن يدخل النار ، وكقولك : لا أخليك أو تؤدي إلي الحق ، بالنصب ، ينوب هذا عن الشرطي المتصل مناب : إن لم أخلك أدت إلي الحق ، ومن المنفصل مناب إما أن لا تكون تخلية وأما أن يكون اداء ، وكقولك : إن شئت ليس يتوب المؤمن عن الخطيئة إلا ويدخل الجنة .

وفي أمثال هذه التراكيب كثرة فمن أحب الاطلاع عليها فليخدم علم النحو وما سبق من علم المعاني .

قانون الشرطيات

والقانون في الشرطيات المتصلة أن تنزل الشرط منزلة المبتدأ والجزاء منزلة الخبر ، تم تركيب الدليل منها ، على نحو ما سبق من الصور الأربع ، مراعيًا الشروط المذكورة ، المصيرة للضروب الستة عشر في كل من الأربع ، إلى ما عرفت من الأربعة والأربعة والستة والخمسة .

وأما الشرطيات المنفصلة فليست إلا خبريات ، على ما عرفناك من الأصل في أما لا فرق ، إلا أن في الخبريات ، في النفي أو في الإثبات ، تعين الخبر للمبتدأ ، أو المنفصلة لا تعينه ، وإنما يجعله أحد ما تعدد ، أما فتركيب الدليل منها على نحو تركيبه من الخبريات ، ووضع الدليل أما أن يكون من شرطيتين متصلتين ، أو منفصلتين ، أو من سابقة متصلة ولاحقة منفصلة ، أو بالعكس : فهذه أقسام أربعة . ونحن نورد من كل واحد منها مثالاً ، في كل واحدة من الصور ، في ضرب واحد ، ليقاس عليه سائر الضروب .

صور الاستدلال الذي جملته شرطيتان :

الصورة الأولى :

نقول في الأولى من القسم الأول : كلما كانت الكلمة مستعملة في معناها كانت حقيقة بالتصريح ، وكلما كانت حقيقة بالتصريح ، كانت في الاستعمال مستغنية عن قرينة ، فيحصل : كلما كانت مستعملة في معناها ، كانت في الاستعمال مستغنية عن قرينة .

ومن القسم الثاني : دائماً كل مزيد ؛ إما أن يكون مزيداً لللاحق ، وإما أن يكون مزيد الغير اللاحق ، ودائماً كل مزيد لللاحق إما أن يكون ملحقاً بالرباعي ، وأما أن يكون ملحقاً بالخماسي ، ودائماً كل مزيد لغير اللاحق إما أن يكون مزيد ثلاثي ، وأما مزيد رباعي ، وأما مزيد خماسي ، فيحصل : دائماً كل مزيد إما ملحق بالرباعي ، وإما ملحق بالخماسي ،

وأما غير ملحق ، أما مزيد ثلاثي وأما مزيد رباعي وأما مزيد خماسي .

ومن القسم الثالث : كلما كانت اللفظة دالة على معنى مستقل بنفسه غير مقترن بزمان ، كانت اسماً ، ودائماً كل اسم : إما أن يكون معرباً وأما أن يكون مبنياً ، فيحصل : دائماً كل لفظة دالة على معنى مستقل بنفسه غير مقترن بزمان إما أن تكون معربة ، وأما أن تكون مبنية .

ومن القسم الرابع : دائماً إما أن يكون المعرب اسماً ، وأما أن يكون فعلاً مضارعاً ، وكلما كان المعرب اسماً كان في الاعراب أصلاً ، وكلما كان مضارعاً كان في الاعراب متطفلاً ، فيحصل : إما أن يكون المعرب أصلاً في الاعراب ، وإما أن يكون متطفلاً فيه .

الصورة الثانية :

وتقول في الثانية من القسم الاول : كلما كانت الكلمة كناية ، كانت مستعملة في معناها ومعنى معناها ، وليس البتة إذا كانت الكلمة مجازاً أن تكون مستعملة في معناها ومعنى معناها ، فيحصل ليس البتة إذا كانت كناية أن تكون مجازاً .

ومن القسم الثاني : كل مجاز إما أن يكون لغوياً ، وإما أن يكون عقلياً ، وليس البتة شيء من الألفاظ المهمة إما لغوياً وإما عقلياً ، فيحصل دائماً لا مجاز بمهمل .

ومن القسم الثالث : كلما كانت الكلمة حرفاً كانت مبنية ، وليس البتة شيء إما منصرف وإما غير منصرف مبنياً ، فليس البتة كلمة هي حرف إما منصرفاً وإما غير منصرف .

ومن القسم الرابع : دائماً كل فعل إما ماضٍ وإما مضارع وأما أمر ، وليس البتة شيء إذا كان حرفاً أن يكون ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ، فليس البتة فعل بحرف .

الصورة الثالثة :

وفي الثالثة من القسم الاول : كلما كانت الكلمة مستعملة في غير معناها كانت مفتقرة إلى قرينة ، وكلما كانت الكلمة مستعملة في غير معناها كانت مجازاً ، فيحصل : قد يكون إذا كانت الكلمة مفتقرة إلى قرينة أن تكون مجازاً .

ومن القسم الثاني : دائماً كل كلمة إما أن تكون حقيقة ، وأما أن تكون مجازاً ، وكل كلمة دائماً إما أن تكون اسماً ، وأما فعلاً ، وأما حرفاً ، يحصل : إما الحقيقة وإما المجاز قد يكون إما اسماً ، وأما فعلاً ، وأما حرفاً .

ومن القسم الثالث كلما كانت الكلمة خماسية كانت اسماً ، والكلمات الخماسية دائماً إما على وزن قَرَطَعَبْ ، وأما على وزن جَحْمَرَشْ ، وأما على وزن سَفَرَجِيلْ ، وأما على وزن قَدْعَمَلْ ، والاسم قد يكون إما على ، وإما على ، وإما على ، وإما على .

ومن القسم الرابع : دائماً كل كلمة ملحقة ، إما ثلاثية وإما رباعية. وكلما كانت الكلمة ملحقة كانت مزيدة ، فأما الثلاثيات وأما الرباعيات قد تكون مزيدة .

الصورة الرابعة :

وفي الرابعة من القسم الأول : كلما كانت الكلمة استعارة كانت مفتقرة إلى نصب دلالة ، وكلما كانت الكلمة مستعملة لغير معناها ، روماً للمبالغة في التشبيه ، كانت استعارة ، فيحصل : قد تكون إذا كانت الكلمة مفتقرة إلى نصب دلالة ، أن تكون مستعملة لغير معناها .

ومن القسم الثاني : دائماً كل حقيقة من الكلم إما أن يكون تصريحاً وإما أن تكون كناية ، ودائماً إما الكلمة المستعملة في معناها وحده ،

وأما المستعملة في معناها ومعنى معناها ، تكون حقيقة ، فيحصل : قد يكون اما التصريح ، وأما الكناية ، اما استعمالا للكلمة في معناها وحده ، وأما في معناها ومعنى معناها .

ومن القسم الثالث : كلما كان الاسم ممتنعاً عن الصرف فهو في ضرورة الشعر يصرف ، ودائماً كل ما كان اما جمعاً ليس على زنته واحد ، واما مؤنثاً بالآلف . فهو ممتنع عن الصرف ، فيحصل : قد يكون ما يصرف في ضرورة الشعر اما أن يكون جمعاً ليس على زنة واحد ، واما أن يكون مؤنثاً بالآلف .

ومن القسم الرابع : دائماً كل مبني اما لازم البناء واما عارض البناء ، وكلما دخل الاسم في الغايات كان مبنياً ، فيحصل : قد يكون بعض ما بناؤه لازم أو بناؤه عارض داخلاً في الغايات .

الباب الثالث

الاستدلال الذي إحدى جملتيه شرطية والآخرى خبرية

من تكملة علم المعاني في الاستدلال الذي إحدى جملتيه شرطية
والآخرى خبرية

تركيب الدليل في هذا الباب ، في كل صورة من الصور الأربع ،
لا يزيد على أربعة أقسام : وهي : أن تكون السابقة خبرية واللاحقة
أما متصلة وأما منفصلة ، وأن تكون اللاحقة خبرية والسابقة أما متصلة
وأما منفصلة . وقد عرفت جميع ذلك ، فاعتبر التركيبات بنفسك .

الباب الرابع

القياسات ومجاريها واحوالها

ولاذ قد نجز الموعد في الابواب الثلاثة من فن الاستدلال ، فلولا أن لاصحاب فصولا سواها يتكلمون فيها : كفصل القياسات المركبة ، وفصل القياسات الاستثنائية ، وفصل قياس الخلف ، وفصل عكس القياس ، وفصل قياس الدور ، وغير ذلك ، لختمنا الكلام في هذا الفن ، مؤثرين أن لا ننظمها في سلك الايراد ، لرجوعها اما إلى مجرد اصطلاح ، واما إلى فائدة قلما تخفى على ذي فطنة يتقن ما قد سبق ذكره ، ولكنتنا نقفو أثرهم اعتناء بايضاح ما توخوه ، مع التنبيه على ما هنالك من وجوه الضبط عندنا .

القياسات المركبة :

فنقول تركيب القياسات : عبارة عن تركيب دليل فيه تركيب دليل ، أما لسابقته وأما للاحقته ، وأما لكليتهما ، وقس على هذا . وأنا أذكر مثلاً واحداً ، وهو قولنا في دليل فيه دليل سابقته : كل جسم قرين كون في جهة معينة . وكل كون حادث ، فكل جسم قرين حادث . وكل قرين حادث حادث ، فكل جسم حادث .

وتركيب القياسات عندهم ينقسم إلى : موصول ، وهو أن يكون الدليل الموزع في الدليل قد وصل بذكر سابقته ولاحقته ، والحاصل منهما في المثال المذكور . وإلى : مفصول ، وهو أن يكون قد

فصل عنه ذكر الحاصل من جملتيه ، كما إذا قلت : كل جسم قرين كون في جهة معينة ، وكل كون في جهة معينة حادث ، وكل قرين حادث ، وكل جسم حادث ؛ ولك أن تجعل الوصل : عبارة عن أن يوصل الدليل بالتصريح ، بجميع ما لا بد له منه في استلزامه للمطلوب ، والفصل : عبارة عن ترك شيء ، إذا علم موقعه ، فنقول في قولك : هذا مساو لذاك ، وذاك مساو لذلك ، فهذا مساو لذلك ، أنه مفصول . في قولك : هذا مساو لذاك ، وذاك مساو لذلك ، وكل مساو لمساو لشيء ، مساو لذلك الشيء ، فهذا مساو لذلك ، أنه مفصول . وان تقول في قولك : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وإن كان النهار موجوداً فالأعشى يبصر ، والشمس طالعة فالأعشى يبصر : إنه مفصول . وفي قولك : والشمس طالعة ، فالنهار موجود ، فالأعشى يبصر ، إنه مفصول .

القياسات الاستثنائية :

والقياس الاستثنائي عبارة عن الاستدلال بثبوت الملزوم على ثبوت لازمه ، وينفي اللازم على انتفاء ملزومه ، دون مقابليهما ، إلا فيما إذا كان اللازم مساوياً . لكن ذلك لا يكون عن قوة النظم ، مثال الاستدلال بثبوت الملزوم على ثبوت اللازم : إن كان هذا انساناً ، فهو حيوان ، لكنه انسان ، فيحصل : هو حيوان . ومثال الاستدلال بنفي اللازم على انتفاء ملزومه : إن كان انساناً ، فهو حيوان ، لكنه ليس بحيوان ، فيحصل : ليس هو بانسان . وهو من الدلالات الواضحة المستلزم تكذيبها الجمع بين النقيضين استلزماً ظاهراً ، ولك أن تنزل الاول منهما منزلة الضرب الثاني من الصورة الاولى ، لأن قولنا : إن كان هذا انساناً فهو حيوان في قوة : كل انسان حيوان ، فتجعله لاحقة ، وتجعل قولك : لكنه انسان ، وهو في قوة : هو انسان ، سابقة : وتركب الدليل هكذا : هو انسان ، وكل انسان حيوان ، فيحصل : هو حيوان ، وان تنزل الثاني ،

منزلة الضرب الرابع من الصورة الثانية ، ناظماً قولك : لكنه ليس بحيوان ، في سلك : ليس هو بحيوان ، مركباً للدليل هكذا : هو ليس بحيوان ، وكل انسان حيوان ، محصلاً منه : ليس هو بانسان . واما مقابلاهما فلا ينتظمهما ، على ما سلكنا من الطريق ، ضرب من ضروب الصور ، فتأمل .

قياس الخلف :

وأما قياس الخلف فقد تكرر عليك ، غير مرة ، كونه ، دليلاً مركباً من نقيض الحاصل من الدليل المذكور ومن احدى جملتيه ، لبيان بطلان النقيض ، بوساطة أن الدليل متى صح تركيبه وصدقت جملته لزمه الحق ، واللازم ههنا منتف ، فيلزم انتفاء الملزم ، وإذا لا شبهة في صحة التركيب وفي صدق احدى الجملتين ، فالمتعين للكذب ، إذن ، هي الحملة الاخرى ، وهي النقيض ، توصلنا بذلك كله إلى اثبات حقيقة الحاصل من الدليل المذكور سابقاً . والخلف إذا نظم في سلك القياسات المركبة نظم لذلك ، ونسميه قياس الخلف اما : لأنه قياس يسوق إلى حاصل رديء : وهو خلاف الحق ، فالخلف هو الكلام الرديء ، يقال : سكت ألفاً ونطق خلفاً . وأما ، لأنه قياس كأنه يأتي من وراء من ينكر حاصل الدليل السابق ، ويترك حملة بنفس الدليل ، فالخلف هو الوراة أيضاً ، بناء على أن الانسان متى اتصف بالانكار لشيء ؛ وُصِفَ بأنه حول ظهره اليه ، وكذا إذا ترك العمل به ، وأبى قبوله ، قيل : نبذه وراء ظهره وعليه قوله علت كلمته : ﴿ فَتَنَبَّذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ (١) أي تركوا العمل به ، وربما جرى على ألسن الدخلاء في هذا الفن ، بضم الخاء ، وقد جرت العادة على تسمية خلف الخلف رد الخلف إلى المستقيم.

وخلف الخلف : هو أن تركيب قياساً من نقيض الحاصل من الخلف ومن احدى جملتي الدليل السابق على خلف الخلف ، وتحصيل منه المطلوب

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٨٧ .

الاصلي ، وقد أغنت عبارتي : خلف الخلف ، مع كمال ايضاحها لمراد الاصحاب من : رد الخلف إلى المستقيم ، عن تطويلات تمس الحاجة اليها بدون هذه العبارة .

عكس القياس :

وأما عكس القياس فنظير الخلف من وجه ، وذلك أنه يؤخذ فيه ، مقابل حاصل الدليل ، أما بالتناقض مثل : ما إذا كان كل كذا كذا ، فيوضع موضعه : لا كل كذا كذا . وأما بالتضاد مثل : ما إذا كان كل كذا كذا ، فيوضع موضعه : لا شيء من كذا كذا ، ويضم إليه احدى جملي الدليل ، ليحصل مقابل الجملة الأخرى احتيالا لمنع القياس .

قياس الدور :

وأما قياس الدور : فهو أن يؤخذ عكس احدى جملي الدليل ، مع الحاصل من الدليل ، فيركب منهما دليل مثبت للجملة الأخرى ، ويصبر إلى هذا في الجدل احتيالا ، عندما تكون احدى جملي الدليل غير بينة : فيغير المطلوب عن صورته اللفظية ، ليتوهم شيئاً آخر ، ويقرن به عكس الجملة الأخرى من غير تغير الكمية ، مثل قولنا : كل انسان متفكر ، وكل متفكر ضحاك : فكل انسان ضحاك . وقولنا : كل انسان ضحاك ، وكل ضحاك متفكر ، فكل انسان متفكر . وقولنا : كل متفكر انسان ، وكل انسان ضحاك ، فكل متفكر ضحاك . لكن هذا الاحتيال إنما يتمشى إذا كانت الاجزاء متعاكسة متساوية ، كما في المثال المضروب ، والذي ضربته من المثال يبين معنى تسميته قياس الدور ، فانظر .

التقسيم والسبر والاستقراء والتمثيل

ولإذ قد عثرت على القياسات ومجاريها وأحوالها ، وإن هنا أموراً شبيهة بالقياس ، فلا حرج أن نشير إليها إشارة خفيفة .

منها التقسيم والسبر وذلك : أن تجعل المبتدأ ملزوم أحد خبرين ، أو أخبار تحصرها ، ليتعين واحد من ذلك المجموع عند النفي لما عداه ، كما تقول : زيد إما في الدار أو في المسجد أو في السوق ، لكنه ليس في السوق ولا في المسجد ، فإذاً هو في الدار . وإن هذا النوع ، متى صح حصره وصدق نفيه ، أفاد اليقين .

ومنها : الاستقراء . وهو انتزاع حكم كلي عن جزئيات ، وأنه إذا تيسرت الاحاطة بجميع الجزئيات ، حتى لا يشذ عنها واحد ، أفاد اليقين . ومن للمستقرىء بذلك ؟

ومنها التمثيل : وهو تعدية الحكم عن جزئي إلى آخر لمشابهة بينهما ، وأنه أيضاً مما لا يفيد اليقين إلا إذا علم بالقطع أن وجه الشبه هو علة الحكم ، ولكن تسكب فيه العبرات .

فصل : في الدليل

وهذا أوان أن نشي عنان القلم إلى تحقيق ما عساك تنتظر منذ افتتحنا الكلام في هذه التكملة أن نحققه ، أوعل صبرك قد عيل له ، وهو : أن صاحب التشبيه ، أو الكناية ، أو الاستعارة ، كيف يسلك في شأن

متوخاه مسلك صاحب الاستدلال ، وأنتى يعشو أحدهما إلى نار الآخر
والحدو تحقيق المرام مظنة هذا ، والهزل وتلفيق الكلام مظنة هذا ؟ فنقول ،
وبالله الحول والقوة ، أليس قد تلي عليك : أن صور الاستدلال أربع
لا مزيد عليهن ، وأن الاولى هي التي تستبد بالنفس ، وأن ما عداها
تستمد منها بالارتداد اليها ، فقل لي إن كانت التلاوة أفادت شيئاً ؟ هل هو
غير المصير إلى ضروب أربعة ؟ بل إلى اثنين ؟ محصولهما إذا أنت وفيت
النظر إلى المطلوب حقه ، الزام شيء يستلزم شيئاً ، فيتوصل بذلك إلى
الاثبات . أو يعاند شيئاً فيتوصل بذلك إلى النفي . ما أظنك ، إن صدقَ
الظنُّ ، يحول في ضميرك حائل سواه .

ثم إذا كان حاصل الاستدلال ، عند رفع الحجب ، هو ما أنت
تشاهد بنور البصيرة ، فوحقك إذا شبهت قائلاً : خدتها وردة ، تصنع
شيئاً سوى أن تلزم الحد ما تعرفه يستلزم الحمرة الصافية ، فيتوصل بذلك
إلى وصف الحد بها .

أو هل إذا كُنيت قائلاً : فلان جم الرماد ، تثبت شيئاً غير أن تثبت
لفلان كثرة الرماد المستتبعة للقرى ، توصلاً بذلك إلى اتصاف فلان
بالمضيافية عند سامعك ؟

أو هل إذا استعرت قائلاً : في الحمام أسد ، تريد أن تبرز من هو
في الحمام في معرض من سداه ولحمته شدة البطش ، وجراءة المقدم
مع كمال الهيئة ، فاعلاً ذلك ليتسم فلان بهاتيك السمات ؟ .

أو هل تسلك إذا رمت سلب ما تقدم ، فقلت : خدتها باذنجانة
سوداء ، أو قلت : قدر فلان بيضاء ، أو قلت : في الحمام فراشة ،
مسلكاً غير الزام المعاند بدل المستلزم ، ليتخذ ذريعة إلى السلب هنالك ؟

أرأيت والحال هذا أن ألقى اليك زمام الحكم أنجذك ؟ لا تستحي
أن تحكم بغير ما حكمنا نحن ، أو تهجس في ضميرك أنتى يعشو صاحب

التشبيه أو الكناية أو الاستعارة إلى نار المستدل ؟ ما أبعد التمييز بمجرد أن يسوغ ، ذلك فضلاً أن يسوغه العقل الكامل ، والله المستعان .

هذا وكم ترى المستدل يتفنن فيسلك : تارة طريق التصريح فيتمم الدلالة ، وأخرى طريق الكناية ، إذا مهر ، مثل ما تقول للخصم : إن صدق ما قلت استلزم كذا ، واللازم منتف ، ولا تزيد فتقول :

تعريف الدليل :

وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم ، فلزم منه كذب قولك . وهل فصل القياسات ووصلها يشم غير هذا ؟ وأما بعد ، فللمحصلين فيما نحن بصدده أشياء تسلك فيما بينهم ، فلنورد طرفاً منها لمجرد التنبيه على نوعها من ذلك إن تعريف الدليل ممتنع ، لأن العلم بتركيب الدليل . إن كان بالضرورة امتنع تعريفه ، وإن كان بالدليل لزم .

أما الدور واما التسلسل ، وهما باطلان ، ولا شيء سوى الضرورة والاستدلال ، فيجواب عنه : بأننا لا نعرف تركيب الدليل ، وإنما ننبه عليه ، من له ظننا استعداد التنبيه ، فإن لم يتنبه محونا عن دفتر المخاطبين . ولا شبهة في تفاوت النفوس لأدراك العلوم ، ومن ذلك : أن الاكتساب بالدليل ممتنع ، فإن افادته للعلم ، إن كانت بالضرورة لزم منه الاشتراك في العلم ، فالدليل : اشتراك العلم بما يفيد ، واللازم ، كما هو غير خاف ، منتف ، فيجواب عن ذلك : أنه تشكيك ، فيما يعلم كل أحد بالضرورة أن ليس كل علم ضرورياً ، فيعترض عليه ، بأن تصحيح ذلك في حيز التعارض لكونه مشككاً أيضاً في إحدى الضرورات المتألف عنها السؤال ، فيجواب عن الاعتراض ، بأن التعارض ، إن كان أورثكم شكاً في ضرورات سؤالكُم ، فالاعتراض مقدوح فيه ، فلا يستحق الجواب . وإن كان لم يورث ، فهو اعتراف منكم بكون ضرورتنا قائمة ، فلا حاجة بنا إلى الجواب ، فيقدح في الجواب : بأن التعارض إذا أورث

تشكيكاً لنا أوجب مثله لكم ، فيضار في دفع القدح إلى أنه تمسك منكم بالدليل ، وأنه تناقض ، وإنما أخرت هذا ، ولك أن تقدمه ، ليقرع سمعك ما قد سبقه ، ومن ذلك : أن الاكتساب بالدليل : إن قيل به ، لزم في كل من هو عاقل : جمال أو حمال أو نظيرهما ، إذا نظروا أن يحصل لهم من العلوم العقلية ما قد تفرد به الافراد ، لكون النظر في نفسه ممكناً ، والالزم الجبر ، وكون أجزاء الدليل في ذهن كل أحد لامتناع القول باكتسابها ، على ما سبق في باب الحد ، وكون صحة تركيب الدليل وفساده غيره مكتسبين ، تفادياً عن المحذورين : الدور والتسلسل .

وكون الصادر علماً مستغنياً عن الاكتساب للتفادي عن المحذورين ثم إن هذا اللازم معلوم الانتفاء لكل منصف ذي بصيرة ، فيقال : إن سلم لكم ما ذكرتموه في توجيه ما ألزمتكم ، فهو ألزم لكم فيما إذا كانت العلوم عن آخرها مبرأة عن الاكتساب ، وهذا النوع الذي قد أردنا التنبيه عليه هو فوائد ، لئن أخذنا بك في شعبها ، ولانها لربما ضربت بعروقها إلى علوم لست من عالمها ، لتهيمن في أودية الحيرة ، خاسراً أكثر مما كنت قد ربحت ، فالرأي الرصين الترك عن آخرها ، ولنتكلم في فصل كنا أخرناه لهذا الموضع وهو : بيان حال المستثنى منه في كونه حقيقة أو مجازاً فنقول :

المستثنى منه : حقيقة أم مجاز ؟

ان أصحابنا في علم النحو ، حيث يصفون الاستثناء بأنه اخراج الشيء عن حكم دخل فيه غيره ، ويعنون أن ذلك الاخراج يكون بكلمات مخصوصة يعينونها ، وأنت لتعلم أن إخراج ما ليس بداخل غير صحيح ، فيظهر لك من هذا أن حق المستثنى عندهم ، كونه داخلياً في حكم المستثنى منه ، وأن قولهم : لفلان علي عشرة دراهم إلا واحداً ، يستدعي دخول الواحد في حكم العشرة قبل إلا ، لكن دخول الواحد في حكم

العشرة ، متى قدر من قبل المتكلم ، ناقض آخر الكلام أوله ، كما يشهد له الحال ؛ وقد سبق الكلام في التناقض فيلزم تقديره من قبل السامع .

وان يكون استعمال المتكلم للعشرة مجازاً في التسعة ، وأن يكون إلاً واحداً قرينة المجاز ، ويفرغ على اعتبار الدخول كون الاستثناء متصلاً ، مثل : جاءني أخوتك إلاً الأكبر ، أو قومك إلاً زيدا منهم ، أصلاً دون كونه منقطعاً ، مثل : جاءني القوم إلاً حماراً ، وكون كون دخول المستثنى في حكم المستثنى منه واجباً ، مثل ما سبق أصلاً دون ما لا يكون واجباً ، مثل قولك : اضرب قوماً إلاً عمراً ، إذ لا يخفى أن دخول عمرو في حكم الضرب لا يجب وجوب دخول الواحد في العشرة ، أو الأكبر أو زيد في إخوتك وقومك ، ويفرغ على اعتبار المجاز كون كون المستثنى أقل من المستثنى منه ، الباقي بعد الاستثناء ، مثل الأمثلة المذكورة أصلاً ، نحو : لفلان عليّ عشرة إلاً تسعة ، لكون الدخول الذي هو سبب الاستثناء مراعى في الاول ، وكون الدخول المراعى مع الوجوب أظهر منه عند عدم الوجوب في الثاني ، وكون تنزيل الأكثر منزلة الكل ، الذي هو الطريق إلى المجاز فيما نحن فيه ، أدخل في المناسبة ، من تنزيل الأقل منزلة الكل في الثالث . وأما المصير إلى فروع هذه الأصول عند البلغاء ، فمن باب الإخراج ، لا على مقتضى الظاهر بتنزيلها منزلة أصولها بوساطة جهة من جهات البلاغة ، قال تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ ۝ ﴾ ^(١) وقال : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ ۝ ﴾ ^(٢) بناء على التغليب فيهما ، وقال تعالى : ﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۝ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ۝ ﴾ ^(٣) بتقدير حذف المضاف ، وهو إلاً سلامة من أتى الله مدلولاً عليه بقرائن الكلام ، منزلة

(١) سورة البقرة ، الآية : ٣٤ ؛ الإسراء : ٦١ ؛ طه : ١١٦ ؛ الكهف : ٥٠ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ١٥٧ .

(٣) سورة الشعراء ، الآيتان : ٨٨ - ٨٩ .

السلامة المضافة منزلة المال والبنين . بطريق قولهم : عتاب فلان السيف
وأنيسه الاصداء . وقوله : واعتبوا بالصيلم .

ولك أن تحمل قوله : ﴿ يوم لا ينفع مال ولا بنون ﴾ على معنى
لا ينفع شيء . ما حمل قولك : لا ينفع زيد ولا عمرو ، على معنى :
لا ينفع انسان ما . ويكون من منصوب المحل ، وقال القائل :

وبلدة ليس بها أنيس إلاّ اليعافير وإلاّ العيس

على معنى أنيسها اليعافير والعيس ، أي أنيسها ليسوا إلاّ إياها . وقال :
وقفت فيها أصيلاً لا أسائلها أعيت جواباً وما بالربع من أحد^(١)
إلاّ أوادي
.....

أراد : إن كان الآدي يعد أحداً فلا أحد فيه بها إلا هو .

وكذا في الفرعين الآخرين فتأملهما ، فقد اطلعت على جهات البلاغات ،
فلا تقل : اضرب قوماً إلاّ عمراً ، إلاّ لإظهار كمال الإبقاء على عمرو ،
فإن المبقي على الشيء ينزل البعيد من احتمالات ضرورة منزلة أقربها ،
أو لوجه آخر مناسب مستلزم لا يجاب الدخول في باب البلاغة ؛ ولا تنس
قولي في باب البلاغة ، وكذا لا تقل : لفلان عليّ ألف لا تسعمائة وتسعة
وتسعين ، إلاّ إذا أردت أن تنزل ذلك الواحد منزلة الالف بلجهة من
الجهات الخطائية ، وقد عرفت .

ولامتناع كون الشيء غير نفسه لا تصح استثناء الكل من الكل ،
فلا تقل لفلان عليّ ثلاثة دراهم إلاّ ثلاثة ، ولكن أردف الثاني ما يخرج

(١) البيت هو الثاني من معلقة نابغة بني ذبيان : زياد بن معاوية بن طباب. المتوفى سنة ١٨
قبل الهجرة ، سنة ٦٠٤ م . وانظر تحقيق عبارات البيت في ص ١٤١ من (شرح
المعلقات العشر وأخبار شعرائها) للشنقيطي وترجمة الشاعر : ٤٩ - ٥٥ ، والكتاب من
منشورات الدار .

عن المساواة ، فقل ، إن شئت لفلان عليّ ثلاثة دراهم إلاّ ثلاثة إلاّ اثنين إلاّ أربعة إلاّ واحداً ، فيلزم درهماً لتزول : عليّ ثلاثة إلاّ ثلاثة إلاّ اثنين منزلة : لفلان عليّ أربعة ، لوقوع الاثنين في درجة الاثبات لكونهما مستثنين عن ثلاثة هي في درجة النفي ، لكونها في محل الاستثناء عن ثلاثة مثلثة .

وإن كان تحقيق استثنائها عندك موقوفاً على تبين مقدار خروجها عن المساواة للمستثنى منه ، ولزوم الاثنين ، من قولك : عليّ أربعة إلاّ أربعة إلاّ واحداً ، بالطريق المذكور في اثبات الأربعة ، و : لفلان عليّ ثلاثة إلاّ ثلاثة إلاّ ثلاثة إلاّ ثلاثة إلاّ واحد ، فليلزم الثلاثة : لوجوب الواحد الواقع في درجة الاثبات ، ووجوب واحد آخر من الثلاثة الثالثة عن الواحد ، وآخر ثالث من الثلاثة الخامسة عنه ، وهي : الثلاثة الأولى . و : لفلان عليّ ثلاثة دراهم إلاّ ثلاثة إلاّ واحداً إلاّ اثنين إلاّ ثلاثة إلاّ اثنين ، فليلزم : واحد لاسقاط الاثنين الآخرين من الثلاثة التي فيها ، الواقعة في درجة الاثبات ، وإخراج الواحد الباقي منها بعد الاسقاط من الاثنين قبله الساقطين ، واسقاط الواحد الباقي منهما من الواحد قبله ، المجتمع من الواحد للباقي من الثلاثة الأولى ، المسقط عنها الاثنان الباقيان من الثلاثة المسقطة ، المخرج عنها الواحد بالاثبات .

ولفلان عليّ عشرة إلاّ تسعة إلاّ ثمانية إلاّ سبعة إلاّ ستة إلاّ خمسة إلاّ أربعة إلاّ ثلاثة إلاّ اثنين إلاّ واحد إلاّ اثنين إلاّ ثلاثة إلاّ أربعة إلاّ خمسة إلاّ ستة إلاّ سبعة إلاّ ثمانية إلاّ تسعة ، فيلزم واحد . لأنك إذا قلت : عليّ عشرة إلاّ تسعة ، لزم واحد . ثم قلت : إلاّ ثمانية ، صار اللازم تسعة ، ثم إذا قلت : إلاّ سبعة ، بقي اللازم اثنين ، ثم إذا قلت : إلاّ ستة ، صار اللازم ثمانية ، ثم إذا قلت : إلاّ خمسة ، بقي اللازم ثلاثة ، ثم إذا قلت : إلاّ أربعة صار اللازم سبعة ، ثم إذا قلت : إلاّ ثلاثة ، بقي اللازم أربعة ، ثم إذا قلت : إلاّ اثنين ، صار اللازم ستة ، ثم إذا قلت :

إلاّ واحداً ، بقي اللازم خمسة ، ثم إذا قلت : إلاّ اثنين ، صار اللازم سبعة ، ثم إذا قلت : إلاّ ثلاثة ، بقي اللازم أربعة ، ثم إذا قلت : إلاّ أربعة ، صار اللازم ثمانية ، ثم إذا قلت : إلاّ خمسة ، بقي اللازم ثلاثة ، ثم إذا قلت : إلاّ ستة ، صار اللازم تسعة ، ثم إذا قلت : إلاّ سبعة ، بقي اللازم اثنين ، ثم إذا قلت : إلاّ ثمانية ، صار اللازم عشرة ، ثم إذا قلت : إلاّ تسعة بقي اللازم واحداً ، هذا .

ثم إذا فرقت بين : إلاّ للاستثناء ، وبينها للوصف ، بمعنى : غير ، مثل ما إذا قلت : لفلان عليّ ثلاثة دراهم إلاّ اثنان ، بالرفع ، لزمت الثلاثة ، وإذا قلت : ما عليّ لفلان ثلاثة دراهم إلاّ اثنان ، احتمل ، من حيث أصول النحو ، أن لا يلزمه شيء إذا حمل الرفع على الوصف ، واحتمل أن يلزمه اثنان ، إذا حمل الرفع على البدل . وعلى هذا فقس تستخرج ما شئت من فتاوى ذات لطف ودقة ، بإذن الله تعالى .

فصل : وجه الإعجاز في الاستدلال

وإذ قد أفضى بنا القلم إلى هذا الحد من علمي المعاني والبيان ، وما أظنك يشتهه عليك ، وأنت منذ وفقنا لتحريك القلم فيهما لتشاهد ما تشاهد ، أنا ما سطرنا ما سطرنا إلاّ وجل الغرض توخي إيقاظك بما أنت فيه ، من رقدة غباك عن ضروب افتنانات في النسج لحبير الكلام على منوال الفصاحة ، وابداع وشيه بتصاوير عن كمال انتانق في ذلك إشداداً وإلحاحاً ، عسى أن استيقظت أن يضرب لك بسهم ، حيث ينص الإعجاز للبصيرة تليله ، ويقص على المذاق دقيقه وجليله ، فتنخرط في سلك المنقول عنهم في حق كلام رب العزة : إن له لحلاوة ، وأن عليه لطلاوة ، وأن أسفله لمغدق ، وأن أعلاه لمثمر ، وأنه يعلو وما يعلى ، وما هو بكلام البشر ، فتستغني بذلك عن وقوع باب الاستدلال ، وإن لا تتجاوزك أيدي الاحتمالات في وجه الإعجاز ، فلنقصص عليك ما عليه المتحرفون عن هذا المقام .

اعلم أن قارعي باب الاستدلال ، بعد الاتفاق على أنه معجز ،
مختلفون في وجه الإعجاز .

فمنهم من يقول : وجه الإعجاز : هو أنه ، عز سلطانه ، صرف
المتحدثين لمعارضة القرآن عن الاتيان بمثله بمشيئته ، لا . أنها لم تكن مقدوراً
عليها فيما بينهم في نفس الامر ، لكن لازم هذا القول كون المصروفين
عن الاتيان بالمعارضة على التعجب من تعذر المعارضة ، لا من نظم القرآن ،
مثله إذا قال لك مدّع شيئاً : حجتي في دعواي هذا اني أضع الساعة يدي
على نحري ، ويتعذر ذلك عليك ، ووجدت حجته صادقة ، فإن التعجب
في ذلك يكون منصرفاً إلى تعذر وضع يدك على النحر ، لا إلى وضع
المدعي يده على نحره . واللازم كما ليس يخفى منتفٍ .

ومنهم من يقول : وجه اعجاز القرآن وروده على اسلوب مبتدأ
مباين لأساليب كلامهم في خطبهم وأشعارهم ، لا سيما في مطالع السور .
ومقاطع الآي ، مثل : يؤمنون ، يعملون ، لكن ابتداء أسلوب ، لو
كان يستلزم تعذر الاتيان بالمثل ، لاستلزم ابتداء أسلوب الخطبة أو الشعر .
إذ لا شبهة في أنهما مبتدآت ، تعذر الاتيان بالمثل . واللازم كما ترى
منتفٍ .

ومنهم من يقول : وجه اعجاز ، سلامته عن التناقض ، لكنه يستلزم
كون كل كلام ، إذا سلم من التناقض ، وبلغ مقدار سورة من السور ،
ان يعد معارضة . واللام بالاجماع منتفٍ .

ومنهم من يقول : وجه الاعجاز الاشتمال على الغيوب ، لكنه يستلزم
قصر التحدي على السور المشتملة على الغيوب دون ما سواها ، واللازم
بالاجماع أيضاً منتفٍ .

فهذه أقوال أربعة ، يخمسها ما يجده أصحاب الذوق من أن وجه
الاعجاز : وهو أمر من جنس البلاغة والفصاحة ، ولا طريق لك إلى هذا

الخامس إلا طول خدمة هذين العلمين ، بعد فضل إلهي من هبة يهبها بحكمته من يشاء ، وهي النفس المستعدة لذلك . فكل ميسر لما خلق : ولا استبعاد في انكار هذا الوجه ممن ليس معه ما يطلع عليه ، فلكم سبحانه الذيل في انكاره ، ثم ضممنا الذيل ما ان نذكره ، فله الشكر على جزيل ما أولى ، وله الحمد في الآخرة والاولى .

خاتمة :

هذا وحين نرى الجهل قد أعمى جماعات عن علو شأن لتنزيل ، حتى تعكسوا في ضلالات اعتقدوها لجهلهم مطاعن ، قامت على صحتها الادلة ، فما ديدن الجاهل إلا كذلك ، يقيمون ما نص لديه الجهل قليله ، مقام ما قص عليه العقل دليله ، فلئن لم يحركها هنا القلم ، ليقفن المبتغي بين منزلي حصول وفوات ، وكأني بمقامي هذا اسمعه ينشدني :

فإيه أبا الشَّدَّادِ إنَّ وراءنا أحاديث تُروى بعدنا في المعاصر

يدعوني بذلك إلى تنمة الغرض من علمي المعاني والبيان ، في تحصيل ما قد اعترض مطلوباً كما ترى ، فها نحن لدعوته مجيبين ، باملاء ما يستمليه المقام في فنين ، يذكر في أحدهما ما يتعلق بالنظم ، توخياً لتكميل علم الادب ، وهو اتباع علم المنشور وعلم المنظوم ، وتفصيلاً لشبه يتمسك بها من جهته ، ثم يذكر في الثاني دفع المطاعن . فاعلين ذلك تحقيقاً لظن نظنه أنك منا طامع . في أن نسوق اليك الكلام على هذا الوجه .

وإن أحببت سبب الظن فاصبح . أليس متى جاء دافع وهي مفصلة عندك ، كان أجلب لثلج الصدر منك ، إذا جاء وهي مجملة ؟ وهل إذا فُضِّل المتكلم العالم بمداخل الفلسفة ومخارجها على المتكلم الجاهل بذلك ، فضل عليه بغير هذا ؟ .

لا أسيء بك الظن فأعدك عن تحقق ذلك على ريبة ، فقل لي ، وقد

ألفت أن أكون المتطلب لك من المقامين أفضلهما ، وشبه الجهلة فيما نحن
بصدده مختلفة فمن عائدة إلى علم الصرف ، ومن عائدة إلى علم النحو ،
ومن عائدة إلى علم المعاني والبيان ، ومرجع ذلك كله إلى علم المنثور ،
وقد ضمن اطلاعك كتابنا هذا على تفاصيل الكلام هناك . ومن عائدة إلى
علم المنظوم و : هو علم الشعر ، ونحن إلى الآن ما قضضنا من التعرض
له الخيام ، أفلا يورثنا ذا أن نظنك تنزع إلى المؤلف ، وإنك بتلك
الطماعية موصوف ، وهذا أوان أن نسوق اليك الحديث .

بسم الله الرحمن الرحيم

علم الشعر ودفع المطاعن

مقدمة :

الفن الأول من تنمة الغرض من علم المعاني وهو : الكلام في الشعر ^(١) وفيه ثلاثة فصول . أحدها : في بيان المراد من الشعر ، والثاني : فيما يخصه لكونه شعراً ، وهو الكلام في الوزن . وثالثها : فيما يتبع ذلك على أقرب القولين فيه ، كما نطلعك على ذلك ، وهو الكلام في القافية .

الفصل الأول

في بيان المراد من الشعر

قل : الشعر عبارة عن كلام موزون مقفى ، وألغى بعضهم لفظ : المقفى ، وقال : إن التقفية ، وهي القصد إلى القافية ورعايتها ، لا تلزم الشعر ، لكونه شعراً بل لأمر عارض ، ككونه مصرعاً ، أو قطعة أو قصيدة ، أو لاقتراح مقترح ، وإلا فليس للتقفية معنى غير انتهاء

(١) عن فن الشعر : انظر كتاب : شرح أهدي سبيل إلى علمي الخليل ، من منشورات الدار ، ففيه التفاصيل الكثيرة المطلوب معرفتها في هذا الفن ، إضافة إلى ذكر مصادر دراسته . وكذلك الصفحات : ٥١ - ٥٨ من كتاب (مفاتيح العلوم) للخوارزمي ، من منشورات الدار أيضاً .

الموزون ، وأنه أمر لا بد منه ، جارٍ من الموزون مجرى كونه مسموعاً ؛ ومؤلفه ، وغير ذلك ، فحقه ترك التعرض ، ولقد صدق .

ومن اعتبر المقفى قال : الموزون قد يقع وصفاً للكلام ، إذا سلم عن عيبي : قصور وتطويل ؛ فلا بد من ذكر التقفية تفرقة ، لكن وصف الكلام بالوزن ، للغرض المذكور ، لا يطلق .

وأقام بعضهم مقام الكلام . اللفظ الدالّ على المعنى ، ولا بُد لمن يتكلم بأصول النحو من ذلك مع زيادة ؛ وهي : أن تكون الدلالة بوساطة الوضع ، على ما يذكر في حد الكلمة ، وإلاّ لزم ، إذا قلت مثلاً :

ألا أن رأي الأشعري أبي الحسن ، ومتبعيه في القبيح وفي الحسن وإن كان منسوباً إلى الجهل عن قلى ، لرأي حقيق بالتأمل ، فاعلمن

أن لا يعد البيت الأول شعراً ، لكونه غير كلام بأصول النحو ، مع كونه شعراً من غير شبهة ، ولا الثاني وحده .

ثم اختلف فيه ، فعند جماعة : أن لا بد فيه من أن يكون وزنه . لتعمد صاحبه إياه ، والمراد بتعمد الوزن هو : أن يقصد الوزن ابتداء ، ثم يتكلم مراعيّاً جانبه ، لا أن يقصد المتكلم المعنى وتأديته بكلمات لاثقة من حيث الفصاحة في تركيب لتلك الكلمات توجيهه للبلاغة ، فيستتبع ذلك كون الكلام موزوناً . أو أن يقصد المعنى ، ويتكلم بحكم العادة على مجرى كلام الأوساط ، فيتفق أن يأتي موزوناً .

وعند آخرين : أن ذاك ليس بواجب ، لكن يلزمه أن يعدّ كل لافظ في الدنيا شاعراً إذ ما من لافظ ، أن تتبعته ، إلاّ وجدت في ألفاظه ما يكون على الوزن ، أو ما ترى إذا قيل لباذنجاني : بكم تبع ألف باذنجانة ؟ فقال : أبيعها بعشرة عدليات . كيف تجد القولين على الوزن ؟ أو إذا قيل لنجار : هل تم ذاك الكرسي ؟ فقال : نعم فرغت منه

يوم الجمعة ، كيف تجدد الأول في الأوزان والثاني أيضاً ؟ وعلى هذا إذا قيل لجماعة : من جاءكم يوم الاحد ؟ فقالوا : زيد بن عمرو بن أسد .

وتسمية كل لفظ شاعراً مما لا يرتكبه عاقل عنده انصاف ، فالصحيح هو الرأي الاول ، لا يقال : فيلزم أن يجوز فيمن قال قصيدة أو قطعة أن لا يسمى شاعراً بناء على تجويز أن لا يكون تعمد ذلك وامتناعه ظاهراً ، فالواجب هو أن العقل يصحح الاتفاق في القليل دون الكثير ، وإلا فسد عليك الاسلام في مواضع ، فلا تمار ، والمروي عن النبي عليه السلام أنه قال : من قال ثلاثة أبيات فهو شاعر ، شاهد صدق لما ذكرنا ، لافادته أنه يمتنع تجويز عدم التعمد بالأبيات الثلاثة : فلا بد من كونها شعراً ، ومن كون قائلها شاعراً من تعمد ، دون قائل الاقل .

فالشعر إذن : هو القول الموزون وزناً عن تعمد ، وأرى أن شيخنا الحاتمي ذلك الامام في أنواع من الغرر الذي لم يسمع بمثله في الأولين ولن يسمع به في الآخرين كساه الله حلل الرضوان ، وأسكنه حلل الروح والريحان ، كان يرى هذا الرأي .

والرأي الاول حقه إذا سمي شعراً أن يسمى مجازاً لمشابهته الشعر في الوزن ، ومذهب الامام أبي اسحاق الزجاج في الشعر هو : أن لا بد من أن يكون الوزن من الأوزان التي عليها أشعار العرب ، وإلا فلا يكون شعراً ، ولا أدري أحداً تبعه في مذهبه هذا .

الفصل الثاني

في تتبع الأوزان

اعلم أن النوع الباحث عن هذا القبيل يسمى علم العروض : وما أهمّ السلف فيه إلا تتبع الأوزان التي عليها أشعار العرب ، فلا يظنّن أحد الفضول عندهم في الباب ، من ضم زيادة على ما حصروه ، ليست في كلام العرب ، فضلاً على الامام الخليل بن أحمد ذلك البحر الزاخر ، مخترع هذا النوع ، وعلى الأئمة المغترفين منه من العلماء المتقدمين به ، في ذلك ، رضوان الله عليهم أجمعين ؛ وإلاّ فَمَنْ أنبأ لهم لم يكونوا يرون الزيادة على التي حصروها من حيث الوزن مستقيمة ، والزيادة عليها تنادي بأرفع صوت :

لقد وجدت مكان القول ذا سعة فإن وجدت لساناً قاثلاً فقل

لا للطبع المستقيم أن يزيد عليها شيئاً ، ولا حاكم في هذه الصناعة إلا استقامة الطبع ، وتفاوت الطباع في شأنها معلوم ، وهي المعلم الاول المستغني عن التعلم ، فاعرف وإياك إن نُقِلَ إليك وزن منسوب إلى العرب ، لا تراه في الحصر ، أن تعد فواته قصوراً في المخترع ، فلعله تعمد اهماله لجهة من الجهات ، أو أي نقيضة في أن يفوته شيء ، هو في زاوية من زوايا النقل لا زوايا العقل ، على أنه إن عُدَّ قصوراً ، كان العيب فيه لمقدمي عهده ، حيث لم يهينوا الامام مثله ما يتم له المطلوب من مجرد نقل الرواة ومجرد الاستظهار بذلك ، اللهم صبراً .

فصل : أوزان أشعار العرب

وإذ قد وقفت على هذا ، فاعلم أن أوزان أشعار العرب ، بوساطة الاستقراء لمختلفاتها ، ترجع عند التحليل بن أحمد ، رحمه الله ، بحكم المناسبات المعتبرة على وجهها في الضبط ، والتجنب عن الانتشار ، إلى خمسة عشر أصلاً ، يسميها : بحوراً .

وتلك البحور ترجع إلى خمس دوائر تنتظم حركات وسكنات معدودة انتظاماً ، فتضبط في حروف تنظم ، تسمى تلك الضوابط : أصول الافاعيل ، وهي ثمانية في اللفظ : اثنان منها خماسيان : فعولن ، فاعلن ، وستة سباعية : مفاعيل ، فاعلاتن ، مستفعلن ، مفاعلتن ، متفاعلتن ، مفعولات . إلا أن اعتبارها على مقتضى الصناعة يصيرها عشرة ، بضم اثنان اليها ، وهما : مس تفع لن ، بقطع تفع عن طرفيه في موضعين ، وفاع لاتن ، بقطع فاع عما بعده في موضع . ومساق الحديث يطلعك على ذلك بإذن الله تعالى .

وتركيبات هذه الافاعيل تصور من خمسة أنواع أو أربعة : أحدها : حرفان ثانيهما ساكن ، وإنه يسمى : سبباً خفيفاً . وثانيها : حرفان متحركان يعقبهما ساكن ، وإنه يسمى : وتداً مجموعاً . وثالثها : حرفان متحركان يتوسطهما ساكن ، وإنه يسمى : وتداً مفروقاً . ورابعها : ثلاثة أحرف متحركات على التوالي يعقبهن ساكن ، وإنه يسمى : فاصلة صغرى . وخامسها : متحركان لا يعقبهما ساكن ، كالنصف الأول من الفاصلة الصغرى ، وإنه يسمى : سبباً ثقيلاً . ولذلك كثيراً ما يقال فيها . إنها مركبة من سبيين : ثقیل وخفیف ، فيعد : فعولن ، مركباً من : وتد مجموع ، وسبب خفيف بعده ؛ وفاعلن ، بالعكس ، ويعد : مفاعيلن ، مركباً من : وتد مجموع قبل سبيين خفيفين ، وفاعلاتن ، منه بينهما ، ومستفعلن ، منه بعدهما ، ومفاعلتن منه ومن فاصلة صغرى بعده ، ومتفاعلتن : بالعكس ، ويعد مفعولات من : وتد مفروق بعد

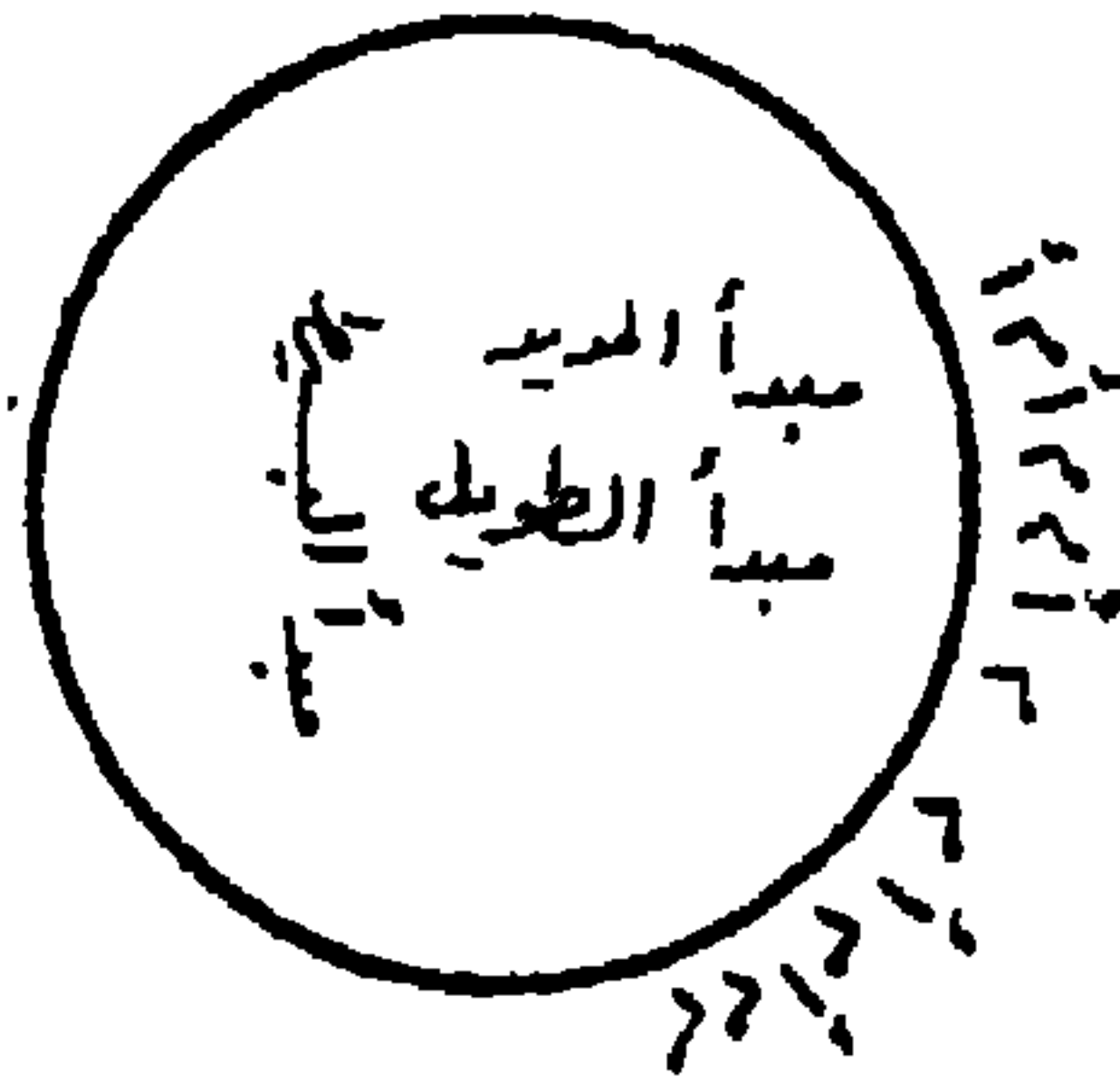
سببين خفيفين ، ومس تفع لن ، في الخفيف وفي المجتث ، منه بينهما ،
وفاع لاتن ، في المضارع ، منه قبلهما .

ثم يقع في تعريفات الافاعيل ما يجمع : أربعة أحرف متحركات
على التوالي يعقبون ساكن ، فذاك يسمى : فاصلة كبرى . وقد يذهب
فيه إلى أنها مركبة من : سبب ثقيل ووتد مجموع ، لكن الوقوف على
الصناعة يأباه ، وعسى أن تهتدي بذلك في أثناء ما يتلى عليك ، ولن يقف
على لطائف ما اعتبره الامام الخليل بن أحمد ، قدس الله روحه ، في هذا
النوع إلا ذو طبع سليم ، وهو ماهر في استخراج علم الصرف .

الدوائر الشعرية وأسمائها :

ولتلك الدوائر الخمس أسام ، وترتيب في الايراد ، فدائرة تسمى :
مختلفة لاختلاف ما فيها من الضابط خماسياً وسباعياً ، ويفتح بذكرها
وهي هذه :

الميم : علامة المتحرك ، والالف : علامة الساكن . يتم أصل البيت
بدورها أربع مرات ، وإنها تتضمن من البحور المستقرة ثلاثة ، أساميها :

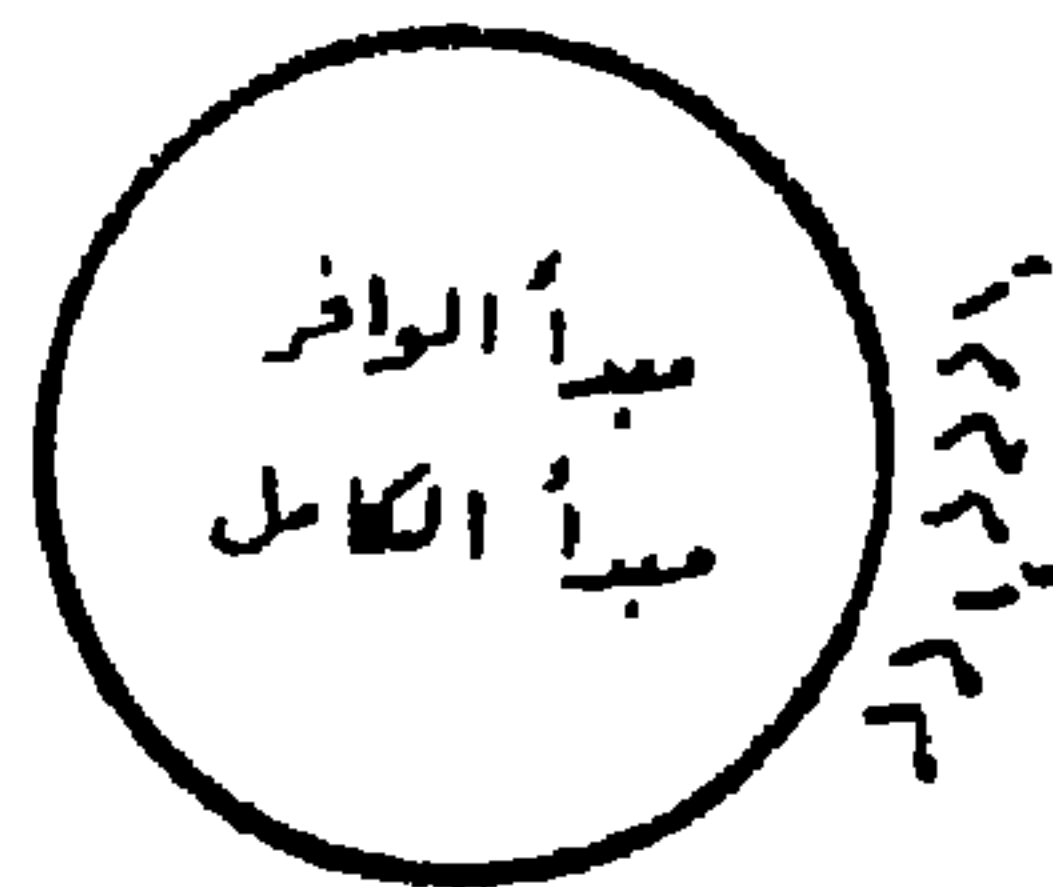


الدائرة المختلفة

طويل ، مديد ، بسيط ، ويصدر فيها بالطويل ، ويتلوه الباقيان على
ترتيب الدائرة ، ومبدأ الطويل منها حيث ينظم للضبط : فعوان مفاعيلن ،

ومبدأ المديد من حيث ينظم للضبط : فاعلاتن فاعلن ، ومبدأ البسيط من حيث ينظم : مستفعلن فاعلن .

ودائرة تسمى مؤتلفة : ويثنى بها ، وهي هذه ، تتم أصل البيت بدورها ست مرات ، وإنها تتضمن بحرين : يسمى أحدهما : الوافر ويفتح به فيها ، وضابطه : مفاعلتن ، ويتلوه الثاني ويسمى : الكامل ، وضابطه : متفاعلن . وسميت مؤتلفة لعدم الاختلاف في ضابطي البحرين .



الدائرة المؤتلفة

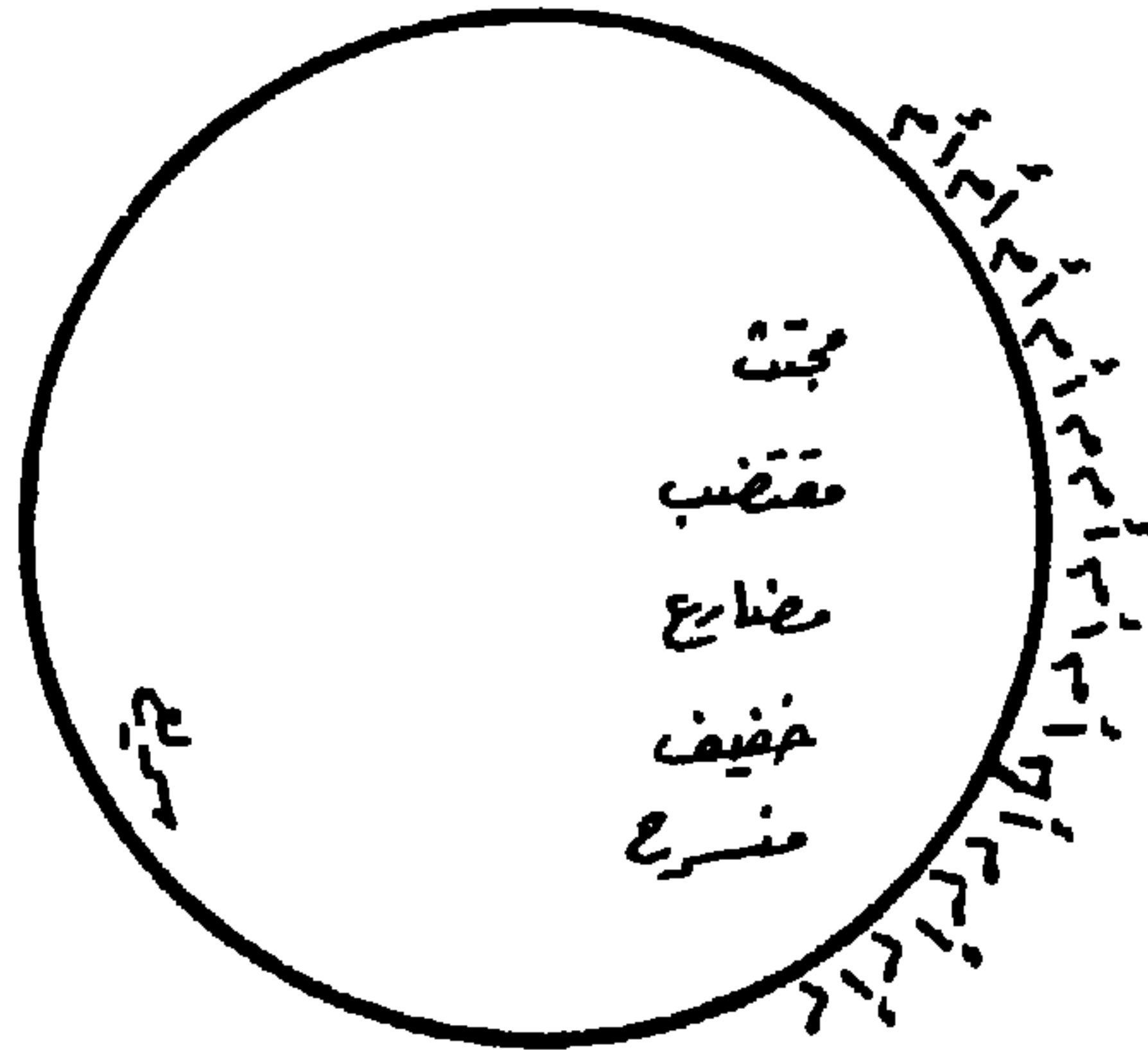
ودائرة تسمى مجتلبة ، ويثلاث بها وهي هذه ، تتم أصل البيت بست دورات ، وإنها تتضمن ثلاثة أبحر ، أساميها : هزج ، رجز ، رمل . ويبدأ بالهزج فيها من حيث ينظم : مفاعيلن ، ويثنى بالرجز من حيث ينظم : مستفعلن ، ويثلاث بالرمل من حيث ينظم : فاعلاتن على مقتضى ترتيب الدائرة ، وسميت مجتلبة لاجتماعها الأجزاء من الدائرة الأولى .



الدائرة المجتلبة

ودائرة تسمى : مشتبهة ، ومساق الحديث يطالعك على معنى اشتباهها ،

تذكر رابعة وهي : هذه تم أصل البيت بدورتين . ، وإنها تتضمن ستة
أبجر ، أساميها : سريع ، منسرح ، خفيف ، مضارع ، مقتضب ،
مجث ، ويقدم السريع فيها ، ويملوه الهواقي على الترتيب ، ومبدأ السريع



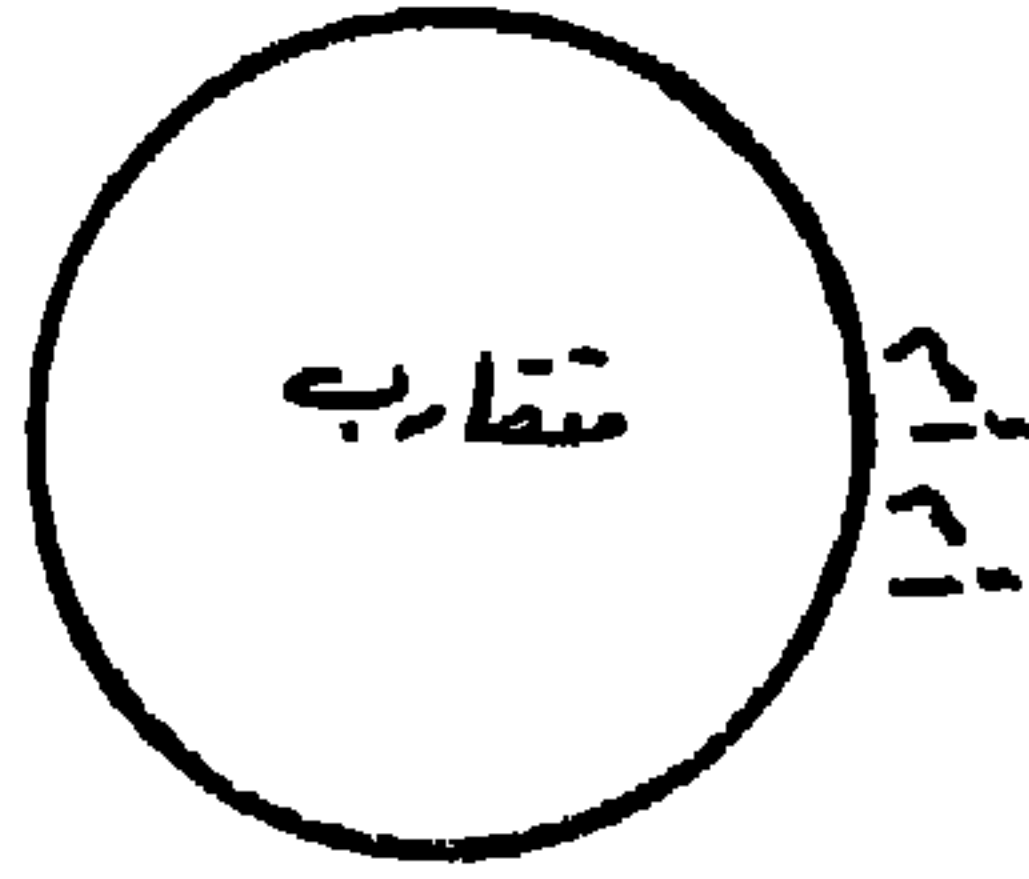
الدائرة المشبهة

منها من حيث ينظم : مستفعلن ، مستفعلن ، مفعولات ؛ ومبدأ المنسرح
من حيث ينظم : مستفعلن ، مفعولات ، مستفعلن ، ومبدأ الخفيف من
حيث ينظم : فاعلاتن ، مس تفع لن ، فاعلاتن ، بقطع : تفع ، عن
طرفيها ، وأن اشتبه بمستفعلن المتصل لفظاً ؛ ومبدأ المضارع من
حيث ينظم : مفاعيلن ، فاع لاتن ، مفاعيلن ، بقطع : فاع ، عما
بعدها ، وإن اشتبه بفاعلاتن المتصل لفظاً ؛ ومبدأ المقتضب من حيث
ينظم : مفعولات ، مستفعلن ؛ ومبدأ المجث من حيث ينظم : مس تفع
لن ، فاعلاتن فاعلاتن ، بقطع : تفع ، عن الطرفين .

ودائرة تختم بها تسمى : منفردة ، فيها بحر واحد يسمى : المتقارب ،
تم أصل البيت بشماني دورات ، وهي هذه ، وضابطه : فعولن .

ونحن إذا فرغنا عن الكلام في هذا الفن نذكر الحاصل على ترتيب
الدوائر ، على ما رتب عليه ، وعلى الابتداء فيها من البحور ، بما ابتداء به ،

إن شاء الله ، إلا أن هذا الفن ، لكثرة ما اخترع فيه من الالقاب ، وانشىء



الدائرة المنفردة

فيه من الأوضاع ، يُتَصَوَّرُ الكلام فيه من جنس التكلم بلغة مخترة ، فلا بد من الإيقاف على مختروعاته أولاً ، ثم من التكلم به ثانياً .

مختروعات علم الشعر :

اعلم أن ما يوزن من الشعر بأصول الافاعيل وفروعها التي ستأتيك تسمى : أجزاء الشعر ، وأتم عدد أجزاء البيت ثمانية ، مثل :

قفانبك من ذكرى حبيب ومترل بسقط اللوا ، بين الدخول فحومل^(١)

ولأنه يسمى مثنياً ، ونخط العروض هو ما ترى : يثبت الملفوظ به ، ويفك المدغم ، ولا يثبت ما لا يدخل في اللفظ ؛ ويتزل إلى ستة ، ويسمى : مسدساً ، وإلى أربعة ، ويسمى : مربعاً ، وإلى ثلاثة ، ويسمى : مثلثاً ، وإلى اثنين ، عند التحليل ومن تابعه ، ولأنه يسمى : مثنى ، وإلى واحد ، عند أبي إسحاق الزجاج ، فيوحد . وقد روي بيت على خمسة أجزاء ، جاء نادراً فخمس ، ولم يأت مسبع ،

ثم إن الأجزاء تنصّف في المثنى والمسدس والمربع نصفين ، ويسميان : مصراع البيت ، ثم الجزء الأول من المصراع الأول يسمى : صدرأ ،

(١) البيت مطلع معلقة امرئ القيس ، و (اللوا) تذكر فيه : (اللوى) بالمقصورة .

والآخر منه : عروضاً ، والأول من المصراع الثاني ابتداء ، والآخر منه ضرباً ، وعجزاً . وما عدا ما ذكر في المثنى والمسدس يسمى حشواً ، ولا حشو للمربع . وأما المثلث فمنهم من ينزله منزلة المصراع الأول في تسمية أجزائه ، فيسمى : أولها صدرأ ، وثانيها حشواً ، وثالثها عروضاً ، ومنهم من ينزله منزلة المصراع الثاني ؛ فيسمى : الأول ابتداء ، والثالث ضرباً ؛ وكذا المثنى في تسمية جزأيه ، ولا حشوله ، وقياس الموحد أن يختلف في تسميته : عروضاً وضرباً بحسب الرأيين ، والمسدس ، متى كان أصله التثمين سمي : مجزوءاً لذهاب جزء من كل واحد من مصراعيه ، وما ربتعوا المثنى ، على الأقرب في ظاهر الصناعة ، كما ستقف عليه .

وأما المربع والمثلث والمثنى فراجعة إلى المسدسات ، فالمربع مسمى بالمجزوء ، والمثلث : بالمشطور ، لذهاب شطره ، والمثنى : بالمنهوك للاجحاف به ؛ وقياس الموحد أن يسمى مشطور المنهوك .

هذا وإن أصول الأفاعيل قد سبق ذكرها ، فأما فروعها المغيرة عنها ، فمدار تغيراتها على أقسام ثلاثة : أسكان المتحرك ، ونقصان في الحروف ، وزيادة فيهن . ثم أنها قد تجتمع تارة على جزء واحد ولا تجتمع عليه أخرى ، وما أنا مورد جميع ذلك في الذكر ، بإذن الله تعالى .

يسكن تاء متفاعلين ويسمى : اضمماراً ؛ وينقل إلى مستفعلين ؛ ولام مفاعلتين ، ويسمى : عصباً وينقل إلى مفاعيلين ، وينزل الفاصلة إذ ذاك منزلة سيبين خفيفين ؛ وتاء مفعولات ويسمى : وقفاً وينقل إلى مفعولان .

ويسقط الساكن الثاني السببي ، نحو : فَعَلَّانٌ ، في فاعلن ، وفَعِلَاتْنِ في : فاعلاتن المتصل دون فاع لاتن المنقطع ، ومُتَفَعِّلُنِ في : مستفعلين منقولاً إلى مفاعلن ، ويسمى : خبناً ؛ والساكن الرابع السببي ويسمى : طياً ، نحو مُسْتَعِلُّنِ في مستفعلين ، وينقل إلى متفعلن ؛ والساكن الخامس السببي ، ويسمى : قبضاً نحو : فَعُولٌ في : فعولن ، أو مفاعلن

في مفاعيلن ؛ والساكن السابع ، نحو : مفاعيل في مفاعيلن ، ويسمى : كفاً .

وتفيد أحد متحركي الوجد المجموع ، نحو : فاعلن ، في : فاعلاتن ،
ويسمى : تشعيثاً . وفيه كلام يأتيك في باب الخفيف .

ويسقط ساكن السبب ويسكن متحركه ، نحو : فعول بسكون اللام ،
وفاعلات منقولا إلى : فاعلان ، ويسمى : قصراً .

ويسقط ساكن الوجد المجموع ويسكن ثاني متحركه ، نحو : مستفعل
منقولا إلى مفعولن ، و : متفاعل منقولا إلى فاعلاتن ، ويسمى : قطعاً .

ويجمع بين الاضمار ؛ في : متفاعلن ، وبين اسقاط المسكن ،
فينقل إلى مفاعلن ، ويسمى : وقصاً ؛ وبين العصب في مفاعلن ، وبين
اسقاط المسكن ، منقولا إلى مفاعلن ، ويسمى : عقلاً ، وبين الاضمار
وبين الطي في متفاعلن ، فينقل إلى : مفتعلن ، ويسمى : خزلاً بالخاء
المعجمة ، وبين العصب والكف في : مفاعلن ، فينتقل إلى : مفاعيل ،
ويسمى : نقصاً ، وبين الوقف والكف في : مفعولات ، فينقل إلى :
مفعولن ، ويسمى : كسفاً بالسین غير المعجمة عن شيخنا الحاتمي
رحمه الله ، ويجمع بين الخبن والطي في مستفعلن ، فينقل إلى :
فاعلن ، ويسمى : خبلاً ، وبين الخبن والكف في مستفعلن وفاعلاتن ،
منقولين إلى مفاعل وفعلات ، ويسمى : شكلاً .

ويسقط السبب الخفيف من الآخر ، نحو : فعو ، ومفاعي ، منقولين
لى : فعل بسكون اللام ، وإلى فعولن ، ويسمى حذفاً ؛ والوجد المجموع
منه ، ويسمى المسقوط منه : أخذ ، نحو : مستف ومتفا ، منقولين إلى :
فعلن بسكون العين ، وفعلن بتحريكها ؛ والوجد المفروق منه ويسمى :
المسقوط منه : أصلم ، نحو مفعو منقولا إلى فعلن .

ويجمع بين العصب والحذف في مفاعلتين ، ويسمى : قطفأ ، وينقل إلى فعولن ، ويجمع بين الحذف والقطع ، نحو : فَعَّ بسكون العين في فعولن ، ويسمى المفعول به هذا : ابتر ، ويزاد آخر أحرف ساكن اما على سبب خفيف ، نحو أن يقال في : فاعلاتن ، بعد الزيادة : فاعليان ، وتسمى هذه الزيادة : تسبيعاً ، وأما على وتد مجموع ، وتسمى : ازالة ، نحو أن يقال في مستفعلن : مستفعلات ، أو سبب خفيف نحو : مستفعلاتن ، ويسمى : ترفيلاً .

الْحَرَمُ وَالْحَزْمُ :

وهاهنا نوع من النقصان يسمى : الحرم ، ونوع من الزيادة يسمى : الحزم .

فالْحَرَمُ : اسقاط المتحرك الاول من الوجد المجموع في الجزء الصدري لعذر يتفق واضح وربما وقع في الجزء الابتدائي ، وإنه عندي رزل لا أورده في الاعتبار ، فاعلم ، وللمخروم القاب بحسب اعتبارات عارضة يسمى في الحماسي : اثلثم ، إذا خرم سالماً أي : من غير زيادة تغيير ، واثرم إذا خرم وهو مقبوض ، ويسمى في السباعي ، ذي الفاصلة ، وهو مفاعلتين : اعضب ، إذا خرم سالماً ، و : اقصم إذا خرم وهو معصوب ، و : اجم إذا خرم وهو معقول ، و : اعقص إذا خرم وهو منقوص ، ويسمى في غير ذي الفاصلة ، وهو مفاعيلن ؛ اخرم ، إذا خرم سالماً ؛ و : اشتر ، إذا خرم وهو مقبوض ، و : احز ، إذا خرم وهو مكفوف .

وأما الحزم : بالزاي ، فهو : زيادة في أول البيت يعتد بها في المعنى ، ولا يعتد بها في اللفظ ، وأنا لا أعذر في هذه الزيادة إلا إذا كانت مستقلة بنفسها ، فاضلة بتمامها عن التقطيع ، أعني : كلمة على حدة غير محتاج أي جزء منها تقطيع البيت ، وربما وقع في أول المصراع الثاني ، وأنه عندي في الرداءة كالخرم فيه ، وهذه التغيرات تنقسم قسمين :

فمنها ما يبني عليه البيت ، فيلزم ، وإنه سمي : علة ، سواء كان بالزيادة أو بالنقصان .

ومنها ما ليس كذلك : فيسمى : زحافاً . ثم إذا كان زحاف زيادة ، نظر ؛ فإن كان حيث قبل متحركه ساكن سببي ، كما إذا جاء : فاعلاتن فاعلاتن هكذا : فاعلاتن فاعلاتن ، سمي : صدرأ ، وقيل إنه معاقبة لما قبله ، وإذا جاء على فاعلات فاعلاتن ، سمي : عجزأ ، وقيل إنه معاقبة لما بعده ، وإذا جاء على نحو فاعلاتن فاعلات فاعلاتن ، سمي ذا الطرفين .

والمعاقبة بين الحرفين : أن لا يجوز سقوطهما معاً ، وإن جاز ثبوتهما معاً ، والمراقبة بينهما أن لا يجوز سقوطهما معاً ، ولا ثبوتهما معاً ، كياء مفاعيلن ونونه في المضارع ، فإنه لا يأتي إلا مقبوضاً أو مكفوفاً .

وإذا قد عرفت ذلك ، فاعرف أن ما يسلم من العلة بالنقصان ، مع جواز أن لا يسلم ، يسمى : صحيحاً ، والسلام من العلة بالزيادة ، بالشرط المذكور ، يسمى : معرئ ، والسلام من الزحاف ، غير الحرم والخزم بالشرط المذكور ، يخص باسم : السالم ، والسلام من الحرم بالشرط المذكور يسمى : موفوراً ، وما يسلم من الحرم اسميه أنا : مجرداً ، وما يسلم من المعاقبة يسمى : برياً .

وإذا قد فرغنا عن ذلك فلنقل على المقصود الاصل من تفصيل الكلام في كل بحر من البحور الخمسة عشر .

بحور الشعر :

١ - باب الطويل

أصل الطويل : فعولن مفاعيلن ، أربع مرات ، وله ، غير المصروع ، عروض واحدة مقبوضة ، وثلاثة أضرب :

والمصروع هو ما يعتمد فيه اتباع العروض الضرب في وزنه ورويه ،

اللهم إلا حيث يجري التشعيث ، وستعرف الروي في فصل علم القافية ،
وحكم التصريح في جميع البحور هو ما عرفت ، فلا نعيده . ثانياً .

الضرب الاول : صحيح سالم ، والثاني : مقبوض كالعروض .
والثالث محذوف .

بيت الضرب الأول :

أبا منذر كانت غروراً صحتي ولم أعطكم في الطوع مالي ولا عرضي
تقطيعه :

أبا من / ذن كانت / غرورن / صحتي
فعولن / مفاعيلن / فعولن / مفاعيلن
ولم أع / طكمفطو / عمالي / ولا عرضي
فعولن / مفاعيلن / فعولن / مفاعيلن

الصدر موفور سالم ، والعروض مقبوضة ، والضرب صحيح سالم .
وأجزأ الحشوين سالمة .

بيت الضرب الثاني :

ستبدي لك الأيسام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تزود
تقطيعه :

ستبدي / لكلايا / مما كن / تجاهلن / ويأتي / كبلا خبا / رمنلم / تزودي
فعولن / مفاعيلن / فعولن / مفاعيلن / فعولن / مفاعيلن / فعولن / مفاعيلن
كلاهما مقبوض .

وبيت الضرب الثالث :

أقيموا بني النعمان عنا صدوركم والا تقيموا صاغرين الرؤسا
تقطيعه :

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن

ويلزم هذا الضرب الثالث ، عند التحليل والاختش ، كون القافية
مردفة بالمد ، وستعرف ذلك . وقد روى الاختش ضرباً رابعاً : مفاعيل
منقولا : فعولن . واعلم أن للاختش روايات في الأعاريض والضروب ،
رأيت تركها أولى ، فاعلم .

زحاف الطويل :

زحافه : يجري القبض في كل : فعولن ، إلا في الواقع ضرباً ،
ويجري القبض والكف في كل : مفاعيلن ، إلا في الواقع ضرباً . وعن
أبي إسحاق رحمه الله ، ان : فعولن السابق على الضرب الثالث قلما
يجيء سالماً ، ولقد صدق ، والسبب في ذلك هو أنه إذا صح اتفق الجزآن
في الربع الأخير من البيت ، ووضع الدائرة على اختلاف في جزأيهما ،
فيختار قبضه توصلًا إلى تحصيل اختلاف بينهما ، ويجري : التلم والتزم
في فعولن الصدري ، وبين ياء مفاعيلن ونونه ، معاقبة .

بيت المقبوض :

أطلب من أسود بيشة دونه أبو مطر وعامر وأبو سعد
تقطيعه :

أطل / بمناسو / ديش / تدونهو
فعول / مفاعلن / فعول / مفاعلن
أبوم / طرنوعا / مرنو / أبو سعدي
فعول / مفاعلن / فعول / مفاعيلن

بيت الأثلم المكفوف :

شاقتك أحداج سليمى بعاقلي
تقطيعه :

شاقت / كاحداج / سليمى / بعاقلن
فعولن / مفاعيل / فعولن / مفاعلن
فعينا / كالبين / تجودا / نبد دمعي
فعولن / مفاعيل / فعولن / مفاعيلن

بيت الأثرم :

هاجك ربعي دارس الرسم باللوى لاسماء عفى آيه المسور والقطر

تقطيعه :

هاج/ كر بعيدا/ رسر الرس/ مبللوا لاسما/ أعففاء/ يهلمو/ رووالقطر
فعل/ مفاعيلن/ فعولن/ مفاعلن فعولن/ مفاعيلن/ فعولن/ مفاعيلن

٢ - باب المديد

أصل المديد : فاعلاتن فاعلن . أربع مرات ، وهو في الاستعمال
مجزوء وله ثلاث أعاريض ، وستة أضرب ؛ العروض الاولى سالمة ،
ولها ضرب واحد سالم ؛ والعروض الثانية محذوفة ، ولها ثلاثة أضرب :
أولها مقصور ، والثاني : محذوف ، والثالث : أتر ؛ والعروض الثالثة
محذوفة مخبونة ، ولها ضربان : أولهما محذوف مخبون ، وثانيهما أتر .

بيت الضرب الأول :

ا لبكر انشروا لي كليياً يا لبكر أين أين الفرار
تقطيعه :

يا لبكرن/ انشروا/ ليكليبن يا لبكرن/ أين أي/ نلفرار
فاعلاتن/ فاعلن/ فاعلاتن/ فاعلاتن/ فاعلن/ فاعلاتن/

الأجزاء الستة سالمة . بيت الضرب الثاني :

لا يغرن امراً عيشه كل عيش صائر للزوال
تقطيعه :

فاعلاتن/ فاعلن/ فاعلن فاعلاتن/ فاعلن/ فاعلن

بيت الضرب الثالث :

اعلموا أني لكم حافظاً شاهداً ما كنت أو غائباً

ضربه غائباً : فاعلن . بيت الضرب الرابع :

إنما الذلفاء ياقوتة أخرجت من كيس دهقان

ضربه قاني : فعلن . بيت الضرب الخامس :

للفتي عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه

تقطيعه :

للفتا عقى / لن يعي / شُبَيْسَه / حيث تهدي / ساقه / قدمه
فاعلاتن / فاعلن / فعلن / فاعلاتن / فاعلن / فعلن

بيت الضرب السادس :

رب نارٍ بت أرمقها نقضم الهندي والغارا

تقطيعه :

ربنا رن / بتسار / مقها / نقضملهن / دييول / غارا /
فاعلاتن / فاعلن / فعلن / فاعلاتن / فاعلن / فعلن

ويلزم هذا الضرب : السادس . والضرب : الرابع قباه ، كون
القافية مردفة بالمد عند الخليل رحمه الله . وعن الكسائي ، حمل هذين
الضربين : الخامس والسادس ، على البسيط ، بالقاء مستفعلن من الصدر ،
وتقطيع أحدهما :

فاعلن مستفعلن فعلن

والآخر :

فاعلن مستفعلن فعلن

لكن الافتتاح بترك الاصل ، لا لضرورة موجبة ، كالحرم أو الخزم
غير مناسب فليتأمل فيه .

زحاف المديد :

زحافة : يجري النحن في كل : فاعلن ، إلا في الواقع عروضاً
وضرباً ، ويجري في كل : فاعلاتن ، النحن ، وكذا الكف والشكل إلا
في الضربي . فلنهما لا يجريان فيه . وبين نون فاعلاتن ، وألف فاعلن
وفاعلاتن بعدها معاقبة ، وأما فاعلان فبعضهم لا يميز خبئه ، وبعضهم
يميزه ، مستشهداً بقوله :

كنت أخشى صرف تلك النوى فرماني سهمها فاصاب
بيت المخبون :

ومنى مأيع منك كلاماً يتكلم فيجبك بعقل
جميع أجزائه مخبونه . بيت المكفوف :

إن يزال قومنا مخصين صالحين ما اتقوا واستقاموا
تقطيعه :

فاعلات / فاعلن / فاعلات / فاعلن / فاعلاتن
بيت المشكول :

لمن الديار غيرهن كل داني المزن جون الرباب
تقطيعه :

لمسد / يارغي / رهسن / كلدائل / مزنجو / نربابي /
فعلات / فاعلن / فعلات / فاعلاتن / فاعلن / فاعلاتن /

بيت الترفين :

ليت شعري هل لنا ذات يوم ، بجنوب ، فارع من تلاقي

تقطيعه :

فاعلاتن / فاعلن / فاعلاتن / فاعلات / فاعلن / فاعلاتن

٣ - باب البسيط

أصل البسيط : مستفعلن فاعلن ، أربع مرات ، وهو يستعمل تارة
مثنياً وأخرى مجزوءاً مسدساً ، وله في المثنى عروض واحدة مخبونة ،
ولها ضربان : أولهما مخبون ، وثانيهما مقطوع ؛ وفي المسدس عروضان :
العروض الأولى سالمة . ولها : ثلاثة أضرب ؛ أولها : مذل ، وثانيها :
معري ، وثالثها : مقطوع .

والعروض الثانية مقطوعة ولها واحد مقطوع ؛ وهذا البيت الأخير ،
المقطوع العروض والضرب ، يسمى : مخلتعاً ، وعن الخليل : أن العروض
المقطوعة لا تجامع غير الضرب المقطوع ، والكسائي يروي خلاف ذلك ،
وهو شعر لامرئ القيس :

عيناك دمعهما سال كان شانيهما أو شال
وللأسود بن يعفر :

ونحن قوم لنا رماح وثروة من موال وصميم
وفي قصيدة عبيد بن الأبرص وهي :

أقفر من أهله ملحوب

كثير من هذا القبيل ، وهذه القصيدة عندي من عجائب الدنيا في
اختلافها في الوزن ، والأولى فيها أن تلحق بالخطب ؛ كما هو رأي كثير
من الفضلاء .

بيت الضرب الأول من المثنى :

يا حار لا أرمين منكم بداهية لم يلقها سوقة قبيلي ولا ملك

تقطيعه :

ياحار لا / أرمين / متكبدا / هيتن
مستفعِلن / فاعِلن / مستفعِلن / فعِلن
لميلقها / سوقن / قبلولا / ملكو
مستفعِلن / فاعِلن / مستفعِلن / فعِلن

بيت الضرب الثاني منه :

قد أشهد الغارة الشعواء تحملي
الضرب : حوبو : فعِلن . والخليل والأخفش ، رحمهما الله ،
يريان الردف في القافية هاهنا . وابن هانيء في قوله :

لا تبك ليلى ولا تطرب إلى هند واشرب على الورد من حمراء كالورد

ما رأى ذلك ، وقد روى الفراء ضرباً ثالثاً ، على خلاف أصول
الصناعة ، وهو : فعِلْ ، ساكن العين واللام ، كأنه أخذ مزال ،
بيت الضرب الأول من مسدسه :

أنا ذمنا على ما خيلت سعيد بن زيد وعمراً من تميم

تقطيعه :

سا ذم / ناعلا / ما خيلت / سعد بنزي / دنو عم / رنتميم /
مستفعِلن / فاعِلن / مستفعِلن / فعِلن
مستفعِلن / فاعِلن / مستفعِلن / فعِلن

بيت الضرب الثاني منه :

ماذا وقوفي على ربع عفا مخلوق دارس مستعجسم

تقطيعه :

مستفعِلن / فاعِلن / مستفعِلن / مستفعِلن / فاعِلن / مستفعِلن

بيت الضرب الثالث منه :

سيروا معاً إنما ميعادكم يوم الثلاثاء يبطن الوادي

الضرب ، نلوا دي : مفعولن . ويلزمه : الردف عند التحليل ، رحمه الله ،
بيت المخلّع :

ما هيتج الشوق من أطلالٍ أضحت قفاراً كوحى الواحي
تقطيعه :

مستفعلن / فاعلن / مفعولن / مستفعلن / فاعلن / مفعولن /

زحاف البسيط :

زحافة يجري في كل مستفعلن ومستفعلان الخبن والطي والخبيل ،
وعن التحليل : أن الخبل لا يجري في عروض المجزوء ، ويجري في كل
فاعلن ومفعولن الخبن . بيت المخبون :

لقد نلت حِقَبَ صروفها عجب فاحدثت غَيْراً وأعقت دولا
تقطيعه :

مفاعلن / فعلن / مفاعلن / فعلن / مفاعلن / فعلن /

بيت المطوي :

ارتحلوا غدوة فانطلقوا بكرا في زمرٍ منهم يتبعها زُمَرُ
الاجزاء الأربعة مطوية . بيت المخبون :

وزعموا أنهم لقيهم رجل فأخذوا ماله وضربوا عنقه
تقطيعه :

فعلتن / فاعلن / فعلتن / فعلن / فعلتن / فاعلن / فعلتن /

بيت المخبول المذال من المسدس :

قد جاءكم أنكم يوماً إذا ما ذقم الموت سوف تبعثون
الضرب ، فتبعثون : مفاعلان . بيت المطوي المذال منه :

يا صاح قد أخلفت أسماء ما كانت تمنيك من حسن وصال
الضرب ، حسن وصال : مفتعلان . بيت المخبول المذال منه :
هذا مقامي قريباً من أخي كل امرئ قائم مع أخيه
الضرب ، مع أخيه : فعلتان . بيت المخلع مخبوناً :
أصبحت والشيب قد علاني يدعو حيثاً إلى الخضاب
تقطيعه :

مستعلن / فاعلن / فعولن / مستعلن / فاعلن / فعولن /
وفعولن هنا في العروض ، لما أشبه عروض المتقارب من مسدسه
حذفه من قال :

ان شواء ونشوة ونخبب البازل الامون
تقطيعه :

أنشوا / أنوَنَشْ / وتسن / ونخبيل / بازل / أموني /
مفتعلن / فاعلن / فعل / فعلتن / فاعلن / فعولن /
وانه شاذ لا يقاس عليه .

٤ - باب الوافر

أصل الوافر : مفاعلتن ، ست مرات . وإنه : يسدس على الاصل تارة ،
ويربع مجزوءاً أخرى ، ولمسدسه عروض واحدة مقطوفة ، ولها ضرب
واحد مثلها ، ولربعه عروض واحدة سالمة ، ولها ضربان : أولهما سالم
وثانيهما معضوب ؛ بيت ضرب المسدس :

لنا غنم نسوقها غزاراً كأن قرون جلتها العصي
تقطيعه :

لنا غنمن / نسوقها / غزارن / كانن قرو / نجالتهل / عصيو /

مفاعلتن / مفاعلتن / فعولن / مفاعلتن / مفاعلتن / فعولن /

بيت الضرب الاول من مربعه :

لقد علمت ربعة أن حبلك واهن خلق
تقطيعه :

مفاعلتن / مفاعلتن / مفاعلتن / مفاعلتن /

بيت الضرب الثاني منه :

أعاتبها وأمرها فتغضبني وتعصيني
الضرب ، وتعصيني : مفاعيلن . وقد ذكر ههنا ضرب ثالث مقطوف
وهو :

بكيت ، وما يرد لك البكاء على حزين ؟

كما ذكرت عروض ثانية مقطوفة في قوله :

عبدة أنت همي وأنت الدهر ذكري

زحاف الوافر :

زحافه يجري في كل مفاعلتن : العضب والعقل والتقص ، إلا في
الواقع ضرباً ، وعن الخليل : أن العقل لا يجري في عروض المربع ،
ويختلف في الصدر بين كونه : أعضب وأقصم وأعقص وأجم ، وبين
ياء المعضوب ونونه معاقبة ، بيت المعضوب :

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع
تقطيعه :

إذا لم تس / تطعشيان / فدعهو / وجاوزهو / إلى ماتس / تطيعو /
مفاعيلن / مفاعيلن / فعولن / مفاعيلن / مفاعيلن / فعولن /

بيت المعقول :

منازلٌ لغزتنا قفارٌ كأنما رسومها سطور
تقطيعه :

مفاعِلن / مفاعِلن / فعولن / مفاعِلن / مفاعِلن / فعولن /

بيت المنقوض :

لسلامة دار بحفير كباقي الخلق الرسم قفار
تقطيعه :

مفاعيل / مفاعيل / فعولن / مفاعيل / مفاعيل / فعولن /

بيت الأعضب :

إن نزل الشتاء بدار قوم تجنب جار ييتهم الشتاء

الصدر : انتزلش : مفتعلن . بيت الأقصم .

ما قالوا لنا سداً ولكن تفاقم أمرهم فأتوا بهجر

الصدر : (ماقالوا) مفعولن . بيت الأعقص .

لولا ملك رؤف رحيم تداركني برحمته ، هلكتُ

الصدر : (لولام) مفعول . بيت الاجم :

أنت خير من ركب المطايا وأكرمهم أخاً وأباً وأماً

الصدر : (انتخي) فاعلن .

٥ - باب الكامل

أصل الكامل : متفاعِلن ، ست مرات ، وأنه يسدس على الاصل

تارة ، ويربع مجزوءاً أخرى ، وله في مسدسه عروضان :

الأولى : سالة ، ولها ثلاثة أضرب : سالم ، ومقطوع ، واحذ

مضمر ، وقد أثبت ، غير الخليل والأخفش ، ضرباً رابعاً أخذ ، وحق
هذا الضرب ، إنْ ثَبَّتْ تقديمه على الثالث الذي هو أخذ مضمر ، فأعرفه
فلا أذكر له بيتاً .

والعروض الثانية : حذاء ولها ضربان : أولهما أخذ ، وثانيهما
أخذ مضمر .

وله في مربعه عروض واحدة سالمة ، ولها أربعة ضروب : مرفل ،
ومذال ، ومعري ، ومقطوع .

بيت الضرب الأول من مسدسه :

وإذا صحوت فما أقصرُ عن ندى وكما علمت شمائي وتكرمي

تقطيعه : متفاعِلن ستاً . بيت الضرب الثاني منه :

وإذا دعوتكَ عَمَّهْنُ فإنه نسَبٌ يزيدك عندهنَّ خبالاً

الضرب (نخبالا) . فعِلَاتن ، وحق هذا الضرب ، عند الخليل
والأخفش ، كونه مردفاً كما تراه . بيت الضرب الثالث منه .

لمن الديار برامتين فعاقِلْ درست وغير آيتهما القطرُ

الضرب : (قطرو) فعِلن . بيت الضرب الرابع منه :

لمن الديار عفى مرابعها هطل أجش وبسارح تـرب

تقطيعه :

متفاعِلن / متفاعِلن / فعِلن متفاعِلن / متفاعِلن / فعِلن

بيت الضرب الخامس منه .

ولا نت أشجع من أسامة إذ دعيت نزال ، ولجّ في الذعر

العروض : متَلِذٌ ، فعِلن ، والضرب : ذعري ، فعِلن .

بيت الضرب الأول من مربعه :

ولقد سبقتهم إلى فلم نزع وأنت آخر

الجزء الرابع ، الذي هو الضرب ؛ متفاعلاتن . بيت الضرب الثاني منه :

جدث يكون مقامه أبداً بمختلف الرياح

الجزء الرابع ، الضرب : متفاعلاتن . بيت الضرب الثالث منه :

وإذا افتقرت فلا تكن متخشعاً وتجمتل

أجزاءه الأربعة سالمة . بيت الضرب الرابع منه :

وإذا هم ذكروا الإساة أكثروا الحسنات

ضربه : فعلاتن :

زحاف الكامل :

زحافه يجري في كل : متفاعلتن ، ومتفاعلاتن ، ومتفاعلاتن الاضمار ،

والوقص ، والخزل ، ويجري في : فعلاتن ، الاضمار ؛ وبين سين

المضمر وفائه معاقبة . بيت المضمر :

إني امرؤ من خير عبس منصباً شطري وأحمي سائري بالمنصل

تقطيعه :

مستفعلتن / مستفعلتن / مستفعلتن / مستفعلتن / مستفعلتن / مستفعلتن /

بيت الموقوص :

يذبُّ عن حريمه سيفه ورمحاه ونبله ويحتمي

تقطيعه :

مفاعلتن / مفاعلتن / مفاعلتن / مفاعلتن / مفاعلتن / مفاعلتن /

بيت المخزول :

متزلة صمّ صداها وعفت أرسمها إن سئلت لم تجيب

تقطيعه :

مفتعلن / مفتعلن / مفتعلن / مفتعلن / مفتعلن /

ولأنما يحكم هذه الآيات الثلاثة ، بكونها مزاحف الكامل ، إذا وجدت معها في القطعة ، أو القصيدة ، متفاعلين . بيت المضمير المرفل :

وغررتني وزعمت أنك لابن في الصيف تأسر
ضربه : مستفعلاتن . بيت الموقوص المرفل :

ولقد شهدت وفاتهم ونقلتهم إلى المقابر
ضربه : مفاعلاتن . بيت المضمير المذال :

وإذا اغتبطت أو ابتأسست حمدت رب العالمين
ضربه : مستفعلان . بيت الموقوص المذال :

كتب الشقاء عليهم فما فهم له ميسران
ضربه : مفاعلان . بيت المخزول المذال :

واجب أخاك إذا دعا لك معالناً غير مخالف
ضربه : مفتعلان . بيت المضمير المقطوع من المسدس :

وإذا افتقرت إلى الذخائر لم تجد ذخراً يكون كصالح الأعمال
وبيته من المربع :

وأبو الجليس ورب كسعة فارغ مشغول
ضرب البيتين : مفعولن ، ولقد خمست الوافر من قال :

لمن الصبي بجانب الصحراء ملقى غير ذي مهد
وجعل الجزء الخامس أحذ مضمراً ، وهو من الشواذ :

٦ - باب الهزج

أصل الهزج : مفاعيلن ست مرات ، وإنه في الاستعمال مجزوء مربع ، وله : عروض سائلة ، وضربان : أولهما : سالم ، وثانيها : محذوف .

بيت الضرب الأول :

عفا من آل ليلي السهب فالاملاح فالغمر

تقطيعه مفاعيلن أربعاً . بيت الضرب الثاني منه :

وما ظهري لباغي الضيم بالظهر الذلول

ضربه (ذلولي) فمولن .

زحاف الهزج :

زحافه : يجري القبض والكف في كل : مفاعيلن ، إلا في الواقع ضرباً . ويجري الكف فيما كان عروضاً دون القبض ، وعن الأخفش ، رحمه الله ، جواز قبضها وفي بعض الروايات عن ، التحليل أيضاً . ويجري في : مفاعيلن الصدري : الحرم والحرب والشر ، وبين ياء مفاعيلن ونونه معاقبة . بيت المقبوض :

فقلتُ لا تخف شيئاً فما عليك من بأس

تقطيعه :

فقلت لا / تخف شيئاً / فما علي / كمنبأسي /
مفاعيلن / مفاعيلن / مفاعيلن / مفاعيلن /

بيت المكفوف .

فهذان يذودان وذا من كتب يرمي

تقطيعه :

فهذان / يذودان / وذا منك / ثنبيرمي /
مفاعيل / مفاعيل / مفاعيل / مفاعيلن /

بيت الأخرم :

أدوا ما استعاروه كذاك العيش عاريه

صدره (أدو مس) مفعولن . بيت الاخرم .

لو كان أبو موسى أميراً ما رضىناه

صدره : (لو كان) مفعول . بيت الاشر :

في الذين قد ماتوا وفيما جمعوا عيسره

صدره : (فللذي) فاعلن .

٧ - باب الرجز

أصل الرجز مستفعلن ستاً ، وهو في الاستعمال يُسدّس تارة على الأصل ، ويربع مجزوءاً أخرى ، ويثلاث مشطوراً ثالثه ، على غير قول الخليل ، كان الشعر عند الخليل هو ما له مصراعان وعروض وضرب ، ولعل الحق في يده لما في العرف من اجراء لفظ البيت على الشعر ، وامتناع اجرائه على المصراع ؛ ويثنى منهوكاً رابعة . على قول الخليل ومن نابعه دون الأنخفش ، ويوحد مشطوراً منهوكٍ على قول الزجاج وحده .

ولسدسه : عروض واحدة سالمة ، وضربان : سالم ، ومقطوع .
ولربعه : عروض وضرب سالمان وعروض مشطورية سالمة ، وهي ضربه ، وعروض مثناه كذلك ؛ بيت الضرب الاول من سدسه :

دار لسلمى ، إذ سليمى جارة قفر ترى آياتها مثل الزبير

أجزاؤه ستة وسالمة . بيت الضرب الثاني منه :

القلب منها مستريحٌ سالمٌ والقلبُ مني جاهد مجهود

ضربه : (مجهودو) مفعولن . ويلزم هذا الضرب عند التحليل
والانخفس ، كون القافية مردفة بالمد . بيت المربع :

قد هاج قلبي منزلٌ من أم عمرو مقفر
أجزاءه أربعة وسالة . بيت المثلث :

ما هاج أحزاناً وشجواً قد شجاً
أجزاءه ثلاثة مع السلامة ، بيت المثني :

يا ليتني فيها جذع ، أحب فيها ، وأضع
أقود وطفاء الزرع كأنها شاة صدع
وقد أورد المشطور والمنهوك مقطوعين : لمقطوع المشطور قوله :
يا صاحبتي رحلي أقيلاً عندي
بسكون الدال . ولمقطوع المنهوك قوله :

ويل أم سعد سعدا
وستستمع فيهما كلاماً .

بيت الموحد :

قالت حبيل

ومن أخواتها :

ماذا الحجل
هذا الرجل
لما احتفل
أهدى بصل

والمثلث عند الخليل ، والمثنى عند الأخفش ، والموحد عند الجميع ،
سوى أبي اسحاق ، من قبيل الاسجاع لا من قبيل الاشعار ، والكلام في
الجانبين نفيًا وإثباتًا متقارب .

زحاف الرجز :

زحافه يجري في كل مستعلن الحين والطى والحبل ويجري في مفعولن
الحين بيت المخبون .

بكسف خالد واطعما وطالما وطالما سقى

تقطيعه : مفاعلن ستاً . بيت المطوى :

ما ولدت والدة من ولد أكرم من عبد مناف حسبا

تقطيعه : مفتعلن ستاً . بيت المخبول :

وثقل منع خير طلب وعجل منع خير تؤد

تقطيعه : فعلمن ستاً . بيت المقطوع المخبون :

لا خير فيمن كف عنا شره إن كان لا يرجى ليوم خيره

الضرب فعولن ، والأجزاء الباقية مستعلن .

٨ - باب الرمل

أصل الرمل : فاعلاتن ، ست مرات . وأنه يسدس على الأصل تارة ،
ويربع مجزؤاً أخرى . ولسدسه عروض واحدة محذوفة ، وثلاثة أضرب :
أولها : سالم ، وثانيها : مقصور ، وثالثها : محذوف . ولربعة : عروض
واحدة ، عند الخليل وأتباعه ، وثلاثة أضرب : أحدها : مسبغ ، وثانيها :
معرى ، وثالثها : محذوف . وتأتي عروض ثانية وضرب لها ، أذكرهما
عقيب ذكر ما قدمت .

بيت الضرب الاول من مسدسه :

أبلغ النعمان عني مالكاً أنه قد طال حبسي وانتظاري

تقطيعه :

أبلغتني / ما نعني / مالكن /
فاعلاتن / فاعلاتن / فاعلسن /
انهو قد / طال حبسي / وانتظاري
فاعلاتن / فاعلاتن / فاعلاتن /

بيت الضرب الثاني منه :

مثل سحق البرد عفى بعدك الـ قطر مغناه وتأويب الشمال

تقطيعه :

مثلسحق / برد عفا / بعد كل /
فاعلاتن / فاعلاتن / فاعلسن /
قطرمغنا / هووتأوي / بششمال /
فاعلاتن / فاعلاتن / فاعلان /

بيت الضرب الثالث منه :

قالت الحسناء لما جئتُها شاب بعدي رأس هذا واشتهب

تقطيعه :

فاعلاتن / فاعلاتن / فاعلسن /
فاعلاتن / فاعلاتن / فاعلسن /

وأما قول المتنبي :

إنما بدر بن عمار سحاب هطل فيه ثواب وعقاب

فاستعمال محدث ظاهراً .

بيت الضرب الاول من مربعه :

يا خليلي أربعاً واس تخبر أرسماً بعسفان

تقطيعه :

يا خليلي / يربعاوس /
تخبرارس / من بعسفان /

فاعلاتن / فاعلاتن / فاعلاتن / فاعليسان /

بيت الضرب الثاني منه :

مقفرات دارسات مثل آيات الزبور

تقطيعه : فاعلاتن ، أربعاً . بيت الضرب الثالث منه :

مَا لِمَا قَرَّتْ بِهِ الْعَيْتُ نَنَانُ مِنْ هَذَا ثَمَنُ

تقطيعه :

ما لما قر / رتبهي / نان منها / ذا ثمن /

فاعلاتن / فاعلاتن / فاعلاتن / فاعلن /

وأما العروض الثانية وضربها : فمحدوفان ، وذلك قوله :

بؤساً للحرب التي غادرت قومي سدى

تقطيعه :

بؤساً للحر / بلتي / غادر تقو / ميسدا /

فاعلاتن / فاعلن / فاعلاتن / فاعلن /

وقبله :

يا لبكر لا تنوا ليس ذا خين وفي

دارت الحرب رخا فادفعوها برحى

ثم قوله :

بؤساً للحرب

هذا قول أبي إسحاق في هذا الوزن ، ولم يذكره الخليل أصلاً ،
وأما البهرامي فقد عده من مربع المديد ، وتبعه جار الله . فالقول الاول
إذا تأملت مبني على أنه مجزوء أصله ؛ والقول الثاني مبني على أنه مشطور
أصله ، فكن الحاكم بينهما .

زحاف الرمل :

زحافه : يجري الخبث في كل : فاعلاتن وفاعلن ، وفي فاعلان وفاعليان ، ويجري في كل فاعلاتن ، إلا فيما كان واقعاً في الضرب ، الكف والشكل ، وبين نون فاعلاتن وألف أي جزء كان بعدها معاقبة .
بيت المخبون :

وإذا راية مجد رفعت نهض الصلّت إليها فحواها
تقطيعه :

وإذا را / يتمجدن / رفعت / نهضصل / تاليها / فحواها /
فاعلاتن / فاعلاتن / فاعلن / فاعلاتن / فاعلاتن / فاعلاتن /

بيت المكفوف :

ليس كل من أراد حاجة ثم جد في طلبها قضاها
تقطيعه :

ليسكل / منأراد / حاجتن / بمجدد / فيطلاب / ها قضاها /
فاعلات / فاعلات / فاعلن / فاعلات / فاعلات / فاعلاتن /

بيت المشكول :

إن سعداً بطل ممارس صابر محتسب لا أصابه
تقطيعه :

فاعلاتن / فاعلات / فاعلن / فاعلاتن / فاعلات / فاعلاتن /

بيت المقصور المخبون :

أصبحت كسرى وأمسى قيصر مغلقاً من دونه باب حديد
تقطيعه :

فاعلاتن / فاعلاتن / فاعلن / فاعلاتن / فاعلاتن / فاعلات /

بيت المسبغ المخبون :

واضحات فارسيــــــــــــــــا ت وأدم عريــــــــــــــــات

تقطيعه :

فاعلاتن / فاعلاتن / فاعلاتن / فاعليات /

٩ - باب السريع

أصله مستفعلن مستفعلن مفعولات .

وانه في الاستعمال يسدس على الأصل تارة ، ويثلاث مشطوراً
أخرى . ولمسدسه عروضان :

أولاهما : مطوية مكسوفة ، ولها ثلاثة أضرب : أحدها : مطوي
موقوف ، وثانيها : مطوي مكسوف ، وثالثها : أصلم .

والعروض الثانية : مخبولة مكسوفة ، ولها ضرب واحد مثلها ،
وعروض مثلثة المشطور ، وهي ضربها موقوفة أو مكسوفة .

بيت الضرب الأول من مسدسه :

أزمان سلمى لا يرى مثلها ——— ——— ———
سراون في شام ولا في عراق

تقطيعه :

أزمانسل / ما لا يرى / مثله الر / ر أو نقي / شامنولا / فيعراق /
مستفعلن / مستفعلن / فاعلسن / مستفعلن / مستفعلن / فاعلان /

بيت الضرب الثاني منه :

هاج الهوى رسم بذات الغضى مخلوق مستعجم مُحَوِّلُ

تقطيعه :

مستفعلن / مستفعلن / فاعلسن / مستفعلن / مستفعلن / فاعلسن /

بيت الضرب الثالث منه :

قالت ، ولم تقصد لقييل الحنا : مهلا . فقد أبلغت أسماعي
عروضه : فاعلن ، وضربه فعلن بسكون العين . بيت الضرب الرابع منه :
النشر مسك والوجوه دنا نير واطراف الاكف عنم
عروضه : (هدنا) فعلن . وضربه : (فعنم) : كذلك . وقد أورد
لهذه العروض ضرب ثان أصلم وهو قوله :

يا أيها الزاري على عمسر قد قلت فيه غير ما تعلم
بسكون الميم . والاختفش والزجاج ، متى اتصل كلامهما بهذين
الضربين ، لا يشعان ضبط الخليل ، ولا أعذرهما في ذلك . بيت المشطور
الموقوف العروض :

ينضخن في حافاتها بالابسوال

تقطيعه :

مستعلن / مستعلن / مفعولان

بيت المشطور المكسوف العروض :

يا صاحبي رحلي أقلا عذلي

تقطيعه :

مستعلن / مستعلن / مفعولان

وإنما لا يحمل هذا عندنا على مشطور الرجز المقطوع العروض ،
لأن حمله على ذلك يستدعي اسقاط حرف مع اسقاط حركة ، وحمله على
هذا يستدعي اسقاط حرف فحسب ، لكون الحركة ساقطة بحكم كون
حرفها موقوفاً عليه ، أي لكون حركة التاء من : مفعولات ، ساقطة في
الاستعمال سقوطاً لا ظهور لها إلا في الدائرة : فتأمله ، واحذ على ما سمعت
متى اعترضك موضع صالح الحمل على وجهين .

زحاف السريع :

زحافه يجري في كل : مستفعلن : الحين ، والطي ، والحبل ؛ وفي :
مفعولات ، ومفعولن : الحين . بيت المخبون :

أردّ منّ الامور ما ينبغي وما تطيقه وما يستقيم
تقطيعه :

أرد منل / أمور ما / ينبغي / وما تطي / قهو وما / يستقيم /
مفاعلن / مفاعلن / فاعلن / مفاعلن / مفاعلن / فاعلان /

بيت المطوي :

قال لها ، وهو به عالم : وبحك أمثال طريقي قليل
تقطيعه :

قال لها / وهو به / عالمن / وبحكأم / ثالطري / قيقليل /
مفتعلن / مفتعلن / فاعلن / مفتعلن / مفتعلن / فاعلن /

بيت المخمول :

وبلد قطعه عامر وجمل حسره في الطريق
تقطيعه :

وبلدن / قطعهو / عامرن / وجملن / حسر هو / فططريق /
فعلتن / فعلتن / فاعلن / فعلتن / فعلتن / فاعلان /

مزاحف المشطور في عروضه الأولى :

قد عرضت أروي بقول أفناد
تقطيعه :

قد عرضت / أروا بقو / لا فنناد /
مفتعلن / مستفعلن / فعولان /

وفي عروضه الثانية :

وبلدة بعيدة النياط

تقطيعه :

مفاعِلن / مفاعِلن / فعولن

١٠ - باب المنسرح :

أصل المنسرح : مستفعلن مفعولات مستفعلن . مرتين . وهو في
الاستعمال : مسدس ومنهوك ؛ وللسدس عروض سالمة ، وضرب مطوي .
وتجد له ضرب ثان مقطوع . والمنهوك : اما موقوف ، واما مكسوف .
والعروض فيه هو الضرب .

بيت المسدس المطوي الضرب :

ان ابن زيد لا زال مستعملا للخير يفشي في مصره العرفا
تقطيعه :

أنبتري / ديلال / مستعملن / للخير يف / شيفيمصر / هلعرفا /
مستفعلن / مفعولات / مستفعلن / مستفعلن / مفعولات / مفتعلن /

بيت المسدس المقطوع الضرب ذاك :

وقد أذعر الوحوش بصلت الحد رحب لبانه مجفر
ضربه : (هو مجفر) مفعولن .

بيت المنهوك الموقوف :

صبراً بني عبد الدار

تقطيعه :

مستفعلن / مفعولان /

بيت المنهوك المكسوف :

ويل أم سعد سعدا

تقطيعه :

مستفعلن / مفعولن /

وليس يحمل على منهوك الرجز بالقطع ، كما لا يحمل مشطور السريع
على مشطور الرجز ، لكن لا لما سبق ، بل إلحاقاً لمفعولان بمفعولات .

زحاف المنسرح :

زحافه يجري في كل : مستفعلن ومفعولات : الحين والطي والحبل ،
إلا في مستفعلن ، الواقعة بعد مفعولات ، فالحبل فيها غير جارٍ ، ويجري
الحين لا غير في : مفعولات ، ومفعولن .

بيت المخبون :

منازل عفاهن بذي الأرا ك كل وابل مسبل هطل

تقطيعه :

منازلن / عفاهن / بذ لارا / ككلوا / بلنمصب / لنهطلي /
مفاعِلن / مفاعيل / مفاعِلن / مفاعِلن / مفاعِلن /

بيت المطوي :

إن سميرا أرى عشيرته قد حذبوا دونه وقد أنقوا

تقطيعه :

مفتعلن / فاعلات / مفتعلن / مفتعلن / فاعلات / مفتعلن /

بيت المخول :

وبلد متشاب سمته قطعه رجل على جملة

تقطيعه :

وبلدن / متشاب / هنسمته / قطعه / رجلن / لا جملة
فعلتن / فعلات / مستفعلن / فعلتن / فعلات / مفتعلن /

بيت الحبن في مفعولات :

يا متزلا بسولان

تقطيعه : مستعلن / فعولان /

بيت الحبن في مفعولن :

هل بالديار أنسس

تقطيعه :

مستعلن / فعولن /

١١ - باب الخفيف

أصل الخفيف : فاعلاتن مس تفع لن فاعلاتن . مرتين .

وهو في الاستعمال مسدس على الاصل ، ومربع مجزوء . ولمسدسه : عروضان ، العروض الاولى : سالمه ولها ضربان : سالم ومحدوف ، والعروض الثانية : محدوفة ، ولها ضرب مثلها . ولمربعه عروض سالمه ، وضربان : سالم ومقصور مخبون .

بيت الضرب الاول من مسدسه :

حل أهلي ما بين درنى فسادوا لي وحلت علوية بالسخال
تقطيعه :

حللاً هلي / ما بيندر / نا فبادو / وحلت / علويتن / بالسخالي /
فاعلاتن / مس تفع لن / فاعلاتن / فاعلاتن / مس تفع لن / فاعلاتن /

بيت الضرب الثاني منه :

ليت شعري هل ثم هل آتينهم أم يحولن من بعد ذاك الردا
تقطيعه :

ليت شعري / هلثمهل / آتينهم / أميحولن / منبعد ذا / كرردا /
فاعلاتن / مس تفع لن / فاعلاتن / فاعلاتن / مس تفع لن / فاعلاتن /

بيت الضرب الثالث منه :

إن قدرنا يوماً على عامر / نتصف منه أو ندعه لكم
تقطيعه :

انقدرنا / يومنعا / عامرن / نتصف من / هو أو ندع / هولكم
فاعلاتن / مس تفع لن / فاعلن / فاعلاتن / مس تفع لن / فاعلن /

بيت الضرب الأول من مربعه :

ليت شعري ماذا ترى / أم عمرو في أمرنا
تقطيعه :

فاعلاتن / مس تفع لن / فاعلاتن / مس تفع لن /
بيت الضرب الثاني :

كل خطب إن لم تكو / نوا غضبتهم يسير
تقطيعه :

فاعلاتن / مس تفع لن / فاعلاتن / فعولن /

ويلزم هذا الضرب عند التحليل الردف ، وقد رأى بعض أصحاب هذه الصناعة في فعولن . هذه ، حملها على خبن (مس) وكسف (تفع) من : (مس تفع لن) مخطئاً حامله على الخبن والقصر ، قائل : إن القصر يستلزم في علم القافية كون الروي من الوجد ، الذي هو الآن لام فعولن ، وكون وصل الروي من السبب ، وهو نونه ، ولا نظير لهذا المستلزم ، فإن الروي والوصل يكونان من جزء واحد ، أي : سبب أو وجد . لكن هذا الرأي يستلزم كسف الوجد في غير آخر الجزء ، ولا نظير لهذا المستلزم أيضاً . وإن شئت فتأمل زخافات : فاع لاتن ، في المضارع كيف تجد : فاع ، ممتنعاً عن الكسف . وأما امتناع حمل : فعولن ، هذه على القطع ، فظاهر لفقد الوجد المجموع إذا تأملت .

زحاف الخفيف :

زحافه : تجري في كل : فاعلاتن ومس تفع لن ، الخبن والكف والشكل ، إلا فيما كان ضرباً . فالكف والشكل لا يجريان فيه .

ويجري في : فاعلن ، الخبن وفي : فاعلاتن ، الضريبة التشعيث . وكذا في العروضية ، لكن عند التصريح لا غير . وبين نون : فاعلاتن ، وسين : مستعلن ، وألف : فاعلاتن أو فاعلن بعدها معاقبة . وكذا بين نون : فاعلاتن ، وألف : فاعلاتن ، المتصاحبتين .

والأصحاب اختلفوا في كيفية وقوع التشعيث ، فمنهم من يسقط أول متحركي الوجد ، ويقدر المشعث : فالاتن ، ثم ينقله إلى : مفعولن ، ومسندة التشبيه بالحرم . ومنهم من يسقط ثاني متحركيه ، ذهاباً إلى أنه أقرب إلى الآخر ، والآخر محل الحوادث ، ويقدر المشعث : فاعلتن ، ثم ينقله . ومنهم من يسقط ساكن الوجد ، ويسكن ثاني متحركيه ، ويقدر المشعث : فاعلتن ، بسكون اللام ثم ينقله ، ومسندة التشبيه بالقطع الواقع فيه أجزاء . ومنهم من يسقط الساكن قبله بالخبن ، ويسكن أول الوجد ، ويقدر المشعث : فعلاتن بسكون العين ، ثم ينقله . ولك أن تجعل مسنده : التشبيه بالاضمار ، بعد أن تشبه : فعلا ، من : فعلاتن ، بالفاصلة .

بيت المخبون :

وفؤادي كعهده بسليمى بهوى لم يزل ولم يتغير
تقطيعه :

وفؤادي / كعهده / بسليمى / بهونلم / يزلو لم / يتغيرر /
فعلاتن / مفاعلتن / فعلاتن / مفاعلتن / فعلاتن /

بيت المكفوف :

يا عمير ما تظهر من هواك ونحن يستكثر حين يبدو

تقطيعه :

يا عمير / ما تظهر / منهـواك / أونجن / يستكثر / حينيبـدو /
فاعلات / مستفعل / فاعلات / فاعلات / مستفعل / فاعلاتن /

بيت المشكول والمشعث :

إن قومي جحاجة كـرام متقام مجدهم أخيار
تقطيعه :

انقومي / جحاجح / تنكرامو / متقاد / منمجدهم / أخيسار /
فاعلاتن / م فاع ل / فاعلاتن / فعلات / مستفعلن / مفعولن /

بيت الخبن في فاعلن عروضاً وضرباً :

بينما هن بالاراك معاً إذ أتى راكب على جمـله
تقطيعه :

بينما هن / نبأ را / كمن / اذ أثارا / كنعلا / جمـله /
فاعلاتن / فاعلن / فعلن / فاعلاتن / م فاعلن / فعلن /

١٢ - باب المضارع

أصله سدس هكذا : مفاعيلن فاعلاتن مفاعلن . مرتين . ثم استعمل
مجزوءاً مربعاً سالم الغروض والضرب ، وعلى المراقبة بين ياء مفاعيلن
ونونه . بيته :

دعاني إلى سعد دواعي هوى سعد

تقطيعه :

مفاعيل / فاعلاتن / مفاعيل / فاعلاتن /

زحاف المضارع :

زحافه : يجري في : فاعلاتن العروضي ، الكف . كقوله :

وقد رأيت الرجال فما أرى مثل عمرو

تقطيعه :

مفاعِلن / فاعلات / مفاعِلن / فاعلات /

ولما عرفت أن الخبز يستدعي في الساكن كونه سببياً ، تعرف أن
لا مجال للخبز في فاعلاتن ، ولا للشكل . ويجري في مفاعيل في الصدر :
الحرم ، وفي مفاعِلن فيه : الشتر ، بيت الانحرب :

قلنا لهم وقالوا كلُّ له مقال

تقطيعه :

مفعول / فاعلاتن / مفاعيل / فاعلاتن /

بيت الأشر :

سوف أهدي لسلمى ثناء على ثناء

تقطيعه :

فاعِلن / فاعلاتن / مفاعيل / فاعلاتن /

١٣ - باب المقتضب

أصله سدس هكذا :

مفعولات مستفعِلن مستفعِلن مفعولات مستفعِلن مستفعِلن

ثم استعمل مجزوءاً مربعاً مطوي العروض والضرب ، وعلى المراقبة
بين خبن مفعولات وطيه . بيته :

يقولون لا يعدوا وهم يدفنونهم

تقطيعه :

مفاعيل / مفتعلن / مفاعيل / مفتعلن /

زحاف المقتضب :

وزحافه : من وجه أحد جانبي المراقبة في : مفعولات ، أما نجبه
كما ترى ، وأما طيه كقوله :

أعرضت فلاح لها عارضان كالبرد

إذ تقطيعه :

فاعلات / مفتعلن / فاعلات / مفتعلن /

١٤ - باب المجتث

أصله سدس هكذا :

مستفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن فاعلاتن

ثم استعمل مجزؤاً مربعاً وسالم العروض والضرب ، كقوله :

البطن منها خميص والوجه مثل الهلال

تقطيعه :

مستفعلن / فاعلاتن / مستفعلن / فاعلاتن /

زحاف المجتث :

زحافه : يجري في كل : مستفعلن وفاعلاتن ، الحين والكف والشكل ،
إلا فاعلاتن الضربي ، فلا يجري فيه الكف ، والشكل ، ولكن يجري
فيه التشعيت عند بعضهم ، وبين : سين ، مستفعلن و : نونه ، معاقبة .
ولا مجال فيه للطبي وللخيل ، لما تعرف .

بيت الحين :

ولو علفت بسلمى علمت أن ستموت

تقطيعه :

م فاع لن / فعلاتن م فاع لن / فعلاتن /
بيت المكفوف :

ما كان عطاؤهن إلا عدة ضمارا
تقطيعه :

مس تفع ل / فاعلاتن مس تفع ل / فاعلاتن /
بيت المشكول :

أولئك خير قوم إذا ذكر الخيار
تقطيعه :

م فاع ل / فاعلاتن / م فاع ل / فاعلاتن /
بيت المشعث :

لِمَ لا يعي ما أقول ذا السيد المأمول
ضربه : مفعولن .

١٥ - باب المقارب

أصله : فعولن . ثمانياً ، وهو في الاستعمال يثمن على الأصل تارة ،
ويسدس مجزؤاً أخرى . ولثمنه : عروض واحدة سالمة ولها أربعة
أضرب : سالم ، ومقصور ، ومحدوف ، وأبتر ؛ ولسدسه : عروض
واحدة محدوفة وضربان : أحدهما محدوف ، والآخر أبتر .

بيت الضرب الاول من مثنئه :

فأما تميم تميم بن مر فالقاهمُ القومُ رَوَيْسِي (١) نياما

(١) روى : مختلطو النفوس .

أجزاءه الثمانية سالمة . بيت الضرب الثاني منه :

ويأوي إلى نسوة بائسات وشعثٍ مراضيع مثل السعالي
ضربه : فعول ، ويلزم هذا الضرب الردف . بيت الضرب الثالث منه :
واروي من الشعر شعراً عويصاً - يُنْسِي الرواة الذي قد رَوُوا
ضربه : فعل . بيت الضرب الرابع منه :

خليلي عوجاً على رسم دارٍ خلت من سليمى ومن مية
ضربه : فع أو فل ، كيف شئت . وقد أجاز الخليل في عروض
البيت السالم الضرب . الحذف والقصر ، وأبت ذلك جماعة ، وشاهده
في الحذف ، قوله :

لبست أناساً فافنيتهم وكان الاله هو المستأسيا
وشاهده في القصر ، قوله :

فرمنا القصاص وكان القصاص عدلاً وحقاً على المسلمينا
وغير الخليل يروي البيت : فكان القصاص . ومن الشواهد له في
القصر ، قوله :

ولولا خيـدـاشٌ أخذت دوا بـ سعد ولم أعطه ما عليها
ويروي : أخذت جمالات سعد .

بيت الضرب الأول من سلسله :

أمن دمنة أققرت لسلمي بذات الغضى

العروض والضرب كلاهما : فعل . بيت الضرب الثاني منه :

تعفف ولا تبشس فما يقض يأتىكا
ضربه : فع .

زحاف المقارب :

زحافه : يجري القبض في كل : فعولن إلا في الواقع ضرباً ، وعند
الخليل ، وإلا فيما قبل : فع أيضاً ، ويجري الحذف فيما كان عروضاً ،
والثرم والثلثم جاريان في الصدري . بيت المقبوض :

أفاد فحاد وساد فزاد وقاد فزاد وعاد فافضل
الأجزاء السبعة مقبوضة . بيت الأثلثم :

لولا خداهش أخذنا جمالا ت سعد ولم نعطه ما عليها

صدره : فعلن . بيت الاثرم :

قلت سداداً لمن جاء يسري فاحسنت قولاً وأحسنت رأياً
صدره فعل .

فصل : الخرم والخزم :

ولما تسمع من وقوع الخرم والخزم في الأشعار يلزمك في باب
التقطيع متى أخذت فيه ، إذا لم يستقم لك على الأوزان التي وعيتها ،
إن تعتبره بالنقصان الخزمي في الصدر وفي الابتداء تارة ، وبالإضافة
الخزمية أخرى . والخزم يكون بحرف واحد فصاعداً إلى أربعة بحكم
الاستقراء ، فإن استقام فذاك ؛ وإلا فإما أن لا يكون شعراً أصلاً ، أو
يكون وزناً خارجاً عن الاستقراء .

فصل : باب المتداني (١)

وهذه الأوزان هي التي عليها مدار أشعار العرب بحكم الاستقراء ،
لا تجد لهم وزناً يشذ عنها ، اللهم إلا نادراً ، وأكثر الاستقراءات
كذلك لا تخلو عن شذوذ شيء منها ، ولعل جميعها . ثم لا تجد ذلك

(١) المتداني : هو البحر المتدارك : الذي استدركه الأخفش على الخليل .

النادر ، بجرأ كان أو عروضاً أو ضرباً أو زحافاً ، إلا معلوم التفرع على المستقرىء ، أو ما ترى المتداني وهو فاعلن ثمانى مرات كقولنا :

زارني زورة طيفها في الكـرى فاعتراني لمن زارني ما اعترى
كيف تجده ظاهر التفرع على المتقارب في دائرته ؛ وكذا ما يتبعه من الزحافات كالتجن في قوله :

أشجاك تشتت شعب هواك فأنت له أرق وصب
وكالقطع في قوله :

إن الدنيا قد غرّتنا واستهوتنا واستهلتنا (١)
على قول من يعده شعراً ، ومن يسدّس مثنى متداني في قوله :
قف على دراسات الدمن بين اطلالها فابكين

وغير ذلك مما ترى المتأخرين قد تعاطوها ، وسموها بأسام مفتقرين هدى التحليل ، إذا أنت طالعتها لم تخف عليك المداخل والمخارج هنالك .

ثم إذا مددت لطبعك استقامة طبع ، وخدمت أنواعاً أخر ، اطلعت على أن هذا النوع ، أعني علم العروض ، نوعٌ ، إذا أنت رددته إلى الاختصار احتمله ، وإذا أنت حاولت الاطناب فيه امتد ، وكاد أن لا يقف عند غاية ، لقبوله من التصرف فيه نقصاناً وزيادة ماشاء الطبع المستقيم .

فإذ قد تلونا عليك ما اقتضانا الرأي تلاوته منه ، فحري أن نفى بما سبق به الوعد من الكلام في ترتيب الدوائر ، وترتيب البحور فيهن ، المستقراة على النسق المذكور .

فروع بحور الشعر ولواحقها :

(اعلم) أن مبنى فروع الاصول في هذه الصناعة ، ولواحق

(١) تنمة هذا البيت ، مع قصة لطيفة ذكرت في ص ١٤٧ من (شرح كتاب أهدى سبيل) .

سوابقها على النقصان لا على الزيادة ، وان شئت أن تتحقق ذلك ،
فعليك بفروع الاصول : كالمجزوء والمشطور ، والمنهوك والموحد ،
ثم كالمضمر والمعضوب ، والموقوف ، وكالمخبون والمطوي ، والمقبوض
والمكفوف ، وكالمشعث والمكسوف ، وكالمقصور والمقطوع ، وكالمخبول
والمشكول ، وكالمحذوف والمقطوف ، والأخذ والاصلم والابتز .

وإن اعترضك : المذال ، والمسبغ ، والمرقل ، فانظر أين تجد ذلك .
إن وجدته لا يجري إلا حيث يكون جزءاً ساقطاً ، فهو جارٍ مجرى
التعويض ، فلا تعده زيادة .

ترتيب الدوائر العروضية :

وإذا تحققت ذلك ، فنقول : تعين النقصان للفرع يستتبع تعين الإصالة
للكمال ، وللأصل حق التقديم على الفرع ، فبحكم هذه الاعتبارات
ناسب في هذا النوع تقديم الأكمل فالأكمل ، فروعيت تلك المناسبة ،
فلزم تقديم الدائرة المختلفة على ما سواها ، لكون بحورها أتم بحور عدد
حروف ، لاشتمال كل بحر منها على ثمانية وأربعين حرفاً . ولزم تأخير
الدائرة المفردة عن الكل ، لكون بحورها أنقص البحور عدد حروف ،
لاشتماله على أربعين حرفاً . ولزم توسط الدوائر الثلاث الباقية ، لاشتمال
كل بحر من بحورهن على اثنين وأربعين حرفاً . ثم لزم تقديم المؤتلفة منهن
على أختيها ، لكون كل واحد من يحررها أتم من بحور أختيها عدد
حركات ، لاشتمال كل واحد منهما على ثلاثين حركة ، واشتمال كل
واحد من أولئك على أربع وعشرين . والسكون في هذا النوع معدود
في جانب العدم ، فلا يوضع في مقابلة الحركة ، فاعرفه .

ثم ناسب إيلاء المجتلية المؤتلفة لمزيد التناسب بينهما في : أن كل واحدة
منهما تتم أحمل البيت بست دورات ، فترتيب الدوائر على ما ترى :
المختلفة ثم المؤتلفة ثم المجتلية ثم المشبهة ثم المفردة .

سبب تقديم بحر من بحور الدائرة الواحدة :

وأما تقديم ما يقدم من البحور في الدوائر : فالطويل ، نظراً إلى أركان الأفاعيل المبدوء بها ، وأعني بالأركان : الأسباب والاولاد والفواصل . يقدم على أخويه ، لكون ركنه الأول ، وهو : فعو ، أتم من ركني أخويه ، وهما : فار : مس . والهج أيضاً يقدم على أخويه لذلك . وأما الكامل فلأنما يؤخر عن الوافر ، لأن صحة ضماره يبرزه في معرض ما ، ركنه الأول سبب خفيف حكماً ، وصحة اجراء الحبن عليه منبه على ذلك ، وكذا امتناعه عن الحرم امتناع ما أوله سبب خفيف ، على الرأي الصواب ، ولا يقف على هذا إلا : النحوي المتقن ، حيث لا يبنى على السكون الضمير في : غلامك ، أو : التصريفي الماهر ، حيث لا يجوز اللاحق بالالف في حشو الكلمة ، أو صاحب الطبع المستقيم في باب الاستدلال أو غيره ، ممن يفهم باب قولنا : امتنع كذا لادائه إلى الممتنع حكماً ، وقولي : على الرأي الصواب ، احتراز عن رأي من يجوز الحرم في مخبون مستفعلن مستشهداً بقوله :

هل جديد على الأيام من باق أم هل لما لا يقيه الله من واق

وأما تقديم السريع ، فلأن دائرته تضمنت وتبدأ مفروقاً ، بخلاف سائر الدوائر ، وارتكاب المخالف لا يصار إليه إلا لعذر ، وأنه في السريع أكمل منه في غيره ، لأن أركان السريع ممتنع أن تؤلف ، على وجه من الوجوه ، تأليفاً يخرج الوند المفروق عن كونه مفروقاً إلى كونه مجموعاً ، أو سبباً خفيفاً ، بخلاف ما سواه ، فتأمله ، فيلزم تقديم السريع . وأما استدعاء المضارع فيها للتقدم ، بجهة أن ركنه الأول أتم ، فضعف للزوم النقصان له في الاجزاء حين لا يستعمل إلا مجزوءاً مراقباً .

خاتمة :

وإذ قد وفينا بما كنا وعدنا ، فحري أن نختم الكلام في علم العروض بهذه الخاتمة ، وهي ما أقوله ، من :

أن لك أن تتخذ الوافر أصلاً وتفرع عليه جميع البحور على ما أذكره ، وهو : أن تقدر أصل الوافر مثنياً منبهاً على ذلك بنحو قول امرئ القيس :

خيال هاج لي شجنًا فبت مكابداً حزناً
عميد القلب مرتيناً بذكر اللهو والطرب

وتلحق سدسه ، في غير المسمط ، بالمجزوء ، ومربعه : بالمشطور على خلاف ظاهر الصناعة . ثم تستخرج منه : الكامل مثنياً وتلحق ؛ سدسه بالمجزوء ، و : مربعه بالمشطور . ثم تستخرج من معضوب الوافر الهزج مثنياً ، وتجعله دائرة . وتستخرج منها : الرجز والرمل مثنين ، ثم تستخرج من مثنى الهزج الطويل بوساطة حذف جزء : لن ، من آخر مثل : مفاعي ، مفاعيلن . والمتقارب بحذف الاجزاء الثمانية ، وتجعل الطويل دائرة . وتستخرج منها : المديد والبسيط ، وبحراً ثالثاً ترعمه مهبوراً نصفه :

مفعولات مفعول مفعولات مفعول

ثم تجعله : أصلم فيبقى عندك :

مفعولات مفعول لف عولا تمف

وهو بحر : المقتضب ، فتدبره ، فتكون : الدائرة المشبهة ، وتستخرج منها بحورها . وإن شئت استخرجت البحر الثالث هكذا :

مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولسن

وإنه بحر مستعمل ، وإن كان التحليل أهمله ، يحكى عن امرئ القيس أشعاراً بهذا الوزن ، منها :

ألا يا عين فابكي على فقدي للكمي
واتلافي لمالي بلا حرف وجهد
تخطيت بسلادا وضيعت قلابا
وقد كنت قديماً أخا عز ومجد

ثم خرمته أولاً ، وحذفته آخرأ فيبقى عندك :

فاعيلنف عولنمفا عيلنفعوا .

ثم تديره دائرة ، فتكون عين : الدائرة المشتبهة ، وهذا الطريق أليق
بالصناعة لاشتماله على وتد مفروق واحد وهو : لنف ، من : فاعيلنف ؛
دون الطريق الاول ، فتأمله .

ولأنما ذكرت الاول ، لكون التصرف هناك في موضع فحسب ،
وهو جعله أصلم لا غير .

فصل : أبيات المهجور من البحور :

وتقدر من أبيات المهجور ، إن شئت :

إنّ المرء في أكثر الاحوال مرتاع ليت المرء لم يدخل الدنيا فما ارتاع
إن العيش عيش الصبا إذ ليس عقل ينهي المرء عما اليه المرء نزاع
مكسوف العروض ، موقوف الضرب ، عند ترك التصريح . ومن
أبياته :

ما للمرء في عيشه من راحة أنتى والليالي تريه ما تُرى
أصلم العروض والضرب .

وإن شئت قدرته من الثاني بوساطة الحرم والحذف ؛ وليكن هذا
آخر كلامنا في هذا الفصل .

الفصل الثالث

في الكلام في القافية

وما يتصل بذلك

اختلفوا في القافية ، فهي عند الحليل : من آخر حرف في البيت ،
إلى أول ساكن يليه ، مع المتحرك الذي قبل الساكن ، مثل : تابا ، من :
أقلي اللوم عاذل والعتابا

وعند الأنخض آخر كلمة في البيت مثل : العتابا ، بكماها . وعند
أبي علي : قطرب^(١) وأبي العباس : ثعلب^(٢) الروي ، وستعرفه .

(١) قطرب : هو محمد بن المستنير بن أحمد ، أبو علي النحوي ، المعروف بـ : قطرب
اللقوي البصري . لازم سيويه وكان يدليج إليه ؛ وكان من أئمة عصره . وهو أول من
وضع المثلث في اللغة ، كان يرى رأي المعتزلة النظامية . مات سنة ٢٠٦ هـ . من
تصانيفه : معاني القرآن ، اشتقاق العلل في النحو ، وغريب الحديث .
(أجمد العلوم : ٤١/٣ - ٤٢) .

(٢) ثعلب : أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني ، أبو العباس . إمام الكوفيين في النحو واللغة .
ولد سنة ٢٠٠ هـ . وبدأ النظر في العربية والشعر واللغة سنة ٢١٦ هـ . كان : ثقة حجة
صالحاً مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة ، والمعرفة بالعربية .
ثقل سمعه في آخر عمره ، وصم ، فصدته دابة ومات سنة ٢٩١ هـ . من تصانيفه :
المصون ، اختلاف النحويين ، معاني القرآن ، ما تلحن فيه العامة ، الفصيح ... إلى
غير ذلك .

(أجمد العلوم ٥٠/٣٠ - ٥١) من منشورات الدار .

وعن بعضهم إن القافية هي البيت ، وعن بعضهم هي القصيدة ،
 وحق هذا القول أن يكون من باب اطلاق اسم اللازم على الملزوم ، وباب
 تسمية المجموع بالبعض ، كقولهم : كلمة الخويدرة ، لقصيدته . وقول
 كل أحد : كلمة الشهادة ، لمجموع : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن
 محمداً رسول الله ﷺ ، وقوله علت كلمته : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً
 تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ ^(١) والمراد بالكلمة : مجموع كلامهم ،
 ﴿ اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾ ^(٢) وقوله : ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا
 لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(٣) والمراد بالكلمة : ﴿ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ *
 وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ ^(٤) وقوله : ﴿ وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ
 رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(٥) والمراد بالكلمة : ﴿ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ
 النَّارِ ﴾ ^(٥) والالزم أن لا يصح قافية البيت ، أو قافية القصيدة ، لاستلزامه
 إضافة الشيء إلى نفسه .

وتسمى : قافية ، لمكان التناسب ، وهو : أنها تتبع نظم البيت ،
 مأخوذة من : قفوت أثره ، إذا اتبعته . والميل ، من هذه الأقوال ، إلى
 قول الخليل لوقوفه على أنواع علوم الادب نقلاً وتصرفاً ، واستخراجاً
 واختراعاً ، ورعايةً في جميع ذلك لما يجب رعايته ، أشد حد ما شق فيه
 أحد غباره ، اللهم قدس روحه ، وارحم السلف كلهم ، واكنس
 الجميع حلل الرضوان ، واجمعنا وإياهم في دار الثواب .

أنواع القافية باعتبار الحركات :

وإذ قد اخترنا رأي الخليل في القافية ، وانها ، على رأيه ، لا بد من
 اشتغالها على ساكنين ، كما ترى ، فيستلزم لذلك خمسة أنواع :

-
- | | |
|----------------------------------|--|
| (١) سورة الكهف ، الآية : ٥ . | (٤) سورة الصافات ، الآيتان : ١٧٢ - ١٧٣ . |
| (٢) سورة الكهف ، الآية : ٤ . | (٥) سورة غافر (المؤمن) ، الآية : ٦ . |
| (٣) سورة الصافات ، الآية : ١٧١ . | |

أحدها : أن يكون ساكنها مجتمعين ، ويسمى المترادف ؛ أو يكون بينهما حرف واحد متحرك ، ويسمى : المتواتر ، أو حرفان متحركان ويسمى : المتدارك ؛ أو ثلاثة أحرف متحركات ويسمى : المتراكب ؛ أو أربعة ويسمى : المتكاوس . ولا مزيد على الأربعة . وكلامنا هاهنا مبني على عناية أذكرها في آخر الفصل .

المترادف :

وللمترادف : سبعة عشر موقعاً . فاعلان : في فاعلاتن إذا قصر ، وفي مفعولات إذا طوي ووقف . ومستفعلان : مذكلاً لا غير ، ومضمرأ مذكلاً . ومفاعلان : مخبوناً مذكلاً ، وموقوصاً مذكلاً . ومفتعلان : مطوياً مذكلاً ، ومخذولاً مذكلاً . وفعلتان ، متفاعلان ، وفاعليان ، وفعلبيان ، وفعلان ، ومفعولان ، وفعلولان ، مقصور مفاعيلن في الضرب الرابع للطويل عند الانخس ، ومخبوناً موقوفاً في غير ذلك ؛ وفعلول .

المتواتر :

وللمتواتر : أحد وعشرون موقعاً : مفاعيلن ، وفاعلاتن ، وفعلاتن ، ومفعول : مقطوعاً لا غير ، ومضمرأ مقطوعاً ، ومكسوفاً ، ومشعثاً . وفعلولن : سالماً ومخدولاً ، ومخبوناً مقطوعاً ، ومقطوفاً ومخبوناً مكسوفاً ، أو مخبوناً مقصوراً . وفعللن : مقطوعاً وأبتر ، وأخذت مضمرأ ، وأصلم . وفل : في نحو فعلولن . فل وتثن : في متفاعلاتن ، وفروعه الثلاثة : مستفعلاتن ومفاعلاتن ومفتعلاتن .

المتدارك :

وللمتدارك أحد عشر : متفاعلن ، ومستفعلن : سالماً ومضمرأ ، ومفاعلن : مخبوناً ومقبوضاً وموقوصاً ومعقولا ، وفاعلن : سالماً ومخدولاً ، وفعل في نحو : فعلولن فعل . وفل في نحو : فعلول فل ، على قول من يجوز قبض فعلولن قبل فل .

المترالكب :

وللمترالكب ثمانية : مفاعلتن ومفتعلتن : مطوياً ومخزولاً ، ولفعلن
للساكن قبله مخبوناً لا غير ، ومخبوناً محذوفاً ، وأخذ ، ومخبولاً مكسوفاً ،
وفعل ، في نحو : فعول فعل .

المتكاوس :

وللمتكاوس موقع واحد : فعلنن للساكن قبله .
فهذه ثمانية وخمسون موقعاً لأنواع القافية الخمسة ، وعساك إذا
فتشت عنها أن تعثر على مزيد .

أنواع القافية باعتبار الروي

وما قبله وما بعده

ثم إن القافية ، لاشتمالها على حرف الروي ، تنوع باعتبار الروي ،
وباعتبار ما قبله ، وباعتبار ما بعده .

أما تنوعها باعتبار الروي : فهي كونها : اما مقيدة ، أو مطلقة .
وأما تنوعها باعتبار ما قبل الروي فهي كونها : اما مردفة ، أو
مؤسسة ، أو مجردة .

وأما تنوعها باعتبار ما بعد الروي ، ولا يلحقها هذا الاعتبار إلا في
اطلاقها ، فهي كونها : اما موصولة من غير خروج ، أو مع خروج .

الروي :

والمراد بالروي : الحرف الآخر من حروف القافية ، إلا ما كان
تنويناً ، أو بدلاً من التنوين ، أو كان حرفاً إشباعياً مجلوياً لبيان الحركة ،
مثل : المتزلاً ، المتزلو ، المنزلي . أو قائماً مقام الإشباعي في كونه مجلوياً
لبيان الحركة ، وهو : الهاء ، مثل : كتابيته حسايته ، أو مشابهاً للحرف

الإشباعي : كالف ضمير الاثنين ، وكوآو ضمير الجماعة مضموماً ما قبلها ، وكسياء ضمير المؤنث مكسوراً ما قبلها ، مثل : لم يضربا ، لم يضربوا ، لم تضربي ؛ ويلحق الالف في مثل : أنتما وضربتما ومنكما ؛ والواو في مثل : أنتمو ، ضربتمو ، ومنكمو ، منهمو ، بألف : ضربا ، وواو : ضربوا . أو كان مشابهاً للقائم مقام الإشباعي ، كهاء التأنيث ، وهاء الضمير متحركاً ما قبلهما دون الساكنة ، مثل : طلحة ، وحمزة . ومثل غلامه وضربه . فإن كل واحد من ذلك يسمى : وصللاً لا رويّاً ، وكثيراً ما تجري : الالف ، والواو ، والياء الاصول ، مثل : سري يسرو ، ويسري ، والهاء الاصلية مثل : أشبه ، أعمه ، مجرى الحروف الإشباعية ، والقائمة مقامها ، وذلك أثناء القصائد على سبيل التوسع .

أسماء القافية :

والمراد بالقافية المقيدة : ما كان رويّاً ساكناً مثل :

وقاتم الاعماق خاوي المخترق

وحركة ما قبل الروي المقيد تسمى توجيهاً .

وبالقافية المطلقة : ما كان رويّاً متحركاً مثل :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومتزلي

وحركة الروي تسمى مجرى .

والمراد بالقافية المردفة : ما كان قبل رويّاً ألفاً مثل : عمادا ، أو :

واوآ ، أو ياء مدتين ، مثل : عمود ، عميد ؛ أو غير مدتين مثل :

قول قيل . وتسمى كل من هذه الحروف : ردفاً ، وحركة ما قبل الردف :

حذوا . والردف بالالف لا يجامعه الردف غيرها ، بخلاف الواو والياء ،

فإن الجمع بينهما غير معيب . والردف بالواو والياء المدتين لا يجامعه

الردف بالواو والياء غير المدتين ؛

والمراد بالقافية المؤسسة : ما كان قبل رويها بحرف واحد ألف ،
والروي ، وتلك الالف ، من كلمة واحدة مثل : عامدا . أما إذا كانتا
في كلمتين كنت بالخيار ، إن شئت ألحقت ذلك بالتأسيس ، وإن شئت
لم تلحقه ، اللهم إلا إذا نزلتا منزلة كلمة واحدة للوجوه المعلومة في ذلك
في علم النحو ، فيكون الحكم للتأسيس ، وتسمى هذه الالف : التأسيس ،
والفتحة قبلها : رستا ، والحرف المتوسط بين هذه الألف وبين الروي
تسمى : الدخيل ، وحركته : اشباعاً .

والمراد بالقافية المجردة : ما لم يكن قبل رويها ردف ولا تأسيس .

والمراد بالقافية الموصولة من غير خروج : ما كان بعد رويها حرف
واحد مما يسمى : وصلاً ، مثل : منزلاً ، منزلاً ، منزلة ، بالهاء الساكنة
المتحرك ما قبلها .

وبالقافية الموصولة مع الخروج : ما كان بعد رويها هاء متحركة مع
حرف اشباعي ، مثل : منزلها ، منزلها ، ومنزلي . وذلك الحرف
يسمى : خروجاً ، وحركة هاء الوصل : نفاذاً .

فهذه أنواع تسعة للقافية غير ما تقدمت : المجرد مثل : منزل ،
والردف مثل : عماد ، عمود ، عميد ، ومثل : قول ، قيل . والمؤسس
مثل : عامد ، ثلاثيها مع التقييد ، وهو أن لا تجري الأواخر . ثم هذه الثلاثة
مع الوصل بلا خروج ، وذلك بأن تجري الأواخر ، بأن تحركها ملحقاً أما :
ألفاً أو واواً أو ياء مدتين ، أو هاء ساكنة مثل : منزلاً منزلاً منزلي منزله
منزلي في المجرد . ومثل : عماداً عماداً وعمادي عماده في الردف .
وعلى هذا اخواته في الردف : كالعمود والعميد ، وكالقول والقليل ،
ومثل : عامداً ، عامدو ، عامدي عماده في المؤسس ، ثم هذه الثلاثة
موصولة مع الخروج مثل : منزلها منزلها منزلي في المجرد ، وعمادها ،
وكذلك الاخوات : عمودها ، عميدها ، قولها ، قبلها ، وعماد هو ،

وعماد هي ، في المردف ، ومثل : عامدًا أو عامدهو أو عامدهي في
المؤسس . ولا بد ، فيما ذكرنا أن القافية كذا ، من أن يكون محمولاً
على قافية الاشعار في المشهور ، وإلا لم ، يصح تسمية القافية قافية في مثل قولي :

حتام تنكر قدري ، أيها الزمن	بغياً وتوغر صدري ، أيها الزمن ؟
أما يهملك شيء غير غدرك بي	ماذا استفدت بغدري ؟ أيها الزمن ؟
قل لي إلى كم أرى الأحداث ترشقي	قد عيل صبري ، أتدري أيها الزمن ؟
أرى. بدور الاقوام طلعت لهم	الآ طلوع لبدري ؟ أيها الزمن ؟

فصل : عيوب القافية

وإذا وقفت على ما تلي عليك ، فاعلم أن الشعر ، لما كان المطلوب به
الوزن ، وقد كان مرجع الوزن إلى رعاية التناسب في الصوت ؛ ومن
المعلوم أن الأمور بخواتيمها ، ناسب لذلك رعاية مزيد التناسب في القوافي
التي هي خواتيم أبيات القصيدة أو القطعة .

فعيب تحريك الروي المقيد ، أو هاء الوصل الساكنة ، متى أدخل
بالوزن ، مثل :

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن

ومثل :

تنفّس الخلل ما لا تغزّو

وسمي الاول : غلواً ، والثاني تعدياً .

وعيب اختلاف الوصل ، وسمي مثل : منزلو مع منزلي : أقواء .
ومثل : منزلا مع منزلو أو منزلي : إصرافا ، وهو أعيب .

السناد :

وصحة اجتماع الواو والياء في الردف ، دون الالف والواو أو الياء ،
تنبهاك على ذلك .

وعيب اختلاف التوجه ، مثل : حُرْم بضم الراء ، مع حَرَم أو حِرْم
بغير ضمها عند التقييد ، وفي الاصحاب من لا يعده عيباً لكثرة وروده
في الشعر ، والاقرب عده عيباً .

وكذلك عيب اختلاف الاشباع ، مثل : كامل ، بكسر الميم مع
تكامُل أو تكاملَ بغير كسرها .

وكذلك عيب الاختلاف : بالتجريد والردف : مثل : تَعَصِه مع
تَوَصِه ، أو التأسيس ، مثل : منزل مع منازل ، وبالردف بالمد وغير
المد ، مثل : قَوْل ، بضم القاف مع : قَوْل ، بفتحها . وهو اختلاف
الحدو . وجمعت هذه العيوب تحت اسم : السناد .

ثم عيب أيضاً اختلاف الرويين مثل : كرب ، بالباء مع : كرم ،
بالميم . أو : كرخ ، بالخاء . وسمي هذا العيب في المتقاربي المخرجين
كالباء والميم إكفاء . وفي المتباعد بهما : كالياء والخاء ، اجازة بالراء
والزاي ، وهو أعيب لكون التفاوت هاهنا أكبر .

ومن العيوب الاخطاء : وهو اعادة الكلمة التي فيها الروي اعادة بلفظها
ومعناها في القصيدة نحو : رجل رجل . فإنه اخطاء بالاتفاق ، دون نحو :
رجل الرجل ، ففي الاصحاب من لا يعده اخطاء ، لقوة اتصال حرف
التعريف بما يدخل فيه ، ونزول المعرف لذلك منزلة المفاير للمنكر ،
وعيب الاخطاء بتقارب المسافة بين كلمتي الاخطاء ؛ أما إذا طاب القصيدة
وتباعدت المسافة بين الكلمتين ، فقلما يعاب ، لا سيما إذا استعملت
احدى كلمتي الاخطاء في فن من المعاني وآخرهما في فن آخر .

هذه العيوب ظاهرة الرجوع إلى القافية على ما ترى .

وفي العيوب عيب يسمى : انقاداً وهو : تغيير العروض تغييراً غير
معتاد في موضعه ، مثل قوله :

جزى الله عبساً عبس بني بغيض جزاء الكلاب العاويات . وقد فعل
أو مثل قوله :

أبعد مقتل مالك بن زهير ترجو النساء عواقب الاطهار
لك أن تنظمه في سلك عروض القافية نظراً إلى أن محل العروض محل
صالح للقافية بوساطة التصريح .

وأما التضمين ، المعداد في العيوب ، وهو تعلق معنى آخر البيت
بأول البيت الذي يليه ، على نحو قوله :

وسائل نيماً بنا والرباب وسائل هوازن عتاً إذا ما
لقيناهم كيف نعلو لهم يبيض تفلق بيضا وهاما
فعلقه بالقافية على ما ترى .

وكما ان النقصان في رعاية التناسب على ما رأيت عد عيباً ، عدت
الزيادة في رعاية فضيلة ، وكذا التزام الدخيل حرفاً معيناً عد فضيلة .
وسمي كل واحد منهما : اعناتاً ، ولزوم ما لا يلزم .

واعلم أن لك في كثير من عيوب القافية أن تكسوها بهذا الطريق
ما يبرزها في معرض الحسن ، مثل أن تشرع في اختلاف التوجيه ، فتضم
ثم تكسر ثم تفتح ، أو أي وضع شئت غير ما ذكرت ، ثم تراعي ذلك
الوضع إلى آخر القصيدة ، أو في اختلاف الاشباع أو غيرهما كما فعل
الخليل قدس الله روحه بالتضمين حيث التزمه فانظر كيف ملّح ذلك :

يا ذي الذي في الحب يلحى اما	والله لو حملت منه كما
حملت من حب رخيتم لما	لمت على الحب فدعني وما
أطلب أني لست أدري بما	أحببت إلا أنني بينما
أنا يباب القصر في بعض ما	أطلب من قصرهم اذرما
شبه غزال بسهام فما	أخطأ سهاماه ولكنما

عيناه سهمان له كلما أراد قتلي بهما سلماً
وكما اتفق التزامه في اختلاف الوصل في القطعة التي يرويها الاصمعي
عن اعرابي بالبادية كان يصلي ويقول ، وهي :

أتندم أولاد المجوس وقد عصوا وتترك شيخاً من سراة تميم
فان تكسني ، ربي ، قميصاً وجبة أصلي صلاتي كلها وأصوم
وإن دام كل العيش يا رب هكذا تركت صلاة الخميس غير ملوم
أما تستحي يا رب قد قمت قائماً أناجيك عرياناً وأنت كريم

فانظر كيف كسر شوكة العيب .

ولنكتف بهذا القدر من فصول فن النظم منتقلين عنها إلى الفن الثاني
وانه (خاتمة مفتاح العلوم) في ارشاد الضال ، بدفع ما يطعنون به في
كلام رب العزة ، علت كلمته ، من جهات جهالاتهم .

ونحن نقدم كلاماً يكشف لك عن ضلالهم في مطاعنهم على سبيل
الاطلاق ، ثم نتبعه الكلام المفصل بعون الله تعالى .

الخاتمة

في ارشاد الضلال

نقول لهؤلاء ، وإنا لنعرف مرمى غرضهم فيما يریشون من النبال ،
يمنون ما دون نيله خراط القتاد ، بل ضرب أسداد على اسداد : ﴿ يريدون
لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْئُوهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمِّمٌ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ (١)
قدروا معشر الضلال ، إذ عشب الجهل في نفوسكم ، وباض وفرخ
الباطل في ضمائرکم ، وعميت أبصاراً وبصائر ، فما اهتديتم ، تقديرأ
باطلاً ، أن محمداً ، عليه السلام ، ما كان نبياً ، وقدروا أن القرآن
كلامه ، أفعميت أن تدركوا ضوء النهار بين أيديكم ، أن قد كان أفصح
العرب ، وأملكهم لزمام الفصاحة والبلاغة غير مدافع ولا منازع ، وكلام
مثله حري أن يجل عن الانتقاد ، فضلاً أن يحذر لثامه عن الزيف لدى النقد ،
فالقرآن الذي زعمتموه كلامه ، أما كان يقتضي بالبيت أن يكون أحرى كلام
على الاستقامة : لفظاً واعرأباً ، وفصاحة وبلاغة ، وسلامة عن كل مغمز ،
وحقيقاً بأن يكتب على الحدق بذوب الذهب ، فإذا قد جهلتم حقه هناك ،
أما اقتضى ، لا أقل ، أن يلين شكيمتكم ، ليخلص منكم كفافاً ، لا عليه
ولا له ، ثم قدروا حيث أعماكم الخذلان ، وأمطاكم ظهر السفه ،
أنه ما كان أفصح العرب ، وأنه كان كآحاد الأوساط ، قد تعمد ترويع
كلامه ، أما كان لكم في أنه مروج ، والعياذ بالله ، وازع يزعمكم أن

(١) سورة الصف ، الآية : ٨ .

تجازفوا ، فالمرّوج كما لا يخفى ، وإن صادف الشمل سكرى تدير
عليهم الغباوة كؤوسها ، وجشاً تغرز في سنّة من الغفلة رؤوسها، يحتاط
فيما يتعمد رواجه عليهم ، لا يألو فيه تهديباً وتنقيحاً ، فكيف إذا صادفه
مشتملاً على ايقاظ متفطينين ، لا يبارون قوة ذكاء ، واصابة حدس ،
وحدة ألمعية . وصدق فراسة ، يخبرون عن الغائب بقوة ذكائهم ، كأن
قد شاهدوه ، يصف لهم الحدس الصائب حال الورد قبل أن يردوه ،
ويثبتون أبعد شيء بحدّة ألمعيتهم ، كأن ليس ببعيد وينظم لهم المجهول
صدق فراستهم في سلك المعروف منذ زمان مديد .

بين الفرزدق وجوير :

كما يحكى : أن سليمان بن عبد الملك أتى بأسارى من الروم ،
وكان الفرزدق حاضراً فأمره سليمان بضرب واحد واحد منهم ، فاستعفى ،
فما أعفى ، وقد أشير إلى سيف غير صالح للضرب ليستعمله ، فقال
الفرزدق : بل أضرب بسيف أبي رغوان ؛ مجاشع ، يعني سيفه ، وكأنه
قال : لا يستعمل ذلك السيف إلا ظالم أو ابن ظالم . ثم ضرب بسيفه
الرومي ، واتفق أن نبا السيف ، فضحك سليمان ومن حوله ، فقال
الفرزدق :

أعجب الناس أن أضحكك سيدهم	خليفة الله يستقي به المطر
لم تنبُ سيفي من رعبٍ ولا دهش	عن الاسير ولكن أحرّ القدر
ولن يقدم نفساً قبل ميتتها	جمع اليدين ، ولا الصمصامة الذكر

ثم أغمد سيفه ، وهو يقول :

ما إن يعاب سيدٌ إذا صَبَا
ولا يعاب صارمٌ إذا نَبَا
ولا يعاب شاعرٌ إذا كَبَا

ثم جلس يقول : كأني بابن المراغة قد هجاني ، فقال :

بسيف أبي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم
وقام وانصرف وخص جرير فخير الخبر ولم ينشد الشعر ، فأنشأ يقول :
بسيف أبي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم
فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال يا أمير المؤمنين كأني بابن القبر قد
أجابني فقال :

ولا نقتل الأسرى ولكن نفكهم إذا أثقل الأعناق حمل المغارم
ثم أخبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه فقال مجيباً :

كذاك سيوف الهند تنبو ظلماتها وتقطع أحياناً مناط التمام
ولا نقتل الأسرى ولكن نفكهم إذا أثقل الأعناق حمل المغارم
وهل ضربة الرومي جاعلة لكم أباً عن كليب أو أخاً مثل دارم

بين ذي الرمة وجرير :

وما يحكى أن ذا الرمة استرفد جريراً في قصيدته التي مستهلها :
نبت عيناك عن طلل بحزوى عفته الريح وامتنح القطارا
فأرفده عدة أبيات لها وهي هذه :

يعد الناسبون إلى تميم بيوت المجد أربعة كبارا
يعدون الرباب وآل بكر وعمراً ثم حنظلة الخيارا
ويذهب بينها المرثي لغواً كما الغيت في الدية الحوارا

فضمنها القصيدة ، وهي اثنتان وخمسون قافية ، ثم مر به الفرزدق
فاستنشده إياها ، فأخذ ينشدها والفرزدق يستمع ، لا يزيد على الاستماع ،
حتى بلغ هذه الأبيات الثلاثة ، استعادها منه الفرزدق مرتين ، ثم قال له
والله علكهن من هو أشد لحين منك .

نواذر متفرقة :

وما يحكى أن عمر بن لجا أنشد جريراً شعراً ، فقال : ما هذا شعرك ، هذا : شعر حنظلي .

ولا تسل عن فطانتهم المتبهة على الزمزية اللطيفة ، وحدة نظرهم الدراكة للتمحة الضعيفة ، كما يترجم عن ذلك الروايات المشهورة عنهم .

يروى أن فزارياً ونميراً تسائرا ، فقال الفزاري للنميري : غص لحام فرسك ، فقال : إنها مكتوبة . وإنما أراد الفزاري ما قيل في بني نمير :

فغص الطرف إنسك من نُميرٍ فلا كعباً بلغت ولا كلاباً

وإنما عني النميري ما قيل في بني فزارة :

لا تأمننَ فزارياً خلوت به على قلاوصك ، واكتبها بأسبار

وان واحداً من بني نمير ، وهو شريك النميري ، لقي رجلاً من تميم ، فقال له التميمي : يعجبني من الجوارح البازي . قال شريك : وخاصة ما يصيد القطا . أراد التميمي بقوله : البازي :

أنا البازي المطل على نمير أتيح من السماء له انصباباً

وعني شريك يذكر القطا : قول الطرمّاح :

تميم بطرق اللؤم أهدى من القطا ولو سلكت سبل المكارم ضلت

وأن معاوية . قال للأحنف : ما الشيء الملفف في البجاد ؟ فقال : السخينة . وإنما أراد معاوية قول القائل :

إذا ما مات ميت من تميم	فسرك أن يعيش فجسيء بزاد
بنخبز أو بتمر أو بسمن	أو الشيء الملفف في البجاد
تراه يطوف في الآفاق حرصاً	ليأكل رأس لقمان بن عاد

وكان الأحنف من تميم ، وإنما أراد الأحنف : السخينة ، وهي

حساء يؤكل عند غلاء السعر ، وكانت قوم معاوية تقتصر عليه ، رماهم بالبخل .

وإن رجلاً من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي ، فقال عبد الله : ما لقينا البارحة من شيوخ محارب ، ما تركونا ننام . وأراد قول الأخطل :

تكش بلا شيء شيوخ محارب وما خلقتها كانت تریش ولا تبری
ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر

فقال : أصلحك الله أضلوا البارحة برقماً فكانوا في طلبه . أراد قول القائل :

لكل هلاي من اللُؤم برقع ولابن يزيد : برقع وجلال

وإن رجلاً وقف على الحسن بن الحسن البصري ، رحمه الله ، فقال : اعتمر أخرج أبا ذر . فقال : كذبوا عليك ما كان ذلك . فإن السائل أراد أعثمان أخرج أبا ذر .

وأن الحسن بن وهب نهض ذات ليلة من مجلس ابن الزيات فقال : سحير ، اي : بت بخير . فقال له ابن الزيات . بنية . أي : بت به .

دهاء نساء العرب وفطنتهن :

وما ظنك بكياسة جيل قد بلغت من الدهاء نساؤهم إلى حد نقدهن للكلام ، وما يحكى انشدت واحدة ، وكانت النساء :

لنا الجففات الغر يلمعن بالضحي وأسيافنا يقطرن من بحدة دما

فقلت : أي فخر يكون في : ان له ولعشيرته ولمن ينضوي اليهم ، من الجفان ما نهايتها في العدد عشر . وكذا من السيوف ؟ ألاّ استعمل جمع الكثرة : الجفان ، والسيوف ؟ وأي فخر في أن تكون جفنة ، وقت

الضحوة ؛ وهو وقت تناول الطعام ، غراء لامةة ، كجفان البائع ؟ اما يشبه أن قد جعل نفسه وعشيرته بائعي عدة جففات ؟ ثم أنتى يصلح للمبالغة في التمدح بالشجاعة ، وأنه في مقامها : يقطرن دماً ؟ كان يجب أن يتركها إلى أن : يسلن أو يفضن أو ما شاكل ذلك .

وقد اجتمع راوية جرير ، وراوية كثير ، وراوية جميل ، وراوية نصيب ، وأخذ يتعصب كل واحد لصاحبه ، ويجمع له في البلاغة قصب الرهان ، فحكّموا واحدة ، وكانت : سكينه ، فقالت لراوية جرير : أليس صاحبك القائل :

طرقتك صائدة القلوب وليس ذا حين الزيارة فارجلي بسلام
وأي ساعة أولى بالزيارة من الطروق ؟ قبح الله صاحبك ! وقبح شعره .

ثم قالت لراوية كثير : أليس صاحبك الذي يقول :
يقر بعيني ما يقر بعينها وأحسن شيء ما به العين قرّت
وليس شيء أقر لعيونهن من النكاح ، فيحب صاحبك أن ينكح ؟
قبح الله صاحبك ! وقبح شعره ! .

ثم قالت لراوية جميل : أليس صاحبك الذي يقول :
فلو تركت عقلي معي ما طلبتها وإن طلائبها لما فات من عقلي
فما أرى لصاحبك هوى ، إنما طلب عقله . قبح الله صاحبك ،
وقبح شعره .

ثم قالت لراوية نصيب : أليس صاحبك الذي يقول :
أهيم بدعد ما حييت فإن أمت فياويح نفسي من يهيم بها بعدي
أما كان لصاحبك الديوث همّ إلاّ همّ من يهيم بها ؟ قبح الله
صاحبك ! وقبح شعره ! ألا قال :

أهيم بدعدٍ ما حييت فإن أمست فلا صليت دعد لدي خلة بعدي

وفي الحكايات كثرة ، والمقصود مجرد التنبيه وليس الري عن التشاف.

هذا وإن ارتكبتم ، حيث انتهيت من السفه ، ويبس الثرى بينكم وبين نظر العقل ، إلى هذه الغاية أن قد احتاط ، لكن لم يجد عليه ، كان الفضل للبهائم عليكم ، حيث ترون أضل الخلق عن الاستقامة في الكلام ، إذا اتفق أن يعاود كلامه مرة بعد أخرى ، لا يعدم أن يتنبه لاختلاله فيتداركه ، ثم لا ترون أن تنزلوا ، إلا أقل ، تلاوة النبي عليه السلام للقرآن ، نيفاً وعشرين سنة ، منزلة معاودة جهول لكلامه ، فتنظموا القرآن في سلك كلام متدارك الخطأ ، فتمسكوا عن هذيانكم ؟ ثم إذ مسخكم الجهل هذا المسخ ، وبرقع عيونكم إلى هذا الحد وملك العمى بصائرهم وأبصارهم على ما نرى ، فقدروا ما شتم . قدروا إن لم يكن نبياً ، وقدروا أن كان نازل الدرجة في الفصاحة والبلاغة ، وقدروا أن لم يكن يتكلم إلا خطأ ، وقدروا أنه ما كان له من التمييز ما لو زجني عمره على خطأ لا يشبه عليكم انتم ، لما تنبه لذلك الخطأ ، ولكن قولوا في هذه الواحدة ، وقد ختمنا الكلام معكم ، إذ لا فائدة . أو قد بلغتم من العمى إلى حيث لم تقدروا ، أن يتبين لكم أن عاش مدة مديدة بين أولياء وأعداء ، في زمان أهله من سبق ذكرهم ، فقد رتموه لم يكن له ولي فينبه ، ففعل الأولياء ، ابقاء عليه أن ينسب إلى نقيصة ، ولا عدو فينص عليل تليله من جانب المغر وضعا منه ، ففعل الأعداء فيتداركه من بعده ، بتغيير .

سبحان الحكيم ، الذي يسع حكمته أن يخلق في صور الاناسي بهائم أمثال الطامعين أن يطعنوا في القرآن ، ثم الذي يقضي منه العجب ، إنك إذا تأملت هؤلاء ، وجدت أكثرهم لا في العير ولا في النفير ، ولا يعرفون قبيلاً من دبير ، أين هم عن تصحيح نقل اللغة ؟ أين هم عن علم

الاشتقاق ؟ أين هم عن علم التصريف ؟ أين هم عن علم النحو ؟ أين هم عن علم المعاني ؟ أين هم عن علم البيان ؟ أين هم عن باب النثر ؟ أين هم عن باب النظم ؟ ما عرفوا أن الشعر ما هو ؟ ما عرفوا أن الوزن ما هو ؟ ما عرفوا ما السجع ؟ ما القافية ؟ ما الفاصلة ؟ أبعد شيء عن نقد الكلام جماعتهم ، لا يدرون ما خطأ الكلام وما صوابه ، ما فصيحته وما أفصحته ، وما بليغته ما أبلغه ، ما مقبوله وما مردوده ، وأين هم عن سائر الأنواع ؟

إذا جثتم من علم الاستدلال ، وجدت فضلاءهم غاغة ، ما تعلكت إلا أليفاً ! وإذا جثتهم من علم الأصول ، وجدت علماءهم مقلدة ، ما حظوا إلا بشم الروائح ! وإذا جثتهم من نوع الحكمة ، وجدت أئمتهم حيوانات ، ما تلحس إلا فضلات الفلسفة ! وهلم جرأ ، من آخر وآخر ، لا إتقان لحجة ، ولا تقرير لشبهة ، ولا عثور على دققة ، ولا اطلاع على شيء من أسرار ، ثم ها هم أولاءكم قد سودوا من صفحات القراطيس ، بفنون هذيانات .

ولربما ابتليت بحيوان من أشياعهم يمد عنقه مد اللص المصلوب ، وينفخ خياشيمه شبه الكير المستعاد ، ويطيل لسانه كالكلب عند التثاؤب ، آخذاً في تلك الهذيانات الملوثة لصماخ المستمع ، ما أحلم إله الخلق : لا إله إلا أنت ، تعاليت عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

هذا لبيان ضلالهم على سبيل الاطلاق فيما يوردون من المطاعن في القرآن ، ولقد حان أن نشرع في الكلام المفصل ، فنقول وبالله التوفيق .

مطاعن الضالين والرد عليهم :

إن هؤلاء ربما طعنوا في القرآن من حيث اللفظ قائلين فيه : مقاليد ، جمع إقليد ، وهو معرب : كليل . وفيه : إستبرق ، وهو معرب : اسطبر . وفيه : سيجيل وأصله : سنك كل . فأنتى يصح أن يكون فيه

هذه المعربات ، ويقال : ﴿ قرآنٌ عربيٌّ مبينٌ ﴾ (١) .

فنقول قدّروا ، لجهلكم بطرق الاشتقاق ، وأصول علم الصرف ، أن لا مجال لشيء مما ذكرتم في علم العربية . أفجّهتم نوع التغليب ؟ فما ادخلتموها في جملة كلم العرب من باب ادخال الانثى في الذكور ، وإبليس في الملائكة على ما سبق .

وربما طعنوا فيه من حيث الاعراب قائلين فيه : ﴿ إنّ هذان لساحران ﴾ (٢) وصوابه : ان هذين ، لوقوعه اسماً لأنّ وفيه : ﴿ إنّ الذين آمنوا والذين هادوا الصّابئون ﴾ (٣) وصوابه : والصابئين ، لكونه معطوفاً على اسم إن قبل مضي الجملة ، وفيه : ﴿ لكن الرّاسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمى الصلاة ﴾ (٤) وصوابه : والمقيمون ، لكون المعطوف عليه مرفوعاً لا غير . وفيه : ﴿ قوارير قوارير * وسلاسل وأغلالا ﴾ (٥) وصوابهما : قوارير وسلاسل ، غير منونين لامتناعهما عن الصرف . وهذه وأمثالها مما يقال فيها لصاحبها :

سمعت شيئاً وغابت عنك أشياء (٦)

اخدم علم النحو يطلعك على استقامة جميع ذلك .

وربما طعنوا فيه من جهة المعنى بأنحاء مختلفة ، منها أنهم يقولون : أنتم تدعون أن القرآن معجز بنظمه ، وان نظمه غير مقدور للبشر ،

(١) سورة طه : الآية : ٦٣ .

(٢) سورة المائدة ، الآية : ٦٩ .

(٣) سورة النساء ، الآية : ١٦٢ .

(٤) سورة الانسان ، الآيتان : ١٥ - ١٦ .

(٥) سورة الانسان ، الآية : ٤ .

(٦) وتمام بيت الشعر .

وقل لمن يدعي في العلم معرفة عرفت شيئاً وغابت عنك أشياء

ويعتقدون : أن الجن والانس لئن اجتمعوا على أن يأتوا بثلاث آيات ، لا يقدرّون على ذلك ، ويحتجون لذلك ، بأن أهل زمان النبي ﷺ كانوا الغاية في الفصاحة والبلاغة ، ثم تحدّثوا تارة بعشر سور ، وأخرى بواحدة بالاطلاق ، وفي السور : ﴿ إِنَّا اعْطَيْنَاكَ ۞ ﴾ ^(١) فلو أنهم قدرّوا على مقدارها ، وهي ثلاث آيات ، لكانوا قد أتوا بالمتحدّي به . وقرآنكم يكذبكم في ذلك ، ويشهد أن نظم الآيات الثلاث ؛ بل الثلاثون ، بل الأكثر ، لا يعوز الفصيح ، فضلاً أن يعوز الأفصح ، ولو كان وحده ، فضلاً إذا ظاهره الانس والجن ؛ فامّا دعواكم باطلة ، واما شهادة قرآنكم كاذبة ، ووجه شهادته لما ذكرنا أن في قرآنكم حكاية عن موسى : ﴿ وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَاناً ۞ ﴾ ^(٢) ، ثم فيه حكاية عن موسى : ﴿ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ۝ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ۞ ﴾ ^(٣) إلى قوله : ﴿ إِنَّكَ كُنْتَ بَصِيرًا ۞ ﴾ ^(٤) وهذه إحدى عشرة آية ، فإذا قدر فصيح واحد على نظم إحدى عشرة آية في موضع واحد ؛ أفلا يكون الأفصح أقدر ؛ وإن كان واحداً على أكثر فكيف إذا ظاهره في ذلك الانس والجن .

فيقال لهم : متى صح أن ينزل ما تقوله على لسان صاحبك من معنى ، على نسق مخصوص ، إذا سمعه قال : كنت أريد أن أقول هكذا ، وما كان ييسر لي منزلة قوله المقول ، اندفع الطعن على أن القول المنصور عندنا في المتحدّي به . أما سورة من الطوال ، وأما عشر من الأوساط .

ومنها أنهم يقولون : إنّنا نرى المعنى يعاد في قرآنكم في مواضع ، إعادة على تفاوت في النظم بين : حكاية وخطاب وغيبة ، وزيادة ونقصان وتبديل كلمات ، فإن كان النظم الأول حسناً ، لزم في الثاني ، الذي يضاد الأول بنوع من الزيادة والنقصان أو غير ذلك ، أن يكون دونه في

(١) سورة الكوثر : الآية : ١ . (٢) سورة طه ، الآيتان : ٢٥ - ٢٦ .

(٢) سورة القصص ، الآية : ٣٤ . (٤) سورة طه ، الآية : ٣٥ .

الحسن . وفي الثالث ، الذي يضاد الأولين بنوع مضادة ، أن يكون أدْوَنَ . وقرآنكم مشحون بأمثال ما ذكر ، فكيف يصح أن يدعى في مثله إن كله معجز ؟ والاعجاز يستدعي كونه في غاية الحسن لا أن يكون دونها بمراتب ؟ من ذلك ما ترى في سورة آل عمران : ﴿ كَذَّابٌ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ ^(١) . وفي سورة الأنفال : ﴿ كَذَّابٌ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ ^(٢) وبعده : ﴿ كَذَّابٌ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ ^(٣) .

فنقول لهم : الذي ذكرتموه ، من لزوم التفاوت في الحسن ، يسلم لكم إذا فرض ذلك التفاوت في المقام الواحد ، لامتناع انطباق المتضادين على شيء واحد ، أما إذا تعدد المقام فلا ، لاحتمال اختلاف المقامات ، وصحة انطباق كل واحد على مقامه . ونحن نبين لكم انطباق ما أوردتموه من الصور الثلاث على مقاماتها ، بإذن الله تعالى ، ليكون ذلك للمتدبر مثلاً ، فيما سواه ، يحتديه ، ومناراً ينتحيه . فنقول : كان أصل الكلام يقتضي أن يقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنُتْغِي عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادَهُمْ مِمَّا شِئْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ وَقُودُ النَّارِ ﴾ كَذَّابٌ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا (فأخذناهم) بِذُنُوبِهِمْ (ونحن شديدو) الْعِقَابِ ^(٤) لأن الله تعالى يخبر عن نفسه ، والخبار عن النفس كذا يكون وكذلك كان يقتضي أن يقال في سورة الأنفال ،

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١١٠ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية : ٥٢ .

(٣) سورة الأنفال ، الآية : ٥٤ .

(٤) سورة آل عمران ، الآيتان : ١٠ - ١١ .

والعبارات : منا (من الله) ، فأخذناهم (فأخذهم الله) ونحن شديدو (والله شديد) .

المنزلة عقيب هذه السورة : سورة آل عمران : ﴿ كَذَّبَ آلُ فِرْعَوْنَ
وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَفَرُوا (بآياتنا فأخذناهم) بذُنُوبِهِمْ (اننا أقوياء
شديدو) العقاب * ذلك (بأننا لم نكن مغيري) نِعْمَةً (انعمناها) على
قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ (واننا سميعون عليمون) كَذَّبَ آلُ
فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا (بآياتنا) فَأَهْلَكْنَاهُمْ
بذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ ﴿ ^(١) لكن تركت الحكاية في لفظ
منا ، إلى لفظ الغيبة في : من الله تعالى ، على سبيل التخليط وزيادة تقبيح
الحال ، ثم تركت الغيبة في : كذبوا بآيات الله إلى الحكاية في لفظ :
بآياتنا تطبيقاً لجميع ذلك على قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ متروك
المفعول ، وذلك أنه حين ترك المفعول احتمل الغيبة ، وهو أن يكون
المراد : أن الذين كفروا بالله ، على سبيل اظهار التعظيم في لفظ الغيبة ،
كما تقول الخلفاء : يشير الخليفة إلى كذا ، ويشير أمير المؤمنين . واحتمل
أيضاً الحكاية ، لأن أصل الكلام يقتضيها ، وأن تكون بلفظ الجماعة
لإظهار التعظيم أيضاً ، ويكون المراد : كفروا بآياتنا ، فلما احتمل
الوجهين ، طبق عليهما من بعد ذلك . ولما كان لفظة : الله مع لفظة :
الكفر ، حال ارادة التخليط ، أثر : قيل ، بعد قوله : ﴿ كَفَرُوا ﴾
وَلَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ ﴿ دون أن يقال :
منا ، وحين أوثرت الغيبة هاهنا ، تعينت الحكاية في : ﴿ كَذَّبُوا بآياتنا ﴾
ثم لما وفى الكلام حقه في الاعتبارين ، رجع إلى الغيبة ، فقيل :
﴿ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ ﴾ دون أن يقال : فَأَخَذْنَاهُمْ ، لما كان في لفظة : الله
هاهنا من زيادة المطابقة لموضعه ، ألا ترى أنه لو قيل : فَأَخَذْنَاهُمْ ، لكان
تابعاً لقوله : ﴿ كَذَّبُوا بآياتنا ﴾ وكان ظاهر الكلام : أن الآخذ هو
المكذب بآياته . وحيث قيل : ﴿ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ ﴾ تبع قوله : ﴿ كفروا ﴾
بآيات الله ﴿ فصار ظاهر الكلام أن الآخذ هو المكفور به . ففي الاول

(١) سورة آل عمران ، الآيات : ٥٢ - ٥٤ . والتغيير واضح . وقد وضعت بين قوسين ،
دون تشكيل .

المأخوذ ، وصفه : مكذب بآيات الله ، وفي الثاني ، وصفه : كافر بالله .
ولا شبهة أن الثاني أكد . ثم قيل : ﴿ فَأَخْبَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ﴾
وأريد تذييل الكلام طبق على لفظة الله فقيل : ﴿ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾
وأما قوله في سورة الأنفال : ﴿ كَذَابِ آلِ فِرْعَوْنَ الَّذِينَ آمَنَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ فلم يقل : بآياتنا ، إذ لم يكن قبله
ما يحتمل الحكاية ، مثل احتمال ما نحن فيه لها ، ألا ترى أنه ليس هناك
إلا قوله : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (ويكون)
الملائكة يضربون وجوههم ﴿ ^(١) كلاماً مستأنفاً ، مبنياً على سؤال مقدر ،
كأنه قيل : ماذا يكون حينئذ ؟ فقيل : الملائكة يضربون ، فلا يحتمل
على هذا التقدير إلا الغيبة . وهو : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(٢) به ، وإنما يحتمل الحكاية على التقدير الآخر في أحد الوجهين ،
فلا يخفى ضعفه ، فلضعف احتمال الحكاية تركت ، وبني الكلام على الغيبة .
وأما اختيار لفظة : كفروا على لفظ : كذبوا ، فلأن الآية ، وهي :
﴿ كَذَابِ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾ ^(٣) لما أعيدت ، دلت أعادتها على أن المراد
التأكيد لبيان قبح حالهم ، فكان التصريح بالكفر أوقع . ولما صرح بالكفر ،
بعد التأكيد بالاعادة ، لا جرم أكد الكلام بعد ذلك ، فقيل : ﴿ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ ^(٤) وأما قوله تعالى ثالثاً : ﴿ كَذَابِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ آمَنَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ ﴾ ^(٥) فتركت الحكاية
للوجه المذكور في : ﴿ كفروا بآيات الله ﴾ ^(٤) وأما اختيار لفظة :
كذبوا على : كفروا ، فلأن هذه الآية ، لما بنيت على قوله : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾ ^(٦)

(١) سورة الأنفال ، الآية : ٥٢ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية : ٥٠ .

(٣) سورة الأنفال ، الآية : ٥٤ .

(٤) سورة الأنفال ، الآية : ٥٠ .

(٥) سورة الأنفال ، الآية : ٥٣ .

(٦) سورة آل عمران ، الآية : ١١ ؛

الأنفال : ٥٢ و ٥٤ .

وكان المعنى : ذلك العذاب ، أو : ذلك العقاب كان بسبب أن غيروا
 الإيمان إلى الكفر ، فغير الله الحكم . بل كانوا كفاراً قبل بعثة الرسل .
 وبعدهم ، وإنما كان تغير حالهم ، أنهم كانوا قبل بعث الرسل كفاراً
 فحسب . وبعد بعثة الرسل صاروا كفاراً مكذّبين . فبناء هذه الآية على
 قوله : ﴿ ذَلِكَ بَأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا ﴾ ^(١) اقتضى لفظة : ﴿ كَذَّبُوا
 بآيَاتِ رَبِّهِمْ ﴾ ^(٢) . وأما اختيار لفظ : الرب ، على : الله ، فلا أنه
 صريح في معنى النعمة ، فلما غيروا بتضاعف الكفر ، وهو التكذيب ،
 اقتضى التصريح بما يفيد زيادة التشنيع .

وأما الحكاية في : ﴿ فَأَهْلَكْنَاهُمْ ﴾ فالتفنن في الكلام ، ولثلا يخلو
 عما هو أصل الكلام ، ومنها أنهم يقولون : أدنى درجات كون الكلام
 معجزاً أن لا يكون معيباً ، وقرآنكم معيب ، فأنتى يكون صالحاً للاعجاز .

ويقولون في الآيات المتشابهة : قدّروا أنها تستحسن فيما بين البلغاء
 لمجازاتها ، واستعاراتها ، وتلويحاتها ، وإيماءاتها ، وغير ذلك . ولكن
 جهاتها في الحسن هناك ، إذا استتبع ، مضادة المطلوب ، بتزييله اغواء
 الخلق ، بدل الارشاد ، أفلا يكون هذا عيباً واستتباعها للاغواء ظاهر ؟
 وذلك أنكم تقولون : إن القرآن كلام مع الثقيلين ، وتعلمون أن فيهم
 المحق والمبطل ، والدكي والغبي ، فيقولوا : إذا سمع المجسم :
 ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ^(٣) أليس يتخذه عكازة يعتمد عليها
 في باطله . فينقلب الارشاد المطلوب به معونة في الغواية ، ومدداً للضلال ،
 ونصرة للباطل ؟ وكذا غير المجسم ، إذا صادف ما يوافق بظاهره باطله ؟

فيقال لمثل هذا القائل : حبك الشيء يعمي ويصم . أليس إذا أخذه
 المجسم يستدل به لمذهبه ، فقليل له : لعل الله كذب ، يقول : كيف

(١) سورة الأنفال ، الآية : ٥٣ .

(٣) سورة طه ، الآية : ٥ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية : ٥٤ .

يجوز أن يكذب الله تعالى ؟ فيقال : حاجة من الحاجات تدعوه إلى الكذب ، فيقول : كيف تجوز الحاجة على الله تعالى ؟ فيقال له : أليس الله بجسم عندك ؟ وهل من جسم لا حاجة له ؟ فيتنبه لخطئه ، ويعود ألطف ارشاداً وأبلغ هداية ، كما ترى ، هذا في حق المبطل .

وأما المحق ، فمن سمعه دعاه إلى النظر ، فأخذ في اكتساب المثوبة بنظره ، ثم إذا لم يفِ نظره دعاه إلى العلماء ، فيتسبب ذلك لفوائد لا تعدُّ ولا تحدُّ .

ومنها إنهم يقولون : لا شبهة في أن التكرار شيء معيب ، خال عن الفائدة ، وفي القرآن من التكرار ما شئت ، ويعدون قصة فرعون ونظائرها ونحو : ﴿ فَبَآئِيَ آلَاءِ رَبِّكُمَا تَكْذِبَانِ ﴾ ^(١) و ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ^(٢) وغير ذلك مما ينخرط في هذا السلك .

فيقال لهم : أما إعادة المعنى بصياغات مختلفة فما أجهلكم في عدها تكراراً . وعدها من عيوب الكلام .

إذا محاسني اللاتسي أدل بها — كانت ذنوبي ، فقل لي : كيف اعتذر ؟

أليس لو لم يكن في إعادة القصة فائدة ، سوى تبكيت الخصم ، لو قال عند التحدي لعجزه : قد سبق إلى صوغها الممكن فلا مجال للكلام فيها ثانياً لكفت ؟

وأما نحو : ﴿ فَبَآئِيَ آلَاءِ رَبِّكُمَا تَكْذِبَانِ ﴾ ^(٣) و ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ^(٤) فمذهوب به : مذهب رديف ، يعاد في القصيدة مع

(١) سورة الرحمن ، في كثير من الآيات .

(٢) سورة المرسلات : في كثير من الآيات ، والمطففين : ١٠ .

(٣) سورة الرحمن : في كثير من الآيات .

(٤) سورة المطففين ، الآية : ١٠ ؛ المرسلات : في كثير من الآيات .

كل بيت ، أو مذهب ترجيع القصيدة ، يعاد بعينه مع عدة أبيات ،
أو ترجيع الاذكار .

وعائب الرديف أو الترجيع : اما دخيل في صناعة تفنين الكلام ،
ما وقف بعد على لطائف أفانيه ، وأما متعنت ذو مكابرة .

ومنها أنهم يقولون : إن قرآنكم ينادي بأن ليس من عند الله ، وأنتم
تدعون أنه من عند الله ، ونِداءه بأن ليس من عند الله من وجوه منها أن :
﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾ ^(١) وفيه
من الاختلافات ما يربي على اثني عشر ألفاً ، كما تسمع أصحاب
القرآت ينقلونها اليك ، وهل عدد مثله لا يكثر ؟

ومبنى هذا الطعن جهلهم بالمراد من الاختلاف ، وذلك أن المراد به هو
التفاوت في مراتب البلاغة ، التي سبق ذكرها في علم البيان عند تحديد
البلاغة ، فإنك إذا استقرت ما ينسب إلى كل واحد من البلغاء ، اشعاراً
كانت أو خطباً أو رسائل ، لم تكد تجد قصيدة من المطلع إلى المقطع ،
أو خطبة ، أو رسالة ، على درجة واحدة في علو الشأن ، فضلاً أن تجد
مجموع المنسوب على تلك الدرجة ، بل لا بد يختلف . فمن بعض فوق
سماك السماك علواً ، ومن بعض تحت سمك الأرض نزولاً فيها ، ما ذلك
على من به طرف بخاف .

وقل لي ، والحال ما قرىء من الروايات عن النبي عليه السلام
صلوات الله وسلامه عليه : « أن القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شافٍ
كاف فاقروا كيف شئتم » . هل من عاقل يذهب وهمه إلى نفي اختلاف
القرآت ، لا سيما إذا انضم إلى ذلك ما يروى عن عمر رضي الله عنه أنه
قال : سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير
ما أقرؤها ، وقد كان النبي ، عليه السلام ، أقرأنيها ، فأتيت به النبي ،

(١) سورة النساء ، الآية : ٨٢ .

عليه السلام ، فأخبرت ، فقال له : اقرأ : فقرأ تلك القراءة ، فقال النبي ، عليه السلام : هكذا نزلت ، ثم قال لي : اقرأ ، فقرأت ، فقال : هكذا نزلت ، ثم قال لي : « إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف » . وأصوب محمل يحمل عليه قوله ، عليه السلام : على سبعة أحرف ، ما حام حوله الامام عبد الله بن مسلم بن قتيبة الهمداني ، قدس الله روحه ، من أن المراد بسبعة الأحرف : سبعة أنحاء من الاعتبار متفرقة في القرآن ، وحق تلك الأنحاء عندي أن ترد إلى اللفظ والمعنى ، دون صورة الكتابة ، لما أن النبي ، عليه السلام ، كان أمياً ، ما عرف الكتابة ، ولا صور الكلم ، فيتأتى منه اعتبار صورتها راجعاً إلى إثبات كلمة واسقاطها ،

وإنه نوعان : أحدهما أن لا يتفاوت المعنى مثل : وما عملت أيديهم ، في موضع ، وما عملته ، لاستدعاء الموصول الراجع . وثانيهما : أن يتفاوت مثل قراءة بعض : ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا ﴾ (١) من نفسي .

وأما أن يكون راجعاً إلى تغيير نفس الكلمة ، وأنه ثلاثة أنواع : أحدها : أن تتغير الكلمتان والمعنى واحد مثل : ﴿ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ﴾ (٢) وبالبخل ﴿ بِرَأْسِ أَخِيهِ ﴾ (٣) وبرأس و : ﴿ فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ (٤) وميسرة . ومثل : ﴿ إِنَّ كَانَتْ إِلَّا (زُقْيَةَ) وَاحِدَةً ﴾ (٥) في موضع إلا (صِيحَّةٌ) .

وثانيها : أن تتغير الكلمتان ، ويتضاد المعنى مثل : ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا ﴾ (٦) بضم الهمزة ، بمعنى : اكنمها ، وأخفيها بفتح الهمزة ، بمعنى : أظهرها .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ٢٨٠ .

(٥) سورة يس ، الآية : ٢٩ .

(٦) سورة طه الآية : ١٥ .

(١) سورة طه ، الآية : ١٥ .

(٢) سورة الحديد ، الآية : ٢٤ .

وسورة النساء ، الآية : ٣٧ .

(٣) سورة الأعراف ، الآية : ١٥٠ .

وثالثها : ان تتغير الكلمتان ، ويختلف المعنى مثل : كالصوف المنقوش في موضع : ﴿ كَالْعِهْنِ المنقوش ﴾ ^(١) وطلّع منضود في موضع ﴿ طَلَحَ ﴾ ^(٢) .

وأما أن يكون راجعاً إلى أمر عارض للفظ : وانه نوعان :

أحدهما : الموضع مثل : وجاءت سكرة الحق بالموت في موضع : ﴿ سَكْرَةُ الموت بالحق ﴾ ^(٣) .

وثانيهما : الاعراب مثل : ﴿ إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقْلَ ﴾ ^(٤) وانسا قل و : ﴿ مِنْ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ ^(٥) واطهر لكم .

ومنها : أن قرآنكم يكذب بعضه بعضاً لاشتغاله على كثير من التناقض ، فإن صدق ، لزم كذبه ، وإن كذب ، لزم كذبه ، والكذب على الله محال ، قائلين : بين قوله : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ ﴾ ^(٦) وقوله : ﴿ وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ ^(٧) وبين قوله : ﴿ فَتَوَرَّبُكَ لَنَسْئَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۖ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(٨) وقوله : ﴿ فَلَنَسْئَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْئَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(٩) تناقض .

ولو عرفوا شروط التناقض ، على ما سبقت تلاوتها عليك ، لما قالوا ذلك . أليس من شروط التناقض : اتحاد الزمان واتحاد المكان ، واتحاد الغرض . وغير ذلك مما عرفت ؟ ومن لهم باتحاد ذلك فيما أوردوا بعد أن عرف أن مقدار يوم القيامة خمسون ألف سنة على ما أخبر تعالى :

-
- | | |
|---------------------------------|--------------------------------------|
| (١) سورة القارعة ، الآية : ٥ . | (٦) سورة الرحمن ، الآية : ٣٩ . |
| (٢) سورة الواقعة ، الآية : ٢٩ . | (٧) سورة القصص ، الآية : ٧٨ . |
| (٣) سورة ق ، الآية : ١٩ . | (٧) سورة الحجر ، الآيتان : ٩٢ - ٩٣ . |
| (٤) سورة الكهف ، الآية : ٣٩ . | (٩) سورة الأعراف ، الآية : ٦ . |
| (٥) سورة هود ، الآية : ٧٨ . | |

﴿ في يومٍ كان مقداره خمسين ألف سنة ﴾ ^(١) وعرف بالانخبار ، أن يوم القيامة مشتمل على مقامات مختلفة ، فإذا احتمل أن يكون السؤال في وقت من أوقات يوم القيامة ، ولا يكون في آخر ، وفي مقام من مقاماته ولا يكون في آخر ؟ أو بقيد من القيود . كالتوبيخ أو التقرير أو غير ذلك مرة ، وبغير ذلك القيد أخرى ؛ فكيف يتحقق التناقض ؟ ويقولون بين قوله : ﴿ لا تختصموا لديّ قدّمتُ إليكم بالوعيد ﴾ ^(٢) وقوله : ﴿ ثمّ إنكم يوم القيامة عند ربكم تختصمون ﴾ ^(٣) وقوله : ﴿ هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾ ^(٤) وقوله : ﴿ يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها ﴾ ^(٥) وبين قوله : ﴿ هذا يوم لا ينطقون ﴾ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ^(٦) تناقض .

ويقولون بين قوله : ﴿ وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون ﴾ ^(٧) وبين قوله : ﴿ فلا انساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون ﴾ ^(٨) تناقض .

والجواب ما قد سبق .

ويقولون قوله : ﴿ ليس لهم طعام إلا من ضريح ﴾ ^(٩) يناقض قوله : ﴿ ولا طعام إلا من غسلين ﴾ ^(١٠) جهلا منهم أن أصحاب النار ، أعادنا الله منها ، طوائف مختلفة في العذاب ؛ فمن طائفة عذابهم اطعام الضريح لا غير ، ومن طائفة عذابهم اطعام الغسلين وحده ، ويقولون قوله : ﴿ لا بشئ فيها أحقاباً ﴾ ^(١١) يناقض قوله : ﴿ خالدين فيها أبداً ﴾ ^(١٢) لكون الأحقاب : جمع قلة نهايته العشرة ،

(٧) سورة الصافات ، الآيات : ٢٧ و ٥٠ .

(١) سورة المعارج ، الآية : ٤ .

وسورة الطور ، الآية : ٢٥ .

(٢) سورة ق ، الآية : ٢٨ .

(٨) سورة المؤمنون ، الآية : ١٠١ .

(٣) سورة الزمر ، الآية : ٣١ .

(٩) سورة الغاشية ، الآية : ٦ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ١١١ .

(١٠) سورة الحاقة ، الآية : ٣٦ .

(٥) سورة النحل ، الآية : ١١١ .

(٦) سورة المرملة : الآيات : ٣٥-٣٦ . (١١) سورة النبأ ، الآية : ٢٣ .

(١٢) سورة النساء ، الآيات : ٥٧ و ١٢٢ و ١٦٩ ؛ المائدة : ١١٩ ، التوبة : ١٠٠ ؛

سورة الأحزاب ، الآية : ٦٥ وغيرها ...

وكون مفردة ، وهو الحقب : ثمانين سنة . ورجوع نهاية الأحقاب إلى ثمانمائة سنة .

فيقال لهم أليس إذا لم يقدر فحسب مع قوله : ﴿لَا بَشِيْنَ فِيْهَا أَحْقَابًا﴾^(١) يرتفع التناقض ؟ فمن أنبأكم بتقديره ؟

ويقولون قوله : ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(٢) يناقض قوله : ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ﴾^(٣) .
والجواب أن التناقض إنما يلزم إذا قيل : ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(٢) فحسب .

ويقولون بين قوله : ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾^(٤) وبين قوله : ﴿أَتُنَكِّمُ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ * وَجَعَلَ فِيهَا رِوَاسِي مِّنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ * ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِنَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ * فَتَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾^(٥) . تناقض ، لكون عدد أيام خلق السموات والارض وما بينهما في الاول : ستة ، وفي الثاني : ثمانية ، لجهلهم بالمراد من قوله : ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ وذلك يومان مأخوذان مع اليومين الأولين ، على ما يقال : خرجنا من البلد ، فوصلنا إلى موضع كذا في يومين ، فذهبنا ووصلنا إلى المقصد في أربعة أيام . مراد بالأربعة : يومان مضافان إلى اليومين الأولين .

(١) سورة النبا الآية : ٢٣ .
(٢) سورة الأنعام ، الآية : ١٦٠ .
(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٦١ .
(٤) سورة الفرقان ، الآية : ٥٩ ؛
وسورة السجدة ، الآية : ٤ .
(٥) سورة فصلت ، الآية : ٩ - ١٢ .

ويقولون : الريح العاصفة لا تكون رخاء ، ثم : ريح سليمان موصوفة بهما في قرآنكم ، وذلك من التناقض . ولا يدرون أن المراد بالرخاء نفي ما يلزم العصف عادة من التشويش .

ويقولون : الثعبان ما يعظم من الحيات ، والجحان ما يخف منها من غير عظم : فقوله في عصا موسى : مرة هي ثعبان ومرة كأنها جان : من التناقض . ولا يدرون أن المراد تشبيهها بالجحان مجرد الخفة .

ويقولون : وصف القرآن بالانزال والتنزيل من التناقض ؛ ولا يدرون : ان وصفه بالانزال إنما هو من اللوح إلى السماء الدنيا ، وبالتنزيل من السماء الدنيا إلى النبي عليه السلام .

واعلم أن جهلهم في هذا الفن جهل لا حد له ، وهو السبب في استكثارهم من ايراد هذا الفن في القرآن ، وقد نبهت على مواقع خطئهم فتبعها أنت .

ومنها أنهم يقولون : قوله : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ﴾ ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ﴿ ^(١) كذب محض . ومن ذا الذي يرضى لكلام فيه عيب الكذب ، أن ينسب إلى الله تعالى عن الكذب علواً كبيراً ، فإن أمره للملائكة بالسجود لآدم لم يكن بعد خلقنا وتصويرنا ، يقولون ذلك لجهلهم بأن المراد بقوله : ﴿ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ﴾ ^(٢) هو خلقنا : أباكم آدم وصورناه .

ومنها أنهم يقولون : أنتم في دعواكم أن القرآن كلام الله قد علمه محمداً على أحد أمرين ، إما أن الله تعالى جاهل لا يعلم ما الشعر ، وإما أن الدعوى باطلة . وذلك في قرآنكم : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ ﴾ ^(٣) وأنه يستدعي أن لا يكون فيما علمه شعر ، ثم ان في القرآن من جميع البحور شعراً .

(٣) سورة يس ، الآية : ٦٩ .

(١) سورة الأعراف ، الآية : ١١ .

(٢) سورة الأعراف ، الآية : ١١ .

فيه من بحر الطويل من صحيحه :

﴿ مَن شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفِرْ ﴾^(١) .

وزنه : فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن

ومن مجزوء : ﴿ مِنهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ ﴾^(٢)

وزنه : فعلن مفاعيلن فعولن مفاعيلن

ومن بحر المديد : ﴿ وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾^(٣) .

وزنه : فاعلاتن فعلن فعلن

ومن بحر البسيط : ﴿ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ﴾^(٤)

وزنه : مفاعيلن فاعلن مستفعلن فعلن

ومن بحر الوافر :

﴿ وَيُخْزِرْهُمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴾^(٥)

وزنه : مفاعلتن مفاعيلن فعولن مفاعلتن مفاعيلن فعولن

ومن بحر الكامل : ﴿ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾^(٦)

وزنه : مستفعلن مستفعلن متفاعلن مستفعلن

ومن بحر الهزج من مجزوءه : ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ أَثَرَاكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾^(٧)

وزنه : مفعول بمفاعيل فعولن

(١) سورة الكهف ، الآية : ٢٩ .

(٢) سورة طه ، الآية : ٥٥ .

(٣) سورة هود ، الآية : ٣٧ ؛ وسورة المؤمنون ، الآية : ٢٧ .

(٤) سورة الأنفال ، الآية : ٤٤ .

(٥) سورة التوبة ، الآية : ١٤ .

(٦) سورة البقرة ، الآية : ٢١٣ ؛ وسورة النور ، الآية : ٤٦ .

(٧) سورة يوسف ، الآية : ٩١ .

- ونظيره : ﴿ الثَّقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا ﴾ ^(١) .
- ومن بحر الرجز : ﴿ دَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا ﴾ ^(٢)
- وزنه : مفتعلن مفاعِلن مفاعِلن مفاعِلن مفعولن
- ومن بحر الرمل : ﴿ وَجِيفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ ﴾ ^(٣)
- وزنه : فعلاتن فاعلاتن . فعلاتن فاعلاتن
- ونظيره : ﴿ وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ * الَّذِي أَنقَضَ ظَهْرَكَ ﴾ ^(٤)
- ومن بحر السريع : ﴿ قَالَ فَمِمَّا خَطَبُوكَ يَا سَامِرِيُّ ﴾ ^(٥) .
- وزنه :: مفتعلن مفتعلن فاعلــــن
- ونظيره : ﴿ نَقَذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ ﴾ ^(٦) . ومنه : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾ ^(٧) .
- ومن بحر المنسرح : ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ ﴾ ^(٨)
- وزنه : مستفعِلن مفعولات مستفعِلن
- ومن بحر الخفيف :
- ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ * فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ﴾ ^(٩)
- وزنه : فعلاتن مفاعِلن فعلاتن فعلاتن مفاعِلن فاعلاتن
- ومنه : ﴿ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ ^(١٠) وكذا : ﴿ قَالَ يَاقَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي ﴾ ^(١١) .

(١) سورة يوسف ، الآية : ٩٣ .
 (٢) سورة الانسان ، الآية : ١٤ .
 (٣) سورة سبأ ، الآية : ١٣ .
 (٤) سورة الانشراح ، الآية : ٢ - ٣ .
 (٥) سورة طه ، الآية : ٩٥ .
 (٦) سورة الانبياء ، الآية : ١٨ .
 (٧) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٩ .
 (٨) سورة الانبان ، الآية : ٢ .
 (٩) سورة الماعون ، الآية : ١ - ٢ .
 (١٠) سورة النساء ، الآية : ٧٨ .
 (١١) سورة هود ، الآية : ٧٨ .

ومن بحر المضارع ، من مجزوء ؛

﴿ يَتَوَمَّ التَّنَادُ * يَتَوَمَّ تَوَلُّونَ مُدْبِرِينَ ﴾ (١)

وزنه : مفعول فاعلات مفاعيل فاعلاتن

ومن بحر المقتضب : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ (٢)

وزنه : فاعلات مفتعلن

ومن بحر المجتث : ﴿ مُطَوَّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ ﴾ (٣)

وزنه : مستفعلن فعلاتن مفاعلن فعلاتن

ومن بحر المتقارب : ﴿ وَأَمْلِي لَهُمْ إِنْ كَيْدِي مَتِينٌ ﴾ (٤)

وزنه : فعولن فعولن فعولن فعولن

فيقال لهم من قبل أن ننظر ، فيما أوردوه : هل حرفوا بزيادة أو نقصان حركة أو حرف أم لا ؛ ومن قبل أن ننظر : هل راعوا أحكام علم العروض في الأعاريض والضروب التي سبق ذكرها أم لا ؟ ومن قبل أن ننظر : هل عملوا بالمنصور من المذهبين في معنى الشعر على ما سبق أم لا ؟ . يا سبحان الله قدروا جميع ذلك اشعارا ؟ أليس يصح بحكم التغليب أن لا يلتفت إلى ما أوردتموه ، لقلته ؟ ويجري لذلك القرآن مجرى الخالي عن الشعر ، فيقال بناء على مقتضى البلاغة : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ ﴾ (٥) . وعلى هذا المحمل ، كيف يلزم شيء مما ذكرتم ؟ .

وإذ قد وفق الله جللت أياديه حتى انتهى الكلام إلى هذا الحد ، فلنؤثر نختم الكلام حامدين الله ومصلين على الأنبياء .

(١) سورة غافر (المؤمن) ، الآيتان : ٣٢ - ٣٣ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٠ ؛ وسورة المائدة ، الآية : ٥٢ ؛ وغيرهما .

(٣) سورة التوبة ، الآية : ٧٩ .

(٤) سورة الأعراف ، الآية : ١٨٣ ؛ وسورة القلم ، الآية : ٤٥ .

(٥) سورة يس ، الآية : ٦٩ .

يقول مصححه راجي عفو ربه العلي ، محمد كامل بن محمد الأسيوطي
الأزهري :

الحمد لله على ما أولى ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد امام الفضلاء ،
وعلى آله وأصحابه وسائر أحابيه وأحزابه ،

أما بعد : فقد تم بحمده تعالى طبع كتاب : المفتاح ، للامام أبي
يعقوب السكاكي ، رحمه الله وأثابه رضاه .

وقد تم طبعه في شهر رمضان المبارك سنة ١٤٠٣ هجرية على مطابع
دار الكتب العلمية - بيروت . جزى صاحبها أفضل الخير والتحية آمين .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
أ	تقديم
و	السكاكي وكتابه « مفتاح العلوم »
٥	مقدمة الكتاب
١٠	الفصل الأول : علم الصرف
١١	الفصل الثاني : كيفية الوصول إلى النوعين
١٣	مخارج الحروف
١٤	الباب الأول : في معرفة الطريق إلى النوع الأول وكيفية سلوكه
١٤	الاشتقاق
١٦	قوانين الاشتقاق
٢٠	الفصل الأول : النتائج الواجبة
٢٢	الفصل الثاني : النتائج الجائزة
٢٣	الفصل الثالث : النتائج غير المستمرة
٢٥	الفصل الأول : مواضع الأصالة
٢٧	الفصل الثاني : مواضع الزيادة
٣٠	الفصل الثالث : مواضع البدل
٣١	الباب الثاني : في معرفة الطريق إلى النوع الثاني وكيفية سلوكه أيضاً
٣٣	الفصل الأول : الثلاثي المجرد من الأسماء
٣٥	الفصل الثاني : في هيئات المزيد

الموضوع	الصفحة
الصنف الأول : في الأفعال وهو مشتمل على فصلين	٣٧
الفصل الأول : في هيئات المجرد من الأفعال	٣٧
الفصل الثاني : في هيئات المزيد من الأفعال	٤٢
الصنف الثاني : هيئات الأسماء المتصلة بالأفعال وهو مشتمل على	
ثمانية فصول	٤٨
الفصل الأول : هيئات في المصادر	٤٨
الفصل الثاني : في اسم الفاعل	٤٩
الفصل الثالث : في اسم المفعول	٥٠
الفصل الرابع : في الصفة المشبهة	٥٠
الفصل الخامس : أفعال التفضيل	٥١
الفصل السادس : اسم الزمان	٥١
الفصل السابع : اسم المكان	٥١
الفصل الثامن : اسم الآلة	٥١
الفصل الثالث : أنواع الاحتراز عن الخطأ	٥٢
النوع الأول : الإمالة	٥٢
النوع الثاني : التضعيف	٥٣
النوع الثالث : تخفيف الهمزة	٥٤
النوع الرابع : الترخيم	٥٤
النوع الخامس : التكسير	٥٥
النوع السادس : التحقير	٥٨
النوع السابع : التثنية	٦١
النوع الثامن : جمع التصحيح	٦١
النوع التاسع : النسبة	٦٢
النوع العاشر : إضافة الشيء إلى نفسه	٦٥

- النوع الحادي عشر : في اشتقاق ما يشتق من الأفعال ٦٥
 النوع الثاني عشر : تصريح الأفعال مع الضمائر ونوني التأكيد ٦٦
 النوع الثالث عشر : في إجراء الوقف على الكلم ٧٠

القسم الثاني

علم النحو

- الفصل الأول : علم النحو : ما هو ؟ ٧٥
 الفصل الثاني : ضبط ما يفتقر إليه علم النحو ٧٦
 الباب الأول : القابل أو المعرب ٧٧
 في القابل وهو المعرب ٧٧
 أنواع المعرب ٨٠
 وجها الاعراب ٨٢
 الباب الثاني : في الفاعل ٨٦
 فصل ٨٧
 فصل ٨٨
 شجرة بأنواع الحروف وأعمالها ٩٦
 الحروف العاملة ٩٧
 حروف الجر ٩٧
 فصل ١٠١
 حروف النصب ١٠١
 فصل : ترخيم المنادى ١٠٣
 فصل ١٠٤
 فصل ١٠٤
 الحروف الجازمة ١٠٥
 فصل ١٠٦

الموضوع	الصفحة
نواصب الفعل	١٠٦
فصل	١٠٧
ما ينصب ثم يرفع من الحروف	١٠٨
فصل	١٠٩
فصل	١١٠
فصل	١١٠
فصل	١١١
فصل	١١١
فصل	١١٢
ما يرفع ثم ينصب من الحروف	١١٢
فصل	١١٢
الحروف غير العاملة	١١٢
الأسماء الفاعلة	١٢٤
الجر بالإضافة	١٢٧
فصل	١٢٩
فصل	١٢٩
فصل	١٣٠
فصل : الامداد	١٣٠
فصل	١٣٢
الفاعل المعنوي	١٣٤
الظروف	١٣٤
المبتدأ والخبر	١٣٥
وقوع الفعل المضارع موقع الاسم	١٣٥
الباب الثالث : في الاثر وهو الاعراب	١٣٧
فصل : خاتمة الكتاب	١٣٩

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول : في علة بناء ما بني من الأسماء	١٤٣
الفصل الثاني : في علة امتناع ما يمتنع من الصرف وما يتصل بذلك	١٤٥
الفصل الثالث : في علة اعراب الأسماء الستة بالحروف مضافة	١٤٩
الفصل الرابع : في علة اعراب المثني والمجموع	١٥٠
الفصل الخامس : في علة اعراب كلا وكلتا مضافين إلى الضمير	
على ما هو عليه	١٥٢
الفصل السادس : في علة اعراب نحو مسلمات على ما هو عليه	١٥٣
الفصل السابع : في علة اعراب ما أعرب من الأفعال، ووقوع	
الجزم في اعرابه موقع الجزم من الأسماء، وكيفية	
تفاوته ظهوراً واستكناً، وزيادة ونقصاناً	١٥٣
الفصل الثامن : في علة عمل الحروف العاملة وكيفية اختلافها	
في ذلك	١٥٥
الفصل التاسع : في علة عمل الاسماء غير الجر وكيفية اختلافها	١٥٧
الفصل العاشر : في علة عمل المعني الرفع للمبتدأ والخبر والفعل	
المضارع	١٥٧

القسم الثالث علماء المعاني والبيان

المقدمة : علم المعاني	١٦١
علم البيان	١٦٢
الفصل الأول : في ضبط معاهد علم المعاني والكلام عليه	١٦٣
تمهيد	١٦٣
آراء العلماء في الخبر والطلب	١٦٤
القانون الأول : فيما يتعلق بالخبر	١٦٦
لكل مقام مقال	١٦٨

الموضوع	الصفحة
فنون الخبر	١٦٩
الفن الأول : في تفصيل اعتبارات الاسناد الخبري	١٧٠
الخبر الطلبي	١٧٠
الخبر الانكاري	١٧١
الفن الثاني : في تفصيل اعتبارات المسند اليه	١٧٥
طبي ذكر المسند اليه	١٧٦
إثبات المسند إليه	١٧٧
المسند اليه معرفة	١٧٨
المسند إليه ضميراً	١٧٩
المسند إليه علماً	١٨٠
المسند إليه اسماً موصولاً	١٨١
المسند إليه اسم إشارة	١٨٣
تعريف المسند إليه باللام	١٧٤
تعريف المسند إليه بالإضافة	١٨٦
المسند اليه معرفة موصوفة	١٨٧
تأكيد المسند إليه	١٨٩
بيان وتفسير المسند إليه	١٩٠
البدل عن المسند إليه	١٩٠
عطف المسند إليه	١٩٠
فصل المسند إليه	١٩١
تنكير المسند إليه	١٩١
تقديم المسند إليه على المسند	١٩٤
تأخير المسند إليه على المسند	١٩٦
قصر المسند إليه على المسند	١٩٦

الموضوع	الصفحة
الفن الثالث : في تفصيل اعتبارات المسند	٢٠٥
ترك المسند	٢٠٦
ذكر المسند	٢٠٧
إفراد المسند	٢٠٨
متى يكون المسند فعلاً ؟	٢٠٨
تقييد المسند	٢٠٩
ترك تقييد المسند	٢٠٩
متى يكون المسند اسماً ؟	٢١٠
متى يكون المسند منكرأ ؟	٢١٠
تخصيص المسند	٢١٢
ترك تخصيص المسند	٢١٢
متى يكون المسند اسماً معرفاً	٢١٢
متى يكون المسند جملة ؟	٢١٧
تأخير المسند	٢١٩
تقديم المسند	٢١٩
فصل : اعتبارات الفعل وما يتعلق به	٢٢٤
ترك الفعل	٢٢٤
إثبات الفعل	٢٢٨
ترك مفعوله	٢٢٨
إثبات الفعل	٢٣٠
إضمار فاعل الفعل	٢٣٠
إظهار فاعل الفعل	٢٣١
التقديم والتأخير مع الفعل	٢٣١
النوع الاول	٢٣١

الصفحة	الموضوع
٢٣٣	النوع الثاني
٢٣٦	النوع الثالث
٢٤٠	تقييد الفعل
٢٤٨	الفن الرابع : التوصل والوصل ، والإيجاز والإطناب
٢٤٩	الفصل
٢٤٩	العطف
٢٥٢	القطع
٢٥٣	الابدال
٢٥٣	الإيضاح والتبيين
٢٥٣	كمال الانقطاع
٢٥٥	وصف بدر
٢٥٦	وصف الكلام
٢٥٦	وصف الطريق
٢٥٦	حال وراق
٢٥٨	التوسط
٢٦١	خاتمة
٢٦٦	البدل
٢٦٧	الإيضاح والتبيين
٢٦٧	التقرير والتأكيد
٢٦٩	الانقطاع
٢٧١	الوصل
٢٧٢	الحال
٢٧٣	تمهيد
٢٧٤	أصل الحال

الموضوع	الصفحة
الظرف	٢٧٥
الإيجاز والاطناب	٢٧٦
تعريف	٢٧٧
الإيجاز	٢٧٧
الاختصار	٢٧٨
التمييز	٢٨٤
مراتب الكلام البليغ	٢٨٥
في الاستعارة	٢٨٦
الاختصار	٢٨٧
تمهيد	٢٨٨
فصل : في بيان القصر	٢٨٨
معنى القصر	٢٨٨
طرق القصر	٢٨٨
حكم لا العاطفة	٢٩٣
القصر بين الفاعل والمفعول	٢٩٧
القصر بين المفعولين	٢٩٧
القصر بين ذي الحال والحال	٢٩٧
مستلزمات إلا	٢٩٨
حكم إنما	٢٩٩
حكم غير	٣٠٠
خاتمة	٣٠٠
القانون الثاني من علم المعاني وهو قانون الطلب	٣٠٢
مقدمة	٣٠٢
النوع الاول	٣٠٣

الموضوع	الصفحة
النوع الثاني	٣٠٣
الباب الأول : في التمني	٣٠٧
الباب الثاني : في الاستفهام	٣٠٨
الباب الثالث : في الأمر	٣١٨
الباب الرابع : في النهي	٣٢٠
الباب الخامس : في النداء	٣٢٣
الفصل الثاني : في علم البيان	٣٢٩
الأصل الأول : من علم البيان في الكلام في التشبيه	٣٣٢
طرفا التشبيه	٣٣٢
وجه التشبيه	٣٣٣
وجه التشبيه واحداً	٣٣٤
وجه التشبيه غير واحد	٣٣٦
وجه التشبيه ليس واحداً وليس في حكم الواحد	٣٣٨
إحكام التصريح بوجه التشبيه أو عدمه	٣٣٨
حق وجه التشبيه شمول الطرفين	٣٣٩
النوع الثالث : النظر في الغرض من التشبيه	٣٤٠
أ - الغرض العائد إلى المشبه	٣٤١
ب - الغرض العائد إلى المشبه به	٣٤٣
ج - تساوي طرفي التشبيه : المشبه والمشبه به	٣٤٦
د - التشبيه التمثيلي	٣٤٦
أحوال التشبيه	٣٤٩
تقديم	٣٤٩
من أسباب قرب التشبيه	٣٥١

الموضوع	الصفحة
من أسباب بعد التشبيه وغرائبه	٣٥١
قبول التشبيه	٣٥٢
رد التشبيه	٣٥٣
التشبيه : أحكام متفرقة	٣٥٤
مراتب التشبيه	٣٥٥
خاتمة	٣٥٥
الأصل الثاني من علم البيان في المجاز	٣٥٦
تقديم	٣٥٦
خواص الحروف	٣٥٧
خواص التراكيب	٣٥٧
ما هي الحقيقة	٣٥٨
ما هو المجاز ؟	٣٥٩
تحديد الحقيقة والمجاز	٣٦١
أقسام المجاز :	٣٦٢
الفصل الأول : المجاز اللغوي الراجع إلى معنى الكلمة غير المفيد	٣٦٤
الفصل الثاني : المجاز اللغوي الراجع إلى المعنى المفيد الحالي عن	
المبالغة في التشبيه	٣٦٥
الفصل الثالث : الاستعارة	٣٦٩
أقسام الاستعارة :	٣٧٣
القسم الأول : في الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع	٣٧٤
للاستعارة التهامكية	٣٧٥
قرينة الاستعارة	٣٧٥
القسم الثاني : في الاستعارة المصرح بها التخيلية مع القطع	٣٧٦

الموضوع	الصفحة
القسم الثالث : في الاستعارة المصرح بها المحتملة للتحقيق والتخييل	٣٧٧
القسم الرابع : في الاستعارة بالكناية	٣٧٨
القسم الخامس : في الاستعارة الأصلية	٣٨٠
القسم السادس : في الاستعارة التبعية	٣٨٠
الاستعارة بـ « لعل »	٣٨١
الاستعارة بـ « اللام »	٣٨٢
الاستعارة بـ « ربما »	٣٨٣
قرينة الاستعارة التبعية	٣٨٣
تعريف الاستعارة	٣٨٤
القسم السابع والقسم الثامن : في تجريد الاستعارة وترشيحها	٣٨٥
شروط الاستعارة	٣٨٧
أنواع الاستعارة	٣٨٨
الفصل الرابع : المجاز اللغوي الراجع إلى حكم الكلمة في الكلام	٣٩٢
الفصل الخامس : في المجاز العقلي	٣٩٣
وجوه استعمال المجاز العقلي	٣٩٥
صور المجاز العقلي	٣٩٦
الحقيقة العقلية	٣٩٩
أقسام المجاز في رأي السكاكي	٤٠٠
الأصل الثالث : من علم البيان في الكناية	٤٠٢
تقديم	٤٠٢
أقسام الكناية :	٤٠٣
القسم الأول : في الكناية المطلوب بها نفس الموصوف	٤٠٤
القسم الثاني : في الكناية المطلوب الثاني بها نفس الصفة	٤٠٤
القسم الثالث : في الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف	٤٠٧

الموضوع	الصفحة
أنواع الكناية	٤١١
بين الحقيقة والمجاز	٤١٢
الخلاصة	٤١٤
البلاغة	٤١٥
تعريف البلاغة	٤١٥
الفصاحة	٤١٦
انموذج قرآني	٤١٧
النظر في الآية من جانب البلاغة	٤١٧
النظر في الآية من جانب الفصاحة	٤٢١
علم البديع	٤٢٣
البديع المعنوي	٤٢٣
البديع اللفظي	٤٢٩
خاتمة	٤٣٢

علم الاستدلال أو

علم خواص تركيب الكلام

علم الاستدلال - توطئة	٤٣٥
القسم الأول : الحد وما يتصل به	٤٣٦
القسم الثاني : علم الاستدلال	٤٣٨
الباب الأول : في الاستدلال الذي جملة خبريتان	٤٤١
الصورة الأولى	٤٤٣
أضرب الصورة الأولى	٤٤٣
الصورة الثانية	٤٤٤
أضرب الصورة الثانية	٤٤٥

الموضوع	الصفحة
الصورة الثالثة	٤٤٦
أضرب الصورة الثالثة	٤٤٧
الصورة الرابعة وأضربها	٤٤٨
الفصل الأول : في الكلام في الحكمين النقيضين	٤٥١
أصناف الحمل	٤٥٢
أصول الجملة	٤٥٤
طبقات الحمل	٤٥٥
الضرورة (أو الوجوب)	٤٥٦
أقسام الضرورة	٤٥٧
اللاضرورة (الإمكان العام)	٤٥٨
إطلاق الحمل وتقييدها	٤٥٩
النقائص	٤٦٢
الفصل الثاني : في العكس	٤٦٤
القسم الأول : في عكس النظر	٤٦٤
مناظرة بين المتقدمين والمتأخرين	٤٦٥
أحكام المطلقات العامة	٤٦٩
أحكام الوجوديات الدائمة	٤٧٢
أحكام العرفيات المطلقة	٤٧٣
أحكام العرفيات الخاصة	٤٧٥
أحكام العرفيات المطلقة	٤٧٦
أحكام الضروريات	٤٧٨
أحكام الممكنات	٤٧٨
القسم الثاني : في عكس النقيض	٤٧٩
تركيب الدليل	٤٨٠

الموضوع	الصفحة
تفاوت الامتراجات بين المتقدمين والمتأخرين	٤٨٥
الباب الثاني : في الاستدلال الذي جملته شرطيتان	٤٩٠
أقسام الشرط	٤٩١
أحوال الاستدلالات في الشرط	٤٩١
تركيب الشرط في الاستدلال	٤٩٢
حقيقة الاتصال	٤٩٣
حقيقة الانفصال	٤٩٤
قانون الشرطيات	٤٩٥
صور الاستدلال الذي جملته شرطيتان	٤٩٥
الصورة الأولى	٤٩٥
الصورة الثانية	٤٩٦
الصورة الثالثة	٤٩٧
الصورة الرابعة	٤٩٧
الباب الثالث : الاستدلال الذي إحدى جملتيه شرط والأخرى خبرية	٤٩٩
الباب الرابع : القياسات ومجاريها وأحوالها	٥٠٠
القياسات المركبة	٥٠٠
القياسات الاستثنائية	٥٠١
قياس الخلف	٥٠٢
عكس القياس	٥٠٣
قياس الدور	٥٠٣
التقسيم والسبر والاستقراء والتمثيل	٥٠٤
فصل : في الدليل	٥٠٤

الموضوع	الصفحة
تعريف الدليل	٥٠٦
المستثنى منه : حقيقة أم مجاز ؟	٥٠٧
فصل : وجه الإعجاز في الاستدلال	٥١١
خاتمة	٤١٣

علم الشعر ودفع المطاعن

مقدمة	٥١٥
الفصل الأول : في بيان المراد من الشعر	٥١٥
الفصل الثاني : في بيان تتبع الأوزان	٥١٨
فصل : أوزان أشعار العرب	٥١٩
الدوائر الشعرية وأسمائها	٥٢٠
الدائرة المختلفة	٥٢٠
الدائرة المؤتلفة	٥٢١
الدائرة المجتلبة	٥٢١
الدائرة المشتبهة	٥٢٢
الدائرة المنفردة	٥٢٣
مختصرات علم الشعر	٥٢٣
١ - باب الطويل	٥٢٧
زحاف الطويل	٥٢٩
٢ - باب المديد	٥٣٠
زحاف المديد	٥٣٢
٣ - باب البسيط	٥٣٣
زحاف البسيط	٥٣٥

الموضوع	الصفحة
٤ - باب الوافر	٥٣٦
زحاف الوافر	٥٣٧
٥ - باب الكامل	٥٣٨
زحاف الكامل	٥٤٠
٦ - باب الهزج	٥٤٢
زحاف الهزج	٥٤٣
٧ - باب الرجز	٥٤٣
زحاف الرجز	٥٤٥
٨ - باب الرمل	٥٤٥
زحاف الرمل	٥٤٨
٩ - باب السريع	٥٤٩
زحاف السريع	٥٥١
١٠ - باب المنسرح	٥٥٢
زحاف المنسرح	٥٥٣
١١ - باب الخفيف	٥٥٤
زحاف الخفيف	٥٥٦
١٢ - باب المضارع	٥٥٧
زحاف المضارع	٥٥٧
١٣ - باب المقتضب	٥٥٨
زحاف المقتضب	٥٥٩
١٤ - باب المجثث	٥٥٩
زحاف المجثث	٥٥٩

الموضوع	الصفحة
١٥ - باب المتقارب	٥٦٥
زحاف المتقارب	٥٦٢
فصل : الحرم والحزم	٥٦٢
فصل : باب المتداني	٥٦٢
فروع بحور الشعر ولواحقها	٥٦٣
ترتيب الدوائر العروضية	٥٦٤
سبب تقديم بحر من بحور الدائرة الواحدة	٥٦٥
خاتمة	٥٦٦
فصل : أبيات المهجور من البحور	٥٦٧
الفصل الثالث : في الكلام في القافية وما يتصل بذلك	٥٦٨
أنواع القافية باعتبار الحركات	٥٦٩
المرادف	٥٧٠
المتواتر	٥٧٠
المتدارك	٥٧٠
المتراكب	٥٧١
المتكاوس	٥٧١
أنواع القافية باعتبار الروي وما قبله وما بعده	٥٧١
الروي	٥٧١
أسماء القافية	٥٧٢

الموضوع	الصفحة
فصل : عيوب القافية	٥٧٤
الخاتمة : في إرشاد الضلال	٥٧٨
بين الفرزدق وجريير	٥٧٩
دهاء نساء العرب وفطنتهن	٥٨٢
مطاعن الضالين والرد عليهم	٥٨٥